التكشيف الاقتصادي للتراث الشفعة موضوع رقم (١١٣)

إعداد الدكتور / أحمد جابر بدران إشراف أ . د / علي جمعة محمد

فهرس محتویات ملف (۱۳۸)

الشفعة (١)

موضوع (۱۱۳)

	(1 / () / () / ()							
الصفحة	الموضوع							
	وكيع ، أخبار القضاة							
	١ - الشفعة ج٢ ص ٢٤٨ - ٢٤٩، ٢٥٢ ، ٢٥٢، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٧٨، ٣٧٨، ٣٨٩							
	البخارى، صحيح حت							
	١ - قضى النبي (ص) في الشفعة بكل ما لم يقسم ج٣ ص٥٣							
	* السرخسي ، شرح السير الكبير . سب							
1	١ - الأحوال التي يجوز فيها للمرتد حق الشفعة ج٥ ص١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، ١٩٨٧							
	٢ - الحق للغائب بالشفعة اذا حضر ج٥ ص١٩٨٣							
	٣ - الشفيع ينقض تصرف المشترى بالأرض بالشفعة ج٤ ص١٣١٢							
	٤ - المستأمن يملك حق الشفعة ما دام في دار الإسلام ج٥ ص١٩٨٤ - ١٩٨٥							
	ه – سكوت الشفيع يعد تسليما وموافقة منه على البيع ج٥ ص١٩٥٦							
	٦ - الأخذ بالشفعة بمنزلة الشراء ابتداء ج٥ ص١٩٦٨ ، ١٩٦٨							
	٧ – جواز الأخذ بالشفعة ج٤ ص١٣٦٩٪							
	٨ – حق الشفعة لا يورث ج٥ ص١٩٨٣							
	 ٩ - للورثة حق ميراث الشفعة اذا ورثوا من المرتـد ثـم قضى القـاضى بتوريثهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ							
	جد ص۱۹۸۶							
	* الكندى ، كتاب الولاة وكتاب القضاة							
	١ – الشفعة ص٣٣٤ – ٣٥٠ ، ٣٥٠ – ٣٥١							

المعبروف بكشساف			
			ti -u-Ni- a

١ - الشفعة شرعا تملك العقار على مشترية حبرا بمثل ثمنه ، وهو احتراز عن

المنقول كالشجر والبناء ج٣ ص٧٦٣ ، ٧٦٤

٢ - الشفعة على ثلاثة مراتب ، الأولى كون الشفيع شريكا في عين العبيع ، والثانية
 كون الشفيع شريكا في حقوق العبيع كالشرب والطريق ويسمى هذاالشفيع خليطا ،

والثالثة كون الشفيع ملاصقا ملكه بالمبيع ج٣ ص٧٦٤

١ – يجوز للشريك أخذ العين المبيعة بالشفعة ج٢ ص٢١٢

٢ – تسقط الشفعة بالسكوت سنة وشهرين ج٢ ص٢١٢ ، ٢١٣

* ابن فرجون ، تبصرة الحكام أسمر

* عليش ، فتح العلى المالك ممر

١ – تثبيت الشفعة ببيع الشريك حصته ج١ ص١١

٢ - يحكم بالشفعة بعد ثبوت ملكيتها وثبوت الشراء ج١ ص١٥٠

٣ – حواز تأحيل الدعوى للأخذ بالشفعة ج١ ص١٧٤

٤ - الآراء في حواز طلب الشفعة سرا والسكوت عنها جهرا ج١ ص٣٦٧
 ٥ - يجبر المشترى على تسليم العين المبيعة الى الشفيع ج٢ ص٣١٣

٦ – جواز تأجيل الشفعة ثلاثا ج٢ ص٥٠

* المرغيناني ، الهداية مسمع

١ - وحوب الشفعة للشريك في المبيع والطريق والحوار ج٤ ص٢٤ ٪

٢ - تقسم الشفعة على الشفعاء على عددهم ج٤ ص ٢٥

٣ - تثبيت الشفعة بالطلب ج٤ ص٢٦ - ٢٧ ، ٢٨

٤ - جواز أخذ الشفعة بالقيمة ج٤ ص٣١ - ٣٢

٥ - تثبيت الشفعة في العقار ج٣ ص٣٤

٦ - لا شفعة في عروض التجارة ج٤ ص٣٤

٧ - تثبيت الشفعة للذمي والمسلم ج٤ ص٣٥

٨ - لا شفعة اذا ترك الشفيع الاشهاد حين علمه بالبيع ج٣ ص٧٧

* الونشريسي ، المعيار المعرب مسمس

- ١ الحكم في بيع الشفعة وهبتها ج٥ ص٢٨ ٣٢ ، ٤٦ ، ٧٧
- ٢ الورثة أحق بالشفعة فيما بينهم من شريك موروثهم ج٦ ص١١٥، ١١٥
 - ٣ مسائل في الشفعة ورأى الفقهاء فيما أشكل منها ج٨ ص٨٣ ١١٥
 - ٤ لا شفعة في الرحى والكراء ج٨ ص٩٢
- الحكم فيمن شفع ، وبعد أعوام تبين أنه لا حق له في الشفعة ج٨ ص٩٧
 إن من الدرم يا العدمة المراح كان أرم من المراح المراح الما أراح المراح ال
- ٦ أوجب النبي (ص) الشفعة للشركاء وأوجب بها من أحمل ضرر الشرط الـذي
 أدخله البائع عليهم ج٨ ص٩٩٠ ، ١٠٠
- - ٨ يجوز الأخذ بالشفعة للمساكين والمساجد ج٨ ص١١٤

* ابن ليمية ، مجموع فتاوي شيخ الاسلام أحمد بن ليمية محمت

- ١ مسائل في الشفعة ورأى الفقهاء فيها ج٠٣ ص٥ ١٧، ٣٨٥ ٣٨٨
 ٢ اتفق العلماء على ثبوت الشفعة في العقار الذي يقبل القسمة ، وتنازعوا فيمما لا
 - يقبل قسمة الاجبار ، وانما يقسم بضرر أو رد عوض ج٣٠ ص٣٨١
 - ٣ رأى الفقهاء في قسمة الشفعة ج ٣٠ ص ٣٨١ ٣٨٤
- 4 ثبت في الصحيح عن النبي (ص) أنه قال : من كان له شريك في أرض أو ربعة أو حائط ، فلا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكة ج٣٠ ص٣٨٢
- عن النبي (ص) أنه قضى بالشفعة فـي كـل مـالم يقسم ، فـاذا وقعت الحـدود
 وصرفت الطرق فلا شفعة جـ٣٠ ص ٣٨٢ : ٣٨٣
- ٦ عن النبي (ص) أنه قال : الجار أحق بشفعة جاره ينتظره بها وان كــان غائبــا اذا
- كان طريقهما واحدا ج.٣ ص٣٨٣ ٧ - الاحتيال على اسقاط الشفعة بعــد وجوبهــا لا يحـوز بالاتفــاق ، وانمــا اختلـف
 - الناس فى الاحتيال عليها قبل وجوبها ج.٣ ص٣٨٦

"عالمكير ، الفتاوي الهندية

- ١- الشفعة شرعا هو تملك البقعة المشتراه بمثل الثمــن الـذي قــام على المشـــتري
 - ج٥ ص١٩٠
 - ۲ شروط الشفعة ج٥ ص١٦٠ ، ١٦١
 - ٣ صفة الشفعة وأحكامها ج٥ ص١٦١ ، ١٦٢
- ٤ مسائل متفرقة في الشفعة، ورأى الفقهاء فيها جه ص١٦٢-١٩٦،١٦٥ ٢٠٣ ٥ أولوية الشفعة بين الشريك والخليط والجار (مراتب الشفعة) جه ص ١٣٥٥ -
 - ۱۷۱ ج٦ ص٣٠٤
- ٦- تجب الشفعة بالعقد والجواز ، وتتأكد بسالطلب والاشبهاد ، وتتملك بالأخد.
- ج عن ١٠٠٠ ٧ - الطلب في الشفعة على ثلاثة أنــواع ، طلب مواثبة ، وطلب تقرير واشمهاد ،
- وطلب تعليك ج٥ ص١٧٢ ٨ - طلب العوائبة في الشفعة هو أنه اذًا علم الشفيع بـالبيع ينبغـي أن يطلب الشفعة
- على الفور ، وإذا سكت ولم يطلب بطلت شفعته ج° ص١٧٢
- على الفور ، وليس الاشهاد شرطا لصحة الطلب ولكن ليتوثــق حــق الشــفعة ج٥ ص١٧٧ ، ١٧٣
- ١٠ طلب التعليك هو العرافعة إلى القاضى ليقضى له بالشفعة ج٥ ص١٧٤،١٧٣
 ١١ الحكم فى استحقاق الشفيع كل المشترى أو بعضه ج٥ ص١٧٥، ١٧٦

 - ١٢ مسائل في الحكم بالشفعة والخصومة فيها ج٥ ص١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩
- ١٣ حكمالدار التي تباع ولها شفعاء جه ص١٧٧ ١٧٩
 ١٤ مسائل في تصرف المشترى في الدار المشفوعة قبل حضور الشفيع
 - ه ص۱۷۹ ۱۸۲
- ١٥ ما يبطل به حق الشفعة بعد ثبوته وما لا يبطل جـ و ص١٨٢ ١٨٥
 ١٦ مسائل فـى الاختـالاف الواقع بين الشفيع والمشـترى والبـائع والشـهادة فـى
- الشفعة جo ص١٨٥ ١٨٩
 - ١٧ أحكام الوكالة بالشفعة ومسائل فيها ج٥ ص١٨٩ ١٩١
 - ۱۸ حكم الشفعة للصبي ج٥ ص١٩١ ١٩٣

١٩ – حكم الشفعة اذا وقع الشراء بالعروض ج٥ ص١٩٣ ، ١٩٤

٢٠ - أحكام شفعة أهل الكفر ج٥ ص١٩٤ - ١٩٦

٢١ - حكم الشفعة في المرض ج٥ ص١٩٦

۲۲ – صورة كتاب الشفعة ج٦ ص٢٤ – ٣٠٧

٢٣ - الحيل المتبعة في الشفعة ج٦ ص٢١ - ٢٢٤

ا في المجرال المجرب ال

عتالم الكتب - بيروت

المؤجل أخبرنا يعلى ، قال : حدثنا إسماعيل ، عن عامر ، قال : كان شريح يجعل الذي بيده عقدة النكاح الزوج. إن شاء أتم لها الصداق، وإن شا. عفت من بيده عقدة النكاح عن الذي لها فتركته .

آلصداق

أخبرنا الصَّفَانَ ، قال : حدثنا عبد الرَّهاب ، عن داود بن أن هند ، عن الشعى ، عن شريح ؛ قال : هو الزوج قاله أخيرا فعيب ذلك عليه . أخبرنا الصفائي قال : حدثنا : قبيصة ، قال : حدثنا سفيان ، عن الهيباني ، عن الفعي ، عن شريع ، أنه كان لا برى بيع الزيادات بالمروض بأساً ، وكرهه الشعى ، وقال : هو غرر .

الصفانى ؛ قال : حدثنا يحى بن أبى بكير : قال : حدثنا إسرائيل ، عقر الكلب للداخل بنير عن جابر ، عن عامر ، عن شريح ، قال : إذا دخل رجل دار قوم بغير إذك إذبهم ، نمقره كلبهم فلا شي. عليهم •

الصفائي قال : حدثنا قبيصة ؛ قال : حدثنا سفيان ، عن مطرف ؛ صمان المودع قلت لعام: إن كان شريع يضمن المستودع؛ قال لا : إلا أن يرى ريبة.

الصماني قال: حدثنا يعلى ؛ قال : حدثنا حفص ، قال : حدثي الشيباني ، عن الشعبي ، عن شريع ، في المضاربة ، قال الوضيعة على

المال، والربح على ما اصطلحوا عليه حدثًا محمد بن شاذان ؛ قال: أخبرنا معلى ، قال : حدثنا أبو معاوية ، قال : حدثنا عاصم ، عن الشمى ، عن شربح ؛ قال . الخليط أحق من الشفيع ، والشفيع أحق من الجار ، والجار

أحق بمن سواه .

أخبرنا الصفاني قال : حدثنا يعلى ؛ قال . حدثنا أبو عوانة ، عن جابر ، عن عامر ، عن شريح ؛ قال : إذا اشترى الرجل السلَّمة وبها دا. فاتت في يدم قال: ردِّها بدائها.

الصفاف قال: أحرمًا حسن بن الربيع ، قال : حدثنا أبو إصفى الفزارى ،

عن مغيرة ، عن الشعبي أن شريحا كان يعلف الرجل إذا كان بدعي على علي الرجل ابنه دين إلله ما هذا على ابنك ، قال إصمى : وقال مفيرة : لا يعجبنا هذا معمل دين ابنه ولكن يحلف بالله ما يعلم على ابنه .

يحيي بن القطان ، عن مجاهد ، عن الشمى ، عن شريح ، أنه كان لا يرى لاعران لاعرابي شفعة.

الصفاني وابن شاذان قالا : حدّثنا معلى ، قال : حدّثنا يمقوب قال :

ولا نصرانی، ولا لمجوسی، علی مسلم.

رجلا فبزوجها .

الصَّغاني وان شاذان ، قالا ؛ حدثنا على بنَّ منصور ، قالا : حدثنا

حدثنا مجالد، عن الشعبي ، عربي شريح ، أنه قال لا شفعة البهودي ، لاشفية لغير

الصغاني قال : حدثنا ابن أبي شبية ، قال : حدثنا وكم ، قال : الشفعة حدثنا اسرأتيل، عن جابر، عن عامر، عن شريح، قال : الشفعة الحيطان. بالجوار

الصفاني قال : حدثنا عفان ، قال : حدثنا عبدالواحد بن زياد ، قال : حدَّثنا بجالد عن الشعبي، قال : قال على وعبدالله وُشرِيح : لانكاح إلا يولى النكاح بول لالامرأة يعضلها وليها ، فتأتى السَّلطان أرالقاضي ، فيزوجها أو يأس

الصفاني قال : حذثنا أبو بكر ، قال : حدثنا وكيع عن سفيان ، عن

مسلم على مسلم

المخرمي قال: حدثنا أبوالسرى؛ قال: حدثنا أبوسفيان، عن سفيان،

شعبة ، عن شيبان ، عن الشمي ، أن رجلا شق فَرق رجل ، فقال شريح : رقبة مكان رقمة .

أخرى الجرجاني قال : أحَرِمَا عبد الرزاق ، قال : حدَّثنا الثوري ، عن جابر ، عن الشعبي ، عن شريح ، قال : في الجنب الأول فالأول

وعن شريح قال : لا شفعة إلا في عقار أو أرض . حدثنا محد بن حدان الآزرق ، قال : حدثنا وكيع ، قال : حدثنا

سفيان ، عن مُطرف ، عن الشعبي ، عن شريح في المرأة تعطى زرجها العطية ، قال : أفيلها ولا أقيله .

حدثنا الرمادي، قال : حدثنا يزيد، قال : حدثنا سفيان، عن سلمان، عن الشيباني ، قال : حدثي أبو الفنحي ، أن امرأة عاصم، زوجها في شي. أعطته إلى شربح ، فرأى شربح أن ترجع فيه ، وقال : لوطابت همة الزوجين

نسألم ترجع فيه . والرجوعمنها حدثنا الرمادي قال : حدّثنا يزيد العبدى : قال : حدّثنا سفيان ، عن عبد الكريم الجزرى ، عن الحكم ، عن شريح ، أن المرأة أن ترجع فيها أهطت لزوجها وليس للرجل أن يرجع فييا أعطاها .

الرمادي قال: حدَّنا بزيد ، قال: حدَّنا سفيان ، عن سليان النيمي ، هن أبي جعفر ، قال : رأيت شريحا جانه امرأة وزوجها ، ادعى أتَّها فعنية بين

أجازوا وإن شاءوالم يجيزوا .

عن عبدالملك ، عن الشعبي ، عن شريح ، في عبد شج نفراً ، قال : ففضى المخرى قال : حدثنا وكيع، عن سفيان ، عن الشيباني ، عن الشعبي ،

أن رجلاً أخذ من مهر ابنته سنهاة ، فحب شريح في السجن. حدثنا المخرى، قال: حدثنا إبراهيم، قال: حدثنا سفيان، عن

المخرمي قال: حدثنا أبوداود ، عن سفياذ ، عن الشيباني ، عن الشمي ، شهادة الآخ عن شريح أنه كان يجيز شهادة الآخ لاغيه . حدثنا المخرى؛ قال: حدثنا أبو عامر، عن الشيبان، عن الشعبي عن شريح، أنه كان أعطى رجلا درام ، وأمره أن يشترى وصيفين فدنمه عالفة الوكيل إلى وكيل له ، من وراء نهر باخ ، فلم يفعل وجاء بهما ، فقال شريح أمن

المخرمي قال: حدثنا عبد الرحن بن مهدى ، عن سفيان ، عن الشيباني، حدثنا المخرمي ؛ قال : حدّثنا عبد الرحن بن مهدى ، عن سفيان ،

شهادة المحتب عن الشيباني ، عن الشمعي عن شريح ، أنه ردَّ شهادة المختبي .

أخبرنى هرون بن محمد ، عن على بن نصر ، عن سهل بن حماد ، عن

عن الشعبي ، عن شريح ، أنه كان يرى رُدَّ البين .

بالشراء

رد ا^لمين

الضيان وأخذ رأس ماله .

(١) كذا بالأصل، والعبارة غير واهمة المعنى ولعلها فىللشفعة.

حدثي محد بن عبد الله المسروقي ، قال : حدثنا عبيد بن يميش ، قال :

حدثنا يحيي بن آدم ، قال : حدثنا حربن صالح، عن أشعث، عن الحكم، قال: كانت لشريح أرض من أرض الحيرة الشراها

أخبرنا محمد بن شاذان ؟ قال : حَدِّثنا المعلى بن منصور ، قال : حدثنا حاد بن سلة ، عن الحجاج ، عن الحكم ، عن شريح ، قال : إذا تكلم

بالبيع فقد وجب البيع وإن لم يتفرقا . أخبرني محد بن شاذان ، قال حدثنا الملي ، قال : حدثنا هشم ، قال الفنة المار

أخبرنا أشعث ، عن الحكم ، عن شربح ، أه كاذ يقضى بالشفعة للأيمن والإيسر، والذي يليه الباب ابن شاذانِ قال : حـدثنا المعلى ؟ قال حدثنا أبو بكر بن عياش ، عن

مطرف ، عن الحكم ، عن شريح قال كاد شريح قول: إذا زوج الفلام أبوه أوالجاربة أبوها فلا خيار لهما إذا شبا أخرني جعفر بن محمد ؛ قال : حدثنا مزاحم بر سميد ، قال . حدثنا ابن

المبارك ، قال حدثنا شمبة ، عز الحكم ، قال أ أتاني ابن أخت لشريح ، من بني قيس بز ثملبة ، بكتاب من شربح ، إن جملتها لك 'عمري ، وإن المُمرَى ليست كالسكني

قال: وأخبرنا أيفناً يمنى أبن المبارك ، عن سفياد ، عن عبد الكريم الجزرى ، عن الحكم بن عبية ، عن شريح ؛ أن المرأة ترجع فيا أعطاها حدثنا عبدالله بن محد الحنى ، قال : أحبرنا عبدان ، قال حدثنا شعبة عن

حدثنا شعبة ، عن الحكم ، عن شربح ، قال: العنين الذي لا يستطيع أن بأتى امرأنه يؤجل سنة

أبي ليلي ، عن الحكم ، عن شرم قال: يبدأ بالعتاقة في الوصايا أخبرنا خطاب، قال: حدثنا أبو بكر قال: حدثنا حفص عن أشعث ، وحجاج ، عن ألحم ، عن شريح ؛ قال : يبدأ المتاقة ح. ثنا الرمادي قال : حدثنا يزيد بن أبي حكيم، قال ﴿ حدثنا سفيان ،

عن ابن أبي ليلي ، عن الحكم ، عن شريح ، قال: يبدأ بالعتاقة في الوصايا

أخرنا الصفائي ، قال: حدثنا قبيصة ؛ قال: حدثنا سفيان ، عن ابن

خيارالصفير أخبرنا الصغانى؟ قال : حدثنا مُعلِّى ؟ قال : حدثنا أبو بكر بن عياش ، إن زوجهولي عن مطرف، عن الحكم، عن شريح قال : إذا زوج الغلام أبوه أوالجارية أنوها ، فلاخيار لها إذًا شبا حدثنا الصغافي، قال: حدثنا النضر ؛ قال حدثنا شعبة ، عن أبي بكر ،

قال : يوم أتزوج فلانة فهي طالق، قال : لاطلاق قبل النكاح، قال شمبة: فسألت عنها الحكم، فغال : كان شريح يقول إذا أتى: ذا طريق

عن سعيد بن جبير ، قال : أرسل أمير مكة إلى سميد يسأله ، عن رجل

النوكى فَلْبَهِم معهم قال: أخرى عبيد الله بن عر ، قال: حدثنا عبد الرحن ، عن حاد بن سلة ، عن الحجاج ، عن الحكم ، عن شريع ، قال الموضحة في الوجه مثل

الموضحة في الرأس

الموخة

على النكاح

مايدأبه

الوصايا

حدثني أبو صالح المطرز ؟ قال : حدثنا عبد الله بن رجاء ، عن

أن يخرجوه فإنميا له نقضه.

المسعودي مثله .

حدثي الصفاني ، عن محيي بن أبي بكير ، عن المسعودي مثله . حدثي عربن محد بن عبد الحكم ، قال : حدثنا إبراهيم بن

عبد الله ؟ قال : حدثنا هشيم، عن المسعودي، عن الفاسم بن العب بالشاة عبد لرحن ، أن رجلا اشرى من رجل شاة فوجدها تأكل الدبان ،

غاصية إلى ترج ؟ أمال: لبن طيب و وعلف بالجان .

حدثى مسروق البلخي أبوهاشم ، قال : حدثًا بحي بن عمرو ،

عن المسعودي مثله . أخبرنا على بن عبد العزيز الوراق ، قال : حدثًا أبونعيم ، قال :

حدثنا المسعودي، عن الفاسم ، قال : إن كان أشباخ الكوفة ليأتون شريحا فيخاصمونه حتى بجثو على ركبتيه في الذي يده عقدة النكاح،

فيقول شريح : إنه الزوج إنه الزوج . ي حدثنا الصفاق: قال حدثنا أبو النصر، قال: حدثنا إسرائيل،

عن جابر، عن عامر، والقاسم بن عبد الرحمن؛ قال: سممنا شريحا يقول، ليس الشفعة إلاني دار أوعقار ٠ أ

أخبرنا محمد بن شاذان ؛ قال : حدثنا المملى ؛ قال : حدثنا شربك،

عن جابر ، عن القاسم ؛ قال:قال شريح : الشفمة شفمتان، شفمة شركة ، وشفعة جوار ·

فإن لم يكن شركة ، فالجوار .

أملك والناس •

حدثى جمفر بن محمد؛ قال : حدثنا مراحم بن سميد ؛ قال أخبرنا عبد الله ، قال: أخرنا سفيان ، عن جار ، عن قاسم، قال كان شرمح

لابجز الهلة حي أقبض . . . حدثنا محد بن شاذان، قال حدثنا : معلى، قال : حدثنا أبوعرالة،

عن جابر ، عن القاسم بن عبد الرحن ، وعامر : أمما سمعا شريحا يقول: ليس شفعة إلا في دار أو عقار .

حدثنا: المخرى، قال: حدثى أبو عبد الله؛ مولى جمفر بن سلمان ؛

قال: حدثنا أبو بحر، عن شعبة عن جابر؛ عن القاسم بن عبد الرحمن؛ عن شريح : قال : أنت أملك محالطك تفتح بابك حيث شدَّت مالم يصر بحارك .

بحى الطائي

حدثنا محمد بن إشكاب ، قال : حدثنا أحمد بن يونس؛ قال : حدثنا زائدة ، عن يحيى الطائى ؛ قال : سألت شريحا عن أوسط طمام أهلي ، أوسط الطمام قل : من الحنز والزبت ، والحل ، قلت : اللحم ، قال ذلك أرفع طمام

حدثني عبدالله بن أحمد بن حنب لله قال: حدثني الصلت بن مسمود ؛ قال: حدثنا القامم بن ماك الكوفئ قال: حدثنا أبو ملال ، يعنى بي بن حيان مربع يقعني

ويفتي الطال ، قال : رأيت شربحا بقضي أريفتي .

على الجار

إلى شريح في شي. ؟ فقالوا: سنتنا بيننا كذا وكذا ؛ فقال : سنتكم بينكم.

وعَن هِمَام ، وأيوب ، عن محمد أن قوما من الغزالين اختصموا

حدثنا الصفان ، قال : حدثنا قبيصة ، قال : حدثنا سفيان ، عن هشام

حدثنا سفيان ، عن هشام ، عن ان سيرين ، سئل شريح عن الثعلب ،

سفيان ، عن هشام ، عن أن سيرين ، عن شريح ، قال : من أدعى البينة بمسد

قضائى ، فهر عليه ، حتى يأنى ببينة؛ الحقِّ أحق من قضائى ، الحن مسلم ، الحق أحق من النمين الفاجرة م

حدثنا هشام ، عن ابن سيرين ؛ هن شريح ، أنه قال : في البيمين إذا

عن ابن سيرين ، عن شريح ، قال: هو الزوج بعني الذي بيده عقدة النكاح . من بيده عقدة النكاح حدَّثنا الصفاني ؛ قال : أخرنا عبد الوهاب ، قال : حدَّثنا هشام إن حسان ، عن أن سيرين ؛ أن شريحًا ، قال : هو بما فيه يعني الرهن.

قَالَ : حدثنا قبيصة ؛ قال : حدثنا سفيان، عن هشام، عن أن سيرين، عن شريح ، قالِين الحليط أحق من الشفيع ، والشفيع ، أحق عن سواه.

عن ان سيرين ، عن شريح ، قال : إذا نكح الجران فهو للأول مهما. تزويج الجبرين حدثنا سفيان الومادى ؛ قال : حدثنا ربد بن أبي حكيم ؛ قال :

قال : جدى أخت الرمثة ، ولو كنت لم أحكم حي نكون مع عدل . حدثنا ابن زبجوبه ؛ قال : حدثنا الفريابي ، عن سفيان ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن شريح ، فى الرجل يدعى قبل الرجل ، فيحلفه ثم

يأني بالبينة ، قال قد كان يقبلها . حدثنا الرمادى ؛ قال : حدثنا يزيد بن أبي حكيم ؛ قال : حدثنا

حدثنا الرمادي ؛ قال : حدثنا يزبد ؛ قال : حدثنا سفيان ؛ قال :

حدثنا إسماعيل ، قال : حدثنا سليمان بن أيوب ، قال : حدثنا حماد، جمل الآبق عن هشام ، عن محمد ، عن شريح ، في العبد الآبق، قال : ماوجد بالمصر بمشرة وما وجد بعد المصر فأربعين ؛ (١)

حدثنا إسماعيل ، قال : حدثنا إبراهيم بن الحجاج ، قال : حدثنا حاد ، عن هشام ، عن محمد ، أن رجلين اختصا إلى شريح في دابة ، فأقام هذا المينة أنه تنجها ، وأقام الآخر البينة أنه عرفها ، فقال شريح الناتج

من العارف أحق من العارف . وعن شريح . أنه كان يقول : إذا استؤصل ذنب الدابة فربع ثمنها . وعن شريح فى عين الدالة إذا ففئت شرواها ، فإن أبطا جبرها ، عين الدابة

الناتج أحق

أخرنا الصفاني ، قال: حدثنا قبيصة قال : حدثنا سفيان ، عن هشام ، عن محمد ، عن شريح ، قال : الثلث جُهد وهو جائز .

أخبرنا الصفاني، قال : حدثنا قبيصة ، قال : حدثناً سفيان ، عن الجدة وابنها - مشام ، عن ابن سيربن ، عن شريح ، أنه ورث جدة مع ابنها .

أخبرنا الصفاقي، قال: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء ، عن هشام ،

(١) جمل الآبق هذا الذي قال به شريح هو قول ابن مسمود ونقل عنِ عمر إن الحطاب وروى عن كثير من النابعين وبعض الفقهاء القول بعدم وجوب شيء لرد العبد الآبق .

حدثي محمد بن عبد الله المسروقي ، قال : حدثنا عبيد بن يعيش ،

قال : حدثنا يحيي بن آدم ؛ قال : حدثنا حقص ، عن أشعث ، عن ان سيرين ، عن شريح ، أن رجلين اختصا فقال أحدهما : إن هذا

اشترى من أرضًا من أرض الجزية ، وقبض من وصرها يعن كنامًا ، قال : فلا رد إلى الوصر (١) ولا يعطي الثمن ، قال : فلم يحبهما بشيء

حدثى محود بن محد بن عبد الديز، قال: حدثنا إبراهم بن عبد الله

الخلال قال : حدثًا عبد اقد، قال : حدثناه عاصم ، عن ابن سيرين ، عن شريح ، في قوله (حافظوا على الصلوات ، والصلاة الوسطى) قال :

حافظ عليهن كلهن تصبها . أخرني عبد الله بن محمد بن حسن ، قال : حدثني أبو الحرث ؛

قال : حدثنا عيمي بن يونس ، هن الحجاج بن أبي عثمان الصواف ، عن محمد بن سيربن ؛ قال : قال شريح : لا يحرز شهادة رجل بشهد على

شهادة حتى بقول : أشهدني فلان ، وأشهد أنه كان ذا عدل . حدثنا محد بن شاذان ؛ قال : حدثنا المملي ؛ قال : أخبرنا هشيم ،

قال : أخرِنا خالد ، عن ابن سيرين ، عن شريح ؛ أنه قال ؛ في صداق السر إذا أعلن أكر منه ، فأجاز السهـ، وأبطل الملانية .

وعن ابن سيوين ، أنَّ امرأة ذكرت لرجل ، وذكروا منها جَالا

(١) الوصر : المهد والصك الذي يكتب فيه السجلات كالوصيرة .

أخرنا الصغاني ، قال : حدثنا سلم بن قادم ، قال : حدثنا سالم بن نوخ ، عن قنادة ، عن مجمد بن سيرين ، أن شريحًا كان يقضى بالجرار

حدثنا خطاب ، قال : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن خالد ، عن ابن سير بن ، عن شريح ، قال ؛ إذا أوصى الرجل في مرصه بأكثر من

النَّكَ ﴾ أو لوارث بإذن الورثة ، ثم مات فلهم أن يرجموا . أَحْرِنَا الصِّفَالَى ، قَالَ: حَدِثُنا مَعَلَى ، قَالَ : حَدَثُنا عَبِدَ العَزِرُ بْنَ

امرأة على عنار ، قال : حدثنا عالمه، عن عجد، عن شريح ، أن رجلا نزوج امراة، واشترطوا له أنها أحسن الناس عينين ، فوجدوها عشاء ، فخاصمهم إلى ما و صفت شريح، فلم يجز نكاحها ، ولم يكن دخل بها .

أحرنا الصفاني ، قال : حدثنا أبو عبيد ، قال : حدثنا هشيم ، قال : إقرار. الرجل حِدثنا خالد ، عن ابن سيريق، عن شريح ، أنه كان لا يجيز إقرار الرجل عند الموت بدين لوارث عند موته بدين لوارث.

أخبرنا الصغانى، قال : حدثنا روح وهرذة ، قالا : حدثنا عوف إجازة وصية ابن عمر ، عن محمد ، قال : اختصم إلى شريح في وصية غلام أعتق فيها ، الصي إن أصاب الحق فأجاز ، وقال : من أصاب الحق أجزياً. .و

وقال حدثنا شريح بن يونس ، قال : حدثنا معتمر ، عن حميد ، بيع الومى

عن محمد أن وصيا باع والموصى عليه كان وإنمــا باع نظراً ، فأجاز شر بح

إن باع نظرا .

5. # ---

يع أرض

الصلاة الوسطى

الشهادة

على الشهادة

والملانية

مخير

رجوع الورثة

بمد موت المورث

العرض في أخبرنا الصفاقي ؛ قال : حدثها عبد الوهاب ؛ قال : حدثها سعيد ، الإقالة عن قنادة ، أن رجلا باع بعيرا ، فندم المشترى فرده ، ورد معه ثلاثين درهما ، فأمره شريح أن يقبله ، وكان ذلك رأى قنادة .

حدثی محمد بن سعد العونی ، قال : حدثی عبد الله بن بکر ؟ قال :
حدثنا سعید ، عن قتادة ، أن شريحا ، وأما العالمة ، وخلاسا ؟ قالوا :
فی المختلمة : لها النفقة .
حدثنا الجرجانی ؛ قال : حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن قتادة ،

قال : كان شريح يقول : إذا أجبرت فليس لها شي. حبيه: إذا شد سا

وقال: بم تأخذ مال أخيك وقد صارت أشد من الاخرى، كأنه لم ير فيها بأسا ما رواه سائر الناس عن شريح

حدثنا أبو إبراهيم الزهرى أحمد بن سعد بن إبراهيم بن سعد ، قال:
حدثنا أحمد بن صالح ، قال : حدثنا عنبـة بن خالد ؛ قال: حدثنا يونس،
وطه الجارية عن ابن شهاب ، قال : قضى شريح الكندى فى الرجل بيتاع الجارية ثم
المعية
يطؤها بحد بها عيبا ، قال : إن كانت ثبيا فنصف العشر ، وإن كانت
بكرا قال عشر .

حدثنا أحد بن منصور الرمادى ، رحمد بن شاذان ، قالا حدثنا على ابن منصور الرازى ، قال : حدثنا ابن المبارك عن الحين بن يحيى ، هن المبدية والبرية ، والبائن وألبتة ، إذ نوى المتين مثلتين ، زاد بن شاذان ، وإن نوى واحدة فواحدة ، وإن لم يكن له نية

فهى تطليقة باثنة ، وهو خاطب إن شاء تزوجها في العدة .

مهى تسبيد ... أخرى محمد بن شاذان ، قال : أخرى المملى ، قال : وأخرى وكبح أن جرير بن حازم حدثهم ، عن المقداد بن أبي فروة ، أن شريحا تضى

المصراني بالشفعة . اخبرني محمد بن شاذان ؛ قال : حدثنا معلى ، قال : أخبرنا خالد ،

عن دارد بن أبي هند ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن شريح ، أنه سئل عن رجل قال لامرأنه أنت طالق عدد النجوم : يكفيه رأس الجوزاء حدثنا إسماعيل بن إسحاق ، قال : حدثنا سلمان بن حرب، قال :

لصراق

طالق عدد

النجرم

طلاق

الميض

جداً حاد بن زيد ، ع ... أبي هاشم الواسطى ، عن إبراهيم وشريح ، قالا في الرجل يطلق امرأته وهو مربض ، قالا : ترثه ما دامت في العدة . قال إسماعيل : أخبرنا سليمان ، قال : حدثنا حماد ، عن أبي هاشم الواسطى ، عن إبراهيم ، وشريح ، أنه قال في رجل طلق امرأته والحدة ،

أر ثنين ، فبانت منه فتروجها رجل طلقها وتروجها زوجها الآول ، فالا. هي عنده على ثلاث بهدم الزوج الثلاث ولا بهدم الواحدة والثنين. حدثنا الدوري قال : حدثنا أو سلة موسى بن إسماعيل ، قال : حدثنا هيد الواحد بن زياد ، قال : حدثنا جربر بن عطية ، قال : كان لى على رجل دن ، فأصحته إلى شريح ، فقلت : إن لى على هذا دينا ، فإذا كان في الحلام أقر ، وإذا كان في العلامة جعد، ولى عليه بيئة فاحبسه

. حي أجي. بييلي، رهذه بيني عندك ، فقال له شريح الجلس حي بجي. ببيلته،

علىموسامأن يُمْمَعَى إِسْرامِهِ وَاشْرَكُهُ فِي الْهَدْى عَاسِ مَنْ عَدَلَ عَشْرامِنَ الْغَمْمَ عَبُرُ ور

لاَّأَنْ نُفْسِطُوالَهْنَ وَيَلْفُواجِنَ أَعَلَىٰ أَجْنَ مِنَ الصَّدَاقِ وَأُمْرُوا أَنْ يَشْكُمُوا مَاطَابَ لَهُمْ مِنَ النَّسَا لِلْمُرَةَ فِي الطَّعَامُ وَغَيْرِهِ وَيُذْكُرُ أَنَّ رَجُلُاساوَمَ شَوْأَفَعَمَرُو ٱلْحُوْزَأَى عَمْراً أَنَّهُ شُرِكَةً سِواهُنَّ . قالءُ (وَدُقالَتْ عائنسة تُمَّانَ النَّاسَ اسْتَفَتُو ارسولَ الله صلى الله عليه وسلم تَعْدَ هـ فعالات الشَّرَكَة في الرَّقيق حد شا مُستَّدُدُ حد شاجُو برية بن أشماء عن ان عرب المُسرَّدة إنْ كَانَالُهُ مِالُ وَلَدِيمَتِهِ بِفَامُ فَيِمَةً عَدُلُ و يُعْطَى مُركزُودُ حَمَّهُمْ ويُعَلَّى سَيلُ المُعْنَى صرامًا أَوَالنَّعْنَ النبيُّصلى الله عليه وسلم قال من أعنَّق شقصًا للسَّه في عبد أعنَّى كُلُّه إِنْ كَانَاتُهُ مِنْ لُو الْمُنْسَعَ علىد موسل بالتَّفْقَة في كُلِّ مالَمْ إِنْسَامٌ فَإِذَا وَقَمْتِ الْحُدُودُ وَصُرْفَتِ الطُّرْقُ فَلا تُفْعَة با مُ الاثنراك في الهَّدى والدُّدُن وإذا أَثْمَرَكَ الرَّحْلُ الرَّحْلُ فَهُدِّهُ لَعْدَ بِعِنِي ابْ الأَسْوِدِ قال أخرى سُلْبُنْ بُنْ أِي مُسْلِم قال سَأَلْتُ أَبَاللَّهُ العِن الصَّرْف بَدّا بَيعنال المُعْرَبُكُما طاؤس عن ابن عَبَّاس ردى الله عنهم قال قدم النيُّ صلى الله عليه وسلم ومُعِمر العَسة من ذي الحَية مهلن ستلزم لقدوم أصحابه معه اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ مَنْ أَمَّا قَدِمُناأَ مَنَ الْجَعَلْناهَا عُمْرٌ وَانْ يَحِلَّالَ السَّالْفَشَتْ في ذَكَ الفالَّهُ فال عَطامُ (٥) الني صلى الله عليه وسلم عن ذاتًا فعالَ ما كانكِدًا بِيَدِينَةُ نُومُومًا كَانَ ذَسِينَةٌ فَذُرُوهُ وَالْسُ ُ فَعَالَ جَارُفَ يَرُوحُ أَحَدُنا إِنَّهِ مِنَى وَذَكَرُ مُنِيَّا فِصَالَ جَارِ بَكُفَّهُ فَبَلَغَ ذَانَ الني صلى الله عليه وسلم فقام خطسًاففالبَلقَى أَنَّا أَفُوامًا يَقُولُونَ كَذَاوَكُنا والله لاَ أَأَرَوا أَنْيَ اللهميُّمُ وَلَوْ أَنْ المُنْفَلَتُ مِنْ أَمْرِى مالسَّدُ بِرْتُ ماأهْدُوْتُ ولُولاً أنَّ مَعِ الْهُدِّى لَا حَلَاثُ فقامَ مُرَاقَدَةُ بِمُمَادُ بن جُعْمُم فقال بارسول الله چگرینظ ۱۲ عشرهٔ المُ وَكُلُنا أُولُلا مُدفقال لاَ بَلِ الدَّبِد قال وجاء عِلَي مُن أي طالب فقال أحدُهُما بقولُ أَلَيْكَ عِنا عَلَى بدرسولُ الله الله عليه وسلم وقال وفال الا تَرْلَيُّسْكَ بِحَدَّ رسول الله عليه وسلم في مَّرَ النَّيْ صلى الله

فَأَنْزَلَ اللهُ وِيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّساء لِي قَوْلِه وَرْغَمُونَ أَنْ تَشْكُمُ وهُنَّ والَّذي ذَكَرا للهُ أَنهُ يُغْلَي عَلْمُكُ فى الكَتِابِ الاَيَّةُ الأُولَى أَنِي قال في او إنْ خَفُمُّ أِن لَا نُسْطُوا في اليِّدَا يَى فَأَكْمُ والها الَكُمُّ من اللَّبِ فالَتْعَالِشَهُ وَقُولُ اللهِ فِالاَنْ فِالاَنْرَى وَرَّغَبُونَ أَنْ تَشْكُمُوهُنَّ يَعْسَى وَعَبَهُ إَحَد كُم لِلنَّمِيمُ اللهِ مَكُونُ في حَجْسِره حدينَ مَكُونُ قلِسلَةَ الْمال والجَمَال فَهُوا أَنْ يَسْكَمُوا مارَعَبُوا في مالها وجَمَاله لمعَ يَنافَى النَّسا ِ الْالفَط مِنْ أَخْلِ رَغْمَ بَهُ عَنْهُنَّ لا سُب الشُّركَة فى الأَرْضِيَوغُ مُعا عَلْمُ الْ عددالله وعدد مدنناه سام أخرنا معروي والزهري عن أي سَلَمَ عن جارِب عبدالله رضي الله عنهما فل إَغْمَاجَعَلَ النِّي صلى الله عليه وسلم الشُّفْهَ فَي كُلِّ مالم يُقْسَمُ فَاذا وقَعَتْ الْحُدُودُ وصُرفَت المُرْفَعَة لاسْفَعَة باب إذا أُنْسَمَ النَّركا الدُّورَا وَغُرِها اللَّهِ مَا أَنْسَ لَهُمْ رُجُوعُ ولا نُفْعَةُ صر مَنْ المستدَّد حدَّ تتاعبًا

الاشترالة فىالمذَّهَب والفصَّة وَماتَكُونُ فِيهِ الصَّرْفُ حَرَّهُمْ عَنْهُ وَيُوعَلَي حَدَّثْنا أَبُوعاسِم عَنْ تَعْفِينَ

وتَعِرِيكُ لِينَنَا أَيْدًا بِيَدِونَسِينَةَ خَاءَاالبَرَامُوعُ عَانِيهِ فَسَالنَاهُ فَعَالَ فَمَا أَنْ فَنَر يَكِي ذَهُ مِنْ أَزْمَ وَالْحَالُ

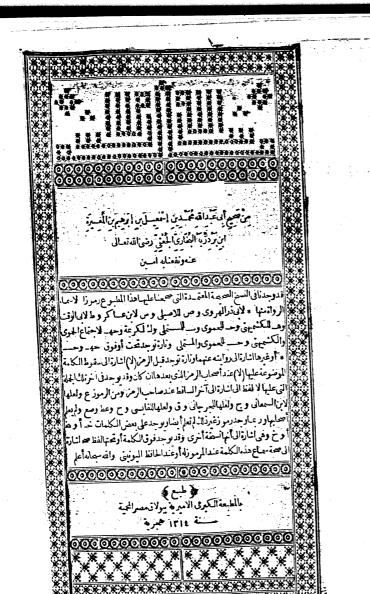
بْقْسُهُ هاعلى صَعابَيْهِ خَسَا الْبَيْقَ عَلْمُوذُفِذَ كُرُ أُرِسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلفقال تقريدا أنت ا

ا فرأى انُ عُسَرَ الان تُشُونَهُ قال في الفتم وعمر

م ۷ واضحانه صبح ۸ مهاون وجععلى روامة من أسقط

مَّ الْمُعَالِمُ مِنْ الْمُعَالِمُ مِنْ مُفَالًا مِنْ الْمُعَالِمُ مِنْ الْمُعَالِمُ مِنْ الْمُعَالِمُ مِنْ الْمُعَالِمُ مِنْ الْمُعَالِمُ مِنْ الْمُ

11 فأمَرَ أُرْسُولُ الله



1.54 C x 4

عمد الخطوطات بجامنة الذول ليترنية سنت رح

مِنْ الْرِيْرِ الْكِلْمِيْرِ الْمِنْدِنِ لِمِنْ الْكِيبَانِ الْمِمْدِينِ لِمِنْ الْكِيبَانِ

املاء محرّبر' الحريب السخيسيّ محرّبرن حميث رسمرً سيّ

ئى ئىخىقى الدىمۇرۇشلاخ الدىرالىمنىد

مطبعة شركة الاعلانات الشرقية

لأُتهم صَّارُوا مستهلكين بالبيع ، وقد بينا أن حق الزند لا يعود ني تستهلك .

٣٩٧١ - ولو كان مكانَ المرتدُّ مرتدةٌ ، والمسألة بحالها . لا سبيل لها على مالها ولا على عبدها المأسور ، إن كان أُسِرَ معها أو قبلها أو بعدها .

لأُنها حين أسرت فقد صارت فيثا ، وذلك بمنزلة موتِها في حكم اللك. أسلمت أو لم تسلم ، فكان حقُّ الأُخذ لورثتها .

فإن جاءت إمسلمة ، ولم تُؤسر ، فحالها كحال المرند في جميع ما بينا .

لأَمَّا بَقَيْتَ حَرَّةً ، كما أن المرتد يبهي حرا ، حواءُ جاءَ مسلما أو اسبرا فأُسلم . والله اعلم .

ر ۱۸۳) باب شفعة ألم تد

٣٩٧٢ وإذا بيعت دار بجنب دار المرتد ، أو كان البيع في المردد و المرد و المردد و المر

لأن اللحاق إذا لم يتصل به القضاة بمنزلة الغيبة ، والغائبُ على شُفْتِه إذا حضر ، وإن قضى القاضى بلحاقه فلا شفعة لورثته ، لأن الشفعة لا تورث . وإنما كان البيعُ قبل وجرب الحق لورثته ، ولا شفعة للمرتد إذا جاء مسلما .

لأَن القاضى حين قضى بلحاقه فقد جعل داره ملكا لورثته ، وذلك يُزيل جوازَه فتبطأ به شفعتُه .

٣٩٧٣ قال: ولو كان المرتدُّ لحق بدار الحرب قبل أَن تباع الدارُ التي له فيها الشفعة آثميم كان البيعُ بعد ذلك، وجاءَ المرتد مسلما قبل أَن يقضى القاضي بلحاقه أَو بعده فلا شفعة له.

لأن الدار ببعث وهو حربي لا أمان له ، ولا شفعةً للحربي فيما يباع في ^{دار} الاسلام . (ألا ترى) أنه بعد اللحاق لو باع داره لتى بها يطلبُ الشفعة أو وَعُنِي ﴿ لَأَنَّ مَا دَامَ فَى دَارِنَا بِأَمَانَ فَهُو فَى المعاملات كالذَّى .

فإن لم يعلم بالبيع حتى رجع إلى داره ، ثم عاد مستأمنا فلا شفعة له .

ير الآن ، ولا تُشفعة الآن ، ولا تُشفعة الآن ، ولا تُشفعة الآن ، ولا تُشفعة التابعة الآن ، ولا تُشفعة التابعة التابعة

للحربي فى دار الاسلام ابتداءً ولا بقاءً ، وكذلك لو بيعت الدارُ بعد ما رجع هو إلى دار الحرب فلا شفعة له لهذا المعنى .

٣٩٧٥ ـ قال : ولو بيعت دار بجنب دار المرتد قبل لحاقه بدار الحرب ، وطلب أُخذها بالشفعة ، فله ذلك .

فى قول محمد، رحمه الله تعالى، وفى قول أبى حنيفة، رضى الله تعالى عنه، لا شفعة له حتى يُسْلِم ، بخلاف المرتدة، وهذا بناءً على تصرفات المرتد كما بنا .

٣٩٧٦ - ولو علم بالبيع في حال رِدّتِه فلم يسلم ، ولم يطلب عند ذلك الشفعة ، بطلت شفعته ، لترك الطلب بعد التمكن بأن يسلم . والله أعلم .

لهم بميراثه ، ويقضى لهم بالشفعة أيضا .

لأن عند قضاء القاضى يثبت الملك لهم مستندا إلى وقت لحاق المرتد بدار أحرب ، فظهر أن بيع الدار كان بعد ما وجب الحق لهم ، فكان لهم الشفعة ، وهو نظير ما قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه ، فيمن اشترى دارا بشرط الخيار ، ثم بيعت دار بجنب داره ، ثم أسقط خياره وعلم بالبيع ،

فطلب الشفعة ، كان له ذلك .

ببيعها لم يجز ذلك. فبه تبين أنه صار حربيا وأنه لا يستحق الشفعة باعتبار

فإن طلب ورثتُه أَن يأخذوا بالشفعة فإن القاضي يقضي

فإن قبل : هناك المشترى كان متمكنا من النصرف فى المشترى ، وهاهنا الورثة ما كانوا يتمكنون من النصرف فى مال المرتد قبل قضاء القاضى بلحاقه ، قلنا : نعم ، ولكن استحقاق الشفعة باعتبار الملك لا باعتبار التمكن من التصرف ، وفى الموضعين الملك لم يكن موجودا لمن يطلب الشفعة وقت البيع ، ولكن سبب الملك كان تاما . وحق الخير كان منقطعا ، ثم هناك استحقاق الشفعة بها إذا تم الولمك له فيها ، فكذلك هاهنا .

(ألا ترى) أن الكاتب لو مات عن وفاع، وله ورثة أحرار، ثم بيعت دار إلى جنب داره، فلم يعلموا بالبيع حتى أُدَّيت الكاتبةُ ، ثم علموا به كان لهم الشفعة ، وإن لم يكونوا متمكنين من النصوف فيه عند البيع .

٣٩٧٤ - وإذا بيعت دار بجنب دار الحربي المُسْتَأْمَن في دارنا فله أن يأُخذها بالشفعة .

(۱۸۴) باب من المرتدين وغيرهم من مشركى العرب فى دار الحرب

٣٩٧٧ - وإذا ارتد الزوجان ولحقا بدار الحرب فحبلت منه هناك وولدت ثم ظهر المسلمون على الولد صغيرا فإنه في على ويجبر على الاسلام .

لأَنه قد كان أصلُ الإِسلام لأَبويه ، والولد تابع لأَبويه في الاسلام ، ولو كان له أصلُ الإِسلام بنفسه كان مجبرا على الاسلام إذا سُبيي ، فهذا مثله

فإن وُلِدَ لولدهما ولدٌ ثم هر المسلمون على ولد الولد كان فيئا ، ولم يُجْبَر على الإسلام .

لأَن أصلَ الاسلام إنما كان اجَدُه . وقد بينا أن النافلة لا يكونُ مسلما باسلام الجد . فلهذا لا يجبر على الاسلام : ويكون حكمُه كحكم سائر الكفار .

٨ ـُــــ ٣٥ ـــ قال: وإذا لحق المرتدُّ بماله ، ثم ظهرنا على ذلك المال ، فهو في ولا يكون للورثة .

لأَن هذا مالُ حربيٌّ ، وحقُّ الورثة إنما يشبت في المال الذي خَلَّفَه في دار الاسلام ، وأما ما لحق به معه في دار الحرب فلا يشبت فيه حق الورثة .

٣٩٧٩ - وإن كان لحق بدار الحرب، ثم رجع فأخذ مالا من ماله وأدخله دار الحرب، ثم ظهرنا على ذلك المال، رددناه لل الورثة كما يُردّ على غيرهم .

ق قول أن حنيفة ، رضى الله تعالى عنه . وقال محمد رحمه الله تعالى ، ورجع قبل قضاء القاضى بلحاقه فلا سبيل للورثة على هذا المال . وإن رجع بعد قضاء القاضى بلحاقه كان للورثة أن يأخذوه إذا وجدوه فى الغنيمة . قبل تحسه بغير شيء وبعدها بالقيمة . ولا خلاف بينهما فى الحقيقة ، ولكن أطاق أبو حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، الجواب وقدَّمَ محمد . رحمه الله تعالى . فإنا غود قبل قضاء القاضى بلحاقه فاللحاق الأول فى حكم الغيبة ، وإنما المعبر اللحاق الثانى . والمال فيه معه ، وكأنه لحق بدار الحرب تنا له . وأما إذا نقى النقاضى بلحاقه فقد صار المال ميراثا للورثة ، وهو حربي خرج ، فاستولى على مال الورثة وأحرزه ، ولو استولى غيره على هذا المال . ثم وق فى الغنيمة ، والمكاتب المرتد اللاحق بدار الحرب إذا اكتسب مالا ثم أخذ مع ماله فقتل والمكاتب المرتد اللاحق بدار الحرب إذا اكتسب مالا ثم أخذ مع ماله فقتل فإنه يؤدى كتابته ، وبعد لحاقه بدار الحرب الكتابة باقية . فإذا كان الموت الحقيق خونه حق المؤلى فى كسبه منع كونه فينا ، فلهذا الكتابة فالموت الكتابة وفي دار الحرب سواء ، فأما ينظ فينا ، فلهذا كان ما اكتسبه فى دار الاسلام وفى دار الحرب سواء ، فأما ينظ فينا ، فلهذا كان ما اكتسبه فى دار الاسلام وفى دار الحرب سواء ، فأما ينظ فينا ، فلهذا كان ما اكتسبه فى دار الاسلام وفى دار الحرب سواء ، فأما ينظ في المنا المتسبه فى دار الاسلام وفى دار الحرب سواء ، فأما ينه فينا ، فلهذا كان ما اكتسبه فى دار الاسلام وفى دار الحرب سواء ، فأما ينه فينا ، فلهذا كان ما اكتسبه في دار الاسلام وفى دار الحرب سواء ، فأما ينه المتسبه في دار الاسلام وفى دار الحرب سواء ، فأما ينه في دار الحرب سواء ، فأما ينه المتسبه فى دار الاسلام وفى دار الحرب سواء ، فأما ينه في دار الحرب سواء ، فأما ينه في دار الحرب سواء ، فأما ينه في دار الحرب بواد المترب سواء ، فأما ينه في دار الحرب سواء ، فأما ينه في دار الحرب سواء ، فأما ينه المتسبه في دار الحرب سواء ، فأما ينه وسواء ، فأما ينه الكتسبه عنه كونه المتسبه في دار الحرب سواء ، فأما ينه الكتسبه عنه ولور الحرب سواء ، فأما ينه ولايا الكتسبه عنه ولم المتسبه المنا الكتسبه عنه ولم المتسبة المتسبة والمنا الكتسبة والمنا الكتسبة المنا الكتسبة الم

JAAY

الحربي(١) فقد صار حربيا حين لهعق بدار الحرب ولا حق لأَحد من المسلمين

فها يكتسبه بعد ذلك، فإذا وقع الظهور عليه كان فيثا للمسلمين.

⁽۱) في ١١ (الحر) ٠

(۱۸۳) باب شفعة المرتد

٣٩٧٢ وإذا بيعت دارٌ بجنب دار المرتد ، أو كان البيع قبل ردَّتِه ، ثم ارتد فلم يعلم بالبيع حتى لحق بيار الحرب ، ثم جاء مسلما قبل أن يقضى القاضى بلحاقه ، فعلم بالبيع ، وطلب النف: فله أن يأخذها .

لأن اللحاق إذا لم يتصل به القضاء عنزلة الغيبة . والغائبُ على شُفَّةِه إذا حضر، وإن قضى القاضى بلحاقه فلا شفعة لورثته، لأن الشفعة لا تورث .

وإنما كان البيعُ قبلَ وجرب الحق لورثته ، ولا شفعة للمرتد إذا جاء مسلما .

لأن القاضي حين قضي بلحاقه فقد جعل داره ملكا لورثته ، وذلك بُزيل جوازَه فتبطلُ به شفعتُه .

٣٩٧٣ ـ قال : ولو كان المرتدُّ لحق بدار الحرب قبل أن تباع الدارُ التي له فيها الشفعة : ثم كان البيعُ بعد ذلك ، وجاء المرتد مسلما قبل أن يقضى القاضى بلحاقه أو بعده فلا شفعة له .

لأَن الدار ببعت وهو حربي لا أمان له ، ولا شفعةَ للحربي فيما يباع في دار الاسلام . لأنهم صاروا مستهلكين بالبيع ، وقد بينا أن حق المرتد لا يعود في أ

٣٩٧١ ـ ولو كان مكانَ المرتدِّ مرتدةٌ ، والمسأَلة بحالها . لا سبيل لها على مالها ولا على عبدها المأْسور ، إن كان أُسِرَ معها أَو قبلها أَو بعدها .

لأنها حين أحرت فقد صارت فيئا ، وذلك عنزلة موتِها في حكم اللك." أسلمت أو لم تسلم ، فكان حقُّ الأَخذ لورثتها .

فإن جاءت مسلمة ، ولم تُؤسر ، فحالها كحال المرند في جميع ما بينا .

لائم بقيت حرةً ، كما أن المرتد يبهى حرا . مواء جاء مسلما أو اسبرا فأسلم . والله اعلم .

ابتداء صح تدبيره . فإذا أقر أنه مدبر لغيره . وصدقه المُقَرّ له كان مدبرًا أيضا . وبعد ما صار مدبرا لايبقي للمولى المعروف حتَّ أخذه بالثمن ، كما لو دبره المشترى ، وهو بهذا الاقرار

ما أبطل على المولى المعروف مِلْكا هو مُتَقَوَّم لحقه فلايضمن له

7٤٩٥ _ قال : ولا يشبه هذا الشفعة ، يعنى أن المشترى للدار إذا أقر بأنها موقوفة على فلان فإنه لا يبطل به حق الشفيع في الأُخذِ بالشفعة .

لأَن للشفيع ولاية نقص تَصَرُّفِ المشترى بالأَخذ بالشفعة ، فلا يكون إقراره صحيحًا في حقه .

بمنزلة أما لو اتخذ الدار مسجدا ، فأما المولى القديم فليس له حق إيطال تصرف المشترى بالأخذ .

ألا نرى . أنه لو أعتقه أو دبره لم يكن له أن ينقض حقه ، أويأعلم، فإقراره بأنه مدبر لغيره يكون صحيحا في حقه أيضا ، بمنزلة المشترى شرا

فاسدًا إذا أقر بعدالقبض أن العبد مدير لفلان وصَدَّقه المقر له فإنه لايكون ننبائع حق الاسترداد لفساد البيع عالم أن هناك البائع يُضَمَّنُ المشترى القبن باعتبار قبضه . وها هنا المولى القديم لا يُضَمَّن المشترى شيئا .

لأنه ما قبضه منه ولا تملكه عليه ، وهو بمنزلة ما لو باشر التدبير في الوجهة

۲٤٩٦ ـ ولو قال المقر له قد كان عبدى ولم أُدبره قط. فليس
 الحد منهما أن يأخذه ، ولكنه يكون مُدبَّرا موقوفَ الحال .

ر لأن المشترى من العدو أقرماًنه مدبر . والمولى المعروف مُقِرَّ بـأنه ملكه بالشهراء و**إن اق**راره فيه نافذ .

٧٤٩٧ - وكذلك المُقرَّ له فيصير مدبرا باتفاقهم ، ثم كل واحد منهم : ينفيه عن نفسه فيبقى مدبرا موقوف الحال فإذا مات المقر له عُتِق .

لأن المشترى قد أقر بان عتقه قد تَعَلَّق عوت القَرِّ له ، والقَرُّ له كان مُقِرًا بأن إقرار المشترى فيه نافذ، فعند موت المقر له يحصل الاتفاق منهم على حربته .

۲٤٩٨ - فإن لم يمت المُقرّ له حتى رجع إلى تصديق المشترى أخذه مدّبّرا له .

لأَنه أقر له بما لا يُحْتَسِل الفسخ، وهو الولاءُ الثابت بالتدبير، فلا يبطل ذلك بتكذيبه

7899 ـ ولكنه إذا صدّقه بعد التكذيب فهو وما لو سقه ابتداء في الحكم سواء سوإن لم يرجع إلى تصديقه حتى جي العبد جناية فجنايته تتوقف في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى

(ألا ترى) أنه بعد النحاق لو باع داره لتى با يطلبُ الشفعة أو وَكُلُّ ببيعها لم يجز ذلك. فيه تبين أنه صار حربيا وأنه لا يستحق الشفعة باعبار

ا اللك . فإن طلب ورثتُه أَن يأخذوا بالشفعة فإن القاضي يقضي

لهم بميراثه ، ويقضى لهم بالشفعة أيضا .

لأن عند قضاء القاضى يثبت الملك لهم مستندا إلى وقت لعاق المرتد بدار الحرب ، فظهر أن بيع الدار كان بعد ما وجب الحق لهم ، فكان لهم الشفعة ، وهو نظير ما قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه ، فيمن اشترى دارا بشرط الخيار ، ثم بيعت دار بجنب داره ، ثم أسقط خياره وعلم بالبيع . فطلب الشفعة ، كان له ذلك .

فإن قيل : هناك المشترى كان متمكنا من التصرف فى المشترى ، وهاهنا الورثة ما كانوا يتمكنون من التصرف فى مال المرتد قبل قضاء القاضى بلحاقه . قلنا : نعم ، ولكن استحقاق الشفعة باعتبار الملك لا باعتبار النمكن من التصرف ، وفى الموضعين الملك لم يكن موجودا لمن يطلب الشفعة وقت الببع . ولكنَّ سبب الملكِ كان تاما ، وحنَّ الغير كان منقطعا ، ثم هناك استحقاق الشفعة بها إذا تم المينك له فيها ، فكذلك ها هنا .

(ألا ترى) أن الكاتب لو مات عن وفاع، وله ورثة أحرار، ثم بيعت دار إلى جنب داره، فلم يعلموا بالبيع حتى أُدَّبت الكاتبةُ ، ثم علموا به كان لهم الشفعة ، وإن لم يكونوا متمكنين من التصرف فيه عند البيع .

٣٩٧٤ - وإذا بيعت دار بجنب دار الحربي المُسْتَأْمَن في دارنا فله أن يأُخذها بالشفعة .

لأن ما دام فى دارنا بأمان فهو فى المعاملات كالذى . فإن لم يعلم بالبيع حتى رجع إلى داره ، ثم عاد مستأمنا

فلا شفعة له . لأنه لما رجع فقد صار كحربى لم يدخل فى دارنا حتى الآن ، ولا شُفعة العربى فى دار الاسلام ابتداءً ولا بقاءً ، وكذلك لو ببعت الدارُ بعد ما رجع

هو إلى دار الحرب فلا شفعة له لهذا المعنى . هو إلى دار الحرب قال : ولو بيعت دارٌ بجنب دارِ المرتدُّ قبل لحاقه بدار الحرب ، وطلب أُخذها بالشفعة ، فله ذلك .

في قول محمد، رحمه الله تعالى، وفي قول أبي حنيفة، رضى الله تعالى عنه، ولا منعه لله تعلى عنه، لا شفعة له حتى يُسْلِم ، بخلاف المرتدة، وهذا بناءً على تصرفات المرتدكما

٣٩٧٦ ولو علم بالبيع في حال رِدَّتِه فلم يسلم ، ولم يطلب عند ذلك الشفعة ، بطلت شفعته ، لترك الطلب بعد التمكن بأن يسلم . والله أعلم .

له أن يأخذه بالثمن لما فيه من الحظ للمسلمين . فأما إذا وجده في يد من وقع في سهمه فحقُ الأَخذ إنما يكون بقيمته ، وليس فيه منفعة ظاهرة للمسلمين .

لأَن حقَّهم فى المالية دون العين ، فلا يستقلُّ بأُخذه ، إلا أنْ يرى أن فيه حظا للمسلمين .

٣٩٢٩ ـ ولو أن المأسور منه وجده فى يد رجل اشتراد من العدو ، فلم يطلبه حتى مضى زمان ، ثم جاء يطلبُ أخذه بالثمن ، فله ذلك ، بخلاف الشفعة فإن الشفيع إذا لم يطلب بعد ما علم بالبيع تبطل شفعتُه .

لأن سكوت الشفيع إنما جُبل تسليا دفعا للضرر عن المشترى . فإن الشفيع يتمكن من نقض تصرف المشترى بالأخذ بالشفعة . فلو لم يجعل سكوته تسليا تَعطَّل ملك المشترى . وتعذر عليه التصرفُ فيه ، فلهذا جعلناه تسليا . وهذا المعنى لا يوجد هاهنا . فإن المأسور منه يأخذه ممن يجده في يده . ولا ينقض شيئا من التصرفات .

(ألا ترى) أنه لا ينقض القسمة ليأخذه مجانا . فلا حاجة هاهنا إلى أن يجعل سكوتَه تسلم .

۳۹۳۰ ولو كان العبد المأُسور لصبى صغير . له أَب أَو وصى ، فاشتراه رجل منه بخمسائة ، وقيمته أَلف، فسلم الأَب أَو الوصى حقَّ الصبى فى ذلك ، جاز التسليم .

قى قول أبى حنيفة وأبى يوسف. رضى الله تعالى عنهما ، ولم يَجُرُ فى قول معمد وزفر ، رحمهما الله تعالى ، على قياس الشفعة . فإن فى الموضعين جميعا معمد وزفر ، رحمهما الله تعالى ، على قياس الشفعة . فإن فى الموضعين جميعا منا التسليم لا يخرج من ملك الصبيّ شيئا . ولو كان المشترى من العدو اشتراه

بالله درهم وقيمته خمسانة فأراد الأب أو الوصُّ أن يأخذ ذلك للصبي بالثمن إيكن لهما ذلك : لما فيه من الغين الشديد على الصبي بمنزلة ما لو اشترى له عدا يساوى خمسانة بألف درهم .

إِلاَ أَنْ هَنَاكُ يَكُونُ مُشْتَرِياً لِنَفْسُهُ ، وَهَاهِنِا لَايِكُونُ آخَذًا

لأنه غيرُ مالك للأُخذ لنفسه ها هنا بغير رضي مشترى من العدو، فإنه بالأُخذ يعيده إلى قديم الملك له ، ولم يكن له فيه الطِلكُ في الأَصل، وإنما كان ذلك للصبي . فلهذا لا يُجْعَل آخذا لنفسه .

٣٩٣١ - وإن ظهر المشركون على الأرض (١) من أراضى السلمين فصارت دار شرك ، ثم غلب المسلمون عليها ، فمن حضر من أصحابها قبل القسمة أخذها بغير شيء ، ومن حضر بعد القسمة أخذها بقيمتها إن أحب (٢) .

لأَن الأَرض مال المسلم كسائر الأَموال .

فإن بناها من وقعت في منهمه ، ثم حضر المالك القديم . فليس له أن يأخذها .

⁽۱) ا ـ أرض ۲) في با (أسلم)

وهذا بخلاف ما إذا كان المُأْسُور منه واحدا ومات عن ابنين ، فإن هناك لا تملك أُحدُهما أُخذَ النصف بغير رضى من وقع فى سهمه .

لأَن أَصل العِلك هناك للمُورَّث ، والورثةُ يقومون مقامَه ، وهو في حن حياته كان لا يملك أُخَذَ البعض دون البعض ، ولكن إما أَن يأُخذَ الكُلُّ الرِّ يُسلِّمُ الكُلُّ ، فكذلك الورثة بعد موته .

فإن قبل: فعلى هذا ينبغي إذا سَلَّم أُحدُ الوارثين أن يكون ذلك تسلبا منهما، كما لو كان المورث حيا فسَلَّم النصف وسكت عن النصف الثانى. قلنا: لا فرق ، فهناك لو قال المورثُ أُسَلَّمُ النصفَ على أن آخذَ النصف بنصف القيمة لم يكن ذلك تسليا منه ، كما لا يكون تسليم أُحدِ الوارثين ها هنا تسليا في حق الآخر ، إلا أنَّ هناك المورثُ كان متمكنا من النسنم في الكل ، فيُجْعَلُ تسليمُهُ البعض مطلقا كتسليم الكل ، كما في الشقعة . وها هنا أحد الوارثين لا يملك النسليم في حق صاحبه ، فيكون هذا تمنزلة تسليم المورث النصف ، بشرط أن يأخذ النصف الباق .

٣٩٤١ - ولو غلب المشركون على دارهم ، ثم وقعت فى سهم رجل من المسلمين ، فهدم بعض بنائها ، ثم حضر صاحبها الذى كانت له ، فأراد أخذها ، فإنه يأخذها ويأخذُ البعض إن كان قائما بعينه بقيمتها يوم وقعت فى سهمه .

لأن البعض كان مملوكا له كالأُصل .

(ألا ترى) أنه لو حضر قبل أن ينقض من وقعت في سهمه البناء كان له

ان يأخذ الأصل والبناء جميعا ، فهذا مثلُه ، ولا يستنط عنه شيءٌ من القيمة بهم من وقعت في سهمه .

لأن ما يعطيه من القيمة فداءً للكه ، والفداءُ يكون تقابلة الأصل، فلا يعقفُ منه شيءٌ بنقصان يتمكن فيه بفعل مكتسب . أولا بفعل مكتسب .

٣٩٤٧ - وكذا (١) لو استهلك من وقع فى سهمه البعض لم ينتقض شيء ، من الفدائ عن المالك الأول ، وهذا بخلاف الشفعة ، فإن المشترى إذا هدم البناء ثم حضر الشفيع فلا سبيل له على النقض ، وإنما يأخذ الأرض بحصتها من الثمن .

لأن حق الأخذ بالشفعة بختص بالعقار دون المنقول. والمقض منقول.

ثم الأَخَذَ بالشَّمْعَة بمنزلة الشُّراء .

لأن الشفيع يتملك المأخوذ بالثمن ابتداء . والبناء بمنزلة الوصف ، فإذا فات بصنع أكُمَّسَب يسقط حصته من الثمن عن الشفيع ، فأما المالك الأول هامنا بالأخذ يعبده إلى قديم ملكه بالفداء ، وقد ببنا أن الفداء يقابل الأصل

وعر هذا لو كان مكانَ الدار أَرضٌ فيها نخل قائم ، ثم حضر المالك الأَولِ. فله أِن يأُخذُ الكل بقيمة الأَرض والنخل يوم وقعت في سهم الرجل ، فإن كان من وقعت في سهمه قد

دون الوصف.

⁽١) ١ يا (ولهدَّا)

ثم يكون الوصى متطوعاً في الفداءِ ، يغرم للصبي ما أداه عنزلة الفداة من الجناية ، وهناك يكون الوكيل نائبًا محضًا . فلا بلا..

لأنه تبين أنه ما أخذه للصبي هاهنا . فإن استغراق النركة بالدين تمنع بخلاف الشفعة ، فالوصى أو الوكيل إذا أَخذا بالشفعة عَلَمُ الوارث ، فلهذا كان ضامنا للصبي ما أدى من ماله ، وصار هذا بمنزلة يلزمهما العهدة . وتتوجه عليهما المطالبةُ بالثمن ثم عبن ظاهرا ، فأخذه الوصيُّ وأدى الفداء من مال نفسه ، وهناك هو منطوع في القداء ؛ ويباع العبدُ للغريم بدينه : فكذلك ها هنا . وشُبَّه هذا تما لو حتى الهد جناية فقداه الوصى من مال الصغير ، بأن رأى فيه النظر له ، ثم ظهر

على الميت دين ، والمعنى يجمع الفصلين ، فالحكم فيهما سواءً كما بينا . ٣٩٤٥_فإن كان الوصيُّ ضمن القيمة ُ للذي وقع في سهمه ثُمْ لا يكون الوصيُّ بالتطوع في الفداء نظيرَ أَجنبي آخر ، كان مماليا به بحكم الضان ، وله أن يرجعُ به في مال الصبي . فهناك لمن وقع في سهمه أن يأني ذلك عليه . وهاهنا ليس نقيام ولايته عليه في الزام الدين إياه، بخلاف الوكيل بالأخذ

له ذلك.

لأن الوصى قائم مقام المُوصِي ، وهو قد كان مجبرا على التسليم إلى الموصِي بْغَبِّمْتُهُ ، فَكَذَلَكُ إِلَى وَصِيَّهُ بَعَدُ مُوتُهُ .

٣٩٤٦ ـ وإن لم يَفْد الوصيُّ العبدَ للصبي حتى رفع ذلك إلى القاضي فأمره القاضي أن يفديه ، أو كان القاضي هو الذي فداه ، أو أمين من أمنائه بأمره ، ثم ظهر الدينُ الغرماءُ بالخيار ، إِنْ شَاءُوا أَدُّوا القيمةَ إِلَى الصبي ﴿ ثُم يَبَاعِ العَبِدُ لَهُمْ فَي دَيِنَهُمْ ﴾

فإن أَبُوا ذلك رَدُ العبدَ إلى من وقع العبدُ في سهمه ، وأَخذ منه القيمةَ فيرُدُّ على الصبي .

لانه إعادة إلى قديم ملك المُورِّث ، وحق الغريم فيه مُقَدَّمٌ على حق الوارث

يباع له العبدُ في دينه .

لَأَنَ الأَخذُ بِالشَّفعة تَمَلُّك بطريق الشراء ابتداءٌ في حق الشَّفيع .

إذا ضمن القيمة فإنه يكون متطوعا في ذلك. لايرجع به على

لأنه ليس له ولاية الزام الدين لغير من تناوله الأمر. فكيف يلزمه دينا

إِلا أَن يَكُونَ أَمْرُهُ بِالضَّانُ فَحَيِّنَتُكِ يُرْجِعُ عَلَيْهُ بِالْأَمْرِ .

فإِنْ فدى الوصيُّ العبد للصبي بالقيمة من مال الصبي . ثم أَقام

رجلُّ البينة على دين له على الميت محيط، بمالية العبد، فإنه

فأعتقها أو استولدها ، ثم ظهر أن الشهود كانوا عبيدا فإنها مردودة على المقضى عليه مع ولدها وعقرها ، ولكن يثبت نسب الولد من المدعى استحسانا .

لأن القاضى حين قضى بالرجوع فى الهبة فقد أعادها إلى قديم ملكه، ولم يُمَلِّكُها ابتداء فكان هذا والمأسور منه فى المعنى سواء.

٢٦٣٥ ـ ولو كان ذَوَ اليد اشترى العبد المأسور من المغانم،

أو ممن وقع فى سهمه ، فجاء رجل وأقام البينة أن أصله كان له ، فقبل قضاء القاضى أعطى ذو البد العبد بالثمن الذى اشتراه به صُلْحا ، ولم يُقرّ أنه عبدُه فأعتقه ، أو كانت أمة فاستولدها ، ثم أقام رجل البينة أنه عبدُه ، فَزُكّيت بينتُه ولم تُزكّ بينة الأول ، فإن القاضى ينقض جميع ما صنع المدعى ويردُها إلى من كانت فى يده ، ويقضى للذى زُكّيت بينته أن يأخذها مع ولدها بالثمن الذى أخذها به الأول .

لأن ما جرى بين ذى اليد وبين المدعى الأول لم يكن تمليكا مبندأ وإنما كان على وجه الفداء لملكه القديم .

٢٦٣٦ ـ فإذا لم يُثبت ملكه القديم كان ذلك باطلا، والملكُ لا يثبت بغير سبب، فلا ينفذ شيء من تصرفاته لانعدام الملك في المحل، ولكنه يغرم العُقْر فيسلم ذلك لذي اليد.

لأن العقر دراهم وهي لا نفك بالفداء .

٢٦٣٧ ـ ولو كان قتل الولدَ قبل أَن تُزَكِّى بينة المدعى، والمسأَلة بحالها ، فقيمة الولد والعقرُ يكون سالما لمن كانت في يده .

وي. لأن القيمة دراهمُ أو دنانيرُ كالعقر وباعتبارهما لا يسقط شيء من الشمن عن المالك القديم .

﴿ ٢٦٣٨ _ وهذا بخلاف ما إذا ادعى شفعةً فى دار فسلمها إليه ذو اليد على دعواه . ثم ظهر أنه لم يكن له فيها شفاعة .

لأن الأُخذ بالشفعة عنزلة الشراء المبتدأ فكان ذلك تمليكا مبتدأ جرى بينهما بالتراضى فيكون نافذا . فِنَما إذا أُخذ المأسور بالثمن لا يكون تمليكا ابتداء ولكنه أعادةً إلى قديم ملكه بالفداء الذي يُعْطَى .

٢٦٣٩ ـ ولو كان ذو اليد صدَّقَه في أَن الأَمة أَمتُه ، والمسأَلة بحالها ، فإن القاضى لا يقضى الثانى بشيء . وإن زُكِّيت بينتُه فجميع ما صنع الآخذ فيها نافذ .

لأن ذا البد حين أقر له باللك فقد أقر بنفوذ^(١) تصرفه فيها من حيث الاعتاق والاستبلاء .

٧٦٤٠ ـ ولو باشر ذلك بنفسه لم يكن للذي أثبت المِلْك

⁽۱۱۰) د دنست د

لأتهم صاروا مستهلكين بالبيع ، وقد بينا أن حق المرتد لا يعود ني سنهلك .

٣٩٧١ - ولو كان مكانَ المرتدِّ مرتدةٌ ، والمسألة بحالها . لا سبيل لها على مالها ولا على عبدها المأْسور ، إن كان أُسِرَ معها أو قبلها أو بعدها .

لأنها حين أسرت فقد صارت فيثا ، وذلك بمنزلة موتبها في حكم الملك. أسلمت أو لم تسلم ، فكان حقَّ الأَعد لورثِتها .

فإن جاءت مسلمة ، ولم تُؤسر ، فحالها كحال المرتد في جميع ما بينها .

لأَنها بقيت حرةً ، كما أن المرتد يبهي حرا . مواءٌ جاء مسلما أو اسيرا فأسلم . والله اعلم .

(۱۸۳) باب شفعة المرتد

٣٩٧٧ - وإذا بيعت دارٌ بجنب دار المرتد ، أو كان البيع في ردَّيه ، ثم ارتد فلم يعلم بالبيع حتى لحق مدار الحرب ، ثم جاء مسلما قبل أن يقضى القاضى بلحاقه ، فعلم بالبيع ، وطلب

لأَن اللحاقَ إذا لم يتصل به القضاء بمنزلة الغببة ، والغائبُ على شُفْتَيه إذا حضر، وإن قضى القاضى بلحاقه فلا شفعة لورثته، لأَن الشفعة لا تورث.

الشفعة فله أن يأخذها .

وإنما كان البيعُ قبلَ وجوب الحق لورثته ، ولا شفعة للمرتد إذا جاء مسلما .

لأَن القاضى حين قضَى بلحاقه فقد جعل داره ملكا لورثته ، وذلك يُزيل جوازَه فتبطلُ به شفعتُه .

٣٩٧٣_قال: ولو كان المرتدُّ لحق بدار الحرب قبل أن تباع الدارُ التي له فيها الشفعة ، ثم كان البيعُ بعد ذلك، وجاءَ المرتد مسلما قبل أن يقضى القاضى بلحاقه أو بعده فلا شفعة له.

لأَن الدار ببعت وهو حربي لا أمان له ، ولا شفعةَ للحربي فيما يباع في دار للام .

لأنه ما دام في دارنا بأمان فهو في المعاملات كالذي . (ألا ترى) أنه بعد اللحاق لو باع داره لتى بها يطلبُ الشفعة أو وَيُ ببيعها لم يجز ذلك، فيه تبين أنه صار حربيا وأنه لا يستحق الشفعة باعيار فإن لم يعلم بالبيع حتى رجع إلى داره ، ثم عاد مستأمنا

نلا شفعة له . فإن طلب ورثتُه أن يأُخذوا بالشفعة فإن القاضي يقضي لأنه لما رجع فقد صار كحربي لم يدخل في دارنا حتى الآن ، ولا تُشفّعة لهم بميراثه ، ويقضى لهم بالشفعة أيضا . العربي في دار الاسلام ابتداء ولا بقاء ، وكذلك لو ببعث الدارُ بعد ما رجع

لأَن عند قضاء القاضي يثبتُ الملك لهم مستندا إلى وقت لحاق المرتد هو إلى دار الحرب فلا شفعة له لهذا المعنى . بدار الحرب ، فظهر أن بيع الدار كان بعد ما وجب الحقُّ لهم، فكان لهم ٣٩٧٥ قال : ولو بيعت دارٌ بجنب دارِ المرتدِّ قبل لحاقه الشفعةُ ، وهو نظير ما قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه ، فيمن اشترى دارا

بدار الحرب ، وطلب أُخذَهَا بالشَّفعة ، فله ذلك . بشرط الخيار ، ثم بيعت دارً بجنب داره ، ثم أسقط خياره وعلم بالبيع . فطلب الشفعة ، كان له ذلك . فى قول محمد، رحمه الله تعالى، وفى قول أبى حنيفة، رضى الله تعالى عنه، y شفعةً له حتى يُشلِم ، بخلاف المرتدة ، وهذا بناءً على تصرفات المرتد كما فإن قبل : هناك المشترِي كان متمكناً من التصرف في المشترى ، وهاهنا

الورثةُ ما كانوا يتمكنون من النصرف في مال المرتد قبل قضاء القاضي بلحاقه . قلنا : نعم ، ولكن استحقاق الشفعة باعتبار الملك لا باعتبار التمكن من ٣٩٧٦ ـ ولو علم بالبيع في حال رِدَّتِه فلم يسلم ، ولم يطلب التصرف ، وفي الموضعين الملكُ لم يكن موجودا لمن يطلب الشفعة وقت البيع . عند ذلك الشفعة ، بطلت شفعته ، لترك الطلب بعد التمكن ولكنَّ سبب الملكِ كان تاما ، وحقَّ الغير كان منقطعا ، ثم هناك استحقاقً

بأن يسلم . والله أعلم . الشفعةِ بها إذا تم اليلكُ له فيها ، فكذلك هاهنا . (ألا ترى) أن الكاتبَ لو مات عن وفاءٍ ، وله ورثة أحرار ، ثم ببعث دار إلى جنب داره ، فلم يعلموا بالبيع حتى أُدِّيت الكاتبةُ ، ثم علموا به كان

لهم الشفعة ، وإن لم يكونوا متمكنين من التصرف فيه عند البيع . ٣٩٧٤ وإذا بيعت دار بجنب دار الحرى المُسْتَأَمَن في

دارنا فله أن يأخذها بالشفعة .

المكتئة الابث لاستة

مؤسيون عير المنطلاح المرسلامية المنطلاح المسيد المنطلاح المسيد (المعَرُون بِهِنْ المنافِ المنافِق المنافق المنافِق المنافق المنا

للشيخ المولوي مجرّداً على بن على السَّها نُوي

الشفعة

فيقونون انت آدم ابو الناس خلفك الله بيده و استنك جنته واسجد لك ملائنته و علمك اسماد كل شيئ اشفع لنا عند ربك حتى يربحنا من مكاننا هذا فيقول لست هناكم و يذكر خطيَّته التي اصاب الله من الشجرة وقد نهى ولئن التوا نوحا اول نبى بعثه الله الى الارض فيأتون نوحا فيقُول لست هذاكم ويذكر خطيَّته التي اصاب سوأله ربه بغير علم و لكن التوا ابراهيم خليل الرحمن قال فيأتون ابراهيم فيقول الي لست هذاكم ويذكر ثلث كذبات كذبهن و لكن التوا موسى عبدا اثاه الله تعالى التوزاة وكلمه و قربه نجيًّا قل نياتون موسى نيقول اني لست هذاكم و يذكر خطينه التي اعاب تتله النفس والن التواعيسي عبد الله و رسوله و روح الله وكلمته نيأتون عيسي فيقول لست هناكم ولكن اكتوامحمدا عبدا غفر الله له ماتقدم من ذنبه نها تا مر ال نيأترني فاستأن على ربي في داره فيردن لي عليه فاذا رأيقه وتعت ساجدا فيدعني مأشاه الله ان يدعني فيقول ارفع محمد وقل تسمع واشفع تشفع وسل تُعطَّه قال فارفع رأسى فاثني على ربي بثناء و تحميد يعلمنيه ثم اشفع فيحدّلي حدا فاخرُج فاخرجهم من النار وادخلهم الجنة ثم اعود الشانية فادا أنن على ربي في داره فيوذن لي عليه فاذا رأيته وقعت ساجدا فيدعني ماشاء الله ان يدعني ثم يقول اربع محمد و قل تسمع واشفع تشفع وسل تُعطُّه قال فاربع رأسي فالنبي على ربي بثناء وتحميد يعلمنيه ثم اشفع فيحداي حدا فاخرج فاخرجهم من النار والدخلهم الجنة ثم اعود الثالثة فاستأنن ربي في دارة فيؤنن لي عليه فادا رأيته وقعت ساجدا فيدعني ماشاه الله ان يدعني ثم يقول اربع محمد وقل تسمع و اشفع تشفع وسل تُعطَّه قال نارنع رأسي فاثني على ربي بثنام وتعميد بعلمنيه ثم اشفع فلتعدلي حدا فاخرج فالخرجهم من الغار والدخلهم الجنة حتى ما بقى فى الغار الا من قد حبسة القرآن اي وجب عليد الخلود ثم قد هذه الآية عسى ان يبعنك ربك مقاما صحمودا . وهذا المقام المحمود الذي وعدد نبيكم متفق عليه و وعن عبد الله بن عمر بن العاص أن النبي على الله عليه و سلم تلا قول الله تعالى في ابراهيم رب انهن اضللن كثيرا من الناس فمن تبعني نانه مني و من عصاني فانك غفور رحيم وقال عيسى إن تعليهم فانهم عبادك و إن تغفر لهم فانك افت العزيز الحكيم فرفع يديه نقال اللهم امتنى امتمي و بكي فقال الله تعالى يا جبرئيل لذهب الى محمد و ربك اعلم فسله ما يبكيه ناتاه جبرئيل فسأنه فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قال فقال الله بجبرئيل اذهب الى محمد نقل اناسفرضيك ني المنكولا نموئك رواة معلم وردر روايات آمدة است كه أنعضرت كفت كه من مُركز راضي نشوم تا يكيك از امتان من بمن نه بخشند هكذا في شرح الشيخ عبد الحق الدهلوي على المشكُّوة في باب الحوض و الشفاعة •]

الشفعة بائم و سكون الفاء من الشفع تقول شفعت الشيبي بكذا اذا جعلته شفعا اي زرجاه وقيل من الشفاعة و شرعا تعلك العقار على مشقريه جبوا بعثل ثدنه فالعقار احتراز من العنقول كالشجرو البغام مشرقرق نيرضوا و بعيبي في فصل الهمرة من باب الضاد المعجدة و تحت الشعاع فرد منجمان مبارتست الربودن كوكب زير فر آفذاب مختفي و حد تحت الشعاع مختلف مى شود هر كوكب را بصبب اختلف عرض و اختلف منظر در هرشهر و هربرج و هرجهت و فيز نفته كه حد تحت الشعاع عظارت و زهر و او اوازه درجه الحجه است و زحل و مشتري را بانزده درجه و مربخ را سيزه درجه الحجه درين مقدار بعد پنهل نشوند زير نور آفتاب و لكن اگر بعد كم از نصف جرم باشد گويند محترق است و اگر كم از نصف قطوباشد تصميم شانرده د تيفه كفاة انتمايم ه

الشفاعة بالفتم وتحفيف الفادهي سؤال فعل الخير وترك الضررعن الغير الغيرعلى سبيل

التضرع قال الفووي هي خُمسة اقسام ارابا مختصة بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهي الراحة من هول الموتف وطول الوتوف وهي شفاعة عامة تكون في المحشر حين تفزع المخالق اليه عليه السام والتانية في ادخال قوم في الجنة بغير حساب الذائة الشفاعة لقوم استوجبوا الغارو الرابعة فيمن ادخل الغارمن المذنبين التنامسة الشفاعة في زيادة الدرجات لاهل الجنة في الجنة كذا في الكرماني شرح صحيم البخاري ني كتاب التيم [دانستني است كه شفاعت بر چند نوع است وهمه انواع شفاعات ثابت است مرسيد المرسلين واصلى الله عليدوسام بعضى المتصوص وي وبعضى بمشاركت واول كسيكه فقع باب شغاعت كند آنيضرت باشد پس دار حقيقت شفاعات هند راجع احضرت وي شود و ارست صاحب شفاعات على الاطلاق نوع اول شفاعت عظمي است كه عام است مراتمام خلائق واصخصوص است به بيغمبرما صلى الله عليه وسلم كه هيچكس را از انبياء عليهم السلام مجال جرأت و اقدام بران نباشد و آن براي المت و تخلیم از طول وتوف در عرصات و تعجیل حساب و حکم کردکار تعالی و برآوردن ازان شدت و معنت دوم از برای در آوردن قومی در بهشت بغیر حساب و ثبوت آن نیز وارد شده برای پیغمبرما و نزد بعضى مخصوص بعضرت اوست سيوم در اقراهي كه حسنات وسيئات ايشان برابر باشد و بامداد شفاعت او به بهشت در آیند چهارم قومی که مستحق و مستوجب دوزخ شده باشند پس شفاعت کند رایشان را در بهشت در آررد بنجم برای رفع درجات ر زیادت کرامات شم در گذاهگاران که بدور خ در آمده باشند و بشفاعت برآیند و این شفاعت مشترك است میان سائر انبیاد و مانكه و علماد و شهداد هفتر در استفتاح جنت هشتم در تخفيف عداب أزانها كه مستحق عذاب مخلد شده باشده نهم براي اهل مدينه خامة دهم براي زيارت كنندكان قبر شريف ومكثرين صلوات برانعضرت صلى الله عليد وسلم و نبي المشكُّوة في باب الحوض والشفاعة عن انس أن النبي ملى الله عليه وسلم قال يحبس المُومنون يوم القيامة حتى يهموا بذلك فيقولون لو استشفعنا الى ربنا نيريحنا من مكاننا نيأتون أدم

نائه منقول لم تيب الشفعة نيد الابنبعية العقار كاندار والكرم والرحيل و غيرهاه و النتبادران يتعلك مالا طيبا نخرج الخبيب كما أذا استرى غير الشفع بلاكراه نائة تصرف ناسد ويشترط الصحة للشفعة و توله على مشتريه امى المتجدد الملك ظرف جبول و توزة بعثل ثمنه احترز به عنا يعلمه به عرض كما بالهية و الارث والصدقة أو بعرض غير ثمن كالمهرو الجارة والخاج والصلع عن دم عند نائه لاشفعة ني شيري منها و دخل نيه ما وهب بعوض نائه شراء ابتداء و انتهاء و قيد جبول بناء على الاغلب فان المشتري 3 يوضى في الاكثر ما وهب بعوض نائه شراء ابتداء و انتهاء و قيد جبول بناء على الاغلب فان المشتري 3 يوضى في الاكثر والبناء و نجو هنا نعارض و احترز به عنا أذا اختم بالثرار و اتل قائه بالشراء الاباشفعة و بهذا الدنع ماتيل انه لا يشتمل ما أذا كان الثمن غير مثلي و ما أذا منع المشتري المشفوعة باشياء كثيرة فان الشفيع على ثلثة مواتب الركن كون الشفيع شيئا في عين المبيع و الشنوي عادها مراموز [ثم انتام آن الشفيع على ثلثة مواتب الركن كون الشفيع شيئا في عين المبيع و الشنيع مادها مامه بالمبيع و يصمى هذا الشفيع حارا و الطريق و يسمى هذا الشفيع خليطا و الثالثة كون الشفيع مادها مامه بالمبيع و يسمى هذا الشفيع حارا

الشمع بالنيم عند الصونية هو النير الأبي كما وتع في بعض الرسائل ، ودر كشف اللغات ميكويد شمع بالفقح در اصطلاح سائكل الشارت از برتو انهي است كه ميسورد دل سائك را باطوار ميشايد و نيز اشارت از نير عرفان است كه در دل عارف صاحب شبود انورخته ميكردد و آن دل را منور كند ، و شعر البي ترآن مجيد را كويند و انقاب را نيز ،

فيراعي القرتيب فيها قيقهم الشريك على الخليط والخليط على الجار فان سلم الشربك وجبت للخليط

و أن سلم الخليط ثبثت للجار هكذا في الهداية و غيرها .]

ألشيعة بالكسرو صكون النفاة المجتانية نرقة من كبار الفق السلامية وهم الذين شابعوا عليا و تاتوا انه الامامة 1 تخرج عنه انه الامام بعد رسول الله على الله عليه و سلم بالنص الجهلي او الحقي و اعتقدوا ان الامامة 2 تخرج عنه و عن اولاده و ان خرجت نبظلم او تقية منه او من اولاده وهم النسان و عشورن فرقة بكفر بعضم بعضا امرئيم ثلث نرق غلاة و زيدية و امامية آما أنغاة ننسانية عشر السبائية و الكملية و الغانية و الغنوية و المجتلسة و المنابقة و الغرابية و الفراية و الونمية و الشيطانية و الزارمية و المنابقية و الشيطانية و الشعرية و المنابقية و المنابقية و البنورية و المنابقية و المنابقية و البنورية و المنابقية و المنابقية و البنورية منابق شرح المواقف ه

فصل الفاء *الشرف هو عند المنجيين بطلق على تدر من القدار المتزابدة كما نجيمين ه الاشرف نزد صونيه عبارتست از ارتفاع وسائط هرچند ميان موجد وصوحد وسائط كمترو احكام و جويش براحكام امكانش اغلب آن شين اشرف و اكروسائط احكثر ميان وي وحق آن شين اخس.

(۱۹۹۰) الشغف و الشفاق و النشريق الرئيس معلى الشغف و الشفاق و النشريق الرئيس معلى الرئيس معلى الرئيس معلى الرئيس معلى الرئيس معلى المعلى المعلى المعلى و المعلى ا

كامل اكميل أوّ او كذا نقل عن عبدالزاق الكاشي • الشخف بفتم الشين الغين العجمة عند السائين هو من مراتب العجبة كعاسبق في فصل الباء

الموحدة من باب الحاد المدانة و ترصحانف كويدشغف را بنج درجه است الل امتثال امر محبوب طوعا ورغبة درم محانظ من المراحدوب المحدوب المحدوب

خالفك من خلفك جهار صحبت محبول محبوب قال عليه السلم اسأنك حبك وحب من احبك بيهم اخفاى اختمال كه ميان عاشق ومعشوق رود قبل ولا الدموع الفاضحة فكندان الحال من منازل الرجال انتهى، الشقافى بالفقع و تشديد الخده هو ما لا لين له ولا فود كالهواد كذا قال السيد السند في حواشي شرح لا تجريد و نصوة الشعنع في الشفاء بما لا يمنع الشعاع عن النفوذ و لفةً الصحاح تساعده شف عليه ثربه يشف شفونا و شفيفا أي رق حتى يرمل ماخلفه وثوب شفوف وشف أي رقيق كذا في بعض حواشي شرح هداية أسكمة،

فصل القاف * الشرق بانفقع وسكون الراه جاي برآمدن آمناب مشق كفاك و ودائرة المشق و المفرب هي دائرة الل المعوات و قد سبق و رفقطة النشن هي الاعتدال الرجعي و يعمى مشق البندال الضاو و قد سبق في بيان دائرة المراوع في فصل الراه من بات الدال و كوكب مشرقي آن باشد كه بيش از آنتاب برآيد و چون بعد از آفتاب فروشود اورا مغربي خوانفه و حد تشريق و تعرب علونات شصت درجه است و حد زهرا جهل و بنع درجه و عطارك بيست و يتدرجه كذا في الشجرة و اكراعد ايشان از آفتاب زياده از بن گردد ظهور و الحفاي ايشان از آفتاب زياده از بن المرد طهور و الحفاي ايشان از تشريق و تعرب نگويند و بدايت تشريق و تعرب حد رؤيت است و اكراك كم كم از حد رؤيت باشد آنوا عمر تشريق و تعرب بكويند كذا في كفاية النعليم و

[التشريق] تقديد الليم ومنه بها التشريق وهو ثلثة ايام بعد يوم الاضيى و ايام الخير ثلثة ايام من يوم الاضيى و ايام الخير ثلثة ايام من يوم الاضيى و التار ينضي باربعة الها أحير و غير و آخرها تشريق و غير و المتوسطان أحير و تشريق كذا في الهداية و و تبييرات التشريق هي هذه الله اكبر الله اكبر و الله العد وهي واجبة مرة عقيب كل علوة تجاءة مستحية من علوة الفجر من يوم عرفة الن علوة العصر من الخير الله التشريق كذا في شرح الوقاية وغيرها ه]

فانه منقول لم تجب الشفعة فيه البتبعية العقار كالدار والكرم والرحي وغيرهاه والمتبادران يتملك ملكاطيبا نخرج النبب كما أذا اشترئ غير الشفيع بالكراء فانه تصوف فاسد ويشترط الصحة للشفعة وقوله على مشتريه اى المنجدد الملك ظرف جبوا وقرانه بمثل ثمنه احترزبه عما يملكه با عوض كما بالهبة والارت والصدقة او بعوض غير ثمن كالمهرو الجازة والخلع والصلح عن دم عمد فانه الشفعة في شيرى منها و دخل فيه ما وهب بعوض فانه شراء ابتداء و انتهاء و فيد جبرا بناء على الاغلب فان المشتري 1 يوضى في الكثر متملك الشفيع و قولنا بعثل ثمنه اي سئل ثمن العقار المشترى بد في العثلية و القيمية و مالزم بالعط والبناء ونحوهما نعارض واحترزيه عما اذا اخذه باكثراو اقل فانه بالشراء لابالشفعة وبهذا اندنع ماتيل انه لا يشقيل ما إذا كان الثمن غير مثلي وما إذا منع المشقري المشقوعة باشياء كثيرة نان الشفيع إلى خدها نه باخدها بالثمن بل بماراه الصنع فيها و إلا يتركها هكذا في جامع الرموز [أم اعلم آن أشقعة على ثلثة مراتب الراني كون الشفيع شريكا في عين البيع والنائية كون الشفيع شريكا في حقرق البيع كالشرب و الطريق و يسمى هذا الشفيع خليطا و الثالثة كون الشفيع ملامقا ملكه بالمبيع و يسمى هذا الشفيع جارا فيراعى الترتيب فيها قيقدم الشريك على الخليط والخليط على الجار فان سلم الشريك وجبت للخليط و إن سلم الخليط ثبتت للجار هكذا في الهداية وغيرها •]

الشمع بالميم عند الصونية هو النور اللهي كما وقع في بعض الرسائل . و در كشف اللغات ميكوبد شعع بالفقيع در اصطلاح سالكان اشارت از پرتو الهي است كه ميشورد دل سالك را باطوار مينمايد ونيز اشارت از نور عرفان است که در دل عارف صاحب شبود افروخته میکردد و آن دل را منور کند . وشمع البي قرآن مجيد را گويند و آفقاب و ماهناب را نيز .

ألشيعة بالكسر وسكون المثناة المتعقانية فرقة من كبار الفرق السامية وهم الذين شايعوا عليا وقالوا انه الامام بعد رسول الله على الله عليه وسلم بالنص الجلي او الخفي و اعتقدوا ان الامامة 1 تخرج عنه و عن اولادة و أن خرجت فبظلم أو تقية منه أو من أولادة وهم النسان و عشرون فرقة يكفر بعضهم بعضا اصرابم ثلث فرق علة و زيدية و امامية أما الغلة فثمانية عشر السبائية و الكاملية و البنانية والمغيرية والجفاحية والمفصورية والخطابية والغرابية والذمية والهشامية والزرارية واليونسية والشيطانية والزرامية والمفوغة و البدائية و النصرية و السماعيلية وآماً الزيدية نثلث فرق الجارودية و السليمانية و البثيرية

فصل الفاء *الشرف هو عند النجيين يطلق على تدر من التدار المنزايدة كما يجين.

الاشرف نزد صونيه عبارتست از ارتفاع وسائط هرچند ميان موجد و موجد وسائط كمتر و احكام و جوبش براحكام امكانش اغلب آن شيئ اشرف و اگر رسائط اكثر ميان وي وحق آن شيئ اخس.

الشغف والشفاف والشرق والتشريق

از بهرهمین عقل اول و ملائة مقربون از انسان كامل اشرف باشدد و انسان از ایشان اكمل • نظم • میان اشرف و اکمل تمیز است و تراکردم خبر دریاب نیکوه ملک اشرف برد زانسان کامل و ولی انسان كامل اكمل أز أو • كذا نقل عن عبد الرزاق الكاشي •

ألشغف بفقم الشين والغين المعجمة عند السالكين هومن مرانب المحبة كماسبق في قصل انباد الموحدة من بات الحاد المعالمة و درصحائف كريدشغف را ينم درجه است الل امتثال امر محبوب طوعا ورغية دوم محافظات باطر از غيرمعبوب درين مقام اسوار خود از غير معبوب نكاهدارد قال عليه السلام أسقو فهبك وفعابك ومفعبك مفعب عبارتست ازكمال مرد درمحبت وفعاب مسانرتست سوي دوست نه بيني كه رسول صلى الله عليه و سلم مذهب شريعت بهركس نمود و مذهب عشق جز بر من ظاهر نكرد ميكريد استرني بسرك الجميل سيوم معادات اعداى دوست قال عليد السلام نعادى بعدارتك من خالفك من خلفك جهارم محبت محبان معبوب قال عليه السلم اسالك حبك وحب من احبك بعبر اخفاى احوال كه ميان عاشق ومعشوق رود قيل لوا الدموع الفاضعة فكتمان الحال من منازل الرجال انتهى.

الشفاف بالفتم وتشديد الفادهوما لالون ادولا ضوه كالهواء كذا قال السيد السندني حواشي شرح التجريد و نسرة الشيم في الشفاء بما لا يمنع الشعاع عن النفوذ و لغة الصحاح تساعده شف عليه ثوبه يشف شفَوفا و شفيفا اي رق حتى يري ماخلفه وثوب شفرف وشف اي رقيق كذا في بعض حواشي شرح هداية العكمة .

فصل القاف * الشرق باغتم رسكون الراء جاي برامدن آنتاب مشرق كذك ، ردايرة المشرق والمغرب هي دائرة اول السموات وقد سبق و و نقطة المشنى هي الاعتدال الربيعي ويسمى مشيق الاعتدال ايضا وقد سبق في بيان دائرة البروج في فصل الواء من باب الدال • كرئب مشرقي أن باشد كه بيش از آنذاب برآيد وچون بعد از آفتاب فروشود اورامغربي خوانفه وحد تشريق و تغريب علويات شصت درجه است وحد زهرة چهل و پذیج درجه و عطارد بیست و یتدرجه كذا في انشجرة و اگربعد ایشان از آنداب زیاده ازین گردد ظهور و اخفاي آیشان را تشریق و تغریب ظهویند و بدایت تشریق و تغریب حد رؤیت است واكربُعه كم از حد رؤيت باشد آنرا هم تشريق و تغريب نگويند كذا في كفاية النعليم .

[التشريق تقديد اللحم و منه اللم النشريق و هو ثلثة ايام بعد يوم الاضحى و ايام النحر ثلثة ايام من يوم الاضحى والكل يمضي بأربعة اولها نحوا غير وأخرها تشريق الغير و المتوسطان نحر وتشريق كذا في الهداية ، و تكبيرات التشريق هي هذه الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله و الله اكبر الله اكبر و لله الحمد وهي واجبة مرة عقيب كل علوة أجماعة مستجبة من علوة الفجر من يوم عرفة الى صلوة العصر من آخر ايام التشريق كذا في شرح الوقاية و غيرها .]

أبي عبدالله الشيخ محمد أحمد عليش المترف سنة ١٢٩٩

تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام للقاضى برهان الدين إبراهيم بن على بن أبى القاسم ان محد بن فرحون المالكي الدني

لأدس عليه قال وله أنابوكل إذا أخرجه خصمه أوشائمه فحلف أبالاغاصمه بنفسه فالبحدن ناعمر ولوحيف الالإعاصم لغبرين إلا أنابخ الله المفر له مثل أن يقول له عندي ألف من ثمن خمر أو خمز برفلا بازمه شيء إلاآن يقول الطالب بل هي من نمن بر فتلزم المرامع تمين الطالب وكذا لو قال له على ألف باطلاو زورا فقال الطالب كذب قوله باطلاوزورا فإن ذلك لازم للمقر مع يمين فُكِن لَهُ أَنْ يَوْكُلُ (مَسْلَلَة) كَانْسَحَنُونْ وحماللَّة تَعَالَى لايقبل من المدعى عليه أنْ يقي وكيلا إلا لعذرك رأة لانخرج مثنها أومريد الها لب وان قال ألف من ثمن خلزير ثم أقام بيئة أنه،ن معاملة ربوى لم تقبل بيئته 👚 (٣١٣) 🦳 َّو مريد مغرا ومن كان فى شغل _ (٣١٣) _ الأمير كالحاجبونجوه أوكان على خطة لايستطيع مُفارقهاكما ذكرينار لأنه بإقراره بالألف كذب كل بينة تقوم له فيازم المال لحاجة وغيرها وقي هذا إلى مصر وبانه بينع أخوبه ذلك العقار فيغيبته إما جميعه أو نصيبهما منه فقط فهل له تأخر إيداعها عندهولايلزم الجمال شيءمن ذلك إذالم يتعد ولميفرط برفعل الواجب عليه من إيداعو ويؤ اخذبإقرارهوقال ابن سدكشرمن ذرائع الصاد ُحَدُ بَالشَّفَعَةُ فَيْنَصِّيبُهِمَا إِلَى أَنْ يَرْجِعُ إِلْهِمَاوِلُو بِعَدْ سَنَّةً وَشَهْرِينَ أَنْ يُلزَّمَهُ أُويُوكُلَّ مَنْ يُأْخُذُ عند أمين لعدم وجوده المرسل إليه المأمور بتسليمها له ولايقوكأحدمن العذءبأنه يلزمه حبي سحنون تقبل البينة وبرد والمشهور المعمول به أن له بالشفعة فيغيبته أفيدوا الجواب . جاله مع العروض حتى يلحقه إذ لايدري متى يلحقه وفرذلك مشقة فادحة فال الشيخ العدوي إلى رأسماله وهذاباب ألوكالة تقبل من الطالب فأجبت تانصه : الحمدشو الصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله له تأخير أخذ نصيبهما على قول المختصر فىالعارية وحلف فها علم أنه بلا سببه كسوس أنه مافرطأنه بجب عليه تنقد واسع مذكور في محمله والمطلوب لكنإذا رأي بالشفعة إلى أنايرجع 🍳 ولو زادث مدة غيبته على سنة وشهرين و لا يلزمه توكيل من يأخذه العارية وكذابجب على المرمهن والمودع تفقدماني أمانهم ما نحاف بترك تفقده حصول العنت ونحود وكذلك الأقارم المتهم فيها الفاضي أنتوكيل المدعى له بالى غيبته بشرط أن يأخذما بعد رجوعه إلىهما قبل تمام سنة وشهرين من وصوله إليهما ابن لأن هذا من باب صيانة المال فإن لم يفعل ذلك تفريطا ضمن وهذا ظاهر وقد وقعالتصريح به بالتوليج لولدهوزوجته علىه لدد ولى عن الانقياد سلمون والناثب على شفعته وإن طالت غيبته فإذا قدم حكم له محكم الحاضر من يوم قدومه اهر وصديقه الملاطف وقد والآر سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .: لاشرع فينبغى لهالعمل وعبارة المحموع ومن غاب غير عالم فله حيث حضر حكم الحاضر اه والله سبحانه وتعالى أعلم ذكرناكثرا من مسائل (مَا قُولُكُمُ) فِيمِن وَكُلُ عَلَى بِيعَ عَمْ وإرسال تُمَهّا لموكَّلَهُ فَبْآعِهَا وقبض تُمنها ولم يتيسر بقرل سحنون فقد كان وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم ، الإقرارق هذا الكتاب له إرساله لموكنه ثم أخذ للومان فأودغ الثمن عند زوجته وأعلمها بأنه أمانة فسافرت المرأة يه من الأنمة المقتدى مهم بسم الله الرحمن الرحيم في مواضع متفرقة . إلى المغرب وماتت به وضاع الثمن فهل لايضمنه أفيدوا الجواب : ومن قضاة العدل رحمه مسائل القسمة (فصل) وثما وقوفي باب فأجبِتِ بما نصه : الحمدلة والصلاة والسلام علىسيدنا محمد رسول الله نعمِلا يضمنه حيث الله و (مسئلة)ومسائل (ماقولكم) في رحلين اشتركا في مال مدة من السنين وصارا يقلبان فيه ثم اقتسار على قدر الشفعة (مسألة) الأخذ كانتزوجته مأءونة واعتاد وضع المالءندها وهومصدق فىدفعه لها بيمنزإن آتهم وقيل مطالة التعدى في باب الوكالة والكال منهما فيه ثم اطلع أحدهما على عيب فيما خصه ولم يعلما به قبلها وهو خنى ثبت بقنول بالشفعة هومن آب دفع واختلاف الموكل والوكيل كما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وسنم . . أهل المعرفة فما الحكم أفيدوا الجواب . الضرر عن الشريك بطول ذكرها . قَأْجِبَ بَمَا نَصُهُ : الحمد لله والصلاةوالسلام على سيدنا مجمد رسول إلله إن كان العيب في يسم الله الرحمن الرحم ويجبر المشترى علىتسليم (فصل) ومماوقه في باب خصة المساشفه قمها قال كأر نصيبه خير بنن اللماسك ولا شيء له ورد القسمة فان كانالنصيبان قائمين رجعا مشتركين الاقرار . وبابّ الاقرار بن راشد قال ِ اللَّخمي ينهما كماكان قبالها وإن فات أحد النصيبين بنحو صدقة أوتحبيس أوبناءأوهدم ردآخذه قيمة ﴿ مَا قُولُكُمْ ﴾ في رجل باع مَثَرُ لا مَشْتَرَكَا بِينَهُ وَبِينَ أَنِ أَخِيهُ فَقَالَ أَنَ الْأَخ بخضرة الباله من أعظم الأبواب المشتملة عنفة والقائم بينهما وإن فاتا تقاصاوإن كان العيب فيربع نصيبه فأقل اشتركافي المعيب محسب والمشتمري أخذت ما باعه عمي بالشفعة ولا أبيعرنصيني ودفه بعض دراهرلعمه فأخذ شيخ المند إذاكم المشرىالثمن فال عي المسائل السياسية ذكر أية بدو إلافالشفيع مَلْكُلُ وَرَجِعُ وَاجِدَ الْعَيْبِ بِعُوضَ الجَزِّءَ الذِّي رَجِعُ مَنَ الْعَيْبِ لَصَاحَبِ الصَّحِيَّجِ مِن قيمةً الدواهمِ من عجمهِ وردها إلى ابن الأخ وطرده من المنزل وأسكَّنَ فيه الشَّتْرَىقهرا على ان الأخ واستيعابها يطول (مسئلة) بالخيار في أخذالشقص ولا تصحيح وإن وجد العيب فها بين الربع والأكثر كالثلث والنصف تماسك بهمجانا أوردنصف فول نصيب ابن الأخ باق على ملكه وأخذه بالشفعة صحيح . ` وصيغة الاقرار تكون يدفه شيئاحتي بثبت النمن لمعبب إنكانت الشركة بالنصف وأخذ اثله من ذات الصحيح هذا هو الذي رجحه يعضهم فَأَجْبِتَ بَمَا نَصُهُ : الْحُمْدَلَةُ وَالْصَلَاةُ وَالْسَلَامُ عَلَى سَيْدَنَا مُحْمَدُرَسُولَاللّه نعرحصة الزالاخ بالفظ أو ما يقوم مقامه وبنزأذيلزمه بيان الثمن وارتضاه شيخنا خلاف ماقى الأصل أفاده فىالمجموع والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على باقية على ملكه لرده بيمعمه إياها وأخذه بالشفعة صحيحلازم قال فانحموع فإنقال أخلت من الاشارات والكتابة فان لم يثبته سجن وفلها ازمت فحصة عمه باقيّة إعلى ملكه أيضافله أخذا لجميع من المشترى جبراعليه والله سبحانه وتعالى للكلُّه ﴿ والسكوت فالإشارة مساثل تتعاق بالسياسة إذا أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم : (ماقولكم) في رجل مات عن زوجة وبنت وشقيقة فوكلت الشقيقية ولدها وانتسموا ثم تكون من الأبكير ومن أظهرا ثمنا وأخفيا غبره َ (مَا قُولُكُمْ) في غالب مشارك لمرأة في بيت باعث نصيمًا الغرة فهل إذا حضر وأخذه مانت وتنازعت البنت والولد فها قسموه ثم صالحت البنت الولد ببعض عقار بشرط إدرجعا المريض فإذا قيل الألفلان واحتال المشترى بحيااعلى لَذَاع يرد لها ثم قدم ولد ابن الشُّبيَّة مدعيا أنها أوصت له بوصية مريدا نقض القسمةوالصلح. بالشفعة وأشهد عليه بينة يقضي له سها ج عندك كذا فأشار برأسه إسقاط الشفعة ونحو ذنك فأنجبت بمانصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول لله إنكان حضوره نهل رمجم لبلت ماضالحت به أولا ولا عبرة بدعوى القادم أفيدوا الجواب . أدنع فهوإقرار ولوكتب (فصل)وما وتعفى باب فأجبت بما نصه: الحمدتة والصلاة والسلام على سيدنا محمدر سول الله الصلح الواقع بين اللت قبل تمام سنة وشهرين قضي له بها وإن كان بعده فإن بعدت غيبته نحيث يشق عليه الحضور رسالة لرجل بأمور أنفذ القراض إذا أشتري وابن الشقيقة لازم لهما ولووثتهما وقاطع للنزاع بينهما فيها وقع الصلح عنه فليس لأحدهم نقضه فكذلك وإلا فلاقال فىالمجموع وتسقط الشفعة بسكوته سنة وشهرت لاأقارولوكتب شهادته مافها إذا قامت السنة أزم العامل من يعتق على رب رًا تسمع دعواه على الآخر فيما وقع فيه الصابح وعلى ولد وإن النشيَّة إثبات أنها أوصت له ا إن حضر أو قريت غيبته ثم قال ومن غاب غيره عالم فله حيث حضر حكم خاضر النَّهي . خطه وإن كان منكرا المال عالما فإنه يعتق على فإن البِهَمَّا فالاكانت بعدد من الدراهم أو الدنالير فله نقضالقسِمة مالم تدفع له البنت وابن الشقيقة ﴿ مَا قُولُكُمْ ﴾ في عِقَارِ مِشْتَرَكَ بِينَ ثَلَاثَةَ إِخْوَةَ غَابِ أَحَدُهُمْ غَيِبَةً بِعِيدَةً من طر ابلس الخرب وبؤخذ بالمال والطلاق العامل ويغرم ثمنه وحصته وغبره خلا الحدود فله أن ترجع عنها إذ يؤخذ بغرم السرقة ولا يقطع وقد تقدم في باب وزرج الماليان كان لهر بحوولاؤه ارب المال وإنما أغرم ذلك لتعديه . (فصل) وما يقم في باب الإجارة (مسألة) في مستأجر لمار يطلع منه على سرقة أو شرب أو فسقافإن الإمام تمعمن ذلك ويكف أذاه عن الجبران وعن رب الدار وإن رأى أن خرجه الفضّاء بالإقرار كثير من هذًا وذكرنا حكم الكتابة وألسكوت وإقرار ألوطيه البالغ الطائع لازم وإقرار الكرد لابازمه وكنت الهجة. والدجه عضّا الاقداء قال عنده تتأم ماك مكنده لم الدور الدار أو منذ ومن الادرام والقرار الكرد لابازمه وكنت

إلا أنابج الفه المقر له مثل أن يقول له عندى الف من ثمن خر أو خنز برفلا باز مهشي، إلاآن يقول الطالب بل هي من نمن بر هتازم لاتمن علية قال وله ألذيوكل إذا أخرجه خصمه أوشاتمه فحلف أنلاغا صددنفسه قال محمد بزعمر ولوحلف اللاعاصم المرعلي المقرمع تمين الطالب وكذا لوقال لدعن ألف باطلاه زورا فقال الطالب كذب قوله باطلاه زورا فإن ذلك لازم للمقر مع تمين لمِيكُنَ لدَانَ يُوكِل(مسئلة)كانسحنون رخمالقةمالي لايقبل من المدعى عايداً نيقم وكيلا إلا لعذر كا رأة لاغرج مثنوا أومريف لذلب وار قال ألف من ثمن خلزير ثم أقام بينة أله ، ن معاملة ربوى لم تقبل بيلته ﴿ ٣١٣) أر مريد سفرا ومن كان في شغل - (٣١٣) - الأممرك لحاجب وتحوه أوَّكان على خطة لايستطيع مَفَارَقُم اكمَّ فكرنديّ الحاجة وغيرها وأياهذا إلى مصر وبلغه بيع أخويه ذلك العقار فيغيبته إما جميعه أو نصيبهما منه فقط فهل له تأخر إيداعها عندهولايلزه الجالشيءمنذلك إذ لم يتعد ولميفرط بلرفعل الواجب عليه من إيداعه كخذ بالشفعة في نصيبهما إلى أن يرجع إليهماولو بعد سنة وشهرين أن يلزمه أويوكل من يأخذ سدكثيرمن ذرائع الفساد عند أمين لعدم وجوده المرسل إليه المأمور بتسليمها له ولايقول أحدمن|العلم، بأنه يلزمه حبس والمشهور المعمول به أن أنه بالشفعة فيغيبته أفيدوا الجواب جاله مع العروض حتى يلحقه إذ لايدري متى يلحقه وفي ذلك مشقة فادحة قال الشيخ العدوي وَرَجِبَ مَانِصَهُ : الحَمَدَلَةُ والصَّلارُو السَّلامِ على سيدنا محمدرسول الله له تأخير أَخَذَ لصيبهما الوكالة تقيا من الطالب على قولَ المختصر فىالعارية وحلف فيها علم أنه بلا سببه كسوس أنه مافرطأنه نجب عليه تفذر الذكر إلى أنايرجع إليها ولو زادت مدة غيبته على سنة وشهرين و لا يلزمه توكيل من يأخذه والمطلوب ليكنإذا رأي العارية وكذابجب على المرتهن والمودع تفقدماني أمانتهم مها نخاف بترك تفقده حصول العنت ونحوه لهمال غببته بشرطآ أن يأخذما بعد رجوعه إلىهما قبل تمام سنة وشهرين منوصوله إليهما ابن القاضي أنتوكيل المدعي لأن هذا من باب صيانة المال فإن لم يفعل ذلك تفريطا ضمن وهذا ظاهر وقد وقعالتصريح به سلمون والنائب على شفعته وإن طالت غيبته فإذا قدم حكم له محكم الحاضر من يوم قدومه اه عليه لدد ولرعن الانقياد والة. سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم : وعبارة المحموع ومن غاب غير عالم فله حيث حضر حكم الحاضر اه والله سبحانه وتعالى أعلم للشرع فينبغى له العمل (ما قولكم) فيمن وكل على بينغ غم وإرسال ثمنها لموكله فبأعها وقبض ثمنها ولم يتيسر وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم : ىقو ل سحنو**ن فقد ك**ان له إرساله لموكله ثم أخذ للومان فأودغ آلثمن عند زوجته وأعلمها بأنه أمانة فسافرت المرأة به من الأئمة المقتدى سم إلى المغرَّب وماتت به وضاع الثمن فهل لايضمنه أفيدوا الجواب : ومن قضاة العدل رحمه فأجبت بما نصه : الحمدلله والصلاة والسلام علىسيدنا محمد رسول الله نعم لا يضمته حيث (ماقولكم) في رحلين اشتركا في مال مدة من السنين وصارا يقلبان فيه ثم إقتسماه على قدر الله تعالى (مسئلة)و مسائل كانتزوجته مأءونة واعتاد وضع المالءعندها وهومصدق فىدفعه لها بيمينإن آتهم وقيل مطلةا والكال منهما فيه ثم اطلع أحدهما على عيب فها خصه ولم يعلما به قبلها وهو خني ثبت بقــوك التعدى في راب الوكالة كما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلَّم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . أها المعرفة فما الحكم أفيدوا الجواب. واختلاف الموكل والركما قأجبت بما نصه ؛ الحمد لله والصلاقوالسلام على سيدنا محمد رسول الله إن كان العيب في يطول ذكرها . بسم الله الرحمن الرحيم أكثر نصيبه خبر بين الماسك و لا شيء له ورد القسمة فان كانالنصيبان قائمين رجوا مشتركين (فصل) ومماوقع في باب ببنهما كاكان قبأيها وإن فات أحد النصيبين بنحو صدقة أوتحبيس أوبناءأوهدم ردآخذه قبمة (ما قولكم) في رجل باع منزلا مشتركا بينه وبين ابن أخيه فقال ابن الأخ بحضرة البائع الاقرار . وباب الاقرار تصفه وانقائم بينهما وإن فاتا تقاصاوإنكان العيب فيربح نصيبه فأقل اشتركافي المعيب محسب مرأعظمالأبوابالمشملة والمشترى ألحذت ما باعد عمي بالشفعة ولا أبيع نصيبي ودفع بعض دراهم لعمه فأخذ شيخ البلد والكل ورجع واجد العيب بغوض الجزء الذي رجع من العيب لصاحب الصحيح من قيمة على المسائل السياسية الدراهم من عمه وردها إلى ابن الاخ وطرده من الملزل وأسكَّن فيه المشرَّى قهراً على ابن الآخ لصحيح وإن وجد العيب فها بين الربع والأكثر كالثلث والنصف تماسك بهج تا أوردنصف فهل نصيب ابن الأخ باق على ملكه وأخذه بالشفعة صحيح . واستيعابهايطول(ممثلة) لمبب إنكانت الشركة بالنصف وأخذ الله من ذات الصحيح هذا هو الذي رجحه بعضهم فأجبت بما نصه : الحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمدرسراً الله تعرجصة أن لأخ وصيغة الاقرار تكون وارتضاه شيخنا خلاف ماقي الأصل أفاده في المجموع والله سبحانه وتعالى أعلم وصلي الله على باالفظ أو ما يقوم مقامه باقية على ملكه لرده بيمع، إياها وأخذه بالشفعة صحيتحلازم قال في انجموع فإن قال أخذت من الاشارات والكتابة سيدنا مجمد وآله وسلم: ازمت فحصة عمه باقية إعلى ملكه أيضافله أخذالجميع من المشترى جبراعليه والله ١٩هـ اله و٩٠٠ والسكوت فالإشارة (ماقولكم) فيرجل مات عن زوجة وبنث وشقيقة فوكلت الشقيقية ولدها واقتسموا ثم أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم : تكون من الأبكم ومن مانت وتنازعت البلت والولد فها قسموه ثم صالحت البلت الولد ببعض عقار بشرط إلأرجعا (ما قولكم) في غائب مشاوك لمرأة في بيت باعث نصيمًا الغيره فهل إذا حضر وأخذه للزاع يرد لها ثم قدم ولد ابن الشقيقة مدعيا أنها أوصت له بوصية مريدا نقض القسمة والصلح المريض فإذا قيل له لفلان بالشفعة وأشهد عليه بينة يقضي له جا : عندك كذا فأشار برأسه فهل برجه لنبلت ماصالحت به أيولا ولا عبرة بدعوى القادم أفيدوا الجواب. فأجبت بمانصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله إن كان حضوره أذنع فهوإقرار ولوكتب فأجبت تانصه زالجمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمدرسول الله الصلح الواقع بينالبلت قبل تمام سنة وشهرين قضي له جا وإن كان بعده فإن بعدت غيبته محيث يشق عليه الحضور رسالة لرجل بأمورأنفذ وابن الشُّقيقة لازم لهما ولورثتهما وقاطع للنزاع بينوءا فيما وقع الصلح عنه فليس لأحدهم نقف فكذلك وإلا فلا قال فيالمجموع وتسقط الشفعة بسكوته سنة وشهرن لاأقارولو كتب شهادته مافسا إذا قامت المنة أزم ولا تسمع دعواه على الآخر فها وقع فيه الصاح وعلى وَلَدُ وَانَّ الشَّقَيْقَةُ إِلَيْاتُ أَنَّهَا أَرْصُبُ لَهُ إن حضر أو قربت غيبته ثم قال ومن غاب غيره عالم فله حيث حضر حكم الحاضر انَّهمي . خطّه وإن كان مسكرا فإن ألبِهَمَ ذان كانت بعدد من الدراهم أو الدنائير فله نقض القسمة ما أتدفع لعالبنت وابن الشقيقة (ما قولكم) في عقار مشترك بين ثلاثة إخوة غاب أحيدهم غيبة بعيدة من طرابلس المغرب ويؤخذ بالمال والطلاق مزربع المازيان كان لغير يجرولاؤه ارب المال وإنما أغرم ذاك لتعديه . (فيسال) وما يقع في باب الإجارة (مسألة) في مستأجر

وغبره خلا الحدود فله أن ترجع عنها إذ يؤخذ بغرم السرقة ولا يقطع وقد تقدم في باب

القضاء بالإقرار كنبر من هذا وذكرنا حكم الكتابة والسكوتوإقرار ألرشيد البالغ الطائع لازم وإقرارالمكره لايلزم وكمنك

الصغير والرجوع عن الإقوار في السرقة قدتقدم ذكره وكذلك في الزنا وأمالو أقريمال فمعقب الاقرار بمابيطله وبرفع حكمه بظر

بينة تقوم له فيازم المال ويؤ اخذبإقرارهوقال ابن سحنون تقبل البينة وبرد إلى رأس ماله وهذاباب واسع مذكور في محسله وكذلك الأقارم المتهم فيها بالتوليج لولدهوزوجته وصديقه الملاطف وقد ذكر فاكثيرا من مسائل الإقرارق هذا البكداب في مواضع متفرقة . (فصل) ومما وقع في باب الشفعة (مسالة) الأخذ بالشفعة درمن أب دفع السرر عن الشريك وبجبر المشترى على تسليم لحصة المستشفه فمها قال ابن راشد قال اللخمي إذاكتم المشعرى الثمن فأن ذكره أيشبه وإلافالثافين بالخيارفي أخذالشقص ولا لدفع شيثاحبي يثبت النحن وبمنأن يلزمه بيان الثمن فانَّ لم يثبته سجن وفيها ـ مساثل تتعاق بالسياسة إذا أظهرا ثمنا وأخفيا غبره واحتال المشتري عماء إسقاط الشفعة ونحر ذلك (فصل)وما وقع في باب القدراض إذا أشدري العامل من بعتق على رب المال عالما فإنه يعتق على

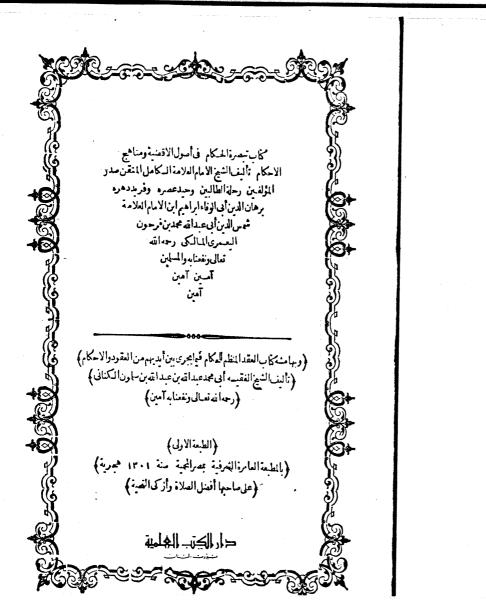
العامل ويغر فأثمنه وحضته

بسم الله الرحمن الرحيم

لنار بطلع منه على سرقة أو شرب أو فسقافإن الإمام تمتعه من ذلك ويكف أذاه عن الجَسران وعن رب الدار وإنْ رأى أن مخرجه

أخرجه وأكراها عليه وبازمه السكراء قال ابن حبيب وكذاك إذا أظهر الفنابيز وازمر وشرب الخمر ويبعها فيمنعه ويعاقيه

لأنه بإقراره بالألف كذبكل



ي رر . رح . م. جوابه ان النبوت ، وقيام الحجة على ثبوت السبب عند الحائم فإذا ثبت بالبيئة 📆 أن السيد أعنن شقصاً له في عبد أو أن النكاح كان بغير ولى أو بصداق فاسد أو أن الشريك باع حصته من أجنبي في مسألة الشنمة أو أنها زوجة للميت حتى مرث ونحو ذلك من ثبوت أسباب الحسكم فإن بقيت عند الحاكم ربية أو لم تبق ولسكن بقى عليه أن يسأل الخصم هل له مطعن أو معارض وتحو ذلك فلا ينبغى أن يختلف فيهذا أنه ليس ثبوتا ولا حكما لوجود الربية أو عدم الأعذار وإن قامت الحجة على سبب الحكم وانتفت الربية وحمه لت الشروط فهذا هو النبوت والحكمن

لازه بنعين على الحاكم الحبكم (١١٤) إذا سئل به فصار الحكم من لوازم الثبوت فيجب أن يعتقد تبيط أملاً ، جوامها : لايندفر ش م من ذاك لأن هذا رشهه من وسواس انشيطان وإذا لم يعمأ | الفقهاء من أهل المذهب به انقطع إن شاء الله تعالى : قلت : هذا إن كان يتخيل ذلك ويجده تارة ولا يجده أخرى المشهور أن النبوت حكم فإن نحقَقَ أنه لانخرج منه حنى بقوم ويقعد وجب عليه القيام نص عليه النخمى ، ثم قال الخاصةون رذلك فيجميع ذكر الجوزى فىتلبيس إبليس أن إذا يئس من فتنة العباداناهم من حيث دينهم فيشككهم في عبادتهم من الوضوء والغسل والصلاة حتى بأتى عليه جل وقنه وهو في عبادة واحدة وربما أخرجتهم الوسوسة إلى ترك العبادةأو إخراجها عن وقنهاو ينتظرون انقطاع المادة مع الطول ولايعلمون أن البول يترشع في كل وقت فلا ترال.ادته متصلة . وقد شاهدت وسمعتأن ذلك وقع يجملة من الصالحين فمنهم من لايتوضأ ولا يغنسل حتى يأخذ أكثر الوقت وإذا أحرم بالصلاة سلم وأحرم وهكذامن طاوع الفجر إلى قرب طاوع الشمس أو إلي طاوعها بالفعل: ورأيت رجلاً غسل ذراعه مرارا كثيرة وأنا وآخر ننظر إليه فقالنا له أدبت ماعليك ونحن نشهد لك عند الله أنه مابق عليك شيء فقال لاائق بشهادتكما لإنى لاائق بنفسى فكيف بغيرى فهذا وشهه مبتلى أعاذنا الله تعالى بمنه والله أعلم :

مسئلة من مسائل مسح الحنف

(ماقولكم فيمسح الخف المزرر بحديد ۽

عندی کذا حکما منه بمقتضى ماثبت عنده فإن فأجبت بما نصه ؛ الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نص شارحو المختصر على صحة مسح الخف المزرر وأطلقوا ولم أرمن تبد أزراره بكونهاغبرحديد فظاهر إطلاقهم جواز مسح ماأزراره حديد ولاوجه لمنع مسحه وهو أحكم من غبره مع أنه لايظهر من أزراره إلا شيء بسير جدا وقد نصوا على اغتفاره وعلى أن مسحه مبنى على التخفيف وعلى كراهة تتبع غضونه وتجديد البلبا إن جفت يددقبل تكبيل مسح الرجل وظاهر كلامهم ولو بقى ثلثها أو أكثر منه وهل يبلغ الظاهر من أزرار الحديد قدرثلث الرجل لاولا قدر ربع عشرها ماهو إلا شيء يسير جداً معنفر يقينا لاشك فيه والله تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا

مغايرة لحقيقة الثبوت ومع تغاير الحقائق لاعكن النول بحصول أحد المتعابرين عند حصول الآخر إلا أن بجزم بالملازمة والنزوم غير موثوق به لاحمال أن بكون عند الحاكم ربية ماعلمنا بها فيتوقف حتى مجمل اليةبن بالنصريح بأنه حكم هذا في الصور المتنازع فيها التي حكم الحاكم فيها بطريق الإنشاء : أما الصور المجمع عليها كثبوت القيمة في الانلاف والفتل للقصاص وثبوت الدن عنده في الذمة وعند القراض وثبوت السرقة للقطع فالنبوت الكامل في هذه الصور جميعها لابستلزم إنشاء حكم من جهة الحاكم بل أحكم م هذه الصور متفروة فيأصل آشريعة إجماعا ووظيفة الحكام في هذه الصور إنما هي التنفيذ وسيأتي بيان معناه ، وأما فها

عدا الننذبذفالحا كموالمفتى فيعسو اءو ليس هاهناحكم استناب صاحب الشرع فيهالحاكم أصلا ألبتة بل دذه احكام تتبع أسبابها كانتم حاكم أم لا نعم الذي يقف على الحاكم التنفيذ مع أنه غبر مختص به فى الدين وشبهه فاو دفع المتاف القيمة و المدين الدين وسلمالبائه المبيع استغنى عن منفذمن حاكم أو غيره وإنماعتاج إلى الحاكم فىالصور المجمع عليها إذا كآنت تنتقر إلى نظر واجتهاد وتحرم أسباب كاسخ لانكمة أوكان تفريضها للناسيؤدى إلىالتهارج والقنال كالحدود والتعازيرمع أن التعازير من المديم الذى يفتقر إلى نظر وآجنهاد فىتقدير التعزير بقدرالجنايةوالجانى والمجنى عليه فظهر أنالثبوت غيرالحركم قطعاوتد يستلزم الحركم وقد لايستازمه وقد تكون الصورة قابلة لاستازام الحكموقد لانكون (١١٨) قابلة كما تقدميها دفي صورالاجماخ

بسم الله الرحمن الرحبم مسائل الوضوء

(ماقولكم) فيمن يتوضأ بنحـو خمـة أبرقة زاعما أنه لايكنى أقل منها وأن الوســوسـة لاتعترى إلا الصالحين ۽

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله من المعماوم ضرورة أن السنة تقليل الماء وإحكام الغسلوالإكثار منه غلو وبدعة، وقدروى وأنرسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ بمد واغتسل بصاع وأنه توضأ بنصف مد ، وقال مالك رأيت عباس بن عبد الله الصالح الفقيه الفاضل بجعل فىالقدح قدر ثلث،مد هشاموبتوضأ منه ويفضل منه ويصلى فأعجبني ذلك من فعله فبان بطلان زعمه أن لايكني أقل من ذلك . وأما زعمه أن الوسوسة لانعترى إلاالصالحين فقاله يعض الصوفية لكنةالوا لاندوم إلاعلىجاهل أو مهوس قال سيدى زروق : الوسوسة بدعة أصابها جهل بالسنة أو خبال في العقل . قال بعض مشايخ الصوفية : لانعترى الوسوسة إلا صادقا لأنها تحلث من التحفظ في الدين ولا تدوم إلا عــلى جاهل أو مهوس لأن التمسك بها اتباع للشيطان وآفات الوضوء الاكثار منصب الماء بإنمربما انكل عليه وترك الداك وأنه ببطى حتى تفوته صلاة الجماعة أو غيرها وأنه يضر بغيره في الماء ممن يريد الطهارة أو غيرها وأنه يعتاد ذلك فلا تمكنه الطهارة مع قلة الماء وأنه يورث الوسوسة والله سبجانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم ۽

يسم الله الرحمن الرحيم

(ماقولكم) في لانطابالغ لم ينزل هل بجب عليه الغسل بمجرد تغييب الحشفة وهو على ملوطه غسل ؟ أفيدوا الجوآب .

النبوت بدون الحكم كان أعم من الحكم والأعم من الشيء غيره بالفرورة ثم الذي يفهم من الثيوت هو مفهوم من الحجة كالبينة وغيرها السالمة من المطاعن فمني وجد شيء من ذلك فإنه بقال في عرف الاستحال ثبت عند الفاضي ذلك ، وعلى هذا التقدير يوجدا لحكم بدون الثيوت أيضا كالحكم بالاجتهاد كإعطاء أمير الجيش الأمان العمدو وكذلك فيقسم الحبس بين أهله بجتهد ويفضل أهل الحاجة وإذا أسر الإمام أمدر فالإمام عبر في خمسة أشياء وكذاك عقد الصلح بين المسلمين والكفار وتقدير نفقةالزوج والأولاد وقد أفردت لذك وباسيأتي إناشاء الله تعالى وإذالبت هذاعا أن كل واحلمتهما أعهمن الآخر من وجهو أخص من وجه ثم لبوت الحجة مغار لمَكَارِم الفساني الانشائي الذي هو الحكم كما تقدُّم بيانةً فيالتعريف بمقيقة الحكم فنبت كوتهما غيرين الضرورة وأن النبوت

وأن القول بأن الثبـوت حكم فيجميع الصورخطأ قطعاو أنهيتعين تخصيص هذهالعبارة وتأويلكلام العلماءوحمله على معنى صحيح وقال أيضا في

القواعد في الفـــرق الخامس والعشرين والماثتين اختلف في الحكم والثبوتهل همابمعنى واحد او الثبوت غير الحكم والعجب أنالابوت يرجد فىالعبادات والمواطن انتي لاحكم فها بالضرورة إجهاءا فيثبت عندالحاكم هلال رمضان وهــلال شوال وتثبت طهارة الماء ونجاسته ويثبت عند الحاكم التحسريم بين الزوجين بسبب الرضاع ويثبت التحليل بسبب

العقد وليسفىذلكشيء

من الحكم وإذا وجد

بربد في هذه الصورة

صور النبوت وسيأتى

بيان وهاذا النشهير

مخالف لما نقله الشيخ

تةٍ، الدين عن مذهب

مالك أن الصحيح

عندهم، وعندالمالكية

أنه ليس بحكم وقالهاالشيخ

سراج الدن أيضا وقال

إنه أنتحقيق وقد سبق

بيانه قال ابن عبد السلام

وليس قول انقاضي ثبت

ذلك أعبرمنه قال وإنما

ذكرنا مذا لأن بعض

القروبين غلط في ذلك

وألف المازرى جزءا

فىالرد عليه وجلب فيه

نصوص المذهب: قال

القراف ؛ والقول الشاذ

يرى أن حنيقة الحريم

إلى حين قيامه (مسألة من باب الشفعة) قال.ابنرراشد إذا قام الشفيع يطلب.الأخذ.الشفعة ورفع ذاك إلى الحما كمحكم له بالاخذ 🖘 منالمستشفع منه بعد ثيوتملكيتها وثيوتالشراء وثبوت غيبة المبتاع إن كانخانباو رجأ الحجةله وقوله بغدثبوت ملكيتها يعنى أفالقائم بالشفعة يلزمهأن يثيت ملكينه للحصةالتي يريد أفايسنشفه يها وتثبت ماكيةالبائع للحصةالتي يريدأخذها بالشاعة ويثبت المبتاع الشراء منشريك النائم بالشفعة(مسألةءن الدعاوى)إذا أدعى رجليعل آخر دينامز قبل أبيه المبتأه مورثه فيلزمه أنا يثبت اوات ورثهوغلة ورثته ليعلما يستحقه مما يدعيه تم ينظر في صحة مابر عيموكذان لبرادعي عليه أناعنده عروضة ألونحوها لموروثة وادعى أنها صارت إليه 🕒 🗘 🗘 بالميراث فيازمه إثبات وشمورثه وعنة ورثته وانتقال لمبراثإليه ثم ينظر في الدعوى فإن اعترف

المدعى عليه بالخلطة

وألكرالماعي باتوحهت

عليه ليبل والافعلي المدعي

إلبات الخلطة فإذا ثبتت

أو شهدبها شاهد واحد

فينظر فإن ادعى عليمه

العروض والثياب من بيع

أووديعةأوعارية فالبمين

واجبة على المدعى عليه

وإن ادعاها من طريق

غصبأو عداء فإنكان

المدعى عايمه من أهل

مداءوالتهم لزمتهاليمين

وإلا لم تجب عليه بمين.

(مسألة من بابالحجر)

مال يتيم وسألوه أن يبيعه

القسرورته لم بجزاله فاك

إلا بعد ثيرت ملكه

وحبازته واحاجة إلى

البيع وكونه أبسرمايباع

عليه وإن كان الذي فعه

إلىالقاضي وصيا فلابد

من إثبات وصيته و إثبات

ما تقدم ذ كره ثم يأمره

والجامع يسعهة وأرادوا إقامة لجمعة فىجامع آخر مه إقامتها فىالعتبق مستندين لقول يجبي بن عمر يجواز التعدد فيالبلد الكبير وقول العدوى آلعمل الآن علىخلاف المشهور أأوفيالكبير وما معنى العمل وإذا حكم شافعي بصحتها في الجديد فهل يرفع حكمه الخلاف أو 🔾 الجواب: فأجبت بما نصه : الحمَّد لله والصلاة والسلام على سبدنا محمد رسول الله لاتصح الجمعة فىالصورة المذكورة بانفاقالمالكية وقول الإمام يحيى بنعمر ومحمدبن عبدالحبكم إنما هوفى مثل بغداد ومصر وهوأحد ثلاثة أقوال محالفة لمشهور المذهب وجرى به العمل فيمثل بغداد ومصر وهذا معنى قول العدوى العمل الآن على خلاف للشهور ونقل العدوى عن النقائي قول الترضيح لاأظنهم اختلفوا فىجوفز التعدد فىمثل بغداد ومصر فيهنظر فإنالخلافمنصوص فىمثل بغدآد ومصر والمعول عليه عدم جواز التعدد . العدوى لكن العمل جرى بقول مجيى من عمر المخالف للمشهور اه ولم أر من صرح بوجود القول بجواز التعدد مطانا فيالمذهب ولامن أشار إلياولو وجد لأنتي به العلامة الناصر اللقاني ولم يحتج لحيلة الناسق التي أفتي بها السلطان الغوري وقدلخصران عرفةالخلاف في المسألة وحصره كي أربعة أقرال منع التعدد مطلقا وهمو المشهور وجوازه فىمثل بغداد ومصر بمسجدين فقط وهو قول ابن عبد آلحكم وبحيي بنءمر وجوازه كذلك فيذات الجانبين كبغدادقاله ابن القصار وجراز وبمسجدين إن كثروا جدا وبعد لمصلون لِ فَالْأَفْنِيةَ وَالْطُرِقُ قَالُهُ اللَّحْمَى وَنُصَ ابْنَ عَرِقَةً وَلَا تَقَامِ بِخِصْعَى مَصْرَ : ابن عبد الحَمْمُ ويجيى إذا رفع إلى الحاكمي . أبن عمران عظم كبغداد ومصر فلا بش بها بمسجمدين . ابن القصار إن كانت ذات جانبين . كبالهاد اللخمى إن كأبروا وبعد المصلون في أفنيته وعلى النالي إن أقيمتا ففها الصحيحة ذات نعتيق ألد وحكم الشافعي يصحتها في الجديد مع إقيمتها في العتيق لم يوافق المدهب الإمام الشافعي رضى الله تعالي عنه من منعه التعدد كمذهب مالك رضى الله تعالى عنه فهو حكم باطل لم يرفع الحلاف والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . .

(ماقولكم) في قرية تقام فهاجمعة واحدة وأهلها المخاطبون بالجمعة ولو ندبا نحو أربعمالة

الماقولكم ﴾ في مسجد أحدث في مدينة بربر إو فيها جلي عتيق بضيق عن المصلين فيه في بعض الأوآات لكثرة الوازدين عليها للتجارة ويصلون فيطرقه التصلة بهفهل تصح في الجديد لضيق العتيق وهِل إذا حكم حاكم شرعي يرى صحنها فيه بصحنها فيه يرفع حكمه الخملات وتصع فيه على مذهب الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أفيدوا الجراب.

بالبيع ولابد حياتذ مناثبرت انتهاء الرغبات والسداد فيالنمن وفي مغيد الحبكام بيع الحاضن للأصول لايصح أى لايمفى حتى تشهد البينةالعادنة للمبتاع بمعرفة صبعة شروط فىتاربخ البيع وهى البتم والحضانة والحاجة إلى بيع مابيع عليه وذاك بأن لايكون له عروض ولا قرض غير أصوله ولا نمكن التحيل على إنامة معيانته من صناعة أو تصرف فيغير وجه المسألة للناس والسداد فىالثن وأن المبيع أحق مابيع عليه وأن يكون نافها لايال لدثمن عشرين دينارا فدونذك وذلك فيحَق اليتيم الواحد وأن الثن صرف في مصالح اليتيم وآلتانع به فيحين الهيج هذا مهني كلام أصبغ وبه العمل :-(مسألة من باب التفليس) قال ابن وشداذا الم الغرماء على المديان قالى القاضي أن يَكَنفهم إليات ديونهم يم عذر إلى الهناسر فهالبت

عنده و إلى كل و احد في دين صاحبه و قال خضهم لا يدم الفاض الله الله سرحي يثبث الغرماء عَنْده أنها يطابون به مطاعالمفاس . ا غلر ابن عبدالسلام (مسأنة من الوديرة) إذ أنَّى جَل إلى الحاكم وقال إن فلانا دفع إلى أوبعث إلى دنا نبروذكر أنها الورثة فلانكوأت أدفونها بأمر الحاكم إلهم فالحكم فيحذ أنه إذا ثبتءندالحاكم عدة الورثة وأقر هذا أن الغالب أمروبدنعها إليهم كتباته الحاكم ألنك ذكوت أن قلانا أمرَانه بعانه فلتك إلىءورلة اللانوقلان بأمرى وأنيأمرتك أناشفهها إنهم هدأن للبت عدى أنهم ورلة فلان (مَمَّانَة من التَّالِي) إذا قامتُ بمُرَاقَ تدعى بشرط في كتاب صداقها فلايدًا زئيت كتاب الصداق حتى بنبت الشرط (مسألة) قى الرأة تريد الفراق زوجها بشرط المغيب طهاوإذا شرط الزوج - (١٥١) - أزوجته أمهان غاب انها أكثر من سنة فأمرها بيدها

فأجبت بما لصه : الحمد لله والصلاة والسلام علىسيدنا محمدرسول الله ضيق العتيق بصحح صلاتها في الجديد مع صلاتها في العتبق بشرط علم إمكان توسعة العتبق لمجاورته جبــلا أو بحرا أو تأدية توسعته لتخليط الصلاة لاتساعه جدا وحكم الحاكم لايدخل العرادات استقسلالا عن المعتمد فلم يبق وجه الصحتها في الجديد مع صلاتها في العنيق إلا ماأفتي به الناصر اللقاني السلطان الغوري حَمَّ أَحَدَثُ جَامِعِه بُنصر الدَّاهِرَةُ وهو أَنَّه بِعَلَقَ عَنْ رَقِيقَ أَوْ صَدَقَةً عَلَى مَعَيْنُ عَلَى صحنها في الجديد مع صلاتها في العتيق وبعد صلاتها في الجديد برفع الرقبق المعلق عنقه عليها أو المعين للصدقة علية لذاض حنني يرى صحتها فيالجديد مع العثيق بلا شرط فيحكم بلزوم العتق أو الصدقة المعلق على صحتها فيسرى حكمه لصحتها فتصير متفقا عليها لرفع حكمه الخلاف وتصح الجمعة المتقدمة على حكمه والمتأخرة عنه في الجديد مع صلاتها في العنيق ولا نص في مذهبنا فيمن يعتبر الضيق عنه واختلف الشافعية فيه على أربعة أوجه والله سبحانه وتعالي أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسالم :

(ماقولكم) في قرية فها نحو ثلاثين رجلا منهم ثمانية متوطنون بها وباقبهم طارثون عابها بنية الإقامة فهما بشق عالمهم السعى إلى الجمعة في قرية أخرى قد أحدثوا مسجدا فهما فهال تجوز لهيم إقامة الجمعة فيه أم لا أفيدوا الجواب .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنامحمد رسول الدلانجوز ولانصح لهم إقامة الجمعة فيه لأن أقل ماتصح الجمعة به النَّا عَشر متوطَّونَ ولأنَّ من شروط الجمعة. جماعة مترطنون يدفعون عن أغمهم الأعداء ومنها أن لاتكون في مسجمة جلبه بيله وبين العتيق ثلالة أميال أىءسافة ساعة وتصف بسير الإبل المحملة والة سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمدوآ له وصحبه وسلم : -

(ماقولكم) في مسجد محدث قريب من قرية الجامة هل هو كالمحدث فنها وما قولكم في قرى متقاربة جدا أقيدت فعا الجمعةولم يعلم السابق منها واستمرائعمل على ذلك أفيدوا الجواب فأجبت بما نصه : الحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسولالة إنكان قربهمنها ثلاثة أميال فهوكالمحدث فما الذاقاوإن كان بأزبد منها ففيه خلاف والجمعة المقامة في القرى المذكورة تعاد ظهرا قال ابن عرفة لايجوز إحداثها أي الجدمة بقريها أي قرية لجمعة بثلاثة أمهال الفاقا فيجوازه بأزيد منها أو بيعدها بسنة أميال ثالثها ببريد للباجي عن فريد بن يشير ويحبي 🖡 أحالها بها ولا بشيء

وفيامت عند الح كم تريد الأخذبشر الهافإنالقاضي كلفها إثبات الزوجية والشرط الذي أدعته وغيبته عنها ثم يحاذواف الجامع لقدغاب عنهاأزيد من كذاوما أذنت له فها زادعلى ذلك ولارجع إليها سرا ولاجهراوماأسقطت شرطها عنه وماكن مكوتها تركامنهالشرطها وماعلمت بالقطاع عسما منه فإذا ثبت ذلك كله عند الحاكم أباح لها الأخذ بشرطها ت (مسألة) في المرأة تريف

الفراق من زوجها أنمالب لعدم النفقة وإذا قامت المرأة بذلك كلفهاالقافي إثبات الزوجية والغيبة واتصالها وأنهوماعلموه زك لما نفشة ولا بعث إليها بشيء فوصلها ولا

فاستحالت ولا أحالت عليه أحداج ولا شيءمنها فاستحال ولاوكنت أحداعلي قبضها منه ولاطاع أحمد بالإنفاق علمها بسبيه ولا رضيت بالمتأم مه دون نفقة ولا له مال تعدى فيه بنفتتها فإذا ثبتت هذه الفصول عنده نظرفي الغيبة فإن كالت قريبة أعذر إليه وإن كانت بعيدة أوكان غير مالموم المكان أجلها الفاضي بمحسب مامراه . وذكر المتبطى خمسة وأربع-ين يوما فإذا انقفى الأجل استظهر عليها بالتبين ووجه خضور بمينها عداين فتحلف أنه مأرجه إلىها من غبيته سرا وجهرا لل حين أبمينها هذورلا ترك له نفقة قبيلة ولاكتبرة وتذكر ما نقمع من اقصول المشهود بهائم تقأرل وما علمت أن عصمة النكاح النطعت بدني وبينه حتى الآن فإذا ثبتت يمينها عنده طانها عليه ع

بمافيها من الخلاف في أحكام حدر الغريم في القدم الثالث من الكتاب والأجل المضروب في إقاءة البينة القريبة ما بين خسة أيام إلى الجدية ويؤحل المطلوبإذا قالأمهاني لأنظر فيحسانى وأحقق أأجيب بدمن إفرار أوإنكار البومين والثلالة بجميل بوجهه وقال ابن عبدالحكم تهليلظ كيقدره ايراهمن عيرتعديدارمان المها فقديطول الامرق ذلك وقديتصر وبؤجل المستعهل في الإقراءعل الون اليوء واليرمين والأجل في الساراتي بريدانة فني اعتقالها وإيقافها فباله من هي بيده أن يمها معتي يخرج منها مذاء فراء بمها مايازاته أيام والأجوليل فشبه الإموال لينظروني بإخذاخصة للمستشار فبإا فالثاأباء وقبال لايؤجل وكذا الجيام لتحصيل النمن وأجل من يطرم عليه خاكم لأجل الانفاق ﴿ ١٧٤) ﴿ فَأَنْ أَنْ يَغْنَى أُونِطَانَ رَوَى نَهُو يَشْرِطُ أَنْ لَايْضِر بِالمرأة وروى ثايثة أياء وقال ان المجشون أهوران بالشرط المتألمه

الكبير قال بعض الشيوخ أجل كل ما بعمل في الرأس من حناء أو دهن أنه بان كان يصل بان حلقه فليقض الشيخ ويختبر نفسه في غير الصوم اه ومن فعل شيئًا من ذاك ليلا ووصل تمارا لحلقه لم يفطر . قال الحطاب تنبيه قال سند يعد ذكر هذه الأشياء من الكحل والصب في الأذاروالاستعاط والحقنة فرع إذا ثبت هذا فالمنع فيجميع ذنك إنما هولمن فعله نبارا وأمامل فعله ليلا فلا شيء عليهولايضره هبوطه نهارا لأنه إذا غاص في أعماق الباطن ليلا لم تضرحركته ويكون بمثابة ماينحدر من الرأس إلى البدن من غير طريق الفم اه والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ما في الميمن دهن جائفته وهو صائم هل يفطر وفيمن دهن رأسه أو وضع عليه حناء

فأجبت بما نصه . الحمد لله والصلاة والسلامعلى سيدنا محمد رسول الله إن تحقق وصوله تجوَّده أوشكِ فيه فقد أفطر وإن تحقق عدمه لم يفطُّر كِمَا علم من الأصال الذي تقدم عن بعض الشيوخ في جواب الذي قبله قال الخطاب قال ابن الخاجب والجائفة كالحفنة بخلاف دهن الرأس وقيل إلا أن يستطعمه قال ابن عبد السلامهو خلاف فيحالوقال فيالنوضيح كلامهبتتضي أن المشهور سقوط القضاء في: هن الرأس ولو استطعم ولم أو الأول واقتصر ابن شاس على الثاني وكالملك قال ابن عرفة إنه لايعرف الأول وانظر ابن غازى وقال البرزل عن مسائل إبن قداح مسألة من عمل في رأسه الحنادوهو صائم فإن استطعمها في حلقه قفسي وإلا فلا وكذاءن أكتحل. قلت نقل ابن الحاجب عدم القضاء فها وصل لحاتمه من رأسه وهو الأول هو في السايانية وكذا الخلاف في الذنية وثائم الفرق بين النفل والفرض وسبب الخلاف أ. هذه، نقل ضيقةً وإيصافا إلى الحلقة در فتجرى على الخلاف في الطواري البعيدة النادرة دل بتخلف الحكم فها أم لا ولا كفارة في العمد معالم الدوقال في شرح قول المختصر بخلاف حقية بمائع قال فَى الَّمُونَةُ وَتَكُرُهُ الْحُتَمَةُ وَالسَّمُوطُ للصَّائِمُ فَإِنَّ احْتَقَنَ فَى فَرْضَ أَو واجب بشيءيصلُ إلى جوفه فنيقض ولايك روقال بعدوإن قطر فيإحليله دهنا أواستدخل فناثل أوداوي جال تبدراه ماثع أو غير مائه فلا شيء عليه الدعياض الحقنة مايستعمله الإنسان من دوائه من أسفله الد أبوالحسن والكراهةعلى بايهالأنا لانعلم ونقطع أنديص لجرفنو لوقطعنا لديصل كاناسر اماأوأله لابصل كانامباحا فلماتساوي الاحتالان كالأمكروها ثمإذا فعل فالاوصل إلىجوفه لزمهالنضاء

ابن مهل في أول كتابه في ذكر الآحار وفي آخره مسأنة أبي الخير الزندق (تدبه) وماذكره التاسمي عباص في وإن المدارك من تأجيل هرون بن حبيب فهاشهد به عليه ونظرائه لم يكن تأجيلوم الشهرين وأكثرنا نسر في لشهرد وإنما كان عقوبة والمكمال النظر فيأخمين مايجب علمهم فياصادومهم فاعلم ذاك والأجل فيحق المفترد في المعترك بين المسلمين روى عن مانك أم انعتد بعد التلوم بالاجتهاد وروى بعد سنتو روى سنتفهما العلمة ، (نصل)و بعض لآجال لابدخالها " تهاد الحاكم كأجر المعترض وهو ملدة سنة من يوم يرقعه إن كان حرا وإن كان عيدا فقيه ووايتان قبل ملته رقبل نصاف ساته وأجل نفينون جنونا حارث يعز لاعن زوجتهسنةقاناصحوالافرق بينهما وأجل المفقودخير وإذارفعت زوجته أمرها إليالحا كإنيرجل الحرأرب سنين والعبدندين منذ

يعجز عن خبره بعد البحث وأجل الولى تمام أربعة اشهر من يومالحنف على ماهو ألمكورق محله بشروطه المذكروة وبلحق بالمولىمن\متنع من الوطء ! بر عذر ولاعلة على ماهو مذكور في ذك والأجل الذي يوقف فيه مير أثَّ الحمل على الخلاف في مدة الحمل والأجل الذي يوقف فيه تسيم المالىللتجمير والأجل الذي بوقف فيءعقل سن الصبى الذي لميثغز على ماهومذكرر في شانه والأجل في تأخير قصاص ماسوىالنفس حتى أبيرأو الأجل في تأخيرالعال في الخطأحتى بيرأ والأحل في الخبر القصاص في لحر والبرد المفرطين وبالشبهذان مزتأهم اقصاص لرض الجائى وتأخير الموالاة لىقطه الأطرف وتأخير الحامل أراستيف المفس وتأخير المرقع إلى أن يوجد من برقم على ما هو مذكور في ذلك وأجل - (٧٥٥) - المرتد للزان أزَّه على الخزاف فيه

وإن لم يصل لم ياز ووشيء وإن شائ جرى على الخلاف فيمن أكلُوهو شالفُ الفجر الملحن. والمختلف في الاحتقان بالمسائعات همال يقع به فطر أولايقه بهوأن لايقم بهأحسن لأن ذنكء لايصَلَ إِنَّ الْمُعَنَّدُ وَلَا إِنِّي مُوفَ، يَتَدِيرُ فِيمَنَّهُ مَا يَعْدَى الْجُسَمُ بِحَالَ : عياض وقوله بعد في خَفَّةَ بالفتائل لاشيء طيه دلء لي أنكاره وكي نبطر إنها هو في الحقنة المنافعة التي فيها الخلاف كم قال اللخمي والكان القاضي أبومح. لدذكر الخلاف في الحقنة مجملا. وأما غير الما ثعات فلاخلاف فهائم قال وقوله أو استدخل فتائل يعني في دبرموسواء كان عايها دهن أملا اه وقول أبي الحسن إذا تحقق وصول الحقنة تحرم يريد والله أعلم إذا لم يضطرلها وأما من اضطر لهافلا تحرم عليه وقد علم من تفصيل أبي الحسن في الحقنة وتشبيه ابن الحاجب الجائنة بها أن قول المدونة لاشيء عليه في الجائفة محمول على حال تحتق عدمالوصول فقطأ الرحان علمالوصول فعليه القضاء وفحال الشك الخلاف والله أعلم :

﴿ مَاقُولُكُمْ ﴾ في الساوي بالحقنة هل هو مكرو دأو حائز ٥

فأجبت تمانُّسه : الحمدلةوالصلاةوالسلام على سيان محمدرسول الله إن تعبلت للنداوي بها فالتداوى بها جائز لاكراهة فيه وإلاكروقاا، الحطاب قال في التوضيح قال ان حبيب في كتاب له في الطب كان على و أن عباس ومجاهد والنعبي رالز هري وعطاء والنخمي والحكم ن عيينة وربيعة والن هرمز يكرهون الحقنة إلا من ضرورة غالبة ويقولون لاتعرفها العرب وهي من فعل العجم وهي ضرب منعمل قوم لوط قال ابنجبيب وأخبرني مطرف عن مالك أنه كرهها وذكر أن عمر بن الخطاب كرهها وقال هي شعبة من عمل قوء لوط قال عبد الملك سمعت ان الماجشون بكرههاويتول كان علماؤنا يكرهونها. قال أن حبيب : وكان من في من السلف وأهل العلم يكرهون التعالج بالحقن إلامن ضرورة غالبة لابوجد عنالتعالج بهامندوحة دوسش مالك في مختصر ابن عبدالحكم عن الحقنة فقال لابأس بها : الأبهري إنما فالدفك لأنها ضرب من الدواء وفها منذية للناس وقد أباح النبي صلى الدعليهوسلم النداويوأذن فيه فقال وماأنز لنالله من دا ﴿ يَكْ زَلُ لَدُّ وَاعْتَامُوهُ مِنْ عَالْمُهُ وَجَهَاهُ مِنْ جَهِلَاهُ دَاوُو ْ عَبَادَاللَّهُ ۚ وَالْهُ خَلِيلُ فَظَاهُمُ وَمُعَارِضَةً النقل الأول ويمكن تأويله على حالة الاضطرار النها فينفق النقلان اله والله سبحانه وتعالى علم أ وصلى الله على سيدنا محمد وآ اه وسلم :

(ماقولكم) فيمن سافر بعفر معصية وأفطر فيه في رمضان فهل عليه كفارة :

انظرو في باب الايبترعاء : ﴿ تَنْبُيهُ ﴾ وإذ تم الأجل الأول لم يكتب الأجل الأن في آبوم الناني بعده ولا مجتسب به وكُذَلك يفعل في الآجال كلها : ﴿ تُنبِيهِ ﴾ ويقول في التاريخ في الآجال كلهالكذاوكذا خلون ولايقول خلت لأنه لم تخل الليلة التي تؤرخ بها إلا بالنَّضاء اليوم الذي أنت فيه وانما هوفعل مستقبل من المتبطية .

(مسئة) والقاضي مصدق في التأجيل لا بمناج أن يشهد عليه شهودا يربد في جميع وجرد التأجيل قاله في الطرو لابن عات في الجزء الذلك : (فصل) والطريقة في كتابة الأجر إن كتب الحاكم ذلك يده ذله يكتب أجلنا أو أجت فلان ابن فلان في المدفع الذي ادعاه في الشاهدين اللذين شهدا عليه مما ذكر في العقد الذي في أعلى هذا الكتاب بعد أن أعلمناه

وَيِدُو الآحِالُ مِنْمَعَةُ عَلَ ..قرره أهل للمعجارة با ذكرته إشارة إلى مالم

أذكره وتنبيه عليه .

(مسئلة) راذا أدخل

الفاضي أحمد الخصمين تحت أجل أو أدخاهما معاعل م تقدم بيانه ثم عة لأومات قبل انصرام الآجال لم يستأنَّف الذي ولي بعدد ضرب أجل آخر والمفذ الحكم ان الوم الذي النهي إليه العزل أو الموت وكذاك الحكم في الخصوب إذا مات أحدهما قبل انتضاء الأجل الذي فترب له فاله يكمل فيحق الآخر

(فصل) قال ابن مالك القرطبي ولايعد اليوم الذي بكت فيه الأجل والاعتسابة كالابحتسب باليوم الذي يكنب فيه العهدة وفي العهدة خلاف

أو في حتى ورثنه من

مفيد الحكام:

وفعامز اتخلاف غبرهذا

و صحيح أن الأجل

مختلف ماخ للاف الرحواء له

وأماالأجا فيحة الزنادقة

إذا ادعوا مدفعافها شهد

بهعلهم فمذهب المحققين

من الشيوخ أن المشهود

عايه إن كان مر استفاضت

عنهالأمور الموجبةالقيام

عليه وكثرت الشهادات

عايدة له لابعدر إله ولا

ينمر بالهأجل فيدفعهن

ا د عليه وإن كان على .

خافض ذلك فاله يؤجل

شهرا للدفع البينات فإن

طلبأجلا آخروظهرمنه

الصدق وضمع له يحايدنع

عنه ماشهد به عليه أجل

أجلا دون الأول أو مثله

على حسب اجتماد الحاكم

ووايظهر لعمن حالهو إن لم

بالبرصدق قواهوظهرن

طلبه الآجال للدد أو مماطلة

لم بوسع عليه وانظر أحكام

من حفظ مالمنتسك عليه الوليقة ومالا بلز مهم من ذلك في شهادات الاسترعاد غيرها. وتنديه و في المنبطية قال بعض الشيرخ ويت حصل المنحل في جدلة هذه المسائل على أربعة أقو ال : أحدها أن الشهادة على الخط لاتجوز في شي من الاشياء الإعمار في المناف المناف في المناف ا

فيه قول آخر أنه ضامن لأن الحبيران عنمف في في نه قالشرط هاهمنا اخذ بأحد الفواين اهر. ﴿ قَرْعٌ ﴾ حَكُمُ العَارِيةِ فِي الفَهَانَ حَكُمُ الرَّهِنَ يَضِمَنَ المُسْتَعِيرِ ﴿ وَلِعَالِ عَلَيه ولا يُضمن مالاً يغاب عليه فان شرط المستمير على المهير تني الضهان فريه غاب عليه فني ذاك طريقان : ﴿ لأولى لابن الجلاب وابن رشد وغيرهما ألاشرطه إطال والفركخ لدلازم قال اين الجلاب في كتاب العارية ومن استعار مايغاب عليه على ألهالاضهانءايه فالشرط باطل وهو ضامن اه وقال ابن رشد في كناب العارية من المقدمات فان اشترط استعمر أن لاصارعليه نها يعاب عييه فشرط باطل وعليه الضمان قاله ابن النَّاسم في بعض روايات المدونة وحو أيضائي العتبية لاشهب وابن القاسم من رواية أصبغ عنهما في بعض الروايات من كناب العارية وعلى ماحكيا بن أني زيد في الخيصر عن فيهم في الصالع منترط أن لاضهان عليه أن شرطه جائز ولاضهان عليه بننمه الشرط في العارية لأنه إذا لم يزرُّم في الصانع فأحرى أن يلزم في المستعير لأن المعير إذا أعاره على أن لاضمان عايه نقد فعل المعروف معه من وجهين فالأظهر إعمال الشرط و مالاسقاطه وجه إلا أَنْ يَكُونَ ذَلِكُ مِنْ بَابِ إِسْقَاطَ حَقَّ قِبَلِ وَجُوبِهُ فَلا يَلْزِمَ عَلَى أَحَدُ الْقُرَائِينَ الدُّ وَنَالَ أَنْ سماع أشهب من كتاب تضدين الصناع ولاين الفاسم وأشهب فيسهاع أصبغ من كتابالعاوية . إن اشرط غير عامل في الرهن والعارية ومثله لابن القاسم أيضا في بعض روايات المدونة في العاريةوفى كتابالرهون منها ثمقال ولاوجه لإسقاط الشرط فيالبعارية لأنه فعل معه معرونا من وجهين والرهن قريب من العارية ومالاسقاطة فيهما وجه إلا أنه من باب إستاط حق قبل وجوبه فيجرى ذلك على اختلافهم فيذلك الأصل اله فلت ولم يجرز ذلك فيساع أصبغ من كتاب الدارية. العَارِيقة الثانية للخمى والمازري وقد تقدم في كلام النخمي في مسأ ةالرهن أن ابن القامع وأشوب اتفقا على أنه لا ضمان على المستعير إذا شرط نني السهان وتقدم في كلام التوضيح عن المازري نحره وقال اللخمي في كتاب العاريةواختلف إذا شرط المستعير أنه مصدق في تلف النياب وها أشها خال ابن القاسم وأشهب له شرطه ولا شيء عليه وقال سمتعون فيمن أعطى رجلًا مَالًا ابكون له ربحه ولا فهان عليه أنه ضامن فعلى هذا يسقط شرطه ولأول أحسن لأن العارية معروف وإسقاط الضبان معروف ثان وليس بمنزلة ماكان أصلا لمكايسة أو عن معارضة كالرهان والصناع الدونقل ابن عرفة

(فرع) وإذ خطبه نرهر قاهر لشخص بعض بنانة وَلَكمه لجنطوب اليمو أشهدسرا أني إنما أهناء خوف مرهو ممن كلام كلام يخاف علما و تم و المن كلام يخاف علما و تم أن المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية و المالية المالية المالية المالية المالية المالية و المالية ا

كلام ابن الجلا**ب** وابن(شكاعبر عن كلام ابن الجلاب بقوله نقل|لجلاب عن|لمذهب الجمانات وفي غير نسخة من النخدي قال ابن الدّمم وأشهب وذكر ماتقدم ثم قال ابن عراة قلت مألقك هن ابن الفاسمة وأشهب خلاف ننل غير واحد عنهما . والعجب من ابن رشد وشارحي ابن الحَرَجِبِ فَيَعَدُمُ التَّنبِيهِ عَلَيْهِ الهِ . قلت ما تعجب منه ظاهر ، وقد نبه على ذلك الشيخ خليل ف توضيحه فنقل كلام اللخمي والمازري في ثرح التلقين : ثم قال والذي في المقدمات الضهان | ونسبه لابن القاسم وقال فىمختصره وضمن المغيّب عليه إلا ببينة وهل وإن شرط نفيه تردد وأعجب ثما تعجب منه ابن عرفة ماوقع فىسماع أصبغ من كتاب العارية عن أشهب ونقل ابن رشد أن الشرط باطل فىالردن والعارية وقد تقدم فى كلام النوادر عن أشهبأنالشرط جائز فالرهن والعارية ونقله امن يرنس أيضا فيكتابالرهون وقبله ونقله عنه غير واحدونقرابن عرة فىالرهن عن اللخمي عن أشهب أن الشرط عامل وقبله وكذا الشبخ أبو الحسن الصغير والرجر اجى ونةل الشيخ أبو الحسن كلام اللخمي في كتاب الرهون وكلام ابن رشد في كة بالعارية ولمينبه على مابينهما من الخلاف في الرهن و العاربة ونقل ابن رشد في آخر كتاب تضمين الصناع عنأشهب القولينويفهم من كلام ابن رشد أن الأشهر عن أشهب أن الشرط ينفعه ولعل ابن القاسم له قولان أيضًا فالَّذي تحصل من ءلما أن المشهور عن ابنالة سم بطلان الشرط فياارِ هن والعارية وعن أشهبأن الشرطجائز فيهما وقدصرح الرجراجيقىباب الردون بأن للشهورمن لمذهبأن الفهان فىالعارية لايسقط عزالستعير بشرطه وأماقول ابنرشدأنلاوجهلإمتاط الشرطقالعاريةالبخ فغيرظهر لأنابن القاسيرلم مال ذاك إلابكو بالشرط محالفا لأصل سنة لعقد فلاحاجة لىتجريحه على إسقاط خرقيل وجوبه بارالظاهر أعلابتخرج على ذلك لأنالحق المسقط الذيء وضمانا المرتهن ترتب عليه بقبضه لنرهن فتأمله داراحكم الصورة الأولىوأما الصررةالثانية وهيءا إذاشرط العيرعلي المستعبر ضهان مالايغاب عليه ذال ابزرشد في المقدمات وفي سماع أشهب. من كتاب تضمين الصناع وفي مراع أصبغ من كتاب العارية قول مالك وجميع أصحابه إن الشرط باطل من غير تفصيل حاشا، طرفافإنه قال إن كان شرط عليه لأمر خافه من طريق مخوف أونهر أولصوص أوماأشبهه فالشرطلازم إنءطيت فىالأمر الذى خافه واشترط الضهان منأجلهوقال أصبغ لاشي،عليه في الوجهيز، ثل قول، الشاوجميع أصحابه الدو قال في كتاب الرهو نهمز المدونة وإن استعرت من رجل دابة على أنها مضمونة عَليك لم تضمنها اله . أ

بعدارتفاع التقية يندل على رضاهبالبيع,ولاأرى أهاعتراضا وإنالميكت إلا العامدين والشلالة وتحوهابعدزوالماكان أ بتقيه فالرشي ءاله لأزمني زال فكأن البيع وقع حيئذ وفيالطرر عرابن صهل أن العامن في ذاك كافير يدأله وإنقام بعد ذلك فليس له إلا فيمة نصيبه وبحس أمره على الرضا ببيع نصيب وإعراضه عن الشفعة . (عقد استرعاء في بالاح حال) بكتب عرف من يفع خطه آخر هاذا المكتوب فلاا بن فلان بعينه واسمه من أهمل موضع كذا معرفة تامة ويعبرفونه مقبلا عبالي مايعايه من أمر دينــه ودنياه مستقير الطرياة

مخالطا لأهمل الصارح

عابيًا لأهمل القساد لايعلمونه للهتمل عن هسفه الصفة الين جين إيفاعهم لشهادتهم في هذا الكتاب من تاريخ كما . (فائدة) أنه يتدنع عنه بهذا العقدته من الولاةو تنتنى عندالهامون والنهم وتساطعته تبيناللهمة ولايسترجب شا العقد مدا" . وهنا المتراه ما وسرح والعقد تقريرون المتراه والمدافقيان أنه من أهما القست والدعارة والسروعية أهما العقد المسادة

(عَنَدُ اسْتُرِعاء يُوجِبِ العَقْرِية) ومن استرعى عابه النشادة أنه من أهسل الفسق والدعارة والشر وعجانية أهسل الخبر والجالاح وثبت عليه هذا وجبت عقربته وإطالة سجنه حتى تقاهير ثوبته ويصاح حاله ولوثهيد له شهود عدول مع هذه الشهادة بأنه من أهل أمافية اوالصلاح لم تقد شهادتهم شيئة والشهادة الأولى أهم لأثم، شهدوا بياطن والثانية بظاهر والأولى أقرى إلا أن يكون عنده مدفع . (عقد استرعاء في البيري من مذنب) شهد فلان بن فلان أنه فاتما يفعله لأمر بترقعه

عى نفسه أرعلي ماله

المذكور وليسكه على

نفسه ويرجع الهاعتددفيه

عد أمنه مما تخوف وأزمل

يرد بما عقده فيه وجه

القربة ولاوجهالحبس بل

لمايخشاه وأنهغير ملنزملا

مستقد فيه من التيجبيس

وأشَّهُد عليه بذلك في

تاريخ كذا وكذلك إذا

استرعى الرجل في عتق

عبده أوأنتدأنه إنما ينعله

ليجلقه وقلت استقامته

مستوعى بذلك السب

وكذك يجزز الاسترعاء

فالماذق والتدبيرو الهبة.

(قرع)وفي أحكام ابن بطاز

وإذاخ ف ارجل أزيصاب

مده عبده بالبيع ظالم

فامتقه وبشهد سرا اني

إنما أفول ذاك لئلا بطله

متى هذا الظالم بجوزذلك

وسواء أشهد على المتق

شهو دالاسترعاءأوغيرهم

- بيا ما ماسمه ١٠ عدد منامر ولوحلف الانحاصة المرغلو

لم كن له أن يوكل (مسئلة) كان محنون رخماتة بمالى لايقبل من المدعى عليه أن يقيم وكبلا إلا لعذر كا. رأة لانخرج مثلها أومريض أُو مُرَيد سفراً وَمَن كَان في شغل (٢١٢) _ الأميركَ لحاجبُ ونحوه أوْكَانَ عَلَى خطة لايستطيع مَفَار فتها كما ذكرتاليُّ إيداعها عندهو لايلزم الجمارشي معن ذلك إذ لم يتعد ولم يفرط بل فعل أواجب عليه من الطاعوا سلاكثعرمن ذرائع الفساد عند أمين لعدم وجوده المرسل إليه الأمور بتسليمها أبه ولايقول أحسمن لعايامهانه يلزمه حبش جاله مع العروض حتى يلحقه إذ لايدرى متى بلحقه وفى ذلك مشقة فادحة قال الشيخ العلموي على قولَ انختصر فىالعاربة وحلف فها علم أنه بلا سببه كسوس أنه ماذ طاأنه بحب عايم تزتير والمفاوب أحزاذا رأي العارية وكداخب على المرمن والمودع تفقدماني أمانهم ما نخاف بترك تفقده حصول العنت ونحوة لأن هذا من باب صيانة المال فإن لم يفعل ذلك نفريطا ضمن وهذا ظاهر وقد وقعالتصريح، والآء سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم :

والشهرر المنمول به أن

الوكالة نقيا مز الطالب

القاضي أناتوكيل المدعى

عليه لدد ولي عن الانقياد

تنشرع فينن لهالعمل

بقول سحون فقد كان

من الأثمة المقتدى مهو

ومن قضاة العدل رحمه

الله تعالى (مسئلة)ومساثل

التعدى فى باب الوكالة

واختلافالموكل والوكيا أ

(فصل) ومماوقع في باب

الاقرار . وبابّ الاقرار

من أعظم الأبواب المشتماة

على المسائل السياسية

واستبعابهايطول(مسئلة)

وصيغة الاقرار تكون

بالفظ أو مايقوم مقامه

من الاشارات والكتابة

والسكوت والإشارة

تكون من الأبكيم ومن

المريض فإذا قبل له لفلان

يطول ذكرها

(مَا قُولُكُمْ) فَيَمَنُّ وَكُلُّ عَلَى بَيْغَ غُمْ وَإِرْسَالَ ثَمْنُهَا لَمُوكُلُهُ فَبَاعِهَا وقبض ثمنها ولم يَنْفِسُر له إرساله اوكله ثم أخذ للومان فأودع الثمن عند زوجته وأعلمها بأنه أمانة فسافرت المرأة به إلى المغرب وماتت به وضاع الثمن فهل لايضمنه أفيدرا الجواب ج

فأجبت بما نصه : الحمديَّة والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم لا يضمنه حيث كانت زوجته مأمونة واعتاد وضع المال عندها وهومصدق فىدفعه لها بيعيناإن اثهم وقبل مطلقا كما نقدم والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

يسم الله الرحمن الرحيم مسائل الشفعة

(١٠ قول كم) في رجل باغ منز لا مشتركا بينه وبين ابن أخيه فقال ابن الأخ بحضرة البائع والشهرى أخذت ما باعه عمى بالشفعة ولا أبيع نصبني ودفع بعض دراهم لعمه فأخذ شيخ البلد الندراهم من عمه وردها إلى ابن الآخ وطرده من المنزل وأسكن فيه المشرى قهرا على ابن الآخ فهال نصيب ابن الأخ باق على ملكه وأخذه بالشفعة صحيح

وَأَجِبَتُ بَمَا نَصُهُ : الحمديُّقُ والصلاة والسلام على سيدنَّا محمدرسول الله نعرحصة ان ألاَّت باقية على ملكه لرده ببع عمه إياها وأخذه بالشفعة صحيحلازم قال في انجموع فإنقال أنعذت ازمت فحصة عمه باقية إعلى ملكه أيضافله أخذالجميع من المشترى جبراعايه والله سبحانه ونعالي أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم :

(ما قُولَكُم) في غائب مشارك لمرأة في بيت باعث نصيبها لغيره فهل إذا حضر وأخذه بالشفعة وأشهد عليه بينة يقضى له بها :

عندك كذا فأشار برأسه فأجبت بمانصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله إن كان حضوره أنانعم فهوإقرار ولوكتب قبل تمام سنة وشهرين قضى له بها وإن كان بعده فإن بعدت غيبته نحيث يشق عليه الحضور رسالة لرجل بأمورأنفذ فكذلك وإلا فلا قال فيالمجموع وتسقط الشفعة بسكوته سنة وشهرن لاأقارولوكتب شهادته مافها إذا قامت البينة أزر ا إن حضر أو قربت غيبته ثم قال ومن غاب غيره عالم فله حيث حضر حكم الحاضر النَّهي. خطّه وإن كان منكوا (ما قولكم) في عقارمشرك بين ثلاثة إخوة غاب أحدهم غيبة بعيدة من طر اللس المقرب

ويؤخذ بالمال والطلاق وغبره خلا الحدود فله أنْ برجع عنها إذ يؤخذ بغرم السرقة ولا يقطع وقد تقدم في باب القضاء بالإقرار كثير من هذا وذكرناحكم الكتابة والسكوت وإقرار الرشيد البالن الطائع لازم وإقرار المكره لابازمه وكست الصخبر والرجوع عن الإقرار في اسرقة قدنقاه ذكره وكذنك في ازنا وأمالو أقربمال فمعقب الاقرار بماييطه وبرفه حكم بحس

إلا أن يخالفه المهر له مثل أن يقول له عندى ألف من ثمن خمر أو خنزير فلا يازمه شيء إلا أن يقول الطالب بل هي من نمن بر فتلزم المقرمع بمن الطالب وكذا لو قال له على ألف باطلاو زورا فقال الطالب كذب قو له باطلاو زورا فإن ذاك لازم للمقر مع يمين الطالب وأو قال ألف من عمن خنزير ثم أقام بينة أنه من معاملة ربوى لم تقبل بينته (٢١٣) لأنه بإقراره بالألف كذب كل

إلى مصر وبلنه ببع أخوبه ذلك العقار فرغيبته إما جسمه أو نصيبهما منه فقط فهل له تأخبه ا خذ بالشعة في نصيبهما إلى أن يرجع إليهماولو بعد سنة وشهرين أن يلزمه أويوكل من ياخذ له بالشفعة في غيبته أفيدوا الجواب .

فأجبت تمانصه والحدولة والبراز والسلاع على سيدنا محمدوسون الله له تأخير أخذ نصيبهما بالنفعة لأ أنبرجع إليها ولو زادت مدة غييته على سنة وشهرين ولا يلزمه توكيل من يأخذه له بافي غيبته بشرط أن بالخذم ا بعد رجوعه إليهما قبل تمام سنة وشهر بن من وصواء إليهما ابن سلمون والنائب على شفعته وإن طالت غبيته فإذا قدم حكم له نحكم الحاضر من يوم قدومه اه وعبارة المجموع ومن غاب غبرعالم فله حيث حضر حكم الحاضر أه والله سبحانه وتعالى أعلم و صلى الله على سبدنا محمد و آله وسلم ،

بسم الله الرحمن الرحيم مسائل القسمة

(ماقولكم) فيرحلين اشتركا فيمال مدة من السنين وصارا بقلبان فيه ثم اقتسهادعلى قدر والكل منهما فيه نم اطلع أحدهما على عيب فها خصه ولم يعلما به قبلها وهو خنى ثبت يقسول ُهلِ المعرفة فما الحكم أَفيدوا الجواب.

فأجبت بما نصه أالحمد لله والصلاقوالسلام على سيدنا محمد رسول الله إن كان العبب في أكثر نصيبه خبر بين الماسك و لا شيء له ورد القسمة فان كانالنصيبان قائمين رجما مشتركين بينهما كماكان قبالها وإن فات أحد النصيبين بنحو صدقة أوتحبيس أوبناءأوهدم ردآخذه تيمة نسفه والقائم بينهما وإن فاتا تقاصاوإن كأن العيب فيربع نصيبه فأقل اشتركافي المعيب بحسب الكل ورجع واجد العيب بعوض الجزء الذي رجع من المعبب لصاحب الصحيح من قيمة تسحيح وإن وجد العيب فيا بين الربع والأكثر كالثلث والنصف تماسك بعجانا أور دنصف أبب إن كانت الشركة والنصف وأخذ الله من ذات الصحيح هذا هو الذي رجحه بعضهم وارتضاه شيخنا خلاف مافى الأصل أفاده في انجموع والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سبدنا محمد وآله وسلم .

(ماقولكم) فيرجل مات عن زوجة وبنت وشقيقة فوكلت الشقيقية ولدها واقتسموا ثم مانت وتنازعت البلت والولد فها قسموه ثم صالحت البلت الولد بمعقه يحقار فحرط إنارجعا بتراع يرد لها ثم قدم ولد ابن الشَّقيقة مدعياً أنها أوصت له يوصية مويدا نقض القسمةوالصلح نهل رجع لابنت ماصالحت به أو لا ولا عبرة بدعوى القادم أفيدوا الجواب .

وأجت ما نصه: الحمدالله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله الصلح الواقع بين النت وأبز المنقيقة لازم لهما ولورثتهما وقاطع للنزاع بينهما فيما وقع الصلح عنه فليس لأحدهم نقضه ولا نسمع دعواه على الآخر فيا وقع فيه الصَّاح وعلى ولد وَّاد الشَّقِيْقَة إثبات أنها أوصَّت له فإن أنبياً فان كانت بعدد من الدراهم أو الدنائير فله نقض القسمة مانه تدفع لعالبت وابن الشقيقة

العامل ويغرم ثمنه وحصته الربح الماليان كان للهربع وولاؤه ارب المال وإنما أغرم ذا ال تعديه . (فصال) ومما يقع في باب الإجازة (مسألة) في مستأجر سار بطاق منه على سرقة أو شرب أو فسق فإن الإمام بمعه من ذاك ويكف أذ ادعن الجمران وعن رب الدار وإن رأى أن خرجه سرجه وأكراها عليه وبازمه الكراء قال ابن حبيب وكذاك إذا أظهر الطنابيز والزمر وشرب الخمر وبرمها فيمنعه ويعاقبه

بينة تقوم له فيازم المال ويؤ اخذبإقراره وقال ابن سحنوذتقبل البينة وبرد إلى رأس الدرعذابات واسع مذكور في محسله وكذلك الأقارتر المتهم فيها لترليح لولدهوزوجته وكديقه الملاطف وقد ذكرناكثيرا من مسائل

الإفرارق هذا الكات فى مواضع متفرقة . (نصل) ومما وقع في باب الشفعة (مــ ُلة) الأخذ بالشفعة هومن إب دفع الفرد عن الشربك ونجىر المشترى على تسلم لحصة المستشفع فمها قال ابن راشد قال اللخمي إذاكتم المشترى الثمن فان ذكرمأيشبه وإلافالشفيع بالخيارق أخذالشقصولا يدفع شيئاحتي يثبت الامن وبنزأذيلزمه بيان الثمن فانَّ لم يثبته سجن وفسها مساثل تتعاق بالسياسة إذا أظهرا ثمنا وأخفيا غبره

واحتال المشترى بحياء إسقاط الشفعة ونحو ذلك (فصل)وما وقعفيات القسراض إذا أشترى العامل مزيعتق على رب المال عالما فإنه يعتق على

شهوات النفرس أو مااستحسناه بغير دليل ولو سألنا واستكشف عن معنى قولنا لاستغنى عن تسويدكتيه على أن الشافعي على يقول فوكتبه أستحسن أذقكو فالمتعقالاتين وأف يؤجل الشفيع ثلاثا وبقول به فكيف ينكر الاستحسان ومعنى الاستحسان مأحسن فىالنشريعة ولم ينافها . ﴿ ﴿ ٥٠ ﴾ ﴿ (مسألة) إذا اخترف التبايعان فى ثمن السلعة وكان المشترى قد قبض السلعة وغاب علمافإن كانت مإ همه وآله وسلم (سؤال) أعمته البلوي وبنيت عبيد المناسد وقبل فيه من يتناوله من أهل العلم لابعرف بعبته وهي مها ولزم عليه أن لاينه طلاق عنيَّ أحد من الناس. وهو أنه إذا ارتدأحداا وجين وأردف!! وجُ كال أولية لا فالقال قال أ طَلاقاوساَلُ أَحِدًا مَنْ أَهُلِ اللهُ أَنْتَاهُ بِأَنْ الرِّدَةُ طَلاقَ النَّهِ البَّالَيُّ لا رَقدف عليه طلاق وصاركا ﴿ المشترى مع تدنه إذا أتى من حَلْفَ بِالطَّالَاقَ النَّذَاتُ يَتَحَيَّلِ بِالْرَدَّةُ إِمَامَتُهُ أُومَنَ الزُّوجِةُ لأَجَلُّ عَدْم خُرِقَ الطَّلَاقَ فَهِلَ هَذَا بما يشبه وإن أتى نما فاستوافتاؤهم بدباطا لأن الردةمحتن فها فيالمذهب وغيره فيبكون الطلاق لاحقا أولاأفيدوا لابشيه فالقبول قول البائه الجُواب، فأجبت تما نصه: الحمد لله والصلاةوالسلامع أسيدنامحمدرسول الله نعه هذا فاسد. مع تمينه إذا أتى عما يشيه وإنتاؤهم به باطللأن الردة فلها قول بأنها طلاق رجعي وقول بعود الحل تمجرد العود للاسلام فَإِنْ أَتَّى ثُمَّا لاسْمِهِ حَلْمُا فعرتناف علمها الطلاق حتى عني المشهور منز أنها طلاق بائن مراعا: لهذين القولمين واستحسانا ورد المعالمة يمثا كله واحتياطا للفروج إذاكان الارداف في العدة أو بعدها مطلقا وقولهم البائن لارتدف عليه غير وإذالم أووزنه وإذكانت السلعة يكن نسقا مخصوصا بالنفق فيدعبي البينونة كمايفيده كلامإن ساسون وقوكهم النكاح الختاف فيد مإبعرف بعينه كالحبوان كالمتفقعلي صحته فيلحرق الطلاق وجواب شيخ مشاخنا خاتمة المحتقين أبي محمدا الأمبر رحمه الله والثيابوالرقيقولويتغبر تعالى عن صبغة خالصة والتحما بالردة على إسقاط الحلف الطلاق الثلاث لانفيده تحله وبعامل بناء ولانقصانولاحوالة بنقيض مقصوده وعكم عليه بقاءاليمين ولزوم الثلاث إذاحنث كمافي المجموع وغيره ونصه وأسقطت سوق فالقول قولاالبائع مطلق اليمين إلاأن يرتد لداك فيعامل بنقيض مقصوده النّهبي والله سبحاله وتعالى أعلم وصلى مع بمينه فإن ادعى أحدها الله على سيدنا محمد وآله وسال ممنابشبه ثمن السلعة وادع (العَاقُولُكُم) في خريزالدانعق الديو الافقالوا له بشعل الحَاصل الذي فيعالسجو تون فحلف الآخ والايشية أنكون بالطلاق الملاث لاأبيت حوداه زهروب لمسجونين ولم يقبد برمن فبعد مدةبات علىالحاصل ثمنا لها فإن كانت السلعة الذي حلف عليه فهل لايقع عليه طلاق أوكيف الحال . فاثنة فالقول قول مدعى فأجبت بمالصه: الحمدَلة والصلاة والسلام علىسيدنا محمدرسول المُوقع عابه الطلاق ران الأشبه منهما انفاقا لأن باكتمكرها لعلمه الإكرادجار الحاف لأدخدام لديوان يتما بالضرورة أندادلم تنشرما يؤمر به الأصا عسدم التغامل يكروا عليه والله سبحاله وتعالى أعل وصلى الله على سيدنا محمد وآل. وسلم . والشراء لقيمة ومايقارم (القولكم) في ولذ تشاجر مع أبيه من جهة الدنيا فقال له أبوه الشيءَ لك(١) ولا خوتك وإناكانت أنمة فالمشهور فقاله الولدانات لم تبق في الدار شيئاً وحاف الولد بالفلاق لذلاث أنه لايشارك إخوته فيشيء من أذه لايراعي الأشبه لأنهما متاع أبهم فهل إذا فرض له أبره أجرة مثله يعلهما له من النَّتَاع لمعاشه لايقع عليه الطلاق وبعد قادران على رد السلعة وَفَادَ الْأَبِ إِنْ تَاهُمُ يَنَّهُ عَنْهِ الْطَائِقُ أَوْ مَا الحُكُمُ . والشاذ أند يراعي قال فأجبت تما لصه : أخمد لله والصلاة والسلام على سيدنا مخمد وسول الله لعولم يقع على الولد ابن بشہر ینبغی آن الطلاق بأخذ أجرة منذمن متاع أييه لتخصيص البدائ والعرف تمينه بالمشاركة مجانا وإن قاسمهم بكو دالخلاف في حال فان بعد وفا. الأبق،تاء: حنث،ووقع عايه الطلاق والمدَّاء لم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.ُ ادعى أحدد إ مايشيه ١ (قوله الشيء لـ الله) هكذا في خط المؤلف ولعل فيه سقطا تقديره الشيء الذي في الدارات وأبعد الآخر فينبغي أن النخ بدليل العده كما لاعلى وتأمل اه لاغتلف في أن القول قول مدعى الأشبه وإن ادعى الآخر ماعكن أن يتمان تمته فلا باتفت

إلى الأشبه ومراعا. الأكثَّره هرمن بَّاب الاستحدان (فرع) وفي لترعية وإذا اختلف لنزوجان فيعدد الصداق أوفي نوعه وأتى

أحممها بما يشمه وأتى الآخر بما لايشوه ففها رو يتان عن ماك . إحماهها يتحالهان ويتذاسخان .. وله لية أن القول قول

(ماذ لک

من اني تما يشبه قال الشيخ ابو الحسن وهو اصوب لان قوله مايشبه كالشاهد محلف معه من قام له ذلك الدليل (فرع)___ وإذا اختاف الراهن والمرثهن فىالرهن واتفقا فىالمباغ المرهون فبه مثل أن يتفقا على أن المبلغ ألف درهم فيأتى المرتهن يثوب يداوى الله ويتول هذا الثوب الذي رهنته عندي ويقول الراهن رهنت ﴿ ﴿ فَ) ﴿ قُوبًا يَسَاوَى أَلْفَ دَرَهُم فالفُولُ قول الراهن لأنه ادعى (ماقولكم) فيمن طنق بعد إن أءأن الزوجةالبالغة والنزامةحق بنشان طابتدفها إذاطبيته مايشيه وادعى المرتمن ر: والأب محكم الحال . مالا يشب من المتبطية فأجبت بالصه: الحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا ممدرسول الدنعم إذا قامت بأحذ حقها قال وكل متماعيين يازم والدهادفعه لهاو لايلزم لزوج شيء بشرطين الأول إن وقع الإسقاط من الأب بلا إذتها فإن في الرهن والبيوع إذا كانت أذلت له لم ترجع عنيه أيضاً التاني كالإبتات على الروح أنه كالابضار رها فإن ثبت عليه ذلك فلها . ادعى أحدهم وابشبه الرجرعطيه والرأذلت لأبعهاق الإسقاط وليس لزوج الرجوععلى الأب بشيء كمايفيد الختصر وادعى الآخر مآلا يشبه وشراحه ويزها والله سيحاله ولعال أعلم وصبى لله عني سيدنا محمد وآله وسلم (الركاني) فيمن شقت ثوبها وقالت تحرجت من دينها فقال لها زوجها وأنت طالق الاثا فالقول قول الذي يشبه ويسقطقول الذي لايشبه فأفئي امالكي بردتها وعدم لحوق الثلاث قاثلا وفول الأمبر الخروج عن الدين محتمل الخروج عن قال أصبغ وقد قال لي كاله الفسق لاتحسن إرادته إلامن عارفوالنساء لايعقلن شباء فكآرمن نطقت تمثل هذه المقالة أشهب إنَّ القول قولُ لانتصدمها إلاالكفر وقرلهمالطلاق المختاف فيه يازمماأردف عليهإنما هو فيغبرالردة لأنحل المرتهن ولو لم يساو إلا لعصمة بها فرد من أفراد ماأوجبته فهل ماأنثي به صحيح أم كيف الحال ؟ . درهما وهو باطلوليس فأجبت بما نصه: الحمد للوالصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله اأفي به غمر صحيح بثبي وهو انحراف في فإن الردة غير محققة بشق الثوب والقول المذكور لا مهاله لها ولغيرها كما بيته أبوعيداللهالأمير القياس ورجح القافبي والشق والقول المذكور لايقعان إلامن غبر عارف ناقص عقل ودين فحمل كلامدعلي غبر دمسخ عبدالوهاب قول أشهب وتحريف وجهل مركب نخطر الردنوعل فرض تحتق الردة تاذكر فأمها الحلاف ليالمذهب أيضآ فيالمعونةبأن الراهن رضي الدقدف علمها الفالاقارعلي قرض الاتفاقي على أثما بائن فالطلاق مناتسق فبرتدفءلمها وقولد بأمالته ولوالم يترثق وأديفم الطلائق المختلف فبدالخ كذب محض وقوله لأناحل العصمةالخ لاينتج فألانحكم بردد المرأق بالاشهادعلىءين الرهن إلاإنا الصدتما والهائزقالثلاثوقه علما على كلحال ولترى هذا المنتي باطلقواله سبحاله وتعالى تميدعي تضميدوا أمات أمَّلُ وصلى الله على سيدنا محمد وآلهُ وسلم . . دعوى لانعرف إلابفوك (١٠ أقولكم) في رجل خاله ﴿ وجنه وأواَّه العقد عليها فامتنعت فضه مها أخوها بيده ضهريتين ورجب أن الفول فور أوثلانا فسكتث وليستءم أشراف الناس وعقدوا عامها وولدتءنه ولدبائم طلفها ثلاثا واستأتى يْرْتُهَنَّ وَلَى وَمَنْ لَحْدُهُ رجاً؛ فأثناه بأن لهالاق للذكور لم ية، عابه لأنالمُرأة ليست زوجة له لكون العقد بعد الخاه فال بعض المذلحر من رهم على سبيل الإكراه وقال إن الولدين ولدا زنا فهل ،اقاله عبر صحيح ؟ . " سهب الألماسي (الرع) فُرْجِت تمانصه: الحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمدرسول الدَّنعة ماة الدغير صحيح لأن وإذا اختلف المكرى الفرب المذكور يسبروالفرب ايسبر لايعمل كراه اللافي حق شخص ذي مروءة محضره جماعة والكثرى فبإ وقه به ان الناس أشرافا أولاَّعلى المعتمد فالقُسرب للدكورليس إكراها لأن المرأة المذكورة ليست من الكراء مثل أن يقول لأشراف وفوى المروآت فهي طائعة لامكرهة والعقدعام اصحبح فالطلاق الثلاث لزم الزوج فلا أكريتك نماثة ويقول آخل له إلا بعد زوج بشروطه والولادان ثابتا النسب:أروجبل،على فرض أن المرأة المذكورة من لآخر تحمسن وذنت بعد فوى المروءة وألفحضر يجماعة من الناس فبربها وتحنق إكراهها به لكان الطلاق التلاث لازما القضاء المدةفالقول قوب خروج أيضًاوالولدان تسويين له لاجازة المرأة النكاح ورضاها به بعد زوال الإكراه وقد قال. الساكزإن ادعى مايشهم الِحَافَ عَلَى دَلَمُوانِ كَانَا لاَمِدَلُوبِتَفُورَ إِنْهِمَا يِتَنَاسِخَانَ (فرع) وَلَوْ كَانَا سِكرانا نَعْقَدُ عَنِي بِنَقِينَ فَلَمَا أَنْفَقِيتِ السِنَا لأُولِيكُ بَ كرت أجرة لسنفوقال هومانتونب لمكتري هوخمسون والمائةعن السنتين تحالفا وتفاسخاكم الاأباء الذي ويؤدي المكتريرعه العام صح سُقَرِيهِ إِن أَشْبِهِ وَإِلاَفِكُوا سَمَالَ ﴿ فَرَعُ ۖ وَإِذَا الْحَمَافُ النَّمَالَ اللَّهَ اللَّهُ وَالنّ

البنائين المنائين الم

لأبي محت محمور أحمث لِعَيْثَنَى

تصفيح المؤلوى مُحَكَمَ إلشَّه عَيْر بَنَاصِرًا لأنشِلآمِ الرَّامِفُوري

دارالفتكر

ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ،

عد تحقق سببها لا أن بكرن المراد بها لزوم الإنه عدد تركها بالإجماع و خليط الشرك في النفعة وهو فعمل من للح له أو مى المشاركة ، والحلطة وهي الشركة ، وأجمع العلماء على ثموت الشفعة في شريك لم يقد، ربعه إلا الاسمر أمره عليه قائماً قالا المشبعة الشفعة بخلاف القياس ؟ وأن القياس بأبى جوازها لانها تملك على المشاتري ملكه الصحيح بغير رضاه فإنه من فوع الأكل ولباطل ، وكذا ذهب بعض أصحابنا ، يقيال أن القياس بأبى جوازها > ولكن تركد القياس فالآثار المشهورة ، والأضح أنها أصل في الشرع فلا يجوز لإنها خلاف عن القياس ، بل هي ثابتة على موافقة ١١٠ القياس .

(ثم للخليط في حق المبيح كانشرب) بكسر الشين (والطريق) وهو الشريك الذي قاسم وبقيت له شركة في الطريق والشرب الخاصين ، وإنما قيدنا بذلك لأنها إذا كانسا عامين لم بستحق بهما الشفعة على ما بأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(١) قوله : على موافقة القياس ، فإن قيل القياس لا يوافقه لأنه من نوع الأكل بالباطل لفقدان رضى المالك . قلمًا دفع الضرر عن المسلم ليس أمراً خلاف العقل ، بل همسو أمر معقول من حيث العقسمل والشرع ، قال متصيره الاضرار ولاضرار في الإسلام ، فكذا ما يتضمنه ويلازمه .

ما يتصبه ويدره.

قان قبل قال الله تعالى ﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم بلباطل إلا أن تكون تجارة عن تواض منكم ﴾ ١٩ النساء، فعلة حرمة الأكل على ما نصه تعالى هو عدم وجدان التراضي، فعلة حرمة الأكل على ما نصه تعالى هو عدم وجدان التراض، فعدم وجدان التراضي علم قطعيت الحكم في جميع الفروع ؛ فكيف يعارضه الآثار الظنية الموية في جواز الشفع ، قلنا كثرت أخبار الآحاد المرويات في جوازها حتى صار متواتو المعنى والمعقد الإجماع على جوازها أيضاً فوجب الصرف إليه ، لأن جوازها ثبت بدليلين قطعيين الأول التواتر المعنوي في الاخبار المروية ، والثاني الإجماع المنعقد فيه فلا تعارضه العلمة المنصوصة .

ثم للجار . أفاد هذا اللفظ ثبوت حق الشفعة لكل واحــــــد من هؤلاء وأفاد النرتيب

(نر للجار) يعني الملاصقة ، أي ثم يثبت للجار خلافاً للتنافعي على ما يأتي (قال و د منا اللفظ) أي قال المصنف أفاد لفظ القدوري هــــنا و دو أوله للخليط في بفس المبيع ثم للجار (ثبوت حق الشعيع نكل واحد من مؤلاء) أي من الخليطين والجار (وأفاد الترتيب) حيث رتب الخليط في حتى المبيع على الخليط في نفس المبيع ، ثم رتب الجار عليها . وفي الذخيرة (١٠) صورته منزلاً بين اثنين وسكة غير نافذة باع أحد الشربكين نصيبه فالشريك الملاصق في المنزل أحق بالشفعة ، فإن سلم فأمل السكة أحق ، فإن سلموا فالجار وهو الذي على ظهر المنزل وباب داره في سكسة أحل السجار على وجهين أما أن تكون الدار المشترى في أسواء .

وقا. قيل الشفعة على أربع مراتب ويظهر ذلك في مسألتين إحداها بيت في دار غير نافذة والبيت لاثين والدار لقوم ، فباع أحدها نصيبه بن البيت فالشفعة أولى للشريك في البيت ، فان سلم فلشريك الدار، فان سلم فلاهل السكة ، فان سلموا فللجار . اللاهق وها الذي على ظهر المذزل وبابه في سكة أخرى . والثانية دار بين اثنين في سكة غير نافذة فالشفعة أولى للشريك في الدار ، فان سلم فللشريك في الحائط المشترك

⁽١) قوله : وفي الذخيرة . أقول والأوضح منه على ما في بعض شروح الوقاية أن يكون داراً مشتركة بين رجلين وفي الدار منزل مشترك بين أحدهما وبين ثالث ، وباب الدار في حكة غير ذفذة وعلى ظهر المنزل داراً لرجل ربابه في حكة آخر قباع الشريك في المنزل حصّة بن المنزل فالشريك الآخر في المنزل أحق من الشريك في الدار ، والشريك في الدار أحق من الشركا. في السحة ألدار عمر أهل المنزل ، فإن ساح وفالشريك في السكة أحق من الجار الملاصق الأنه شريك في الطريق الأخص ، فإن ساحة الدار الطريق الأحم . فان سلم هو فالشريك في السكة أحق من الجار الملاصق الأنه شريك في الطريق الأعم . فان سلم فالشفعة حينئذ للجار .

سميت بها لمسا فيها من ضم المشتراة إلى عقار الشفيع قال الشفعة واجبة اللّخليط في نفس المبيع

أور رهو الزوج ؛ والشفيع صاحب الشفعة وصحب الشفاعة أيضاً • والتركيب يدل على مقاربة السبين ؛ فلذلك قال وهو الضم (سميت بها) أي سميت الشفعية المصطحة في الشرع (لما فيها من ضم المشتراة إلى عقار الشفيع) أي لما في الشفعة من ضم المقارالمشتراة إلى عقار الشفيع لأنه يضم بسبب داره ملك جاره إلى نفسه ، ومنه سميت الشفاعة لأنها تضم المشفوع له إلى أهل الثواب .

وحدها في الشرع تملك المنفعة بما قام على المشتري بالشركة أو الجواز ، فكان فيها معناها اللغوي ، وسببها أحد الأشياء الثلاثه ؛ الشركة في العقار، والشركة في الحقوق، والجوار على سبل الملاصقة . وعند الشافعي لا يستحق بالجوار على ما يأتي. وقال الحصاف الشفعة تجب (١٠ بالبيع ثم تجب بالطلب ، فيه إشارة إلى أن سببها كلاها على التعاقب وانه غير صحبح ، لأن الشفعة لما وجبت بالبيع كيف يتصور (١٠ وجوبها ثانياً . وقال شيخ الإسلام الاتصال (٣) مع البيع علة لها ، لأن حق الشفعة لا يثبت إلا يهما ، ولا يجوز أن بقال بأن الشراء شرط ، واتصال التسلم لأنه حصل بعد وجود سبب الوجوب .

(قَالَ الشَّفَعَةُ وَاجِبَةً للخليطُ فَي نَفَسَ الْمِبِيعِ) أَي قَالَ القدوري ومعنى وَاجِبَةَ ثَابِتَة

كناب الشفعة

الشفعة مشتقة من الشفع وهو الضم .

(كتاب الشفعة)

أي هذا كتاب في بيان أحكام الشفعة ، وجبه المناسبة من الفصب من حيث (١) أن كل واحد من الغاصب والشفيع يملك مال الفير بغير رضاه ، إلا أن الفصب عسدوان ، والشفعة مشروعة فكان حقها التقديم ، لكن معرفية أحكام الفصب أحوج لكارة وقوعه ولا بها (١٦) في هذا الزمان ، ولكارة أسباب الفصب ؛ بخلاف الشفعة وهو اتصال ملك العقار عندة .

(والشَّفعة مُشْتَقَةً من الشَّفع وهو الضم) تقول كان وتراً فشَّفعت شَّفعاً ، والشَّفع خَلاف

(۱) قوله: من حيث أن ... الخ) أقول لأن النصب هو أخذ مال متقوم بلا إذ ب مالكه يزيل يده و الشفعة تملك عقار على مشتراه جبراً بثن ثمنه ، فانتملك على مال الفير جبراً مأخوذ في كل منها ، إلا أن الشفعة مشروعة دون الغيب ، فكان حقبه التقديم بفضل النشروع عن غير الشروع وشرفه عنه ، إلا أن معرفة أحكام الفصب أحوج لكثرة وقوعه ، حتى يحصل الاحتراز عنه لأن الاحتراز بعد المرفة والكف عن السيئان خبير من اثبان الحسنات فضلا عن المباحات قال الله تمالي هو ونهى النفس عن الحوى ، فإن الجنة هي المأوى ﴾ والنازعات .

(٣) قوله : لا سا في هذا الزمان ، أقول لأن هذا الزمان زمان رفع الأمان عسن (٢) قوله : لا سا في هذا الزمان ، أقول لأن هذا الزمان رفع الأمان عليه صلوات الكف عن ما يهوى إلىسه الشيطان وأوان ضمف الإيمان للبعد عن زمانه عليه صلوات الرحين مجد لا يحصه الحد والبيان ، وقد كان كلام الشارح في الزنا الذي كان هيو رضي الذع عنه مرجود فيه ، فكيف حال زماننا .

 ⁽١) قوله: تجب بالبيع أو ما في معناه كالصلح على مال والهبة بقوض ، كيف في شرح الجمسيع ، والمراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب الذي يلزم من تركه الإثم ، كذا في البيانية .

 ⁽۲) قوله : كيف يتصور ... النع ، أقول ثبوت الشيء واحد أن المصدر لا يتمدد إلا بتمدد المضاف إليه ، كما ثبت في موضعه .

 ⁽٣) قول : الاتصال ، أقول أي اتصال ملك الشغيع بملك المشتري مع البيع عن لا يجرد الاتصال وإلا بطلت الشفعة لو سلم الشفيع الشفعة قبل البيع وليس كــــذلك ، ولا البيع بدون الاتصال وهو ظاهر .

فيا بيناه . قال ولا يكون الرجل بالجذوع على الحائط شفيع جوار شركة ، ولكنه شفيـــع جوار لأن العلة هي الشركة في العقار ، وبوضع الجذوع لا يصير شريكاً في الدار لأنــه جار ملازق قال والشريك في الخشبة تكون على حائط الدار جار

أرض منصلة بالنهر الأصفر فالشفعه لأهله لأهسل الصغير كا ذكرنا الجلم في السكة المشتمية مع السكة المشتمية مع السكة المشتمية مع السكة المشتمية مع السكة أرض شريها عن النهر النازع فأهل النهر النازع أحق الشفعة من أهسل النهر الكبير ؟ لأنهم مختصون بشرب النهر النازع أحق النازع أحق بالشفعة من أهسل النهر الكبير فأن بعد في النهر النازع مواء في الشفعة ؟ لانهم موا. في استعقاق الشرب بالشركة في عمود النهر (فيها بينا) أي من استعقاق في الشفعة .

(قال ولا يكون الرجل بالجذوع على الحائط شفيع شركة ، ولكن شفيع جواد) أى قال المصنف قال الكرخي في مختصره قال هشام مألت محداً عن حائط بين دارين عليه خشب لصاحب هذه الدار ولصاحب الدار الاخسيرى فبيعت أحد الدارين فجاه صاحب الحائط يدعي الشفعة ، وجار الجسار يدعيها ولا يعلم أن الحائط بينها لك بالخشب الذي قال محمد إمال المدعي الشفعة البينة أن الحائط بينها . وإن أقام بينة فهو أحقى من الجسار لانه شريك وإن لم يقسم بينة لم أجمله شريكا ، انتهى . وذلك لان استحقاق الحائط بالخشب ظاهر في الملك والشفعة لا تستحق بالظاهر .

(لان العلة هي الشركة في العقار) أي لان علة استحقاق الشفعة هي الإشتراك في العقار (وبوضع الجذوع لا يصير شريكا في الدار لانه جـــار ملازق) اي موضع الجنوع على الحائط لا يصير شريكا في الدار وهر ظاهر ، ولكنه يكـــون جاراً ملاحقاً يستحق الشفعة بعد الشريك في الرقبة .

﴿ قَالَ وَالسَّرِيكُ فَيَ الْحَسْبَةِ مِكُونَ عَلَى حَالِطُ الدَّارِ جَارٍ ﴾ والشريك مبتدأ وجاد

لما بينا . قال وإذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم . ولا يعتسبر اختلاف الأملاك . وقبال الشافعي • رح • هسي على مقادير الأنصباء

غبره ، وقرله يكون على حائص الدار صفة للخشة ، اي قال في ببوع الجامع التصغير وصورتها فيه محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة انه قال الشريك في الطريق أحق بالشفعة من الجار ، فأما الشريك بالحشب يكون له على حائط الرجل ، فإنما هو جــاره ، انتهى . وذلك لانه لا يكون بموضع الحشب شريكا في شيء من الدار ، وإنما له حق الشغل فكان جـاراً ملازما ، فكان مؤخراً عن الشريك . وقال الكاكي وتأويله إذا كان وضع الحشبة على الحائط من غير أن بلك شيئا من رقبة الحائط لأنه إذا كان هكذا يكون جاراً لا شريكا (لما يبنا) أشار به إلى قوله لأن الدة هي الشركة في العقار . (وإذا اجتمع الشفماء فالشفمة `` بينهم عدد رؤوسهم ولا يعتبر اختلاف الاملاك) أي قال القدوري (وقال الشافعي هي) أي الشفعة (على مقادير الانصباء) وهو قول منه . وفي شرح الوجيز وهو الاصح وبه قال مالك وأحمد في المشهور عنه . وقــال

⁽١) قوله: أي يجب الشفعة للخليط ويقسم على عدد الرؤوس إذا كانوا أكثر من واحد لا بقدر الملك ؛ لانهم استووا في سبب الإستحقاق لوجود علته استحقاق الكل في حق كل واحد منهم . وهذا لو تفرد واحداً أخذ الكل الإستواء في الحسم ولا يجع بكثرة العلل بل لقوة فيها . وقال الشافعي ورح ، يجب بقدر الملك حتى لو كانت دار بين ثلاثة لأحدهم نصفها وللآخر ثلثها وللثالث سدمها فباع صاحب النصف نصيبه فالشريكان لو أخذاه بالشفعة بقنسانه أثلاثاً ثلث لصاحب السدس والثلثان لساحب النف الناش رولو باع صاحب الشف أرباع أربع لصاحب الشدس الشريكان الباقيان أرباعاً ربع لصاحب السدس الباقيان أرباعاً من المويكان الباقيان أرباعاً من المنافقة الشريكان الباقيان أرباعاً من المنافقة عنده ، وعندنا الباقيان أخاساً ، خمه لصاحب الثلث وثلاثة أخاب لصاحب النصف عنده ، وعندنا بقتسان في الكل نصفين ، كذا في الولوالجية أخذاً من البيانية .

وهذا لان كل واحد منهما خصم فيه ، لإن للأول اليــــد والثاني الملك ، وكذا يصح الاشهاد عند المبيع ، لان الحق متعلق به ، فإن

ثم إذا تأخر بعد زمان علم في الليل فأخره إلى الصبح وأقيمت الصلاة ويُحافُ فوت الصلاة فأخره لا يسقط شفيته وبه قال الشافعي وأحمد.

وفي الحيط لوصل بعد الطهر وكمتين لا تبطل شفيته ، ولو على أكثر تبطل ، وكو على أكثر تبطل ، وكو على أكثر تن أربع تبطل ، وكذا لو سمع في الأربع قبل الظهر فأقها أربا لا تبطل ، وفي مسوط شبع الإنهاد عند طلب المواقدة أن لا يحك الإنهاد عند طلب المواقد أن لا يحك الإنهاد عند طلب المواقد أن عند حضرة أحد عولا، وطلب المواقدة وأشد على ذلك فذلك يكفيه ويقوم مقام الطبين ، فلو تولد الأقرب من الثلاثة وقصد الأبعد ، فإن كانوا حمله في مصر واحد فالقياس ان تبطل شفعته . وفي الإستحسان لا تبطل ، لأن نواحي المصر كتاحة واحدة حكما ، أما لو كان أحد الثلاثة في مصر والآخر في مصر آخر وفي وستاق فقصد الأبعد وتولد الأقرب بطلت شفعته ، استحسانا وقيارا لانها لم يحملا كمكان واحد حكما .

وفي شرح الكاني وقالوا هذا إذا كانوا على طريق واحد فأما إذا كانت الطرق غتلفة في الذهاب إليهم لا يبطل حقه بالذهاب إلى الأبعد لأنه ربما يكون به عـ فر لا يكون ذلك في طريق آخر . وقال في الأجناس قال في نوادر ابن رستم عن محمد إن كان البائع والمشتري بخواسان والدار بالمراق أن للشفيع أن يخاصم المشتري إذا كان بخراسان ولا تبطل شفعته ، وإن كان الشفيع بالعراق عند الدار أشهد عند الدار على طلب الشفعة وليس عليه أن يأتي خراسان فيخاصم هناك . ولو خرج إلى خراسان وطلب هناك ولم بطلب عند الدار بطلت شفعته .

(وهذا لأن كل واحد منها خصم فيه) أي الإشهاد على البائع أو المشتري ، لأن كلا منها خصم الشفيع (لأن للأول البد) أى البائع له البد (والشباني الملك) أى المشتري له الملك (وكذا يصح الإشهاد عند المبيع ، لأن الحق متعلق به ، فإن مسلم

سلم البانع والمبيع لم يصح الاشهاد عليه لخروجه من أن يكون خصماً، إذ لا يد له ولا ملك ، فصار كالاجنبي وصورة هذا الطلب أن يقول إن فلاناً اشترى هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة وأطلبها الآن فاشهدوا على ذلك. وعن أبي يوسف أنه يشترط تسمية المبيع وتحديده ، لان المطالبة لا تصح إلا في العلوم والتألك طلب الخصومة والتملك ، وسنذكر كيفيته من بعد إن شاء الله تعالى قال ولا تنقط الشفعة بتأخير هذا الطلب عند أني شخيفة وهو تعالى قال ولا تنقط الشفعة بتأخير هذا الطلب عند أني شخيفة وهو

البائع البيع لم يصح الإشهاد عليه لحروجه من أن يكون خصماً ، إذ لا يد له ولا ملك ، فصار كالأجنبي) وقد ذكرةا عن قريب ما نقل عن خواهر زاده من صحة الإشهاد على البائع بعد تسليمه المبيع إلى المشتري .

(وصورة هذا الطلب أن يقول إن فلانا اشترى هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفيد. وأطلبها الآن فاشهدوا على ذلك. وعن أبي يوسف أنه يشترط تسليمه المبيع وتحديده ، لأن المطالبة لا تصع إلا في المعاوم) قال الكرخي في مختصره قال بشر وعلي بن الجمد عن أبي يوسف قال فإن كان الشفيع غائباً فإذا علم فله من الاجل بقد در اللياقة إما أن يقدم وإما أن يبعث وكيلا في طلبها وذلك بعد أن يشهد حيث علم أنه على شفعته ويسمي الدار والارض والموضع ويحدد حتى يستوثق لنفيه (والثالث) أي النسوع الثالث من أذاع الطلب (طلب الخصومة والتعليك) وسماه في الكافي طلب الاستحقاق وهو أن يوقع المشتري الأمر إلى القاضي فيثبت حقه عنده بالحجة (وسنذكر كيفية طلب الحضومة من بعد إن شاه الشفيع إلى تحده عنده وإذا تقدم الشفيع إلى كفية طلب الخصومة والتعارف والماء وطلب الشفية إلى آخره .

(قال ولا أُتَـقط الشفعة بتأخير مــذا الطلب عند أبي حنيفة و رح ») أى قال القدوري لا تُسقط الشفعة بتأخير طلب الخصومة والتعليك عنــد أبي حنيفة (وهو

وقالا يجب عليه أن يشهد إذا أخبره واحدحراً كان أو عبداً صبياً كان أو المرأة إذا كان الحبر حقاً . وأصل الإختلاف في عزل الوكيل وقد ذكر ناه بدلائله وأخراته فيها تقدم ، وهــــــذا بخلاف المخبرة إذا أخبرت عنده لانــــه ليس فيه إلزام حكم . وبخلاف ما إذا أخبره المشتري لانه خصم فيه ، والعدالة غير معتبرة في الحصوم ، والثاني

(وقالا يجب عليه أن يشهد إذا أخبره واحد حراً كان أو عبداً ، صبياً كان أو امرأة إذا كان الحبر حقاً) أو به قال الشافعي درح، في قول وأحمد درح، في رواية ، ويهسذا الخلاف فيها إذا لم بصدق الشفيسم الحبر ، أمساً لو صدقه فسكت تبطل شفته خبر كر غبر بمن .

(وأصل الاختلاف في عزل الوكيل وقد ذكرناه بدلائل) أي في آخر فصل القضاء بالمواريت من كتاب أدب القاضي (وأخواته فيا تقدم) أراد بها المولى إذا أخبر بجنائه عبداً فأعتقه والبكر إذا سكت بمدما أخبرت بإنكاح الولى والذي أسلم ولم يهاجر إلينا فأخبر بالشرائع ففي كل ذلك يشترط في الخبر المسدد أو المدالة عند أي الخبر المسدد أو المدالة عند أي حافية المنافة المنافة عند أي المنافة عند أي المنافة عند أي المنافة المنافة عند أي المنافة المنافة عند أي المنافة المنافة عند أي المنافة المنافقة المنافة المنافة المنافة المنافة المنافة المنافقة المناف

(وبخلاف ما إذا أخبره المشتري) يعني أن المخبر بالشفعة إذا كان هو المشتري ووقال المشتريت دار فلان لا بشترط فيه العدد أو العدالة ، حتى إذا سكت الشفيع عند الإخبار ولم يطلب الشفعة بطلت شفعته (لأن خصم فيه) أي لأن المشتري خصم للشفيع في حتى الشفعة (والعدالة غير معتبرة في الخصوم) لعدم فائدة اشتراطها (والثاني

طلب التقرير والإشهاد لانه محتاج إليه لإثباته عند القاضي على ما ذكرنا ، ولا يمكنه الإشهاد ظاهراً على طلب المواثبة ، لانه على فور العلم بالشراء فيحتاج بعد ذلك إلى طلب الاشهاد والتقرير وبيانب ما قال في الكتاب ثم ينهض منه يعني من المجلس ويشهد على البائع إن كان المبيع في يده ، معناه لم يسلم إلى المشتري أو على المبتاع أو عند العقار ، فإذا فعل ذلك استقرت شفعته

طلب التقرير والإشهاد ، لانه عتاج إليه لإثباته عند القاضي كما ذكرة) رهو قوله إنا هو نغي لتجاهه (ولا بمكنه الإشهاد ظاهراً على طلب المواثبة ، لابه على فور العلم بالشراء فيحتاج بعد ذلك إلى طلب الإشهاد والتقرير) أى طلب المواثبة لانه بنكسر على المشتري طلب الشفيع ، حتى لو سمع الشفيع عند حضرة أحد من البائع والمشتري أو عند الدار ووجد عنده طلب المواثبة وأشهد على ذلك يكف ويقوم ذلك مقام الطلبين ، كذا في الفتاوى الظهرية .

(وبيانه) أى بيان هذا الطلب (ما قال في الكتاب) أى ما قال القدوري في خنصره بقوله (ثم ينهض منه يعني من المجلس) يعني يقوم الشفيع مسرعاً من المجلس (ويشهد على البائع إن كان المبيع في يده ، معناه لم يسلم إلى المشتري) يعني معنى قوله البيع في يده انه لم يسلمه إلى المشتري ، أما إذا لم يكن في يده ذكر القدوري والناطقي لا يصح الطلب منه لانه لم بيق له يد ولا ملك ، فصار كالأجنبي . وذكر الإمام أحمد الطواويسي والشيخ الإمام خواهر زاده يصح استحساناً ، لان الإشهاد حصل على الماقد فيصح كا يصح على المشتري (أو على المبتاع) أى أو على المشتري سواء كانت النار في يده أولا ، لان الملك له وبأخذ الشفعة منه (أو عند العقار) أى أو يشهد عند العقار لمتعلن الحق به (فاذا فعل ذلك استقرت شفعته) هذا الطلب مقدر بالنمكن ، حتى لو لم يظلب بعد التمكن بطلت شفعته دفعاً المضرر عن المشتري ، لانه ربا يتصرف فيها على تقدير أنه لا يطلب الشفعة ثم يطلب بعد زمان فينقص تصرفاته في الدار فيتضور .

أشهد في مجلسه ذلك على المطالبة طلب المواثبة والإشهاد فيه ليس بلازم إنما هو لنفي التجاحد . والتقييد بالمجلس إشارة إلى ما اختاره الكرخي . ويصح الطلب بكن لفظ يفهم منه طلب الشفعة كها لو قال طلبت الشفعة أو طلبها أو أنا طالبها ، لان الاعتبار للمعنى .

الكتاب أشهد في مجلمه ذلك على المطالبة طلب المواثب) أي في مختصر القدوري والاشهاد فيه ليس بلازم إنما هو لذفي التجاحد) أى في طلب المواثبة لأنه لبس لاثبات الحتى ، وإنما هو ليملم أنه غير ممرض عنها حتى بمكنه الحلف حين طلب المشتري حلف أنه طلبها كا سمع .

فإن تلت هذا تناقض قوله يجب عليه أن يشهد . قلت لا لأن المراد من الأول الاشهاد على الطلب ومن الثاني طلب المواثبة وإنه واجب على تقدير أن يطلب الشفعة حتى لو لم يطلب لا يجب طلب المواثبة . وفي الذخيرة وإنها ذكر أصحابنا الاشهاد عند الطلب لا لأنه شرط بعد هذا الطلب بل لاعتبار ثمرته على المشتريءند إنكاره الطلب كا قالوا إذا وهب الأب لاثباتها لصحة الهبة ، يل لاثباتها عند إنكار الأب ، وكا ذكروا الاشهاد في الحسائط المائل على طريق الاحتباط لا لأنه شرط صحة التفريع .

(والتقييد المجلس إشارة إلى ما اختاره الكرخي) أى بتقييد القدورى بقوله أشهد في مجلسه ذلك إشارة إلى منا اختاره الكرخي من روابتي محمد وهي أن له مجلس العلم (ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب الشفمة كالو قال طلبت الشفمة أو أطلبها أو أن ظالبها ، لأن الاعتبار المعنى) أن في العرف يواد بهذه الألفاظ الطلب للحال لا لخبر عن أمر ماض أو مستقبل ، حتى قال الفضلي إذا سمع الرستا في بيدع أرهن يجنب أرهن وقال شفعته كان ذلك منهم طلباً ، كذا في الذخيرة . وفي المفني قبل لو قال طلبت الشفعة وأخذتها بطلت شفعته ، لأن كلامه وقع كذبا في الابتداء فصار كالسكوت . والصحيح أنه طلب ولا يبطل به الشفعة لأنها كالانشاء عرفاً في بمت و اشتربت .

وإذا بلغ الشفيع بيع الدار لم يجب عليه الإشهاد حتى يخيره رجلان أو رجل وامرأتان أو واحد عدل عند أبي حنيفة • رح. .

وفي المحيط ولو قال المشترى أنا شفيعة وأطلبها بطلت شفعته ، وكذا لو قال الشفعية في أطلبها فبطل وبو قال للمشترى أنا شفيعك وآخذ الدار منك شفعة تبطل شفعته ولو كان المشترى واقفاً مع ابنه فسلم قبل الطلب إن سلم على الآب تبطل وإن سلم على الابن لا . ولو قال للمشتري بارك الله في صفقتك أو ادعى له بالفقرد بعد السلام عليه قبل الطلب تبطل شفعته . وقال الشافعي لا تبطل وفي فتاوى قاضي خان لو أدركت الصغيرة وثبت لها خيار البلوغ والشفعية ، فلو قدمت أحدهما بطل الآخر فالحيلة أن يقول طلبت حقى في الشفعة والخيار في الميون قال مدو على مثنام سألت محداً عن رجل حين طلب الشفعة أنا أطلبهاولم يقل قد طلبتها قال هدو على شفعته . وقال الناطفي ورح، في الأجناس قال في الهاروني إذا قال الشفيع أشهدكم على شفعت . وقال الناطفي ورح، في الأجناس قال في الهاروني إذا قال الشفيع أشهدكم على شفعت . ولو قال في فيا اشتريت شفعت كان ذلك منه طلباً وله الشفعة . ولو قال الم وبطله . وقال محمد في شفعة لا يمكون طلباً وبطلت شفعته لأنه أخبر بما له من الحق ولم ببطله . وقال محمد في المنافع و دا الشفيع قد ادعيت شفعتها طلب صحيح .

وقال الإمام الاسبيجابي في شرح الطحاوي ولفظ الطلب روي عن محمد بن مقاتـــل الرازي أن الشفيع يقول طلبت الشفعة فحـب . وروي عن الفقيه أبي جعفر الهندواني فاذا طلبها بأي لفظ كان بعد أن يعرف أنه قد طلبها فقد كفى ، لأن محداً لم يشترط في كتابه مراعاة اللفظ .

(وإذا بلع الشفيع بيسع الدار لم يجب عليه الإشهاد حتى يخبره رجلان أو رجـــل وامرأتان أو واحد عدل عند أبي حنيفة) وبـــه قال الشافعي في قول وأحمد في رواية والمسطور كالمدل عند أبي حنيفة وزفر وأحمد ورح، في رواية ، وهـــذا تفــير العلم الذي ذكر في أول الباب بقوله وإذا علم الشفيــع بالبيع أي إذا علم بأن أخــــبره رجلان أورجل وامرأتان .

و هو رواية عن محمده رح، ، وعنه أن له مجلس العلم ، والروايتان في النوادر ، وبالثانية أخذ الكرخي لانه لما ثبت له خيار التمليك لا بد له من زمان التأمل كما في المخيرة .

على أنه للفور .ثم قال الكرخي وقال هاشم عن محمد في نوادره إذا بلغه فسكت ثم ادعاها من ساعته فهو على شفعته .

قال القدوري وهذا بقيد الجلس. وقال ابن أبي ليلي إن وك الطلب ثلاث أيام بطلت شفعته. وقال الشمبي إن تركها يوما بطلت. وقال شريك لا يبطل أبداً حتى يبطلها بقوله. وفي شرح الأقطع والشافعي أربعت أقوال أحدها أنها على القور والآخر ثلاثة أيام والآخر على التأبيد ، إلا أن المشتري مطالبة الشفيع بالأخذ والإسقاط. والرابع أنها عني النابيد ، وليس للمشتري مطالبة الشفيع بشيء ،

وفي مغني الحنابلة لو علم البيع فسكت لا يبطل شفعته حتى يعلم المشتري ثم يترك هذا الطلب تبطل شفعته عندنا والشافعي في الجديد وأحمد على المنقوص عنه وابن شبرمسة والأوزاعي . وعن أحمد في رواية الشفعة على التراضي فلم تسقط ما لم يؤخذ منه دليل على الرضاء بالسقوط من عفو ومطالبة بقسمه ، وهو قول مالك والشافعي في قول ، وابن أبي ليلى والثوري ، إلا أن مالكاً ينقطع بضى سنة وعنه بمضي مدة بعلم أنه تارك لها ، وعنه بمضي أربعة أشهر . ولو أحدث فيه عمارة من غراس وبناء فله فيعته وقدرأي ابن أبي ليلى والثوري أن الخيار مقدر بثلاثة أيام وهو أحد أقوال الشافعي .

(وهو رواية عن محمد) أي قول عامة المشايخ بأنه على الفور وأنه عن محمد و رح ، ، وفي الحيط وهي رواية مشهورة صحيحة وبه قال الشافعي و رح ، في الأصح وأحمد في المنصوص (وعنه أن له مجلس العلم) أي وعن محمد درح ، أن للشفيع مجلس العلم إن طلبه في ذلك المجلس فله الشفعت وإن لم يطلب (والروايتان في النوادر) أي الروايتان للذكورتان عمد مذكورتان في نوادر محمد .

(وبالثانية أخذ الكرخي) أي بالرواية الثانية أخذ الشبخ أبو الحسن الكرخي (لأنه لما ثبت له خيار التعليك لا بد له من زمان التأمل كا في المخيرة) قال الكرخي في مختصره

ولو قال بعدما بلغه البيع الحسد لله أو لا حول ولا قوة إلا بالله . وقال سبحان الله لا تبطل شفعته ، لان الاول حمد على الخلاص من جراره ، والثاني تعجب منه لقصد اضرار . والثالث لا فتتاح كلامه فلا يدل شيء منه على الإعراض ، وكذا إذا قال من ابتاعها وبكم بيعت لانه يرغب فيها بثمن دون ثمن ويرغب عن مجاورة بعض دون بعض ، والمراد بقوله في الكتاب

بعدما ذكر فيه روايات الأصل والنوادر وليس هذا عندي اختلافاً في رواية ولا ممنى ، لأن هذه العبارات إنما أريد بها أن لا يكود الطلب متراخياً عن الحال تراخياً بسدل على توك المفالية بالشفعة أو الإعراض عنها، وهو عندى على مثال ما قالوا في الخيرة في الطلاق في رجل قال لزوجته أمرك بيدك ، و كخيار المشتري إذا أوجب له البائع البيسع قال قد بعتك هذا العبد بألف فللمشتري خيار الرد والقبول في المجلس ما لم يظهر منه منا يستدل به على الإعراض عن الجواب والترك له .

(ولو قال بمدما بلغه البيس الحد لله أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو قال سبحان الله لا تبطل شفته لأن الأول حمد على الخلاص من جواره . والثاني تعجب منه لقصد إضراره . والثالث لافتتاح كلامه فلا يدل شيء منه على الإعراض) ذكر هذا تفريعاً على مسألة القدوري . قال الكرخي في مختصره قال هشام في نوادره سألت محداً عن رجل قيل له إلى فلانا باع داره وهو شفيعها وهي صاحبه فقال الحمد لله قد ادعيت شفعتها أو لقى صاحبه الذي يدعي الشفعة ثم ادعاها أو قال حين أخر بالبيسع من اشتراها أو بكم ماعها أو عطس صاحبه فشمته قبل أن يدعي الشفعة ثم ادعاها قال محد في هدا كلاعلى شفعته. وقال في النوادر سئل أبوبكر البلخي عن الشفيسع إذا سم على المشتري قال تبطل شفعته (و كذا إذا قال) أي الشفيسع (من ابتاعها) أي من اشترى الدار (وبكم بيعت لأنه و يجا بشهن دون غن ورغب عن مجاورة بعض دون بعض) فكان التعرف عن هذا

تحقيقاً للطلب لا إعراضاً ، لأن كل ذلك من أسباب الشفعة فلا يسقطها (والمرأد بقوله في ـ

ولقوله عليه السلام الشفعة لمن واثبها . ولو أخبر بكتاب والشفعة في أوله أو في وسطه فقرأ الكتاب إلى آخره بطلست شفعته ، وعلى هذا عامة المشايخ .

(ولقوله على الشفعة لمن واثبها) هذا ليل بحديث ، وإنما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه من قول شمريع رضي الله عنه ، وكذا ذكره القاسم بن ثابت السرقسطي في كتاب غريب الحديث في باب كلام البائمين . ولو ذكر عوضي هذا ما رواه ابن ماجة عن محمد بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنها عن النبي ما الشفعة كحل العقال . لكن أحسن وأصوب ما رواه البزار في مسنده ومسسن طريق البزار رواه ابن حزم في الحملي وزاد فيه ومن مثل بعبده فهو حتى وحسو مولى الله ورسوله والناس على شروطهم ما واقتي الحق .

ورواه ابن عدى يلفظ ابن ماجةً وضعف محمد بن الحارث عن البخارى والنسائي وابن معين . وقال ابن القطان واعلم أن تجمداً بن الحارث هذا ضعف جداً وهو أسوا حالاً من ابن البياني وأبيه قال فيه الغلاس مقروك الحديث . وقال ابن معين ليس بشيء ولم أرى فيه احسن من قول البزار فيه رجل شهور ليس به بأس ، وإنما أعل بمحمد بن عبد الرحمن ابن البياني (١) . قوله لمن والبها أفي طلبها على وجه السرعة والمبادرة وهسو من الوثوب على الاستعارة ، لأن من وتباسرع في طي الارض بشبه .

(ولو أخبر بكتاب) أى ولو أخبر الشفيع بكتاب أن الدار التي لك فيها شفعة قد يعت (والشفعة في أول الكتاب أو فى وسطه (فقرأ الكتاب إلى آخره بطلت شفعت) لأنه دلبل الاعراض (وعلى هذا عامة المشابخ) أي على أن طلب الشفعة على الفور عامة المشابخ وقال الكرخي وقال أبن رستم عن محمد إذا بلغت الشفعة صاحبها فسكت فهو رضى وهو ترك الشفعة . قال القدوري وهذا بدل

باب طلب الشفعة والخصومة فيها

قال وإذا علم الشفيع بالبيع أشهد في مجلسه ذلك على المطالبة . إعلم أن الطلب على ثلاثة أوجه طلب المو اثبة وهو أن يطلبها كما علم ، حتى لو بلغ الشفيع البيع ولم يطلب شفعته بطلت الشفعة لما ذكرنا ،

(باب طلب الشفعة والخصومة فيها)

أى مذا باب في بيان طلب الشفعة والخصومة في الشفعة ، ولما لم بشت الشفعة بدون الطلب والخصومة فيها شرع في بيانه وكيفيته .

(قال إذا علم الشفيح بالبيع أشهد في مجلسه ذلك على المطالبة) أى قال القدوري وأراد بالمطالبة طلب المواقبة والاشهاد فيه في المجلس ليس بشيرط ، والشرط هو نفس الطلب ، وإنما يشهد فيه لأنه لا يصدق على الطلب إلا بنيته ، قان لم يكن يحضره من يشهد قال أنا مطالب بالشفعة ثم ينهض إلى من يشهد ، وإنما يفعل ذلك حتى لا يسقط حسق الشفعة فيها بينه وبين الله سبحانه وتعانى .

(إعلم أن الطلب على ثلاثة أوجه طلب المواثبة) أى أحدها طلب المواثبة (وهو أن يطلبها كا علم) أي على الغور ، سواه كان عنده إنسان أو لم يكن في كتاب الأجناس تقل عن كتاب الشفية المورى بن نصر صاحب محمد بن الحسن مجتاج الشفيع أن بطلبها ساعة بلغة السيع ويتكلم بلسانه بالطلب حضره المشهود أو لم يحضره . وقال الحسن بن زياد من قول نفسه ليس عليه أن يكلم بالطلب إذا لم يكن بحضرته أحد . وفي شرح الأقطب يظلبها كا علم وإن لم يكن عنده أحد لئلا يسقط حقه ديانة . وفي المسوط لكي يتمكن من الجلف إذا حلفه المشترى (حتى لو بلغه البيع ولم يطلب شفعته بطاح شفعته بطاح ذكرة) أشار به إلى قوله لأنه حق ضعيف يبطل بالاعراض .

 ⁽١) إنما تكرر وروده في الأصل باسم السلماني والتلساني ، وتصعيحه من كستاب نصب الرابة ــ اله مصححه .

فصل فيما يؤخذ به المشفوع

قال وإذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن يسقط ذلك عن الشفيع. وإن حط جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع ، لأن حط البعض يلتحق بأصل العقد . وكذا إذا حط بعدما أخذها الشفيع بالثمن يحط عن الشفيع حتى يرجمع عليه بذلك القدر بخلاف حط الكل ، لأنه لا يلتحق بأصل العقد يجال ، وقد بيناه في البيوع .

(فصل فيا يؤخذ به المشفوع)

لما بين أحكام المشفوع وهو الأصل شرع في بيسان ما يؤخذ به وهو الثمن ' إنه تابــــــم .

(قال وإذا حط البائع عن المشترى بعض الثمن) أى قال القدورى يعني ترك عنه بعض الثمن إحساناً إليه (يسقط ذلك) أى بعض الثمن المحطوط (عن الشفيع) وقال الشافعي وأحمد لا يحط عن الشفيع ، لأن ذلك همة مبتدأة لا يلتحق بأصل العقد كا في حط الكل . واختلف أصحاب مالك فقال ابن القاسم إن كان ما حط بما جرت به العادة بلتحق بأصل العقد ويحط عن الشفيع ، وإن كان كثيراً ما لا يجرى به العادة بعط مثل لم يحط عن الشفيع . وقال أشهب لا يلحق الحط على الاطلاق من غير تفصيل .

(وإن حط جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع) أى وإن حط البائع جميع الثمن عن المشترى لا يسقط عن الشفيع (لأن حط البمض يلتحق بأصل المقسد فيظهر في حق الشفيع ، لأن الثمن ما بقي ، وكذا إذا حط بعدما أخذها الشفيع بالثمن يحط عن الشفيع حتى يرجع) أى الشفيع (عليه) أى على المشترى (بذلك القدر ، بخلاف حط الكل لأنه لا يلتحق بأصل المقد بحال) من الأحوال فلا يخرج المقد عن موضوعه ، لأنه لو التحتى بأصل المقد ، فإما أن يكون المقد هبة فلا شفعية فيها أو بيما بلا ثمن ، فيكون فاسداً ولا شفعة في البيم الفاسد فيؤدى إلى إبطال حتى الشفيع (وقد بيناه

وإن زاد المشتري للبائع لم تلزم الزيادة في حق الشفيع؛ لأن في اعتبار الزيادة ضرراً بالشفيع لاستحقاقه الأخذ بما دونها، بخلاف الحط، لأن فيه منفعة له. ونظير الزيادة إذا جدد العقد بأكثر من الثمن الأول لم يلزم الشفيع حتى كان له أن يأخذها بالثمن الأول لما بينا، كذا هذا. قال ومن اشترى داراً بعرض أخذها الشفيع بقيمته، لأنه من

في البيوع بتوفيق الله سبحانه وتعالى) أى في فصل من اشترى شيئًا مها ينقل قبل الربا .

(وإن زاد المشترى للبائع لم تلزم الزياده في حق الشفيع) هذا لفظ القدورى في ختصره (لأن في اعتبار الزيادة ضرراً بالشفيع لاستعقاقه الاخذ بها دونها) أى بها دون الزيادة ، ومع هذا لو أخذ بازيادة جاز ، لأن له لم يسقط حقه (مخلاف الحط ، لأن فيه منفعة له) أى للشفيع (ونظير الزيادة إذا جدد العقد بأكثر من الثمن الأول) أراد أن هذه نظير ما إذا زاد في الثمن بعد تجديد العقد بأكثر من الشفيع) أى بالزيادة (حتى كان له أن يأخذها بالثمن الأول لما بينا) إلا أن في الزيادة ضرراً بالشفيع لاستعقاق الاخذ بها دونها (كذا هذا) أى كذا حكم ما إذا أراد المشترى بدور... تجديد العقد .

وقال شبخ الإسلام علاء الدين الاسبيجابي وإن زاد البائم في الثمن زبادة بعد المقد أخذ الشفيح الدار بالثمن الاول ، وكذا لو باعها المشترى من آخير بثمن أكثر من ذلك كان الشفيع أن يأخذها بالثمن الاول من المشترى الآخر على البائع الثاني بها بقي له ، وتكون المهدة على المشترى الاول . ولو رهنها المشترى وسلمها ، أو رهنها وتزوج عليها المرأة كان الشفيح أن يبطل ذلك كله ويأخدها بالشفمة الاولى ، وليس لأحد من هؤلاء على الشفيع شيء من الثمن ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(قال ومن اشترى داراً بعرض) أى قال القدورى ، والعرض بفتح العين وكون الراء ما ليس بنقد ، والمراد منه المتاع القيمي كالمبد مثلا (أخذها الشفيع بقيمته لأنه من ذوات القيم) أى بقيمه العرض ، لأن العرض من القيات . وذكر في المبسوط

ذوات القيم . وإن اشتراها بكيل أو موزرن أخذها بمثله لانها من ذوات الامثال . وهذا لان الشرع أثبت للشفيع ولاية التعليك على المشتري بمثل ما تملكه فيراعى بالقدر الممكن

العبد مكمان العرض ، وبه قال عامة أهل العلم . وحكي عن الحسن البصرى وسؤال القاضي أنها قالا لا تثبت الشقمة هاهنا ، لأنها تجب بعثل الثمن ، وهذا الأصلى له فيقدر الأخذ فلم يثبت كما لو جهل الثمن .

وفي المسوط قال أهسل المدينة بأخذها بقيمة الدار لا بقيمة العرض ، لأن المبيع مضمون بنفسه عند تعذر إيجاب المسمى كما في المبيع الفاحد كها قلنا انه أخذ نوعي الثمن فبثمت به كالمثل. ولأن القيمة مثلا في المعنى فلم يتعذر أخذه ولم يعتبر قيمته يرم الشراء، وبه قال الشاذمي وأحمد .

وحكي عن مالك أنه يعتبر قيمته حين استقرار العقد بانقضاء الخيار إذا كان فيه خيار رؤية . قال أحمد لأنه وقت الاستحقاق . قلنا وقت الاستحقاق وقت الشراء. وفي المسوط لو مات العبد قبال أن يقيضه البائع ينقض الشراء بغوات القيض المستحق بالعقد ؛ فإن العبد التعقود عليه من وجه وقد هلك قبل التسليم ؛ والشفيع أن

بأخذها بقيمة العبد ، وقال زفر درج ، لا يأخذها بالشفعة لانتقاض العقد من الاصل . (وإن اشتراها بمكيل أو موزون أخذها الشفيع بعثلا ، لأنها من ذوات الامثال) أي لان المكيل والموزون من ذوات الامثال . وفي بعض النسخ لأن ، أي لأن فل واحد منها (وهذا) أي أخسد الشفيع بعثلا (لان الشرع أثبت الشفيع ولاية التملك عن المشتري بعثل ما تملكه فيراعي بالقدر المكن) فان كان له مثل صورة تملكه به وإلا فالأمثل من حيث المالية وهو القيمة . وقوله بالقدر المكن يشير إلى الجواب عما قيل القيمة تمرف بالحرز ، والظن فيها جهالة وهي تنسع من استحقاقي الشفعة ، ألا ترى أن

كافي الإتلاف والعددي المتقارب منذوات الأمثال وإن باع عقاراً بعقار أخذ الشفيع كل واحد منها بقيمة الآخر ، لأنه بدله وهو من ذوات القيم فأخذه بقيمته . وإذا باع بثمن مؤجل فللشفيع الخيار إن شاء أخذها بثمن حال ، وإن شاء صبر حتى ينقضي الأجل ثم يأخذها وليس له أن يأخذها في الحال بثمن مؤجل . وقال زفر « رح » له ذلك وهو قول الشافعي « رح » في القديم لأن كونه مؤجلاً وصف في الثمن كالزيافة و الأخذ بالشفعة به

ووجهه أن مراعاة ذلك غير ممكن فلا يكون معتبراً ، بخلاف البيت ما يعرف بالحرز ، فاذا أخذه بثمن معلوم ممكن فكانت الجبالة مانعة (كا في الإتلاف) أى كما إذا أتلف مناع آخــــر فانه يجب عليه مثله إن كان من ذوات الامثال وإلا فقيمته (والعددي المتقارب من ذوات الامثال) كالجوز والبيض ، بخلاف البطيخ والسفرجل .

(وإن باع عقاراً بعقار أخذ الشفيح كل واحد منهما بقيمة الآخر لأن، بدله وهو من ذرات القيم فيأخذه بقيمته) هذا أيضاً من مسائل القدوري والتعليل من المصنف .

(قال وإذا باع بثمن مؤجل فللشفيع الخيار) أي قال القدوري أراد بأجل معلوم إذ بالجبل الجبول يصبر البيع فاسداً ولا شفعة في البيع الفاسد (إن شاء اخدها بشمن حال وإن شاء صبر حتى ينقضي الأجل ثم يأخدها) وبه قال الشافعي في الصحيح . وقال مالك وأحمد يأخذ بالثمن المؤجل وبه قال الشافعي في قول وزفر واختاره أبو حسامد من اصحاب الشافعي (وليس له) أي الشفيع (أن يأخدها في الحال بثمن مؤجل . وقال زول له ذلك وهو قول الشافعي والقديم) وقوله الصحيح كقولنا كما قد ذكرة وفي شرح الاقطع . وقال الشافعي في القديم بأخذها بثمن مؤجل ، فإن كان الشفيع غير ملي طائبه بكفيل .

(لأن كونه مؤجلًا وصف في الشمن كالزيافة بذلك بشمن مؤجل إلى) أي لأن كون الشمن مؤجلًا وصف فيه كالزيافة ، يقال ثمن مؤجل كما يقال ثمن حيد وزيف (والأخســـذ

الشفيع لو سالم شفعة للدار على أن يأخذ منها بيتـــا بعينه كان النسليم باطلا وهو على

شفعة الجميع لكر _ قيعة البيع ، فإن أخذه بثمن معلوم ما يعرف بالحرز والظن ،

فيأخذه بأصله ووصفه كما في الزيوف. ولنا أن الأجل إنما يثبت بالشرط ولا شرط فيها بين الشفيع والبانع والمبتاع وليس الرضاء به في حق الشفيع لتفاوت الناس في الملاءة وليس الأجل وصف الثمن، لأنه حق المشتري، ولو كان وصفاً لتبعه فيكون حقاً للبائع كالثمن،

بالشفعة به) أى بالثمن (فيأخذه بأصله ووصفه) أى بأصل الثمن ووصفه إذ الأجل صفة للدين يقال دين مؤجل ودين حال (كا في الزيرف) أى كيا لو اشتراها بألف زيرف فإنه مأخذها مالزوف.

(ولدا أن الأجل إنما يثبت بالشرط) أى بشرط الشري ورضاء البائع وليس هو من مقتضى المقد (ولا شرط فيا بين الشفيع والبائع أو المبتاع) أي المشتري في حق الشفيع كالجيار (وليس الرضاء به) أى بالأجل هينذا دليل آخر تقريره لا بد في الشفية من الرضا لكونها مبادلة ولا رضاء في حق الشفيع بالنسبة إلى الأجل الأنه ليس الرضا (في حق المشترى رضاء به) أي بالأجل (في حق الشفيع لتفاوت النساس في الملاءة) بفتح الميم النهى وهومصدر من ماد الرجل. وفي العباب مليء الرجل. ويقال ملاء مثال كرم ، أي صار مليا ، أى ثقة فهو غنى ، وملى أى ثقة فهو غني ، وملى بعبد اللا والملاء ممدودن وإلا الملاءة بضم فهو الربطة . ولقائل أن يقول لما كان الرضاء شرطا وجب أن لا يثبت حق الشفية لانتفائه من البائع والمشترى جميعاً ، وحيث ثبت بدونه جاز ان يثبت الاجلل .

(وليس الأجل وصف الثمن) جراب عن قول زفر رحم الله وجهه أن وصف الشيء بتبعه لا محالة ، وهذا ليس كذلك (لأنه حق المشترى) أى لأن الأجل حق المشترى والثمن حق البائع (ولو كان وصفا له لتبعه) أى ونو كان الأجل وصفا للثمن لتبعب للكون حقا لمن كان الثمن حقا له (فيكون حقا للبائع كالثمن) أي إذا كال كذلك

فصار كما إذا اشترى شيئاً بشمن مؤجل ثم ولاه غيره لا يتبت الأجل إلا بالذكر ، كذا هذا ثم إن أخذه ابشمن حال من الباتع سقط الشمن عن المشتري لما بينا من قبل وإن أخذها من المشتري رجع البانع على المشتري بشمن مؤجل كها كان ، لأن الشرط الذي جرى بينهما لم يبطل بأخذ الشفيع فبقي موجبه فصار كها إذا باعه بشمن حال وقد اشتراه مؤجلاً وإن اختار الانتظار له ذلك لأن له أن لا يلتزم زادة الضرر من حيث النقدية .

يكون الأجل حقاً للبائع كما أن الثمن حقه وليس كذلك بل الثمن حق البائسع والأجل حق المشترى فعلم ان الأجل ليس بوصف الثمن .

(وصار كما اشترى شيئًا بثمن مؤجل ثم ولاه غيره) أي باعه تولية (لا يثبت الأجل إلا بالذكر) أى لا يثبت الأجل في حق الغير إلا بالاشتراط (كذا هنا) أى ما نحن فيه لا يثبت الأجل فيه (ثم إن أخذها بثن حال من البائع سقط الثمزعن المشتري لما بينا من قبل ، وإن أخذها من المشتري) أى إن أخذ الشفيع الدار من المشترى (وجع البائع على المشتري يثمن مؤجل كهاكان ، لأن الشرط الذي جرى بينها لم يبطل بأخذ الشفيع فيقى موجه) وهذا يوم أن الشفيع تملكه ببيع جديد وهو مذهب البعض كماذكرة ، وليس كذلك ، بل هو بطريق تحول الصفقة كما هو الختار ، لكن يتحول ماكان بقتضى العقد والأجل مقتضى الشرط في عقى مع من ثبت الشرط في عقى مع من ثبت الشرط في عقى مع من ثبت الشرط في عقه .

(فصار كما إذا باعه بثمن حال وقد اشتراه مؤجلا) أي فصار حكم هذا كحكم مزباع شيئاً بثمن جال ، والحال أنه قد اشتراه مؤجلا ، فإن شرط الأجل الذي بينه وبسين من أزعه لا يبطل بأحد المشترى منه حالا (وإن اختار الانتظار له ذلك) أى وان اختار الشغيع الانتظار إلى انقضاه الأجل له ذلك ، أي الانتظار (لأن له أن لا يلستزم زيادة الضرر من حيث النقدية) أى لأن للشغيع ان لا يلتزم زيادة الضرر من حيث النقدية) أى لأن للشغيع ان لا يلتزم زيادة الضرر من حيث وزن الثمن

وقوله في الكتاب وإن شاه صبر حتى ينقضي الأجل، مراده الصبر عن الأخذ أما الطلب عليه في الحال، حتى لو سكت عنه بطلت شفعته عند أبي حنيفة ومحمد درح، خلافاً لقول أبي يوسف درح، الآخر، لأن حق الشفعة إنما يثبت بالبيع والأخذ يتراخى عن الطلب وهو متمكن من الأخذ في الحال بأن يؤدي الثمن حالاً فيشترط الطلب عند العلم بالبيع.

نقداً ومن إلزام الشفيع في النقد زيادة ضرر فلا مجوز .

(وقوله في الكتاب) أى قول القدوري في مختصره (وإن شاء صبر حتى ينقضى الأجل ، ومراده الصبر عن الاخذ اما الطلب عليه في الحال حق لو سكت عنب بطلت شعته عند أبي حنيفة ومحمد (رح ، خسلافاً لقول أبي يوسف (رح ، في قوله الآخر) واحترز بقوله في قوله الآخر عن قوله الأول . روى ابن أبي مالك أن أبا يوسف كان يقول اولاً كقولها ثم رجع وقال له أن بأخذها عند حلول الأجل وإن لم يطلب في الحال ألا لا يتمكن من الأخذ في الحال ، وفائدة الطلب التمكن منه فيؤخر الطلب إلى وقت سلول الأجل (لأن حتى الشفمة إنما يثبت بالبيع والأخذ يتراخى عن الطلب)هذا قعليل لها وفيه اغلاق . وتقريره حق الشفمة يثبت بالبيع ، أى عند العلم به والشرط الطلب عند ثبوت حتى الشفعة ، ويجوز ان يكون تقريره هكذا والشرط الطلب عند ثبوت حتى الشفعة ، وحتى الشفعة إنما يثبت بالبيع فيشترط الطلب عند العلم بالبيع ، وأما الأخذ فإنه يتراخى عن الطلب أبد أبيا يتأخر إلى انقضاء الأجل .

(وهو متمكن من الاخذ في الحال) هذا جواب عن قول أبي يوسف الآخر و تقويره لا نسلم ان المقصود به الاخذ ، ولئن كان فلا نسلم انه ليس متمكن من الاخذ في الحال بل هو متمكن منه في الحال (بأن يؤدى الثمن حالاً فيشترط الطلب عند العلم بالبيع) أي إذا كان كذلك يشترط الطلب عند العلم بالبيع ، حتى لو سكت بطلت شفعت كما ذكرة .

قال وإذا اشترى ذمى بخمر أو خنزير وشفيعها ذمي

(قال وإذا اشترى ذمى بخير أو خنزير وشفيعها ذمي) أى القدوري . وقيد بقوله اشترى بخير أو خنزير احتراراً عما اشتراه بنائينة فان البيع فيه باصل ولا شفعة فيه . قوله وشفيعها ذمي احترز به هما إذا كان مرتدأ فانه لا شفعة فيه له سوى فتال على ردته أو مات أو لحق بدار الحرب ولا يورثه ، لان الشفعة لا تورث عندنا واحمد ، خلافك للشافعي ومالك إذا مات بعسد الطلب ، وان كان شفيعها مسلماً أخسدها ابقيعة الحزو الحنزير .

وعلم أن الشفعة تجب للذمى على الذمي بلا خلاف للعداء ، وهسل بشبت كافر على مسلم فيه خلاف . قال أحمد والحسن والشعبي لا شفعة له على مسلم !! روى الدارقطني بإسناده عن أنس ان رسول الله مَنْلِيَّ قال لا شفعة لنصراني ، وعندنا والشافعي ومالك والنووي والنخمي وشريح وعمر بن عبد العزيز له الشفعة لعموم الاحاديث التي مر ذكرها في هسنذا الباب ، وحديث أنس ليس على عمومه ، فإذا ثبت له إذا كان شريكه نصرانياً بالإجماع مع أنه غير مشهور .

وأما الحربي المستأمن في حق الشفعة له وعليب في دار الإسلام كالذمي ، لأنه من المماملات ، دوبه التزم حكم المعاملات ، ثم إذا جرى البيع بين ذمين بخمر أو خنزير أخذ الشفيع بذلك لم ينقض ما فعاوه ، وإن كان التناقض جرى بين المتبايمين دون الشفيع وترافعوا إلينا فعندة يحكم بالشفعة وبه قال أبو الخطاب الحنبلي . وقال الشافعي وأحمد لا يحكم بها ، لأنه يبيع عقد بخمر أو خنزير ، فعمار كبيمهم بالميتة واعتقادهم حسل الحمر والحنزير لا يجملها مالاً .

وفي المغني اشتري الذمي عن ذمي كنيسة وبيعة فالشفيسع الشفعة إذا كان من ديانتهم أن الملك لا يزول بجمّله بيعة أو كنيسة ، والحربي و المستأمن في حق الشفعة كالمدي لإلتزامه أحكام المعاملات ، فاو اشترى الحربي في دار الحرب داراً ولحق بدار الحرب فالشفيسع على شفعته متى لقيه ، لأن لحاقة كونه ، وموت المشتري لا يبطل الشفعة ، ولر اشترى مسلم في دار الحرب وشفعها مسلم ثم أسلم أهل الدار لا شفعة ، لأن حق الشفعة من أحكام

أخذه ابمثل الحمر وقيمة الحنزير ، لأن هذا البيع مقضى بالصحة في بينهم ، وحق الشفعة يعم المسلم والذمي والحمر لهم كالخل لنا ، والخنزير كالشاة فيأخذ في الأول بالمثل والثاني بالقيمة . قال وإن كان شفيعها مسلماً أخذها بقيمة الحمروالخنزير ، أما الخنزير فظاهر ، وكذا الحمر لامتناع التسليم والتسلم في حق المسلم ، فالتحق بغير المثلي . وإن كان شفيعها مسلماً وذميا أخذ المسلم نصفها بنصف قيمة وإن كان شفيعها مسلماً وذميا أخذ المسلم نصفها بنصف قيمة

الإسلام لا يحري في دار الحرب ، فكل حكم يفتقر إلى القضاء يثبت ذلك في حق المسلم في دار الحرب ، كالو زنيا ثم يخرجا لا يحكم بالحد ، وكل حكم يفتقر إلى القضاء كصحة السبسع والسراء والإستيلاء ونفساذ العتق ووجوب الصلاة والصوم يحكم في حق من أسلم في دار الحرب بينونة .

(أخذها بمثل الحر وقيمة الخازير، لأن هذا البيع مقضي بالصحة) أي محكوم بالصحة (أخذها بمثل الحر وقيمة الخازير، لأن هذا البيع مقضي بالصحة (والحر لهم كالحل لنا ، والحر في الشفعة يعم المسلم واللهر (بالمثل) لأنه يصح ضمانه له بأقل (والثاني والحذرير كالشمة) أي يأخذ الثاني وهو الحذرير بالقيمة لأنه لا مثل له .

(قال وان كان شنيمها مسلماً) أي قال القدوري (أخذها بقيمة الجنسر والخذير أما الحنزير فظاهر والحنزير فظاهر ووجوب القيمة من ذوات القيمة أمر ظاهر وفان الحنزير فظاهر عن الحنزير فالمحكل بأن قيمة الحنزير لها حكم عن الحنزير ، ولهذا لا يعشر المساشر وأجيب بأن مراعاة حق الشفيع واجبة بقدر الإمكان، ومن ضرورة ذلك دفسع قيمة الحنزير ، بخلاف ما اذا مر على العاشر و الحنزير ، بخلاف ما اذا مر على العاشر و الحنوية بقدر الإمكان،

(وكذا الحر لامتناع التسليم والتسلم في حتى المسلم والتحق يغير الثلي) لأن المسلم لا يجوز أن يضمن تسليم الحر في ذمت ، ويجوز أن يلزمه قيمتها لحق الذمي كا لو استهلكها عليه (وان كان شفيمها مسلماً وذمياً أخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الحر ، والذمي نصفها

بنصف مثل الخمر اعتبار البعض بالكل، فلوأسلم الذمي أخذها بنصف قيمة الحمر لعجزه عن تمليك الخمر ، وبالإسلام يتأكد حقه ، لا أن يبطل ، فصل ركما إذا اشتراما بكر من رطب فحضر الثفيع بعد إنقطاعه يأخذها بقيمة الرطب ، كذا هذا .

بنصف مثل الحر اعتباراً البعض بالكل) يعني لو كان كل الشفعة للسلم يأخذها كلها بقيمة الحر ، فكان اذا كان نصفها له ونصفها للذمي كذلك (فلو أسلم الذمي أخذها بنصف قيمة الحر لمجزه عن تمليك الحر ، وبالإسلام يتأكد حقه) أن الإسلام سبب لتأكد حقه (لا أن يبطل) أي حقه .

(فصار) أى حكم هذه المسألة (كما اذا اشتراها) أى الدار (بكر من رطب فعضر الشغيع بعد انقطاعه) أى انقطاع الرطب عن أبدى الناس فانه (بأخذ) الدار (بقيمة الرطب ، كذا هذا) أى ما نحن فيه حيث بأخذ بنصف قيمة الخر .

فان قلت كيف يعرف قيمة الحر والخنزير. قلت ذكر في المسوط طريق معرف قيمة الحسر والخنزير الرجوع الى من أسلم من أهل الذمة أو الى من قاب من فسقه السلمين، فام وقع الإختلاف في ذلك فالقول قول المشتري، كا لو اختلف الشفيع والمشتري في مقدار الثمن وفيه أيضاً. ولو أسلم المتبايعين والحر غير مقبوض والدار مقبوضة وغير مقبوضة ينقض السبع بينها لقوات القبض المستعق، ولكن لا تبطل في حق الشفيع. وفي الشامل اشترى بينه تجب الشفعة فيها ، لأنها لم تصر وقفا عند أبي حنيفة ، وعندهما أيضاً ، لأنه ليس تبياح. وقال أيضاً باع المرتد داراً ثم قبل لا شفعة فيها عند أبي حنيفة خلافاً لهما. وقال أيضاً بالمسلم المرتد شفيعها فقبل لا شفعة ولا لورثته.

* * *

باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب

قال الشفعة وأجبة في العقار . وإن كان مها لا يقسم . وقال الشافعي لا شفعة فيها لا يقسم ،

(باب ماتجب فيه الشفعة وَما لا تجب)

أي هذا باب في بيان ما تجب ف الشفعة وما لا تجب . ولما ذكر تعقب الشفعة مجملا شرع في بيانه مفصلا ، والتفصيل يكون بعد الإجمال .

رى على الشفعة واجبة) أي قال القدوري ، وأدراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب الذي وقال الشفعة واجبة) أي قال القدوري ، وأدراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب الذي يكون تاركه آنما (في العقار) وهو كل ما له أصل من دار أو ضعة . وقال الكرخي في عتصره الشفعة واجبة في جميع ما ببع من العقار دون غيره بسنة رسول الله متالية الدور والمنازل والحوانيت والخابات والفنادق والمزارع والبساتين والأقرحة والحامات وسائر المقار إذا وقع البيع على عرصته إن كانت في مصر أو نحوه أو سواء أو ضغر ذلك من أرض الإسلام إذا كان ذلك عام كا لا يجوز بيع مالكه فيه ، فكان البيع بيعاً قاطماً لبس فيه خيار شرط ، وإن كان فيه خيار شرط وكان الشرط المشترطة لا لبائمه الولمي الشعم النائمة ، وإن كان لبائمه او لمها فلا شفعة فيه ، انتهى (وإن كان) أي انعقار (مها لا يقسم) كامام والرحى والنبو والبشر والطريق .

(وقال الشافعي للم شفعة فيها لا يقسم) وبه قال مالك وأحمد في رواية وإسحان وأبو ثور ، وبقولنا قال مالك في رواية وأحمد في أخرى وابن شريح من الشافعية ، وحمو قول الثوري أيضاً . ولو كان البشر واسعة أن يبني فيها ويجعل بشرين والحمام كثير البيوت يمكن جعله حمامين أو يمكن أن يجمسل كل بيت بيتين ، أو الطاحونة كبيرة تجعل طاحونتين الكل واحدة حجران يثبت فيها الشفعة عند الشافعي على الأصح ، وبه قال أحمد وإن لم قال في الكتاب فإن جذه المشترى سقط عن الشفيع حصته. قال رضي الله عند وهذا جواب الفصل الأول ، لأنه دخل في البيع مقصوداً فيقابله شيىء من الثمن ، أما في الفصل الثاني يأخذ ما سوى الشعر بجميد الشعن لأن الثمر لم يكن موجودا عند العقد، فلا يكون مبيعاً إلا تبعداً ، فلا يقابله شيىء من الثمن ، والله أعلم يكون مبيعاً إلا تبعداً ، فلا يقابله شيىء من الثمن ، والله أعلم

(قال في الكتاب فان جده المشتري مقط) أي قال القدوري فان حدده المشتري مقط) أي قال القدوري فان حدة المشتري مقط) النافي (عن الشفيع حصته ، قال وهذا جواب الفصل الأول) أي قال الصنف حدا الذي ذكره القدوري جواب الفصل الأول ، وهو ما إذا ابتاع أرضاً على مخلها ثمر (لانه دخل في البيع مقصوداً فيفابله شيء من الثمن ، أما في الفصل الثاني) وهو ما إذا ابتاعها وليس في النخل ثمراً ثم أثمر في يد المشتري فأخذه (يأخذ) أي الشفيع (ما موى الثمر كي يد المشتري فأخذه (يأخذ) أي الشفيع (ما موى الثمر يميعاً إلا تبما ، فسلا يقابله شيء من الثمن) وهذا جواب ظاهر الرواية وعن أبي يوسف في قوله الأولياخذها بحصتها من الثمن في الفصل الثاني ، وفي الإيضاح ونو أثمرت في يد البائع بعد البيع قبل القبض فأتلفه البائع يوقع حصته ، لأن ما حدث قبل القبض له حصة من الثمن في صيرورتها مقصودة بالقبض أو بالإثلاف . وعند الشافعي وأحد يرفع حصته من الثمن في جميم الصور (و الله سبحانه وتعانى أعلم) .

0 5 7

لأن الشفعة إنما وجبت دفعاً لمؤنة القسمة، وهذا لا يتحقق فيما لا يقسم. ولنسا قوله عليه السلام الشفعة في كل شيى. ، عقار أو ربسع ،

يكن كذلك وهو القالب في هذه العقارات فلا شفعة فيها على الأصح ، كـــذا في شرح الوجيز .

لهم قوله ويعتبد لا شفمة في بناء ولا طريق ولا منقبة ، والمنقب الطريق الضيق ، ورا المنقب الطريق الضيق ، وراء ابن الحطاب . وعن عنان رضي الله عنه أنه قال لا شفمة في بئر ولا نخل . ولنا حديث جابر عنه و الشفمة في كل شيء على ما يأتي الآن . أبي الخطاب غير معروف وحديث عنان يمكن أن يمكون مذهبه إن ثبت ، والشفمة شرعت لدفع ضر سوء الجوار، . هذا بشما الممكان . . .

(لأن الشفعة إنما وجبت دفعاً لمؤنة القسمة) وهو الضرر الذي بلعن الشريك إجرة القسام (وهذا) أى دفع مؤنة القسمة (لا يتحتق فيا لا يقسم) فلا تجب الشفعة فيه . (ولنا قوله بين الشفعة في كل شيء ، عقار أو ربع) هذا الحديث رواه اسحاق بن اهويه في مسئده أخبرة الفضل بن موسى ثنا أبو حمزة السكري عن عبد العزيز بن رفيح عن أبي مليكة عن ابن عباس عن رسول الله يتلاقي قسال: الشريك شفيع ، والشفعة في كل شيء . وروى الطحاري في شرح الآثار حدثنا محمد بن خزيمة بن راشد حدثنا بوسف بن عدي حدثنا ابن ادريس وهو عبد الله الأودي عن ابن جربج عن عطاء عن ابن عباس

قال قضى رسول الله مَلِيَّ الشفعة في كل شيء .
ومن جهة الطحاوى ذكره عبد الحق في أحكامه وزاد في إسناده هو الفراطيسي ،
يعني يزيد بن عدي . وقال ابن القطان وهو وهم فيه ، ليس في كتاب الطحارى ولكنه
قلد فيه ابن حزم وقد وجدنا لابن حزم في كتابه كثيراً من ذلك ، مثل تقديره حاد بأنه
ابن زيد ويكون ابن سلمة . والراوي عنه موسى بن اسهاعيل وتفديره شيان بأنه فروخ
وإنما هو التحوى وهو قبيح . فإن صفتها ليست واحدة ، وتقديره داود عن الشعبي بأنه
الطائي وإنها هو ابن أبي هند ، ومثل هذا كثير قد بيناه وضعناه باباً مفرداً فيا نظرنا في

إلى غير ذلك من العمومات ، ولأن الشفعة سببها الاتصال في الملك ، والحكمة دفع ضرر سوء الجوار على ما مر وانـــــه يننظم القسمين ما يقسم وما لا يقسم هو الحمام ، والرحى

كنابه المحلى . والقراطيسي إلىها هو يوسف يووي عن مالك بن أنس وغيره . وروى عنه الرازيان قاله أبو حاتم ووثقه ، وهو أبو زرعة ، وأما يوسف بن يزيد أبو يزيد القراطيسي فهو أيضاً ثقة جليل مصري ذكره ابن يوسس في تاريخه ، توفي سنة سبع وثمانين وماثنتين ، وقود رأى الشافعي ، ومولده سنة سبع وثمانين ومائة .

قوله عقار بدل مولد له شيء وقد فسرنا العقار . والربع المنزل الشتاء والصيف في الربيع . وقيل الدار . ويجمع على ربوع وأرباع وأربع ووباع . وأصله من أربع بالمكان إذا أقام به . وفي الجمهرة الربع المنزل في الشتاء والصيف ، والربع المنزل في الربيع ، ويقال الربع الدار حيث كانت (إلى غير ذلك من العمومات) هذا حال من قوله والتقدير ولنا قوله والتقدير ولنا قوله والتقدير ولنا قوله والتعديد عنوا مع عام وهي الأحاديث التي مرت فيا مضى .

(ولأن الشفعة سبب الاتصال في الملك) أى الاتصال بين الملكين (والحكمة دفع ضرر سوء الجوار) أن الحكمة في مشروعيتها دفيع ضرر السوء الحاصل بسبب الجوار ، لأن الاتصال على وجه التأبيد والقرار لا يقرر عن ضرر الدخيل بسبب ، سواء الصحبة وأذى المجاورة (على ما مر) في أوائل كتاب الشفعة (وانه) أى دفع ضرر سوء الجوار (ينتظم القسمين ما يقسم وما لا يقسم) قوله ما يقسم وما لا يقسم تفسير القسمين ، ويجوز أن يكون حظها من الاعراب النسب على البدلية ، ويجوز أن يكون الرفع على تقدير أحدهما ما يقهم والآخر ما لا يقسم (وهو) أى ما لا يقسم (الحمام) بتشديسه الم واحد الحامات المبنية ، وأصله من الحمي وهو الماء الجارى .

(والرحى) والمراد بيت الرحى ؛ لأن الرحى اسم للمجر ؛ ومنسبه يقال رحوت الرحى ورحيتها أنا إذا أدرتها . قال الجوهري الرحى معروفة مؤنثة ؛ والألف منقلبة

والبشر والطريق. قـــال ولا شفعة في العروض والسفن لقوله عليه السلام لاشفعة إلا في ربع أو حائط، وهو حجة على مالك في إيحابها في السفن.

من الياء بقولها رحيان ، وكل من قد قال رحاء ورحا إن وارحية مثل عطاء وعطا إن واعطية وعلى والعلية من الواو ، ولا أدرى ما حجته وما صحته وثلاث ارح ، والكثير ارحاء ، وقال الصنماني في مجمع البحرين يقال في تثنية الرحى رحوان كا يقال رحيان ، وتكتب بالياء والألف .

النحزى، في نفسه .

(قال ولا شفعة في العروض والسفن) أى قال القدورى في مختصره والعروض بضم المين جمع عرض، وهو ما ليس بنقد وقد مر تفسيره من قريب والسفن بضمتين جم سفينة (أقوله بيالي لا شفعة إلا في ربع أو حافظ) هذا الحديث رواه البزار في هسنده شاعرو بن علي ثنا أبو عاصم ثنا أبن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال ، قال رسول الله بيالي لا شفعة إلا في ربع أو حافظ ، ولا ينبغي له أن يبيع حتى يستأمر صاحبه ، فإن شأه أخذ ، وإن شأه ترك . وقال لا نعلم أحداً يروبه بهذا اللفظ إلا جابر والمعجب من الاترازي مع ادعائه النعمق في الحديث كيف له أن ينسب هذا الحديث إلى عربه بل قال ولنا في صحة هذا الحديث نظر وسكت ومضى ، على أن أبا حنيفة أيضاً رواه عن عطاء عن أبي هريرة قسال قال رسول الله عني الله شفعة إلا في دار أو عقار ،

ويجمع على حيطان . (وهو حجة على مالك في إيحابها في السفن) أي الحديث المذكور حجة على مالك في

ولأت الشفعة إنما وجبت لدفع ضرر سوء الجوار على الدوام، والملك في المنقول لا يدوم حسب دوامه في العقار فلا يلحق به . وفي بعض نسخ المختصر ولا شفعة في البناء والنخل إذا يعت دون العرصة وهو صحيح مذكور في الأصل ، لأنه لا قرار له

فكان نقلما

إيجابه الشفعة في السفن فإنه قال في رواية أن الشفعة تثبت في جميع المنقولات كالحيوان

والثياب والسفن ونحوها . وعن أجمد في رواية وتثبت الشفعة فبالايقسم كالحجروالسيف والحيوان وما في معنى . وعنه في رواية أخرى أنها تثبت في البنساء والغرس أن يبيع منفرداً ، وهو قول مالك . وقال الاسبيجابي في شرح الكافي ولا شفعة إلا في الأرضين والدور حيث لا يثبت إلا في المنقول . وقال ابن أبي ليلي يثبت في المنقول . وقسال

القدوري في شرحه وقال مالك يشت في السفن أيضاً.

(ولأن الشفعة إنما وجبت لدفع ضور سوء الجوار على الدوام ، والملك في المنقول لا يدوم حسب دوامه في العقار) أي قدر دوامه وهو بفتح الحاء وسكون السين ، وقيل يجوز بفتح السين أيضاً واختاره الجوهري حتى قال إنما يسكن للضرورة. وفي العباب وحسب بالتحريك وهو فعل بمنى مقمول مثل نقص بمنى منقوص. وهنه قو لهم ليكن عملك بحسب ذلك ، أي على قدر عدده. قال الكسائي يقال ما أدري ما حسب حديثك ما قدر ، وربما سكن في ضرورة الشمر (فلا يلحق به) أي إذا كان كذلك فلا يلحق

(و في بعض نسخ المختص) أي مختصر القدورى (ولا شفعة في البناء والنحل إذا ببعث دون العرصة) بمنت العين وسكون الراء وهو كل بقعة من الدار واسعة ليس فيها بئاء ، والجع العراص والعرصات والأعراض ، كسندا في العباب (وهو صحيح) أى المذكور في بعض بسخ المختصر وهو الصحيح (مذكور في الأصل) أى المبسوط (لأنه لا قرار له ، فكان نقلياً) أى البناء أو النخل . والشفعة إنها تجب في الأراضي التي يملك

أخرجه البيهقي في سننه الكبرى . والربع قد مر تفسيره ، والمراد بالحائط البستان

والبشر والطريق. قـــال ولا شفعة في العروض والسفن لقوله عليه السلام لاشفعة إلا في ربع أو حائط، وهو حجة على مالك في إيجابها في السفن.

من الباء بقولها رحيان ، وكل من قد قال رحاء ورحا إن وارحية مثل عطاء وعطا إن واعلية وعلما والكثير واعطية وعلما إن واعطيته جملها منقلبة من الواو ، ولا أدرى ما حجته وما صحته وثلاث ارحاء وقال الصنعاني في مجمع البحرين يقال في تثنية الرخى رحوان كما يقال رحيان ، وتكتب بالياء والآلف .

(والبئر والطريق) وكذا النهر والدور والصفار 7 والحاصل أن المراد بما لا يقسمأي لا ينتفع به بعث القسمة الحسية مثل انتفاعه قبل القسمة وبنوت جنس الانتفاع كما في المنتسب الحيام لانه لا يحتمل التجزيء والقسمة في ذاته لأنه ما من شيء في الدنسا إلا ويحتمل التجزيء في نفسه .

(قال ولا شفعة في العروض والسفن) أى قال القدورى في مختصره والعروض بضم الدين جمع عرض ، وهو ما لبس بنقد وقد مر تفسيره من قريب ، والسفن بضمتين جمع سفينة (لقوله على لا شفعة إلا في ربع أو حائط) هذا الحديث رواه البزار في مسنده ثنا عمرو بن على ثنا أبو عاصم ثنا ابن جربج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال ، قال رسول الله على لا شفعة إلا في ربع أو حائط ، ولا ينبغي له أن يبيع حتى يستأمر صاحبه ، فان شأه أخذ ، وإن شاء توك . وقال لا نعلم أحداً يروبه بهذا اللفظ إلا جابر والعجب من الاتوازي مع ادعائه النممق في الحديث كيف له أن ينسب هذا الحديث إلى خرجه بل قال ولنا في صحة هذا الحديث نظر وسكت ومضى ، على أن أبا حنيفة أيضا رواه عن عطاه عن أبي هريرة قسال قال رسول الله على الله في دار أو عقار ، أخرجه البهقي في سننه الكبرى . والربع قد مر تفسيره ، والمراد بالحائط البستان ويجمع على حيطان .

(وهو حجة على مالك في إيجابها في السفن) أي الحديث المذكور حجة على مالك في

ولأت الشفعة إنمسا وجبت لدفع ضرر سوء الجوار على الدوام، والملك في المنقول لا يدوم حسب دوامه في العقسار فلا يلحق به . وفي بعض نسخ المختصر ولا شفعة في البنساء والنخل إذا بيعت دون العرصة وهو صحيح مذكور في الأصل ، لأنه لا قرار له

فكان نقلياً

إيجابه الشفعة في السفن فإنه قال في رواية أن الشفعة تثبت في جميع المتقولات كالحيوان والشاب والسفن ونحوها . وعن أحمد في رواية وتثبت الشفعة فبالا يقسم كالحجروالسيف والحيوان وما في معنى . وعنه في رواية أخرى أنها تثبت في البنساء والغرس أن يبيع منفرداً ، وهو قول مالك . وقال الاسبيجابي في شرح الكافي ولا شفعة إلا في الأرضين والدرر حيث لا يثبت إلا في المنقول . وقال ابن أبي ليلي يثبت في المنقول . وقسال القدوري في شرحه وقال مالك يثبت في السفن أيضاً .

(ولأن الشفعة إنما وجبت لدفع ضرر سوه الجوار على الدوام ، والملك في المنقول لا يدوم حسب دوامه في المقار) أي قدر دوامه وهو بفتح الحاء وحكون السين ، وقبل يجوز بفتح السين أيضاً واختاره الجوهري حتى قال إنما يسكن للضرورة . وفي العبساب وحسب بالتحريك وهو فعل بمنى مفعول مثل نقص بمنى منقوص . ومنه قولهم ليكن عملك بحسب ذلك ، أي على قدر عدده . قال الكسائي يقال ما أدري ما حسب حديثك ما قدر ، وربما حكن في ضرورة الشعر (فلا يلحق به) أي إذا كان كذلك فلا يلحق المنقول .

(و في بعض نسخ المختصر) أي مختصر القدورى (ولا شفمة في البنساء والنخل إذا بيعت دون العرصة) للمنت العين وسكون الراء وهو كل بقمة من الدار واسعة ليس فيها بئاء ، والجمع العراص والعرصات والأعراض ، كسندا في العباب (وهو صحيح) أى المذكور في بعض نسخ المختصر وهو الصحيح (مذكور في الأصل) أى المبسوط (لأنه لا قرار له ، فكان نقلياً) أى البنساء أو النخل . والشفعة إنها تجب في الأراضي التي يملك

وهذا بخلاف العلوحيث يستحق بالشفعة

رقابها ، حتى أن الأراضي التي جازما الإمام لبيت المال ، ويدفع إلى الناس مزارعة ، فصار أيهم فيها بنا، وأشجار ، فلر بيعت هذه الأراضي فبيعها باطل ، وبيع البنساء والشجر يجوز ، ولكن لا شفعة فيها ، وكذا لو بيعت دار يجنب دار الوقف فلا شفعة للوقف ولا يأخذها المتولى ،

وكذا إذا كانت الدار وقفاً على رجل فلا يكون للموقوف عليه الشفعة بسبب هذه الدار ، كذا في الذخيرة والمعني ، ولا يلزم على هذا استحقاق العبد المائون والمكاتب والشنعة ولا ملك لحما في وقبة الأرض ، لأن استحقاقها فيهما التصرف بالبيع والشراء قام مقام الشفعة ملك الرقبة كا قال أبو حنيفة فالشفعة للمشتري الذي له الحيار إذا بيعت دار يجنب تلك الدار المشتراة ، مع أنه لا يقول اما لملك . وعند الثلاثة لا شفعة لشركة الرقف وإن كان المرقوف عليه معيناً . وفي المشتري الذي له الحيار يثبت له الشفعة كا سبحيه إن شاء الله تعالى .

وهذا بغلاف العلو) أى عدم وجوب الشفعة في البناء ، بغلاف العلو (حيث وهذا بغلاف العلو (حيث يستحق بالشفعة) أى صاحب السفل بأخذه بالشفعة ، وقال الكرخي في مختصره وان بسع سفل عقار دون علوه أو علوه دون سفل أو هما حيث فيها الشفعة بعما جمعاً أو كل واحد منهما على انفراده وقال أو برسف إن وجوب الشفعة في السفل والعلواستحسان، روى ذلك عنه ابن ساعة وبشر بن الوليد وعلى بن الجمعد وقال القدورى في شرحه أما إذا بعما جمعاً فلا شبهة فيه ، لأنه بإع العرصة بحقوقها لتعلق الشفعة بجميح ذلك ، وأما إذا باع السفل دون العلو لقول منات لا شفعة إلا في ربع ، ولأن المساوي يخاف فيها على وجه اللدوام . وأما العلو فلأنه حق متعلق بالنفعة على التأبيد وهو كنفس البقعة ، والذي قاله أو يوسف من الاستحسان إنها هو في العلو .

وكان القياس أن يجب فيه الشفعة لأن لا يبقى على وجه الدوام ، وإنها استحسنوا وكان القياس أن يجب فيه الشفعة لأن لا يبقى على وجه الدوام ، وإنها استحسنوا لأن حتى الوضع متناءجد (١) فهو كالعرصة ، وقد قال محمد في الزيادات ان العلو إذا انهدم

ويستحق به الشفعة في السفل إذا لم يكن طريق العلو فيه ، لأنه بماله من حق القرار التحق بالعقار . قال والمسلم والنمي في الشفعة سواء

ثم بيع السفل فالشفعة واجبة لصاحب العاو عند أبي يوسف ، ولا شفعة عند عمد ، فأجرى أبو يوسف حق الوضع وإن لم يكن هناك بناء بجرى الملك ، لأنه حتى ثابت على التأبيد كنفس الملك . وذكر مجد و رح ، في الزيادات أن من باع علواً فاحترى قبل التسليم بطل البيع ، ولم يحك خلافاً . قال ابن شاهر به هذا ينبغي أن يكون قول خاصة ، وأما على قول أبي يوسف فيجب أن لا يبطل البيع لبقاء حتى الوضع ، ألا ترى أن أجراه بجرى العرصة في إيجاب الشفعة ، الكل من شرح القدورى .

(ويستحق ب الشفعة في السفل) أى بالعار الشفعة في السفل بالجوار ، وليس بشريك إذا لم يكن بطريق العار في السفل ، كنذا في الإيضاح (إذا لم يكن طريق العار في السفل ، وهذا لبيان ان استحقاق الشفعة فيه بسبب الجوار لا بسبب الشركة ، وليس لبيان أن الشفعة لا تجب إذا كان طريق العار فيه ، بل تجب الشفعة ثمة أيضاً لكن بسبب الشركة لا بالجوار ، حق يكون مقدماً على إيجار الملازق .

ألا ترى إلى ما نص الكرخي في مختصره وقال لو ان رجلًا له علو في دار وطريقه في دار أخرى إلى جنبها فباع صاحب العلو علوه فأصحاب الدار التي فيها الطريق أول بالشفعة ، انتهى ، وذلك لاتهم شركاء في الطريق وصاحب الدار التي فيها العلو جار ، والشريك في الطريق أولى من الجار . ولو ترك صاحب الطريق الشفعة والعلو جار ملاصق أخذ المشفعة مع صاحب السفل ، لأن كل واحد منها جار العلو والتساوي في الجوار ، فوجب التساوي في الشفعة ، كذا ذكره القدوري (لأن بها له من حق القرار التحق بالعقار) أى لأن العلو الذي له حق التعلى التحق بالعقار فتجب فيه الشفعة .

(قال والمسلم وللندي في الشفعة سواه) وبه قال مالك والشافعي ، وأكثر أهل العلم. . وقال أحمد وابن أبي ليلي والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز لا شفعة للكافر على مسلم . ولنا ما أشار إليه بقوله واحتجوا بها رواه الدارقطني عن أنس أنه عِنْ قِيْ قال لا شفعة لكافر على مسلم ، أشار إليه بقوله (للمعومات) أي بمعومات الأحاديث التي مر ذكرها .

⁽١) مكذا رسم الكلمة في الاصل .

للعمومات ، ولأنهما يستويان في السبب والحكمة فيستريان في الاستحقاق ، ولهذا يستوى فيه الذكر والأنثى، والصغير والكبير ،

وحديث الدارقطني غريب لم يثبت ، ولا يعارض بعموم قول سبحانه وتعالى ﴿ وَلَنْ عَمِيلُ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى ﴿ وَلَن يجعل اللَّهُ للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾ ، لأن المراد نفي السبيل حكماً لاحقيقة ، ونفي السبيل بالإسترقاق يراد بالإجماع فلا يراد غيره ، لأن المقتضى لا عموم له .

يدن مسرر على الآخذ ، لأن من لا يملك الدفو لا يملك الآخذ لعامة الدمومات . ولأن سبب الاستحقاق الشركة والجوار فيستوي فيه الصغير والكبير ، والصبي محتاج إلى الآخذ للدفع الضرر في الثاني الحال ، وإن لم يكن في الحال والولي يملك الآخذ كالرد بالعبب نظراً لده ، وإنما لم يمكن في الحال والولي يملك الآخذ كالرد بالعبب نظراً لده ، وإنما لم يمكن أن المناط حقد وفيه ضرر . وفي المبسرط يشت حق الشفعة للحمل الذي لم يولد ، لأنه من أحل الملك بالإرث ، حتى لو وضعت الحبلي حملها وقد ثبت نسبة شرك الورثة في الشفعة ، وإن كان الرضع بعد البيع لا كار من سنة أشهر . وكذا لو كان من أحل البدع له الشفعة عند العامة كالذاسق بالأعمال ، وعن أحمد لا شفعية لغلاة الروافض الذي يحكم بكفره ، لاز، لا شفعة لكافر على مسلم .

روافض سي يسم بدسر . و المستأمنون و استحقاق الشفعة و الهل الذمة و المستأمنون و وقال الكرخي في مختصر و فأهل الإسلام في استحقاق الشفعة و الممتق بعضب في من أهل الحرب والعبد المأذون لهم في التجارة و الأحرار و المكاتبون و الممتق بعضب مراء . و كذلك النساء والصبيان فيا وجب لهم أو وجب عليهم من ذلك سواء ، و الخصاء فيا يجب على الصبيان آباؤهم فإن لم يكونوا فأوصياء الآجداد ، فإن لم يكونوا فأوصياء الأجداد ، فإن لم يكونوا فأوصياء الأجداد ، فإن لم

والباغي والعادل والحر والعبد إذا كان مأذونا أو مكاتباً . قال وإذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة ، لانه أمكن مراعاة شرط الشرع فيه وهو التملك بمثل ما تملك به صورة أو قيمة على ما مر . قال ولا شفعة في الدار التي يتزوج الرجل عليها أو يخالع المرأة بها أو يستأجر داراً

يكونوا فالإمام والحاكم يقيم لهم من يتوب عنهم ٤ وأهــــل العدل وأهل البغي في الشفعة أيضاً سواه . .

(والباغي والعادل والحر والعبد إذا كان مأذونا أو مكاتباً) قيد بقوله إذ كان مأذونا أو مكاتباً) قيد بقوله إذ كان مأذونا الأنه إذا لم يكن مأذونا قلا شنمة له ، وإذا كان بائع الماذون الشفعة بلا خلاف ، وإذا كان البائع مولاه يأخذ بالشفعة أيضاً إذا كان عليب دين ، كذا في المبسوط ، وقياس قول الثلاثة أن يأخذ كا لو لم يكن عليه دين .

(قال وإذا ملك العقار بعوض هر مال وجبت فيه انشفعة) أي قال القدوري ، قيد بقوله بعوض لأنه إذا ملكه بالهبة والصدقة والوصية والإرث لا شفعة له عند عامة أهسل العلم منهم الأنهة الثلاثة . وحكي عن مالك رواية في المنقل بصدقة أو هبة فيه شفعة ، وبه قال ابن أبي ليلي ويأخذ الشفيع بقيمته . وقيد بقوله هو مال احترازاً عما إذ لم يكن مالا كالمبينة ، فإن البيع باطل فلا شفعة فيه (لأنه أمكن مراعاة شرط الشرع فيه وهو التملك بمثل منا تملك به المشتري صورة) فيها لا مشل له كالمكيل والموزون والمقدور المتفاوت (أو قيمته) أي فيها لا مثل له وهو الذي يتفاوت آحاده (على ما مر في فصل ما يؤخذ به المشفوع بقوله ومن اشترى داراً بعرض أخذها الشفيع بقيمته . وإن شتراها بمكيل أو موزون أخذها بالله .

(قال ولا شفعة في الدار التي يتزوج الرجل عليها) أي خال القدوري ، وذلك بسأن جمل الدار صداقها فلا شفعة فيها ، لأن سببها غير السبب بسبب ويملك به التملسك (أو يخالع الرأة عليها) بأن تعطي المرأة الدار لزوجها لتخالع عليها (أو يستأجر بها داراً) باب ما تبطل به الشفعة

قال وإذا ترك الشفيع الإشهاد حين علم بالبيع وهو يفدر على ذلك بطلت شفعته لإعراضه عن الطلب، وهذا لأن الإعراض إنما يتحقق حالة الاختيار وهي عند القدرة،

(باب ما تبطل به الشفعة)

أي هذا باب قي بيان ما تبطل به الشامة وأوجه • لأن الإبطال بعد الثبوت •

(قال) أى القدوري (وإذا ترك الشفيع الإشهاد حين علم بالبيع وهو يقدر على ذلك) أى والحال أن يقدر على ذلك الإشهاد حين العلم (بطلت شفعته لإعراضه عن الطلب) أما إذا كان هناك مانع والظاهر أنه ترك الإشهاد لا للاعراض فلا يسقط حقه ؟ إذا اشترى داراً والشفيع في بلد آخر وبينها قوم يحاربون وهو لا يقسدر على بعث نركيل كان على شفعة . وكذا لو كان بينها نهر مخوف أو أرض مسبعة .

قإن قبل قد ذكر قبل هذا أن طلب الإشهاد ليس بلازم وقسد ذكر في الذخيرة أن الإشهاد ليس بشرط ، وإنما ذكر أصحابنا الإشهاد عند هذا الطلب في الكتب احتباطاً لتمكن إثباته عند إنكار انشتري ، فما وجه التوفيق بينها . أجيب بأنه يحتمل أن يراد ربياد نفس طلب المراثبة ، لأن طلب المواتبة ، لا ينفك عن الإشهاد في حق علم القاضي، وسمي هذا الطلب إشهاداً بدليل ما ذكره من التعليل في حق ترك طلب المواتبة مثل ما ذكره من التعليل لأما هنا . قلت إذا فسر الإشهاد بطلت المواثبة كا فسره قاج الشريعسة مكذا لأمراد السؤال المذكور ، فلا يحتاج إلى الجواب .

(وهذا) يعني اشتراط. القدرة (لأن الإعراض إنما يتحقق حالة الاختيار ، وهيعند القدرة) فالإعراض يتحقق عند القدرة ، حتى لو سمم وهو في الصلاة فترك طلب المواثبة الزرمه بالرضاء وهذا المهنى) أي الحال في الرضى (موجود في القسمة) .
وتبع المصنف في ذلك فخر الاسلام البزدري والصدر الشهيد حيث أنكر رواية الفتح وأثبتها الفقية أبو الليث في شرح الجامع الصغير فقال معناء لا شفعة في قسمة ولا خيسار رؤية في القسمة أيضا ، وإنما لم يجب في القسمة خيار رؤية لأنه لا فائدة في رده كان له أن يطلب القسمة من ساعته فلا يكون في الرد فائدة . وحمل فخر الدين قاضي خيان في شرح الجامع الصغير رواية الفسخ على ما إذا كانت التركة قليلاً أو موزوناً من جنسواحد فاقتسموا لا يثبت خيار الرؤية ، لأنه لو رد القسمة بخيار الرؤية لاحتاج إلى القسمة مسرة أخرى فيقع في نصيبه عين ما وقع في المرة الأولى أو مثله فلا يفيد خيار الرؤية . أما لو كانت عقاراً أو شيئاً آخر يفيد خيار الرؤية لأنه لو رد بخيار الرؤية ، فإذا اقتسموا ثانياً كانت عقاراً أو شيئاً آخر يفيد خيار الرؤية لأنه لو رد بخيار الرؤية ، فإذا اقتسموا ثانياً ربا يقع في نصيبه الطرف الآخر الذي يوافقه ، فيكون مفيداً (والله مبحانسه وتعالى ربا يقع في الكافي وصحح شمس الأثنة السرخي الرواية بالنصب أيضاً ، وقيال لا يثبت خيار الرؤية في القسمة سواء كانت القسمة بقضاء أو برضاء وبه أخذ بمض المشايخ .

أمر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بطبع هذا الكتاب بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر العجري

المعيار المعرب

والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والاندلس والمغرب

> > خرجه جماعة من الفقهاء
> > بإشراف الدكتور محمد حجي

نشر وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية للمملكة المغربية

[من له ملك في شجرة ثبت من بعض أغصانها شجر هل يكون له نصيب فيها ثبت من أغصانها؟]

وسئل القاضي أبو سالم اليزناسني عن رجل اشترى رقعة وبها أشجار تين، ومن الأشجار المذكورة شجرة قديمة، ثم ان الشجرة القديمة أخذ منها أغصان ودفنت في الرقعة المبيعة المذكورة، وامتد أيضاً منها غصن وعرق في الرقعة، ونبت من جميع ذلك كله أشجار، ثم أبرز الحس أن لرجل آخر ثلثاً واحداً في الشجرة القديمة المذكورة، فطلب من المشتري المذكور، بأن يمكنه من ثلثه في جميع ما دفن وما امتد من الشجرة التي له فيها اللث المذكور، فمنعه من ذلك مشترى الرقعة المذكورة، فهل يكون لصاحب الثلث في الشجرة القديمة ثلث في جميع ما دفن وما امتد منها في الرقعة المذكورة أم لا؟ بينوا لنا ذلك مأجورين، وانة يديم عافيتكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

فأجاب: الجواب لصاحب الثلث الثلث في جميع ما غرس من الشجرة المشتركة، وله قلع نصيبه والذهاب به حيث شاء. وبالله التوفيق، وكتب ابراهيم بن محمد بن ابراهيم اليزناسني لطف الله به.

[من اشترى أملاكاً ثم استشفعت من يده. . . .]

وسئل سيدي أبو الحسن الصغير رحمه الله عن مسألة رجل يعرف بابن التواس، كان اشترى من امرأة - وكلاهما كانا من أهل سجلماسة - حظاً كان ها في بحيرة وفي دمنة على الاشاعة فيهها، وثلثاً محوزاً مفروزاً في دمنة أخرى، ووقع عقد النبايع بينها بالاسكندرية، وشهد عليها بذلك حجاج من أهل بلدهما المذكور، ثم إنه استشفع على المبتاع المذكور بسجلماسة بعد وصوله إليها الحظ المشاع من ذلك في البحيرة والدمنة، ويتي بيده النلث المفروز من ذلك خاصة، وكان وقع البيع الموصوف في ثلاث صنفات شملها رسم واحد، وحضر لهذا الاستشفاع رجل يعرف بابن وشن، ومكث ابن وشن مشا المذكور بعد حضوره هذا الاستشفاع نحو عام ونصف، ثم قام على ابن النواس المذكور، وادعى أن اشتراءه المبيع الموصوف إنما كان تولي ذلك له

وبإذنه وشهد له أحَدُ شهود الرسم المنعقد بالبيع المذكور، وابن القواس المذكور كان اعترف له في الطريق حين قفولهما ان اشتراءه لما وصف إنمًا كان للقائم ابن وشن المذكور، وسئل هذا القائم المذكور عن سبب سكوته حين وقوع الشفعة عن طلبه مع معرفته بقبض ابن القواس الثمن الذي استشفع به ومعاينته لتصرف ابن القواس في المفروز من ذلك وبقائه بيده المدة المذكورة. فأجاب ابن القواس قال له حين الاستشفاع: الملك ملكك والأثمان مالك وكل ما تريد أفعل معك في ذلك أفعله وأنكر ابن القواس هذا وسئل أيضا الشاهد عن سكوته عن ابن وشن أن يعلمه بشهادته له بذلك مع معاينته تصرف ابن القواس في ذلك هذه المدة المذكورة فأجاب بأن قال: لم يطلبني القائم بهذه الشهادة إلا عند قيامه. ولما طلبني بها أديتها له، وقال ايضاً: إن ابن القواس كان سأل منه تقييد الشهادة الواقعة بالاسكندرية فقيدتها له كها وقعت، فهل كلامه هذا نافع أو لا؟ ويكون سكوته عن أحبار أبن وشين بحقه في ذلك قادحاً في شهادته، ومما استظهر به إبن القواس على صحة دعواه رسم شهد له فيه شاهد عدل أن ابن القواس وابن وشن المذكورين أمليا معا حدود ملك اتصل به من إحدى جهاته هذا الثلث المفروز الذي بقى بيـد ابّن القواس فذكراه، وذكرا اتصاله بذلك الملك ونسباه إلى ابن القواس المذكور ولم ينسبة ابن وشين المذكور لنفسه.

ومن فصول هذا العقد أن هذا الشاهد العدل المذكور أن القائم أشهده بما نصه أنه سلم عن نفسه وعن أولاده الصغار في حجره لابن القواس في جميع الصفقة التي شهد بها الحجاج لابن القواس المذكور حسبها ينطق بذلك رسم بيد ابن القواس المذكور يعني عقد الشراء المذكور فأفرد الصفقة ووصفها بما شمل الصفقات كلها فعن في هذا الاشهاد الثلث المفروز والقائم منكر هذا الإشهاد وقال: شهادة هذا الشاهد ونها ()(*) أنه قال في الصفقة التي شهد بها الحجاج وهم إنما شهدوا بصفقة ()(*) أم يكن بقي بيده منها إلا ()(*) بما وصفه به من

شهادة الحجاج، وكان الشاهد عالماً بالحظين المشاعين، مما ذكر كانا استشفعا، فهل ترون في هذه الفصول منحكم الله السداد، وهدى بإرشادكم برحمته الى سبيل الرشاد تمنه، والسلام الآتم يخص سيدنا الامام ورحمة الله تعالى وبركاته.

فأجاب رحمه الله: أعزكم الله بطاعته، إذا كان الأمر كما وصفتم فوقه فقيام ابن وشن على ابن القواس المذكور فيه وتعلقه بما شهد له به على ابن القواس باطل لوجوه:

منها ما شهد به عليه لابن القواس من التسليم في مشتراه المذكور وإن أورد لفظ الصفقة والواقع في الرسم رسم الاشتراء صفقات فقد وصفها بما شمل الصفقات كلها، ويكون لفظ الصفقة لهذا معبراً به عن جميع الصفقات، ويكون الألف واللام من الصفقة لاستغراق جميع الصفقات، وبالجملة فلفظ هذا الشاهد حكاية لفظ ابن وشن في التسليم، ولا يقبل منه التفسير بصفقة منردة معينة يعني من ابن وشن المذكور، ولو أقر بالمقالة المشهود بها لخروجه على هذا التقرير عن الظاهر الدال على جميع الصفقات، إذ المقر بها لخروجه على هذا التقرير عن الظاهر الدال على جميع الصفقات، إذ المقر على ما لا يخفى إنما يوخذ بظاهر لفظ إقراره دون ما أوّله، فكيف وقد أنكر هذه المقالة المذكورة؟ ويكون التسليم المذكور في الثلث المفروز في عينه وفي المنشفع في ثمنه.

ومنها اعترافه لابن القواس بالثلث المفروز في املائها معاً حُدُود الملك المتصل به، ولا يصح له التمسك بالحظين المشاعين لأنه يكون مكذباً للشاهد له باعتراف ابن القواس بأن الاشتراء المذكور للحظين والثلث إنما كان لابن وشن إن كان الاملاء المذكور بعد معرفته بشهادة الشاهد المذكور، ولم يغرق في شهادته باعتراف ابن القواس بين الحظين والثلث المفروز، فصار ابن وشن المذكور ان تمسك بالشهادة المذكورة في الحظين دون الثلث المفروز مكذباً للشاهد بالاعتراف المذكور حسبا ما تقدم.

ومنها أن الشهادة التي بها ابن وشن المذكور باعتراف ابن القواس المذكور باطنة لأحد ثلاثة أوجه: منها سكوت الشاهد بالاعتراف المذكور عن

إعلام ابن وشن المذكور وصاحب الشهادة المذكور حين رأى الملك المشهود به يتصرف فيه ابن القواس المذكور تصرف المائك بنقل وغيره على مذهب ابن القاسم رحمه الله، إذ لم يدع الجهل بوجوب الاعلام إنما اعتل بأنه لم يطلبه الفائم بها، وذلك لا يخلصه عند ابن القاسم رحمه الله تعالى.

ومنها أداء الشاهد المذكور في رسم الاشتراء لابن القواس بموجبه بسجلماسة، وقد كان قبل ذلك أشهده ابن القواس بأن اشتراءه المذكور إنما كان لابن وشن المذكور، وذلك على ما لا يخفى قادح في شهادته على مذهب ابن القاسم وغيره رحمه الله تعالى، لأنه شهد لابن القواس بما يعلم بأنه ملك لابن وشن إن كان ذلك في حين أدائه الشهادة لابن القواس اعترافه بأن الاشتراء المذكور كان لابن وشن فانها شهادة زور كمن شهد لزيد بما يعلم انه ملك لعمرو.

ومنها أداء الشاهد المذكور لابن وشن المذكور باعتراف ابن القواس المذكور بعد أدائه الشهادة لابن القواس بأن الاشتراء له، إذ ذلك رجوع من الشاهد المذكور عن شهادته لابن القواس المذكور بأن الاشتراء له لا أنه لابن وشن المذكور، وذلك على ما لا يخفى يبطل الشهادتين، إنما يقع النظر فيها يأتي له من الشهادات بأن ادعى وهما وجاء يشهد جازت شهادته في المستقبل، وإن لم يتبين له كذب ولا عذر فإن كان مبرزاً في العدالة قبلت شهادته في الاستقبال، وإن لم يكن مبرزاً في العدالة كان في رد شهادته وإجازتها في المستقبل تولان منصوصان في غير المدونة قائمان منها من كتاب الاقضية وكتاب القطع في السرقة، وأما سكوت ابن وشن المذكور عن طلب الثمن في المستفع وعن الثلث المفروز فليس بضائر لم لو لم يكن لابن التواس المذكور معتملت إلا هؤ.

ويتلخص من هذا المجموع ان قيام ابن وشن المذكور على ابن الفواس المذكور وتعلقه بما شهد له به الشاهد المذكور باطل حسبا تقدم، وبالله

التوفيق. لا شريك له، وكتب على بن عبد الحق الزرويلي، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

[مسألة في حكم الغيبة عن مغارم الأسواق]

وسئل سيدي ابو عبد الله السرقسطي عمن يعطي حاجة لدلال يسوقها ثم أن الدلال بعد ببعها يغيب على المغرم ويقسمه مع التاجر وبائع السلعة، فهل يسوغ ذلك لهم أم لا؟ وهل يجوز لأحد أن يغيب على شيء من المغارم، بينوا لنا ذلك.

فأجاب: الجواب أن مصالح المسلمين التي لا تسكن ثغورهم ولا ينكف عنهم عدوهم - دمره الله - ولا تأمن طرقهم إلا بها إن كانت لا تقوم إلا بمغارم الأسواق وكان أصل وضعها عن اتفاق من أهل الدّل والعقد قديما لذلك لكون بيت المال عاجزا قاصراً عنها فإن تلك المغارم يجب حفظها، وأن يولى لقبضها وتصريفها في مواضعها النقات الأمناء، فإن أخذوها من محلها، ووضعوها في المصالح التي جعلت لها، كان سعيهم مشكوراً، ومن ضيعها ووضعها في غير موضعها كان غاشاً ظالماً، وكذلك من لزمته من أهل الأسواق فحسها ولم بخرجها.

[مسألة في الوظائف المجهولة على الأرضين والكسب قديمًا بالأندلس]

وسئل: القاضي أبو عمر بن منظور عن الوظائف الموظفة على الأرضين بجزيرة الأندلس المسماة بالمعونة كانت موضوعة في القديم على نسبة الدراهم السبعينية بل على السبينية وظفت عليها لتقوم بها مصالح الوطن، ووظف أيضاً على الكسب في ذلك العهد بنسبة درهم ونصف للرأس من الغنم، ثم إن السكة تبدلت ونقصت أكى ما في علمكم، ثم ظهر الآن المعيار الحق، وهي السكة الجديدة، فهل يوخذون بها إذا ظهر ما كان قد لزمهم في قديم الأزمان بعد أن تحط عنهم الأجعال وما لزمهم من الملازم الثقال وما أحدث بعد تلك الاعصار؟ او يتركون على ما هم عليه من أخذ الدزهم باسمه دون معناه وحقيقته؟ بينوا لنا ما الحكم في ذلك مأجورين مثابين بفضل الله.

فأجاب: الحمد لله تعالى، والصلاة والسلام على رسول الله، الجواب - وبالله التوفيق - أن الأصل ألا يطالب المسلمون بمغارم غير واجبة بالشرع، وإلما يطالبن بالزكاة، وما أوجبه الله آن والسنة كانفيء والركاز وارث من يرثه بيت المال، وهكذا ما أمكن به حمى الوطن، وما يحتاج له من جند ومصالح المسلمين وسد ثلم الإسلام، فإذا عجز بيت المال عن أرزاق الجند وما بحتاج إليه من ذلك، وعند ذلك إليه من ذلك، وعند ذلك يقال: يخرج هذا الحكم ويستنبط من قوله تعالى: ﴿ فَالُوا يَا ذَا الْفُرْنَيْنِ إِنْ يَاجِوج وَمَاجُوج مُفْسِدُون في الأرضِ فَهَلْ نَجْعَل لكَ خرجا... الآية ﴾ لكن لا يجوز هذا إلا بشروط:

الأول أن تتعين الحاجة، فلو كان في بيت المال ما يقوم به لم يجز ان يفرض عليهم شيء لقوله صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ على مُسْلِم جِزْيَة». وقال صلى الله عليه وسلم: «لا يَذْخُل الجَنَةَ صَاحِبُ مَكْسٍ» وهذا يُرجع إلى إغرام المال ظلمًا.

الثاني أن يتصرف فيه بالعدل، ولا يجوز أن يستأثر به دون المسلمين، ولا أنْ ينفقه في سرف، ولا أن يعطي من لا يستبحق، ولا يعطي احداً أكثر مما يستحق.

الثالث أن يصرفه مصرفه بحسب الحاجة والصلحة لا بحسب الغرض.

الرابع أن يكون الغرم على من كان قادراً من غير ضررٍ ولا إجحاف. ومن لا شيء له أوْ لَهُ شيء قليل فلا يغرم شيئاً

الخامس أن يتفقد هذا في كل وقت، فربما جاء وقت لا يفتقر فيه لزيادة على ما في بيت المال، فلا يوزع، وكما يتعين التوزيع في المال فكذلك إذا تعينت الضرورة للمعونة الإلابدان ولم يكف المال، فإن الناس يجبرون على التعاون وعلى الأمر الداعي للمعونة بشرط القدرة وتعين المصلحة والافتقار إلى ذلك.

فإذا تقرر هذا فنقول في المسألة المسؤول عنها: إذا جزم أمير المؤمنين

أكريتها، قال: فالقول قول ربها إلا إن كان مثله لا يكري الدواب لشرفه، وبالله التوفيق، وكتب مصباح بن محمد بن عبد الله اليالصوقي، والسلام الأتم عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إذا انقطعت الدراهم وقد ترتب منها في الذمة شيء ماذا يكون على المطلوب؟]

وسئل محمد بن المير رحمه الله عن الدراهم إذا انقطعت وقد ترتب منها في بعض الذمم شيء من سلف أو نكاح أو بيع ماذا يكون على المطلوب؟ أجبنا يرحمكم الله.

قاجاب: أما من سلف فلبس له إلا ما أسلف، وأما في النكاح والبيع فله ما كان يجري في وقت العقد، فإن لم يوجد رجع في ذلك النقد إلى التجار وأهل المعرفة بالصرف فيعرف كم كان صرف تلك الدراهم في ذلك الوقت بالذهب فيرد إلى الذهب، وصرف المثقال فيأخذ ذهبا بحسب ما يقع له من صرف تلك الدراهم في ذلك الوقت، والله الموفق للصواب.

[جواب ثان على المسألة]

وأجاب غيره: على الغريم قيمتها يوم انقطعت إن كان قطعها بعد الأجل وإن كان قبله بيوم حل الأجل، ولا فعرق بين الصداق وغيره من سائر الديون، والمراعى ما تعلق به في الذمة.

[جوآب ثالث على المسألة]

وأجاب غيره: بأن قيمتها تجب على الطلوب يوم الحكم لأنها في ذمته إلى أن يحكم عليه، ولو وجدها بعد القطع لم يكن عليه غيرها، وقيل عليه قيمتها يوم عدمها وقطعها لأنه لو طلب بها حينتذ كانت عليه القيمة، فالتأخير إنما وقع بالقيمة.

[حكم بيع الشفعة وهبتها]

وسئل ابن رشد رحمه الله عن مال مشاع بين أشراك اشترى رجل من

اثنين منهم ثلاثة أرباعه، وبقي الربع لشريكها الثالث مع اختين له، فوهب هذا الشريك ما له من الشفعة للمبتاع على مال أخذه منه. ثم إن إحدى الأختين قامت طالبة للشفعة، بين لنا هل يكون ما وهب من الشفعة كالمال المأخوذ فيها للمبتاع دون من يريد القيام بالشفعة أم لا! مأجوراً مشكوراً.

فأجاب بأن قال: تصفحت سؤالك هذا ووقفت عليه، وقد اختلف في جواز هبة الشفيع للمبتاع شفعته الواجبة له عليه بعد البيع أو بيعها إياه منه، فعل القول بجواز ذلك وهو مذهب أصبغ فلا يكون للأختين في مسألتك التي سألت عنها إلا ما وجب لهما من الشفعة، وعلى القول بأن ذلك لا يجوز وهو معنى ما في المدونة، والأظهر من القولين الذي "قول به يرد الأخ على المبتاع المال الذي أخذ منه على هبة الشفقة له لأن ذلك بيع من البيوع ويكون احق بشفعته إن شاء أخذ بها وإن شاء سلمها وكان للأختين أخذ المبيع بالشفعة، ولا اختلاف أن الشفيع لا يجوز له أن يبيع شفعته قبل الاستشفاع من غير المبتاع ولا أن يسلمها، وبالله التوفيق.

وفي وثائق ابن كوثر: وإذا بيع شِقْصٌ مما فيه الشفعة وله شفيعان أحدهما أحق بها فصالحه المبتاع على شيء دفعه له وأسقط عنه شفعته وجبت للآخر إن شاء، وعليه دفع ما بذله المبتاع لصاحبه على الاسقاط مع الثمن الذي وقع به الابتياع.

[الدار التي عرفت بنزول الأجناد عليها هل يعد ذلك عيباً فيها؟]

وسئل بعض فقهاء أفريقية عن الدار إذا عرفت بنزول الأجناد فباعها البائع ولم يبين فهل يكون للمشتري الرد بذلك أم لا؟

فأجاب بأن ذلك لا يكون عبياً في يزول، وليس بالعيب الذي يدوم، ولا هو عند بعض الناس مستثقل، فإنهم يسكنون معهم، وما زال الأمير ينزل بجنوده في دُور البصرة وبغداد ومصر وغيرهم (كذا) من البلاد حتى يمضي، ولو كان ذلك عيباً لما كان الأمراء الأولون يفعلون ذلك ولكان (كذا) الدور المعتادة للضيوف في نزولها عيب أيضاً.

لم تدعُه حجةً إنى بيع حظها لنفسه ، لكون والدها المذكور واجدا لما يبيع في حق نفسه غير حظ ابنته المذكورة .

وإذا تقرر هذا فللمسلّمة نقض البيع في حصتها ، وأخذها سائر المبيع بالشفعة إذا قمتُ بقرب خروجها من حجر أبيها بأقل من العام . وإذا قامت بعد عام فأكثر ، فله القيام أيضاً إذا حَلفت أن سكوتها عن القيام ، إنما كان لأنها ظلت أن تسليمها المذكور لازم لها إذ صار الوالد في بيع حظ المحجورة في حق نفسه من غير حاجة تدعوه إلى البيع متعدّياً ، وصارت المحجورة في تسليمها واهبة ، وكلا الأمرين غير لازم لها على ما لا يحتى .

وما في الوثيقة من ذكر الجواز بشهادة الأموات المحياة شهادتهم يحتمل أن ذلك كان منهم وهم رحمهم الله بتعالى حملًا على غالب الجنس أنه كان جائز الأمر ، فلا تعارض هذه الشهادة بمعرفة الحجر ؛ إن لم ينصُّواعلى معرفة إطلاقها من النحجر ، لا سيما وكتَّاب البادية لا يوثق بكتبهم لجهلهم بأمْر الوثائق والفقة : انتهى .

قال أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمان بن أبي يحيى عارضته حين قرأت عليه بأن الأب إذا باع وأطلق هو محمول على أنه باع على ولده وأنه على النظر ؟ فيؤخذ منه الثمن ولا ينقض البيع ، ويكون تسليم الرجل تسليماً على ابنته . فقال : نصوا على أن من وهب لابنه الصغير هبة وحوزها له مدة الحيازة ، ثم وضع يده عليها ، فياعها وصرح بأنه راجع في الهبة ، وليس ممن بعتصر لمبلائه مثلاً أن البيع ينقض عاش الأب أو مات ، وكذلك لو لم يحور الاها ، فباع لنفسه ، ينقض ما دام حياً ويبطل بالموت .

[الورثة أحق بالشفعة فيما بينهم من شريك موروثهم] وسئل عن رجل كانت لهُ دار ، فباع نصفها لرجل على الإشاعة ثم مات

وخلف النصف الثاني منها لورثته ، فبقيت بينهم وبين المشتري ، ثم ياع بعضهم من مشتري النصف الأول مُورثهم من النصف الباقي ، مع مُورث بقبة الورثة منه تعدياً ، فقام من لم يبع منهم ، فاستحق نصيبه من هذا النصف ، فأراد أحذ ما باعه إخوته وورثة أبيه من هذا النصف الثاني بالشفعة من يد مشتريه ، فقال لهم المشتري : أشارككم في الشفعة ، فأشفع بنصيبي معكم وأراد القائم الاختصاص بالشفعة في هذا النصف .

فأجاب: لا يدخل المشتري مع القائم في الشفعة، وهو أحق بها منه ، لأن القائم والبائع أهل مُورثٍ واحد. ولم يدخل المشتري معهم في ذلك المورث. وهي أحرى من مسألة أهل السدس في المدونة التي جعل فيها أهل الدس أو الربع مثلاً أحق بالشفعة فيما باع بعضهم من أهل نصيب آخر.

قال ابن أبي يحيى وتوقف الشيخ في خلاف اللخمي في تلك ، هل يأخذ هذا أم لا ؟ ولكن فتياه على المشهور ، أن لا يدُخل المشتري مع القائم .

[الصلح على الإقرار أو على السكوت بلا إقرار ماض]

وسئل عن رجل حرث مع آخر أرضاً مدة من خمسة أعوام ، فمات الأرض ، وكان له أخ فقام في الأرض ، فاستظهر الذي كان يحرثها برسم أنه اشتراها من الميت ، فقال القائم : لم أكن أعلم باشترائك وظننت ألك إنما تحرث على الشركة وطلب الشفعة في المبيع بحكم الإشاعة لأن له أرضاً معه زعم أنها مع هذه شائعة ، فقال المشتري ليست شائعة . كنتما قسمتماها فقال القائم : قسمنا قسمة محارثة ، لا قسمة منافع ، ثم اصطلحا على أن يكون للقائم الخمس ، فلما تم الصلح بينهما وجد المشتري بينة أنهما اقتسما ، لكن لم يتبين هل قسمة أصل أو قسمة منافع ؟ وأراد المشتري نقض ذلك الصلح بهذا .

نوازل الشفعة والقسمة

[هل تصح الشفعة للغير؟]

وسئل القاضي أبو علي الحسن بن عطية الونشريسي رحم الله عن رجل اشترى حظا شائعا في جنان وبقي على ملكه نحواً من عام، ثم إن بعض الشركاء ادعى العيب وطلب المشتري المذكور الأخذ بالشفعة فشفعه في الحظ المذكور، ثم بعد خمسة أيام ظهر أن الشفيع باع الحظ المذكور بزيادة على الثمن المذكور. فهل يفسخ البيع ويعود الحظ المستشفع الى مالكه أولاً أم لا؟ وهل يكلف المستشفع البينة على أن الشفيع إنما شفع لغيره؟ أو يكفي في ذلك قربُ التاريخين لأن بينهما خمسة أيام؟ وزعم الشفيع أنه باع بحكم الصفقة وبيده رسم بيع الحظ المذكور وحده.

فأجاب: الجواب والله تعالى يوفق للصواب بفضله ، أن مالكاً قال في رجل باع شقصاً من دار وشريكه مفلس فيقول له رجل من الناس خذ بالشفعة وأنا أربحك ، فأخذ بالشفعة فسلم اليه بالشفعة فيعطيه الذي أربحه ، فيظهر هذا على أنه أخذها لغيره وبقي بدله ويقول لم يكن لي شيء وقال لي هذا الرجل خذه ولك كذا . فقال مالك : أما أصل البيع فلا يجوز ، ولكن من أين يعلم هذا أنه قال له ذلك ؟ فقيل له يقر له به صاحب الشفعة ، فقال ليس

إقراره بشيء ولا يفيد ، ولكن لو ثبت ذلك ببينة أو أمر ثابت رأيت أن يُردُّ⁽¹⁾ الى المشتري، لأنه إنما أخذ بـالشفعة لغيـره ، ولكن كيف يعلم هذا ؟ ولكن اذا علم رد .

قال ابن رشد: هذا كما قال إنه ليس للشفيع أن يأخذ بالشفعة لغيره ، لأن الحق إنما هو له لرفع الضرر عن نفسه ، فقيل ضرر الاشراك ، وقيل ضرر القسمة . وكذلك ليس له أن يأخذ المبيع . وقد قالوا في المديان أيأخذ بالشفعة فتباح لغرمائه . وفي هذا نظر لانه إنما يأخذ للبيع ، وقد استحسن أشهب أن لا يكون ذلك انتهى قول ابن رشد. قال في الكتاب : ومن ابتاع شِقْصاً فيه فضل فقام غرماؤ ، في فلسه أو موته ، فللشفيع إن قام أخذ الشقص دونهم . وإن ترك من أجاط الدين بما له القيام بشفعته فليس لغرمائه أخذها ولا أن يجبروه على أخذها ، وذلك إليه أخذ أو سلم .

قال عياض: لم يجز في الكتاب أن يأخذ بالشفعة لغيره ولا ببعها ليربح فيها . وقال في المديان يأخذ بالشفعة وهو في المعنى مبتاع لغرمائه فهي مخالفة الهذا ، ولهذا منع ذلك أشهب . وفي المدونة : واذا أبيع شقص من دار وأتى شفيعها فأراد أن يأخذ بالشفعة لغيره أنه لبس له ذلك ، وهذا هر الصحيح . وهو يُردُّ قوله فيمن استشفع وعليه غرماء ، ذلك للبيع والتاريخُ قريب جداً . ولا شك أن البيع في القرب دليل أنه لم يأخذها لنفسه ، تشهد لهذا مسائل في المذهب ، منها فيمن باع سلعة ثم استقال منها فقال له المشتري أخاف أن تكون تريد بيعها واتبح (2) فيها ، وقال له البائع انما هو أردها لنفسي ، فقيله ثم يبيع تلك . فقال اذا علم أنه استقال منها ليبيعها فارى ببعه غير جائز وأراه يُنقض ؛ وإن كان على غير ذلك ثم بَذَا لَهُ في بيعها أو طال أزمانها ثم باعها أرى ببعه جائزاً . قال : ومثل ذلك رجل سأل امرأته أن تضع عنه طاقها ، فقال ما أفعل ، فتضع صداقها ، فقال ما أفعل ، فتضع

صداقها ثم يطلقها، قال مالك أرى أنَّ ترجع عليه بما وضعت . ولو طال الزمان ثم طلق فلا أرى لها شيئا .

قال ابن رشد: إن البيع ينقض إذا علم سلعته أنه استقاله فيها ليبيعها صحيح ، لأنه إنما أقاله على أن لا يبيعها ، فان باعها نقض البيع فيها فردت أنيه سلعته . ويستدل على أنه إنما استقال فيها ليبيعها (1) إياها بقرب ذلك . وإذا نقض البيع فيها انتقضت الإقالة وردّت إلى المقبل . وإنما سقت مسألة المرأة ومسألة السلعة لأبين لك القرب . وقوله في الشّفعة وإذا علم ردّ ، وفي الرية وماله

قال ابن زرب إن أواد بعد الرد الأخذ لنفسه وقال الآن آخذُ لنفسي لم يجز له ، لأنه انما أخذها لغيره ، فكانه أسقطها لنفسه انتهى .

[جريان العمل بالشفعة في الثمار الخريفية دون الصيفية] من مريم ما المرام المرامين عن الشفعة في الثمار الصيفية وال

وسئل سيدي عبد الله العبدوسي عن الشفعة في الثمار الصيفية والخرفية هل فيها شفعة أم لا؟ لانها انما تشترى للبيع ، والشفيع إذا شفع ليبيع لا شفعة له . وإذا قلتم بأن الشفيع لا يشفع نيبيع ، فهل يبيع ما في رؤ وس الأشجار برمته قائما قبل قطعه كما اشتراه؟ أو مطلق البيع ولو بعد قطعه مجزئا يوما يوما ؟ وهل في حب الزيتون شفعة أم لا ؟ لأن الغالب أخذه ليباع زيته الم مد مد أد لا ؟

فاجاب : متى علم أن المشتري لا يقدر على أكل الثمار ولا على ادخارها ، بل يأكل البعض ويبيع البعض ، كالفاكهة الصيفية معلوم أنها لا تدخر ، وكذا الخريفية اذا كان يبيمُها ولا يدخرها فلا شفعة فيها ، بهذا جرى العمل من زمن سيدي عيسى بن علال الى الآن . هذا معنى قولهم اذا كان شيم ولا (أ) وقال آخيون معنى ذلك ما دامت في أشجارها وباعها كذلك ،

⁽¹⁾ بياض بالأصل .

 ⁽²⁾ كذا؛ وفي نسخة : وأربحت؛ ولعل الصواب : والربح فيها ...

⁽¹⁾ بياض في الأصل .

⁽²⁾ في نسخة : أنا .

⁽³⁾ بَيَاضَ بِالْأَصِلُ ، وتَعَلَّى الْكَلْمَةُ السَّاقِطَةُ هِي 1 يَذَخَرِ 1 .

ونصوصهم تدُّل عُلِي هذا . وكذلك حكم حَب الزينون ، وانشفعة فيها واجبة ، لانه لا يبيعه في الوقت . قبل وأصحابنا الفاسيون مخالفون له عملا بفترى شيخهم بأن الشفعة فيها اذا كان المشفوع منها يراد للبيع .

وأجاب عنها شبخ شيوخنا أبو عبد الله سيدي محمد ابن مرزق بما نصه : اختلف في الشفعة في الثمار فأوجبها مالك فيها في المدونة استحساناً ، وقال ما علمت من قاله قبلي . وفي العتيبة أيضاً من سماع ابن القاسم : وشرط في المدونة كون الأصل للشريكين أو بأيديهما بمساقاة أو حبس ، وأوجبها أشهب ولم يشترط ذلك . وله في مكان آخر ما ظاهره اشتراطه . ومنعه ابن الماجشون . وعلى الأول لا فرق بين الصيفية وغيرها لأنها ثمار ، وذلك كله إذا لم تجذ ويتزايد الأصل . وإذا وجبت في المقاتي ، ومعلوم أنها لا تُدَّر وتباع كما وصفت لأنها ثمار ، فكيف المشفعة . والمقاتي عندي كالأصول ، فيها الشفعة لأنها ثهرة ، ولا أدى في البقول شفعة . انتهى .

قلت: إنما لم يُرَّها في البقول لأنها لا تباع إلا بعد تمكن النفع بها جلة، فكان كجذاذها، ولذلك لم تكن فيها جائحة على ما فيه من الخلاف. ولا يبعد تخريج الخلاف فيها من خلاف الجائحة ؛ وقد يفرَّق بينهما بمعنى آخر ليس من غرضنا هنا.

ووجه منعه أنه وَجُهُ من العينة المحرمة . وهذا كله تفريع على القول ببجواز بيع الثمار في رؤوس الشجر . وقد لا يجوز بناء على أنه من تلقى السلع المنهي عنه أولا ، وللشفيع بيعها كما وصفت ، أو جملة بعد أن يكون أخذه لنفسه ، لا بنية أن يأخذه لغيره ولا غرض له هو فيها إلا مجرد إيصال النصيب لغيره . وهو معنى قوله في المدونة : ولا يجوز . هذا نص التهذيب . ونص الأم : وله ()(1) دينار ربحاً أربحك فيها ، وهذا بين .

(1) بياض بالأصل .

ووجه منعه أنه وجة من العينة المحرّمة . ويظهر من كلام اللخمي وإبن رشد أنّ الأخذ للبيع معتنعُ مطلقاً إلا أن اللخمي حكى فيه خلافاً . ومسألة أخذ المفلس بالشفعة على ما في المعدونة وغيرها تدل على الجواز ويشهد لما ذكرته أن أخذ المفلس وإن كان للبيع لكنه لصفعة نفسه في أداء الدين أو نقصه عنه ، ومن هنا كان قول ابن رشد فيه نظر ضعيفاً ، لأنه يوهم أن الأخذ للبيع مطلقاً ولو كان لمنفعة الشفيع ، وهذا باطل ، لإستلزامه أن الشفيع لا يأخذ إلا للاقتناء لا للبيع ولو احتاج إليه يوماً ما . وهذا الكلام باطل لأنه لو صح لكان الأخذ بالشفعة حراماً ، لأنه من البيع والشرط المناقض لمقتضى عقد البيع الذي هوصِعَةُ التصرف المطلق ، وهذا المحجير لأنه بيع على أن لا يبيع ، والشفعة بيع اتفاقاً . وفي الزيتون الشفعة ، ولا يبعدُ جربان الخلاف فيه من تحلاف ثبوت الجائحة فيه ، وتقريره يطول .

[تنازع المشتري والشفيع في مقدار الثمن]

وسئل سيدي محمد ابن مرزوق عمن اشترى شقصاً فيه الشفعة بمائة مثلاً، ودفع المائة المذكورة بمعاينة شهود الشراء، إلا أن الشهود لم يحضروا صنقة البيع وعقده، وإنما أشهدوهم وأقروا عندهم بأن الشراء كان بمائة وأحضراها وعاين الشهود قبض البائع لها. ثم إن الشفيع أراد الأخذ بالشفعة واستكثر الثمن وأدعى أن البيع إنما كان بخمسين، وإنما فعلا ما فعلا تحيلا لقطع الشفعة بما عاين العدول وقد رد له المشتري الزائد على الخمسين. فهل القول قول الشفيع أم المشتري ؟ وهل تجب اليمين أم لا ؟

وعن رجل اشترى شكماً له شفيع بمانة مثلا وثمنه خمسون، ثم إنه دفع المائة المسماة عروضاً زيتاً وغيره، كأن يدفع عشرة قناطير زيتاً عن المائة المذكورة، وجعلا قيمة القنطار من الزيت عشرة دنانير مثلا، وإنما قيمته في ذلك الوقت خمسة دنانير خاصة. فهل يأخذ الشفيع بالمائة؟ أو بالعشرة

القناطير المدفوعة عن القيمة؟ أم بقيمة القناطير؟ وكان البيع إنما وقع بالمعروض المدفوعة، وإنما سموا المائة تحيلا لقطع الشفعة، وعن قبله ﷺ: لاَ يُبعُ أَخَدُكُمُ عَلَى بَيْعٍ أَجِيهِ . انظر إن تَرَاكَن مع رجل في بيع سلعة فجاءه رَجِلُ فقال للمشتري أنا أهب لك مثلها مجَاناً ، هَلَ يدخل في النهي أم لا؟

فأجاب رحمه الله بقوله: أما مسألة مشتري الشقص من تنازع المشتري والشفيع في مقدار الثمن المنصوصة في المدونة والعتبية وغيرهما من الدواوين ، والتول فيها قول المشتري لأنه المدعى عليه على ما أُصِّل في الكتابين، إلا أن يأتي بما لا يشبه إلى آخر ما ذكر فيها، فلتنظر فيهما وفي غيرهما . وليمين فيها مع تحقيق الدعوى متفق عليها ، ومع التهمة مختلف فيها ، والراجح عَندي في هذا الوقت اليمين مطلقاً . ومسألة بيع المائة بهالزيت قريبة من مسألة الاختلاف ، والأخذ بالشفعة إنما هو بمائة مثقال لا بالزيت إلا ً أن يشترطها عند العقد أنه إنما يأخذ في المائة زيتاً كذا فلا يكون الأخذ إلا به ، كما قال في كتاب الصرف من المدونة ، لأن مالكاً إنما ينظر إلى فعلهما لا إلى قولهما لكن مع الشرط، وأما بدوَّتُه إنما أخذ الزيت عن المائة بعد العقد فإنما يأخذ بالمائة كما قال ابن محرز والمازري في مسألة كتاب الصرف، وهوفي المسوط، ويكون حينئل كمسألة كتاب الاستخفاق من المدونة فيمن باع بالعين وأخذ الغرض فاستحق يرجع بالعين ، لأنه بيع ثان . وليس هذا ا كمسائل المرابحة إذا أخذ خلاف ما عُقد عِليه ، لأن لها أحكاماً تخصها فلا يلحق بها غيرها .وحكم اليمين في هذه إن اتَّهَمَا على قطع الشَّفعة حكمه في. التي قبلها . والواهب بعد التراكن إن قصد الرفق بالمشتري في التوفير عليه لم يدخل في مقتضى النهي لأن ضرر البائع في عدم البيع أخفُ من ضُرَّر إخراج

بالقياس المساوي المعنى ، والله أعلم . وكتب عبيد الله محمد بن أحمد ابن مرزوق . لطف الله به .

[هل طلب التولية مبطلٌ للشفعة ؟]

وسئل القاضي سيدي علي بن محسود عمن طلب من المشتري النولية فأبى عليه ، ثم أراد انتزاع الشقص من يده بالشفعة ، هل يكون طلب النولية مبطلا للشفعة أم لا ؟

فأجاب بأن ذلك لا يضرّه ، بخلاف السوم على وجه البيع . وروى أشهب أن له الشفعة بعد السوم ، فكيف بالتولية ؟!

[ما دفعه الوصي تمخيأ لا شفعة فيه]

وسئل بعض الشيوخ عن مسألة تظهر من جوابه .

فأجاب : صلح الوصي عمن إلى نظره بشقص يوجب للشريك الشفعة ودفعه له على وجه التمخي لا يوجب شفعة ، على هذا درجتُ نصوص الموثقين قاطبة . قبل وهي مسألة الغرديس مع القاضي . فتأمله .

[من اشترى شقصاً فيه شفعة وغاب]

وسئل أيضاً عن أخرى تظهر من جوابه . فقال : إذا غاب المحكوم عليه بالشفعة ، وهو المشتري ، فللشفيع أن يشهد على نفسه أنه أخذ بالشفعة ويبقى الثمن ديناً في ذمته إلى أن يقدم الغائب ، فإن لم يفعل هذا حتى مضى عام ونحوه سقط مقاله ولا عذر له بمغيب المشتري لتمكنه من هذا ، ولا يلزم أيضاً أن يرفع الأمر إلى الحاكم لأنه يكلفه إثبات المرجب وربما عسرت عليه قاله ابن عبد ربه . **

[إنكار البائع والمشتري التبايع]

وعن أخرى كذلك فقال : إذا أنكر البائع والمبتاع التبايع فالفقه ، والله

يرضع ولده مُجَّاناً وهو موسرٌ، هل يكونُ له ذلك "ولا يعطَى أجرةً أو

لا ؟قولان . وإن قصد الواهب الضرر بالبائع لجسَّد أو عداوة أو نحوهما دخل

 المشتري ماله غالباً ، لا سيما في حق قليل الدراهم . وأخَفُ الضَّرَرَيْن يُرْتُكُبُ عِنْدُ تَعَارُضِهما ، كما في الحديث . ويشبه هذا إذا وجد الأب من

تعالى أعلم ، في المسألة أن يخلف أولاً البائع ، فإن حلف سقطت النسعة ، وإن نكل خلف المشتري ، فإن خلف فعلى قول ابن القاسم في المده ، في المشتري تسقط عنه العهدة إذا أنكر التبايع وأقرَّ به البائع أن الشفعة سقط لأن المهدة على المشتري تُسقط الشفعة ، لأن خلف المشتري يُسقط عنه العهدة .

[طلب الشفيع التأخير ليتروى]

وعن أخرى كذلك: إذا طلب الشفيع التأخير لبتروى فعند اللخمي إن كان في الأمر القريب اليوم فله ذلك، وفيصًل الهيخ أبو مهدي ابن علاً بين أن يكون لذلك وجه فيُمكَّنُ منه ، كان يقول قَدُمَ عهدي بالمكان فأحدوني حتى أنظر إليه وأشاهده وأسال عن هذا الثمن هل هو سداد أم لا ؟ وإن قال أخروني ولى يكن لذلك وجه لم يؤخر.

[استحفاظ الشفيع خلال السنة أنه على شفعته ثم سكوته بعد السنة]

وعن أخرى كذلك: الشفيع إذا اشترى واستحفظ في خلال السه أنه مهما سكت فليس سكوته رضى منه بإسقاط الشفعة ، ثم سكت بعد لسنة بكثير وقام ، يحتمل أن ينفعه ذلك كما أفتي به فيمن أحدث على جاره صرراً فاستحفظ أنه لايسكت رضى بل لعدر، ولم يثبت العدر، فهل يكون نفس قوله لم سكت رضى نافعاً، وبعد أفتى ابن عبد ربعه وغيره، أو غير نافع وبه أفتى غيره . فينبغي أن تكون مسألتنا كهذه . انظر أيضاً هل تفاسل على المرأة إذا سكتت بعد السنة في المغيب واستحفظت أنَّ سكوتها ليس برضى فإنه ينعها ، أو يفرق بينها بأن استحفاظها إنما نفعها لما لم تقم وينة على إستاط

[سفر الشفيع أثناء السنة]

وعن أخرى كذلك : سَفَرُ الشفيع في خلال السنة إن كان سفراً ﴿ وَبِ منه قبل مضي السنة ، فعاقه عائق عنه حتى مضت السنة فهو على شفعته .

وإن كان سفراً بعيداً يُعلم أنه لا يؤوب منه قبل مضي سنة فتسقط شفعته بمضي السنة وعلى هذه المسألة قيست مسألة الطائي الفاسي فإنه كان خاصم في تصبير جزء في الدار ثم سافر أثناء ذلك إلى الأندلس ومنه إلى تخسسان ويفي مدة من أربعة أعوام ، ثم قَنِم وأراد أن يخاصم فقيل له ما أسكتك هذه المدة؟ فقال إنما سافرت سفراً قريباً لأؤوب ثم حبسني أبو حمم وأثبت دنك فلم يسقط قيامه .

[إذا باع أحد الشريكين بعضاً من شقصه فللآخر الشفعة]

وعن أخرى كذلك: إذا كانت الدار يمكن قسمها نصفين بالضرر، وكانت بين شريكين فقط، فباع أحدهما ثُمُن نصيبه أو رُبّعه وهي لا تنقسم إلا بضرر، فقصد بذلك إسقاط الشفعة، فالشفعة واجبة، إذا المعتبر أصلها فتجب مقابلته بنقيض قصده.

[لا بد من تضمين المعرفة بالحصة وبقدر الثمن في الشفعة]

وعن أخرى كذلك: تضمين المعرفة بِقَدْر الثمن في الشفعة ضروري مخافة أن يدعي الشفيع أن المشتري أعلمه بثمن كثير والشراء وقع بأقل من ذلك ، أو⁽¹⁾ ذكره لم يسقط الشفعة أو يُقيم بينة بأن البيع وقع بأقل مما ذكر له المشتري ، فيقال أكُذُبُتَ بيتك حيث قلت لم تسقط إلا بعد المعرفة بذير الثمن ، ولا يلزم المشتري يمين على نفي ذلك ، فتأمله فهو ضروري ، ومن الاحتياط للشفيع هنا أن يقول بعد معرفته بقدر الثمن وهو كذا لائه إذا أقام بيد ذلك بأنَّ الثمن كان أقل من هذا فله القيام وإسقاطه أحرط المشتري .

وأما المعوفة بقدر الحصة فهو ضروري أيضاً ، إذْ قد غول ذكرتم لي حصة قليلة فلهذا أستطَّت فلو ذكرتم ما وقع عليه البيع وهو هاه الحصة الكثيرة لم أسقط ، فيلزمه اليمين .

⁽¹⁾ في نسخة : إن .

وعن أخرى كذلك: إذا كانوا شفعاء أبعد وأقرب. هل تقاس على الحضالة إذا سكت الأقرب سنة النقل الحق إلى الأبعد، إلا أن يسكت هو سنة أخرى فيسقط حقه.

[لا شفعة في الرحى ولا في سدها]

وسئل بعض الشبوخ عن قولهم لا شفعة في الرحى ولا في سده . فأجاب بأن قال : صورتها أرخى بين شريكين باع أحدهما منها حصته فأراد شريكه أن يشفع فهذه الصفقة جمعت ما فيه شفعة وما لا شفعة فيه كالدوار والسد وغيرهما مما هو كعرض ، فتقع الشفعة في البيث ويبقى المشتري شريكاً فيما عدا ذلك . فإذا أراد المشتري أن ينتفع بدواره وسده لم يكن إلا بالإرتفاق بالبيت بالدخول والخروج وحظ الموردة ، والبيت ليس فيه شيء ، فالفقه هنا لا شفعة في هذا لأنه يؤدي إلى أن لا ينتفع المشتري أو تكون الشفعة في الجمع، وأما في البعض دون البعض فلاً .

[الشفعة في الكراء]

وسئل القاضي أبو سالم اليزناسني عن الشفعة في الكراء.

فأجاب: بأن لا شفعة في الكراء، وهو الأصح رواية ونظراً. أما الرواية فلكونها في المدونة، وهي أصح الدواوين، وأما النظر فلأنَّ الشقعة على خلاف الأصل لما كانت إخراج مِلْكِ عن مالك بوجه غير مستقيم فلتقصر على الرباع أنفسها حيث ورد النص.

وسئل العبدوسي عمن اكترى حظاً من حانوت وكان الشريك الشفيع لا يتفع .

فأجاب: بأنه يجبر على كرائها بالقيمة، وبه جرى العمل. وكان ابن علال والتازغدري وغيرهما يجعلونه كالشريك في الأصل إما أن يتقاوماها أو تُخْلَى للاكتراء.

[الشفعة فيما مي للزوجة]

وسئل الفقيه أبو عبد الله بن آملا. عمن هلك وترك نصف دار له في يد شفيع فيصير الورثة النصف المنزوك للروجة فاراد الشريك الأجنبي أخذه هل له شفعة أم لا؟

ناجاب: بأن له الشفعة ، لأن أردار إنَّما صيرت في الدين عن ملك الهالك . ويه أنتى المزجلة في أيضاً

وأجاب القوري بأن لا شفعة الإجبي ، وأن المرأة تختص بالنصف المتروك المُصيَّر لها ، وكأنها اشترت شيئاً هي شفيعة لبعضه ولم يقض فيها بقضاء ، بل إصطلح الأجبي مع المرأة بأن اشترى منها النصف كله شراء مستانفاً . ونزلت بالطرطوشي العشار مسألة من هذا القبيل ، وذلك أن أخاه ملك وترك زوجة وعاصباً وهو العشار المذكور ، ولها صداق ، وترك نصف مصرية ونصفها الأخر للزوجة ، فطأ الخصام إلى أن التزم العشار ما ينوبه من الدين على أن يبقى ملك على بصبيه من المصرية. ثم بعد ذلك أفتى القاضي بأن يباع النصف في لدين على ملك الهالك إذ لا ميراث إلا بعد أداء الدين ، فإذا وجب البيع حمشرة الحَذَّ بالشفعة لكونها شريكة في الدين ، فإذا وجب البيع حمشرة الحَذَّ بالشفعة لكونها شريكة في النصف ، وحكم القاضي بنث وزء ان في المدونة . والفرض أن العشار يقول معلناً أعطوني نصيبي من الممرية وأنا أؤ دي الدين فلم يمكن من يقول معلناً أعطوني نصيبي من الممرية وأنا أبع منها بقدر الدين ثم يقسم ذلك ، بل فعل القاضي يفته ى من ملم ما قدمته . والذي في المدونة في المدونة في الورثة باقيها إلا أن يخر الورث الذين من أموالهم فتبقى لهم الدار الورثة باقيها إلا أن يخر الورث الذين من أموالهم فتبقى لهم الدار فيتسمونها .

[هل يجب على الوصني الأخا بالشفعة إن كان هو الأصلح؟]

وسئل بعض الشيوخ من الوسر هل يجب عليه الأخذ بالشفعة إن كان هو الاسدُّ والأصلح ، كما جب عليه أن يتوخُى السَّداد والصلاح في البيع

عليه إذا خاف الهدم ونحوه؟ أو لا يجب؟ لأنه من باب الشراء ، ولا يجب على الوصي أن يشتري للمحجور ولا يتجر له كما قال محمد فيما نقل عنه اللخمي .

فأجاب: ليس هذا كالشراء له ، لأن الشفعة دفع ضرر والتجارة جلب مصلحة، ودرء المفسدة أهم ، فلا ينزم من عدم وجوب غير الأهم عدم وجوب الأهم . وأذكر قضية الينا (كذا) من المشرف على الوصية على أولاد اللمتوني ، وكان بيدها ناض كثير ، فدعاها المشرف إلى أن يشتري به ربعاً إذ هو أسد للمحجور وأصلح .

[لا يجب على الوصي أن يشتري أو يتجر لمحجوره]

فسئل الفقيه أبو مهدي بن علال عن ذلك فقال لا يلزم ولا يجب على الوصي أن يشتري أو يتجر لأنه لم يدخل على ذلك ، فتردد إلى الفقيه فقال له نعم وإن كان لا يلزمه ذلك ، فللقاضي أو للقائم أن يتناول مؤونة الشراء ويجبر على دفع المال في المشترى بعد أن يثبت فيه النظر والسداد ، بدليل أنه إذا لم يأخذ له ثم رشد فله القيام بعد ذلك إن كان له يوم وجوب الشفعة مال ؛ أما إن لم يكن له مال في خلال تلك السنة كلها فلا قيام له بعد ذلك ، لأنه يقال حين وجبت لك لم يكن لك حينلذ ما تشفع به .

[المعتبر في السداد عند ابن رشد يوم النظر لا يوم الوقوع]
وانظر المهمل إذا قام به بعد الرشد ولم يكن له يوم وجوب الشفعة
مال هل يكون له الاخذ بها أم لا ؟ وهذا مبني على أصل مختلف فيه ، وهو ما
المعتبر في مراعاة السداد والنظر ؟ هل يوم الوقوع أو يوم النظر في ذلك ؟
حكى ابن رشد في التخيير والتمليك في خُلْع السفيه أن المشهور اعتبار يوم
النظر لا يوم الوقوع وهو غريب فاستحضره!

[كل يمين يُتوقع عدم إفادتها فللحالف أن يتوقف عنها] وسئل بعض الشيوخ عمن اشترى شقصا بمائة وزعم الشفيع حين أراد

الإحد بالشفعة أنه مشترى بخمسين وانما ذكر المشتري ماثة ليسقط شفعته .

فأجاب: القول قول المشتري مع يمينه ، لكن من حجته هنا أن يقول أ... إن حلفت على المائة ألا يشفع اذ هو مخيَّر في الشفعة وعدمها فتذهب يمسي باطلاً ، فلا أحلف حتى يشهد على نفسه بالأخذ بالشفعة . وكذلك من قام له شاهد واحد بمال هل يحلف قبل الإعذار الى المشهود عليه أم لا ؟ وَ حَتَّى أَنْ مَنْ حَقَّ الْقَائِمُ بِشَهَادَتُهُ لَا يَحْلُفُ حَتَّى يَعْذُرُ الَّى الْمُشْهَوْدُ عَلَيْهُ في الشاهد ، لاحتمال أن يجرحه فتذهب يمينه باطلا ، وهذا من حق الطالب . مر قام يطلب حقا على غريم وله عليه بينة فادعى عليه الغريم القضاء والهببة أو حو ذلك . فمن حجة الطالب أن يقول لا أخلف هذه اليمين حتى يحضر الممال مخافة أن يثبت العدم، فتكون بميني لا فائدة لها، أو تُشهد على نهست بالملأ بحيث لا تقبل منه بينة العدم اذا أتى بها . وكذلك اذا قام عليه حــال فأنكره فتوجهت اليمين وقلبها على المدعي فمن حقه أن لا يحلف حتى بنت المال ويشهد له أنه مليء . وكذلك من قام بعقد دين فمن حقه ألا حـنف يمين القضاء حتى يثبت له مالًا يقتضيه منه ، مخافة ألا يثبت فيعجز ... دلك فتذهب يمينه باطلا . وكذلك المملكة على الطوع تقضي بالثلاث ...كـرها في المجلس ويقول إنما أردت واحدة فيحلف على ذلك مهما أراد .. جعتها إن كانت قبل البناء ، ورجعتها إن كانت قد دخل بها ، ولا يتعجل حمين الآن ، إذ قد لا يراجعها فتضيع يمينه .

وحاصله: كل يمين يتوقع عدم إفادتها للحالف فله أن يقف عنها حتى يحفق لها فالدتهام.

[هل قسم الغلة مسقط للشفعة ؟]

وسئل الشيخ سيدي أبو الحسق الصغير عمن اشترى نصيبا من جنان حجت الشفعة للشفيع ، فبقي المشتري مع الشفيع يدخل ويخرج مُدَّةً حتى

قاسمه الثمار بعد يبسها وقام بعد ذلك يطلب الشفعة.

فأجاب: أما قسم الغلة فقد حكي عن ابن القاسم أنه غير مسقط للشفعة ، حكى هذا القول الدبوسي عنه في كتابه . وأما سكوته عن القيام امداً يُرى أنه دليل عن تركها فلا قيام له بعد ، وأقله سنة على مذهب أشهب ، وعليه عمل القضاة والسلام .

[الشفعة في المناقلة]

وسئل عمت توفي وترك زوجة وابنة وأمه وثلاثة إخوة وخلف أرْضاً فلم يقسمها الورثة حتى ناقل أحد الإخوة الثلاثة بقطعة منها رجلا أجنبيا ، فصار الأجنبي يتصرف في القطعةبالغرس، فقامت الابنة بقرب المناقلة فوكلت زوجها ليستحق ويأخذ بالشفعة فمنعه الرجل من ذلك ظلما إذ هو ممن لا تناله الأحكام ، وكانت الزوجة غافلة إلى أن ماتت فورثها ابنتها وعصَبَتُها . فهل تجب الشفعة أم لا ؟ واذا وجبت فكيف يكون قيمة الغرس قائما أو منقوضا ؟

فأجاب: أكرمكم الله . اذا قامت المرأة أو وكيلها داخل السنة من وقت علمها بالمناقلة المذكورة فلم تُقْيرُ على الانتصاف من المبتاع للقطعة المذكورة فلوارثها الآن أبحذ حظها بالاستحقاق والشفعة في باقيها بما ينوبه من قيمة عوضها يوم "لمناقلة المذكورة، كل ذلك ان صح ما ذكرتم وبالله التوفيق .

قلت: لم يتكلم الشيخ على قول السائل واذا وجبت فكيف تكون قيمة الغرس أقائمة أم منقوضة ؟ والفقه في المسألة التفصيل بين علم المشتري وعدم علمه . فان علم بأنَّ البائع باع ملكه وملك غيره فالواجبُ بعد الاستحقاق والأخذ بالشفعة قيمة الغرس منقوضا ، والاً فقائماً والله أعلم . وفي أجوبة ابن رشد: للأخت أن تقوم في موروثها على أخيها وان طال سكوتها وتصرف أخوها بمحضرها ، وكذلك ورثهها .

[من شفع وبعد أعوام تبين أن لا حقَّ له في الشفعة]

وسئل اللؤلؤي عن امرأة قامت بشفعة على رجل ونرافعا الى من أنتاهما بالشفعة ، فشفعت المرأة وملكت أعواما ، ثم تبين أنه لم تكن لها شفعة .

فأجاب: له القيام اذا علم أن إشفاعه إياها على وجه الغلط.

[الشفعة في بيع الثنيا]

وسئل غيره عمن اشترا شقصا بالثنيا لعامين فقام الشفيع بالشفعة . فأجاب : ان كانت الثنيا مشترطة في أصل البيع فهو بيع فاسد ويفسخ ، وان أنعقد بعد تمام البيع فالشفعة واجبة .

[ما بناه المشفوع من يده يأخذ قيمته منقوصاً]

وسئل ابن زرب عمن اشترى شقصا له شفيع فبنى فيه ثم قيم عليه بالشفعة ، هل يأخذ قيمة بنائه قائماً أو منقوضا ؟

فاجاب : قال العتبي له قيمة البناء منقوضا ، لأنه متعدُّ الله عَلِم أن له شفيعاً وبُنَى قبل ان يعلم أياخذ بالشفعة أم لا ؟ وفي كتاب الوقار فيمته قائما . قال ابن زرب : وقول العتبي أصحّ وأحبّ إلي .

[اختلف في جواز هبة الشفيع للمبتاع هبته الواجبة له عليه بعد البيع]

وسئل ابن رشد رحمه الله من كورة شلبة عن مسألة وهي مال مشاع بين أشراك بي اشترى رجل من النين منهم ثلاثة أرباعه وبقي الربع لشريكهما الثالث مع أيجتين له ، فوهب هذا الشريك ما وجب له من الشفعة من العبتاع على مال أخذه منه . ثم إن إحدى الاختين قامت طالبة للشفعة ، فيين لنا هل يكون ما وهب من الشفعة بالمال المأخوذ بها للمبتاع دون من يريد القيام بالشفعة أم لا ؟ ماجورين ان شاء الله .

فأجاب بأن قال: قد المختلف في جواز هبة الشفيع للمبتاع شفعته انوجبة له عليه بعد البيع أو ببعد إيها منه . فعلى القول بجواز ذلك وهو مذهب أصبغ فلا يكون للأختين في مسألتك التي سألت عنها إلا ما وجب لهما من الشفعة ، وعلى القول بأن ذلك لا يجوز وهو معنى ما في المدونة والأضهر من القولين الذي أقول به يرد الأخ على المبتاع المال الذي أخذ منه على هبة الشفعة له ، لأن ذلك ببع من البيوع ويكون أحق بشفعته ، إن شاء على هبة الشفعة له ، لأن ذلك ببع من البيوع ويكون أحق بشفعته ، إن شاء أخذ بها وإن شاء سلمها . فان سلمها كان للاختين أخذ الجميع بالشفعة . ولا أن يبيع شفعته قبل الاستشفاع من غير المبتاع ولا أن يهبها له .

[الشفعة لبيت المال]

وسئل عما ذكره أبن زرب على ما حكاه عنه ابن سهل في أحكامه في مسألة الشفعة لبيت المال ولا حكم للناظر في المواريث في شيء من ذلك ، وسحنون قد قال في المرتد يقتل وقد وجبت له الشفعة إنَّ السلطان يأخذها إنْ شاء لبيت المال أو يترك ، فليس هذا بنص جلي على الشفعة لبيت المال ، اللهم الا إن كان بين المسألتين فرق فالغرض معرفة ذلك والحقيقة فيه وفي كُل ما تقدم ذكره بعَوْن الله وناييده وتوفيقه وتسديده إن شاء الله تعالى .

فأجاب بأن قال: ليس ما قاله ابن زرب مخالفاً لقول سحنون، لأن سحنوناً قال إن للسلطان أن يأخذ بالشقعة لبيت المال إن شاء، وقال ابن زرب ليس لصاحب المواريث أن يأخذ بها إذ لم يجعل ذلك اليه، وانما جعل اليه جمع المال وتحصينه، فلو جعل اليه السلطان الأخذ بالشفعة إنْ رأى ذلك نظراً لبيت المال لكان له الأخذ بها عنده على ما قاله سحنون.

وسئل عن مسألة من الشفعة ثبت الجواب فيها دون السؤال.

فأجاب: لا يجوز للذي باع شقصا بثمن الى أجل أن يتحمل للمشتري عن الشفيع بالثمن الى أجل، لأن له في ذلك منفعة، اذ لعل الشقص لا

يساوي الثمن ، فإن لم يتتقع الشفيع لم يجد هو عند المشتري وفئة شمنه عند حلول الأجل»، والحمالة معروف كالقرض لا يجوز أن يأخذ عنها عوضاً ولا يجرُّ بها نفعا . ويقوم هذا المعنى من المسألة التي أشرتُ اليها ، لائه وان كان الحميل تحمل ها هنا لغريمه وهناك تحمُّل به لا له ، فالمعنى يجمعهما وهو انجرار النفع بالحمالة اليه في المسألتين جميعا ، وهو في مسألة المعتبة أبَّينُ ، لائه يأخذ السلعة بعينها التي تحمل بقيمتها .

[هبة الشفعة للمشتري]

وسئل عن ورثة على سهم واحد في قرية ولهم وشرائد في غيرهم ، فباع بعض أهل هذا السهم وبقي بعضهم ، فقال المبتاع لهذا الباقي إمّا أن تشفع وإمّا أن تضع الشفعة ، فوهبها ذلك الرجل الواجب له الشفعة للمبتاع طَبّة بها نفسه ، فقام بعض الأشراك من غير هذا السهم فقال إني أشفع ، فهل له شفعة أو هل تلك الهبة جائزة ؟ بين لنا ذلك فقد نزلت بقرطة فذهب بعض أصحابه الى إعمال الهبة وإسقاط الشفعة ولم يصح ذلك عنده .

فأجاب: الذي أقول به أن هبة من لم يَبِعْ حظه من أهل السهب لمشتري الشفعة الواجبة له لا يسقط حظ سائر الأشراك فيها إن أرادوا أن يأخذوا بها على مذهب مالك رحمه الله وأصحابه، وذلك منصوص في المدونة وغيرها، وفي سماع يحيى عن ابن الفاسم من قول مالك إلا أن يُغرَق أحد بين قول الشفيع قد سلمت الشفعة للمشتري أو تركنها له أو أعطبتها له أو وهبتها له ، وذلك محال ، لأن الأحكام إنما تختلف باختلاف المعاني لا باختلاف الألفاظ. وقد حكى ابن حيب في الواضحة عن أصبغ في غير هذه المسألة ما يمكن أن يدخل الاحلاف منه فيها بالمعنى ، وليس ذلك بصحيح ، لأن قول أصبغ قول شاذ ضعيف معترض لا يصبح عند النظر والتحصيل ، لأن أهل العلم قد أجمعوا أن النبي يَن أوبَبَ الشَفْعَة للشُركاء وقضى بِهَا مِنْ أَجْلَ ضَرَرَ الشَّرْطِ الذِي أَدْخَلَهُ البَائِعُ عَلَيْهِمْ ، فإذا باع بعض وتَظَفى بِهَا مِنْ أَجْلَ ضَرَرَ الشَّرْطِ الذِي أَدْخَلَهُ البَائِعُ عَلَيْهِمْ ، فإذا باع بعض

أهل السهم حظه منه وأخذ من لم يبع منهم بالشفعة فقد ارتفع الضور عن سائر الأشراك باخراج المشتري عنهم ، وإن أبي أن يأخذ بالشفعة ورضى المشتري بالشركة وأراد ان يقره فيما اشترى بأن يقول أنا أهبه ما كُنْتُ أحقُّ به من سائر أشراكي فليس ذلك له ، لأن من حجتهم أن يقولوا له إن كنت رضيت بالضرر الذي جُعْلَ من أجُبُه رَسُولُ الله ﷺ الشَّفعة فلا نُرضي نحن ا به ، ولسَّتَ أنت أحقُّ بنفي الضرر عن نفسك منا ، فلنا الخيار في الأخذ بالشفعة إذا أبيت أن تأخذ فيرتفع الضرر عنا ، وهذا بيُّنُ ظاهر لاخفاء به ولا " إشكال فيه ، لِمَنْ تأمله ونظر فيه ، وليس الشفعة الواجيَّة لمن بقي من أهل السهم على المشتري كمَّال استحقه قبله ، فاذا وُهب لَهُ لم يكن لغيره أن يأخذه منه. ولو كان كذلك لكان له أن يهبها لغير المشتري فيستشفع الموهوب له ما كان للواهب أن يستشفعه عليه كمَالَهُ أن يهب الدَّيْنَ له على رجل لرجّل آخر ويجب له عليه . فإجماع أهْل العِلْم أن ذلك لا يصح ولا يجوز كما لا يجوز لَهُ ان يأخذ بالشفعة لغيره دليلٌ على ضعف قول أصبغ وأن الحاصل مِن المذهب أن يكون الشفيع مخيرا بين أن يأخذ بالشفعة أو يسلمها ، فإن أسلمها وجبت الشفعة لأحد الأشراك فيها بعده ، وقيما دون هذا كفاية ،غُنْيَةٌ ، وبالله التوفيق .

[الشفعة لأشراك بعضهم أولى من غيره]

وسئل عن الأملاك بين قوم في اشاعة باع أحدهم حظه منها من يعض شركائه فيها مع حظه من أملاك غيرها هي بينه وبين المشتري منه وبين بعض أشراكه في الأملاك المذكورة أولًا ، فأراد بعض الأشراك في الأملاك المذكورة أولًا ، فأراد بعض الأشراك في الأملاك المذكورة فوالا الشفعة على المشتري والتسخي معه فيما اشتراه على قدر فرائضهما ، فقال له غيرك أولى بالشفعة منك ، فليس لك شفعة عليً حتى توقف ذلك الأول أولى الم لا ؟ وما مقدار توقيفه إنَّ وجب عليه توقيفه ، أيوقفه فإما أخذ وإمًا ترك ، أو يؤخره الى آخر أمد الشفعة يرى رأيه أم ماذا يكون ؟ وهل إن اوقفه ترك ،

فقال إلى أشفع ، هل له أن يؤجله ثلاثة أيام فإما شفع وإما شف هذا الآخر الذي هو أبعد منه ؟ أم ماذا يكون من ألها بها إن غفل هذا الأبعد عن طلب الشفعة الى آخر أمدها وغفل عنها الأول أيضا الى ذلك الحين، أيقط شفعتهما؟ أم يكون لهذا الأبعد حجة لأنه يقول كان أمامي من كان أولى بالشفعة مني ، فلمنا رأيتُ الأبعد قد تم له حينتذ طلبتها أن . فهل ينفعه هذا أم لا ؟ وهل يكون - أعزك الله - إن وجبت الشفعة لنشريك في الأملاك المذكورة أولا على المشتري بأي وجه وجبت له تقديم الأملاك كلها على الطالب للشفعة وعلى المشتري جميعا ؟ أم على أحدهما دون الأخر ؟ فينًى رضي الله عنك وجه الحكم في هذا وفي جميع ما سألتك عنه ماجوراً في مشكوراً إن شاء الله تعالى .

فأجاب: اذا باع بعض الشركاء في الأملاك حظه منها من بعض أشراكه فيها مع حظه من أملاك أخر مشتركة بينه وبين المشتري منه وبين بعض أشراكه في الأملاك الأول في صفقة واحدة كما ذكرت، فوجه الحكم في ذلك أن يفض الثمن على حصته من الأملاك الأول والأخر، فيكون ما ناب في كل حصة من الثمن كأنَّ البيع وقع به على انفراده. فإن كان بعض الشفعاء في الأملاك الأول والأخر أحق بالشفعة من سائرهم كما ذكرت، مثل أن يكون أهل سهم واحد وأهل وراثة دون سائرهم، فنيس للأبعد أن يأخذ بالشفعة حتى يوقف الأقرب على الأخذ والترك، فأن ترك كان للأبعد أن يأخذ بالشفعة حتى يوقف الأقرب على الأخذ والترك، فأن ترك كان للأبعد اليوم واليومين والثلاثة، فأن لم يأت بالمال لم تكن له شفعة ووجبت لمن بعده من الشفعاء. واختلف إن طلب إذا وقف على الأخذ أو الترك أن يؤخر ليروًى في ذلك اليوم واليومين والثلاثة، هل يكون له أم لا ؟ على قولين ولا اختلاف في أنه لا يؤخر في ذلك الى آخر انقطاعها على الاختلاف في واحد من الشفعاء يطلب الشفعة حتى مضى أمد انقطاعها على الاختلاف في واحد دن الشفعاء يطلب الشفعة حتى مضى أمد انقطاعها على الاختلاف في حد ذلك بطلت شفعتهم جميعا البعيد والقريب منهم، ولا حجة للبعيد فيما

احتج به من أن القريب كان أحق منه بالشفعة ، فلذلك لم يقم يطنبها ، لأن مكوته على أن يقوم بشفعته فيأخذ بها إنَّ كان الأقرب غائبا أو يوقفه على الأخذ والترك ان كان حاضرا مسقط لحقه فيها وبالله التوفيق .

وسئل أيضا عن امرأة لها ابن وابنة ، وكان للولد ابنة فتروجها رجل وللمرأة المذكورة مال ، فباعت الربع من المال من صهر ابنها المذكور الذي تزوج حفيدتها على أن يسوقه كله اليها مساقة ينعقد عليها النكاح ، ونحلت المرأة المذكورة حفيدتها بالربع الثاني من المال ، وكان البيع والنحلة في وقت واحد ، فحصل بيدها النصف وبيد المرأة النصف ، فماتت المرأة المديكورة بنحو من عام ، وقبل أن يدخل الزوج بالحفيدة وقع بين والدها وصهره منازعة انحل النكاح المذكور على أن يبقى بيد الزوج الربع الذي ابتاعه منها وسائره للحفيدة المذكورة ولمن ورث المرأة المذكورة في هذا الربع شفعة أم لا ؟ بين لنا ذلك ماجوراً مشكوراً إن شاء الله .

فأجاب: إذا وقعت المفارقة بينهما قبل الدخول على أن يكون له جميع الربع الذي ساقه لزوجه من الأملاك فلا تجب الشفعة عليه إلا في نصف ذلك الربع ، لأنه هذا الذي وجب لها بالعقد وصح لها بالطلاق قبل الدخول فرده إليه الأب بالخلع . وأما النصف الثاني منه فلا شفعة عليه فيه ليقائه له على ملكه الأول ، إذ لا يجب للمرأة بالعقد من الصداق إلا نصفه ، وإنما تستحق جميعه بالموت أو الدخول على مذهب إبن القاسم وروايته عن مائك في أن الغلة بينهما والمصيبة منهما ما لم يدخل بها ، وتكون الشفعة في نصف الربع المذكور بالقيمة للحفيدة المذكورة ولِمَنْ ورث المرأة ، أي يدخل هو معهم في الشفعة بنصف الربع الباقي على المسلك الأول وبالله النوفيق .

[المشتري من أحد الشركاء يُنزَّلُ منزلته في القرب والبعد] وسئل إبن الحاج عن أهل سهم معلوم باعوا سهمهم فسلَم بقيستهم

وبقية جميع الشركاء الشفعة ، مثل الزوجات يرثن الربع فتيع واحدةً منهن حصتها من رجل وسلم الشفعة سائر الزوجات وسائر الورثة وهم بنون ثلاثهم ذكور، ثه باع بعد ذلك أحد الشركاء الذين ليسوا بأهل سهم واحد وهو أحد البين .

فأجاب: لِمُشتري نصيب الزوجة الشفعة مع سائر الورثة يتحاصون فيه، لأنه حل محل البائع منه لما سلم له بقية الورثة الشفعة، ولو باعت واحدة من الزوجات بعد ذلك لكان لِمَنْ بقي منهن الحقّ لأنهن أهل سَهْم، وهل يدخل معهن من اشترى من إحداهن في ذلك أم لا ؟.

[طُولُ اختلاف الشفيع والمشتري في الثمن حتى حصلت غلة] وسئل عن اختلاف الشفيع والمشتري .

نأجاب: إذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن وطال خصائهما في ذلك ووقعت الغلة ثم حكم بالشفعة فالغلةُ للمشتري. ونزلت بابن فرج وأبي الربيع الحكم، فحكم بالغلة لأبي الربيع وكان هو المشتري.

[إذا ادعى المشترى أنه اشترى مقسوماً وخالفه الشفيع]

وسئل عن المشتري يدعي أنه اشترى مقسوماً ، وقال الشفيع بل اشتريت غير مقسوم .

فأجاب: القول قول الشفيع ، وعلى المدعي للقسمة البينة . قال ولو ادعى المشتري في أنها كانت قسمة بَتُّ وادعى المشتري إقامة البينة أنها اغتلال واستمتاع كانه القول قول الشفيع ، وعلى المشتري إقامة البينة أنها كانت قسمة بتُ . وكذلك لو أن شريكين يدعي أحدهم القسمة أنه قاسم شريكه قسمة متعة وقال الأخر بل قسمة بت فيشبه اختلاف المتبايعين إذا قال أحدهما بعث منك بيع بتُ وقال الأخر بل بيع خيار إن القول قول مدعي البتَ مع يمينه ، فنديره!

وسئل عن بيع الورثة وقد أوصى الميت بثلث داره لرجل ، هل للموصى له بالثلث شفعة أم لا ؟ وكيف إن باع أحدهم ؟

فأحاب: له الشفعة إذا باعوا ، وكذاك إن باع مو ظهم الشنعة .

وسئل عن رجلين كانت بينهما دار على الاشاعة فتوفي أحدهما عن ورثة فتقاوموها فضمها كلها واحدٌ من الورثة .

فأجاب: لا يكون للشريك شفعة لأنهم لو باعوها من أجنبي إلا واحداً لكان أحق بالشفعة من الشريك، فكذا هو.

[أهل السهام إذا انتقل إليهم الشقص من موروثهم بهبة]

روسئل عن أهل السهام إذا انتقل إليهم الشقص من موروثهم مثل بنين قد انتقل إليهم شقص من أبيهم أو من غيره بالهبة أو الصدقة ، هل يكونون شفعاء بينهم كأهل سهم واحد؟ أو إنما ذلك إذا انتقل بالميراث.

فأجاب فيها حين نزلت: إنهم كأهل سهم ، قال وكأنه أظهر إلي إنما ذلك إذا إنتقل بالميراث ، فتدبر ذلك وفتشه في مواضعه .

[الشفيع المؤجل لإحضار الثمن يغيب]

وسئل ابن أبي زيد عن الشفيع يؤجله القاضي بالثمن ثلاثة أيام فهرب فيها فأراد المشفوع منه أن يعود فيما أخذه منه بالشفعة .

فأجاب: إن كانت غيبة هذا لدداً فالشفعة باطلة وهي زائلة عن المشتري، وإن كان له عُذر في الغيبة فهو على شفعته ما لم يَطُلُ في غيبته هذه سنةً، فإن أقامها زالت الشفعة.

وسئل عن رجل باع شقصاً له من دار ثم إن المشتري منه باع ذلك الشقص من رجل آخر .

فأجاب : لبائعه فيه الشفعة ، لأن هذا بيع ثان لم يُلهِ البائع الأول فلا

حجة عليه فيه ، وليس له أخذه بالشفعة من المشتري منه لأنه ولي عقده وسئل ابن عتاب عن ثلاثة إخوة كان لهم مال وشريكهم فيه عصبة على الاشاعة فباع أحد الإخوة نصيبه من أحد أخويه واسقط الثاني نفعته لأخيه فأراد العصبة القيام بالشفعة .

فأجاب : إن أسقطها لأخيه تاركاً لحقه فلا دخول للعصبة ، وإن لم يُردُ بإسقاطها لأخيه ذلك دخل العصبة بقدر حصصهم .

• ⁷ وأجاب ابن حمدين: إن تركها لأخيه فللأخ ما وهبه له أخوه ، وإن تركها لكونه لم يرد الأخذ بالشفعة دخل فيها جميع الشركاء ، وليس هذا في المدونة ولكنه قول موجود مروي إذا كان إشراكهم في الأصل من شراء اشترى جميعهم. ابن كوثر هذا الجواب مأخوذ من قول أصبغ .

[الأخ أولى من الأجنبي بالشفعة في المواريث لا في الأشرية]

وسئل بعض العلماء عن الأخوين للأم وأجنبي اشتروا أرضاً من أجنبي ثم باع أحد الأخوين نصيبه هل يكون أخوه لأمه أحق بالشفعة من الأجنبي أم ا ٧ ع

فأجاب : هما في الشفعة سواء، وإنما يكون الأخ أولى من الأجنبي في المفواديث لا في الأشرية .

[ادّعاء الجهل بالشفعة]

وسئل ابن كوثر عمن ادّعى الجهل بالشفعة .

فأجاب: لا يلتفت إلى قوله ، ونزلت فحكمتُ فيها بهذا وأعلمتُ محمد بن قاسم فصوّبه وقال به هو وغيره . ثم نزلت فرجع ابن القاسم عن قوله وثبت عليه أبو شاكر وغيره فأنفذت القضاء بقولهم ولم ألتفت إلى رجوعه ، وهذه المسألة رواها ابن عتاب عن أبي المطرف بن بشير .

[إذا طلب الشفيعُ المشتري ليشفع فلم يجده]

وسئل ابن عبد ربه عمن ابتاع حصة فغاب وطلبه الشفيع ليشفع فلم

فأجاب : يشهد على نفسه أنه شفع وأن الثمن باق عليه وقدره كذا : فإذا قدم دفع إليه الثمن ولا يضره مع هذا الإشهاد طول المغيب ولا يلتفت إليه ، فإن غفل عن الإشهاد وغاب المبتاع أزيد من عام كان كالحاضر .

[من باع حظه في عرصة وهواء بيت مجاور لها ، فالشفعة فيهما]

وسال ابن رشد عن رجلين لهما عرصة ملاصقة بإحدى جنباتها بيت من دار رجل ، وهواءُ ذلك البيت لصاحبي العرصة وياب البيت شارع في دار الرجل، باع أحد الرجلين حظه من العرصة ومن هواء البيت من صاحب البيت منذ عام ، فذهب شريك البائع إلى الأخذ بالشفعة ، هل له ذلك في هواء البيت والعرصة معاً؟ أم ليس له ذلكِ إلا في العرصة وخُدها؟ وإن كان ذلك فيهما جميعاً فهل يقطع شفعته مضيٌّ المدة المذكورة وهو مِنًّا على ثلاثة عشر(1) ميلا بموضع مستوطن فيه من غير علمنا ، وقد كان بلغه بيع شريكه لحظه وعرفه عند وقوعه . وكيف إنَّ كان أشهد بموضعه ذلك على نفسه أنه غير تارك للشفعة ؟ فهل ينفعه الاشهاد في ذلك أم لا ينفعه ؟ وإن قِعد على الإتيان على المخاصمة في ذلك فهل يلزم حاكم موضعه إشخاصه ؟ وكيف إنَّ تغيب عن ذلك ولد فيه هل يحكم عليه حاكم موضعنا بالمقاسمة في العرصة والهواء وقطع شُفْعته أم لا؟ بيِّن لنا ذلك مأجوراً إن شاء الله تعالى . .

فأجاب : الذي أراه أن تكون الشفعة واجبة في الجميع ، لأن هواء البيت تابع للعرصة كرقيق الحائط وآلة الرحا على اختلاف في ذلك ، ولا تنقطع لنحو العام ، لا سيما وليس بحاضر البلد أشهد أو لم يشهد . ولا يلزم

إشخاصه ، وإنما الواجب أن يكتب إلى قاضي موضعه فيوقفه على الأخذ أو الترك ، فإن ترك ودعا الشريك إلى القسمة قيل له إمّا أن تذهب فتقاسم أو توكل من يقسم يؤجل له في ذلك ، فإن لم يفعل قسم عليه قاضي الموضع بعْدَ التلوم إن شاء الله تعالى .

[يلزم غرم الأجرة التي ترتبت عن الشقص المشفوع زيادة على النَّمن]

وسئل ابن عتاب وابن سهل عنه عنده في سنة ثمان وأربعين وأربعمائة عن الشفيع يطلب الشفعة في الشقص المبيع فطلبه المشتري بالأجرة التي ادعاها عند ابتياعه إيانه مع الثمن .

فأجابَ : إن ذلك لازم للشفيع مع الثمن . أبنُ سهل ثم سألت أبا عمر ابن القطان عن ذلك فقال لي إنه يلزمه غرمُ الأجرة ، فسألته عن الغلة وهل فيه رواية ، فلم يأت بما يعتمد عليه ، غير أنه قال بذلك وصل المشتري إلى الشراء يلزم الشفيع غُرِّمه . نفلت له : أرأيت إن كان ادَّعي من الأجرة أكثر من المعهود بين الناس في تنك الأجرة ، فكأنه ذهب إلى أنه لا يلزمه جميعاً كما إن كانت كبيرة جداً .

فقلت له : أرأيت إن طلبه أيضاً بأجرة كاتب وثيقة الشراء ، فقال يلزمه ذلك . وسألت أبن مالك عن ذلك فقال نحوه وقال : أرأيت ما عمَّر في الشقص المشترى أليس بلزم الشفيع غُرْمه ؟ قال : ليس ذلك مثله ، ألا ترى أن أجرة السماسرة في المرابحة لا تحسب ولا يحسب عليها ربح بخلاف الصُّبْعُ وغيره مما هو في العرض صنعة قائمة ، فثبت على قوله في الشفيع ولم يأت عليم بحجة ولا رواية ، وكأن الفتوى بذلك جرت به العادة عندهم فيما

ظهر لي من اتفاقهم عليه والله أعلم . [إذا أكرى المشتري الشقص لأعوام شفعه الشريك]

وسئل فقهاء طليطلة عن المشتري يكري الشقص المشترى من دار أو أرض أو حانوت لأعوام ثم يقوم الشفيع يطلبه بالشفعة.

⁽¹⁾ في نسخة : ثمانية عشر .

فاجاب أبو بكربن مغيث وأبو جعفر بن رافع رأسه وغيرهم أنه ليس له نسخ الكراء وله الأخذ بالشفعة ويبقى المكتري إلى مدته ، وإسلام الشفعة إن شاء كعيب حدث بالمشترى وذهب سؤال ذلك . ومن الدليل لهم ما في كتاب الشفعه من المختلطة فيمن ابتاح أرصاً عزرعها تم إستحق رجل بعضها وأخد باقيها بالشفعة .

قيل لابن القاسم: اللهمستحق كراء فيها ؟ فقال أما حقه الذي استحقه له فله كراؤه إن جاء والبذر لم يخرج إبانه، وأما الذي يأخذ بالشفعة فلا كراء له فيه لأنه لم تجب له الأرض إلا بعد ما أخذها وقد زرعها صاحبها قبل ذلك، والحظ الذي استحقه قد كان وجب له قبل الزرع فله فيه الكراء على ما وصفت لكمًا لم تفت الزواعة، قاله لي أبو محمد وكتبها إلى قرطة.

[للمستحق إخراج المكرى ونقض الكراء]

فأجاب ابن عتاب وابن الفطان وابن مالك: له الأخذ بالشفعة وأن يفسخ الكراء ، وأصلهم في ذلك وانه أعلم ما في كتاب الاستحقاق فيمن أكرى داراً سنة ثم استحقها رجل بعد مضي نصف السنة ، قال ابن القاسم وللمكتري كراء الأشهر الماضية ، وللمستحق إخراج المكري ونقض الكراء وله إمضاء الكراء إن شاء . وإذا أمضى لم يكن للمكتري أن يأباها . ،

ثم نزلت في صفر سنة سِتُ وخمسين لعبد الرحمان بن أحمد ابن حاتم عند القاضي أبي زيد بن الحنشي فكتبت بها إلى قرطبة في صفر المذكور ، وقلت في السؤال: وكيف إن أكرى المشتري الشقص لعام أو أعوام يسيرة أو كثيرة هل للشفيع نقض الكراء ؟

فأجاب ابن القطان وابن مالك: له إذا أخذ بالشفعة نقض الكراء إن شاء. وأجاب ابن عتاب: إنْ أكرى الشقص وهو يعلم أن له شفيعاً لم ينفذِ الكراء إلا في المدة اليسيرة كالأشهر، وأما في الوجيبة الطويلة فلا ينفذ الكراء إلا أن يكون مكتري الأرض قدزرعها فلا بد من بقائه فيها حتى يحصد؛ وإن

كان المكتري لم يعلم بالشفيع وإنما استحق مستحق شقصاً من دار أو أرض فاخذ بالشفعة فلا يفسخ الكراء إلا في الوجبية الطويلة ، وأما ما يتعارف الناس من الكراء كالسنة ونحوها فذلك نافذ ، لأنه فعل ما كان جائزاً له . وهذه جملة فيما سألت عنه كافية إن شاء الله ، وهي مفتقرة إلى زيادة بيان وشرح في الوجهين ، ولا حاجة بنا وبك إلى التكلم في ذلك والله أسأله التوفيق .

ابن سهل: في جوابه هذا رجوع كما حكاه الشاري عنه ، وكأنه ذهب في قوله إن أكراه المشتري عالماً بالشفيع إلى ما في مسائل ابن زرب فيمن بنى حصة ابتاعها ولها شفيع ثم قيم عليه بالشفعة فإن يعطى قيمة بنيانه منقوضاً لأنه بنى في ماله ومال غيره ، يريد فصار كالمعتدي في بنيانه فيما علم أنه لغيره . وتفريقه بين المدة اليسيرة والكثيرة ينظر في ما كتاب الجعل من المدونة فيمن أكرى أرض يتميه لمدة فبلغ قبلها ، قال إن أكراها لأربع سنين أو ثلاث وهو يظن أنه لا يحتلم في مثلها وهو ظن الناس ، فعجل به الاحتلام وأنس مئة الرشد فليس له رد صنيع وصيه ، لأنه صنعه في حال يجوز له ذلك فيه ، ولم يعتمد ما لا يجوز له . وقال غيره لا يلزم ذلك البتيم إلا فيما قل . قال ابن القاسم : وإن أكراها عليه وهو يعلم أنه يحتلم قبل لم يجز ذلك عليه ، والوالد في ذلك كالوصي . وأما إن آجره الوصي لثلاث سنين وهو لا يظنه يحتلم إليها فاحتلم بعه سنة أو سنتين فله نقض الإجارة إلا أن يكون الشيء الخفيف الأيام والشهور وشبهه فهذا أصل لما ذهب ابن عاتب (1) في مسألة الشفعة والله أعلم .

[ملكُ موروكُ بين ثلاثة ، باع أحدهم حظه من أجنبي ، ثم باع الأخر ص نصيبه من الثالث]

وسئل شيخنا الفقيه القاضي أبو سالم العقباني عن ملك مشاع بين ثلاثة نفر متخلف من موروثهم ، باع أحدهم حظه لأجنبي بمحضر الأخرين فلم يشفعا ولم يوقفهما المبتاع حتى انقضى نحو النصف من المدة التي فيها (1) في نسخة : ابن عناب

الشفعة للحاضر، ثم باع أحد الباقين على حظهما في البلك حظه من الآخر، فهل للمبتاع الأجني أن يشفع من هذا العبيع الثاني بقدر نصيبه أم لا؟ وإن شفع فهل يشفع منه المتمسك بالملك من الثلاثة النفر المذكورين مشتراه من البائع الأول وما شفع به؟ أو مشتراه خاصة دون ما شفع له؟ والبائع الثاني هل هو باق على شفعته بعد البيع على أحد القولين أم لا؟ وإن أسقط حقه في الشفعة بالبيع فهل يشفع المتمسك بالملك جميع ما اشتراه المبتاع الأول أو لا يشفع إلا بقدر نصيبه الموروث؟ بين لنا جميع ذلك والله تهالي، جزل ثوابكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فأجاب رحمه الله: أما الأجنبي المبتاع من أحد النفر فله أن يشفع مما ابتاءه ثاني النفر من صاحبه لأنه يتنزل منزلة باثعه فيشفع بقدر نصيبه ويترك للمتمسك المشتري من مشراه بقدر نصيبه أيضا هو، وإنما للمتمسك أن يشفع من الأجنبي مشتراه خاصة دون ما شفعه به، وإن أبقيت الشفعة في ذلك للبائع الثاني كان بينه وبين المتمسك على قدر حظ كل واحد من مشتري الأول فقط دون ما شفعه به. وإن سقطت شفعة البائع الثاني يبيعه حصته قبل الأخذ بشفعة فيها، وسقوطها هو ظاهر المعدونة، والراجح عند الشيوخ تثبت الشفعة للمتمسك في جميع مشترى الأول، والله العوفق بفضله. وكتب الراهيم بن قاسم بن سعيد العقباني لطف الله به.

[مقدم قاض باع شقصاً عن معتوه فادعى الشفيع الكذب في الثمن]

وسيألت الفقيه أبا عبد الله سيدي محمد القوري من تلمسان سنة إحدى وسبعين وثمانمائة عن مسألة ابن صعد⁽¹⁾ وبني ميمون الشرقي في الشفعة في الرحى المبيعة حصة منها على عمر الزياتي المعتوه بما نصه: جوابكم فيمن ابتاع من مقدم قاض على رجل مختل في العقل ضعيف الإدراك شقصا من بيت الرَّحى بحضرة القاضي المقدِّم وإذنه بثمن مقدر معلوم دفع المبتاع جملته

للمقدم المذكور بمعاينة شهود البيع ، ثم إن النفيع زعم أن ما أطهر، لبائع والمبتاع من الثمن لا حقيقة له وان البيع إنما ووم بدون ما أظهراه وطلب بمين المبتاع ، فهل رضي الله عنكم وأرضاكم يمثن من تعليقه أو لا بمكن لحصول القبض بالمعاينة ، ولأن المقدم قبض لمتى غيره عددا كبرا سماينة العدول فلا يتهم على أن يقبض الكثير بالمعايد ثم يرد منه لنستاح مع ما يتوقعه ويتوقاه من درك الانكسار عند المحاسبة ووقوع المناقشة ولمطانبة لا سيما وقد انضاف الى ما ذكر من الدفع بالمعاينة كون المبتاع ممر له الحطر والبال والسعة في المال ممن لا يستظهر على نهمته بكثرة الله في ذلك لوجال والسعة في المال ممن لا يستظهر على نهمته بكثرة الله في ذلك وجال الملك ، وكيف إن قلتم بعدم اليمين وزعم الشمع أن مخبر صدق أخبره أن الشمن إنّما كان أقل من العدد الذي عاينه العدوا وعدّوه ، هل يحلف ثم المخبر ؟ بنبّوا لنا جملة هذه الفصول ، مع الانارة الى مواقعها في الامهات والأصول .

فأجاب: أما مسألة الشفعة فلا يمين فيها على المبتاع، لأن اليمين في الباب مبني على التهمة، وقد حصل ما ينفي الامهام ويجنبه الدفع المعادة، والمطالبة بذلك القدر والمحاسبة به لأنه يقبض للغير. نَعَمُ الذي جرب به الفتيا في غير هذه وجوب اليمين ولو حصل الدمع بمعاينة عدليل هذا إن أتهما أن يزيدا في الثمن، ولا تقلب تلك اليمن لكثرة فحيل اللس وامساد الناس واستحقاقهم التهم، صرح بذلك الشبح اللخمي في ماضع من تبصرته، وهو في المائة الخامسة، فكيف لو أن ك زماننا ؟! نعم استثنى من تبصرته، وهو في العلمالة المنقطع في الصّر والخير فلا يحلف، وأبي هو ذلك المُبَرِّزُ في العلمالة المنقطع في الصّر والخير فلا يحلف، وأبي هو اليوم؟ إنماء هو في وقتنا كالغراب الاعصم من الغربان!

[هل في الحمام شفعة ؟ وهل تجب الشفعة لبيت المال ؟] وسئلت من مدينة مكناسه الزينزن عن مسأله من الشفعة نصها : سهاري

⁽¹⁾ في نسخة : ابن معد .

- أبقاكم الله - جوابكم في مشألة وذلك أن الأمير أسعده الله كان له شقص في حمام الحرّ للمسلمين واستمر ملكه عليه الى أن باع بعض من له حظ في الحمام المذكور حظه فيه فاخذ الأمير بالشفعة في الحظ المبيع المذكور . وذلك بأنَّ أشهد على نفسه أنه أخذ بالشفعة وشهد عليه العدول بذلك . ثم إن الأمير المذكور باع حظه القديم والمأخوذ بالشفعة من رجل آخر وذلك لمدة من عاميل سلفا عن تاريخه ، فقام الآن المشتري للحظ المذكور ، وقال إن الأمير لم يأخذ بالشفعة في الحظ الذي اشتريته ، فشهد العدول وأدوا شهادتهم أن الأمير كان أخذ بالشفعة على نحو ما ذكر فهل سيدي بيع الأمير للحظين على الوجه المذكور ماض أم لا ؟ بيّنوا ذلك بيانا شافيا ولك الأجر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

فأجبت بما نصه: الحمد الله تعالى وحده. الجواب عن فرض ما سألتم عن والله سبحانه ولي التوفيق بفضله ، يتوقف على تحقيق أمرين موضوع نازلتكم فرع عنهما ، ولا يثبت الفرع والأصل باطل . الأمر الأول الحمام هل فيه شفعة أم لا ؟ الأمر الثاني بعد تسليم القول بوجوب الشفعة فيه هل تجب الشفعة لبيت المال أم لا ؟

أمير المؤمنين عبد الرحمان بن محمد وقال حكم بغير قول مالك ، فجمع القاضي الفقهاء وسألهم عن قول مالك فأعلموه أنه يرى فيه الشفعة ، فحكم له الفاضي بها .

وأما الأمر الثاني وهو هل لبيت المال شفعة أم لا؟ فظاهر ما وقع لابن زرب أن لا شفعة له لأنه علل ذلك بأنه لا يتجر للمسلمين وإنما يجمع لهم ما وجب لهم من شيء ويأخذونه . وقال سحنون في المرند يُقتل وقد وجبت له الشفعة إن السلطان يأخذها إن شآء لبيت المال أو يترك ، وهذا كالنص على وجوبها لبيت المال ، على أن ابن رشد في أجوبته تأوَّل ما وقع لابن زرب على أنه ليس بخلاف لقول سحنون ، لأن سحنون قال للسلطان أن يأخذ الشفعة لبيت المال إن شاء ، وقال ابن زرب ليس لصاحب المواريث أن يأخذها إذا لم يجعل ذلك إليه ، وانما جعل له جمع المال وتحصيله ، فلو جعل اليه السلطان الأخذ بالشفعة إن رأى ذلك نظراً لبيت المال كال له الأخذ على ما قاله سحنون .

قلت : وفي هذا التوفيق عندي نظر ، لأن تعليل ابن زرب يقتضي الحُراد الحكم للسلطان ونائبه الذي هو صاحب المواريث في نازلته والله أعلم .

وقال ابن عرفة: ظاهر مسألة سحنون أن الموروث فيها الشفعة نفسها ، وظاهر مسألة ابن زرب أن الموروث فيها انما هو الشقص الذي تجب الشفعة به فتأمله! انتهى . فهذا من هذا الامام ابن عرفة رحمه الله جنوح وركون الى حل كلام ابن زرب على العموم والإطلاق في الخليفة ونائبه، وتوفيق بين ابن زرب وسحنون، بخلاف ما وفق به ابن رشد بينها، فتأمله، فإنه دقيق المعنى! لكن الشيخ أبو عمران الفاسي حكى في التعالى خلافا هل يؤخذ للمساجد والمهاكين بالشفعة أم لا ؟ وهي من نمط هذه ومعناها ، وهذا كله اذا كان الحظ الذي استشفع به الأمير أيده الله بمًا جرته الوارثة في الأصل لجماعة المسلمين وجانيهم - وفرهم الله - لا بمًا هو خاص به خالص له ، مما وقرب له أو أوصى له به أو ورثه من بعض كرائمه ، فان كان الحظ المستشفى

The second residence

به لجانب المسلمين -أثمره الله - وكان الخليفة - أيده الله - فرَّض للأمير المذكور أن يأخذ بالشفعة فأخذ بها على قول مالك وكان الأخذ نظراً مضى أخذه على مسلك ابن عرفة . غير أنه يبقى في المسألة شيء وهو من أهم أغراض السائل، وذلك أن الإشهاد الصادر من الأمير بالأخذ بالشفعة في الحظ العبيع إن كان بحضرة المبتاع فلا إشكال في صحة الأخذ، وبنفوذه ينفذ ماعقده - أيده الله - من البيع فيه وفي الحظ المستشفع به . ولا كلام للمبتاع من أجل تأخير الثمن ، وحجته فيه واهية داحضة لاعمل عليها ، فإن كان الأشهاد المذكور وقع من لأهير المذكور في غية المبتاع المستشفع من يده ولا علم عنده بالإشهاد المذكور إلى هذا التاريخ فهو على حقه في الحظ المشترى ولا ينفذ فيه بيع ولا غيره لمضيً مدة التاريخ فهو على حقه في الحظ المشترى ولا ينفذ فيه بيع ولا غيره لمضيً مدة أعلم وبه التوفيق . وكتب عند الله أحمد بن يحيى بن محمد بن علي أطرسيسي وفقه الله .

[هل يؤخذ بالشفعة للمساكين والمساجد؟]

وسئل ابن أبي زيد عمن حبَّس حبسا على المساكين أو على المساجد فيباع ما هو مشاع معه ، فهل يؤخذ المساكين والمساجد بالشفعة ؟ فاجاب بأن قال : سُبُلُتُ عنها قديماً ولم يظهر لى فيها شيء ، فتوقف

وأجاب أبو عِمْرَان امَّاعلى ما ذهب اليه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأصبغ في الحبس المؤبد يبيع أحدهم أن لشريكهم فيه الشفعة ولمن يأتي من العقب، فواضحُ الأح. بالشفعة للمساكين والمساجد ولا اشكال فيه. وامَّا على ما عند ابن المواز فلا شفعة للمساكين والمساجد انتهى. وفي العتبية في حائط بين رجلين تصدق أحدهما بنصيه على قوم وعلى عقبهم ما عاشوا، ثم باع الشريك نصيبه فأراد أهل الصدقة الأخذ بالشفعة، قال مالك لا شفعة لهم في الصدقة إلا أن يلحقه بالحبس فله ذلك

ابن رشد: المعنى في هذه المسألة أن أهل الصدقة أرادو أن يأخدوا بالشععة لانفسهم فلذلك لم يَرَ لهم شفعة ، ولو أرادوا الأخذ بالشفعه ليلحقوها بالحبس لكان ذلك لهم . قال بعض الشيوخ والإجمال في جوب أمى محمد وابي عمران هل الأخذ لهم ملكا أو ليلحقوها بالحبس فأمه !

وسئل عنها أخمد بن نصر الداودي فقال لا شفعة سحس من مالها ، ومن طلب أن يشفع لها فليستَشْفِعُ .

وأجاب أبو عمر القنطري - رحمه الله - بأنه إذا تان الشقص المبيع نصفه الآخر للمسجد خُساً فان للناظر في الحبس أن يستشفع للمسجد ، غير أنه لا يكون النصف المستشفع حبسا ، وبالله التوفيق .

[فقهاء سبتة يُفتون بألاً شفعة في شقص زعم صاحبه أنَّه تصدق به على فقيه]

وسئل أبو عمر بن المكوي عن مسألة نزلت بسبة ، وهي اذ ذاك من عمل صاحب الأندلس ، وذلك ان الفقيه يحيي بن تدم من أهلها اشترى حصة من حمام فيه شريك ، وأشهد البائع للفقيه يحيى بن تمام في الظاهر أنه تصدّق به عليه ليقطع بذلك الشفعة ، فقام الشريك بطاب الشفعة .

فأجاب فقهاء سبتة بعدم الشفعة ، وقال الشفيع للشخص لا أرضى الا بفتوى فقهاء الحضرة ، فرفع اليهم السؤال على وجهه وبدأ بابي عمر ابن المكدى

فأجاب: هذه حيلة من جيّل الفجّار ، وأرى الشفعة و حبة ، فلمّا رأى ابن تمام جوابه هذا قال: هذا عُقابٌ لا يطار تحت جناحه ، والحمّ خير ما قبل ، هات المال وخذ حمّامك!

وعن أخرى كذلك: إذا كانوا شنعاء أبعد وأقرب. هل تقاس على الحضانة إذا سكت الأقرب سنة انتقل الحق إلى الأبعد، إلا أن يسكت هو سنة أخرى فيسقط حقه.

[لا شفعة في الرحى ولا في سدها]

وسئل بعض الشيوخ عن قولهم لا شفعة في الرحى ولا في سده . فاجاب بأن قال : صورتها أرْحَى بين شريكين باع أحدهما منها حصته فأراد شريكه أن يشفع فهذه الصفقة جمعت ما فيه شفعة وما لا شفعة فيه كالدوار والسد وغيرهما مما هو كعرض ، فتقع الشفعة في البيت ويتشى المشتري شريكاً فيما عدا ذلك . فإذا أراد المشتري أن يتنفع بدواره وسده لم يكن إلا بالإرتفاق بالبيت بالدخول والخروج وحظ الموردة ، والبيت ليس فيه شيء ، فالفقه هنا لا شفعة في هذا لأنه يؤدي إلى أن لا ينتفع المشتري أو تكون الشفعة في الجميع، وأما في البعض دون البعض فلا .

[الشفعة في الكراء]

وسئل القاضي أبو سالم اليزناسني عن الشفعة في الكراء.

فأجاب: بأن لا شفعة في الكراء، وهو الأصح رواية ونظراً. أما الرواية فلكونها في المدونة، وهي أصح الدواوين، وأما النظر فلأنَّ الشفعة على خلاف الأصل لما كانت إخراج بلُكِ عن مائك بوجه غير مستقيم فلتقصر على الرباع أنفسها حيث ورد النص.

وسئل العبدوسي عمن اكترى حظاً من حانوت وكان الشريك الشفيع لا فع .

فأجاب: بأنه يجبر على كراثها بالقيمة، وبه جرى العمل. وكان ابن علال والتازغدري وغيرهما يجعلونه كالشريك في الأصل إما أن يتقاوماها أو تُخْلَى للاكتراء.

[الشفعة فيما هي للزوجة]

وسئل الفقيه أبو عبد الله بن آملال عمن هلك وترك نصف دار له في يد شفيع فيصير الورثة النصف المتروك للزوجة فأراد الشريك الأجنبي أخذه هل له شفعة أم لا؟

فأجاب: بأن له الشفعة. لأن الدار إنّما صيرت في الدين عن ملك الهالك. وبه أفتى المزجلدي أيضاً.

وأجاب القوري بأن لا شفعة للأجنبي ، وأن المرأة تختص بالنصف المتروك المصير لها ، وكأنها اشترت شيئاً هي شفيعة لبعضه ولم يقض فيها بقضاء ، بل إصطلح الأجنبي مع المرأة بأن اشترى منها النصف كله شراء مستأنفاً . ونزلت بالطرطوشي الرسار مسألة من هذا القبيل ، وذلك أن أخاه ملك وترك زوجة وعاصباً وهو العشار المذكور ، ولها صداق ، وزرك نصف مصرية ونصفها الآخر للزوجة ، فطال الخصام إلى أن التزم العشار ما ينوبه من الدين على أن يبقى ملكه على نصيبه من المصرية . ثم بعد ذلك أفتى القاضي بأن يباع النصف في الدين على ملك الهالك إذ لا ميراث إلا بعد أداء الذين ، فإذا وجب البع للمشتري أخذت بالشفعة لكونها شريكة في النصف ، وحكم القاضي بذلك وزعم أنه في المدونة . والفرض أن العشار يقول معلناً أعطوني نصيبي من المصرية وأنا أؤ دي الدين فلم يمكن من يقول معلناً أعطوني نصيبي من المصرية وأنا أؤ دي الدين فلم يمكن من ذلك ، بل فعل القاضي يفتوى من تقدَّم ما قدمته . والذي في المدونة في الورثة باقيها إلا أن يخرح الورثة الدين من أموالهم فتبقى لهم الدار

[هل يجب على الوصنّي الأخذ بالشفعة إن كان هو الأصلح؟]

وسئل بعض الشيوخ عن الوصي هل يجب عليه الأخذ بالشفعة إن كان هو الأسدُّ والأصلح ، كما يجب عليه أن يتوخُى السَّداد والصلاح في البيع

قاسمه الثمار بعد يبسها وقام بعد ذلك يظلب الشفعة .

فأجاب: أما قسم الغلة فقد حكي عن ابن القاسم أنه غير مسقط المشفعة ، حكى هذا القول الدبوسي عنه في كتابه . وأما سكوته عن القيام امدأ يُرى أنه دليل عن تركها فلا قيام له بعد . وأقله سنة على مذهب أشهب ، وعليه عمل القضاة والسلام .

[الشفعة في المناقلة]

وسئل عمت توفي وترك زوجة وابنة وأمه وثلاثة إخوة وخلف أرْضاً فلم يقسمها الورثة حتى ناقل أحد الإخوة الثلاثة بقطعة منها رجلا أجنبيا ، فصار الاجنبي يتصرف في القطعةبالغرس، فقامت الابنة بقرب المناقلة فوكلت زوجها ليستختى ويأخذ بالشفعة فمنعه الرجل من ذلك ظلما إذ هو ممّن لا تناله الأحكام ، وكانت الزوجة غافلة إلى أن ماتت فورثها ابنتها وعصبتُها . فهل تجب الشفعة أم لا ؟ وإذا وجبت فكيف يكون قيمة الغرس قائما أو منقوضا ؟

فأجاب: أكرمكم الله. اذا قامت المرأة أو وكيلها داخل السنة من وقت علمها بالمناقلة المذكورة فلم تُقْبرُ على الانتصاف من المبتاع للقطعة المذكورة فلوارثها الآن أبحد حظها بالاستحفاق والشفعة في باقيها بما ينوبه من قيمة عوضها يوم المناقلة المذكورة ، كل ذلك ان صح ما ذكرتم وبالله التوفيق .

قلت: لم يتكلم الشيخ على قول السائل واذا وجبت فكيف تكون قيمة الغرس أقائمة أم منقوضة ؟ والفقه في المسئلة التفصيل بين علم المشتري وعدم علمه. فان علم بأنَّ البائع باع ملكه وملك غيره فالواجب بعد الاستحقاق والأخذ بالشفعة قيمة الغرس منقوضا، والاَّ فقائماً والله أعلم. وفي أجوبة ابن رشد: للاخت أن تقوم في موروثها على أخيها وان طال سكرتها وتصرف أخوها بمحضرها، وكذلك ورثها.

[من شفع وبعد أعوام تبين أن لا حزَّ له في الشفعة]

وسئل اللؤلؤي عن امرأة قامت بشفعة على رحل وترافعا الى من أفتاهما بالشفعة ، فشفعت المرأة وملكت أعواما ، ثم تبين أنه لم تكن أنها شفعة .

فأجاب: له القيام اذا علم أن إشفاعه إياها على وجه الغلط.

الشفعة في بيع الثنيا]

وسئل غيره عمن الهرى- هما بالثنيا لعامين فقام الشُّفيع بالشَّفعة .

فأجاب: ان كانت الثنيا مشترطة في أصل البيع فهو بيع فاسد ويفسخ ، وان انْعقد بعد تمام البيع فالشفعة واجبة .

[ما بناه المشفوع من يده يأخذ قيمته منقوصاً]

وسئل ابن زرب عمن اشترى شقصا له شفيع فبنى فيه ثم قيم عليه بالشفعة ، هل بأخذ قيمة بنائه قائماً أو منقوضاً ؟

فَاجِابِ : قال العتبي له قيمة البناء منقوضا ، لأن متعدَّ اذا عَلِم أن له شفيعاً وبَنَّى قبل ان يعلم أياخذ بالشفعة أم لا ؟ وفي كتاب الوقار قيمته قائماً . قال ابن زرب : وقول العتبي أصحّ وأحبّ إلى .

[اختلف في جواز هبة الشفيع للمبتاع هبته الواجبة له عليه بعد البيع]

وسئل ابن رشد رحمه الله من كورة شلبة عن مسأنة وهي مالٌ مشاع بين أشراك ، إشترى رجل من اثنين منهم ثلاثة أزباعه وبقي الربع لشريكهما الثالث مع أختين له به فوهب هذا الشريك ما وجب له من الشفعة من المبتاع على مال أخذه منه . ثم إن إحدى الأختين قامت طالبة للشفعة ، فبين لنا هل يكون ما وهب من الشفعة بالمال المأخوذ بها للمبتاع دون من يريد القيام بالشفعة أم لا؟ ماجورين ان شاء الله .

فأجاب بأن قال: قد اختلف في جواز هبة الشفيع للمبتاع شفعته الراجبة له عليه بعد البيع أو بيعه اياها منه ، فعلى القول بجواز ذلك وهو مذهب أصبغ فلا يكون للأختين في مسألتك التي سألت عنها إلا ما وجب لهما من الشفعة ، وعلى القول بأن ذلك لا يجوز وهو معنى ما في المدونة والأظهر من القولين الذي أقول به يرة الأخ على المبتاع المال الذي أخذ منه على هبة الشفعة له ، لأن ذلك بيع من البيوع ويكون أحق بشفعته ، إن شاء أخذ بها وإن شاء سلمها . فان سلمها كان للاحتين أخذ الجميع بالشفعة . ولا أن الشفيع لا يجوز له ان يبيع شفعته قبل الاستشفاع من غير المبتاع ولا أن هجها له .

[الشفعة لبيت المال]

وسئل عما ذكره ابن زرب على ما حكاه عنه ابن سهل في أحكامه في مسألة الشفعة لبيت المال ولا حكم للناظر في المواريث في شيء من ذلك ، وسحنون قد قال في المرتد يقتل وقد وجبت له الشفعة إنَّ السلطان يأخذها إنَّ شاء لبيت المال أو يترك ، فليس هذا بنص جلي على الشفعة لبيت المال ، اللهم الا إن كان بين المسألتين فرق فالغرض معرفة ذلك والحقيقة فيه وفي كل ما تقدم ذكره بعرن الله وتأييده وتوفيقه وتسديده إنَّ شاء الله تعالى .

فأجاب بأن قال: ليس ما قاله ابن زرب مخالفاً لقول سحنون. لأن سحنوناً قال إن للسلطان أن يأخذ بالشفعة لبيت المال إن شاء ، وقال ابن زرب ليس لصاحب المواريث أن يأخذ بها إذ لم يجعل ذلك اليه ، وانما جعل اليه جمع المال وتحصينه ، فلو جعل اليه السلمان الأخذ بالشفعة إن رأى ذلك هراً لبيت المال لكان له الأخذ بها عنده على ما قاله سحنون .

وسئل عن مسألة من الشفعة ثبت الجواب فيها دون السؤال. فأجاب: لا يجوز للذي باع شقصا بثمن الى أجل أن يتحمل للمشتري عن الشفيع بالثمن الى أجل، لأن له في ذلك منفعة، اذ لعل الشقص لا

يساوي الثمن، فإن لم يُتَفِع الشفيعُ لم يجد هو عند احشري وفاة شمنه عند حلول الأجل، والحمالة معروف كالقرض لا يجوز أن يأحد عنها عوضاً ولا يُجرُّ بها نفعا، ويقوم هذا المعنى من المسألة التي شرتُ اليها، لانه وان كان الحميل تحمل ها هنا لغريمه وهناك تحمَّل به لا له، فالمعنى يجمعهما وهو انجرار النفع بالحمالة اليه في المسألين جميعا، وهو في مسألة العتبية ألينًا، لأنه يأخذ السلعة بعينها التي تحمل بقيمتها

[هبة الشفعة للمشتري]

وسئل عن ورثة على سهم واحد في قرية ولهم أشراك من غيرهم ، فبهج بعض أهل هذا السهم ويقي بعضهم ، فقال المبتاع لهذا الباقي إمّا أن تشفع وإمّا أن تضع الشفعة ، فرهبها ذلك الرجل الواجب له الشفعة للمبتاع طَبَيّة بها نفسه ، فقام بعض الأشراك من غير هذا السهم فقال إلى أشفع ، فهل له شفعة أو هل تلك الهبة جائزة ؟ بيّن لنا ذلك فقدٌ مزلت بقرطة فذهب بعض أصحابه الى إعمال الهبة وإسقاط الشفعة ولم يصح ذلك عنده .

فأجاب: الذي أقول به أن هبة من لم يَبعُ حظه من أهل السهم المشتري الشفعة الواجبة له لا يسقط حظ سائر الأشراك فيه إن أرادوا أن يأخذوا بها على مذهب مالك رحمه الله وأصحابه ، وذلك منصوص في المدونة وغيرها ، وفي سماع يحي عن ابن القاسم من قول من إلاً أن يُفرق أحد بين قول الشفيع قد سلمت الشفعة للمشتري أو تركنها له أ، عطبتها له أو وهبتها له ، وذلك محال ، لأن الأحكام إنما تختلف باختلاف المعاني لا باختلاف الالفاظ وقد حكى ابن حبيب في الواضحة عن أصح في غير هذه المسألة ما يمكن أن يدخل الاختلاف منه فيها بالمعنى ، وليس ذلك بصحيح ، إلان قول أصغ قول شاذ ضعيف معترض لا يصح عند النظر والتحصيل ، لأن أهل العلم قد أجمعوا أن النبي هي أوجب شفعة للشركاء وأقضى بنها مِنْ أنجل ضرر الشرط الذي أذخلة البابع عليهم ، وذا باع بعض وقضى بنها مِنْ أنجل ضرر الشرط الذي أذخلة البابع غليهم ، وذا باع بعض

أهل السهم حظه منه وأخذ من لم يبع منهم بالشفعة فقد ارتفع الضرر عن سائر الأشراك باخراج المشتري عنهم ، وإن أبي أن يأخذ بالشفعة ورضي المشتبري بالشركة وأراد ان يقره فيما اشترى بأن يقول أنا أهبه ما كُنْتُ أحقُّ به من سائر أشراكي فليس ذلك له، لأن من حجتهم أن يقولوا له إن كنت رَضَيْتُ بِالصَّرِرِ الذِّي جَعَلَ مِنْ أَجُّلِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ الشَّفعة فلا نُرضَى نحن ﴿ به . ولسُتَ أنت أحقُّ بنفي الضور عن نفسك منا ، فلنا الخيار في الأخذ بالشفعة إذا أبيت أن تأخذ فيرتفع الضرر عنا ، وهذا بَيِّنٌ ظاهر لاخفاء به ولاً إشكال فيه ، لِمَنْ تأمله ونظر فيه ، وليْس الشَّفِيمَ الزَّاجِبة لمن بقي من أهل السهم على المشتري كمَّال استحقه قبله ، فاذا وُهب لَهُ لم يكن لغيره أن يأخذه منه . ولو كان كذلك لكان له أن يهبها لغير المشتري فيستشفع الموهوب له ما كان للواهب أن يستشفعه عليه كمَالَهُ أن يهب الدُّينَ له على رجل لرجل آخر ويجب له عليه . فإجماع أهل العِلْم أن ذلك لا يصح ولا يجوز كما لا يجوز لَهُ ان يَأخذ بالشفعة لغيره دليلٌ على ضعف قول أصبغ وأن الحاصل من المذهب أن يكون الشفيع مخيرا بين أن يأخذ بالشفعة أو يسلمها ، فإن أسلمها وجبت الشفعة لأحد الأشراك فيها بعده ، وفيما دون هذا كفاية وغُنْيَةً ، وبالله والتوفيق . ۗ

[الشفعة الأشراك بعضهم أولى من غيره]

وسئل عن الأملاك بين قوم في اشاعة باع أحدهم حظه منها من بعض شركائه فيها مع حظه من أملاك غيرها هي بينه وبين المشتري منه وبين بعض أشراكه في الأملاك المذكورة أولاً ، فأراد بعض الأشراك في الأملاك المذكورة أولاً الشفعة على المشتريم والتساوي معه فيما اشتراء على قدر فرائضهما ، فقال له غيرك أولى بالشفعة منك ، فليس لك شفعة علي حتى توقف ذلك الأول ، فهل له _ أعزك الله _ أن يمنعه من الدخول معه فيما اشتراه حتى يوقف الأول أم لا ؟ وما مقدار توقيفه إن وجب عليه توقيفه ، أيوقفه فإما أنحذ وإمًا ترك ، أو يؤخره الى آخر أمد الشفعة يرى رأيه أم ماذا يكون ؟ وهل إن اوقفه ترك ،

فقال إلى أشفع ، هل له أن يؤجله ثلاثة أيام فإما شفع وإما شفع هذا الأحر الذي هو أبعد منه ؟ أم ماذا يكون من أهل بها إن غفل هذا الأبعد عن ضائلته الى آخر أمدها وغفل عنها الأول أيضا الى ذلك الحين، أيضع شفعتهما؟ أم يكون لهذا الأبعد حجة لأنه يقول كان أمامي من كان أولى بالشفعة منى ، فلذا لله سكت ، فلمًا رأيتُ الأبعد قد تم له حينلذ طلبتها أن ، وبل ينفعه هذا أم لا ؟ وهل يكون -أعزك الله - إن وجبت الشفعة للشريك في الأملاك المذكورة أولا على المشتري بأي وجه وجبت له تقديم الأملاك تالها على الطالب للشفعة وعلى المشتري جميعا ؟ أم على أحدهما دون الأخر ؟ في أبين رضي الله عنك وجه الحكم في هذا وفي جميع ما سألتك عنه ماجوراً في شمكوراً إن شاء الله تعالى .

فأجاب: اذا باع بعض الشركاء في الأملاك حظه منها من بعض أشراكه فيها مع حظه من أملاك أخر مشتركة ببنه وبين المشتري منه وبين بعض أشراكه في الأملاك الأول في صفقة واحدة كما ذكرت، فوجه الحكم في ذلك أن يقض الشمن على حصته من الأملاك الأول والأخر، فيكون ما باب في كل حصة من الثمن كأنَّ البيع وقع به على انفراده. فإن كان بعض الشفعاء في الأملاك الأول والأخر أحق بالشفعة من سائرهم كما ذكرت، مثل أن يكون أهل سهم واحد وأهل ورائة دون سائرهم، فليس للاعد مثل أن يأخذ بالشفعة حتى يوقف الأقرب على الأخذ والترك، فإن ترك كان للابعد أن يأخذ بها، وإن قال إذا وقف أنا آخذ ولم يحضر لقوله تلزم له في دلك اليوم واليومين والثلاثة، فإن لم يأت بالمال لم تكن له شفعة ووجبت لمن بعده من الشفعاء. واختلف إن طلب إذا وقف على الأخذ أو الترك أن يزخر ليتروًى في ذلك اليوم واليومين والثلاثة، هل يكون له أم لا ؟ على قولن ولا اختلاف في أنه لا يؤخر في ذلك الى آخر انقطاع الشفعة. وإذا لم يقم واحد من الشفعاء يطلب الشفعة حتى مضى أمد انقطاعها على الاختلاف في والمع بعيعا البعيد والقريب منهم، ولا حجة للبعيد فيما

فأجاب بأن قال: قد احتف في جواز هبة الشفيع للمبتاع شفعته الواجبة له عليه بعد البيع أو بيعه الإها منه ، فعلى القول بجواز ذلك وهو مذهب أصبغ فلا يكون للأختين في مسألتك التي سألت عنها إلا ما وجب لهما من الشفعة ، وعلى القول بأن ذلك لا يجوز وهو معنى ما في المدونة والأظهر من القولين الذي أقول به يرذ الاخ على المبتاع المال الذي أخذ منه على هبة الشفعة له ، لأن ذلك بيع من البيوع ويكون أحق بشفعته ، إن شاء على هبة الشفعة له ، لأن ذلك بيع من البيوع ويكون أحق بشفعته ، إن شاء أخذ بها وإن شاء سلمها . فان سلمها كان للاختين أخذ الجميع بالشفعة . ولا إن يقيها له . .

[الشفعة لبيت المال]

وسئل عما ذكره ابن زرب على ما حكاه عنه ابن سهل في أحكامه في مسألة الشفعة لبيت المال ولا حكم للناظر في المواريث في شيء من ذلك ، وسحنون قد قال في المرتد يقتل وقد وجبت له الشفعة إنَّ السلطان يأخذها إنَّ شاء لبيت المال أو يترك ، فليس هذا بنص جلي على الشفعة لبيت المال ، اللهم الا إن كان بين المسألين فرق فالغرض معرفة ذلك والحقيقة فيه وفي كل ما تقدم ذكره بعون الله وتأييده وتوفيقه وتشديده إن شاء الله تعالى .

فأجاب بأن قال: ليس ما قاله ابن زرب مخالفاً لقول سحنون ، لأن سحنوناً قال إن للسلطان أن يأخذ بالشفعة لبيت المال إن شاء ، وقال ابن زرب ليس لصاحب المواريث أن يأخذ بها إذ لم يجعل ذلك اليه ، وانما جعل اليه جمع المال وتحصينه ، فلو جعل اليه السلطان الأخذ بالشفعة إن وأى ذلك نظراً لبيت المال لكان له الأخذ بها عنده على ما قاله سحنون .

وسئل عن مسألة من الشفعة ثبت الجواب فيها دون السؤال.

فاجاب: لا يجوز للذي باع شقصا بنمن الى أجل أن يتحمل للمشتري عن الشفيع بالثمن الى أجل، لأن له في ذلك منفعة، اذ لعل الشقص لا

يساوي الثمن ، فإن لم يتنفع الشفيع لم يجد هو عند الدنتري وفاة بشنه عند حلول الأجل ، والحمالة معروف كالقرض لا يجوز أن بأخذ عنها عوضاً ولا يجرُّ بها نفعا . ويقوم هذا المعنى من المسألة التي أشرت اليها ، لأنه وان كان الحميل تحمل ها هنا لغريمه وهناك تحمَّل به لا له ، فالمعنى يجمعهما وهو انجرار النفع بالحمالة اليه في المسألتين جميعا ، وهو في مسألة العتبية أبَّينُ ، لأنه يأخذ السلعة بعينها التي تحمل بقيمتها .

[هبة الشفعة للمشتري]

وسئل عن ورئة على سهم واحد في قرية وليم أشرة في من غيرهم ، فباع بعض أهل هذا السهم وبقي بعضهم ، فقال المبتاع لهذا الباقي إنا أن تشفع وإمّا أن تضع الشفعة ، فرمها ذلك الرجل الواجب له الشفعة للمبناع طَيّبة بها نفسه ، فقام بعض الأشراك من غير هذا السهم فقال إني أشفع ، فهل له شفعة أو هل تلك الهبة جائزة ؟ بين لنا ذلك فقد نزلت بقرطبة فذهب بعض أصحابه الى إعمال الهبة وإسقاط الشفعة ولم يصح ذلك عده .

فأجاب: الذي أقول به أن هبة من لم يَبِعْ حظه من أهل السهم لمشتري الشفعة الواجبة له لا يسقط حظ سائر الأشراك فيها إن أرادوا أن يأخذوا بها على مذهب مالك رحمه الله وأصحابه، وذلك مسوص في المدونة وغيرها، وفي سماع يحيى عن ابن القاسم من قول مالك إلا أن يُفرَق أحد بين قول الشفيع قد سلمت الشفعة للمشتري أو تركتها له أو أ مطبتها له أو وهبتها له، وذلك محان، لأن الأحكام إنما تختلف باختلاف المعاني لا باختلاف الالفاظ. وقد حكى ابن حبيب في الواضحة عن أصبغ مي غير هذه المسألة ما يمكن ألَّ يدخل المختلاف منه فيها بالمعنى، وليس ذلك بصميع، لأن قول أصبغ قول شاذ ضعف معترض لا يصح عند النظر والتحصيل، لأن أهل العلم قد أجمعوا أن النبي تشخ أوجبَ الشعمة للشُركاء وقضى بها مِنْ أَجْل صَرَرَ الشُرطِ الذِي أَذْخَلَهُ البَائِعُ عَلَيْهِمْ، فإذا باع بعض وقضَى بها مِنْ أَجْل صَرَرَ الشُرطِ الذِي أَذْخَلَهُ البَائِعُ عَلَيْهِمْ، فإذا باع بعض

الشفعة للحاضر، ثم باع أحد الباتين على حظهما في البلك حظه من الاخر، فهل للمبتاع الأجني أن يشفع من هذا السبع الثاني بقدر نصيه أم لا؟ وإن شفع فهل يشفع منه المتمسك بالملك من الثلاثة النفر المذكورين مشتراه من البائع الأول وما شفع به؟ أو مشتراه خاصة دون ما شفع له؟ والبائع الثاني هل هر باق على شفعته بعد البيع على أحد القولين أم لا؟ وإن أسقط حقه في الشفعة بالبيع فهل يشفع المتمسك بالملك جميع ما اشتراه المبتاع الأول أو لا، يشفع إلا بقدر نصيه الموروث؟ بين لنا جميع ذلك والله تعالى ينه بها ثوابكم، والسلام عليكم ورحمة الله أوبركاته.

فأجاب رحمه الله: أما الأجنبي العبناع من أحد النفر فله أن يشفع مما ابتاعه ثاني النفر من صاحبه لأنه بتنزل منزلة بائعه فيشفع بقدر نصيبه وينزك للمتمسك المشتري من مشراه بقدر نصيبه أيضا هو، وإنما للمتمسك أن يشفع من الأجنبي مشتراه خاصة دون ما شفعه به، وإن أبقيت الشفعة في ذلك للبائع الثاني كان بينه وبين المتمسك على قدر حظ كل واحد من مشتري الأول فقط دون ما شفعة به. وإن سقطت شفعة البائع الثاني يبيعه حصته قبل الأخذ بشفعة فيها، وسقوطها هو ظاهر المدونة، والراجع عند الشيوخ تثبت الشفعة للمتمسك في جميع مشترى الأول، والله الموفق بفضله. وكتب الراهيم بن قاسم بن سعيد العناني لطف الله به.

[مقدم قاض باع شقصاً عن معتوه فادعى الشفيع الكذب في الثمن]

وسألت الفقيه أبا عبد الله سيدي محمد القوري من تلمسان سنة إحدى وسبعين وثمانمائة عن مسألة ابن صعد⁽¹⁾ وبني ميمون الشرقي في الشفعة في الرحى المبيعة حصة منها على عمر الزياتي المعتوه بما نصه: جوابكم فيمن ابتاع من مقدم قاض على رجل مختل في العقل ضعيف الإدراك شقصا من بيت الرحى بحضرة القاضي المقدَّم وإذنه بثمن مقدر معلوم دفع المبتاع جملته

(1) في نسخة : ابن معد .

للمقدم المذكور بمعاينة شهود البيع ، ثم إن الشفيع زعم أن ما أظهره البائع والمبتاع من الثمن لا حقيقة له وإن البيع إنما وقع بدون ما أظهر ه وطب بمين المبتاع ، فهل رضي الله عنكم وأرضاكم يمكن من تخليد أو لا يسكن لحصول القبض بالمعاينة ، ولأن المقدم قبض لحق غيره عددا كثيرا بمعاينة العدول فلا يتهم على أن يقبض الكثير بالمعاينة ثم يرد منه المبتاع مع ما يتوقعه ويتوقاه من درك الانكسار عند المحاسبة ووقوع المناقشة والمطالبة لا سيما وقد انضاف الى ما ذكر من الدفع بالمعاينة كون المبتاع معن له الخطر والبال والسعة في المال معن لا يستظهر على تهمته بكثرة الثمن في ذلك لرغبته فيما هنالك . وفي كريم علم سيدي ما لأنمتنا في الملك وجار الملك ، وكيف إن قلتم بعدم اليمين وزعم الشفيع أنَّ مخبر صدق أخبره أن العدد الذي عاينه العدول وعدوه ، هل يحلف ثم يحلف له المبتاع كما في غير مسألة من نَمَطِهَا أم لا ؟ وهل يلزمه تغيين المخبر ؟ بيَّوا لنا جملة هذه الفصول ، مع الاشارة الى مواقعها في الأمهات والأصول .

فأجاب: أما مسألة الشفعة فلا يمين فيها على المبتاع، لأن اليمين في الباب مبني على التهمة، وقد حصل ما ينفي الاتهام ويجَنّبه الل مع بالمعاينة، والمطالبة بذلك القدر والمحاسبة به لأنه يقبض للغير. نَعْمُ الذي جرت به القيا في غير هذه وجوب اليمين ولو حصل الدفع معاينة عالين. هذا إن اتهما أن يزيدا في الثمن، ولا تقلب تلك اليمين لكثرة نحيل الناس ولفساد الناس واستحقاقهم النّهم، صرح بذلك الشيخ اللخمي في مواضع من الناس وهو في المائة الخامسة، فكيف لو أدرك زماننا ؟! نمم يستثنى من تبصرته، وهو في المائة المنقطع في الصّلاح والخير فلا يحلف، وابن هو اليم ؟ إنما هو في وقتنا كالغراب الاعصم بين الغربان!

[هل في الحمام شفعة ؟ وهل تجب الشفعة لببت المال ؟]
 وسئلت من مدينة مكناسه الزيتزن عن مسألة من الشفعة صها : سدى.

11

ـ أبقاكم الله ـ جوابكم في مشألة وذلك أن الأمير أسعده الله كان له شقص في حمام انجرُّ للمسلمين واستمر ملكه عليه الى أن باع بعض من له حظ في الحمام المذكور حظه فيه فأخذ الأمير بالشَّفعة في الحظ المبيع المذكور، وذلك بأنَّ أشهد على نفسه أنه أخذ بالشفعة وشهدَ عليه العدول بذلك . ثم إن لأمبر المذكور باع حظه القديم والمأخوذ بالشفعة من رجل آخر وذلك لمدّة من عامين سلفا عن تاريخه ، فقام الآن المشترى للحظ المذكور ، وقال إن لأمير لم يأخذ بالشفعة في الحظ الذي اشتريته، فشهد العدول وأدُّوا ّ شهادتهم أن الأمير كان أخذ بالشفعة على نحو ما ذكر فهل سيدي بيع الأمير للحظين على الوجه المذكور ماض أم لا؟ بيُّنوا ذلك بيانا شافيا ولك الأجر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فأجبت بمًا نصه: الحمد الله تعالى وحده. الجواب عن فرض ما سألتم عنه ، والله سبحانه ولي التوفيق بفضله ، يتوقف على تحقيق أمرين موضوع نازلتكم فرع عنهما ، ولا يثبت الفرع والأصل باطل . الأمر الأول الحمام هل فيه شفعة أم لا؟ الأمر الثاني بعد تسليم القول بوجوب الشفعة فيه هل تجب الشفعة لبيت المال أم لا؟

فأما الأمر الأول وهو هل في الحمام شفعة أم لا؟ فالذي في المدونة، عن مالك الشفعة ، ورواه أيضا عنه ابن القاسم وابن الماجشون واسماعيل بن أبمي أويسًا'، وبه قال أشهب وابْنُ الماجشون ، وحكى ابن المواز اتفاق مالك ـ وأصحابه عليه ، وبه جرى العمل بقرطبة عند الشيوخ في حكاية ابن حارث عنهم. وقال ابن القاسم لا شفعة فيه، ورواهُ ابن المعدل عن ابن الماجشون ، بهمه القضاء عِنْد صاحب الاستغناء ، وحكى ابن العطار أن محمد بن إسحق ابن السليم قاضي الجماعة ابتاع وهو يومئذ فقيه نصيباً من حمَّام من أحمد بن سعيد، فقام الشفيع عند منذر بن سعيد قاضي الجماعة بقرطبة فشاور الفقهاء فأفتوه بقول ابن القاسم أن لا شفعة فيه ، فرفع الشفيع أمره الى

(1) في نسخة : ابن أبي ليلي .

أمير المؤمنين عبد الرحمان بن محمد وقال حكم بغير قول مالك ، فجمع القاضي الففهاء وسألهم عن قول مالك فأعلموه أنه يرى فيه الشفعة ، فعكم

وأما الامر الثاني وهو هل لبيت المال شفعة أم لا ؟ فظاهر ما وقع لابن زرب أن لا شفعة له لأنه علل ذلك بأنه لا يتجر للمسلمين وانعا يجمع لهم ما وجب لهم من شيء ويأخذونه . وقال سحنون في المرتَدُّ يُقتل وقد وجبت له الشفعة إن السُّلطان يأخذها إن شاء لمبيت المال أو يترك ، وهذا كالنص على وجوبها لبيت المال ، على أن ابن رشد في أجوبته تأوُّل ما وقع لابن زرب على أنه ليس بخلاف لقول سحنون ، لأن سحنون قال للسلطان أن يأخذ الشفعة لبيت المال إن شاء، وقال ابن زرب ليس لصاحب المواريث أن يأخذها اذا لم يجعل ذلك إليه ، وانما جعل له جمع المال وتحصيله ، فلو جعل اليه السلطان الأخْذُ بالشفعةِ إن رأى ذلك نظراً لبيت المال كان له الأخذ عنده على ما قاله سحنون .

قلت : وفي هذا التوفيق عندي نظر ، لأن تعليل ابنَ زرب يتتضي اطُّراد الحكم للسلطان ونائبه الذي هو صاحب المواريث في نازلته والله أعلم .

وقال ابن عرفة : ظاهر مسألة سحنون أن الموروث قيها الشفعة نفسها ، وظاهر مسألة ابن زرب أن الموروث فيها انما هو الشقص الذي تجب الشفعة به فتأمله ! انتهى . فهذا من هذا الامام ابن عرفة رحمه الله جنوح وركون الي حمل كلام ابن زرب على العموم والإطلاق في الخليفة ونائبه، وتوفيق بين ابن زرب وسحنون، بخلاف ما وفق به ابن رشد بينها، فتأمله، فإنه دقيق المعنى ! لكن الشيخ أبو عمرانَ الفاسي حكى في التعاليق خامِها هلُ يؤخذ للمساجد والمشاكين بالشفعة أم لا ؟ وهي من نمط هذه ومعناها ، وهذا كله أذا كان الحظ الذي استشفع به الأمير أيده الله بمًّا جرته الوارثة في الأصل لجماعة المسلمين وجانبِهم - وفرهم الله ـ لا مِمَّا هو خاص به خالص له ، مما وُهب له أو اوصبي له به أو ورثه من بعض كرائمه ، فان كان الحظ المستشفع

به لجانب المسلمين -أشره الله - وكان الخليفة -أيده الله - فرض الأمير المدكور أن يأخذ بالشفعة فأخذ بها على قول مالك وكان الأخذ نظراً مضى أخذه على مسلك ابن عرفة . غير أنه يبقى في المسألة شيء وهو من أهم أغراض السائل ، وذلك أن الإشهاد الصادر من الممير بالأخذ بالشفعة في الحظ المبيع إن كان بحضرة المبتاع فلا إشكال في صحة الأخذ ، وبنفوذه ينفذ ماعقده -أيده الله - من البيع فيه وفي الحظ المستشفع به . ولا كلام للمبتاع من اجل تأخير الثمن ، وحجته فيه واهية داحضة لاعمل عليها ، فإن كان الأشهاد المذكور وقع من المجير المذكور في من غيبة المبتاع المستشفع من يده ولا علم عنده بالإشهاد المذكور إلى هذا التاريخ فهو على حقه في الحظ المشترى ولا ينفذ فيه بيع ولا غيره لمضي مدة التوليغ فيها شفعة الحاضر على المشهور المعلوم في المذهب ، والله سبحانه أعلم وبه التوفيق . وكتب عند الله أحمد بن يحيى بن محمد بن علي الونشريسي وفقه الله .

[هل يؤخذ بالشفعة للمساكين والمساجد؟]

وسئل ابن أبي زيد عمن حبّس حبسا على المساكين أو على المساجد فيباع ما هو مشاع معه، فهل يؤخذ للمساكين والمساجداً بالشفعة؟

فَاجاب بأن قال : سُئِلْتُ عنها قديماً ولم يظهر لي فيها شيء ، فتوقف فيها.

وأجاب أبو عِمْرَان امّاعلى ما ذهب اليه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأصبغ في الحبس المؤبد يبيع أحدهم أن لشريكهم فيه الشفعة ولما يأتي من العقب، فواضح الأمن بالشفعة للمساكين والمساجد ولا اشكال فيه. وامّا على ما عند ابن المواز فلا شفعة للمساكين والمساجد انتهى . وفي العتبية في حائط بين رجلين تصدق أحدهما بنصيه على قوم وعلى عقبهم ما عاشوا، ثم باع الشريك نصيبه فأراد أهل الصدقة الأخذ بالشفعة ، قال مالك لا شفعة لهم في الصدقة إلا أن يلحقه بالحبس فله ذلك

ابن رشد: المعنى في هذه المسألة أن أهل الصناقة أرادوا أن يأحذوا بالشفعة لأنفسهم فلذلك لم يَز لهم شفعة ، ولو أرادوا الأخذ بالشفعة ليلحقرها بالحبس لكان ذلك لهم . قال بعض الشيوخ والإجمال في جواب أبي محمد وأي عمران هل الأخذ لهم ملكا أو ليلحقوها بالحبس فتأمله!

وسئل عنها أحمد بن نصر الداودي فقال لا شفعة للحبس من مالها ، ومن طلب أن يشّفع لها فليستَشْفِعُ .

وأجاب أبو عمر القنطري - رحمه الله - بأنّه إذا كان الشقص المبيع نصفه الآخر للمسجد حُبساً فان للناظر في الحبس أن يستشفع للمسجد ، غير أنه لا يكون النصف المستشفع حبسا ، وبالله التوفيق .

[فقهاء سبنة يُفتون بألاً شفعة في شقص زعم صاحبه أن تصدق به على فقيه]

وسئل أبو عمر بن المكوي عن مسألة نزلت بسبتة ، وهي اذ ذاك من عمل صاحب الأندلس ، وذلك ان الفقيه يحيى بن تمام من أهلها اشترى حصة من حمام فيه شريك ، وأشهد البائع للفقيه يحيى بن تمام في الظاهر أنه تصدُّق به عليه ليقطع بذلك الشفعة ، فقام الشريك يطلب الشفعة .

قاجاب فقهاء سبتة بعدم الشفعة ، وقال الشفيع للقاضي لا أرضى الا بفتوى فقهاء الحضرة ، فرفع اليهم السؤال على وجهه وبدأ بابي عمر ابن المكوى

فَأَجَابِ : هذه حيلة من جِبَلِ الفَجَّارِ ,وأرى الشفعة واجبة . فَلَمَّا رأى ابن تمام جوابه هذا قال : هذا عُقابٌ لا بطار تحت جناحه ، والحق خير ما قبل ، هات المال وخذ جِمَّامك ! 147.7

به لجانب المسلمين - أثمره الله - وكان الخليفة - أيده الله - فوض للأمير المذكور أن يأخذ بالشفعة فأخذ بها على قول مالك وكان الأخذ نظراً مضى أخذه على مسلك ابن رشد ، لا على مسلك ابن عرفة . غير أنه يبقى في المسألة شيء وهو من أهم أغراض السائل ، وذلك أن الإشهاد الصادر من الأمير بالأخذ بالشفعة في الحظ المبيع إن كان بحضرة المبتاع فلا إشكال في صحة الأخذ ، وينفرذه ينفذ ماعقده - أيده الله - من البيع فيه وفي الحظ المستشفع به . ولا كلام للمبتاع من اجل تأخير الثمن ، وحجته فيه واهية داحشة لاعمل عليها ، فان كان الاشهاد المذكور وقع من الأه إلى المذكور في غيبة المبتاع المستشفع من يده ولا علم عنده بالإشهاد المذكور إلى هذا التاريخ فهو على حقه في الحظ المشترى ولا ينفذ فيه بيع ولا غيره لمضيً مدة تنقطع فيها شفعة الحاضر على المشهور المعلوم في المذهب ، والله سبحانه أعلم وبه التوفيق . وكتب عند الله أحمد بن يحيى بن محمد بن علي الونشريسي وفقه الله .

[هل يؤخذ بالشفعة للمساكين والمساجد؟]

وسئل ابن أبي زيد عمن حبّس حبسا على المساكين أو على المساجد فيباع ما هو مشاع معه، فهل يؤخذ للمساكين والمساجد بالشفعة؟ .

فَأَجَابِ بَأَنْ قَالَ : سُئِلُتُ عَنْهَا قَدَيْماً وَلَمْ يَظْهُرُ لَيْ فِيهَا شَيَّءَ ، فَتُوقَفَ فيها.

وأجاب أبو عِمْرَان امّاعلى ما ذهب اليه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأصبغ في الحبس المؤبد يبيع أحدهم أن لشريكهم فيه الشفعة ولمن يأتي من العقب، فواضح الآخم بالشفعة للمساكين والمساجد ولا اشكال فيه. وامّا على ما عند ابن المواز فلا شفعة للمساكين والمساجد انتهى . وفي العتبية في حائط بين رجلين تصدق أحدهما بنصيبه على قوم وعلى عنبهم ما عاشوا ، ثم باع الشريك نصيبه فأراد أهل الصدقة الأخذ بالشفعة ، قال مالك لا شفعة لهم في الصدقة إلا أن يلحقه بالحبس فله ذلك

ابن رشد: المعنى في هذه المسألة أن أهل الصدقة أرادوا أن يأخذوا بالشفعة لأنفسهم فلذلك لم يَرَ لهم شفعة ، ولو أرادوا الأخذ بالشفعة ليلحقوها بالحسل لكان ذلك لهم . قال بعض الشيوخ والإجمال في جواب أبي محمد وأبي عمران هل الأخذ لهم ملكا أو ليلحقوها بالحبس فتأمله!

وسئل عنها أحمد بن نصر الداودي فقال لا شفعة للحبس من مالها . ومن طلب أن يشفع لها فليستَشْفِعُ .

وأجاب أبو عمر الفنطري - رحمه الله - بأنّه إذا كان الشقص المبيع نصفه الآخر للمسجد حُبساً فان للناظر في الحبس أن يستشفع للمسجد، غير أنه لا يكون النصف المستشفع حبسا، وبالله التوفيق.

[فقهاء سبتة يُفتون بألاً شفعة في شقص زعم صاحبه أنَّه تصدق به على فقيه]

وسئل أبو عمر بن المكوي عن مسألة نزلت بسبتة ، وهي اذ ذلك من عمل صاحب الأندلس ، وذلك ان الفقيه يحيى بن تمّام من أهلها اشترى حصة من حمام فيه شريك ، وأشهد البائع للفقيه يحيى بن تمام في الظاهر أنه تصدّق به عليه ليقطع بذلك الشفعة ، فقام الشريك يطلب الشفعة .

فأجاب فقهاء سبتة بعدم الشفعة ، وقال الشفيع للقاضي لا أرضى الا يفتوى فقهاء الحضرة ، فرفع اليهم السؤال على وجهه وبدأ بابي عصر ابن

فَأَجَابِ : هذه حيلة من جِبَل الفَجَّار ، وأرى الشفعة واجبة . فَلَمَّا رأى ابن تمام جوابه هذا قال : هذا عُقابٌ لا يطار تحت جناحه ، والحق خير ما قيل ، هات المال وخذ حمَّامك !

علاحمن بمحدث فاسالعا صمالنبيءا وساعده ابنه محمد وفقهما الآ حقوق الطبع معفوظة الطبعة الأولى

معتدن وبشامن



سئل شبغ الاسلام أحمدبن نيمية رحم الآ

عن رجل اشترى داراً ولها بابان . كل باب فى زقاق غير نافذ ، وأحدها مسدود، والكتب نشهد بالبابين ، والمسدود هو الباب الأصلي فى صدر الزقاق ؛ فاراد ان بفتح الباب . فهل له ان يفتحه ؟؟.

فأجاب: اذا اشترى دارا بحقوقها ، وكان ذلك الباب الذي سد من حقوقها ، فله ان يفتحه كما كان أولا . إلا ان يكون هـذا الحق مستثنى من المبيع لفظا او عرفا

وسئل رحمه الله :

عن دارين سنها شارع ، فاراد صاحب أحد الدارين ان يعمر على داره غُرفة نفضى الى سد الفضاء عن الدار الأخرى . فهل يجوز ذك ؟ ام لا ؟ .

تنبيمه: ذكر احد الصححين كتب التفسير وكتب الفقه غلطا وكنت ارسل كلل كتاب الى الطبع مرقوما الصفحة الاولى: مجموع الشيخ وجمع فلان وفي الصفحة الثانية امم الكتاب مفردا ليكون بارزا بالخط المريض وبه يعلم أنه من الاصول او التفسير أو الفقه بل يعلم به موضعه من تلك فاليعلم ذلك •

م ۱ مجم

فأجاب : إن كان فى ذلك إضرار بالجار · مثل ان بشرف عليه ، فانه يلزم ما يمنسع مشارفته الأسفسل ، فاذا لم يكن فيسه ضرر على الجار ، بأن ينى ما يمنع الاشراف عليه ، او لا يكون فيه إشراف عليه لم يمنع من البناء .

وسئل

عن رجل اشترى داراً ، وهي نضرف إلى طريق المارة ، ثم إنه اراد ان يزيد فيها . فاشترى من وكيل بيت المال من جانب الطريق أفرعاً معلومة ، واقام حانطاً فيما اشتراه ، واراد ان يعمل على طريق المسلمين ساباطاً ليني عليه داراً . فهل يجوز ذلك ؟ ام لا ؟ وهل يصح بع الأرض المبتاعة من وكيل بيت المال التي في طريق المسلمين ؟ ام لا ؟ وإذا ادعى وهل يفسق الشاهد الذي يشهد بها ليت المال ، ام لا ؟ وإذا ادعى التاني ان بناه م لم يضر بالمسلمين هل يسمع ذلك منه ؟ وما الضرر الذي لأجله يمنع البناه على الطريق ؟ وهل يجوز لحاكم المسلمين تمكينه من ذلك على هذه الصفة المشروحة . ام لا ؟ .

فأجاب: الحمد لله . لا يجوز بيـع شي. من طريق المسلمين النافذ، وليس لوكيــل بيت المال بيع ذلك ، سواء كانت الطريق واسعة ، او

ضيقة ، وليس مع الشاهد علم ليس مع سائر الناس · اللهم إلا ان يشهد ان هــذه لبيت المــال ، مثل ان نــكون ملــكا لرجل ، فانتقلت عنه

إلى بيت المال ، وأدخلت في الطريق بطريق الغصب .
وأما شهادته انها لبيت المال بمجرد كونها طريقاً . فهــذا إن اراد
أن الطريق المشتركة حق للمسلمين لم يسوغ ذلك بيمها . وإن اراد انها

ملك ليت المال يجوز بيعها ، كما بباع بيت المال فهذه شهادة زور ، يستعق صاحبها العقوبة التي تردمه وامثاله . وليس للحاكم ان يحسكم بصحة

وسئل رحم الل

عن بيتين : أحدها شرقي الآخر ، والدخول الى أحدها من تحت ميزاب الآخر من سلم ، وذلك من قصديم . فهل لصاحب البيت الذي سلمه ومجراه تحت الميزاب الآخر ان يمنع هذا الميزاب أن يجري على هذا السلم لأجل الضرر الذي بلعقه ؟ أم لا ؟

فأجاب : لُيس له ان يمنع صاحب الحق القديم من حقه. والله أعلم.

هدم ما ألشأ مستجداً ؟

فأجاب: إذا كانت بده على العلو وصاحب السفل لا يدعى أنه له فهو لصاحب البدر حتى بقيم غيره حجة انه له وأما ما أنشأه من العسارة الجديدة قليس له ذلك ؛ الا أن يكون ذلك من حقوق مليكه . والله أعلم .

وسئل

عن رجل اشترى طبقة ولم يكن يروز ، ثم عمرها ، وأحدث روشنا على جيرانه فى زقاق ليس نافذاً ، وادعى ان فيه بابـاً شرقى الظاهرية ، فهل له ان يحدث الروشن ؟

فأجاب: الحمد لله رب العالمين ليس له أن يحدث في الدرب الذي لا بنفذ روشناً باتفاق الأئة، فاتهم لم يتنازعوا في ذلك؛ لكن تنازعوا في جواز إجدائه في الدرب النافذ، وفي ذلك يزاع وتفصيل ليس هذا موضعه.

وأما الدرب الذي ٧٠ ينفذ فلا نزاع فيه ، سواء كان له باب الى مدرسة ، او لم يكن ، فانه ليس بنافذ .

واذا ادعى ان له فيه حق روشن لم يقبل قوله بغــير حجة ، لكن له تحليف الجيران الذين تنازعوا فيه على نفي استحقاقه لذلك . والله أعلم.

وسئل رحم الآ

عن رجل أحدث بنياناً ورواشتاً على باب الطبقات عليه . من حيث يكشف حريم جاره ، وطبق عليه باب مطلعه من حيث لا بقــدر بنزل طبق العجين ، ولا يطلع قربة سقاه ؟

فأجاب: ليس للجار أن يحدث في الطريق المشترك الذي لا ينفذ شيئاً بغير إذن رفيقه ، ولا شركائه ، ولا أن يحدث في ملكه ما بضر بجاره ، واذا فعل ذلك فللشريك إزالة ضروه قبل البيع وبعده ؛ لكن اذبل قبل البيع لم بعد ، وبعد البيع فللمشترى فسخ البيع لأجل هدذا النقص .

وسئل

عن رجل اشترى حوانيت أرضا ، وبى من مدة عشرين سنة ، وفوقهم علو ، فحضر من ادعى أن العلو ملكه ، ولم يصدف مالك الحوانيت على صحة ملكه ، وأنشأ على العلو عمارة جديدة . فهل يلزمه

وسئل رحم الله

عمن له دار ، وبينهم طريق ، ونزل عبلى أحدم بأن كان ساباطا ولم يتضرر الجار والمار ، وقصد أحد الجيران أن يساويه بالبروز ويخرج عن حيرانه الطريق ، ويضر بالجار ؟

فأجاب: اما الساباط ونحوه اذا كان مضراً فلا يجوز باتفاق العلماء، وكذلك لا يجوز لأحد ان يخرج فى طريق المسلمين شيئا من أجزاء النساء ، حتى انسه يهي عن تجصيص الحائط من خارج إلا ان يدخل حده عقدار غلظ الجص .

وأما إذا كان السابط ونحوه لا بضر بالطريق ففيه نزاع مشهور بين العلماء . قيل : يجوز ، كقول الشافعي ، وقيل : لا يجوز ، كأحد القولين في مذهب أحمد ، ومالك ، وقيل : يجوز باذن الامام ، كالقول الأخير . وقيل : ان منعه بعض العامة امتنع ، كما هو مذهب أبى حنيفة . والله أعلم .

وسئل

عن زقاق غير نافذ وفيه جماعة سكان ، وفيهم شخص له دار . فهل له أن يفتح باباً غير بابه الأصلي ؟

فأجاب: ليس له أن يفتح فى الدرب الذي لا ينفذ بابا يكون أقرب إلى آخر الدرب من بابه الأملي؛ إلا باذن المشاركين له فى الاستطراق فى ذلك . والله أعلم .

وسئل

عن رجل عمر حوانيت ، وبجنها خربة لانسان ، فهل لصاحب الدار ان يفتح مشرعا من الحربة ؟ أم لا ؟

فأجاب : ليس له ان يفتح مشرعاً ــ بعنى بابا فى درب غير نافذ ــ إلا بانن أهله ؛ إلا ان بكون له فيه حق الاستطراق . والله أعلم .

وسئل

عن ملك مشترك بين مسلم وذمي ، فهدماه إلى آخره . فهل يجوز تعليته على ملك جارها المسلم ؟ أم لا ؟

فأجاب: الحمد لله . ليس لهما تعليته على ملك المسلم ، فان تعلية النمي على المسلم محظورة ، ومالا يتم اجتناب المحظور إلا باجتنابه ، فهو محظور . كما في مسائل اختلاط الحرام بالحسلال ، كما لو اختلط بالمساء والمائعات نجاسة ظاهرة ، وكالمتولد بين مأكول وغير مأكول ، كالسمع

والعسار والبغل ، وكما في « مسائل الاشتباء ، أبضا : مثل أن نشتبه أخته بأجنبية ، والمذكى بالبت ، فانه لما لم يمكن اجتباب المحظورات إلا باجتباب المباح في الأصل ؛ وجب اجتبابها حميعا ، كما أن مالا بتسم الواجب إلا بفعله ، فغعله واجب .

وإنما ذاك إذا كان ليس شرطاً فى الوجوب ، وهو مقدور للمكلف وهنا لا يمكن منع الذي من تعلية بنائه على المسلم ، لا أن يمنع شريكه ، فيجب منعها ، وليس فى منع المسلم من تعلية بنائه على مسلم تعلية كافر على مسلم ، بخلاف ما اذا أمكن الشريك من التعلية ، فانه بكون

فى ذلك علو للكافر عــلى السلم ، وذلك لا يجوز ، واذا عليا البنــ ، وجب هدمه .

ولا يجوز لمسلم ان يجعل جاه المسلم ذريعة لرفع كافر على مسه ومن شارك الكافر او استخدمه وأراد بجاه الاسلام أن يرفعوا على المسلمين ، فقد بخس الاسلام ، واستحق ان يهاني الاهانة الاسلامة ،

وسئل

والله أعلم .

عن بستان مشترك حصلت فيه القسمة ، فأراد أحد الشرب كين ان بنى بينه وبين شربكه جدارا ، فامتنع ان بدعه ببني ، او بفوم معه على النباء

فأجاب: انه يجبر عـلى ذلك ، ويؤخذ الحِدار من أرض = نل منها بقدر حقه .

وسئل

وعلى غرامة البناء ؟

وسئل

عن رجل اشترى من بيت المال بمصر شراء صحيحاً شرعياً وبى · فتعرض له انسان ومنعه من البناء ، فهل له ذلك ؟

قأجاب: الحمد لله اذا بنى فى ملكه بناءاً لم يتعد به على الجار؛ كن يخــاف أن يسكن فى البنــاء الجديد ناس آخرون، فينقص كراء الأول، لم يكن له منعه لأجل ذلك بلا نزاع بين العلماء

وسئل

عن رجل له ملك ، وهو واقع فأعلموه بوقومه ، فأبى ان ينقفه ، ثم وقع على صغير فهشمه هل يضمن ؟ أو لا ؟ فأجاب : هذا يجبُّب الضان عليه في أحد قولي العلماء ؛ لأنه مفرط في عدَّم إزالة هذا الضرر ، والضان على المالك الرشيد الحاضر ، او

عن بستان بين شربكين ، ثم قساه ، فأراد أحـــدها ان ببني حائطه بينه وبين شربكه ، فأمتنع الشربك ان يخليـــه ببني في أرضه ،

فأُجَاب : يجبر الممتّع ان يبني الجـدار في الحقين من الصربكين حميعاً ، إذا كانا محتاجين الى السترة .

وسئل ابضاً

فلوكانت المسألة بحالها ، فان امتع أحدها أن يبنى مع شريكه ، وبناه أحدها بماله ، لكنه وضع بعض أساسه من سهم هذا ، وبعضه من سهم هذا ، فهل له ان يمنع الذي لم بين معه أن ينتفع بالجدار ؟ مثل أن يضع جاره عليه شيئاً ، او يبنى عليه ، أم لا ؟

فأجاب: لوكان الجدار مختصا بأحدها لم يكن له ان يمنع جاره من الانتفاع بما يحتاج اليه الجار، ولا يضر بصاحب الجدار. والله أعلم.

وكيله ان كان غائباً ، أو وليه ان كان محجورا عليه .

ووجوب الضان في مثل هـذا هو مذهب أبى حنيفة ، ومالك وإحدى الروابتين عن أحمد ، وهو احد الوجهين في مذهب الشافعي :

والواجب نصف الدية والأرش في مالا تقدير فيه . ويجب ذلك على عاقلة هؤلاء إن أمكن ؛ وإلا فعليهم في أصح قولي العلماء .

وقال رحم الله

اذا احتاج الى إجراء مائه فى أرض غيره ولا ضرر فله ذلك، وعنه لربها منعه ، كما لو استغنى عنه ، أو عن اجرائه فيها .

قال: ولوكان لرجل نهر يجري في أرض مباحة ، فأراد جار النهر أن يعرضه الى أرضه ، او بعضه ، ولا ضرر فيه ، الا انتفاعه بالمباه كما لو كان ينتفع به في مجراه . ولكنه يسهل عليه الانتفاع به . فأفتيت بجواز ذلك ، وانه لا يحل منعه ؛ فان المرور في الأرض . كما انه ينتفع به صاحب المرض صاحب المباه ، فيكون حقاد له ، فانه ينتفع به صاحب الأرض اليضا . كما في حديث عمر . فهو هنا انتفع باجراه مائه ، كما انه هناك انفع بأرضه .

ونظيرها لوكان لرب الجدار مصلحة فى وضع الجذوع عليه من

غير ضرر الجذوع . وعكس مسألة إمرار الماء : لو أراد ان يجري فى أرضه من بقعة الى بقعة ، ويخرجه الى أرض مباحة ، او الى أرض جار راض ، من غير ان يكون عسلى رب الماء ضرر ؛ لكن ينبغي ان يملك ذلك ؛ لأنه يستحق شغل المكان الفارغ ، فكذلك نفربغ المشغول .

والضابط ان الجار الما أن يرب احداث الانتفاع بمكان جاره . او ازالة انتفاع الجار الذي بنفعه زواله ، ولا يضر الآخر .

ومن أصلنا ان المجاورة توجب لكل من الحق مالا بجب للأجنى، ويحرم عليه مالا يحرم للأجنى. فيبيح الانتفاع بملك الجار، الحالي عن ضرر الحار، ويحرم الانتفاع بملك المنتفع اذا كان فيه اضرار.

فص___ا

واذا قلنا : باجرا. مائه على احدى الروابتين . فاحتاج ان يجري ما. في طريق مياه ، مثل أن يجري مياه سطوحه وغيرها في قناة لجار. ، أو بسوق في قناة غدير ما. ثم بقاسمه جاز .

- 17

م ۲ مجموعة ۳۰

الله منزهة عن مثل هذا .

وأما قولهم : هـذا يستلزم ضرر الشريك البائع . فجوابه انه اذا طلب المقاسمة ولم يمكن قسمة العين : فان العين تباع ، ويجبر الممتنع

على البيع، وبقسم الثمن بينهما . وهذا مذهب جمهور العلماء : كمالك. وأبى حنيفة ، وأحمد بن حنيل .

الصحيحين عن النبي مسلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أعتق شركا له في غلام ، وكان له من المال ما ببلغ ثمن الغلام ، قوم عليه قيمة عدل ، لاوكس ، ولا شطط ، فأعطى شركاه حصمهم ، وعتق عليه العبد ، والا فقد عتق منه ما عتق ، فدل هذا الحديث على ان حق الشربك في

وذكر بعض المالكية ان هذا اجماع . وقد دل على ذلك ما ثبت في

نصف قيمة الجميع : لا في قيمة نصف الجميع : فانه اذا بيع العبــدكله ساوى ألف درم مثلا ، واذا بيع نصفه ساوى أقل من خمسمائة درم ، وحق الشريك نصف الألف .

فهكذا في العقار الذي لا يقسم يستحق نصف قيمته جميعه، فيباع جميع العقار ، وبعطى حصت من الثمن اذا طلب ذلك ، وبهذا يرتفع عنه الضرر ، وبهذا يتبين كمال محاسن الشريعة وما فيها من مصالح العباد في المعاش ، والمعاد . والحمد لله وحده .

وسئل

عن رجل له ملك ، وله شركة في واحتاج إلى يعه ، فأعطاه إنسان فيه شيئا معلوما ، فباعه ، فقال رن في ما قلت ، فنقصه عن المثل ، فهل يجب عليه أداؤه ؟ أو لا ؟ وهل بصح للشريك شفعة ؟ أم لا ؟ .

فأجاب: إذا باعه بثمن معلوم ، كان من المشتري اداء ذلك الثمن . وإن كان البيع فاسدا ؛ وقد فات : كان مليه قيمة مثله . وإذا كان الشقص مشفوعا فللشريك فيه الشفعة . وإن أعلم .

وسئل رحم الآ

عن رجل اشترى شقصاً مشفوعاً ، وَلا طله الشفيع أظهر صورة ال السيع كان بدون الرؤية المعتبرة ، فف ، الحاكم ، وأقر المشتري ببراءة البائع مماكان قبضه ، ووقف الشقيم على المشتري ، كل ذلك دفعاً للشفعة . فهل يكون ذلك مسقطاً للشاسة ؟ وهل تكون هذه

- 440 -

التصرفات صحيحة ؟ .

فأجاب: الاحتيال على إسقاط الشفعة بعد وجوبها لا يجوز بالانفاق؛ وإنما اختلف الناس فى الاحتيال عليها قبل وجوبها، وبعد انعقاد السبب وهو ما إذا أراد المالك بيع الشقص المشفوع؛ مع ان الصواب أنه لا يجوز الاحتيال على إسقاط حق مسلم، وما وجد من التصرفات لأجل الاحتيال المحرم فهو باطل. وما ذكر من إظهار صورة انفساخ المبيع، وعود الشقص إلى البائع، ثم إظهار براءة البائع ووقفه: فكل ذلك باطل، والشقص باق على ملك المشتري، وحق الشفيع ثابت فيه ؛ إلا ان يترك تركا يسقط الشفعة . والله أعلم .

وسئل

من شقص مشفوع ثبت وقف ، وثبت ان حاكما حكم بالشفعة فيه المشربك ، ولم يثبت الشربك أخذها ؟.

فأجاب : لا يبطــل الوقف الا إذا أثبت ان الشريك يملل الشقص المشفوع الموقوف ، على ما في تملـكه من اختلاف العلماء .

وأما مجرد حكم الحاكم باستحقاق الشفعة فلا بنقض الوقف المتقـدم

قبل ذلك ، كما لا يزبل ملك للشتري ؛ بل يبقى الأمر موقوفاً ، فان أخذ الشريك الشقص بالشفعة بطل التصرف الموجود فيه قبل ذلك عند من يقول به ؛ وإلا فلا .

وسئل رحم الله

عن رجل اشترى نصف حوش ، والنصف الآخر اشتراه رجل آخر ، واوقف حصته قبل طلب الشريك الاول ، وان الشريك الأول قال : انا آخذه بالشفعة . فهل له ذلك ؟ .

فأجاب : اذا كان الأمركذلك فلا شفعة له ؛ فان المشتري الثانى وقفه فلا شفعة فيه ، وشفعة الأول بطلت ؛ لكونه اخر الطلب بعد علمه حتى خرجت عن ملك المشترى بوقف او غيره ، فلا شفعة .

وان كان قد اخرجه من ملكه بالبيع قبل علمه بالبيع فله الشفعة. واما الوقف والهبة ففيه نزاع. والله أعلم .

وسئل رحمہ الآ

عن رَجَل له حصة مع شاهد ، ثم باع الشريك حصته لشاهد آخر بزيادة كثيرة على ثمن المثل في الظاهر ، وتواطآ بينها في الباطن على ثمن المثل ، دفعاً للشفعة . فهل تسقط الشفعة ؟ أم لا؟ .

فأباب: لا بحـل الكـدب والاسال على إسقاط حق السلم، ويجب على المشتري ان يسلم الشقص المشفوع بالثمن الذي تراضا عليه في الباطن ، إذا طلب الشربك ذلك ، وان منعـه ذلك قــدح في دينه . وعلى الحاكم ان يحكم بالشفعة إذا نبين حقيقة الأم

不可 是是 是是

باب الوديعة

سئل شيخ الاسلام رحم الله

عن دلال أعطاه انسان قماشا ليختمه وببيمه ، فما وجـــد الحتام ، فأودعه عند رجل خياط أمين عادتهم بودعون عنده ، فعضر صاحب القماش هو ودلال آخر ، واخذوا القماش من عنــــده ، ولم يكن الذي

أودعــه حاضرا ، فادعى صاحب القماش انه عدم له منهم ثوب ، وانكر ذلك الدلال : فهل بلزم الدلال الذي كانت عنده الوديعة شيء ؟ ام لا ؟ . فأحاب : الحــد لله . اذا ادعوا عــدم قبض الوديعة ، وانكر ذلك

دعوام . واما اذا عــدم منها شيء : فان كان الدلال فرط بحيث فعل ما لم يؤذن فيــه لفظا ولا عرفا ضمن ، فاذا كان من عادتهم الابداع عند هذا الأمين ، واصحاب القماش يعلمون ذلك ، ويقرونه عليه فلا ضمان

على الدلالين . وألله أعلم .

الدلال ، فالقول قوله مع يمينه ، ما لم نقم حجة شرعية على تصــديق

وسئل رحم الله

عن حمل كبير مربوط على الربيع ، والى جانبه قعود صدير لآخر غير صاحب الجمل الكبير ، ثم غابوا أصحاب الجملين ، فانقلب الكبير على الصغير فقتله . فما حكمه ؟ .

فأجاب: إذا كان صاحب الجمل الكبير لم بفرط في منصه فلا ضان عليه ، مثل ان بكون قيده القيد الذي يمنمه . واما إذا كان قـــد فرط بأن قيده قيداً خفيفاً ، لا يمنمه ، فعليه ضان ما أتلفه . والله أعلم .



باب الشفعة

فال شيخ الاسلام ابن تيمية رحم الله

مـــــل

اتفق الأئمة على ثبوت الشفعة فى العقار الذي بقبل القسمة _ قسمة الاجبار _ كالقرية ، والبستان ، ونحو ذلك . وتنازعوا فيها لا يقبل قسمة الاجبار ؛ وانما يقسم بضرر أو رد عوض فيعتاج الى التراضي . هل تثبت فيه الشفعة ؟ على قولين .

أحدها: تثبت وهو مذهب أبي حنيفة ، واختاره بعض أصحاب الشافعي: كابن سريج ، وطائفة من أصحاب أحمد :كأبى الوفاه بن عقيل . وهي رواية المهنب عن مالك ، وهيذا القول هو الصواب كما سنبينه إن شاء ألله .

والنانى : لا تثبت فيه الشفعة ، وهو قول الشافعي نفسه، واختيار

وسئل رحم الله

من حمل كبير مربوط على الربيع · والى جانبه قمود صفير لآخر غير صاحب الجمل الكبير ، ثم غابوا أصحاب الجملين ، فانقلب الكبير على الصفير فقتله . فما حكمه ؟ .

وأجاب : إذا كان صاحب الجمل الكبير لم يفرط في منعـه فلا ضان عليه ، مثل ان بكون قيده القيد الذي يمنعه . واما إذا كان قــد فرط بأن قيده قيداً خفيفاً ، لا يمنعه ، فعليه ضان ما أتلفه . والله أعلم .

باب الشفعة

وقال شيخ الاسلام ابن نيمية رحم الله

نعـــا

•

انفق الأثمة على ثبوت الشفعة فى العقار الذي يقبل القسمة قسمة الاجبار — كالقرية ، والبستان ، ونحو ذلك . وتنازعوا فيه لا يقبل قسمة الاجبار ؛ وانما يقسم بضرر أو رد عوض فيحتاج الى الراضي . هل تثبت فيه الشفعة ؟ على قولين .

والثانى : لا تثبت فيه الشفعة ، وهو قول الشافعي نفسه، واختيار

كثير من أصحاب أحمد . وهذا القول له حجنان :

أحدهما قولهم : أن الشفعة انما شرعت لرفع ضرر مؤنة القسمة ، وما لا تجب قسمته ليس فيه هذا الضرر .

والثاني: أنه لو وجبت فيــه الشفعة لتضرر الشربك ؛ فانه ان باعه لم

يرغب الناس في الشراء؛ لخوفهم من انتزاعه بالشفعة وأن طلب القسمة لم تجب اجابته ، فلا يمكنه البيع ولا القسمة ، فلا يقدر ان يتخلص من ضرر شريكه . فلو أثبتنا فيه الشفعة لرفع ضرر الشربك الذي لم يبع لزم اضرار الشربك البائع . والغرر لا يزال بالضرر .

والقول الأول أصح ؛ فانه قد ثبت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كان له شريك في أرض ، او ربعة ، او حائط . فلا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه ، فان شاء أخذ ، وان شاء ترك فان باع ولم يؤذنه فهو أحق به ، ولم يشترط النبى صلى الله عليه وسلم في الأرض ، والربعة ، والحائط ، ان يكون مما يقبل القسمة : فلا يجوز تقييد كلام الرسول بغير دلالة من كلامه ؛ لا سيا وقيد ذكر هذا في باب تأسيس اثبات الشفعة .

وليس عنه لفظ صحيح صريح في الشفعة أثبت من هذا . ففي الصحيحين عن النبي مسلى الله عليـه وســـلم « أنه قضى بالشفعة في كل مالم يقسم ،

فاذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة ، فلم يمنع الشفعة الا مع إقامة الحدود ، وصرف الهارق ، وهذا الحديث فى الصحيح عن جابر . وفى السنن عنه عن النبي مسلى الله عليه وسلم أنه قال : « الجار أحق بشفعة جاره بننظره بها . وان كان غائبا ، اذا كان طريقها واحدا ، فاذا قضى بها للاشتراك في الطريق ؛ فلأن يقضي بها للاشتراك في رقبة

وقد تنازع الناس فى شفعة الجار على ثلاثة أقوال . أعدلها هــذا القول : انه ان كان شربكا في حقوق الملك ثبتت له الشفعة والا فلا .

الملك أولى وأحرى .

وأيضا فمن المعلوم أنه اذا أثبت النبي مسلى الله عليه وسلم الشفعة فيه ؛ الشفعة فيه ؛ فان الضرر فيا يقبل القسمة يمكن رفعه بالمقاسمة ، وما لا يمكن فيه القسمة بكون ضرر المشاركة فيه أشد .

وظن من ظن أنها نثبت لرفع المقاسمة ؛ لا لضرر المشاركة ، كلام ظاهر البطلان ؛ فانه قد ثبت بالنص والاجماع . أنه اذا طلب أحد الصريكين القسمة فيما يقبلها ، وجبت إجابت الى المقاسمة ، ولوكان ضرر المشاركة أقوى لم يرفع أدنى الضررين بالنزام أملاهما، ولم يوجب الله ورسوله الدخول في الشيء الكثير لرفع الشيء القليل ؛ فان شريعة

الله منزهة عن مثل هذا .

وأما قولهم: هـذا يستلزم ضرر الشريك البائع. فجوابه انه اذا طلب المقاسمة ولم يمكن قسمة العين : فان العين نباع ، ويجبر المستع على البيع ، ويقسم الثمن بينهما . وهذا مذهب جمهور العلماه : كالك. وأبى حنيفة ، وأحمد بن حنبل .

وذكر بعض المالكية ان هذا اجماع . وقد دل على ذلك ما ثبت فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أعنق شركا له في غلام ، وكان له من المال ما ببلغ ثمن الفلام ، قوم عليه قيمة عدل ، لاوكس ، ولا شطط ، فأعطى شركاه حصصهم ، وعنق عليه العبد ، والا فقد عنق منه ما عنق ، فدل هذا الحديث على ان حق الشربك فى نصف قيمة الجميع ؛ لا في قيمة نصف الجميع ؛ فانه اذا بيع العبد كله ساوى ألف درم مثلا ، واذا بيع نصفه ساوى أقل من خمسمائة درم ، وحق الشربك نصف الألف .

فهكذا في العقار الذي لا بقسم يستحق نصف قيمته جميعه، فيباع جميع العقار ، ويعطى حصته من الثمث اذا طلب ذلك ، وبهذا يرتفع عنه الضرر ، وبهذا يتبين كمال محاسن الشريعة وما فيها من مصالح العباد في المعاش ، والمعاد . والحمد لله وحده .

وسئل

عن رجل له ملك ، وله شركة فيه . فاحتاج إلى بيعه ، فأعطاه إنسان فيه شيئًا معلوما ، فباعه . فقال : زن لي ما قلت ، فنقصه عن المثل . فهل يجب عليه أداؤه ؟ ام لا ؟ وهل يصح للشريك شفعة ؟ ام لا ؟ .

فأجاب: إذا باعه شمن معلوم ، كان ملى المشتري اداء ذلك الثمن. وإن كان البيع فاسدا ؛ وقد فات : كان عليـه قيمة مثله . وإذا كان الشقص مشفوعا فللشربك فيه الشفعة . والله أعلم .

وسئل رحم الآ

عن رجل اشترى شقعاً مشفوعاً · وكلما طلبه الشفيع أظهر صورة ان البيع كان بدون الزؤية المعتبرة ، ففسخه الحاكم ، وأقر المشتري براءة البائع مماكان قبضه ، ووقف الشفص على المشتري ، كل ذلك دفعاً للشفعة . فهل يكون ذلك مسقطاً للشفعة ؟ وهل تكون هـذه

كثير من أصحاب أحمد . وهذا القول له حجتان :

أحدهما قولهم: أن الشفعة أنما شرعت لرفع ضرر مؤنة القسمة. وما لا تجب قسمته ليس فيه هذا الضرر.

والثانى: أنه لو وجبت فيه الشفعة لنضرر الشريك؛ فانه ان باعه لم يرغب الناس في الشراء؛ لحوفهم من انتزاعه بالشفعة. وان طلب القسمة لم تجب اجابته، فلا يمكنه البيع ولا القسمة، فلا يقدر ان بتخلص من ضرر شريكه. فلو أثبتنا فيه الشفعة لرفع ضرر الصريك الذي لم يسع لزم اضرار الشريك البائع. والمضرر لا يزال بالضرر.

والقول الأول أصح ؛ فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كان له شربك في أرض ، او ربعة ، او حائط . فلا يحل له ان ببيع حتى يؤذن شربكه ، فان شاء أخذ ، وان شاء ترك فان باع ولم يؤذنه فهو أحق به ، ولم يشترط النبي صلى الله عليه وسلم في الأرض ، والربعة ، والحائط ، ان بكون مما يقبل القسمة : فلا يجوز تقييد كلام الرسول بغير دلالة من كلامه ؛ لا سيا وقد ذكر هذا في باب تأسيس اثبات الشفعة .

وليس عنه لفظ صحيح صريح في الشفعة أثبت من هذا. ففي الصحيحين عن النبي مسلى الله عليـه وســـلم « أنه قضى بالشفعة في كل مالم يقسم،

فاذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة ، فم يتنع الشفعة الا مع إقامة الحدود ، وصرف الطرق ، وهذا الحديث فى الصحيح عن جابر ، وفى السنن عنه عن النبى مسلى الله عليه وسلم أنه قال: • الجار أحق بشفعة جاره ينتظره بها . وان كان غائبا ، اذا كان طريقها واحدا ، فاذا قضى بها للاشتراك فى الطريق ؛ فلأن يقضي بها للاشتراك فى رقبة الملك أولى وأحرى .

وأيضا فمن المعلوم أنه اذا أثبت النبى مسلى الله عليه وسلم الشفعة فيه الشفعة فيه الشفعة فيه الفرر فيا يقبل القسمة يمكن رفعه بالقاسمة ، وما لا يمكن فيه القسمة بكون ضرر المشاركة فيه أشد .

وظن من ظن أنها نثبت لرفع المقاسمة ؛ لا لضرر المشاركة ،كلام ظاهر البطلان ؛ فانه قد ثبت بالنص والاجماع . أنه اذا طلب أحد الشريكين المقسمة فيما يقبلها ، وجبت إجابت الى المقاسمة ، ولوكان ضرر المشاركة أقوى لم يرفع أدنى الضررين بالنزام أعلاهما، ولم يوجب الله ورسوله الدخول فى الشيء الكثير لرفع الشيء القليل ؛ فان شريعة

كثير من أصحاب أحمد . وهذا القول له حجتان :

أحدهما قولهم : ان الشفعة اتما شرعت لرفع ضرر مؤنة القسمة . وما لا تجب قسمته ليس فيه هذا الضرر .

والثانى: أنه لو وجت فيه الشفعة لتضرر الشريك ؛ فانه ان باعه لم يرغب الناس في الشراء ؛ لحوفهم من انتزاعه بالشفعة . وان طلب القسمة لم تجب اجابته ، فلا يمكنه البيع ولا القسمة ، فلا يقدر ان يتخلص من شمرر شريكه . فلو أثبتنا فيه الشفعة لرفع ضرر الشريك الذي لم يبع فرم اضرار الشريك البائع . والفرر لا يزال بالضرر .

والغول الأول أصح ؛ فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : • من كان له شربك في أرض ، او ربعة ، او حائط . فلا يمل له ان بيع حتى يؤذن شربكه ، فان شاء أخذ ، وان شاء ترك مان و والم يوننه فهو أحق به ، ولم يشترط النبي صلى الله عليه وسلم في الأرض ، والحائط ، ان يكون مما يقبل القسمة : فلا يجوز نعيد كلام الرسول ينير دلالة من كلامه ؛ لا سيا وقد ذكر هذا في باب نأسيس اثبات المتفقة .

وليس منه لفظ مع مرح في الشفعة أثبت من هذا. ففي الصحيحين عن النبي مسلى الله عليه وسلم « أنه قضى بالشفعة في كل مالم بقسم ،

فاذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة ، فلم يتنع شفعة الا مع إقامة الحدود ، وصرف الطرق ، وهذا الحديث في الصحة عن جار ، وفي السنن عنه عن النبي مسلى الله عليه وسلم أنه قال: • الجار أحق بشفعة جاره ينتظره بها . وان كان غائبا ، اذا كان طريقها واحدا ، فاذا قضى بها للاشتراك في الطريق ؛ فلأن يقضي بها للاشتراك في رقبة الملك أولى وأحرى .

وقد تنازع الناس في شفعة الجار على ثلاثة أقوال . أعدلها هـذا القول : انه ان كان شريكا في حقوق الملك ثبتت له الشفعة والافلا .

وأيضا فمن المعلوم أنه اذا أثبت النبي مسلى الله عليه وسلم الشفعة فيا يقبل القسمة أولى بثبوت الشفعة فيه ؛ فان الضرر فيا يقبل القسمة يمكن رفعه بالمقاسمة ، وما لا يمكن فيه القسمة بكون ضرر المشاركة فيه أشد :

وظن من ظن أنها نثبت لرفع المقاعة ؛ لا لضرر المشاركة ، كلام ظاهر البطلام ؛ فانه قد ثبت بالنص والاجماع . أنه اذا طلب أحد الصريكين القسمة فيما يقبلها ، وجبت إجابت الى المقاعمة ، ولوكان ضرر المشاركة أقوى لم يرفع أدنى الضررين بالتزام أعلاهما، ولم يوجب الله ورسوله الدخول في الشيء الكثير لرفع الشيء القليل ؛ فان شريعة

كثير من أصحاب أحمد . وهذا القول له حجتان :

أحدهما قولهم : ان الشفعة انما شرعت لرفع ضرر مؤنة القسمة . وما لا تجب قسمته ليس فيه هذا الضرر .

والثانى: أنه لو وجبت فيه الشفعة لتضرر الشريك ؛ فانه ان باعه لم يرغب الناس في الشراء ؛ لخوفهم من انتزاعه بالشفعة . وان طلب القسمة لم بحب اجابته ، فلا يمكنه البيع ولا القسمة ، فلا يقدر ان يتخلص من ضرر شريكه . فلو أثبتنا فيه الشفعة لرفع ضرر الشريك الذي لم بيع لزم اضرار الشريك البائع . والضرر لا يزال بالضرر .

والقول الأول أصح ؛ فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كان له شربك في أرض ، او ربعة ، او خالط . فلا يحل له ان ببيع حتى يؤذن شربكه ، فان شاء أخذ ، وان شاء ترك فان باع ولم يؤذنه فهو أحق به ، ولم يشترط النبي صلى الله عليه وسلم في الأرض ، والربعة ، والحائط ، ان بكون مما يقبل القسمة : فلا يجوز نقيد كلام الرسول بغير دلالة من كلامه ؛ لا سيا وقد ذكر هذا في باب تأسيس اثبات الشفعة .

وليس عنه لفظ صحيح صريح في الشفعة أثبت من هذا . ففي الصحيحين عن النبي مسلى الله عليـه وســـلم « أنه قضى بالشفعة في كل مالم بقسم ،

فاذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة , فلم يمنع الشعة م مع إقامة الحدود ، وصرف الطرق ، وهذا الحديث في الصحيح عن ﴿ بَرْ وَقِي السّنِينَ عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ﴿ لَجَارُ مَقَى السّنِينَ عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ﴿ لَجَارُ مَقَى السّنِينَ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللهُ الل

وأيضا فمن المعلوم أنه اذا أثبت النبي مسلى الله عليه وسلم الشفعة فيا بقبل القسمة ، فما لا يقبل القسمة أولى بثبوت الشفعة فيه ؛ فان الضرر فيا يقبل القسمة يمكن رفعه بالمقاسمة ، وما لا يمكن فيه المسمة بكون ضرر المشاركة فيه أشد .

وظن من ظن أنها تثبت لرفع المقاسمة ؛ لا لضرر المشاركة ، كلام ظاهم البدرن ؛ فانه قد ثبت بالنص والاجماع . أنه اذا طلب أحد الشربكين القسمة فيما يقبلها ، وجبت إجابت الى المقاسمة ، ولو كان ضرر المشاركة أقوى لم يرفع أدنى الضررين بالنزام أملاهما، ولم يوجب الله ورسوله الدخول في الشيء الكثير لرفع الشيء القليل ؛ فان دريمة

التصرفات صحيحة ؟ .

فأجاب: الاحتيال على إسقاط الشفعة بعد وجوبها لا يجوز بالانفاق: وإما اختلف الناس في الاحتيال عليها قبل وجوبها ، وبعد انفقاد السبب وهو ما إذا أراد المالك بيع الشقص المشفوع: مع ان الصواب أنه لا يجوز الاحتيال على إسقاط حق مسلم، وما وجد من النصرفات لأجل الاحتيال المحرم فهو باطل . وما ذكر من إظهار صورة انفساخ المبيع ، وعود الشقص إلى البائع ، ثم إظهار براءة البائع ووقفه: فكل ذلك باطل ، والشقص باق على ملك المشتري ، وحق الشفيع ثابت فيه ؛ إلا ان ترك تركا بسقط الشفعة . والله أعلم .

وسئل

من شقص مشفوع ثبت وقف ، وثبت ان حاكما حكم بالشفعة فيه الشريك ، ولم يثبت الشريك أخذها ؟.

َ فأجاب : لا يبطــل الوقف الا إذا أثبت ان الشربك يملك الشقص الشفوع الموقوف ، على ما في تملـكه من اختلاف العلماء .

وأما مجرد حكم الحاكم باستحقاق الشفعة فلا ينقض الوقف المتقـدم

أخذ الشريك الشقص بالشفعة بطل التصرف الموجود فيه قبل ذلك عند من بقول به ؛ وإلا فلا .

قبــل ذلك ، كما لا يزبل ملك المشترى ؛ بل يبقى الأمر موقوفاً ، فان

وسئل رحم الله

عن رجل اشترى نصف حوش ، والنصف الآخر اشتراه رجل آخر ، واوقف حصته قبل طلب الشريك الاول ، وان الشريك الأول قال : انا آخذه بالشفعة . فهل له ذلك ؟ .

فأجاب : اذا كان الأمركذلك فلا شفعة له ؛ فان المشتري الثانى وقفه فلا شفعة فيه ، وشفعة الأول بطلت ؛ لكونه اخر الطلب بعد علمه حتى خرجت عن ملك المشتري بوقف او غيره ، فلا شفعة .

وان كان قد اخرجه من ملكه بالبيع قبل علمه بالبيع فله الشفعة . واما الوقف والهبة ففيه نزاع . والله أعلم . الفت أوعي الهناراتين النعمان في مَذْهَب الإِمَام الأعظم أبدي حَنيفَة النعمان

تأليف العكرمة الهمة المقام مولانا الشيخ نظام ولانا الشيخ نظام وكرنا وورد والمنادة من عشاء الهند الاعتلام

وَبهَ امشِهِ فتَ اوَى قاضِيْخان وَالفتَ اوَى البَرَازيَة

> دارالعثرفة للطباعة والنشد سيروت لبسنان

يحداثة وهوقاض معزل مقلد لايقضى بعله السابق عند مخسلانه مما وجرى الحلع من الزوجين مرتبن عند القاضى فقال البدكان قد برى عندى مرة أخرى والروح يذكروال الفاذى الامام لا يقضى الفائني بالطرمة (١٦٦) الغليظة بكلام الناثب أما السائب يقتني بكلام القاضي اذا أخـره في البيع نشرط الخمارالمبائع حتى لوأسقط خيباره وجبت الشبقعة ولوكان الخماراللانسترى وجست وشهداعلى القادى أوقدى الشفعة ولوكان الخيارلهما لاتجب الشفعة ولوشرط البائع الخيار لاشفيع فلاشفعة له فالأجاز النافيع فأعرم القضاء أوحارح جازالهم ولانسناءة لهوان نسيخ فلائسة مقله والحياة للتسالمهم فيذلك أزبالا بضحاء لايجراح تريجب المصر يتبل عند وخلافهما لدائع أوتحوزهو عنبي المدفقتكوناه انشسفعة وخيارالعسوآلرؤ بالاعنفان وحوب اشذمة إومتها ولايقتار ماليجدل دواله زوال-ڨالبائع) فلاتمج بالشبععة فيالشراء فاسدا ونوباعهاالمشسترى شراءفاسندا يبعاصم يصافحاه ولايتذكره عذده وأجعوا الشفيع فهو بالغيار انتشاه أخسذهما بالبيع الاقل وانشاء أحسده ابالبيع الثاني فان أحس البيع الثاني أه لايحدَّمالى دوان وَأَمَنَ أخسذانين وانأخذ بالبيع الاؤل أخسذ بقمة المبسع ومالقبض لان للمبسع معافات امتعون بالقيض قىلە رانامختومانىڭىدالە كالمصوب وعلى هذا لاصل يبخرج قول أي حنىفة رجه المالعاني فعن أشدتري أرضا شرا فاسدافهني قطعي يكذا وقال فأقض وأيراته يثبت فشفيع حق الشدفعة وعندهم مالايثت (ومنها) ملك الشفيع وقت الشراق الداوالي شيخ لانقسل شهادتهما خلافا بأخدلك بإلانشدنعة فلاشفعاله بدار يسكتها بالاجارة أوالأعارة ولابدار باعها فبدل الشراء ولابدار جعلها لمجدرجمالته واختصم سحناز ومنها)ظهورملك الشفيع عمدالانكار بحجة مطلقة وهوالينة أوتصديقه وهوفى اخقيقة شرط غريبان مسرولا يقأخري لفنهورا خق لاشرط لشوته فاذاأ نكرا لمشترى كوب الدارالي يشفع بهاىماد كة للشفيع ليس له أن يأخذ عنسدقان وتضييصح باشاهة حتى يقبرالينة أخاداره وهذاقول أبي حنيقة ومحدر جهمااته تعالى واجدى الروايتين عن أبي لانه بالمرافعة سارحكافاو بورف رجه الله تعالى (ومنها) أن لاتكون الدار المشدة وعة ملكالأشف وقت السعرفان كانت لم تجب كانالدعوى فيعن أودين اشفعة (ومنها)عدم الرضامن الشفيع بالبيع أو بحكه صريحا أودلالة فان رضى البيع أو بحكه صريحا يصدحكم وانفيعدا إلاق أودلانة بان وكله صاحب الداربيه بهافساعها فسلانسة هقله وكذلك المضارب أذاباع دارا من مال المضاربة ولآيته وحكماالتصر ورب المال شفيه بالبدار أخرى له لاشفعة لرب الدارسوا كان فى الدادر بح أولم يكن فيها و بح واسلام الشفيع والتسالم لابصم امدم ليس بشمرط لوجوب الشسفعة فتثبت لاهل الذمة فعمايين مهروللذمي تحلى المسسلم وكذا أحزرية والذكورة الولاية فالمفعالعين,والمرن العدقل والبلاغ والعددالة لندت نشرط فتحد الشفعة لأذون والمكانب والعثق البعش والنسوان لذولابةبالحضور والعصيم والعسيان وأنجاس وأهسل البغي الاأن الخصير فيمايج سالصي أوعليه ولمه الذي يتصرف في ماله من الاب أناطكم فيالمحدود يصنم ورمسه رالخدابي الابووصيه والقاذي وودى الذاذي هكذا في البدائع (وأماصفتها) فالاحذبالشفعة ويكتب حكممه الى والذي بنزلانشراء وبتعافيكي ماثلت لنشترى من غيرشرط تحوالرة بخيارالرؤ ملاشات لأشفيه غرومالايثات للشتري تك الناحية حي بأمره لابالشرطلا يثبت لشفيع الابالشرط هكذا أف خزانة المفتن، (وأماحكها) فجواز طلب الشفعة عند تحقق لتسلم وتسرالناع والورث سِمِ أَوْاَ كُدَهُ ابْعِدَ الطَّلَبُ وَسُوتَ الْمُلْتُ بِالقَصَامِيهِ أَوْ بَارْضَاهَ كَمُدَافِي النهابَةِ * وَالْ مُحِمَّا مِنَا إِلْشُهُمَّةِ ا أذاصارمقضما علمهفي لأبجب فحالمأة ولاتمقصوداوا ثنائف تسعاللعقار وانصاقب مقصودا فيالعقارات كائداروا ليكرم وغيرة ا من أنم رائني وهَبِ في الاراضي التي تملك رفاج احتى ان الاراث ي التي حازها الامام لمدت المبال وبيرة بما الحيا محدودومات فادعى وارثه خسر مزازعة بصارالهسه فيها كردار كالسناء والاشعار والبكيس اذا كسسوها بتراب نذاور من مواضع للا المحدودان ادمى ارثماسه بنكونها فلربعث هذه الارائني فسيعها بإطل وسع الكرداران كان معارما يجرزولكن لاشفعة فيه وكذا لايسمع وانادعىمطاقما لاراني المياميهية ذاكانت الاكرة يزرعونها فبيعها لايجوز وفي أدب القانبي لغصاف في باب الشفعة | سمع ولوعل القلب بانكان وتمنتجب بحق المنذحتي لوبيعت دار بجنب دارالوقف فلاشفعة لأوافف ولايأخ إها المتولى وفي نتاوى إ المدعى هوالمورث والمقضى منتبه أبالأبشارحه القداهاكى وكذابكاذا كالتحدهالداروقناعلى وجاز لايكون للوتوف عليه الشفعة علمه أحنسانك المورث سبب هذه الداركذ افي الحيط . رجل له دارقي أرض وقف فلا شفعة له ولو باع هر تمار ته فلا شفعة لجاره ارتى المقدم عاسماهمدا بنسكنا في السراجية وفي التحريد ما الا يجوز يعمين المقار كالاوقاف لاشفعة في شي من ذلك عندمن المحدود مناشا على وارثه رَقْ ﴿ وَالْهِمِ فِي الْوَقْفَ كَدَا فِي الْخَارُصِيةِ ﴿ وَلِوا شِيْرِي دَارَاوَلْمِ بِشَيْضِهِ احْتَى بِيعْت بجنبهِ ادَارَ أَخْرى وَلَهُ لايسمع والمشتري متيصاد سَلَّعَةَ تَذَافَى حَبِهَا السَّرِخْسِي * وَلاَتَعِبِ السَّفَعَةَ في دارجِعات، پيرامرأة أُوَّا جِرة وعوض عتق هكذا مفضآعلمه أزفال ملذا

ملكي السنر بتهمن فلان ومع ذلك قدنى عليه ينعدى الى البائع فلايسمع دعواه ويرجع عليه المشفرى

باغروان لالاهسفا ملكي ولم يزدعليه وصارمغض بأعليه لأبتعدى الى البالغ وبسمع دعوى أبيالع والارت كالشراء وادعي الخارج كون

ريلا ثمان واحدامن عملة خاصم المعفقف الاعلى الاسفل أوعلى الاسفل أوقفى الاسفل على الاعلى أولة بصع لامعنزلة الشهادة فكل من منها شهاده له وعليه يصح فضاؤه ل (١٦٠) وعليه والقاضي وغيروا ومن لانقبل شهاده للقاضي كانوامدوني المستفيرهن رجل على أأن بأخدد الأيكون ضامنا كذا في خناوي فاضحنان وبعث الى وسارل أخذو به فدفع انقصار بالغلط فو با أخوصي هداالمنوف وقضى آخروضاع عند ماأر سوليان كاناتو بالفصارلا بضمن وإن كان وباغد ومخدما المدين تضميرا لقصارا بدالشاضي جاز وانأوف والرسول وابهما نحين أبرجع على الاحركذاني الوجيزال كردرى ورسشل أومكر عن بعث ألى ماشيّه فركب الفادى الدين الى هذا الوسى اهوداية الاسرفعطيت في الطريق فانان كان بينهما الساط في أن بنعل في ماله مسلولية لم يعنهن والله برئ من الدين وان رفع الى يكن فيهن كذافي الحاوى وأخذ احداشر بكن حارصاحب انفاص وطعن هدف سرانه فأكل الحار واس آخريضيه فانأوني المنتمة واسع ومارة لمعتمن لوجود الاؤن في ذاك دلالة والدوني الله عنه فلم يعينا ذاك الاعتقاد فالعرف التباذى الى حسف الرجل بخلافة للكن عرف بجواه هذا أملا بضن فعيا وجدالانن دلاة وان لوجد مصر يعاحى لوف لالاب الدين غررهن على وصابته يحمار واسدنك أوعني العكس أوأحد الزعوجين بحمارالا حرومات لاعتمن للاهند الأف ولؤار سل جارية وتضي لأبجوز والدرفعالى روحته في أن أف منظيرات بالوائم السنين كذا في الفشية ﴿ وَلَى الْفَرْجُ لِمُ وَمِلُ وَانْ الْمِ الْحَلْمُ الْإِنْ كاضآخر يطسله فانالم وانأخذه نمركه فانكأن المالا حاضرالا ضمان علمه وانكان غائبا بضمن وكذلا اذارأى ماوقع من كم يكن هذاالرجل مختاط ليت انسان كذا في الفصول العمادية . أدخل دابته في دارغ سروة أخر جها صاحب الداوفهلكت الأضمان فنصبدالقاشي وصياوأوف علىه كذا في مرانة المفتني وضع تو بالى دارر حل فرى به والمالك مائي في من هكذا في الحاوى . والله الب الدين جاز وانأوف الدالين تمجعمله وصا سعانه وتعالى أعسلم لايجوزوكذاك اداقضياله ﴿ كَابِ السُّهُ عَدْ ﴿ وَهُومُ مَا لَا عَلَى سِعَةُ عَسْرُ مِامَّا ﴾ أرأ المتان قسل الايفاء . . ﴿ الباب الارِّلْ في نفسيرها وشرطها وصفتها وحكها ﴾ يصم وان أوفى تمقضى أمانف والمرعافه وغلك بعمة المشراة على الفريالذي قامعلى المشمري هكذا في محيط السرخسي لابقيم وفي الوكاة اداغاب و (وأما شرطة فافاح) منهاعة مدالمه وصدوه والبسع أوماهو بمعناه فلا تحب المستعمدالس بيسع ولا الدائر والقادى مسدنونه بمنى البسع حنى لاتحب مالهبة والصدقة والمراث والوصية لان الاختيات معتقلا على الأخود منه ماغلا وادعى رجل الوكانة منسمه دوفال العدم معنى المعارضة فالرأخذ الشفسع اماأن بأخذوانهمة أومجانا لاسمل الحالاقل لان المأخوذ وبرهن وقضى النقبل ابناء منها بملاياته ولاالحالنا لحلاعلى التبرع بس يشروع فمنع الاخداصلا وان كانت انهبة الم ين بحوز قضارُ موان عده وشرط العوض فأن تقابضا وحت الشفعة وان قبض أحدهما دون الاسر فلاشفعة عندا صحابنا الثلاثة لالانه عامل لنفسه لانبات ولورهب عذارا من غبشرط العوض نم الالهوب أعرضه من ذلا دارا فلا سفعة في الدار بن لاف دار الهب ولاني داوالعوص وعب اسفعة في الدارائي هو بدل العطم سواء كان الصلي عن الداوعي السراراو الكارأوسكون وكدانجب الدارالمه المءنهاعن افرار وأساعن الكارفلانجب الشيفعة ولكن (نوعناه) لتنسع بقومه قام للدعى في الممة الحد فان أقام السنة أن الدار كانت لادعى أوحلف المدعى علمه فسكن هر بي تعليد الحادث عال وفله الشفعة وكذلك لاتحب في المارالمه الجرعنها عن سكوت لان الحكم لا يستبدون شرطه فلا يستمع الفضاءفي ولابته فيحفوق الشسك في وجود شرطه ولو كتنسل الصلح منافع فلانسة عة في الدار المصالح عنها سواه كان الصلح عن افراتا العباد مانداهد غصماأو أوانكار ولواصطفاعلي أن أخسفالدى الداروبعط، داراأخرى فان كان الصلي عن الكارتج في كل طلاقا وفي النحريد عن محمد واحسدتمن الدارين الشفعة بقيمة الاخرى وان كاناعن اقرارتا بصح الصلح ولاتف الشفعة في الدارين رجمه الله أنه رجع عن جيعانانم حمامات المدعى و(ومهامعاوف الماف المال) وعلى هذا يخرج ما اداصالح عن جنا يغنوب هدار فاللايدنى بعله رفي الفصاص فمادون النفس على دارلانحب ولوصالم عن حناية وحب الارش دون القصاص على داريجب اخدود اخالصمة كارنا فيهاانسة مه وكذالوأعن عبداعلى دارلانيب الشفعة (ومنها) أن يكون المسع عقاراأ وماهو بمعناه فان والشربالايقضى وغبرأنه كانتعرد للفلا شفعة فيه عندعامة العلماء سواه كان العقار عمائحة لم القسمة أولا يحقلها كالجمام وارح لواتى كران يعزره ويقضى والمر وانهر والعسن والدورالمغار (ومنها) روال ملك البائع عن المبيع فانام زل فلا يحب الشفعة كح في القصاص والقذف بعلم ونوعارف لاالقضام ادثة منحقوق العبادلا يقتنى بدوكذاء شاهدتني غبولات عندالامام يحماله وفي التجريدة كرعدام الامام وتوعلم في وستاق مصريقين عندهما وعلى قوله اختالة وأسوا وكناارسناق في منشورة أولانا وعلى عدم نفاذ الفضافي القرية والمفازة على قوله ولوعم

بحداثة وهوفات تم عزل تم قلد لا يقضى بعلمه السابق عند مخسلاة بهسما ، جرى الخلع بن الزوجين من تبن عند القاضى فقال النب كان قد برى عندى مرة أخرى والزوج بذكر قال القائى الامام لا يقتنى القائى بالحرمة (١٦٦) الغليظة بكلام النائب أما النائب يقتنى بكلام القاضي اذأ أخـ مرم فالبيع بشرط الخيادللبائع حتى لوأسقط خياره وجبت الشفعة ولوكان الخيار للشبترى وجبت شهداعلى القاشى أندقضي الشفعة ولوكانا ظارلهما لاعب الشفعة ولوشرط الباتع الخيار الشفيع فلاشفعة له فان أجاز الشفيع فىغرمجاس القضا أوخارح جازاليدع ولاسنده وان فسخ فلانسفه في والحليلة للسنفيد وفيال أن لا بفسير ولا يعبر حتى يجسر الدينة والمورد المناه والمرابع المنابع المنا المصر يتبل عند أخلافهما ولايقضىء الجدفي دنواله زوال حق البأثع) فلاتجب الشيفعة في الشراء فاردا ولوياعه االمشتري شراء فاسدا يعاصم يعالفاه ولايتذكره عنده وأحموا الشفيع فهو بالخياد انشاه أخسذه بالبيع الاول وانشاه أخسذها بالبيع الثانى فان أخذ بالبيع الثانى أبهلاعدعاني دران واس خدذالنن وانأ خذبالبيع الاول أخد بقمة الميع ومالقبض لان للبيتع سعا فاسدام فعون مالقيض قبله وان مخذوماً وشهير أنه كالمفصوب وعلى هدا الاصل يمخرج قول أى حنىفة رجه الله تعالى فيمن اشترى أرضاشرا فاسد افيني قضى بكذا وقال لمأقش علم أنه بثيت الشفيع حق الشدة مة وعند هم الابثيث (ومنها) ملك الشفيع وقت الشراف الدارالي ي لانقبل شهادتهما خلافا وأخدنه بالشدفعة فلاشفعة له بدار يسكنها بالاجارة أوالأعارة ولابدار باعها قبدل الشراء ولابدار جعلها لمحدرجمالله ، اختصم مسحدا (ومنها)ظهورماك الشفيع عندالانكار بحجة مطلقة وهوالينة أوتصديقه وهوفي الحقيقة بمرط غريبان مــنولاية أخرى لفله وراطق لاشرط لشوته فاذاأ نتكرا لمشستري كون الدارالتي يشفع بهاىماو كة للشفيع لدس له أن اأخذ عنمدقان وقدى يصيم مالشدعة حتى يقيم البينة أنهاداره وهذا قول أىحنه فه ومحمد رجهما الله تعالى واحدى الروايسن عن أبي لانه بالمرافعية صارحكم فأو نوسف رحه الله تُعالَى (ومنها) أن لاتكون الدارالمشدة وعة ما كالشفيع وقت البيدع فان كانت لم يجبُ كانالدعوى فيعن أودين ألشفعة (ومنها)عدمالرضامن الشفيه بالبيع أو بجكه صريحا أودلالة فاندنني البيتع أوبحكه صريحا يصمرحكمه وانفىعقارلاني أودلالة بان وكله صاحب الداربيء يافباعها فسلات لمعة له وكذلك المضارب أذاباع دارا من مال المضاربة ولايته وحكم بالتسر وربالمال شفقه جابدا وأخرى له لاشفعة لرب الدادسواء كأن في الدار بح أولم بكن فيهار بم واسلام الشفيع والتسمايم لايصح اممدم ليس بشمرط لوجوب الشيسفعة فتشيت لاهل الذمة فيميا ينه مهرالذمئ على المسسام وكذا آخرية والذكورة الولاية فالدفعالعدوالدين والعسة لوالبلاغ والعسدالة ليست بشرط فتحب الشفعة لأأذون والمكانب ومعتق البعض والنسوان لاولابةبالحضور والصميم والعدبيان والمجانن وأهدل البغى الاأن الخصير فبسايجب لامسى أوعليه وليه الذي يتصرف في ماله من الاب أناطكم فيالمحدود يصي وومسه واحدأبي الاب ووصيه والقاذي وودى الفاذي هكذاني المدائع (وأماصفتها) فالاحدبان فعة وبكتب حكمه الى وادى بغزاه شراء مبتدا فنكل ماثبت للشترى من غيرشرط نصو الرذيخيار الرؤية بثبت الشفيع ومالايثيت للشتري تلك الناحية حتى بأمره لابالشرطلايثبتالشفيع الابالشرط هكذافى خزانة المفتين و(وأماحكمها) فحوازطك الشفعة عندتحقق لتسليم وقصرالباع والمورث سبهاوتأ كدهابعدا لطلب وتبوت الملك إلقضاء بهاو بالرضاة كمذافى النهاية م قال أصحابنا الشنفعة لايحب فىالمنقولات مقصودا وانتانجب تبعاللعقار وانمانجب مقصودا فىالعقارات كالداروا ليكرم وغيردا أذاصارمقضميا عليمه من الاراندي وتتب في الاراضي التي تملك رقام احتى ان الاراضي التي حارها الامام لدت المال وينط بهالي محدودومات فادعى وارثه لناس منمارعة فصارله سمومها كردار كالسناءوالاشعاروائيكيس اداحب سوها بتراب تذاور من مواضع تلاك المحدودان ادعى ارثمامنه بلكونها فلريعث هذه الارانبي فسعيها باطل وسع الكرداران كان معادما يجوز ولكن لاشفعة فيه وكذآ لايسمع وانادعىمطاقما لارانى المانديهية اذاكات الاكرة يزرعونها فبيقها لايجوز وفيأدب القانبي لغصاف فيباب الشفعة يسمع ولوءلي القلب بانكان والفاتجب بحق الملك حتى لوسعت دار بجنب دارالوقف فلاشفعة للواقف ولاياخ دها المتولى وفي نتاوى المذعى دوالمورث والمقتدي للقيه أبى الايت رحمالته تعالى وكذلك أذا كانت هذه الدار وقناعلى رجل الإيكون للوقوف عليه الشفعة علىه أجنسانل امات المورث بسبحده الداركدا في المحيط . رجل له دارفي أرض وقف فلاشفعة له ولو ماع هوعمار به فلاشفعة لجاره ادعى القدىءاء ــ مددا أبيننا كذافى السراجية وفى التجريد مالايجو زبيعه من العقار كالاوقاف لاشفعة في شي من ذلك عندمن إ المحدود مطاقا عنى وارثه برى وازالسع في الوقف كذا في اخلاصة 🔹 ولواشترى داراولم بقبضها حتى بيعت بجنبها داراً خرى فله لايسمع والمشترى متىصار لشفه فكذافي محيط السرخسي ، ولاتجب الشفعة في دارجعات بهرا مرأة أوابرة أوعوض عتق هكذا مقضياً عليه ان فالدينا (۱۱ - فقر وى المسر) ملكي السنرية من فلان ومع ذلك قضى عليه يعدى الى البائع فلا يسمع دعواه وبرجع عليه المشترى بأغزوان والدهد املكي والميزدعليه وصارمقص باعليه لأيتعدى الى البائع وسعع دعوى الباثع والارث كانسراء ودع أخارج كون

ربالا نم انواحد امن عماله خاصم المعقف الاعلى الاصفل أوعلى الاسفل أوقضي الاسفل على الاعلى أولة بصح لامه عزلة الشهادة فسكل من متسل شهادته اوعليه يصح فضاؤه له (١٦٠) وعليه والقان وغيروأ ومن لانقبل شهادته القائدي كانوامد توني المستغيرون وجل على وأن باخد ذو يكور صامنا كذاي شارى فاضطان ووسال وسارل اخذتو به فدفع القصار بالغلط فو ما أه رصي ه اللوق قضي آخروضاع عند داار سولمان كان ثوب القصارلا بضمن وان كان وبغد برمخبرمالكه بين تضميرا لقصارا به الدّانسي جاز وان أوفي والربه لاوا بهمانهن أبرجع على آلا تركذاني الوجيزللكردرى ووشل أفويكر عن يعنه ألحماشيته فركب القادى الدين الى هذا الوسى حوداية الا مرفعطت في الطريق فالبان كان بينهما المساط في أن معلى ماله مسرينات مسس والنام برى من الدين والنارع الى بكن دعن كذافي الحاوى وأخذ أحدائسر بكن حارصاء الخاص وطعين بعنصير انعوفا كل الحار فانسآ خرعضيه فانأوف الحنطة فؤال عن ومات لم يضمن لوجود الادن في ذلك دلالة قال رضي الله عند ما يعينا ذلك لاعتقاد فالعرف القيادي اليحدذ الرجل بخلافه آكن عرف بصوابه داراته لابضن فعما وحددالاذن دلالة وان الوجد دصر مصاحبي لوف والاب الدين نمرهن على وصايته يحمارواد ذلك أوعلى العكس أوأحد الزوجين يحمارالا خرومات لامضين للافت دلالة ولوأرسل جارية وتنبى لايجوز والدرفع الى زوجيه في أن نسبه بفيراد تهاوا بشت لا يضمن كدا في الفيمية ﴿ وَوَا نَفْتُحُ فُرِيهُ رَجِّلُ فَانَالُمُ بأَحْدُهُ لايضمن واضآخر يبطد لوفاناكم وان أخذه ترك ذان كأن المالا عاضرالا ضمان علمه وان كان غالبا يضمن وكذلا ادارأى ماوقع من كم كر مذاارجل مختاراليت نسان كذا في النصول العمادية . أدخل داسه في دارغ مروفا مرجها صاحب الداوفهلكت لأضمان فنصد الفاشي وصياوآوف علمه كذا في مرانه المفتين، وضع تو باني داررجل فرى به والمالك ماتب دمن هكذا في الحاوى . والله السه الدين جاز وانأوف المهاادس نمجعمله وصيأ سحانه وتعالى أعلم لايحوزوكذاك اذاقضياله ﴿ كَابِ الشَّفْعَة * وهومشتمل على سبعة عشر ما با كه أرأ المتان قسل الايفاء و الباب الاول في تفسيرها وشرطها وصفتها وحكمها كا يهم وان أوفى تمقضى أعانف بردانس عافه وذلك البقعة المشراة عثل الخن الذي فامعلى المسترى هكذا في محيط السرحيي لابضيح وفي الوكاء أداعاب « (وأما شرطها فانواح) منهاء فسد المعاوضة وهوالبدع أوساه وبمعناه فلا تحب الشسفعة عالبس بيسع ولا الدائن والقادى مددونه بمعئى البسع حتى لاتحب بالهبد والصدقة والميراث والوصية لان الاحتذبات فعلاتمال على المأحوذ منه مأقال واذعىرجلالوكاة منسه هوفالاالعدمه عالماوضة فلواخذال نسع اماأن بأحذبالتبه أومحانلا سيل الىآلاؤل كان المأخوذ منعل تمالنه الغية ولاالى الثانى لان الحبرع لى التبرع لبس تسروع فاستع الاخذ أصلا وان كانس الهية وبرهن وقضى ان قبل ايناء الدين بجوزفضاؤه وان عده بشرط العوض فان نقابضا وحبت الشفعة وان قبص أحدهما دون الآخر فلاشفعة عندأ محا باالثلاثة ولورهب عقارا مرغرشرط العوض نمان الموهوب له عرضه من ذلا دارا فلانسفعه في العارب لافي دار لالانه عامل لنفه لاثبات البسة ولافي دارالعوض وعب الشفعة في الدارالي هو بدل الصلح سواء كان الصلح عن الدارعي افسرارا و انكارأوسكوت وكذابحب فبالدارالمصالح تهاعن افرار وأساعن انكار فلاتحب والشسفعة ولكن (نوعقعله) النفسع بقوم مقام لذعى في الحامة الحدة فان أقام السنة أن الدار كانت لاترى أوحلف الدعى عليه فسكل هدى بعلم المادب حال فله الشفعة وكذلك لاعب فى الدارالمه الح عنهاءن مكوت لان الحكم لا شب مدون شرطه فلا يشت مع الفضاه في ولايته في حقوق الشسك في وجود شرطه ولو كان بدل الصلح منافع فالاشسة عة في الدار المصالح عنها سواء كان الصلح عن افراتها العباد مانشاهد غصساأو أوانكار ولواصطماعلى أن بأخسلله عى الداروبعط وداراأ خرى فان كأن الصلح عن انكار تحديث كل طلافا وفيالتعريدين محمد واحسدتمن الدارين الشفعة بغيبة الاخرى وان كانعن اقرارلا يصع الصلح ولانتحب الشفعة في الدارين رجــهالله انه رجـع عن إجمعالانم حامل المدى و (ومنهامعاوضة المال المال) وعلى هذا تحرج مااد اصالم عن حنا ونوجب هدار قاللايقىنى علموني القصاص فعادون النفس على دارلا تعب ولوسالح عن حناية وحب الارش دون القصاص على دارتعب الحدود الخالصمة كأزنا افيهاالشيفهة وكذالوأعن عداعلى دارلانجب الشفعة (ومنها) أن يكون المسيع عقاراأ وماهو بمعناه فان والشرب لايقضى يدغيرأنه كان غردال فلا شفعة فيه عند عامة العلى واو كان العقار عما يحقل القسمة أولا يحقلها كالجمام والرح لواتى كران بعزره ومتسى والشر والنهر والعدن والدورالمغار (ومنها) روالمال الباقع، المبيع فانالم زل فلا يحب الشفعة كح فى النصاص والقذف بعله ولوعارق لاالقضا بحادثة منحقوق العبادلا يقشىبه وكذابت اهدتن غبرالاته عندالامام رحه اته وفي التمريذ كريجدام بالامام ولزعلم في

وستاق مصريفتنى عندهما وعلى قوادا خذاة وأسوأ كان الرسنان فيمنث ورة أولا سأعلى عدم نفاذا لقضا في القرية والمفازعلي قواد ولوعم

```
بحيادثة وهرقاض غوزل غفلد لايقفى بعاء السابق عندوخيلانهساء جرى اظلمين الزوجين مرتبن عندالتاني فتال البدكان
                                                                                                                                             ربالا نمان واحدامن عملله خاصم المعفضني الاعلى الاسفل أوعلى الاسفل أوقضي الاسنل على الاعلى أوله بصعر لامه بزلة الشهادة فسكل
                        قديرىعندى مردة النرى والزوج يشكر قال القاضي الامام لايقنى القياضي الحرمة (١٣٦) الغلينة بكارم
                                                                                                                                            من بشيل شهادته لموعليه بصح فضاؤه له (١٦٠) وعليه والفائح وغيره أومن لانقبل شهادته لموعليه بصح فضاؤه له (١٦٠)
بكارم الشاشي أذا أخسيره
                             فيالبيدم نشرط الخدارلمبالع حتي لوأسيقط خيباره وجيت الشبغعة ولوكانا لخيارللم يتري وجبت
                                                                                                                                             أن أخد دلايكون شامنا كذاف فنارق فاضحان وبعث الى فيمارل أخذو به فدم انقصار بالغلط فو ما
يشهداعلى القادي أبدقدي
                                                                                                                                                                                                                                           أنه وصي هداالمتوفى وقضى
                            الشفعة ولوكانا الميارليده الانجب الشفعة ولوشرط البائع الخياران فسع فالاشفعة له فان أجازا اشفسع
في غرمج اس القداء أوخارج
                                                                                                                                            آخروضاع عند مالرسوليان كان و بالقصار لابضمن وان كان وب غسير مخبر مالكه بين تضميرا لقصار
                                                                                                                                                                                                                                          بهالقباضي جاز وانأوف
                            جازالميم ولاشندهة وارفسخ فلاشندمة له والحيله لتشنيع فمذلذ أن لايفسخ ولايجيزحي يجسيز
                                                                                                                                             والرسول واج ماضعن لم يرجع على الاستركذا في الوحيزال كردري وسئل أو مكر عن مصالي ما تستع مركب
المصر يشل عنده خلاقهما
                                                                                                                                                                                                                                         القاضى الدين الى هذا الوسى
                            لبالع أويج رزهر بمضىالمذة فتتكوناه الشسفعة وخيارالعيب وآلرؤ بالابنعان وجوب الشفعة إومنها
                                                                                                                                            هودابة الاحرفعطيت في الطريق فالنان كان بينهما انساط في أن ينعل في ما المصف فلك لم يعنهن والنالم
 ولايدناي بمايجه فيدرانه
                                                                                                                                                                                                                                          رئ من الدين وان رفع الى
                            زوالَ-قَ البَالُمُ) فَلَا يَجِبِ الشَّهِ مِعْ فَيَ الشَّرَاءُ وَالْوَاعِهِ الْفُسْتَرَى شَرَاءُ فَاسْتِهَا يَعْطِعُ الْجُاء
ولايتذكره عناده وأجعوا
                                                                                                                                            يكن فهن كذافي الحاوى وأخذا حدالتسريكين حارصاحب الخاص وطعين بعند مرانه فأكل الحار
                                                                                                                                                                                                                                          واسآخر عضيه فانأوف
                            الشفيع فهر بآخيار انشاه أخسذها بالبيدع الاقرا وانشاء أخسذه بالبيدع الثانى فان أخذ بالبيدع الثانى
                                                                                                                                            المنتفذق الرس وماشام تضمن لوحود الاذن فوذلك ولالة فالدرسى اهتعتمانه يعينا فاشكر اعتقاد نااتعرف
أهلاعتماق دوان دان
                                                                                                                                                                                                                                          الشاذى الى فسدا الرحل
                            أخسذ آأذن إنأ خذبالبيه عالاؤل أخسذ بقحة المبسع يوم القبض لان للببسم يبعا فاسدام ضمون بألقبض
                                                                                                                                            بحلافه كسعرف بحوابه هذاأه لابضن فعما وحددالان والاوان الوحد مر محاحي لوق والاب
 قمله والمحتوما يشهداأنه
                            كلفصور وعلى هذا الاصر ليضرج قول أي حنسفة رجه الله تعيالي فيمن اشتري أرضا شرا فاسد افهني
                                                                                                                                                                                                                                          الدبن نمهرهنءلي وصابته
                                                                                                                                            يحمارواد وذلك أوعلى العكس أوأحد الروجين بحمارالا حرومات لامضى للافت دلالة ولوأرسل جارية
 قضى مكذا وقال لمأقس
                                                                                                                                                                                                                                          وقىنى لايجوز وان رفعانى
                            عليهاأنه يشت الشفيع حق الشدة معة وعند هدم الايثت (ومنها) ملك الشفيع وفت الشراف الدارالتي
                                                                                                                                            روحته في أن نفسه بفيراد نهاوأ بقت لا يضمن كذا في الفشية ﴿ وَقَا لَغَيْمُ فِدِيهِ رَجِّلُ فَانَ لَمِ يأخذه لايضمن
 شئ لانقبل شهادتهما خلاوا
                                                                                                                                                                                                                                          تعاضآخر يبطه لدفان لم
                            أخد ذبها الشدنعة فلاشفعة له بداريكتها بالإجارة أو الأعارة ولايدار باعها فبسل الشراء ولايدار جعلها
                                                                                                                                           وان أخذه ترك فان كأن المالا حاضر الانعمان علمه وان كان عالما يضمن وكذلك ادارا ي ماوقع من كم
 لجدرجمه الله ، اختصم
                                                                                                                                                                                                                                         يكن هذا الرجل مختار الميت
                             حجدا( ومنها)ظهورمال الشفيع عندا لانكار بحجة مظلة توهوالينية أوتصديقه وهوفي اختيقة شرط
                                                                                                                                           انسان كذافي الفصول العمادية . أدخل دابته في دارغ مروفاً فرجها صاحب الداوفهلكت الأضمان
 غريمان مرولانة أحرى
                                                                                                                                                                                                                                         فيصبه القاضي وصباوأوف
                            لظهورا لحقالاشرط لشونه فاذاأ تكرا لمشستري كوناله ارالتي يشفع جاملو كةللشف يعراب أن وأخذ
                                                                                                                                           عليه كذا في مزانة المفتد، وضع فو بافي دارو- لفرى، والمالك عائب دمن هكذا في الحاوى • والله
 عنسدفاض وقضى بصيح
                                                                                                                                                                                                                                         المسه الدين ساز وانأوف
                            بالشفعة حتى يقبراليسة أنهاداره وهذاقول أبي حنيفة ومحدرجهما الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي
لانه بالمرافعية صارحكمافآو
                                                                                                                                                                                                                                         الدالدين شمحعله وصا
                            وسفرجه الله تعالى (ومنها) أن لاتكون الدارالمشدة وعة ملكالاشفيع وقت البيع فان كانت لم يجب
                                                                                                                                                                                                                    سعانه وتعالى أعمل
 كأن الدعوى في عن أودين
                                                                                                                                                                                                                                        لايجوزوكذلك اذاقضياله
                            الشفعة (ومنها)عدم الرضامن الشفيع بالبيع أو بحكه صريحا أودلانة فاندنني بالبينع أوبحكه صريحا
                                                                                                                                                               ﴿ كَتَابِ السُّهُ عَمْ وهومشتمل على سِعَمْ عَدْ رَبَّاناً ﴾
 بصمحكه وانفىعة ارلاق
                                                                                                                                                                                                                                        أرآ المنان فسل الايفاء
                            أودلالة بأنوكاه صاحب المداريم وبافياعها فسيرت فعقله وكذلك المضارب اذاباع دارآمن مال المضاربة
                                                                                                                                                                ﴿ الباب الاول في تفسيرها وشرطها وسفتها وحكمها كا
 ولايته وحكما القصر
                                                                                                                                                                                                                                        يدء وان أولى تمقضى
                             ورب المنال شذيه جابدار أخرى الاشفعة لرب المدارسواء كان في المارر بيم أولم يكن فيهار بيم واسلام الشفيع
                                                                                                                                           أما تفسيره انرعافه وغلالا لبقعة المشراة عثل النمن الذى قام على المسترى فكذا في محيط السرحسي و
 والسمام لايعتم لعمدم
                                                                                                                                                                                                                                        لايصيروف الوكالة أذاغاب
                            اس شيرط لوجوب الشبقعة فتثبت لاهل الذبية فيمايين برفاطحة على المسلم وكذا الزية والذكورة
                                                                                                                                           (وأتناشرطيا فانواع) منهاعة دالمعاوضة وهوالسبع أوساهر بمعناه فلاتحب المدينعة بمانس بسبع ولا
 الولاية فالمفعرالعق والدبن
                                                                                                                                                                                                                                        الدائن والقاذى مسدنونه
                             العمقلوالبازغ والعمدالة لمستنشرط فتخسالشفعة لألون والمكانب ومعتق البعش واللسوان
                                                                                                                                           يمكي البسع جتى لانتجب الهيد والمداقة والميرات وألوسية لاناً لاختباب تُعمَّقات على الأخود منه ماقلة
 الولاية إلحضرر والصميم
                            والعميان وإنجانتن وأهدل البغي الاأن الخدم فيمايجب للعدى أوعليه وليه المك يتصرف في ماله من الاب
                                                                                                                                           هروف القدمه على المعاوضة فالراخذ الشقيع إماأن بأخذبا فدية أومحافا لمسل الى الأول لان المأخوذ
                                                                                                                                                                                                                                        واذعىرجلالوكاة منسمه
 أنالطكم في المدود يصل
                            ووصه والحدائي الاب ووصيه والقادي وودى ألفادي هكذاني البدائع (وأماصفها) فالاخدبات نفعة.
                                                                                                                                                                                                                                       ومرهن وقلني النقبل إيفاء
                                                                                                                                          منه في فيند إلفه ولااف النافى لان الجبرع لي التبرع ليس بالمسروع فاستع الاخدا صلا وان كات الهية
 ويكتب حكمه الدادى
                             بغزاه نسراه مبتدا فكن مانبت للشترى من غيرشرط نحو الرقبخيار الرؤية يثبت الشفيعغ ومالايثيت أنشتري
                                                                                                                                                                                                                                        الربر محورفضاؤه وانعده
                                                                                                                                          بشرط العوض والانقابضاوجت الشفعة والاقبض أحدهمادون الاخر فلانفعة تندأ محا لناالثلاثة
 تلك الناحيدة حتى بأمررد
                             لابالشرطلا يثبت للشفيع الابالشرط هكدا فيخزانة المفتن روأماحكها) فجوارطآب الشفعة عندتحقن
                                                                                                                                                                                                                                        لالانه عامل لنفسه لاثبات
                                                                                                                                         ولورهب قدارا من غرشرط العوض ثمان الموهوبله عرضه من ذائد دارا فلاشد فعة في العاوين لافي دار
                             سبم وتأكدها بعدا اطلب وتبوت المان بالقضام بهاو بالرضا فكذا في النهاية . قال أصحابنا الشفامة
 لتسلم وقصرالباع والمورث
                                                                                                                                         الهمة ولافي دارالعوص وتعب الشفعة في الداراتي هو بدل اصل مواه كان الصلح عن الدارع السراراد
 أذاصارمقضما علمه في
                             لانجب في المنقولات مقصودا والمانجب تبعالمعة اروانما تجب مقصودا في المقاوات كالداروا ليكرم وغيره ا
                                                                                                                                                                                                                                          (نوعقعله)
 محدودومات فادعى وارثه
```

المكارأو كون وكذانحب فالدارالم المرءماء وأدرار وأماءن الكارفلانجب والشفعة ولكن الشنميع بقوم منام لذي في المدة الحد قان أقام البينة أن الداركات لات أوحف المدى عليه فسكل بقضى تعلمه الحمادث حال فلدالشقمة وكدلالالانتحب في الدارالمصالح عنها عن مكون لان الحكم لا شدم ون شرطه فلا يعتسم أ الفضاء في ولاينه في حقوق الشدان في وجود شرطه ولوكان بدل الصلح منافع ذلاشدة حة في الدار المصالح عنها سواء كان الصلع عن أقراقها العباد بإنشاهد غصسباأو أواكار ولواصلهاعلى أن بأخسلالم في الدارو بعطبه دارا أخرى فان كآن الصلي عن اسكار يحبف كل طلأوا وفي التحريد عن محمد واحددهمن الدارين الشفعة بقدة الاخرى وان كاناعن اقرارا لابصح الصلي ولا تصب الشفعة في الحارب رجمه الله أنه رجع عن جيعالانم حاملت المدمى و (ومنهامعاوضة الماني بالمان) وعلى حدّ التفريخ ما اداصالح عن جنا بعنوج دذار والابقضى بعلموني القصاص فصادون النفس على داولا تعب ولوصالح عن جناية وجب الارش دون القساس على دارتجب الحدود الخالصية كالزنا فيها الشدة مة وكذالوأعن عبداعلى دارلانيب الشفعة (ومنها) أن يكون المسع عقاراأ وماهو بمعناه فأن والشرب لايقضى بدغرأته كان غدد الثافلان فعة فيه عند عامة العلماء سواه كان العقار عمايح على القسمة أولا يحملها كالممام وارح لوأى كران بعزره ويتضى والدر والنهر والعدن والدورالصفار (ومنها) روال مل البائع والمسيع فاذالم تراف فلا يحب الشفعة كم فى القصاص والقذف بعلم

من الاراضي وتتجب في الاراضي التي تملك رواج احتى ان الاراضي المي حارها الامام ليت المال ويدفعها الى الناس مزازعة فصارله سدفيها كردار كالسناء والانتصار والبكس اذاحب سوها يتراب تقاودهن مواضع يملكونها فافربيعت هذه الاراضي فبيعيها إطل وبسع الكرداوان كان معانيما يجوز ولكن لاشفعة فيه وكذآ

للالالفدوران ادمى اراماسته

لايسمع وانادعىمطاتما

يسمع ولوءلي القلب بانكان

المدعى هوالمورث والمقدى

علمه أجنسا فلمات المررث

ادعى المفنى عامسه هسذا

المحددود مطاشا على وارثه

لايسمع والمشترئ متىصاد

منضباعليه انون هدا

الارانى المبانديهية اذا كانت الاكروتره ونهاف ههالايجوز وفيأدب القانبي أخصاف فيباب الشفعة والفانجب بحق الملثاحتي لوبيعث ذار بجنب دارالوقف فلاشفعة الوافف ولايأ خذه اللتولى وفي نتاوى لفتيه أبج النيث رحمالقه تعالى وكذلذاذا كالتحذه الداروقناءلي رجار لايكون للوقوف عليه الشفعة

سب هذه الداركذا في المحيط ۾ رجل له دارفي أرض وقف فلاشفعة له ولو باع هوهمار ته فلاشفعة لجاره يضا كذافي السراجية يدوفي التعبر يدمالا يحوذ بيعه من العقار كالاوقاف لاشفعة في شيء من ذلك عندمن أ برى جوازالسيع فيالوقف كذافي اخلاصة 🔹 ولواشترى داراولم بقبضها حتى ينعت بجنبها دارا خرى فلا لشدهة كذاني محيط السرحسي يوولاتج بالشةمة فيدارجعات ميراهمأة أوأجرة أوعوض عتق هكذا

۲۱۱ - نه نوی خامس) ملکی انستر بشعین فلان ومع فنال قضی علیه بندی آنی البالع فلانست عزواد و پر بسیع علیه المستری به نمر وان وال حسف اسلامی و لم پزدها به دوساره قضیسا علیه لا شعدی انی انبالع و بسیمه و عوی انبالع و الدی اعتمال به کوت

منحقوق العبادلا يقنني وكذاء شاهدتن عبولاته عندالامام رحهاته وفي التعريدذ كرمحدام الامام ولوعلم وستاقعصر بقضى عندهما وعلى قوله اختلفواسواء كان الرستاق فيمنشوره أولا سامعلى عدم نفاذا لقضا في القرية والمفازعلي فوله ولوعم

ولوعل قسل القصاعادنة

رجعية وقضى القاضى آخيةً القول على رضى اقدعت اله ثلاث فذ ظاهرا و باطنام ان كان الزوج مجتهد السعر أى القياضى عنسد محمد رجعالة وعند النافي دحه الله ان كان مقضيا عليه بسعراً ي القياني وان مقضياته (137) فأند الامريز حتى لوقصى الرجعي وهو الماروسيرا ناله من أب وصاحب السدادعي كوم الله فيرهن اظارج وقضى له نهان الانخالفتني عليسه ادعى كونم أميرا ناله من أسه أى المقنى عليه وبرهن بقضى (١٦٢) بشعفها للدعى هدا الان المقضى عليه أيذكر كونها مديرا نايا قتصر الفضاء عليه ولوقاله يعتقدالبائن بأخذبالبائن ادعاه المدى وصالح مع المدى واحدمنهم على أن يكون نه مب المدى له خاصة كان لهم الشفعة في ذلك وان فى النيبين م راوترقيجه النابره ورصعي تهياعها داوجهورالمسار تحب الشفعة ولوترقوسها على الدارأ وعلى ران كان عاما واستفتى ما ومعرذك قدىء لميه لاية بل كأن الصلوع المكار الشركا فلاشفعة وانكان الصالح مقرابحق المذهى وأسكر الشريكان الآخران حقه مهرمسهى تمقيعت الدادمهرا فلاشفعة حكدا في تزانة الفتين و ولوزة سهاعلى مهرمسمى تم باعيادات أفتاه المفتى فهوكالاجتهاد دعوىالاخ رودولا منتصب فالقاني سأل الشريك المصاخ البنسة على ما اقتاء المدعى واذاً فام البنة على ما ادّعاً المدعى قبلت بينته الامستة أيت ملا مالعه في القسة ، حق بش شد إذ وإذا قال من من الثابت السنة تلك باست الراب المبردا واتحب الشفاع فهاالشفعة وكذاب اذاتز وحهاعلى غيرمهروفرض لهاالشادي مهوا ثماعها دارا عنسده وان لارأى اوفي أحدالورنة خدماعن والمالماروس عب المتفسع معها المده مذكراتي اغسطه ووروج سرافه على داوس أن والراسا تقدديم بعض الفقياء ولم الباتين الأابكن المين فيا الشركا وهناك الشريكين الاخرين حق الشنعة فههنا كذلك واذاا ذعى حفافي داروصال مالمدى الفافلا شفعة فيشئ من المارعنداني منعة مرحه الله نعالى وعندهما تحب الشفعة في حصة الالف وكذائب يتفتأحدا يأخدها وفي المغرى في دعوى الدين عليه على سكني دارأخرى فلاشفعة للشفيع في الدارالتي وتع الصلوعه اكذا في المحيط . ولو كان ادَّى لودالع المرأة على أن يرد الزوج عليها ألفاؤه في هذا الثلاف كذا في محيط السرخدي، وراد اصالح عن دم عمد قضى وان اختلف الفقهاء على المبت وقدأ فتر المدعى ديسأأ ووديعة أوجراحة خطأفصا لمهءلي دارأ وحائط من دارفاك فيمونيه الشد فعه واداصالح من سكني فىمسئلة وقضى كانس على دارعلى أن يردّعليه محسب الدم ألف درهم فلاشفه، في الدار في قول أبي حنيفة رحما لله تعالى وعند ان المت إيدات شيأ بكون دارأوصي له جاأوخدمةعبدعلي مت فلاشتعة فمواذا ادعى على رجل مالافصاله على أن يضع حدومه أبيورت ومحدر حيماانه تعالى أخلعها برأامن أحدعشر برأ بألف دوهسم وكداتنا لصلح من شحاح مقول شمحاء تعاض آخر مرى الفضاء علسه نضاء البت على حائطه ويكوناه وضعهاأيدا أوسنن معادمة فني القياس هذاجا ترلان ماوتع عليسه الصلومة ادمءمنا العدالتي فباالقود وانصالهمن موضعتان احداهما عدوالاخرى خطأعل دارفلا شفعة فيها فيقول خلافه أمضى الاول وني كان أومنذعة ولكن ترك هذا القياس فقال الصلح باءل ولاشفه بالشفسع فيهاو كذات لوصياخه أن يصرف والقضاء مالحرية فضاءعلى المنتمخي طلقهاالبشة وبؤى أيحنيفة رحدالة أدالي وف قول أي ورف ومحمد رحهما الله تعالى بأخذال فيع لصفها يخمسها له الناسكافة والقضاءياللك - يل مائه الددا رلم يكن لحار الدارأن بأخذ مك يلمائه بالشيفعة ولوصالحه على طريق محدودمعروف للاناأوواحدة بالنسة ونموجب موضعة الخطاحسما تدرهم كذافي المدوط و أذاتر وج امرأه مصيرمهر وفرض الهباداره للطلق قضاء على المدعى فىداركان للجارا لملاصق ان بأخذ ذلك الشفعة وليس الطريق فيها كسيل الماءلان عين الطريق علك فيكون واختصما الى فاصراها مهراأ وفال صالحنك على أن أجعلها للمهراأ وقال أعطينك هسده الدارمهرا فلاشفعه للشفسع في هسده شر يكابالطريق ولا يكون شريكا بوضع الجذع في الحاثط والهرادي ومسبل الما كذافي المسوط وف عليمه وعلى من تلقى الملك رجعه فقضي بمارأي النصول كذافي الظهرية . وجل تروج امر أدول بسم لها مهرا مدفع البهادا را فهداعلي وجيب ان قال منه ومن صارمقضاعله المتسقىءن محمدرجه الله تعالى فى الاملاءر حسل اشسترى دارا واشسترط الخيار الشفيع ثلاثا قال ان قال لاعرله أنبطأهماو يحب الزوج جعلتها مهرل فلاشفعه فيهاوان فالجعاتها يحهرك فنيها الشفعة كذافي الدخيرة وواذار وجالرجل لايسمع دعواه بعدنيه الاأن الشفيع أمضيت البيمع على أن آخذ بالشفعة فهوعل شذعته وان لهذ كر أخذا لشسفعة فلاشفعة له كذا أن يعلم محدل الاجتماد يته ودي صغيرة على داروطلها الشفيع ماشد فعة فسالها الابله بثمن مسمى معاديم بيرمثلها أوبعيمة الدار ببرهن عملى ابطال القضاء فىالتتارخاسة ، ولوماع داره على أن يضمن له الشذب ع الثمن عن المشترى والشف عرحان رفض من جازالسيع وبعض أصحابا الميعة بروا فهنا سع وللشفسع فيهاالشفعة وكذات لوكات البت كديرة فسلمن فهو سع والشفسع فيهاالشفعة وان ولاشفعة لالنالبيه منجهة الشفيع قدتم فلاشفعة له وكذاك لواشترى المشترى الدارعلي أن بضمن آه مان ادّعيء لي آخرد ارابالارث خلاف مالك والشافعي واتما مالم من كذالة خص رجل على دار ولا شفعة فيها سواء كانت الكذالة منفس رجل في قصاص أوحدًا ومال الشفيع الدولة عن آليانع والشفيع حاضر فضمن جازاليه ع ولاشفعة له كذاني شرح المطعاوى، ولوكان وبرهن وقضىله ثمادعي أفتى - كم الشفعة وبطلان الصلي في الكل سوا الوصالح من المال الذي يطلب به قال قال على أن يبرأ فلان من ا عترواالخلاف في الصدر الاول المشترى بالخيارأ بدالم يكن للشدذيع فبهماالشفعة فالأبطل المشترى خياره واستوجب الببع قبل منهي القصى علمه الشمراء من المال كله فيووجا روانسفسع فيهاالشفعة لان صلح الاجنبى عن الدين على ملسكة صحيح كصلح المديون وإن وال والصحابة ومن سعهم ومن انزيام الثلاثة وجبت الشفعة وكذلك عندهما بعدمضي الايام الثلاثة كذفي المبسوط * وان كأن المشــتري مورثه أوادى الخارج مدهموذ كرالامامال غدى أقبضتكها عندفالصل باطل هكذاني المسوط وومن لاتعوز دمنه بغيرعوص كالآب في مال المدو كالمكانب شرط الخيارلنفسه شهرا أوماأشبه ذلك فلاشسفعة للشسفيح عنسدأ بي حضفة رجه الله تعالى فالأبطل الشراسنفلان وبردن والمدالنا جرادا وهب موص لابعت ولاتحب الشفعة عندأى لوسف رحمالة تعالى وعند محدر حمالة مامدل على اعتمار خدالف المشترى خياره قبل مضى ثلاثة أيام حتى انقلب البسع صحيحا وجبت الشفسع الشفعة كذافي المحيط ووى أهالي بصيرو تعبيبال ندمة كذا في محييط السرحدي ولان وهبار حل دارا على أن يبهدالا تعر ألف درهم وتننيله وبرهن المدعي الامام الشافعي رجه الله وان الفتاوى العتابية ولو باعه بخيارثلا ثة أمام ثم زَاده ثلا نَهَأُخرى وقد كان الشفيع طاب الشفغة وقت البيع ءليهءلى شرائها انفلان لم يكن مختلف استنالهمامة ئبرطا فلاشفعة الشفيع فيعمال يتقابضاان وال قدأو وسيت بداري سعائفلان بألف دروسم ومات الموصى أخذهااذاا نغضت المدة الاولى وإذار دهاأ حدالجار بزعلى الاصه لأخذه بآالجهار الاتنركذاتي أومن المدعى قبلدأ وقضي علمه رنىاللهعنهم ومثلافىآخر فقال الموسى اقبلت فللتنفيع الشيفعة وان قال أوصيته بأن وهباه على عوض ألف درهم فيداومالوا التتارخاسة 😹 وادااشترىدا رابعسدىعىنه أويعددىعينه وشرط فيه الخيارلاحدهماان شرط الخيار إشرالهية ننف مسواه في المستمره انوهب نصيبان دارمسمي شرط الموض وتقابضا المجزول تسكن فيه المسيحة بالدابة فبرهن على تساجها السعرالكبعر قال ولورأى لبائع الدارة لاشفعة للشف عمرة على تمام البيت عسوا شرط الخيار في الدارأ وفي العبد كذافي المحيط . واذا الاها بأديد في مشركي الشفعة عند داوكذلانان كان الشيوع في العوض فيابقه موان وهبداد الرحل على أن يبرته من دين عنده وفيالنواء أحكم اشترى دارابعبدوا شترط الخييارثلا فالمشترى آلدار فلاشفيع فيه الشفعة فان أخذهامن يدمش تريها فقد العرب فسيجوا جاز لان له علىه ولم يسمه وقبض كان الشفيع فيها الشفعة وكذائلو وهيها بشمرط الابراء بمبايدى في هذه الدار السلطان بنا تنملا ينفذ وجب السيع لدفان سلم المشترى المسع وأبطل خيار دسلم العبد للباثع فان أبي أن يسلم البسع أخذ عبده ودفع مستذهب الامام الشاذمي الاخرى وقبضها فهوم الردائك الاحقفاق الشدمة فكذافي المسوط و رجل استرى جارية الف فصالح والخصاف على أمسفد نية العيدالتي أخذ والمن الشفيع آتى البائع ولايكون أخذال فيع الدار بالشفعة اختيارامن المشديرى من عب بهاءلي يحودمنه أوافراراا مب على دارفلا في سعال فعة كذا في الحامع الكمير في ماب المنعمة في جوازسبهم وفىالافضية وعليه الفتوى ، قضا واسقاطا لخباده وبالعبد بخلاف مااذاباء بحاالمشترى فذلك اختيادمنه ولوكانت الدادفي والبياثع كان الصلح . ولوصالحه عن عيس على الدار بعد القبض والقول للصالح ف نقصان العب كذا في التناز است العبرة في الباب لاشتباد الدلل الذاذى في العذود والفدوخ للنفيع أن يأخسذ المنه بقيمة العبدويسسام العبد للشترى ولوكآنث الدارف يدالمشسترى فهال العبدف يد وواذا كانار جسل على رجل دين وتربه أو يجعده نصاطه من ذلك على دارا وانسترى بدسه داراو قبضها حىلابكون علىخدلاف ينف ذظاهرا وماطنا وفى البانع اسقض البسع وردَالمُسْترى الدار والشُّفسِع أن يأخذها بقيمة العوض كذا في المدوط . ولو كان الدليل القطعي لاللاختلاف فالشفيع فيهاالشفعة فان اختلف هو والشفيع في مبلغ ذلك الدين وحنسه فهو بمزلة اختلاف المتستري الهبة روايتان وفى الاملاك أغبسادليانع للدادفبيعت داديجنب الدادالمبيعة فالبانع فيهاسق الشفعة فاذا أخسذها كان هذامنه نقضا والشسقيع في النمن ولا بلتفت الى قول الذي كان عليه آلى كذا في المسسوط و داريين ثلاثة نفر مثلاجاً ا حتى لولم يعرب في المسئلة المرسلة ينفذظاه رااحاعا لببع كذافى المحيطه واذا كان الحيار للشترى فبيعت دار بجنب هذه الداركان له فيها الشفعة فأذا أخذها رجل وادهى لف منها دعوى فصالحه أحد شركا مالدارعلي مال على أن يكون نصب المدعى لهذا الصالح خلاف أصلا ولكن أشمه وأحمواءليأن الشهودلو أنسفة كان هذامنه اجازة للبسع فاذاجا الشفاع وأخذمنه الدار الاولى بالشفعة لم يكن له على الثانية الدليسل ولم يخالف المشكم أحاصة فطلب الشريكان الانتوان الشدخعة فان كان الصلح وزافوا وشركا الذاد بأن أقوشر كا الدادعا مانواء مداأو محدودين في العس التمامي ينفذو على العكس لا * ولوقضى بعدم تلك الكامار مال المسلم بالاستماد، والاحرار بدارا الحرب لا ينفذاه دم الخلاف فيه بن قدف خفد ظاهرا وأجعوا أنالوأ فربالطاقنات الثلاث تمأنكروحلف فقضى بهالايحل وطؤه اوهل يشتمط في القضاء النكاح بشجانة المتند مندانة مردواالممعم مرهم إنى فدارالاسلام الدواراطرب نهومردود الى مالكه وأن فعد الامارين عسكرالله ينقسمه الزور حضورالشه ودقيل وقبل وفي الشراسغير فاحش لورهن عليه زوراأه بمزلة الهينة 💰 فال أنت طالق البينة ونوى واحدة بالنفأو

وحسفوقفي القاضي آخسا بغول على رضي الفعنسه إله فلاث ففظ الهراو باطنام ان كان الربوح بجهد السرراي الفياني عنسد مجرو الماروسيرا اللمن أبيه وصاحب السدادعي كونها له فيرهن الخارج وقضى له ثمان الات لقضى عليسة ادعى كونه لمسرا الله من أبيه ألى المقضى عليه وبرهن بقضى (171) سففها للدي هدا الآن المقضى عليه لميذكر كونها مريرا فاقتصر الفضاء عليه ولوقاله رجماً لقموعت الثاني وحمه الله أن كان مقضاعليه بنسع رأى الفياضي وان مقضياله (١٦٢) فأشد الامرين حتى لوفضي الرجعي وهو يعتندالسائن بأحذبالباش ادعاد المدى وساخ مع المدى واحدمتهم على أن بكور نه مب المدى الخاصة كان لهم الشدعة في ذاك وان التبيدي ولؤزؤجها بفرمهرمسمي ثمهاعها دارمجهرا لمنسل تحب الشفعة ولوززجهاعني الدارأوعلي وال كان عامها واستفتى في ا كأنالصلوع التكازآلا مركا فلاشفعة وانكانا الصاخ مقرابحق المذهى وأنكرا لشريكان الآخران حقه ميرمدى ثرقيضت الدارمهرا فلاشفعة فكدافى خزانة المفتين وولوز وجهاعلى ميرمسمي ثم ماعها بذك أفتادالمنتي فهوكالاجتهاد فالقانى يسأل انشر بك المصالح البنسة على ما دّعام المذعى واذاأ وام البينة على ما دّعام المذعى قبلت بينته نهرنا راتحب للشفيع فيها الشفعة وكذلذاذا تزوجها على غرمهر وفرض لها القيادى مهراثم أعهيادارا الباتنادالم يكن العين فهده عنسده وان لارأى لدقي لانه سننزأ نت ملذ مانعه فعما أسترى حتى شت مراؤه وادافيلت بينته ما والناءت بالبينة كالنابت ماقرارا والمازرون تحب الشفيع فيها الشده فدكفاف الهيطه ولوتزوج امرأة على دارعني أن ترد المرأه علمه تقدد بمبعض الفقيسة ولم الشركا وهنالا لاشر بكن الآخرين حق الشدمة فهسينا كذلك واذاا دعى حقافي داروصا لحمم المدعى وبي الصغرى في دعوى الدين لفافلا شفعة فيشئ من المارعند أبيء خدفة رحما المدنعاني وعندهما تحسا الشفعة في حصة الالف وكمالك يستفتأحدا يأخسدوا علمه على سكني دارأ حرى فلاشفعة للشسفيج في الداراني وتع الصليحتها كذا في المحيط . ولو كان ادّى لوداه المرأة على أن رقالوج عليها ألفافعلى هذا الخلاف كذاني محيط السرخسي، واذاصالح عن دم عمد قضى وان ختلف الفقهاء وسأأووديهة أوجراحة حدافصاله على دارأ وحالط من دارقال سفيع فيمالت فعة واذاصالح من سكني الى دارعلى أن يردّعليه ماحب المم الف درهم فلاشفعة في الدار في قول أبي حسفة رحمه الله تعالى وعند فىمسئلا وقىدى كانس دارأودى البهاأوخدمة تسدعلي من فلاشتهة فيهواذا اذعى على رحل مالافصاله على أن يصع جدوء يءيت ومحدرجهماا فدتعالى أخذمنها جزأم أحدعشرجزأ بألف درهمم وكذلك العطمن شحاح بقول ثم جاء فاص آخر بري على حائضه ويكون له وضعها أبدأ أوسين معادمة فني القباس هذاج أزلان ماوقع عليسه الصليمة اوم عمدا لعمدالتي فبهالقود وانصالحمن موضحتين احداهماع دوالاخرى خطأعلى دارفلا شفعة فيها فيقول أ خملافه أمضى الاول وفي كانأ ومنفعة ولكن ترك هذا القياس فقال العلم باطل ولاشفعة للشضيع فيها وكذا شاوم لملحة أن بصرف الناسكافة والقضاءالملا محنيفة رحمانة تعالى وفيقول أيومف ومحمدرجهماا قدلل بأخذال فمع لعفها بخمسهاتة المنتمني طلقهاالبتة وبؤي مسسل مائه الحدد ارام بكن لحاد الدادات أخذ منسيل مائه بالنسفعة ولوصالحه على طريق محدو معروف تعوجب وفضة الخطاحس أفادرهم كذافى المسوط ، افاتر وجاهم أفيغ معروفرض لهاداوه ثلا اأوواحدة بالنسة فىداركان للمارالملاص وان بأخذذات الشفعة وليس الطربق فيها كسيل المادلان عين الطريق تملث فيكون وراأوقال صالحتك على أنأجعلها الدمهرا أوقال أعطيتك هدفدالدارمهرا فالاشفعة الشفيع ف هدفه علممه وعلى نتلق الملك واختصما الى قاصراها شربكا الطريق ولانكون شركا وضع الحذع في الحائط والهرادي ومسسل الما كذا في السوط وفي المصول كذا في الطيعرية . وحل تروح إمرأة ولم يسملها مهرا تمدفع اليهادا وافهدا على وجهن ان قال أ منه ومن صارمقضياعله يجعسسة فقضى بمأرأى المنتقىءن محسدرجه القه تعالى في الاملاء رجسل اشسترى داراوا فسترط الخيار الشفيدم ثلا ما قال ان فال لاسمع دعواه بعدامه الاأن لزوج حعلتهامه رك فلاشفعه فيهاوان قال جعاتها بمهرك ففيها الشفعة كذا في الذخيرة • واذا روَّج الرحل لايحلله أنبطأهار يحب النفيع أمضت البسع على أن آخذ بالشفعة فهوعل شفعنه وان ابيذ كر أخذا لشفعة فلاشفعة لدا منته وحص عبرة على دارفطلها الشفيع مائش خعة فسله االابله بنمن مسمى معادم يمهرمثلها أوبقيه الدار ببرهن ءلى إبطال الذنباء أنبعلم محمل الاحتماد فالتتارخانية وولوماغ داره على أن بضمن الشذع النمنءن المشترى والشف عماضر فضمن جازالسع فهذا سعوللتفسع فيهاالشفعة وكذك لؤكات البنت كبره فسلمت فهوسع وللشفيع فيهاالشفعة وان مان ادعى على آخردارا مالارث وبعضأ صحابنالم بعتسبروا ولاشفعة لان البيع من جهة الشفيع قدتم منشفعة له وكذا شاوات ترى المسترى الدارعل أن يعمن له ساخ من كذالة ننفس وجل على دارونز شفعة نبها سواء كانت الكفالة بنفس رجل في قصاص أوحدً أومال ال وبرهن وقضىله ثم ادعى فلاف مالك وانشافعي وانما اشفيع الدرك عن البائع والشفسع حاضر فضمن جازالبيا عرفا شفعةله كذاني شرح الطعارى والوكان نني-كمالشفعة وبطلان الصافي الكي سوا لوصالح من المال المك يطلب بدفان قال على أن يبرأ فلان من عتبروا الخلاف في الدير الاول المة منى عليمه الشراء من المشتري باخيارأ بدالم يكن لنشد نسع فيماالشفعة فان أبطال الشمري خياره واستوجب البيع قبل مضي لمال كدفهوج أزولشفيع نهاأك فعةلان صؤالاجنىءن الدين على ملمكه صحيح كصلم المدبون وانقال مورثه أوادى الخارج ون العداية ومن سعيه رمن الايام اللَّالا تَمْوَجَبُ الشَّفْعَةُ وَكُذَّالْ عَنْدَهُما مِعْدَمُنِي الايام النَّلاثَةُ كَذْفَى المسوط ، وان كان المُستري أقرضتك اعنه فالصلي اطآر هكذا في الدروط ومن لا تحوزه بته بغيرعوض كالآب في ماليا بنه وكالمكاتب انشراسنفسلان وبردن مدهم وذكر الامام السغدى شرط الخيارلنف منهرا أوماأشبه ذاك فلانسفعة للشفيع عنسدأ بيحنيفة وحها لقه تعالى فان أطل والعيدالناجراذ اوهب بعرض لابصر ولاتحب الشفه ةعندأى يوسف رحه الله تعالى وعندمحد رحه الله وتشيله وبرهن المبدعي مابدل على اعتمار خدادف المنترى خياره قبل مضي ثلاثة أمام حتى انقلب البسع صححا وحبت الشفسع الشفعة كذافي المحيط ووق نهاي يسيرو قبب الشذعة كذافي محيط السرخسي ووان وهسار جل داراعلى أن يهيدالآخر أاف درهم لامام الشافع رجه الدوان عليه على شرائها ون فلان انفتاؤى المتابية ولوباعه بخيار ثلاثة أيام ثمراً دوثلا تقأخرى وقدكان الشفيم طاب الشفغة وقت البيع شرطانلات فعقال شفيع فيعمالم تقابضاان وال قدأ وصيت بدارى يتعانفلان وألف درهم ومأت الموصى أومن المدعى قبله أوقدى علمه لم يكن مختلف است العمامة أخذهاا انقضت المدة الاولى واذاردها أحداط اربزعلى الاصل أخذه آاجار الاخركذاتي فقال المرضى اقبلت فللتنفيع الشيفعة وان دال أوصيته وأن توهسه على عوص ألف درهم فهذا ومالوال رنبى الله عنهم ومثارفي آخر بالدايه فبرهن على ساحها التتارضة . وادالشترى دارابعب ديمينه ويعدد يمينه وشرط فيما لحيارلاحد هماان شرط الحيار ماشرالهية بنفسه سواء في الحكم وان وهب نصيبا من دار مسمى بشرط الموض وتقابضا لم يجزو لم تكن في السرالكمر دال ولورأى عنده وفيالنوازل حكم ل أنه الدار فلا شفعة للشه غيسه قبل عَمام البيسع سوا مشرط النيسار في الدار أو في العيد كذا في المحيط 🗽 وإذا الشفعة عندناوكذاذان كانالشيوع فالعوص فعيايقه موان وهبداد الرجل على أن يعرقه من دين الامام أن بـــى مشركى السلطان مناثنين لاستند الشرى دارا بعيدوا شنرط الخيارثلا بالمشترى آلدار فالشفيع فيه الشفعة فان أخذهامن يدمشه تريها فقد له عليه ولم يسجه وقبض كان إشفيه وفيها الشفعة وكذاك لووهيها بشرط الابراء بمبايدى في هذه الدار ا العرب فسسم واجاز لان والخصاف علىأنه ينفدذ وجب البسعة فانسلم المشترى البسع وأبطل خياردسلم العمد لمندائع فانأبي أن يسلم انبسع أخذع بددود فع الاحرى وقبضها فيمومثل ذلاف الآستمقاق والشذمة تمكذا في المسوط • رجل الشترى جارية والف فصالح مسذهب الأمام الشاذمي وعلمه الفنوى ، قدا، فعة العدالتي أخذه المن الشفيع آلى الباثع ولايكون أخذالت فيع الدار بالشفعة اختيارامن المشدتري من عسبها على جودمنه أواقراريانه مب على دارفالشة سع الشفعة كذافي الحامع الكبير فيعاب الشفعة في جوازسبيهم وفىالانضية المذائبي في العشود والذرو خ واستفاطانغياد وبالعبديخلاف مااذاباء بماالمشترى فذلك اختيارمنه ولوكانب الدارف يدالسانع كان العل . ولوما لحه عن عيد على الدار بعد الشيض فالقول المصالح في نقصان العيب كذَّا في النتار حاسمة لعبره في الماب لاشتماء الدلدل يتفسدظاهرا وباطنا ولي لمنفيح أنباخ فدامنه بقية العيدويس إلعبد للشترى ولوكأنث الدارف دالمشترى فولا العيدفيد وواذا كانالرجمل على رجل دين وقريه أويجعده فصالحه من ذلك على دارأ والمسترى به منسه دارا وقيضها حىلابكون علىخدلاف البائع المقض البيدع ورد المشترى الدار والشكاع أن يأخذها بقيمة العوض كذافي المسوط . ولو كان الدليل القطعي لالذختلاف خسارابانع المارفبيعت داوج فببالدارالمبيعة فللبائع فيهاء ق الشفعة فاذا أخسذها كان هذامته نقضا

لسبع كذافي الحيظه وإذا كان الخيار للشتري فيبعث دار جنب هذه الماركانة فهاالشفعة فأذاأ خذها

واستفدته كالدهدامنه اجازة للسع فاذاجه الشفع وأخدمنه الدار الاولى والشفعة لمكل لدعل الثامة

سنس التعلى يتفذو على الممكس لا 💰 ولوقضي بعدم غلث الكفار مال المسلم والاستدار والاسرار بدار المزب لا يتفذله مدم الخلاف فيدين المنتد بنوان أمرزوا الح مصكرهم إلذى فيدار الاسلام الدار المؤرب فهوهم دورالي مالكد وأن فسمه الأمام من عسكر الساير فقسمته

حتى لولم بعر ب في المستلة

خلاف أصلا ولكن أشه

الدليسل ولميخالف الحبكم

الهسة رواشان وفي الاملال فلنشفيع فيهاالشفعة فاناختلف دو والشغيم في مبلغ ذلك الدين وجنسه فهو يمتزلة اختلاف المسترى المرسلة منفذظاه والجماعا والشهفيع في النمز ولا يلتفت الى قول الذي كأن عليه آلحق كذا في المسوط ، دار بين ثلاثة نفر مثلاجاً ا وأحدواءليأن الشهردلو رجل وادعى لنفسه فبمادعوي فصالحه أحدشر كاءالدارعلى مال على أن يكون نصب المدعى لهذا المصالح وانواعمداأومحدودين في خاصة فعللب انشر يكان الانتوان الشدخامة فأن كان الصليءن اقرا وشركا الداويان أقوشر كاءالداويما قذف ينفذ ظاهرا وأحموا

ومع ذلك قضى عليه لا يقبل

دعوىالاخ مدولا منصب

أحدالورنة خدماءن

على المبت وفعد أفر المدعى

ان المتابيخات شيأ يكون

انقداه علسه قداء للبت

والقضاءمالحرية قضاءعني

للطلق قضاء علىالمــدعي

أنه لوأقر بالطلقات الثلاث تم أنكر وحلف فقضى بهالايحل وطؤه اوهل يشترط فى القضام السكاح بشهادة الزور-ضُوراك ودقبل وقيل وَفَالسّراء بغيز فَاحش ْلَوْرَهُنْ عَلْبِهِ زُورالهُ بِغَرَلَة الهينة 😨 قَال أستطان البتة ونوى واحدقيات أن

هردودة وإن رأى الاعلم أنه بتلك بالاحراز بعسكرهم قبسل الانصال الدوارا لحرب فخصة وقسم بين الغزاة جازفعالد فان رفع الى حاكم اخر لاستف وكذا لواحل الذيركون أوصار ول (١٦٤) لناذمة قديني أن ذلك المناع لهم إن الاجتماد تقذوالا لالانه فضا في فصا بن مجتمد ين ويتراف المدينة المساورة ا بولاماتها تلكها الانغلاب بهاجا والداوالاخرى من وفت العدد الأن تكون ادارالى جنها الأول انمال المسلم محل والدارالنانية سلة لشدترى لان أخذا شفيع من بدولا ينو ملكمين الاصل ولهذا كاستعهد ذانشفيع لتملث الكافر والشانيان مرد والمستخدم المستخدم المستح الاستبلاميتم قبل الاحراز بالزارر عبر الاحيان وخدار الروية لايطل بالرضادلاة كذاني محيط السرخدى حواذا اقتدم الشرك العذار فلاشفعة لحارهم مالع حكر فاشبه الدضاءعلى بالقسمة سوآء كأنت انتسمه بفضاه الذندى او بغسر فضائه كذاني النهامة مولا تسفعة في الشمراه الفاسلسوام الغائب بشهادة النساق كان المنسقري عابيلا ما تنسض أولادن وسواء كان المشمى قبض المسترى أولم يقبض وهذا اذاوقع السيع فاسدا في الابتداء أمااذاف ديعداه فاند صحصا في الشفيع بني على حاله ألاري أن النصراني اذا أشتري ولوندني بجوار سعدرهم بدرهمين بدايد أخذابة ول من نصراني دارا يخورولم يقالصاحي أسلماأ وأسل أحده ماأ وقيض الدارولم يقبض الخرفان البسع منسد وللتفيع أنابا خذالدار بالشفعة وتخسدالبيع المشترى اداقيض الدارالمتم افتراه فاسداحي انءياس رنىاتهءمما صارت ملكاله فسعت دارا ترى بينب داء الدارفله الشده مة فان لم أخذ الدار الناسة حتى استرد المالع لاينف ذلاه لم وافقه في منه مااشة برى لم يكن للشهرى أن الخذه المالشة عدّ وأن كان المشترى أخذها ثم المرة العالم يحكم النساد أحدمن الععابة رضىالله عنهم فكانمهمورا وفي فالاخذبال دمامض كذافي المحيط ووان اشتراها شراء فاسداو لم بقسضها حيى معتدار المجتبها فالسامع أن أخذهذ الداربات فعه لان الاولى في ملك بعد فيكون جارا عليكه للدار الآخرى ثم ان سلها الراقع قبل المسغرى المختلف بن الـــــلف كالمختلف بين المكم بالشدة مة بطلت شدفته ولاشفعة فيهاللسترى لانتجواره حادث بعد سع الدالد ارتكافي المسوط • ومن ابتاع دارا شراء فاسدافلات معه فيها أمانب لا النبض فليقا ملك أن أنع فيها وأما و سدالفيضً العماية رئى الله عم-م حتى لراضى أن الأدرن في فلاحتمال الفسيخ فان بني فهامنده وحق البائع في الاسترد ادو بجب على المنستري فعتم اوتجب لانتسع الشفعة بهاعندأ بيحنف فرجه أنه تعالى وعنده مالاستقطع حذه في الاسترداد فلا يحب فهاالشفعة نوع لا يكون مأذوناني والنفسع أن امراك بريمهم الناه فاناتحذهاالمشرى محدافعل هذا الخلاف وقبل مقطع حقه الانواع آخدناعددو أجاءا كذاني الكافي وأواله وارافي مائة تفيز حنطة وسأبيانات فمسع الشفعة ولوابسلها حي انترقاطل الشافعي يصبرمتفذا علمه الما والشذوة لاه نسمة ولوتناف عدالانتراق والتسليم فارده الشفعة لادليس بفسف ف والشف م مل أ والقضاء بحسل مستروك يم جديد كذا في الذنبة • رجل وسي لهدا روابع المحنى بيعت داريجينها تم قبل الوصية فلان معله ولوا السمية عامدا بنفيذ مات قبل أن يعلم الوصية تم سعت الماريجيم الحادي الورثة شفعتها فلهم دلا للان موته صاريح والدكوا كدالي عندهما خلافالاثان وزني الفناوى الكبرى و ولوأوصى بغلة داره لرحل وبرقيتها لا خرفيه عن الدار بصنها تصفعها الصاحب الرقية مأمامرأته ولمهدخل ستها كذافي محمط السرخدي و سفل رحل وفوة علالفده ماع صاحب السفل سفله فلداحب العلالشفعة فلددالذاذي وأنزامهأته ولوباع صاحب العلوة والصاحب السفل الشفعة فبعد ذلك ان كان طريق العاد في السفل كن حق ولم يفدرق الفسدقضاؤة النفعة سبال مركة في الطريق وان كان طريق العلوفي الكما العظمي كان حق الشفعة سب الحوام وانرأى فاص أن سطله فان لأخدصا حساله لوالسفل الشفعة حي المدم العلا فعلى قول أي حسفة وأي يوسف رجيمالته لس لد ذلك وان أبط له نعال سطل شدمته وعلى قول محدرجه الله تعالى لاسطل ولوسع السفل والعاديم دمفعلي فياس قول أي ورفع الحالثالث أمدى ومضرجه الله تعالى لاشفعه لصاحب العادينا على أن عندمح الشده يسدب المنا وعند مجدرجه الله الاولوان كانتفس الفضاء أهال له حن الشفعة لان عنده حق الشفعة بسبب قرار السنام الابسب نفس السناء وحق فرار العاد بأن كفا مختلفانيه فرد النانى ورفع في الذخرة ، وان كانا الفيار حلومالولا خوفيه عندار بينها فالشفعة لهما فان أمدمت المارقيل الحالث الث يمضى الرق وأو أخسذاك فعه فالشفعة لصاحباك فلعدأ ي يوسف رجه الله تعمالي لشام ماستحق به المفعه وهو قدى بان النلاث واحدأ ولا الارضولات نعة لصاحب علواروالما كأن بسيمو بهالشفعة وقال مجدرجه الله نعالى الشاهة للهسما يتع لاينفذولوقضي بابطال لانحق فاتما فضافاته وني العلواذا بني صاحب السفل خله وله أن يني السفل غصه تم يبني عليه العلوا مآلاق المكره أوبجواز ويمنع صاحب السفل عن الاسفاع حتى معطمه حدة كذافي الكافي ورجلان اشتر ما دارا وأحد دما شفيعها النكاح الانهود فنذوانما منفذالفضاه فيالجتهدات أذاع أنه مجتهدته أمااذ الإملالا ينفذون الدرخسي وهناشرط اخروه وأن يصرحان تفصري بين يدى القماني منحدم الححدم منى لوقائ هذا الشرط لاينفذ النشاء لاه ننوك وق السيمات عن مدّر وعنو الديرم بالرجول وانسند يساعل

المهت ذباعه القاضي على ظن أنه عبسد تم علم المال والقضاء باطل ول أن القضاء في فصيل يحتلف لعدم العلم باطل قال الصدر رجه القه ويفتي يحلاف هذا وقضى بحواز سعالمستاجروالمرهون نفذه ماع المدبرأ وأم المدبرأ وأم الولد (١٦٥) تم ارتفعال الفادى فأجاز يعيماتم ارتف عوا آلي فانس آخر فلاشفه الشفيع فيمال اللاحنى لانشراه الاحنى لايم الاهبول الشفيع المدع لنفسه كذافي نناوى ونضفان ، رحل أجردار معدد معافيعة ثم اعهاق رامص المدورانسة والشاجر قال معروف ف عذه الفضا الافيأم الواسا لابهر ويأن علمارضي اته المستأجراتهام الاجارة فان أجارا استأجرالبسع نفذف مته وكاناه الشفعة لوجودسيها وان لم يجزالبه عنه رجع عنه وذ كرالصدر لكن طلب الشذعة وطلت الاجارة كذافي محمط السرخسي . واذا اشترى أرضام بدورة فنست الزرع من الأيام والشافي ربيدا وحصده المشتري ثم حضراك فسع أخسد الارض بحصتها فنقوم الارض مبذورة فيرجع بحصدتها كذافي إ الله أنه شفد القضاء المحيط . وإذا اشترى تحلالية طعه فلاشفعة فيه وكذلك أذا اشتراء طلقا فان اشترادا بآصولها ومواضعها ودكرالسرخسي فمه امن الارص ففيهاالته فعهة وكيذلة لواشه برى زرعاأ ورطب المحذهالم يكن فيذلله شفه مدوان اشتراهام روا يتان والاكثرء_دم الأرض وجبت الشفعة في الحرك سنقساناو في القياس لاشفعة في الزرع والذالشتري أرضافها شعرصغارا النفآذ وذكر الخصافأنه فكبرت فأغرت أوكان فيها ررع فأدرك فالشفع أن بأخذ حسع دلك بالثمن كذا في المسوط، أذا الشري سوقف على الامضاء وهو الناه ليقاه وفلان فعة الشف عنه وان اشتراه بأصل وفلت فسم فيد الشفعة كذافي الذخرة * ولواشتري الاوجمه وفيالتنمةنس صيب البانع من البنا وهوالنصف فلاشفعة في هذا والبيدع فيه فأسدو كذلك لو كان البنا كالهلانسان فياع مذهبه وتضيرأيء مره نصفه كذاتى المسوط . واذا اشترى تحلال تنطعها تم اشترى بعددال الارض وترك التحل فيها فلا سفعة ثمتذكر رأمه قال الامام للشفيع في النخل وكدلا لواشترى النمرة ليحدها والمبناه ايهدمه ثم اشترى الارض لم تنكر للشفسع الشذعة الا لاسطال المادي وجمال في الارض خاصة كذا في المسوط . ولواشة ي سناورجي ما فيه وخرها ومناعيا فالشفيع الشيفعة ما آليادت في الا " في و قال فى البيت وفي جديع ما كان من آلات الرحى المركمة ست الرحى لانم انامة لبت الرحى وعلى هذا آذا اشترى النباني سطل الماضي أيضا الحام فلاشفيه وأن يأخد منالشدة عد الحام مع آلام المركبة من القد دووغرد اولا بأخذ ما كان من ابلا وهذافرع على جوازالقضاء لندت في المسئلة الاولى والحيام في المسئلة الناسية الاالحوالاً على من الرحي في نه يأخذ وبالشادعة استحسانا على خلاف رأ به عالما رأ وه وانالم كن مركا كذافي اظهرية ، ولوائمة بأحة فيهاقص و مد يؤخذ فعرصد أخد الاحة فاله بنقدذ عند الامآء خلافهما وفيشرح الحامه والتعب بالشدفعة ولم يأخذا لسمك واذا اشترىء سناأوخ راأو بتراياصا يبافلنشف ع فيها الشفعة وكذلك لاىكر الرازى أهلاننه انكات عبن قبرأ واذها أوموضع فلم أخذجه عذلك الشفعة لوجودالاتصال معني الاأن بكون المشترى قد حل ذلا من موضعه فلا يأخسد مآجل منه كذافي المسوط ، وفي التفريدوات نسع أن وأخد لممادخل في تولهم واذاندي مذهب فى المناه والكندف وكل شئ أما الغالد ان كان مفتحها في الدار فعند دحا تدخل وعند أى حند فقرحه الله وقصى علىخلاف مذهبا تعالىءلى النفص لان فالوكل حق دولو تدخل والافلا والنمروال عروالزرع لأيدخ والابالشرط منفذعت دالامام خدلاة للثاني ولاروالةعن محممه والتباسأن يدخل الفرمن غسرالذ كركذاني انتبار نشية * اشترى كرماوله فسنسع عائب فاغرت وقبل الخلاف فىأنه ها الانتعارفا كلهاالمنستري ثمء ضرائشف عالغائب وأخذا الكرم بالشيفعة ذان كاتت الانتحار وقت قبض محوزأن أخذ عذمت المذترى ذات وردوكم بيدالطلع من الورد لآيسة طاشي من النمن وان كان قديدا الطلع وقت قبض المشدةري عنده مالا وعندمجدا الكرم يسمقط بقدر ذلا وتعتبر فيتموم فبض المشترى الكرم كذافى الذخيرة وان كان المشترى أرضا الاخذ ولونؤس الىغ فبازرع لاقبمة له فادرك الزرع وحصدها لشتري ثمجاه الشفسع وأخدا لارض لابسقط شي من ذلك النمن كذا في محيط السرخسي . المكاتب اذاباع أواشترى داراوالمولد شفيعها فلدأن بأخذبات فعقسوا كان لمتضى على وفق مذهب علب دين أولم يك كدا في البدائع . ولوباع المولى دارا ومكاسم شد معها كان له الشفعة تذذاحاعا وفي الصغرة قضى بخللاف رأمسه كذافي النتارجاسة عندالامام والناني وعل ﴿ البابالناني في بيان م ما تب الشيفعة ﴾ الفتوى ودلىكالنف سبابالشفعةاذا اجتمعت يراعي فيهما لترقب فيقدم الاقوى فالاقوى فيقدم الشريك (١) على الخليط ماذڪر و محمد في کنا ١) قوله على الخليط هوالذي قاسم و بني له خلطت في الطريق أوفي الشرب والدر بل هوالذي لم يقاسم الاكراه . شهدأته قذا

كذافي الخلاصة الد نقل مصحمه المساقي المستخدمة المساقية المستخدمة المستخدمة

السرخسى فى الافت ذان نكل مقضى له به دل هذا على إنه لوأ فريوم مهاند الم أيضالان الشراء كالارت عندالسرخسى وأسالفرم أدّى اناله على فلان المبت الف دوم مات (197) قبل الاداموله على هذا الحاضر ما يني به ورهن لا يسمع لانه ليس بخصم (نوع آمر) والباب السادس عشر في الشفعة في المرض كي فيدرجارية بقول أودعنها واذالتترى المربض دارا بألئي درهم وفيتها ألف درهم والسوى فللأأف درهم تممات فالبيع جائزون شفيع فيزن الغاثى ومرهن فقال فيها الشفعة لادا تما الدون مدر اللك وذان صحيح منه في حق الاحتى فيحيد الشد فيدع فيها الشفعة وان متعدد المناس وتهم المدرة الان رئيست والمحتى الدان أن المدارا الدين كالق السوط به ما عالم يض الذي باعها أووهما بعد الاماع منك وأحكره دارا بأنف وقيتها ألفاز ولامال أغيرها بقال للشفري الأشف خذها بثالي الالفين والاقدع والشدفيع ألن بآء ذها ألف ولما ألف كدافي محيط السرخسي * واذاباعها ألفيز الى أحل وفيتم اللافة آلاف درهم ماياء يه أووهمها ملك يه في ذلاحل باطل والمو بغيرالمنسترى بن أن يضيح البسع أوبؤذي الالفن حالالمصل الي الورثة كال-مقهم بدرعبد ورثه من أيه ادى آخر أنه كان أودعه من وأى ذلك نعل فلسفيه ع السنعة باخذها بالتي درهم الاوان باعها بثلاثة الاف درهم الىستة وقيتما ألف أ أيه بحانءلي العلم ولؤمان درهم تممات أحمواعلى أن الاجل فعمازا دعلى النات باطل والكن اختلفوا أنه يعتبرالاجه لرقى النات أنها الابداع منأبه باعتمارالني أو باعتماراتهمه خال أويوسف رحه الله تعالى باعتمارالنين فبصل للتي النموذك الشادرهم لايحلف لهءندالناني ومحمد انشاء والالف انتالت الح أحده وقال محدرجه الله تعالى اعتمارا لقيرة فيتحل ثلثي القيدة وذلا ألف والناثة رحبه االله وولوكان كان وملانة والانون والمشان شاءوا ينق عليمه الى أحله كذا في الحيط . المريض أذا بأع الدارمن وارتعيم ل الايداع غصب لايحاف للناني فيتاو شنيعيا أحنى لاشذه مذلان عالريض من وارثه في مرض الموت عسلس أعيام فاسدع سده انسافاويتفزعمنه مااذا الراذاأ جزن لورنة واسكان بنال المتمه وعندهما حرفقب انشفه ة ولوباعها من أحنى والوارث شنعها ادعماعمدا فىيدرجلكل لاشتعة للوارث عنددأ يشالانه يصمركنه باعهامن وارتما بندا وعشده مايحسانسة مة هذا الذاباع شل منهما يتول هوليانأة-ر الذيمة وأسافا باع وحاف أدماع أشر ووقيته للاله آلاف فالماع من الوارث وتضعها أجنبي فلاشدارا لاحددما لابحال للشاني لانفره له عندأى حدث فرحه انه تدالى وعندهما البيع حارولكن يدفع فدرانحاناة فتحب السفعة هكذا وانأقراهما أحربالتمليم فى البدائع . والاصدماده بالمعالوج نسف فرج داندتعالى كذا في المسوط . ولواع من أجنى الهماولا يضمن لواحدمهما فكلمنا لاشفه فاوارت عندني منيأة رجهاناه فعالىكن الشفيح بأخذها مثال الصففة بالعول البه والحدله ماقبل يحالب أو بصفقة سيندا تمقد رضواء أجرت لورثة وفيخرلان الاجازة محلها أنعسقد الموقوف والشراءوقع انظا ابدائك واحدة بالمماهنا من المشتري لان الحالماة قدرالنات وهي نافذة في الالذين فاغت في حق المشترى فتلغو في حق الشفعة قلكما الممدأيذا ولالهذا وقبل فيالمدائع ولوكانأ حداث فمعيزوارفاأ خذهما لاخر ولوكانالمبمع فيالصدقا خذالؤات الشفعة لكايمنءلي حمدة ويحمر أخمط البالع في مرضمه لم يجز الداجزة باق الورثة ولوكان الحط قبل أخذا أوارث فان أخذ بطل الحط والتأ الناسي في المدالة لايهما ترا مديكد في الناخارية باقلاعن المالية ومربض باعداره بألفي درهم وقعماللا فة الافولامالة شا، وانشاءأ قرع قبعمد غيه وهائم مان والمه شف ما لد رونلاف فعه للا من فيها الأمولياء عامن المهم لما الفن لم يحوز وذ كرف كلب دلائان حانب لهمامرئ وان الوصابان على قولهد حالة أن أخذها بقديماان شاء والاسترماد كرمضافاته نص في الحامع على أنه قولهم بالشفعة وان كانءلي العكس والحكم على العكس لان النكول اقرار وافراركل مقرحة في حقه حاصة ذكا لاحدها وحاسلا خر جمعا كذافي للسوط ولوكانيه مال غدم هاذأ جازت الورثة فلدالشفعة اتفاقا كذافي شرح مجمع العريم كذاني محيطا لسرخسي واذااشتري داراولهاشفيه فسعت داريجنب هذاالدادفطالب للشتري بالشفعة بتدى كل العبدالذي كل وقنى لهمائم حضرالشف وتضيله والدارالتي بحواردو يمضى القضا في الثاسة الشترى ولوكان الشفده و واداباع المريض دارا روي فيهاغم رئ من مرضه والشفسع وارتمدان لمكن عدر السيع الى الأنفاف ان السالا عدد ما أولا م أن بأخذ هابات فعة لان المرض أذا تعقبه مرفه وجنزلة حالة العجدة وان كان وَدعَم البيع ولم إطاسا الشفعة اكل لا ثنا في وان نه كل للا قرل لايندى الويحان الناني حتى برئ من مرضه فلاشفه منه كذا في المسوطة والله أعلم لان کے لہ آیشا بندی به ﴿ الباب السابع عنه في المنفر قات كا ايدما وفيدعوىا فصب ذكر مجدوجه القاتعالى في الجلمع التكبير أن الشدنسيع اذاباع بعض داردالتي يستحق بهاالشدفعة مشاكم يقدى العبدينهما وبقعة غيرمنسوم بعدسع الدارات فروء لاسطل وتسفعته وكدلك أن باع بعدم المفسوما عمالا بلي بالسالدان العبدينته ماولوأ قربا غصب المبعة لاخلل منذهته وازباع بعدم امقسوماتما بلي المبعة خال منت معته داران طروتهما واحدا منه ما يؤمر بتسلم اليهما ادى كل منهما شراء من ذى الدوان أو لاحدوما أمر مسلما به نمان أراد النافي أن يحد ما يسلم المؤلث وانجد لهما واحدى ولايضين قمتمه الهما وان وكر لاحده ما يتنبى بالمولا يحلف اشاني والناذعباء هاو يحدالهما واسكل لاحده مالا يقضى بالنكول قبل الحملاف الاحموان تغني

نفذ فضاؤه وان ادى أحدهما شراء والاخراجارة أورهنا فان أقراشي الشرا الايحلق الاكروان أقرادي الرهن أوالاجارة محلق لذي الشراءودعوى الهية أوالصدقة مع قبض كدعوى الشراء ولواذعي كل منهما الرهن أوالاجارة (١٩٧) يحلف الاسروفي الحامع الصغه رحل فيده ألف ادعادر حدلان واحدى الدادين بعن رجلين والاخرى لرجل خاصة اعصاحه بالخاصة دار فالاتخرين الشفعة الطروق فان كلُّ منهـما أنهاله أودعا، اقتسم بالدارالم تستركة فأصاب أحده ممايعض الدارم كل الطريق الذي كان لياوأصاب الأسمر بعض الماه وأى أن يحاف لهـما الدار بلاطريق وفتح الذي لاطريق له لنصيبه بابالي الطريق الاعظم وهسما جيع اجاران للدارالتي سعت فهذا ينهماه عليه ألفآخ فالدي صارا لطريع لة أحق بشامتها فانسلم هوالشفعة أحدها الاحر بالخوار ولاسطل شده تدسيب هذه بانهما كالوأقرابهماوانحاك القسمة كذافي المحيط . لوأخذالشفسع الارض الشفعة فبي فيهاأ وغرس ثما - يحقت وكاف المحتفق الماانقطعت الخصوسة فأن الشفيع بالفلع فقلع البغاء والغرص رجع الشفيع على المشستري بالثن ولابرجع بقوة البنساء والغرس لاعلى حاف لاحمدهما ونكل المائع آن كان أخذهامنه ولاعلى المترترى ان أخذه امنه معناه لا برجع بمناقص بالقاع كذافى النبيين لار خرفالالف للشاني وان ووالشفعة عندناعلي عددالرؤس فاذا كانت داريين ثلاثة نفرلاحدهم نصفها ولاخر ثلثها ولا خرسد أها نكل للاول لايقضي له حتى فباعصاحب الندف فصيمه وطاب الآخران الشسفعة قضى بالشقص المسعونه سمانصفان وانعاع عان لانانى بخلاف مااذا صاحبالمدس فضي ينهما نصدين في الكل ولوأسقط بعضهم فهيي للباقين للكل على عددهم ولوكان أقرلاحدهما حيث يقنني البعض عائبا يقضى بهابين المضورعلى عددهم واداقضي العائم والنكل ثمحضر آخرقضي له بالنصف ولو له ولايؤخر ولوادي دينافي حضر الثقدي له شلت ماني يدكل واحد فالوسيار الحاضر ودماقيني له والبكل لا أخذا القادم الاوالنصف تركة على الوصى لايحاف كذا في الكافي * رجل زعم أنه باع داره من فلان بكذا ولم يأخــذا لثمن فقال فلان ما شتر يتهامــ لك كان ودم الااداكان وارماوكدا للشفيع أن بأخذها بالشفعة هذا اذا أفرأته باعمن فلان وقلان حاضر يشكر الشراء أمااذا كان عاسافلا

خدومة الشفيع مع المشترى كدافي المحمط و دار معت بحذب دارر حل والحارير عم أن رقية الدار المسعة له ويحاف أندلواتي رفيتها تبطل شفعته وانادعي الشفعة لاءكنه دعوى الدارانهاله ماذا يصنع حتي لانبطل شفعته فالوايقول هذه الداردارى وأناأذى وقبتمافان وصلت اليهاوالاءأناعلى شفعتى فيهالان هذه الجلة كلام واحدفل بحقق السكوت عن طلب الشفعة كذاني فناوي واستحان وعن أبي يوسف رجه الماتعالى اداادعاها فقال بدنتي غيب ولكني آخذها بالشذعة فهواقرارأن البائع مائك فلانقبل بنشه بعمد ذلك وعنه أنه تبطل الشفعة وعوى الملك ولوادعي النصف وقال أقيم السنة وآخذ الباتي بالشركة جاركذا فالتنارغانية رجل لدارغصها عاصب فبيعت داريجنهم اوالغاص والمشترى جاحدان الداروالشفعة غبغيلة أنبط الشفعة حتى اداأ قام المنة على الملك تبين أز الشفعة المتفاد اطاب عادم الغياصب ال الفانسي ويحبرالقانسي على صورة الامر فبعددك يتطرآن أقام البينسة قضى لهالدار وبالشيفعة في الدار لاخرى لانالثات بالبينسة كالناب معاينة وانام يقيرين تحطفهما جيعافان حافالا يقضي له باحدى لذارين وان تكلاقصي له مالدارين وان حلف الغاصب ونكل المشترى لانقضي بالدارا الغصوبة ويقضي له

حارالادار بروالمالة بحائها يقضي لدبكل الدارالأولى والنصف في الثانية كذا في البدائع، وروى عن أي وسفرجه الله تعسالي فيمن اشسترى نصف وارغما شترى آخر فصافها الاشخر فحاصمه المشترى الاوّل فاقعنى له سفعة بالشركة ثم خاصم ما لحارف الشفعتين فالحارأ حق بالشراء الاقل ولاحق ادفى الناني لتعلق فضاه الفانى بوكذا الواشتري نصفها ولوكان الشترى النصف الثاني غيرالمش ترى النصف الاقل فسلم يخادمه فيه حتى أخذا بلاد للتصف الاول فالحاداً حق بالنصف الثاني كذا في المحيط والاصل أن الشذعة الماتستعني بنك فانمونت الشراءلاءن مستعدث لان السدب هوانسال الملكين فبعتبرقيامه وقت الشراء واذاأخذ كانعافيه أوالمسترىأفر بكرن عزلة الاسقفاق فان كان هضاء ستف قى كافة الناس وان كان برضائت في حقيه ما خاصة اشترى المدين بقبض الدين تمقاء أوالواهب فترمالهة تمقال كت كاذبافيه يصدق في الكل ويحاف المحساناو هرمذهب الامام النافي رحداته وروى عن محدر مه القد أنه رجع الى هذا القول وعند الامام ومحمد لا يحاف وهوالقياس قال السرخ من رجه القد الاحتماط في الاخذ مول

لوادع على الصغيرلا يحاف أبوه وحاء المسلم المه مدراهم ووال المالذي فيضنه زيوفا وأنكررب المال كأن اء ـ ترف المنضحة ـ وأو المياد لايسمع دءوى الزيافة وان قال قبضت الدراهم أوقال قبضت ولميزدعليه يستمع دعوى الزيافة ولوادعي انهآستوفة أورصاس لابسمع وكذافي المسع اذا قبض النمس أورب الدين فبضالدين نمادى الزيافة وولوقال لى على فلان ألف وقضاني زبوفا أرأودعني ألفاز مناأو غصات مندأافا زيد والصدق وصل أم فصل ووفي افرارالاصل أفرالبائع يقبض النمن ثم فال لمأقبض أوأقر ببيع ني ثم قال كنت

متسض المسعرتم قاله أوأفر

الامام النافي ومشايخنا أخفروا شوله فعما يتعلق الفضاء الفاطيلاس كالعدان وبعض أتمة بخارا وخوارزم قوضه الحالفان في العالم المسلمة في التعلق على المسلمة على المسلمة مناكان كالوادار لافي افرارو فالدسم عامدنا كنبرا أن الانسان يتسرو يكتب دارا الشنوة تابشافاتي آخروصا لحدالمشترى على خسساتة على انكارة أخذاك فسعومن المشترى مالسع الرثيقة قيسل الاستيفائم لاقول ودالمسترعى ماقبض على المشترى لأن القادى لمافضي بالشفه مفقد دقضي بكون الداومل كالسائع يستوفى فاذا قال اقرار كردم لتبيز أنه لاخصومة يبنموبين المذعى وظهرأن المذهى أحذما لالابازاء حقه ولابازا ادفع الخصومة فالتقض وفياله دادموزرنكرفيتم لصلم ولؤأخذالشفيع بغدوقه الارتلان الاخذحمل فراقهم داوتراضهما حجة فحقهمالافي حق غيرهما يحاف المقرلة كاقلناه البائع لععل كسع جديد جرى ينهما فقفهر أنداز خصومة بينهما كذافي محمة السرخسيء ولوأن رجلا ورث داوا أذا أقربقبض النمن ثمقال بسعت دارتصنها فأخبذه وبالشفعة غيسعت دارأ خرى يجابي ساوالثاب فسخم استحقت الداوللوروقة لم أقبض عندالامام الثاني وطلب المستعنى الشفعة فاله يأخذ الدار الناسبة ويكون الوارث أحتى الدار النالثة هكذاذ كر القسدوري يصدقوعاف بالقالس ولمهذكرما ادالم يطلب المستمق الدار بالشفعة وذكرفي المنشق ان الدار النائية تردعلي المقضى علمه علمك هذا التدرمن الثمن بالشفعة بعني الذي كان اشتراه اوالها والهار النالثة تترك في ميدي الذي هي فيديه كذا في الظهيرية ، وجل اشترى كذا قاله القادى الامام وهو دارا رقبضها فأراد الشفيع أخذها فقنان المشترى بعتهامن فسلان وخرجت من يدى ثم أودعنيها الايصدق الاستعسان والنساس عدم وجعمل خصماللة فيسع وانأقام المينةعلى ذلا لاتسبع بنته وكذاء لوقال وهبتهالف لان وقبضهاتم قبول قبيوله للتناقض كالو أودعنها لابقبل قوله ولوأ فامءلي ذلة بينة لاتسمع بينته فآن حضرالم تبرى في الفصل الاقرار والموهوب له برهن البائع على أنه لم يقبض في الفصيل الناني وكان ذلا بعدقصا القاضي لتشفيع وأفام البينة على الشراء أوعلى الهبة لاتسجع بينته وكان القصاء بالشذعة قصاءعلى المشترى والموهوب الانصاحب اليدصار مقضاعله فد كلمن اتعى تلفى النمن والقسرق للشأف أن الملكمن جية صاحب اليدصار مقضياعليه دارفي يدرجل يدعى أنه اشستراهامن فلان ونقد النمن والمارأ البيسة لانقب لءلى النقي تعشرف لفسلان وادعى فلان أندوهم اللسذي وأرادا نبرجه في الهمة فانقول قول فسلان فالله يقض والاستملاف بجرىنسه وفى الانبات والتناقض يمنع القائمي لواهب بالرجوع حتى حضرشف عالدارفهوأحق الدآرهن الواهب والم يحضرالشفيع قضي الفائي بالرجوع لنواهب فأذاقضي لدبارجوع تمحضرات فيسه تقض الرجوع وردت المارعلي الشفيح قمول البينة لاالمين وفي ولوكانصاحب اليدادي الهاشترا دامن فبالآنءلي أن فلا فالآلج ارونة مده النن وادعى فسلان الهب الخزانة باعمينا بالدراهم وأخدالقبالة بالدناسرا امبرة والتسليم وحضرالشفيع أخسذه ابالشبعة ويطل الخيارلان صاحب الدارلماأقر بالهيسة والنسليم ال للعقد فيماسته ومتراشه تعالى صاحب اليدفق وأقر أبوت الماشلة واقراره بليوت الملشلة اسقاط منه للغياروصاحب اليسدمة رمانشراه فانزرهن أنالعتدبالدراهم فنبتت الشفعة باقرارصا حسالبدبانسرا عندسقوط خيارصاحب الدار وفي الاصل إذا كانت الدارف يد الباثع وقدى القائي لشف والشذعة على السائع فطلب الشفينع من البائع الاقالة فأكاله البائع والاقالة يشنى بالدراهم فأزلم يكنله بالرة وتعود الدارالى مان البائع ولازمود الى ماك المشدري ويجعل ف في المسترى كان البائع المسترى الدارا سنة محانه عندالناني مالله عله ديانبروعليه الفتوى فان من الشفيع وكذلك الأرثمت المداري والمشترى وقنى الفاضي بالدارللشفيع وسل أن وتبض الشفيع مات المقررادي ورثنه أنه الدارمن المنسترى ان أفار مع البالع صحت الاكالة وصارت الداره لم كاللبالع في قول أي حنيفة رجعه الله إ تعمالى كذافى المحيط م اذَّامات آنشفيه بعدماقضى انقادى له الشفعة قبل أن يقبض العاروقبل أن كانأفرالهشة بحلفالمانرله مالله لفدأ قزلك افرارا صححا ينقدالنمن كانت الدارلورثة الشفيع لان فضآها فاندى بالشفعة عنزاة البيع ولومات الشفيع بعدما اشترى كذا أجابالزءنراني لانوم الداركات الدارم يرا فاورثته ولوقدي القانسي بالشيفه فالشفيع وفآب المشترى من أشفيع أن يرذ ادعوا علمهأمرا لوأفرضح الدارعلى المتسترى بزيادتني الثن والزيادة من جنس الفن أومن غسيج جلسه تصهرالدار للشترى والفن الأوَّل فاذاأنكر حاف وانمات أو مطل الزيادة لان ردالد ارعلي المشترى معزلة الاوانة والاوانة الماتكون بالنمن الاول وكذ الوطالب المنسقري المقدرة هدل محان وارثه من الشفيع بعبد ماقدى القادي له بالشفعة أن يردّ الدارع في البائم بزيادة في الثمن فلعل كانت الحالة والأفالة إ ذكرفى بعض تعلميني بعض كانكون ببذالبالم والمذتري تحقق بين البالم والشفيع كذائي فدوى فاضطان ، وادامات الشفيع النفار منأنه يحلف الوارث هدالبسع قبل أن يأحد الشذهة لم كمل لوارثه حق الاخذ بالشذهة عند باولو كان سع المار بعسد موثه كان له فيما الشد فعة كذا في المسوط . واذا مات البائع والمشترى والشفيع عن فلشذيه ع الشفعة كذا في على العلوصعت عن والدي رجب ألدونف أيضاانه لا يحاف وهومن المسائل التي يحلف المررث ولا يحلف الوارث كالدادى المودع ودالود يعة أوهلا كهاومات قبل أن علف لاعلف وارده نص عليه في الحامع الكبيرة أخرج صكافوار وحل ودعي المقرأن الفراد رداقواره وأمكراه أن يعلقه كالوادعي

عليه السيغ فاقر موادغي الرداوالا فافة فانكر المشترى في أن يعلقه وانبرهن البائع أوالمشترى أو المدنون أوالدان على أن لم بشيش المشتري (194) بالتعمار بست المستدرون المست ماأبطات شفمت الأوافراة فناوى فاضحانه واذامات المشترى والشنسع وفلشفيع الشنعةوان كامعلى الميتدين لآماع المدار اذاطلت فسرت النفقة فحدشه وأخددا اشفيع بالشفعة وانتعنق بالدارسق انغريم وانشفسع كذاف الهيط وفان باعها لقاضي على روجها الغاثب تعلف أوالوسى فدين المستغلشف وأن يطل البسعو بأخذه الماشذعة كالوماعها المسترى ف حماته وكذلا لو اقهماخلف للذروحك شأ أوسى بهالوصية أخذها الشفيع وبطات الوصية كذافي المسوط وأثبت الشفعة لطابين ومات فلس ولاأعطاك النفقة وارابع للوارث أخذها بالشفعة كذافي السراجية وفؤك الشفيع تدملكها بتسليم المشترى أفيه تهمان يكون محلف السنعني القهمانعت وَلِنْهُ مِنْ الْوَرْيْمُهُ هَكُوا فِي السراج الوهاج • واداحه الباتع عن المشهري بعض النمن سفط ولا عن وعندهمالامحان فيالكن 🧖 الشاسع وكذااذاحط بعدما أخذالشافيه عالنن عطعن الشنسع عن يرجع علمه بذلا القدرو كذااذا لاطلب وهذا خاءعلى جواز أرأه عن معض الني أو وهبدله فحكم حكم الحطاو باخذه الشفي عياني واذا حط عنه حب ع النين لم اسقط تلقىن الشاهد وأجمواعلي عن الشفيعوهذا أذا كانحط الكل بكامة واحدة وأمااذا كان بكلمات بأخذها الاخرة كذافي السراح أيمن ادعى دساءلى من الوهاج 🐷 واذاراد المسترى البائع في النمن لم تلزم الزيادة الشفيع حتى اله بأخيد ها بالنهن الاول كذا في علف القائي بلا الحوهرة النعرة * رجل اشترى دارآمن رجيل الفيدرهم وتقايضا تم زاده في الثين الفاآخر من غيمران إ البالوصي والوارث بالله ساقضا السع غمام الشفيع بالالفين ولم بعم بالف فأخذها الشنبع بألف من فلا يحاوا ماأن بكون الاخذ مااستوفستهمن المديون ولا منأحدأداءالمكعنه ولا

فيضداك فانض مامران ولا

لرأته منه ولاشسأمنه ولا

حلت مذلك شيأ منده على

حد ولاعندا به ولاشي

منهرون وعبدني يدرجل

ادعاه آخر أنه ماكمه اشتراه

من فلان مند سبعة أمام

وتأل ذوالبد اشتريته من

ذلث الرجل منذع شرة أيام

فذال المدعى دلك السيع كأن

للمئة له أن يعلفه وادعى على

آخرمالاو برهن عليه وقضى

م فأخد مالمدى ثم أن المدعى

عليه ادعى على المدعى مالاذاته

بسأل ان قال هو دلك المال

المدضى ولانسمع دعراه

لابه صارمقضباً علمه وان

والهومال آحرفهودعوي

الوهاج و وذاراد المسترى الدائع في العن المتراكز الذا الشفيع حتى أنه باخد هدائن الاول كذا في الموهدة النبرة و رجل المترى دا وامن رجل الفد دهم و تفايضا م زاد في المتن الفات ترمن غيران المتن النبات في المتن الفات و المسلم الفد فاخذ الما التنبيع بالفد من فلا يحلوا ما أن يكون الاحذ بعكم أو في المتن م في الفد من فلا يحلوا ما أن يكون الاحذ بغير ما وجب ما النبات و المتافزة المتنافزة من المتنافزة المت

برا شراه فذا النسبة ي فاقر المشترى بفك وقع الدار في استفيع م وسدم نفيع آمروا لكر شراه النفيع اسد الما اكتها باستفيده أو المستمرية المستمرة المست

. .

ذانفولية ولوفال لإدهب مرمالي شي وضاعت لابضين إيضاء لوقال ذهبت ولاأدرى كيف دهبت فالقولية ولوقالها بشدا ولاأدرى كيف (٢٠٠) لايضمن و قالىبوت الوديه قوقبضت عنها لا يضمن ما أبيتل دفعتها الحا المسترى ولوقال ذهبت الوديعة اختانه والالصيحالة

وشعتها بازيدي وقث أسابتها

كأنالهمانات

خرج الطّعبّان لينظيراني

الماءفسرق السيران ترك

الباب مشوحاو بمسدس

الماحرنه يضمن بخلاف

مديئلة الخيان وهي خان

فيهامنازل وكل منزل مقافل

خد جهن منسه ندل وزرك

الداب مفتوحا فجياء سارق

وأخذش بالابدين والح

الدابك كفاقيا لقفص

علافسئلة الوديعة لانه

التزم المفظ فيضوره بكه

وأنسدت الوديعة الفارة

وقداطلع المودع على أقب

معروف التأحيبرصاحب

لوديعة أناهمذا يون الفارة

لايضين إرضاماتكه الدوان

المعتره والمسدديت من وان

ورب الوديعة عالب فحاف

والخارج موقع الصدروالا ترمعا الاوصال ظاهرا وباطناعلى الرسم المكوى كتب القضاة فصرعت دى ونساعت بعدر ولوقال استعندي ألد كنا فلان إلفائني كنده الى قدمعني كداحال كولا فاضيا تم الني هذا الذي عرض وضعت بينيدي فيدارى على هدا الكاب تسل ذاك اليه ذاجية وأصرت بكال هذا ويتم الكاب على نسب ما تقدم وان كان أ والمسئلة بحالهاان كانتما الكتاب الذي احتبير الى نقل نقل كمباآخر فترتبيه على نحوماذ كرنا لاعنفا في عرصة الدار وإمحضرفي ببوت آن محدود بكذب حكمي كج يقول الفائني فلان حضرفي مجلس قضاني بكورة كذافلان الصرةالنقدين بعنمن وان وأحضرهم نفسه فلانا فادني هذا الذي حضرعلى هذاالذي أحضره معه أنجيع الدارالتي في موضع كذا كان ثمايعد عرصتها حسنا حدودها كذاملاهدا الذكاحضروحقه وفيدهذا الذيأحضره معهغرحق فواجب عليمه تسلمهاالي له لايضي وان واللاأدري مدالذي حضر وطالبه بذلا و أل مالته عنه فك أذا جاب الفارسة ، (اين خانه كه اين مدعى ونسمه متهافئ دارى أوفى دعوى مكذه ملك من است والدردست من عق است) وكافت المدى هدد الدامة الحجة على دعواه فعرض موضع آخريضين وان قال عِلِ أُهذا الكَابِ الملكم هذه نسخته وينسخ الكَّاب الحكيم من أوله الى آخره م يكتب فعرض على هذا دفنت في موضع ونسيتها الكاب وزءمأنه كاب فلأن الفاذي بكورة كذااليا وأشارالي الكتاب والي كتبه بنبوت ملكية فسذه ينهن والاقال فنت في الداريحدودهاوحةوقهاالي موقع سوقنعه ومجتوم بحاته كتيه وهو يومئذ فاضبكورة كذاوأشهدعلي داري أ**ورمي لاب**ضهن اذا مضهونه وخاته نهودا فطاحمه أأسنة وأحضر نفراذ كرأتهم مهوده وهم فلان وفلان وسألنى الاستماع ولوع آخر کھ

المشهادتهم وأجينه اليه فشهد شهوده هؤلاة نهذا الكتاب وأشار واالى الكتاب المحضر في مجلس حكى كناب قانسي الدة كذا كتبه البك وحولومند قانسي بلدة كذا بشبوت ملا همد والعارا لمحدودة لهمذا المدى الذيءرض هذا الكبواشاروا الى للدي هذا محتوم بختمه موقع سوفيعه وأشهدنا على مضمون هذا الكابوعلى ختمانسيعت شهادتهم ورجعت في التعريف عن احوالهم الحمن اليسه رسم التركيسة بالناحية فنسب اثنان منهم الىجوارالشهادة وقبول القول وهما فلان وفلان فقبلت الكتاب وفككته بعضرمن اخصين فوجد يسعنون الداخل والخارج موقع الصدروالا خرمع المالاوصال ظاهراو باطأ وقدأ ثبت أسامي الشمودق آخره كاحوالرسم في كتاب القضاة فقبلته وثبت عنسدي كون همذا الكتاب أ كتاب انقاضي فلان بكورة كذا كنيه الى وهويو مند فاضها في شوت ملك هـ ذه الدار المحدودة لفلان ما وكونهاني يذفلان هنا يغبرحق وقدأشهدهؤلاه الشهودعلي مضموله وحتموه حيمندي موردهوثت عندى حييعما فنمنه فعرضت ذلاءعلى المدعى عليه وأعلته بجميع ذلا ومكنتهمن ايراد الدفعان كانا لدرفع فإراآ بالدفع ولاكي بالخلص فظهر عنسدي همزه عن ذلك شمآن هذا المسدعي عرض المكتاب ألني أ كالمرعلي هذا المدعى علمه عاثبت عندي له من ذلك فأحسته الى ذلك وحكت لهذا المدعى على هذا المدعى علمه علمكمة هذه الدارا نحدودة الى آخره

ويمحضرفي افامة البينة على الكتاب الحكمي في دعوى المضاربة والبضاعة كؤ حضرمج لسر الفضاف كورة إ على غائب ذكراً نه يسمى فلانا وذكراً ن حايته كذاوذ كراً يضاأنه دفع اليه تسعين د يشارا حرامنا صفة إ بخارية جيدة رائعة مورونة يوزن سحات مرقنده خاربة صحيحة لافساد فيهاليتحرهوف ذلك مابداله من أفواته التحارات حضراو سفراعلي أنمار زق القدتع الحيف ذلك من ربح فهو منه ماأثلا فاللثاءل بالملك هــذا المذىحضروثك للضارب هذأاللذكوراجه ونسسبه وماكان من وضعة وخسران فهوعلى ب وأنت الوديعة شيأهن العوف

(١)هـنــُدالنــارانىيدعيهاهـداالمدعىملكيوحـقيوهـي فيدى بحق

عليبا الفساديرة مسها الى خَاكُم حتى يبعها والنام يع ولم يحتل في الدفع حتى فسلدت لا يضمن * أصارت دابة الوديعة ئار فأمرا اودع نسانا بعلاجها فهلك تخسيرا لمودع في تغنين أبهماشاه فان ضمن المودع لابرجه على المعالج وان ضمن المعالج علم انهادابته أولم بعلم شيأر جع عليه * قاللا خراحفرق دارى فحذروضمن لايرجع على الآمراذا لم يكن هوسا كيافى الداره أودع فأسل

شيأفتر كهافى حافوه وكان السلطان بأخذالناس في كل شهر عال فأخذا عوان السلطان الوديمة من سافوند لاحرا الزينز المقوتر كهارهنا عندرجل فضاعت لايضمن اذا كانلا يقدرعلى منع الاعوان عن أخذها وبضين المرتهن ان (٢٠٠) كراب المراضاحي الوراعة

سأناهذا والنالمدمي عليه الغائب هذاقيض من هذاالدي حضرجه برأسر مال هذه المضاربة المرصوفة فمقمفا محجافي مجلس العقدهما إمفعه اليه ذلك مضاربة وآفر بقبض ذلك على هذه الشرائط الله كورة فهمن هذا الذي حضرا قرارا صحامد قع هذا الذي - عنسر في ذلك خطابا ودفع هذا الذي حضراً بضاليه! عشرين وينادامن الذهب الاحرمناص فالمجارية العنمرب موزونة بوزن ستمات سرفف ديفاعة محمصة ليوردله عوض ذلاتُ مابناله من (الموى جامه) التي تكون لا تُقب لا هُنْ بلاد مأورا (النهر والترزاش وأنه قبارمة هناه الدالدرالموصوفة فيمه يضاعة على هذا الوجه المبين فيه قبولا صيداوقيها برينيا اعدي وأقرأ بقيض ذلك مندبضاعة على هداالوجه المين فيهاقرارا صحيحا صدقه هداالمك حضرفيه خطاباوانه لميوم غائب من كورة كذاونواحيامقيم بقصبة أورجندجاحدادعو ببدهانيز فانت بحقية همذين واتاد شهوداعلى دعو بيده لهناالى آخره كذافى المحيط * وهكذا فى الذخيرة *

ويمحضرفى دعوى مال المضاربة على ميت بحضرة ورثته كؤ صورته حضرواً حضرمع نفسه فلا فاوف لافا وفلانا كلهمأ ولادقلان فادعىهذا الذيحضرعلي هؤلاءالذين أحضرهم مع نفسه أنهدفع اليمو وتهسم فلانألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيهاور بح أرياحا وأنه مات قبل قسمة هكذا المال وقسل دفع رأس الماثالى دبالمال وقبل قسمة الربح يجهلا لهذا المال وصادفك دينانى تركته الحاآخره فقبدل أتوقعت المدءوى في رأس المال والربح فلايد من بيان قدر الربح و بتركه يصير خلاف الدعوى وان كانت المدعوي في رأمر المنال وحدو فلا بأس بترك بيان قدرال بح كذا في فصول الاستروشني

﴿ كَابِحِكُمُ لِلنَّاتَ شُرِكَةَ العِنَانَ فِي عَمِ الْجِلَائِينَ ﴾ ادمى هـ ذا الذي حضر على عَالَتُ كرأته السمى فراً حمالار من فلان بن فلان الفلاني وأنه يعرف إلى كمش بجه)وذ كرأن حليمه كذا وذكرأن هـما اخاضروهمذا الغائب المسمى اشتركا شركةعنان في تجارة الخلابين على تقوى الله تعمالي وأداء الاحانة لاحرالجيدا أهارية الضرب الرائج الموزون بوزن سحات مرقند فيكون جيع رأس مال هذه المدينة مائني دينارأ حربخار بةالضربالي آخره على أن يكون جبع رأس مال هدف الشركة في يدهدف الغاب لمسمى فيه يتجران ويتجركل واحدمتهمالذلك كالمحضرا وآفرا بتجارات الملاين ويشتر يان ويشدتري كرواحدمن مابذك مابدالهماولكل واحدمنهمامن الساع الصالحسة لعالا بدوقتجاراتهم بالعهودة أجما ينم و بيعانو بيم كل واحدمه ماذاك بالنقدوا السيئة ويستبدلان ويستبدل كل واحدمه - حجا ينذق مزذلك تدسلعة تسدوالهماولكل واحدمتهمامن السلع اعماطة للبلابيز في تتجاراتهم المعهاردة فجابنهم ويسافران ويسافركل واحدمته ماعيال هذه الشيركة كله الىأى بلدييد ولهسما وليكل واحدأ مهمامن بلادالاسلام والكفرعلي أئماد زقرأته تعالىمل الرجحي دندالشركة يكون ينهماله فالدمأ بكرن(١)من وضيعة أوخسر أن كون عليهما تصفان أيضا وأحضر كل واحدم نهدما رأس ماله المد كرر فرمجلس الشركة همدنده وخلطاه وجعلاه بعدا نخلط فيبده بدأ الغائب المسمى فسيه حعلا صححاوان دو بحصول مال هذه الشركة المذكورة في يعة اقرارا صحيحات دقعه بالمالذي حضرفيه خطاءاللفاه افي مجالي أحركة هدوذ كرهذا لماى حنسرأ يفداأن لاعلى هذا الغائب المسمى فسعمانه دينا رجرا مناصفه عطارية خشرب جيدة والتجةموز وتة نوزن سنحات مرقند دخالا زماو حقاوا جدالسد فرمش فعجد أقرضها هدرا مى حسرالا من مال الهسدة قراضا صحيحا وأنه قيضها من هدا الذي قبضا المحيدا وجعله ارأس منه ١) قولهمن وضبيعة أوخسران للمروف أن الوضيعة هي الخسران نفي عطفه بأوزأمل اد مسهم

وضاء سمن لانه ايداع عرفا كالومامرجل وترك كامه فيمحلس تمقاموا حديعد واسد فالعيمان على الاسعر لتميمه الاساع عندم وال واراء الرلاأقبل الرديعة وموالا زكه عند دوساع لاطار العمر محمه والرد ولاابدا إبلاقبول صرح ودار أن فعله مسحدووال النبق والرائلسك ولدنسق مهاأروار غساملا فسني أرفء م يان في سني أرمس غروبها وشاعت انساءن أيان والمناعدة لل أوازالخ اللف وان فر عرب منمضاة لابسان أميل لاردع حالب معاد الحالات مراعن العدان وفي المسمه بعدا عرراو منعرانا الأعن الوديعة بعد العلب والاقتسداري التسامل برأ الادارد ل لبات والاجارة والاعارة لا ... أمانه وداني الوفاق أن

المرز تضمسين المرتبان

والدستاركذا الجاياذا

بريد مان اخدادا طابعا

س وكدا السرافان

والعار بسسسراخابي

والدبرف مجروح والمساد

رر او رجل وقال هددا

الرر ويعمعندا أو

وصع التوبعنده ولإيتل

والأوار صاحب النواب

م ارجل و ترك النوب

(٢٦ - فناوى الاسم والوكيل بالبسع خالف ترعاد الى الوفاق بان استعل العبد ترباء بها مربوب و الدالوكيل بالمامنة وكركيل الإجازة والاستفار والمضارب والمستبضع أذآخااك نمعاداني الوفاتي عادرن اربا ومستبضعا مسامسه يتأجران الأأومستعارها

هردودة وانرأى الامام أنه خلك بالاحراز معسكرهم قسل الاتسال الددارا لمرب فحصفوف مين الغزاة جازفعالد فان رفع الى ماكم اخر لاستف وكذالوا ما المشركون أوصار وللسروري المستقدة عنى أن ذلك المناع لهم ان الاجتماد تغذوالا لالان قضا في قصار بحجمد من وقد المدينة المستقدم المستقدم المستقدة المستقدة المستقدم المستقدم المستقدم المستقدم المستقدم المستقدم المستقدم باللاناات تذكها لاتغلابصم بهاجارالندارالاخرى مروقت العدندالاأن تكون اداراليجنبها والدارالنائة سالمة للشدنري لان أخذا لشفيع من بدولا يني ملكه من الاصل ولهذا كانت عهدة الشفيع علىمغلا بسينيه انعدام اسبب في مقمحينا عندامال فقعة كذافي المسوط واذا اشترى داراولم بكن راها مرمه ت الرغيب المرابعة ومناله طل خياد في الرواية المحيمة لان الاعتدال فعدلالة الرضا وخبار الرؤية لأبيطل بارضاد لالة كذافي محيط السرخسي حواذااقتسم الشركانا فقارفلا شفعة خارهم بالقدية سواء كآنت أنقده معفواء الفادى او بفسرقضائه كذافي النهامة ولانتفعدفي الشراه الفاسدسواء كان المسترى الالديا تبض أولان وسواكان المسترى تبض المسترى أولم بقيض وهذا اذاوقع السيع فاسدافي الابتداء أعااذا فسديعنا لفسند يحيصا فترا الشفسع بيقي على حاله ألاترى أن النصر الي الاالشرى من نصراني دارابخ مرولم يتناب احتى أسلما أوأمل أحده ما أوقبض الدارولم يقبض الخرفان السيع يفسد ولأشفيع أن باخذالذار بالشفعة وان فسدالينع المشترى اذاقيض الدار المتم انتراه فاسداحتي صارت ملكاله فبيعت دارأ ترى يجنب هذه الدار فإدالت فعة فان له أخذالد ارالتاسة حتى استردالبائع منه مااشد ترى لم يكن للشدري أن واحده الماشقعة وان كان المشترى أحدها ثم استرو الباتع يحكم الفساد والاخذ بالشفعة ماص كذافي الحمط و واناشتراها شراء فاسداول بقيضها حي معت دارالي جنها فالمالع أن أخذهذه الداربات معدلان الاولى فى ملك بعد فيكون بارا علكه الدار الاخرى ثم ان-ايوالسانع قبل الملكم بالشدفعة بطلت شدفعه ولاشفعة فيهاللسترى لانسواره حادث بعد سع للمالداركذا في المسوط • ومن ابناع دار أشراء فاسد اللائدة مه فيها أماقب النبض فلبقاء ملك ألبا أمغ وباوأ مأ بعد الفبض منى لوقضيأن الأدون في فلاحتمال انفسن فالأبي فهاينط وحق البائع في الامترداد ويجب على المنستري فعتم اوتحب الشفسع نوع لا ڪون مأدو نافي الشفعة فيهاءندا وحنف فرحاته تعالى وعنده مالايقطع حقه في الاسترداد فلا يحب فيها الشفعة وللنفسع أن المرالمة بحريه دم الناه فان اتحذ هاالمشترى سيحدا فعل هذا الخلاف وقبل مقطع حقه الانواع آخدامدنات اجماعاً كذاني الكذفي ولوأ إدارا في مائه قذ بزحنطة وسابيا فللشفيع الشفعة ولولم بسلها مني انترقابطل الثانعي بصبر منفذا عليه الباوال ومدلاية فسيخ ولوشاف اعدالانتراق والتسلم فليعاث ومدلايه ليس بفسيدق حق الشف عمل والذيناه بحسل مستروك بسع حديد كذا في الفنسة . وحل أوصى لعبدا روابع لم حتى سعت دارجتها تم قبل الوصية فلا شفعة له ولو السمية عامدا شفية مات قبل أن يعلم بالوصة تم سعت الداريجة مها فازعى الورقة شفعة اللهم دلا لان موته صارعة وقد قبوله كذاف عندهماخلافالاثاني وزني الفناوىالكبرى و ولوأوص بغله داره لرجل وبرقم نهالا خرفيمعت الدار بحنم انشفعه الصاحب الرقية بأمامرأته ولمدخل أتها كذافى يحمط السرخسي ، مفالرجل وفوقه علالغيره اعصاحب السفل مفله فلع احسالعلوالشفعة فحلده القادى وأفراهمأته ولوباع أحبالع ادةاده الصاحب السفل الشفعة فبعددالثان كان طريق العادق السفل كانحق ولم بف رق الف المناقة الشفعة بسبب الشركة في الطربق وانكان طريق العلوفي الكمة العظمي كان حق الشفعة بسبب الحوارا وانرأى فاص أنسطمله فانا بأخدصا حباله لزالسه فل الشفعة حتى احدم العلا فعلى قول أي حسفة وأي بوسف رجهما الله لس له دلك وانأطلله نعال سطل شدمته وعلى قول محمدرجه الله تعالى لأسطل ولو سع الدَّفل والعارسة دم فعلى قباس قول أبي ورفع الحالناك أمدى

بوسف رجه الله أمال لا شفعه لصاحب العاديناه على أن عند محل المدهمة بسدب المناه وعند مجد رجه الله

فعالى المحق الشفعة لان عنده حق الشفعة بسب قرار البناء الابسب نفس البناء وحق فرارا العالو بال كما

في الذخيرة ، وان كانا الفل إحل وعلولا ترفيعت داريج نها دائشه عليه الوان الموسالة الوقيل

أخدذاك فعة فالشفعة لصاحب المفلعندأي وسفرجه اقدتعالى لقيام ماسحق ماك فعدوهم

الارضولاتشعة لصاحبالعلولزوالما كان بستحق بالششعة وقال مجدرجهالله تعالى أأشاه مالهما

لانحقه دائم بنسافاته يني العلواذا بي صاحب السفل خله وله أن يني السفل خسه تم يني علمه العلوا

أذاع أنه مجتهدفيه أمااذام بعلم لاينفذو لالدرخسي وهناشرط اخروه وأن يصرحا دن فجرى بين يدى القباني

الأولأن مارالمسلم محل

لتملث الكافر والشافيان

الاستبلاميتم قبل الاحراز

بيارا أن عمر الاحراث

بالعكر فاشبه القضاءعلى

العائب شهادة النساق

ولوفنای بجواز سـع^{دره}م

بدردمين يدايد أخذابة ول

ابنءباس رضى الشعنهما

لاينف ذلانه لم يوافقه فيمه

أحدمن العصابة رضيالله

عنهم فكان وعورا وف

المدغرى المختلف بن

الـــــلف كالهناف بين

العيمامة رئىالله عنه-م

الاولروان كان نفس الدضاء

مختلفانيه فرد والنانى ورفع

المالشانث عضى الرقه وأو

قذى بان الثلاث واحدأ ولا

بقع لاينفذولوقضي بابطال

ما لاق المكره أوبجواذ

النكاح بلاشهود نفذوانما

منفذالقضاء فيالجهتهدات

المد فباعه القانى على ظر أنه عبده عم علم الحال والقضاء باطل دل أن القضاء فحص الحنط فعدم العلم اطل قال العدر رجه العمومة بخلاف هذا وقت يحواز سع المستأمر والمرهون سفذه باع المدبرأ وأم المدبرأ وأم الولد (١٦٥) عم ارتفعالل القان فاجاز سعيماء ارتف عوا الى قاس آخ فلاشفعة للشفيع فصاصارللاجني لانشراه الاجنى لايتم الابقبول الشفيع البيع لنفسه كذافي فناوى عضى القضااالافيأم الواء

النفاذ وذكم الخصافأن

بتوقف على الامضاء وه،

الاوحمه وفيالتنمةندء

مدهم وتضيرأيءم

ثم تذكر رأمه قال الاما

لاسطال الماذي وجمال

مالخيادث فيالاتني وقال

الشانى يبطل الماضي أبض

وهذافرع على جوازالقضا

على خلاف رأ به عالما رأه

فاله ينقد عند الاما

خلافهما وفيشرح الحام

لانيتكر الرازي أملايند

في دولهم واذاله ي مدهم

وقضي علىخلاف مذه

منفذعند دالامام خالا

للنانى ولاروايةعنمجم

وقبل الخلاف فيأنه هـ

محر زأن أخذ عذهاع

عندهم الإ وعنصحدا

الاحد ولوفؤض الىغ

ليقضى على وبقمذهب

تشذاجاعا وفى الصغرا

تضي بخسلاف رأمنة

عندالامام والنانى وعل

الفتوى ودلىكالنف

ماذڪره محمد في کتا

الاكراه وشهدأته قذا

امرأنه ذلانه ذلاعن معنو

قاضيمان ، رَجَل آجردارمدد معاورة ثماعياة الرمضي المدور السناجر شقيه بالألسيع موقوف في حل لامه روى أن علمار دى الله المستأجراتمام الاجارة فان أجازا استأجرا اسبع نفذفي حقه وكاناه الشفعة لوجود سيها وان لميجزا لبيع عنه رجع عنه وذكر الصدر من الأيار السان ربيد. الله أنه ينفسذ القضا لكر طلب الشنعة اطلت الأحارة كذافي محمط السرخسي و واذا إشتري أرضام بذورة فنت الزرع وحصده المشترى غم حضراك فسع أخد الارض بحدثها فتقوم الارض مبذوره فيرجع بحصه بما كذافي المحبط وواذا اشترى خلال قطعه فلاشفعة فيه وكذلا الشتراء مطلقا فان اشتراها بأصولها ومواضعها ودكرالسرختي من الارص ففهاالشفعة وكذلك لواشترى زرعاأ ورطبة اعدها لمكى في ذلك شفعة وان اشتراهام الآرض وجيت الشفعة في الكل السقعساناو في القيام لاشفعة في الزرع واذا اشترى أرضافيها لمحير صفارًا فكبرت فائمرت أوكان فيهادرع فأدرك فلاشف عأن بأخد جسع دلك بالثمن كذافى المسوط * اذا اشترى المناءليقامه فلاشه فعة للشفيع فيه فان اشتراء بأصله فللشفيع فيه الشفعة كذافى الدخيرة * ولواشترى لصنب الباتع من البنا وهوالنصف فلاشفعة في هذا والبدع فيه فأسدو كذلك لو كان البنا كاه لانسان فباع نصفه كذا في المسوط . واذا اشترى نحلاليقط مهائم أشترى بعد ذلك الارض وترك النحل فيها فلا شفعة للشذيع في النحل وكذلك لواشترى النمرة لتحذها والسنا ايهدمه نم اشترى الارض لم تكر للشفسع الشذعة الا فىالارتن خاصة كذافىالمسوط * ولواشةي سناورجي ما فيه ونهرها ومتاعها فالشفية السنعة فى البيت وفي جيمه عما كانهن آلات الرحى المركبة بيت الرحى لانها تابعة لبيت الرحى وعلى هذا أذا اشترى الجام فلاشفسع أن باخد مالك فعة الحام مع التهاالمركبة من القد دروغره اولا بأخذ ما كان من ايلا للدت في المسئلة الاولى والحيام في المسئلة النسنية الاالحير الأعلى من الرسي فانه بأخذ ومالشذوعة التحسانا وان لم بكن فركا كذافي الطهيرية * ولوائستري أجة فيها قصب و مديو خذ بغير صدر أخذ الاجة والقمب بالشدة معةولم بأخذا لسمك واذا اشترىء يناأونه راأو بتراياصا ينافلشف ع فيهاالشفعة وكذلك انكات عناقبرأو اذطأ وموضع الم أخذ حب ذلك الشفعة لوجودا لاتصال معني الأأن بكون المشتري قد حرادات من موضعه فلا بأخـــ تماخــ له كذافي المســوط . وفي النفر بدوالشفـــع أن بأخـــ نمادخل فى البذاء والكندف وكل شئ أما الذلة ان كان مفتحها في الدار فعند دهما تدخل وعندا في حسفة رجمالله تعىالى على النفص لمان قال بكل حق هوا بمستدخل والافلا والنمروالشحروالزرع لابدخه لى الامالشرط والقباس أن يدخل الثرمن غسيرالذ كركذا في الشارخانية ﴿ اسْتَرَى كُرُ مَا وَلِهُ شَدْنِيعُ عَالْبُ فَاعْرَتْ الانتعارفا كلهاالمشدتري ثم منهرالشف عالغائب وأخذا الكرم بالشدفعة فان كانت الانتجار وقت قبض المشترى دأت وردؤكم يبدالطلع من الورد لآبسة طرني من النمن وان كان قديدا الطلع وقت قبض المشستري الكرم يستقط بقسدرذلار يعتبرفمته يوم قبص المشترى الكرم كذافي الذخيرة وانكان المشترى أرضا فبرازرع لاقيمة له فادرك الزرع وحصده المشترى ثمجاه الشفسع وأخذا لارض لابسقط شئ من ذلك الثمن كداني تحيط الدمرخسي و المكاتب اذاباع أواشترى دارا والمولى شفيعها فلدأن بأخذبات معمسوا كان علب دين أولم كن كذا في البيدائع . ولوباع المولى دارا ومكانسه شفيعها كان له السيفعة كدافي المتارج سة .

﴿ الباب الثاني في بيان مراتب الشيفعة ﴾

أسباب الشفعة إذا اجتمعت يراعي فيها لترتب فيقدم الاقوى فالاقوى فيقدم الشريك (١) على الخليط

(١) قوله على الخليط هوالذي قاسم وية له خلطة في الطريق أوف الشرب والشر بل هو الذي لم يقاسم كداني الحلاصة اله تقليم معجمه

ملاا كراه القانى وحبسه والقياني فرق سهما تهان الشهودعيدا صرالقضاء النفريق لامدلما والأبتمد إني لصادق فعمارميتها به الزام ارمترا بالقذف ولاالاعن معدد ثلا وانقد حصل القضاء في على الإجتهاد لان من العلما مين جوز التفريق بعد الثلاث وبه يفني و

ويمع ماحب السفل عن الاسفاع حي مطله حدة كذا في الكاف ورحلان الشر مادارا وأحد دما شفعها من خدم الحضم حتى لوقات هذا الشرط لا ينقذ النشاء لا منتوى ، وفي السيمات عن مدير وعنو المدير م بالرجل والسنديساعلى

للنسرورة وإن لمكن للالاسنة يحلفه مالهذا علدت جارية ولاقهم اوهوكذا درهما ولاأقل من ذلك ولا يخلا إماأن يكون المغصوب فيمده وأتما أوهالكا ولالدرى في القائم أمره (٢٠٠) باحضاره بلاذ كرانة بمة وهذا هو الحكم في جميع المنقولات وفي القدوري لابتس ذكر احضراحدانعا بمذفدان أخذتص مانى يدد فانصاطه على الثلث فلدلك وان حضر دلك الثالث أخذا الذهة والمدفية ولودا بنسن وكرسهاوة بنها ماذاأ حضر من صاحب الثلث ثلث ما في مدونيت الى ما في يدالا خرفيق سماله لصف فان كأن الهم شروك والعراف ا محات ماته مأه له داالتي برصاحب الثلث نصف ماني بدونيق بدائد الح ماني يدالا تروق بداه أثلا ماتكون اصاحب الثلث ثاث فلهم مدهداالمدى مزالوجه ية عند إيخل واحد خدية ولوأن الرابع ظفر عن أخذالنك لاغدو فلد قسمت الدارعلى ثمانية عشه أخذاً ا الدىادعادولانم مسموان نصف ما فيده دارليه أثلاثه شفعاه شترى اشان منم الدارعلي أن لاحده حاالسدس والساقي لا ترصير ذكرالقممةنهوأحوطعلي الشرط ولانفعة لاحدهما فينصب الأحرلانكل واحدمتهما لماشرط لصاحبه فصيامعادماصارمسلما ماأشارالمه محمد رجمه الله شففته فيماه ارلصاحبه لاندانما يسلم لمشروط اصاحبه اذاانقطعت شدعته عنه فاب حضرالناك قسمت وذكرالخماف رجهالهأله الدارعلي ثماسة عشران ترى السدم سهمان وابحل واحدثما نسة والمسألة تتحرج فن نسعة لامانحناج الي لازم فانذكره يحلف مالله حسابله ثلث وانلله ثلث وانلله وصف صحيح وأفله تسعه لانمشسترى السدس مرالشفعة في نلتي الدارأ ماليداالدع فيدلا هددا لانه لمكن مسلمان نعته في قدرا لأحوذ وفي منسل الأخوذ لان الأخوذ سالمه ومثال سسلم لصاحبه بلانسلم الثويدعيه ولاشي منهمن ففنهرأن تسلمه في ثلثي الدارة كان النلث بينهم أثلاث الاستواء حقوقهم فيه والنلنان بين الآخرين نصفت الوحيه الذي دي ولاله وهذه السهام تحرج من تسعة داناني الثالث صاحب السدس ولم باق الاتخر أخذ نصف مافي مده لماعرف عاملا فبممولانع منهفان واناتباالا آخرقسمت الداريينهم على تمانية عشرعلى مامركذا في محيط السرخسي . واع نصف داره مردن المدعى أنه في بده حسس واخذه اخاروقا بمه مقصاءأو تغده وحنسرالشريك في الطريق بأخذما في يده ولاينقض القسمة بخسلاف حى بحى به دان منى رمان بالواشترى دارا وأخذا شفيعان واقتسمانم حضرالثالث فانحضرالشف عالثالث ولم بلق الشفيعن بل ولمعضره وقال لاأقمدر لغ أحدهما فانه باخدر بعماني يدالانصفه قال المشمري لاحدا الشفيعين اشتر بت الدارفة بأمراك علمه أوقال دلك قاله سارم فمذقه المقرله وكذبه الاحروالدار يتهمانات فعةوان قال المشمتري الدارات ولمنكن لي أواشم ترمها فيلي الحاكم وصدقه موكول أووهمتك وقمضت فصدقه المقرله وكمعالا خريطلت شفعته وكانت الشفعة كلهاللا تحركذا في المكافى الىرأ مه ان وفع في قله صدقه و وذاباع المفاوض داراله خاصة من معراث وشر بكه شفيعها بدارله خاصة من معراث فلا شفعة له فيها كذا وكان بيزالشهودقيمة ذلك في المسوط و وتسليم أحدا لذا وضير تشعة صاحبه بسب داراه خاصة ورثها جائز كذا في محيط السرحدي الذي يقتدي والممة والأم و ولو كانالمضارب دوالشفسع بد رمن المضاربة فيهار بم وليس فيدممن مال المضاربة عسرداف إ بكن للمالك ينسمة فالقول لمضار بالشفعة كانار بالمال أن بأخذهالنفسمه والدارب المال كانالضارب أن بأخذهالنفمه الغاصب مع سنه فأن حاب كذافي المسوط واشترى المضارب وعنها دارا واشترى رب المال الىجنها دارا أخرى لنفسه فللمضارب فنك وأعطم المالك النمة أخذها بالشفعة تماني من مال المدارية كذافي محيط السرخسي * واذا اشترى المضارب دارين عماما بقوله تمطيسرالعسدقهو المضار بهوه وألف درهم يساوي كل واحدة منهماألف درهم فسعت دارالي جنب احداهم افلاشفعة لأفاصب وانحلف وأعطاه القامة تم ظهر العبد فالمات للضارب فهاوال فنعذل المال لان كرواي تعنهما مطفولة برأس المال والمضارب شريكه في الربح ولا ربح في واحدة منهما فلا الحسده المندارب الشفعة وهسد الانالدو رلائله سم قسمة واحسدة لما أيها من أ ماند ارانشاه ردا تقمسة التفاوت في المنعقة فيعتسبركل واحدة منهما على الإنفراد ولوكان في احسداهما ربح كاناله الشفعة مع رب وأخذالعبد وانداءرنبي مالفية وفحالاصمل انكان المناللاه شربك فيها بحصته من الريح كذافي المسوط * مضارب فييده ألفان من مال المضاربة آستري القضاء بالتمة بالمنسبة أو أحدهماداراخ اشترى بالاخردارا توشنيعها بدارالمضاربة وبدارله خاصة ورب المبال شفيعها بداراه فلرب النكول أواقمر اوالغاصب المال ثلابهابالشفعة وثلتها للضارب عاصة وثلابها على المضاربة فان كان هناك شفيع آخر فالم للث المار لاسط للماللة الحالع بدوان والمناها بمالطارب وربالمال والمضاربة أثلاثا كذانى محيط السرخسي * وفي الفتاوي العناب كان القضا والقدسية بزعم لوطل الشفيع الشفعة نمأقز يدارمل حل فللمقراه الشفعة وكذالو أخذيذا رددارا يعت بجنبها الشفعة نم الغاصب يخبرالمالك سواء مت أخرى يحنب المأخردة وأخسدها ثم أخرى يحنسها وضاوفا ستحقت داروالاولى والمأخودة الاول على كان فهمته منسل ماأخسذأ و المشترى ويقيت الاخرى للاحذفان استحقت احدى الدارين بطلت الشفعة الاان أجازا لمستحق فحينك منهما أنفياوت هذا اداقال الدقائم فيددأ مااذاادي الهلال أوقال لاأدرى فانه يشدقها أسحة الدءوي سان القمة بانشاق الروامات وأذامن القمة

وذكرفدرها يحاف بانتهما لهذاعليل فتمه هذا العبدولاني منه وهوكداوان واللاأدري أنه واثمأ وهانب يحلف بأنته مالهذا المدعى فبيدك

هد االني ولاني منه ولاقيته من الوحه الذي يدى ولاه على ولاقبل هدا المذي ولاقيته ولاني منه والصلف على هذا الطزيق الايحناف فالمرالوا بدين ماادع الفصب أوادعى الشئ الاذكر الفصوعلى قول (٢٠٠٢) الامام التاني رحما تدان ادى الفصي علف المسطل فانكان أحدالم ترين شفيعا يضاطشف عالا خرنسف المنا وبنعف قسة الاخرى كذاني بالله ماغصبته الااذاء وسر التنارخامة ، باعدارامن أحنى فأخذهاالشفسع فرض البائع وهومورث الشفسع وحطءن المشرى وقال قديغص الانسان الشي تملا بلزمه تسميه مان بطل الحط ولوولاه المذترى من وارث البائع أورا بح صع الحط ولم بلزم حطمناه عن الوارث كذاف الكافى اشتراسته أورسه فحننذ ولا تعمل شهادة الا مربالتمراه ولاشهادة إنه ادا كأنت الدار في يد الباتع ولو كانت في يد المشترى بازت يحاف على حاصل الدعوى شهادة ابرالبانع ولوشه دائنان على تسليم الشفيع واثنان على تسليم المشترى تهاترا ولوشه والشفيع بالنسرام اجماعا وفيدعوى الوديعة فانطلب الشفعة بطلت شهادته واندله جازت ولوقال أجزاه فطلب جازو لواقرأ مواعهام فلان وأسكر والعارىة لايحلف بالله ماعلىك المشترى تبتت الشفه مولوكان المشترى عاسالم بأخسدحتي يحضرو لوأقرو لمسين المشمى فلاشفعة كدافي تسليم هدا الذي سبب فالتنارخامة ﴿ وَاذَا وَكُلَّ الذِّي المسلمِ عَلَمُ الشَّفِعَةُ أَنْقُولُهُمَادَةً أَدْلَ الْمُعْمَعِ الوكول السلمِ تسلم الوديعة بلمانته ماعلىك تسلمه الشفعة لانهم يشمدون على المسا بقول منه وهوم كرانلة وشهادة أهل الذمة لانكون حديلي المساروان المهوماهذاملكه ويحلف كانالذى هوالوكيل وقد أجازا لشنسع ماصنع الوكيل قبلت شهادتهم وبطلت الشفعة لان الوكيل لو دعوى الكفالة ماللهماله أقر بدال جازافرا ره فان الموكل أجاز صنعه على العموم مطلة افكذلك اداشه دبذلك عليه أهل الذمة لان قىلك كفيالة مذلك الميال شهادتهـمعلى الذمى في البات كلامه يحمد كذا في المسوط ، ولوقال المائع وهيته منه وقال المشترى وعلى قباس قول الناتي اشتريته بكذا فالقول للباتع ورجع في الهبة فأن حضر الشفيع وأخيذها بالنمن فلاشي له ولوأخذها باقرار يحاف بالله ما كفلت له المنترى تمحضرالباتع وأنكرالسع أخسذها كذافي النتارخاسة ، اشترى المضارب داراورب المال *وذكرالخصافادى علمه شفيعها فسلم تماعها المضارب لانسقعة لان المضارب اعله ولاشفعة لمن سعله كذافي محيط السرخسي انه خرق ثو به لواحضر النوب ووادا قضىالقاضي للوكول بالشفعة فالي المشتري أن يكنسله كناباكتب القاضي بنضائه كناباو أشهدعليه إ لايحلف الله ماخرق سل الشهود كاأنه يقنني له بالشسنعة وان كان المشسترى متنعامن النسليم والانقيادله فكذلك مكتب لدحسة مظرالقانى الى الخرقان مقصائه ويشم سدعلي ذلك نضراله واذاكان في سائر الخصومات بعطى القانسي المنصى له مصلاان التمس ذلك يدمرانوج النقصان يقزم لبكونجة افكذلا فيالفضاء الشفعة يعطيه ذلا كداني المسوط ، وفي الينمة مثل على من أحدعن أ النسوب صعيعاومتفسرقا استرى نصيبامه ادمامن أرض مستركة بين جاعة بعضهم حضور وبعضهم غيب استرى نصيب الحضوره ل ويقدرالنقصان بالدراهمثم سنفيع الجارأت أخذة والمشترى مع عبدا الشريك فقاله ما أو أن المنطقة المناس المناسك المناس يحلفه بالقماء ليسلاهسدا كانا وه ما الحاركة افي التنارخانية 🖫 ولووهب رجلانهن رجل داراعلي ألف درهم وقيضامنه المقدارمن الدراهم ولاأفل الانف مقدوما ينهما وسلىالله الدار وازدال وللشفيع فيالانقعة لانعدام السوع في الدار فالتمال فيها من الدراهم التي يدعى وان لم احسدوانعدام الشيوع في الالف حين قبض كل واحد منهمانصيه مقسوماولو كان الالف غسر مقسوم لم يكن الشوب حاضرا يكاشه يجزف فول أبي حنيفة رجمالة تعالى لان الشيوع فيمايحة ل القسمة يمنع صعة النعو يض كايمنع صعة الهبة بيان قمة النوب وقدر والالف يحتمل القسمة كذافي المسوط والله سيمانه أعلم النقصان ثمير تبعلمه المهن وكذافح ويحدم حانط ﴿ كَابِ القِّيمَةِ ﴾ وافسادمتاع وديحشاه ١٤٠٠ ﴿ وقيه ثلاثة عشر بابا ﴾ على آخرأمه وضع على جداره والباب الاول في تفسيرها و بيان ماهية القسمة وسيها وركتها وشرطها وحكها حدعاأ ومنزاما أوأحرى على مانفسيرها بهى عبادة عن الاورادو تميز بعض الانصباعن البعض وانهالا تنفك عن المبادلة لان مامن سطعه ماه أورمي في أرضه برمعين الاوهومشنى لعلى نصيين فكالما مقيضه كل واحدمنهمانصة مملكه وند فهملك صاحبه صاد تراماأوسنة أوشأ مكون فسه فم إراماتر كه على صاحبه فصارع وضاع باترك من نصيبه في يدصاحبه الاأن معيى الافرار والنمييز في ذوات الأرض ماتي رافعه المسال كلك لات والموزونات والمدديات المتقار بفأرج وأظهرلان ماياخذ كل واحدمهمامن نصب يحلف على أصل الفعل لانه ماسمه شل مأترك عليه فيعل وصول مشل حقه الده كوصول عن حقه الان ماأخذ كل واحد السر عشد ل لما ممالا يبرأ عنه بالابراء واشترى جاربة ونقىابضا ثم رتت م البانع التكول العسبة جاه البانع يدى أنهاردت عليه والحبسل فان أو المسترى به لزمه الجار به ورجع على البانع خصان العب الوي وان أنكرترا هدالنده فان قان حبلي حلف المشترى بالقه ما حدث عندى هذا الحبل ان حلف الدفع وان نسئل انشاء المانع أمسكها

شهرس عصامة أنه لاسفذقاته قال اذاقضي فيدعسوي المال شباهدين محدودين في قذف ثم بانبر دّ الفضاء و بأخسد الميال من المدّعي قال شمر الائة ظاهر المذهب (١٦٦) عدم النفاذ وعليه الفترى وعن الثانى النفاذ (قلت) رماذ كرمن الحمدور أراديه قبل التوبة أما بعدالنوبة ينفذقضاؤه إخليط على اجازفان سهالله ربلة وجبت الشهقعة لمخليط وادااجتمع خليطان قدم الاخص ثم الاعمرأ ولاتناذ القبانبي الشاني رانسلم الخليط وحبت التعاروه داجواب ظاهرالرواية وهوالعصيرلان كل واحدمن هذه الانساء الثلاثة الطأله أمااذا كانالقاضي بمب ألخ الاستحقاق الاألديرج البعض على البعض لقوَّه في النَّاثير فإذا سلم الشريك التحقُّت شركته أ محيدوداني فذف وفضي العدم ويجومل كأشاله تكن فهراعي الغرتيب في الباتي كألواج تمع الخلطة والجوارا بدءاء وييان هذا ادار بين فرفع الىآخران كأن لاراه جلينق كاغدنا فذدار يقهامن هددالسكة باع أحدهما لصيبه فالشفعة لشريكه فأن سلم فالشامة أبطه والكان يراهوأمصاه اهما السكة كالهميستوي فيهاالملاصمق وعيرالملاص لاحم كلهم خلطا في الطريق فان المواف الشفعة تقديالامضاء وقصاءالعبد كاراللاصق ولوانت مت من هذه السكة سكة أخرى غيرنا فلذة فسعت دارة بها فالشقعة لاهل هذه السكة والكافرولو كأساوالصسي أصة لانخلطة أهل هذه السكة أخص من خلطة أهسل التبكة العلما وان سعت دارفي السكة العلما لايحوز وانأمضاه قاض الشفعة لاهل السكة العداوأهل الكة السفل لان خلطتم في السكة العلماسوا ، وقال محدرجه الله آخر وقضاءالمرأة جائرةفي مالى أهل الدرب محقور الشفعة مالطريق ان كانسلكهم أوكان فناء غرماولا وان كانت السكة بافذة غبرا للدودوا اقصاصوان سعت دارفها فلاشه فعة ألاللعار الملاصة وكذلك داران بدنهما طريق نافذ غيرتمارك فسعت احداهما فلا قضىفيهما يجوز بالامضاء فعة الانجارا لملاسق وانكان مملو كافهر فى حكم غمرالنافذ والطريق النافذ المنحلاب تحقيه الشفعة وليس لغره الايطال، وذكر بالاعلانأ هلهسده وعلى هذا يحرج النهراذا كان صغيرا تستى منه أرضون معدودة أوكروم معدودة فبسعت الخصاف تضى زمانا ثمءلم رصمنها أوكمان كانالشركا كلهم شفعا ويستوى الملامق وغيرالملاصق وان كلن الم ركبيرا فالشفعة أنه عبدد أوكافر ذمىأو للعار الملاصيق واختلف في الحدّ الذاصل بن الصغيروا لكبيرقال أنوخشفة ومحدرجه ماالله تعلل أذا شدود أوفاسق أومراش كأن تحرى فيه السفن فهوكمدوان كانالا تحرى فهوصغيره كذافى البدائع وقال الشيخ الامام الراهدعبد لاينف أنسى من قضالاه الواحدالشيباني أرا بالسد في هيناالشماريات التي هي صغرالسفن كذاف النخيرة، ولونزع من هذا اجماءا جعالخصاف سن لتهونه وآخرفيه أوخون أوبساتين أوكروم فبيعت أرص آوبستان شربه من هذا النهوالنسازع فأهل هذا المرادى والكافروهذارواية لنهرأحق بالشفعة من الفرالكبيرولو بيعت أرحش على النهرالكبيركان أهله وأهل النهرالدازع في الشفعة وقضى بشهادة الزوج سواءلاستوائهه فىالشىرب فكذا فىالبدائع، وان كان نناء منفرج عن الطريق الاعظم أوزفاذ أودرب لزوجتب وأربكون الخلع غهرنا فذفيه دورو بيعت دارمتها فأصحاب الذورش فعاء جمعا قال الشيخ الامام الزاهد عبسد الواحد الشبباني فستفانفذ ولزلامر أتدلاالا رجهالله تعالى هدادا كان الفنامر بعافأمااذا كان مدوراة لشفعه للعارالملارق كذافي انظهم يقه بيت أذا أمضادآ خرولس لاحد لدارفى سكة غديرا فذذوا لبيت لاننين والدارالقوم فهاع أحدالشر بكين لصيبه من البيت فالشفعة أقرلا الانطال بعسد الامضاء نشرمك في المت قان سمار قلشر مك الدارة ان سمار فلاهل السكة الكل في ذلك على السواء قان سلوا قالجاله! والقائبي أذالصب مسطرا الملاصمق وهوالذيء ليظهره هدالدار وماب داره في سكة أخرى في شرح أدب الفانسي للغصاف في ماب لايجوزةشاؤدعليه وأشار لشفعة فان كانالهذه الدارالتي هذا المت هوفهاج مران ملازة ون فالذي هوملازق هذا البت المبسع بكررجمه الذأبه يجوزفانه والذى هوملا زقالاقصى الدارلالهذا الدت في الشفعة على السواء كذا في الحيط به دار بين شريكين في سكة فالادى الحاضرعلى رجل غه فافذتباع أحدالشر يكمن فعيممن الدارمن انسان والشفعة أولالتشر ونشى الدار فأنسلم فلاتسريك ف ذكرأمه غريم الغبائب والد خائط المشترك الذي بكون بعزالدارين فانسلم فلاهل السكة البكل ف ذلك على السواء فأن سلموا فللحار وكيلا غاثب بكن حقا على الذى يكون فلهرهذه الدارالى داره وباب تلك الدارق مكة أخرى في أدب القياضي للغصاف ثم إلجارالذي كل من كان وأمكوا لمدعى هومؤخرعن الشربك في الطربق هوالذي لا يكون شربكا في الارض التي هي تحت الحائط الذي هومشهلة علسه الوكاة فبرهن علمه ينهماأمااذا كانشر يكافيه لايكون مؤخرا بل بكون مقدما وصورة ذلك أن تكون أرض بن اثنين غمير بة ذى بالوكالة وقوله ذكر مقسومة بنياني ومطهاحاتطائم اقتسماالياتي فيكون الحائظ ومانحت الحائط من الارض مشتركا ينهما ألاغريم الغائب ولميقل هو وكان دنا الجارشر بكافي يعض المبيع أمااذا اقتسماالارض وخطاخطا في وسطهانم أعطي كل منهماشيا غسر بمالغا ثب دليسل على حتى نياحانطافكل منه ماجادلصاحب في الارصر شريذ في البنا الاغيروالشركة في البنا الاوجب الشفعة إ ماذكرنا والالصدررجه الله دنامحول على اذالم بعلم أنه مستفرحتي لوعز لايشت الوكالة وذكر شعس الاتحذا ختصم رجلان عندالذاضي ووكل أحددماا برانقاني أومن لاتعورتها ونداه وتضي للوكيل هذالا يعوروان فدى عليه بحوروان كانالفاني وصي المتم لم بعرفضاؤه

ف أهم اليتم و بولوكل وجل الفاضي سبع أوشراه أوخصومة بالرحق لوعزل بيق على الوكلة ولواراد أن يحدل اخريكات وكما لإجرالا أن بقول لا منع مانيت فروكل غرو حيسسوسكن لا يجرونصا وله لاه قصاء لنصه من رجه (١٦٧) ولودكل الفائي من يسع لبنام خادم الوكيل مع المشترى وقدي وذكر القدوري أن الشريك في الارض التي تحت اطالها بعقل الشفعة في كل المسع بحكم النمر مَهُ عند المجوزلان الوكيسل ذائب محدرجه الله تصالى واحدى الرواية زعز أي يوسف رحه الدامال فيكون قدماعلي الحارف كز الميسع كذا في الدخيرة ، وقال الكرجي و أحب تروابات عن أي يوسف رجه الله تعالى أن النبر ملك في المائط أولى عن البنسيم لاعن القادي يبقية الدارمن الحارقال وعن محدرحه مقدته الى مسائل تدلعلى أن الشربك في المائط أولى فالدوال ولوأوسى رجل بثلث ماله حاتما بين رجلين للكل واحدمتهما عسيه مسية ولايعلم أناخ أط بينهما الاباخشية فبيعت احدى الدارين للثانني ولا تغرا يجزف اؤه كالذفان أفام الاتخرالبينة أناطأك يتهمانه وأجلمن الجريانه شربكا فيشي لهذا المتلاد قضاه وقوله أحق من الحارأي أحرّ والحسيع في خارة و ودامقت في الدرائط القالم عن الله عند لنف وكذالوكانالقاضي رجه الله تعالى وفي كل موضع سلم تسريت الشيفية ذائدا يست للحارجي الشفعة اذا كان آخار قدطل حدالورنة وكذاعنددعوي الشفعة عين سمع البيع أماأذا ليطلب الشفعة عنى الم الشراك الشفعة فلا تفعقله كذا في المحيط و دار وكبل همذا الوصي وكذالو كبيرة فيهامقاصير باعصاحب الدارمقصورة أوقطعة معلومة أوبيتا فلجاراك از الفعة فيهاكان جاراس أي كانت الوصاية الى مى لايقبل نواحيهالان المبيع من جلة الداروا اشقيع يزرالداره كان جاراللبيع فان بالشفعة نهاع المشترى المقسورة شهادته للقانى وكذااذا أوالقطعة المسعة لم تكن الشفعة الاخروالان المسع صارمقصودا ومفرد ابالل خرج من أن مكول مض كانالقاشى على المتدبن الداركذا في مع مط السرختين . • سترين رجلين ولاحدد ما عليه علا ينه و بين آخر فباع الذي له نصيب ولووكات امرأذ التبادني فى السفل والعلون صيده فلشروك في أنسط الشفعة في السفل ولشر وكد في العلو الشفعة في العلو ولاشفعة وكبلابا خصومة تمطلقها لشريكه في السيفل في العب الوولا لشريكه في العب الوفي السفل لان شريكه في السيفل جاراته الويشر بك وانتختء يدنهما وفضي فىحقوق العلوان كانطريق العلوفي موشريكه في العلوج والسسفل أوشر بلث في الحقوق النا كارطريق لوكياها يجوزوكذا لوكيل العادنى تلذالدارفكان الشريك فيحز اليذهةأولى ولوكان لرجل علاعلى داره وطريقه فيهما وبنسة الدارا كأساذ أعنق قبرا لقضاء لآخرفياع صاحب العلاله لايطريقه فغي الاستحسان تحب الشفعة لصاحب السفل ولوكان طريق هذا والحاصل ألدلابدس التفاء العازق داورجسل آخر فبسع العاوفصاحب أراوالتي فيها لطريق أولى بنسة عة العاومن صاحب الداراتي التهمة وقت القنماء قال مجمد علباله لزفان سلوساحب أنطريق الشذعة فان لم يكن للعاز جار ملازق أخذه صاحب الداراني عليها العار كلمآختك فمه الفقهاء الخراروانكان للعلوجارملارق آخذه تسدده مع صاحب السذل لانهي ماجاران وان لم يكن جارانه لو فقضي بدالقبائني بجسوز ملازقارين العادويين مسكنه طائفة مواشا وفلاشفعة له ولوباع صاحب السيقل السفل كان صاحب ولإس لثان أفضه لكن لابد الغازمفيما ولوسعت لذارالتي فهاضرير الفاوفصاحب لفاوأحق بشفعة الدارمن الجارهكذا في البدائي منأن يكونءا لمابمونع دارين رجلين ولاحدهما حافظ في لداريندوين آخرفباع الذي له شركة في الحافظ نصيمهمن الدار الخسلاف ويسترك قول والحائط فالشريك فيالدارأحق بشسفعة الدار والشريك فيالحائط أولىعالحمائط وهوجارفي تقية الدار وكمدائدار من رجلن وكاحدهما مترفى المرار مدمو من أخرفها عنصيمه من الدار والمترفال شريلاتي المرار المخالف ويقيني برأى نفسمه حتى مفذعلي قول أُحَنْ شفعة الداروالشر بك في البترأ حقوالبتر وهو جارلبقية الداركذا في النهاية • وإذا كانت المدار بن المكل مانفاق الروامات وان الانة رجال الاموضع بترأوط ريق فيها فباع الشريك في الجيم أصيبه من جيم الدارة تشريث المذي لدق كأنالا يعرف مواضع الخلاف جيع المارنصد بأحق من الاسترالذي له في مص الدارنسية فان شركته أعه ومن يكون أفوى فهو مندم والاجتهادفني روآبة الحامع فالانحقاق كذافي المسوط و صاحب الطربق أولى الشفعة من صاحب مسدل الماء اذا لمبكن موسم لاسف دوق الروامات الانتر مسبل المنامملكانه وصودتهذا أذاب عددار ولرجل فيهاطريق وللاسرفيها مسدل المنافصا حيدالغريش بتفلد فلاجتع الاحترازعن أول بالشفعة من ضاحب مسيل المسامك كدافي الحيط ودارفها أثلاثه بيوت بيت في أول الدارثم البيت النابي الفاد فلوادع فسلمة بجنب حدا البيت ثم البيت الذائب يجنب الذائي كل بيت لرجل واحد فباع واحدم مييته ال كان طريق الصدلم على الانكار المدى البورث في الداركانت الشفعة للياقين بحكم الشركة في الماريق وان كانت أبواب البيوت في سكة نافذ تلاق بدل الصلح وزعم المدمى عليه الدارؤان سيغ البت الاوسط فالشفعة لساحب الاعلى والاسفل وانسيع البت الاعلى كانت الشفعة فسادالصل علىمددب ابزابالي والشافعي وقفتي انقاضيه ومنعسه عن طلب السدل بفذبا نفاق الروايات وذكرف شرح العماوي اذالم يكن انفاضي مجتهزا وتنح بالفذوى تهانأنه على خلاف مدهب الفدوليس لغيره الصناءولة أن سقفت كذاع المحدوجة لمعو فالدالنا في المسلة أن يقضه المنافق يع المدروأ مناله ان كان التقلد المسكم مطلان الين وجواز سع المدرعن الايرى ذلك كان المسئلة على المحكم الشافعي المذهب كم المقاد بنف عان كان التقلد المسكم عمرى ذلك كانجواز المسكم من العي (171) المذهب الانفاق الايرى أن السف أيضلوان فضى برأى غسيرد ماسياراً بدنم مذكر وأبد قال الامام رجه التدينف ذوفا لا يردوه والصفيم وان لم يكن له وأى واستفني فقيها ذا فتناه آخر لايرة قضاؤه وبعمل برأيد الحادث في المستقبل وقال الشاني يرة ولو كأناه رأى والمعوجة والمتقمة كذافي المانقط وكمفعر نافذة فيباعطف مدور ورمداله طاء الأي وال إراافان اصاحب الاوسط وانسع الاسفل كات الشفعة لصاحب الاوسط لاغبرالاقة سوتنى داركل راسدفون (خم كرد)وفي العطف منازل فباع رجل منزلاق أعلى السكة أوأسفلها أوفي العطف والشفعة للسع الله وأن كان العطف مربعا بأن تكون سكة مدودة في كل السمة ازقيقة وفي السكة دور وفي الزقيقة ن الا كانت أوال الدوت في الكمة فأن ماء الاوسط فللاعلى والاسفل أن مأخذًا الشفعة وإن ماع - لافي آي الله اللا أدورضا مرحل في العطف منزلا فالسفعة لاسعاب العطف دون أسحاب السكدونو فاعرجه ل في السكة دارا كانوافها حيعاشركا في الشفعة والخاصل أن العدف المدور لانصير السكة في حكم السكنين ألاري أن هيات الدورفي هذا العطف لانتغير فكاتت سكة واحدة أما العطف المردع يصسر في حكم سكة أخرى ألا مرى أنهما كالدورق هذاالعطف تنغرف بصربنزلة سكذف سكة كذافي الذغيرة وسكة تذكي طولاوني أمفلها سكة أخرى غبرنا فذه بينهما حاجر درب ولاحق لاهل السكة الاولى فيما فسيعت دارم السكة العلما فلاهل السفلي الشفعة لشركتم ولوسعت من السفلي فالشفعة لاهلها خاصة وكذااذا كان فيهازانعة كذا في الفنية * في المنتقي إن مماعه عن أبي ومف رجه الله نعالي عن أبي حني في رجه الله تعالى في درب أ فمدرا تغة مستدبرة لجمع الدرب معتدار في حذ الزائعة التي علم الدرب فهم مشركا في الشيفعة واذا كاندرب مستطيل فيه زائغة استعلى ماوصفتاك ولكتمانشيه السكة فأهل ثلك الزائغة شركا في الاعظم فلاصحاب الدرب الشفعة لشركتهم في العاربي وقت البدء فانسلوها ثمهاع المشترى البيب عددات دورهم ولايشركهم أهسل الدرب في النسفعة وقال أبوبوسف رحمه الله تعيالي ذلك كله سواء وهم شركاء فلاشفعة لاهل المرب لانعمدام شركتهم في الطريق وقت البسع النابي فسكون الشفعة العمار الملازق وهوا فى وانعتهم دون أهل الدرب كذافى الذخيرة وهشام عن محدر حمالته تعالى رجل اشترى ستامن دار الميحنب صاحبالدار وكذلك اذاباع فطعنسن الماربغ برطربق فىالدرب كذافى الدخيرة 🔹 دربء يرزافذفي داره وفتم مايه الىداره تماع د ذاالمت وحده في مجارد ذاالرجل وطلب هذا المدت بالشفعة فالران كانسد أقصاه مسجد حطة وباب المسجد في الدرب وظهر المسجد أوجانبه الاخرالي الطريق الاعظم فوبذا رب نافذ المفؤت ذلا لابصع فكث باب هـ أالستمن النالدار وفتر في هذه المارحي عدّالبيت من هذه الدارفاد الشفعة فيه وفي الشفعة لوسعت فيسمدار لاشقعة الالتجاروأ رادة حصدا اخطة الذي اختطه الامام حدرقسم بدن الفاعين وهذا لان لنعسن رزانك كمفعر الغذة فيها عطفة منفردة نفدن عذه العطفة من حالب آخر الىحذه السكة التي فيها المسجدانا كانخطة وظيره الحالطرين الاعظم ولسحول المحددور يحول ينعو بين الطريق الاعظم العطفة نسعت دارقي هده العطفة فلات فعة في الالن دارواريق الدارالسعة ولولم تنفذه سده العطفة الى فهذا الدرب ينزلة درب لافذ ولوكان حول المسعددور تحول بينمو بين الطريق الاعظم كان لاهل الدرب المكة كانت الشفعة لجمع أهل حده العطفة فان الواالشفعة لس لادل السكة الشفعة فيها كذافي الميط الشفعة بالشركة لاناهذا الدربالا يكرن اقذا ولولهكن مسجدا الخطة في الاقصى لكنه كان في أول السكة ودار يعتولها بابان في زَّفاني ينظران كانت في الاصل دارين باب حداهما في زفاق وباب الاخرى في زفاق إ فانكان منأول السكة المموضع السحيد نافذ الانتب فيمالث فعة الاللجار لللازق ومارواء فالسككون غير تغر فالمستراهمار حل واحسد ورفع الحائط ونهماحتي صارت كلهاداراواحدة فلاهل كل زقاق أن بأخسد نافذحتي كانالاهل للائالكة كآم إنسفه فم ولولم كمن المحدخطة أن اشترى أهل الدرب سن رجل من الخانس الذى مليه وان كانت في الآصل داراوا حدة ولها المان فالشفعة لاهل الزفاقين في جيع الدار بالسويد أهلداراني أفسى الدربخهرها لماله ربق الاعظم وجعلوه استعداوه الزافي الدربيابه وابتعه لزله الح ونظرهذا الزقاق اداكان فيأسفلها زقاق آخرالى جمع الحانب الآخر فرفع الحائط منهماحتي صارالكل الطريق الاعنفم بالأوجع لخاتم باع رجل من أهل الدب داره فلاهل الدرب الشفعة بالشمركة كذافي الميط سكة واحدة كانلاهل كل زقاق شفعة في الزقاق الذي ليهم خاصة ولاشفعة لهم في الجانب الا تعرو كذاركه . رجل له مان فيه مسجد أفرز وصاحب الخان وأذن الناس بالناذين وصلاة الجاعة فيه وفع الواحق صار غيرنافذة رفع الحائط من أسفلها حتى صارت نافذة فهم فيها شركاء كذا في محيط السرخسي *وفي آخر شذهة سحداثماع صاحب الخان كلحروني اخان من رجل حتى صارد رباثم سعت منها يحرة فالعجدر حداقه الأصلدارفها حجروهم ومعانين وجلن فباع أحدهما فكيثهمن ألجروفه لماعلي وحهران كانت الحجرة تعالى الشيفعة لجيميم كذاني نشاوى واصيمان ودارفها طويق الحالدرب ويحرج من باب آخرم مالل مقسومة بينهما فالشفعة للشركاء في طريق الدارلاللشريك في الحجرة فانسلم شركاء الطويق في الدارالشفعة الطريق الاعتلمة الكان طريقاللك موفلا شفعة لاهل الدرب لان المكة نافذة وان كان طريقالاهل الدرب الاختلاف فيها كذلك يصبر كأتب الشفعة للحارا لملازق بالدار كذافي المحمط ، وإذا اشترى قوم أرضا فأفتسموها دوراوتر كوامنها لمكة محتمدا يوقوع الاختلاف خاصة فهرم شفعا الان الكم غيراندة كذافي محيط السرخسي واوأ ماالزقيقات التي ظهرهاواد فلاتحار تمنى لهسموهي سكة بمدودة غيرنافذة فسعت دارمن أقصادافهم جمعاشر كالفي نفعتها ومن كالت داره من وجهين أن كان موضع الوادي تماري في الاصلى وأحدثوا الوادي نهذا والسحد الذي أحدثوا في أفصى فيمثلهما وذكرالقانبي أسفل من الدارا لمبعدة أوأعلي في الشفعة هنامواء وكذبت ان كانواور نو الدورعن آمام مكذلة ولابعرفون ا ظهىرالدين فيمسئلة البحز السكة سواءوان كان في آلاصل واديا كمذل فهو وومت هداخطة سواء هكدا حكىءن الشيج الامام اراهدا كنف كان أصلها فهذا والاقراسواء كذافي المسوط في اب الشفعة في السنا وغيره وواذا اشترى ستامي دار عن النفيقة أن العجزمتي عدالوا دالسباني رجمه اقدتعاني وكن شول الزفيقات الى على طهرها وادبهاري الأسعى زفيقة علجولا تزوطريق المصالذي اشترى في داراً خرى فاعاالشفعة للذي في داره الطريق فان سلم صاحب منهادارفأ هل الزفيقة كليم شفعاء ولاجعل ذلك كالطربق النافذ فكما أنه عرف أنه محاولة وكالنائسيخ الأمام أت شهادة الشهود فان أمار فينند لصاحب العلوالشفعة بالحواركذاني المدوط فيهاب الشفعة بالعروض واذاكن لادارجاران الاجل مس الأغة السرخدي رحما تماته تعالى يحفل حكم هذه الزقيقات حكم السكال النافذة فيل ويجوز أحدهماءاب والاخرمان رفاصم الحانسرالي قاس لابرى الشفعة بالموار فأبطل شفعته تمحضر ان بقاس السكار التي في قصاه الوادي، كاري على ما تقسدم و عني أمر الشفعة على النفاذ الحادث وعلى أ أخشب فحاصه الى قاض برى أك فمع ما لحوارقضى لا يجوم عالدار ولو كان القان يي الاول ولد قال أعطات نفاذالخطة كذابي المحيط وسكدغير الأذاذا سعت دارة بهالحالة فعذ لجسع أهل الكة ولافرق بن المدقرة (٢٠ - تاريخاس) بالااجتهاد فقيد ولو ينان وان أمر شافي المذهب فقضى بالنفريق يتفذاذ المرتز الأحمرو المأمورو إنانوع والعوحة وبالربرهن على أندعا بزعن النفقة وقدى شافعي المذهب النفريق جازعند مشابخ حمر فندلاه قدى في فصلين مختلفين والعديم ماندمناه الجنهدا نحابنفذا ذاصد رعن أحتباد ولوعن اشتبأه لإوعن الأمام انتفاذ ولولاعن أحتم آده وما يفعله قضاذا ارمان من تقلد والسانعي في المين

وتدى وتمحدث أرأى آخر الآخركل واحد لانسان نباع واحدمنهم بيقه فانكان طربق النكل فى الدار فللباقين أن يشدتركني لايندض قضاؤه ويعدمل مالحيادث فيالا تفوذ كر الاعلى فالاوسط أولى وانباع الاسفل فالاوسط أيضاأ ولى هكذا في خزانة الفنين ودار فيهاثلا ثقا سات ولها الولوالحيقدي فيمجتهد ساحة والساحة بين ثلاثة نقروالبيوت بن انتخام منباع أحدمالكي البيوت نصيعه من البيوت والساحة وهوبرى خالاقه عنده منشر بكدق البوت والساحة فلانفعة لشريكهما في الساحة كذافي الذخيرة ودارار حل فيهاستسم ينفرخ عندهما لاحتى اذا ربين غميره فباع الرجمل الدارفطلب اخاراك فعة وطلها الشريك في المنت فصاحب الشركة في البدت عر لم السلطان بالمسادثة له ولى البدر بقية الدارين مدانعة العدائع ، وروىء رأى يوسف رحمه الله تعالى أن نقض وفي أدب انقادى فين الشرّىء فطاباً وضه ثم الشبرى ما بغ من الدارثم طاريّ جازا لما الشاه مة فلمالشد نفة في الحافظولا إ اذا وقع مسئلة مختلفة شفعة له فيهشمة الداركذا فيمحمط السرخدي ، درب غيرا فذف مدور لقوم اع رجــ لـ من أرباب تلك اجتهدرأ يه وقضي به وان الدورييتا أرعاف المصححة العظمي ونهيع طريفه في الدرب على أن يفتح مسترى البيت بالمالي الطريق شاورأهل مجلمه واتفقوا على في حكم به وان اختلفوا تهني بمادو المق عنده وان انف دوا على مى ورأيه بخلافه يتأنى وبكنباك غرهم وبعمل بماهوالاحسن عند وانكان عديم الرأى وشاورنقيها واحددالهأن أخمذ برأيه واناه رأى علادوني رأى نفسه وانكان الذي شاورأفته منهماغترك اجتهاده والرجموع الى قسوا وعن الامام أنه لايحكم الابماهو عدد وقالا ليساه ترك احتهاده لاجتهادغ بردفعلم مرذاأن في الفاذة ضاء الذان بخلاف رأبه عالمار وايمان ءن الامام واختار القادي الاورجندي عدم النفاذوني المدوداذاأ شكل الشاذي بأمر سأل الافتهعنه وان أشارا لافقه علموخطأعند الذاذي يقضى بمادوصواب عند مداذاكانءار فالوجوه الكلام والترك رأيه وعل مقول الافقه كان موسعاعله ولهيذ كرخلاف وذكر شمس الاغمة النالفضا في

وتسىء تمحدث ادأى

كانوا يتقلدون من الخانساء العباسية وبرون مايحكون بهعلى رأيهم نافذا وانءلي كانواءلى مذهب ان عبأس رنى الله عنه ما ذكر وفي المحمط وذكر ظهيرالدينأن

قسامساومي المسدهب المفرز شالمه الحكم بفسخ الممن المضافة انمايحه زادا كأنَّ المفــوِّض برى ذلك مان قال لاحلى اجتهاد ذلك أما اذاكانلارى لابصيح ركذا فاله عبدالواحد الشساني وعلل وقال لونعل

بصم تفويضه وقال عدره هددا احتماط والعددأنه سفدوان كانالارى دائروني شرح أدب القادى ما ينذذ لوفعمله التمادي يتذدادا فؤضه عندالامام وبهيفتي فعدلى هذا اذافوص الى شافعي المذهب الطال المن المصافة ننفذ وعلمه عمل القضاة وكابصير كون المسئلة مجتهدا فيهما يوقوع

> كأن القياني شافعما يحكم نفريقه وانحننيالايقضي الااذا اجتهدووفع اجتهاده علىمفانقضى مخالفالرأمه

فى كلبال كاح أنه لا يفسد وان أمنى هدذا المسكم قاض المروالعديم أنه لا ينسذ لانه مجازف فى الدعوى والشهادة والقضاء في مجموع النواز لوفيسية المجتزع الانفاق (١٧٠) كو كتب الفاضى الى عالم برى التفريق ففترق ينه ما بصح وقدد كرفاعن عطام برحزة أن الاب كل الشفعة التي تعلق بذه الدار (١) أبيطل شفعة الغائب كندا والد يحدرجه المدانه إلى وهو المحميم كذاتى ز قر ج الصغرة من رج-ل ي الدائع ودارور تها حاءة عن أبهم مات بعض ولدائهم ورك نصد عدد الدن ورته وهم لائة عن فياع وغاب الزوح غيبة منقطعة شاذ شريز في مرايد أبيه وهم أناه المت الناف وشركاه الاب وهم أولاد المت الاول شفعا واله وحكان شهارة فيهالس مصنهم أولى من العص كذا في الخيط . الحسسان زياد قوم ورثواد ارافيها مسازل وافتسموها النسقة لشاذي أن يبعث أصاب كل واحدمهم منزل فرفعوا فعاميتهم الطريق فباع وعض من صار لهمنزل منزلة وسلم الذين لهم المنازل الممن فترق وكذالقادي في الدارال دوة كان لله أوالت دومة أذا كانتار بين المتزل الذي يسع وان كانتار بين الطريق الذي يستهم وليس أن فرق وإن لم مكن مذهبه مزيق المترك كائلة أن بأحذ المتزل بطريقه بالتسفعة وان ليتكن آزيق المترل ولالزيق الطريق الذي يعبسه وكذا فيالنكاح غبيرولي وكاناز ويدمنزل آخرمن الدارفلات معة فهذه الماأة دليل على أن الشذهة كانتجب المسران المبسع تعب الى آخرماذ كرَّما في الدِّكاح لمِران حق المسمع أيضاً كذا في الدخيرة • وفي كتاب الشرب لا في عروا لطبرى دارفيها للائمة أبات وكل ست وفي الفصدول غابءن زوجت موتركها للانفقة غد بر افذة تسع مدت من البوت التي في الدارالداخلة كان صاحب البنين أولى الدهمة من صاحب الدار فكتسالقاذي الىعالميري اخارجة فأن - لم السفعة فأك فعه لصاحب الدارالخارجة فان - لم حواً بضافال فعه لاهل السكة وأرض النفريق بالعزعن النفنة ميزقوم اقتسموها يبنهم ورفعوا طريفا ينهم وجعارها نافذه تم موادورا يمنه ويسرووجه اواأ وأب الدورشارعة وزرت عنسده عيسره وفرق الحالسكة فباع بعضهم داوا فالشفعة منهم واعوان فالواح المناهاطر بقالا المن فكذلك الحواب أيصافال يصيروان كأرا هذاعقار السدرال بمدهوا نحتار كذافي المحيط ولوان رحلاات ترى دارافي سكة غيرياندة تماشيرى داراأ مرى في نات ا ومتاع وأملاك اذالم يكن الكنة كانلاهل آكمة أن بأخذوا لاولى مات فعة لانالك ترى لم بكن تشعاوت الشراء الاول تم صارهو من جنس النفانة و فالت في شف عامع أهل السكة في الدارالذاسة كد في الظهيرية وداو من للائة نفر فاشترى رجل الصيهم واحدا بعد محذل دراز وجي وقال دار واحدنت واران أخذالنك الاولدلس اءعي الناتين الباقسن سيل ولوكات الدارس أربعة نفر فاسرى امرأتي اختلف فيالعقاد حدل نصب الذلانه واحدد العدواحد والرابع عائب تم حضرفها أن بأخذ نصب الاول وهوفي نصب النكاح فارقضي والنكاح ألاخر ينشربكه ولوانترى أحدالاربعة صب الانتين واحدابعدواحدتم حضرارابع كانتسر يحافى صارمندتا ۽ قدي محواز النصيب جمعا كذافي محيط السرخدي، وفي الداروني داويين للانه نفرانسري رجل لصف أحدهم تما مرسدالان أوالاب لايجور وحل أخوانترى تصعب آخرتم حاه الناث الذي لرسع تصده كأناه أن بأخذ النصيب جعابال فعد فان لم هذدالشانى لانهامنصوص يحضر الناات ويالم المسترى الاول الى المشترى النافي فطالب منه الشفعة كان لهذلك ويقضى له بها فيصعرا علماني الكاب وعندمجد والنصدان جعافان حاوالنالس بعددك وكان عالماوطاب السفعة أخدجه مااشرا والأولوامف بنفيذ وماروى ء-نابن ماائسة رادالناني ولولم يقض القادي للسترى الاول بماائسترادالناني فيدي للنالس النصيين جمعا كذافي ع اس رضي الله عنه ــ حا المحط . الرحل مسلما في دار معن كانت الشدة والخوار لا الشركة وليس المسل كالشرب كذا موقوكا ومرفوعاا لحسرام في انتنارخاسة . وإذا كان نهر لرجل في أرض لرجل عليه وجي ما في بيت فياع صاحب النهر الهروالرس لاعرما اللال بؤيد فول محمد والهب وطلب صاحب الارمض أتسفعه في ذلك كله فله الشفعة وآن كان من أرضه و مين موضع الرحى أرمض و وفي فوالد القانسي قضي رجل وكان جاب المهر الاحوارج ل آخر فطلب الشدمة فليماأن وأخد اذلك الشدمة لانهما موام يحوازنسكاح التي زني بالمها فياخوارالى النهروان كالبعضهم أقرب الى الرحى كذافي المسوط ومهرك يركد كدحله يجرى لقومت نهر اوسنتها نفذ عندمجد خلافا صغيرفه ارتسرب أراضيهمن هذا انهرالصغير فباع رجمل من أهل هذا النهر الصغيراً رضه يسمرها كنا الثاني. قضي بحوازتكاح للذين سربهمن هذا النهرالصغيران أخدوانلا الارص بأسسفعة أقصاهم وأدناهم فيهاسوا فان كأت المؤفت كأهومذهب زفسر مع الارمن التي سعت قطعة أخرى زعة بهذه الارض المسعة وشرب هذه القطعة من النهر الكبر فلاشفعة رجمه الدنعالي من إطال لصاحب اقطعه معالة بمشرجهمن الهرالصغيروق كلبدلال المصرى في نهر ملتوسع في أوضون الونت والنا يبديه ع ولو (1) أوله لم خل شده ما العالب لان هذا قضاعلى الغالب كذاعله في محمط السرخدي الد معهمة

امرأة بعب عي أوجنون كإهومذهب عروضي الصعنه أن الرأة ترذيا بيوب الجدة نفذ ولورت الروج واحدمن هذه العوب وقضى به كأهورا يحمد ينفذ وقضاه القاضى بسسقوط المهر بعدم السكاح للايفاء والابراء عالبالا ينفذو كذالوقضى بان العنب

قدى بجواز منعة النسام

لايجوز ، قدى ردنكاح

تعالى بأيها الذين امنوا اذا سنعة نجب العقدوا لموادوتنا كدمالطاب والاشهادو تملك الاخذ ثمالطلب على للانه أنواع طاب بجمعتم المؤمنات تمطلقتموهن الآمة وذكرا لحلواني رجه المنه أب منطق الدغيرة على صداقها والزوج عن الاعتس العشرة معيا وقدى القانسي صح اخلع ورا و الزوج عن الصداق تصح لانه مجتهد و مناسك رجمة أنه موزا المعرف هذا الحال وطلقها ومدنى عليه إنصف عام والرالدم فاعتدت معد وشلافة أنه مورز وحت بالشرول المغ (١) تولم تنف الشافي ألم تكذاف النسع والمشهور من مذهب الشافي أن الرسعة الإستروار الماعاوم وراه مصحة

وبعواتهن أحق برقدن وفضى بطلان الطلاق قبل النكاح أوبالسلم في المبوان مع (١٧١) مطلقها ثلا ماوهي حيلي أوقبل الدخول أوثلا مابكامة واحدةأوفي خلف الالتوا الوقيله فالكان كان الالتواء بترسع فهوكتهر بن فتسكون الشفعة للشركا في الشرب الي موضع لالنوامناصة فان الموافه وللباقين من أهل النهر وال كان الالتوامات دارة وانحراف كانت الشفعة لهم طهرجامع فقضى يبطلان الابقاءلاينفذير وفيأدب حمعاوحعاده كالنهر الواحد في المنتنق أم إسماعة عن محسد رحمة الله تمال نهر بين قرير ولهم ملد أرضون الشاضي شافع المبذهب وباتنشر بهامن ذلذالنهز وهم شركا فيه فلهم الشفعة فعاسع من هذه الاران ي والسياتين فأن اتحذوا ادعى عنسدا لحنفي الشفعة من تلكُ الارضين والسيا تعدووا واستغنوا عن ذلك الما فاله لأشفعة منهم الاما لحوار عنزلة دو والامصار مالحوارقىللانقضى وقيل وانبق منهندالأرضين مارزوع وبق من هذه الساتين ما يحتاج الى السنى فهم شركا في الشرب على حالهم مقضى له كالذائر افع أحد وشركاً في الشفعة كلافي المحيط * خرف مشرب لقوم وأرض المراغيره مفاع رجل أرضه والما منقطع الزوحسين الذمسينالي فالهرفلهم الشفعة في قول مجدر حدالله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف رحد الله تعالى لاشفعة لهم يحق القانسي ماته محسره الانخر الشهر باذاكان المامنقطها كإفي العلوالمهدم كذافي فتاوي فاضحان * وإذا اشترى الرجل شررا ماصله نطلب الفرقمة لايقضى وارحل أرض فيأعلاه الحجنبه وارجل آخر أرض في أسفله الىجنبه فله ماجيعا الشفعة في جيع الهرمي عندالامام خلافهما الااذا علاه الى أسدله وكذا الدنياة والعن والمبرفهي من العقارات سستعق فهاالشفعة بالحوار وكذلك الفناة ترافعيا واذا قضى يقضى مكون منتحها فيأرض ويظهر ماؤها فيأرض أخرى فيرانها من مفتحها الي مصمها شركا في الشفعة وانا بماموالي عنده وفيمه كالنام ولرجل حالصاله عليب أرض ولاتنر بن عليه أرض ولاشرب لهم في مفياع رب الارض النهر حاصب فهمشركا فيالشفعة فيه لانصال ملكهم بالسعوان باءالارض حاصة دون النهر فالملازق للارض أولاهم شارة الى كثرمن الماثل الشفعة وانداع النهر والارض جمعا كانوا جمعاشفعا في الهولانصال ملك كل واحددمنهم بالنهر وكان فني ڪلموضع نحاكم الذى هو الاصق الارص أولاهم مالسفعة في الأرص لانصال ملك مالارص بمزاة طريق في دار الرجل فباع الشافعي الحالقان تى لحنثي نطربق والعاربق خااص له خارالطريق أولى من جارالار صولو كان شريكاني الطريق أخذ تفعقهمن بقتني القائي عذهم الدارلان الشهر بلامقسده على الخار وكذلاله ان كان شريكاني النهرأ خذيجة يتمهن الارض وكان أحق بها لاعذهب الذعي أوالمدعي جيه المنجعران الارض والطريق والنهرسوا في كل شئ كذا في المسبوط . رجل انصب في نهر فيهوأ حق علبه وقدلوهواختمار الشنمة من يجرى النهرق أرضه كذا في نتاوي قاضحفان . واذا كان هر أعلاه لرحل وأسفله لا خر الحلواني ان القيانيي سأل ومجراه فيأرض رجل آخر فاشترى رجل نصد صاحب أعلى النهر فطلب صاحب الارض وصاحب أسفل المدعى أنعتقيه دهيذاان لنمراك فعة فالشفعة لهماجيعا الخوار وكذلك لواشتري رجل نصب صاحب أسفل النهر فالشفعة فالنع قضيله والالاقال ماحب الاعلى الخوار وكذال لوكانت قنادمفعها من رحلن الى مكان معادم والاسفل من ذلك لاحدهما الحياداني وهيدا أعدل فباع صاحب الاسفل ذلك الاستل فالشر مك والحيران فسمسواه واذا كان مر رحل فطلب المه الا قاويل، قضى مطلان وجسل ليكرى منسه نهرا الى أوضه غرسع النهرالاول وغجراه في أرض وحسل آخر فصياحب الارض أولى طلاق السكران أوالمبكره النسنيعة كذافي المسوط ، وفي نوادراب ماعة عن محمدر - مالله تعالى دارف كه خاصة ماعها أوماسيةاط العدة كماهو ماميم امن رجدل بلاطريق فلاهل السكة الشفعة وكذال لوناع أرضا بلاشرب فلاهل الشرب الشفعة مذهب زفر رجمه الله مان ولرسمتخسده الدارود في الارض مرة أخرى فلبس لهم فيها الشيفعة هكذا في الظهيرية 🗼 قال مجد 🛮 المانها بعدالدخول ثمتزوحها رحه المناعال في قراح واحدفي وسطه ساقية جاربه شرب هذا القراح منهامن الحاسين فسيع القراح فجاه هدا الرحل تم طلقها قدل منعانا احده مابلي هذه الناحية من الة راح والآخر بلي الحالب الآخر قال هدمانيف عان في القراح الدخمول فتزوجها الاول ولسسنال اقمة من حقوق هذا القراح فلابعثه وأصلا كالحائط المهتة ولوكات هذه الساقمة فملانقشا العدة وحكمه بجواللغراح ويسرب منها الصبوب فارجام وذا القواح فصاحب الساقية أحق بالشفعة من المساد الحاكم نفذ قضاؤه لأن كذاف البدائع . والله أعلم للاحتراد فممساعا قال الله

لا يؤجل يظل و يؤجل . واجعه اللارضاها وقضى القانسي عدد بالشافع أن الرجعة لا نصر قبل لا نفد قضاؤه لا يخلاف قبله تعالى

﴿ الباب الثالث في طلب الشيفعة ﴾

秦福

-

+27.34

```
دبعة المرتدوان النقل الحاملة أهدل الكاب والعباذ بالتعمن ذائه ويستعب النوجية الى القبيلة وبكروان يحدث فرته عندالذ مح ومد
     الاضباع والنعرقطع العروف فيأسفل انعنق عندالصدر والنذخ بسن غيرمنزوع أوطفر لايحل والدينزوع أوقرن أوعظم فأعمراك موأفري
    الاوداج على عندناه شاتدَ عِسَد فقع منهانسف الحاز وبرنسف الرى النوائي و نامنسه الأكثر من الحاقو ووالمرداح توكل وان
قطع كرد ولا ميل أيضا قال منا ايجنا صح الاجو ما في الاكتراعية النافع الحالة وم المري (٥٠ ٣) والاكترام في ووجين بزك ومالافلا
                                 ودوالدر بوغم الجوارفية في أن بين- في يعلم الفاذي ها هوم جوب بعبره وكنب أول ماأخسر بشراء
     ديرو الى مديحه وفريسل
                               هذه الذارولم كنب حنء لان اله إحقيقة لاشت الاالخير النواروس انشذه وسفط ادار بطل عنسدا
    الدم اختلفوا قال العذار
                                 اخبارص دوع م فان الخبراذا كانترسولاوهوعدل أوذ سق حرأوعيدم غيرأو بالح وبلغ ترسأة فليضاب
     لاعزارة الالكاف بحل
                                الشفعة بطلت شفعته واذا كان المحترمن للقاءفسه فقدروى الحسن عن أبى حسفه رجه الماهمالي اذا
    وني النوازل ان تعدرك
                               أخرواليسع رجملانا ورملوامرا الانعدول وابطل السفعة بطات فنعنه وروى محدرحماقه
     بعسدالذبح وخرجوم
                               تصالىءن أي حنيفة رجمه الله تصالى اداوجد في الخبرأ حد شرى الشهادة اما انعدد أو العدالة وابيطاب
     سمفوح يحل وان تحرك
                               وطلتشفة وعلى قول أفيهوسف ومحمدوحهـ ماالقانعالى اذا أحررواحد بأى فنه كان هـ ذاالواحد
    والمضرح والكمه معدل
                               وابطلب الشفعة بطات شفعته أذاطهر صدق هسذا الهبرفكنينا أول ماأخد برحى لابذوهم مسوهم أنه ترك
    بضاوان عدمتالا يحل وهذا
                               الطلب عنداخيار الواحدا وللني ووقف الى وقت الخبر التواز وقديطات شفعته وكتينا أول سأتخبرهي
    اذالم بعلم حياتها وفت الذبح
                               لايتوهـم متوهماته أخبرص وأيطلب تمأخبر باساوطلب وهسذا الطلب لايصع فكتنا فالنظم هذا
    فانء إير لا أولا
                               الوهم وكتنباطك الشفعة سأعتثذ عناطلب المواسة منغ ميرمك لان أأعلى اختلفوا في مقدارمة
   غرجالده أولا وفسرح
                               طلبالواشة فبي ظاهرالروا بالوليطلب على الفورمنء يمرمكت سفل شفعه وروى شامعن محمد
   لطعاوى خروج الدملامدل
                              رجهالة أهالي أنه وقديميلس العلم وبه أخذاك والطمن الكرخي رجهاله نصال وعن الحسن برزياد
   على الماة الااداكات بخرج
                               أن يتوفت بلانة أيام وهو قول ابن الي ليلي وأحداً قوال الشافعي رجما له نعالى فازا قندمرا على أنه طاب
   كإيخرج مزالمي وهمذا
                              طلبالصحيحار بمانتوه متوهما أنه إطاب على الهوروماك بعددال ووصنه الكانب العجمة متأولاقول
   وزيد الاماء وهوظاهم
                             بعض العلماء نم كزنالنظ طلب الشفعة والمشايخ فسدم مختلفون عامتم على أنداد اطلب أى الفظ عرف
   الروامة وديح مريدة ولم
                             فيمتعارف الناس أنديريده الطلب أه اصح بأن والطلب أطلب الطاف وماأشب وأن والانسهاد
  معرلا الآنها ان فعها
                             المين بشرط لعصة طلب الموانعة وكدلك حضرة واحدمن الانسياء النائع والمذبي والدار
  لابؤكل وان ذءنها بؤكل
                             السريشرط لعدة طاب المواتبة عمومدطاب المواتبة يحتاج الي هاب الشهاد والنقر برومن شرط صحة
   وكذاالعن وفيالرجل أدا
                            هُمَا الفَالِ أَنْكِونُ عَنْدَالِهُ أَوْعَنَدَالُدُ مَنَى أُوعَنَدَالُهُ وَعَنْجَالِهِ
  مضهاء كلوان مذهالا وفي
                             اذالم يكن عند طلب المواقبة أحد هولاء أهااذا كان طلب المواقبة عند محمد هولا ويكتفى و واليحتاج ال
 الشدران فام لاوان فأمأكل
                             طلبآ فر بعدد صوى طلب التمليل ومدة و فما الطلب و قدرة بالتمكن عند لم و نشرة أحد لدولد و الشياء
  هذا اداله بعدار حياته أوقت
                             النلانه حتى لوتمكن ولميطاب بطلحقه والانهادقي هذا الطاب غبرلازم حتى لوابشم دوانا صماعترف
 الدعه ولم يقرك ولم يحرج
                            بهذا الفلب كفاء ويفبقي أن بكون حذاالطاب عضرومن هوأ فريسته من أحدهد والانساء الثلاثة
 رم و مرضنالشاة و يقي فيها
                            وفيدعوف ذلان فكالم الشفعة وان أرادالشفيع أن بتونز بالكرية لفلك الاشهاد كنب فيذاكب
  م الماءماسة فالمدوح
                            أف ذكرما شترى فلان من فلان و ينسخ كأب الشراء وأفحه الى آخره خم يكتب بعد وان ف لا نابع في
  وهيذالا مح أوالذئب قطع
                            الشفسع أقلما أخبر بشرآ معذه الدارا محدودة منعه الفن ألذكورفيه طاب الشفعة ساعتثد فالمبالواتية
 بطن شاة و بني مسن الحياة
                            على ماذكرنا تم كنب بعد ذلة طاب الانهادوالنقر رمن فيرنأ خبرون فصير بصرة من هو قوب البه
 ماسؤ فبالمذبوح عندهما
                            وذكونك والإحوط أديذكرالالمبص ضرالب فوالمشترى لان علماه يمضنفون فارأوابل
 لاتنسل الدكاء حتى لود كاها
                           يشول الشفسيع بأخذه من البائع قبل الذبض وبعد دواخلته رمةمه والعهدة عامه والشافهي رحمات نعالي
 لاتعل والادعاء غدالامام
يقول باخذه فالشنزى في الحالف والمصومة مده والهودة على وعند فالظمومة مع البالع قبل الشبيس المهاتة - ل الدي الدي
( ٣٩ - فناوى سانس) دَكيمالوعليه الفنوي، لكاساله أخذت داويني بهامايني في المدوع أورى في مدويني فيه من
ألحيانه أذكر ذلانقبل الذكابدي لووجده العالدولم يذكمه بحل فالبالسرخدى اداعراتها كآت حدمت ذبحت حل أكده إمرادكات
اخبانفها تترهم أولاتارهم وقال انتاني أن كانت اخباذتارهم بوساأوأ كثر- لدوالالاه شأبطن شاذوا نثر جولده لوفريح الولد نمالشاذان كانت
الشاذلانعيش من النَّ قَالِا يُحل والانحل ، أدخل يدوف فرج شرة وذبي ولده افي طنها حين عسرت لولادة عليها الآمر المذبح حل والنمن
```

```
أخذالتها وفيولة ، دخل صيددار ووعله ماات الدار فأغلق علمه بابه وصار بحال وقدر على أخذه الا معالمة صارملكاله ومعي قوله أن
     يكن أخذ بلا معالمة أن يحتاج ال قليل المعاخة ولا يحتاج الى برى أوشد كلا وان أغان الداب بلاعلم الصيد لاعلمك حنى لوأخذ مآخر ملك
     ووعن محدرجه الله يدخل داردجل على أوجادوحش أوسة شه فان كان يؤخذ بلاني فهوارب الدارعا غرم أرسل صدآ فأحذه غيرو تهو مالى
     على ما يور و حتى و تخذه السان (٤٠ أم) للرسال ان يسترقد وأن الارسال ليس وليل الاباحة ودل هذا الهان الرساد على ال
     كذامنامن المناوعلى همذا الفساس والفنعانات أحالطديدية فتها كذاعددامن المرو رالمضرو بقمن
                                                                                                في الارسال كاناماحسة
     الحديدالذ كراله روف (مولاد)ومن الحديد المعروف (منرم آهن) الصالحة العلى الحرافة كل مرم نها كذا إ
                                                                                               وتلكم الاحذ ولانمكن
     منابوزن أهزيخارى كالهامذوغ عنها وأسجاه على لهما أماألز جاجعة فبإطابقت الطارم كذعندا
                                                                                               الأولءن أخذهذ كروشيخ
     من الطابقات ازجاء بــ قالصالم قط را مفركل واحده نهات وكل عشرمة المنوان أوثلاثه أمناءعي
                                                                                               الاسلام وجعسله لظعرمآلو
     مس ما يكون من الطالبة المالموونة (مكلداً في) كل عشر منوا أربعة أما يكون أهل عارى فعار كل
                                                                                               رمى قشررمان فحازه انسان
     واحدمها لصف ذراع بدريان أهل بمحارى ومن الخاسات كذاعدداو يصفه ابحا يكون وسقهافي ألسنة أ
                                                                                               نهیله وقدد کرنافی کتاب
     ازجيع كاعشرفه باكدامنا بسع كل واحدمتها كدامنا منالمائع ومن الفرمات كذاء ددامن
                                                                                              الذطة يخسلانه والختارف
     القر والتالز بإجبة كل واحدمته الصف أوعشرة أسايراً ومن واحددسع كل واحددهم اكذامنامن
                                                                                              الداله لاعلكه الناني
     المائع أماالة أرورات فكذاعد دامن اخبارو رائبان أجمه كلواجمدم بالصعن على ماذكرنا
                                                                                             وفي الفشور بلكه وفي السير
    وأماالفياب كذاعددا الكيارالمعروفة (شش ناسكى) كذافطوكل واحدمنها دراعوا حدة ونصف خراع
                                                                                             لايحل ارسال الصدمطلقا
    كإيكون والاوساط المروفة إبجها زناكي كداة لمركل واحدمنها دراع كالهامفروغ عنها والمغارعلى
                                                                                             أماأذا أرسله مبصالن أخده
    هذا ومن الاوافي المزنية قنها كذاعد دامن الكنزان المزفية الوركشية المعروفة بالفنجان وكذاعد دامن
                                                                                             فغمه اختسلاف الشايخ
    الكيزانالعرونة(دوكني أوسه كان)وكذاعددامن الاوساط المروفة (بكاء دراله) وكذاعندامن
                                                                                            . وضع في العدرا معالالمبد
    الصغارالمهروة بكدا وكهاء ددات دأت دقار بةلايجرى فيهاتفاوت فاحس أسالغطا فيوماغ طيبه
                                                                                            حارآلودش فجاء فأذاهـو
    إرأس الناورالتني فكذاعدداه والغطاء الخرف الوركشي الصاخ الوضع على رأس الناورفطر كأراحد
                                                                                            متعلق به وهوميت وكأن
    منها كذاذراعابذرعان أهل بخاري وأماالة دونتصفها كأوصفنا التكبران وكداا لمراود أطباب على هذا
                                                                                            سيءندالود ملايحلأكاه
                                                                                            ودذامجول عآلى ماأذاقعد
   والفصل الحادي عشرفي الشفعة كي قال في الاصل اذا اشبري الرحل داراوق بنم او فدالذن ونها لفسع
                                                                                            عن طلب على ما أنى من
   أخذها بالشفعة وأداد أفابكتب فالذكذا كبذبكتب فنة ولياته بكريالشفيع الاخذائشفعة بعبآ
                                                                                          الرواية انشاءات تعالى ورمي
  طلب يحيم وانطاب أفراح نذنه طلب موانسة وطلب المهادوة وبروطك غنيك فاذ أن بهذه الأنواع
                                                                                           طبرا بمهم فرفع في الماء ركان
  اللائمن الطلب للأن أخذه المالسة مع قادا طاب طلب المواتبة فأرادان كلب مذات كوالسكون عمية
                                                                                          لودخل مع الحف أمكنه دركه
  لدفائه بكنب هدفداما شعردعليه الشعوون أخروه فاأفذ كرأن فلانا كان الشبي من فلان جمع المار
                                                                                           حاوات غلبنزع انخف
  فيموضع كذاحدودها كذا بكذا شراوج بعاود مع الدارونفذالين وأن فلانالف مدالاارالت ال
                                                                                           فوحــد.مسالايحلأكاه
  بكذالة كرسب استحقاقه للشفعة وأناآت فيسع هذاأول ماأخبر بشراءهذه الدارانحدودة بمعهذا الفن
                                                                                         على اختيارا لامام بديع الدين
  طاب الشفعة ماعتنده للمواسة من غيرمك ولالب طابا تضيعاً وفال أناطال اشفعي في هذه المار
 المدود مسبب كذا فهذا هوغام حدالكاب وفدذ كرفي هذاالكاب الممشني الماروا مماله بالولج
                                                                                           رجمه الله لاله ترك العلب
                                                                                           رةالغبره يحالان دخوله
 يذكوا مراسانه في دنه المدورة بحو وعند الان بعد القبض الخصومة مع المشترى والبائع عبرلة الاحتى الإ
                                                                                          مع الخف اضاعة للال
 أنس النامر من يقول أن عد القبض أخذاك عدمهما ألم كرنا مهم الحرزاين قول هذا الفائل وذكر
                                                                                          وخسلاف للعبادة فتمار
 فعسب استعقاق الشفعة لان الاسباب مختلفة والعلى امختلفون إجافعة داهقتهم الكفعة بالاواب وعند
                                                                                         كرع لنياب على الانقصان
بعضهم بحوا دافذا الاوعند فاجوا والملاحدة وعندائنا فعي رحمه أقدته في الشفعة لانتحق وخواد
                                                                                          الخف رجما يزيد على دردسم
 أصلا وعندناالشفوة أحقوعي مرانب أولانسفق الشركه في عبدالمدمة نم الشركة في حدوق الملك
                                                                                         ويجوزني مثاه قطع الصلاة
              يجروو في الفناوي البحارية وي ألى طبر الماء كل مد ومات في الماء وكان أصاب فلهر وجرحه لا يحل كه و فال بكر رحمه الله

    رمى وأمرغ مرد بالطاب

ان أساب طهر مل أكاه ران أساب طله أوجمه لا و أخذا لمدمن غدر عبراً ن كن ساحب المدر هناغد رانات والجدلساحب المدير
والا ﴿ كُلِّ الْمَاتِّعِ مُعَاصِلُانَ ﴿ الْمُرْفَعِ اللَّهِ مِرَالْجُوسِ عَرِدَالْجُوسِ عَلَى المُولِّدِينَ كَانِ وَجُوسَ
```

يحلوذكاته والمرأفف مخرج لوالعسى لفاقل كالبائغ ويحل ذبصة الكذبي وان كريا الاأتاسي منسه ذكرالمسي عندالذمج وايجل

في كابالشكاح أنه لا نفسذ وان أمضي هسذا الحكم قاض اخروالعديج أنه لانه مجازف في الدعري والشهادة والقصاس في مجرع الزراز في مسئلة المجزئ الانشاق (١٧٠) فو كتب القال في العالم برى التفريق ففرق ينهما بصح وقند كرناعن عناه بمحزة أن الاب وقد ما النباذ المجرئي الانشاق (١٧٠) كل الشفعة التي تتعلق مِذالدار (1) فرنيض شفعة الغالب سا وله عمدرس أند تعلق وهو العدم كذاف ى البدائع وداروراتها جاعة عن أبير مات معفى ولمأجم وترك تصيده ميرا نابين ورثته وهمثلاثة جنافياع زوج الصغيرة من رجل أسده وتصده منها فشركؤه في مراث أبيم وهم أشاه الميت الذي وشركة الاب وهم أولاد الميث الاول شامة وغاب الزوج غيبة منقطعة فيهالس بعضهم وليمن البعض كدافي الخمط والخمسين بزياد قوم ورثوا دارانها مشازل واقتسموها والنزوجكان بشهادق فأصاب كل وأحدمتم معزن فرفعوا فباينهم الشريق فبالتا يعض من صاراه معزل منزله وسازالني للهم المنازل الفسقة للفاذى أن يعث في الدار الشفعة كان البدار الشدة عقالنا كالنارين الدول الذي يسع وأن كانارين الطريق الذي يبنو ولي الىمن بذرق وكذالقاني لمزوق المتراد كائله أن بأخذا لمتزار بضربته بالنَّف عدة وان لم يكن أربق المزن ولأزبق الطريق الذي يدبينهم أن يفرق وان لم يكن مدميه وكاناز بق منزل آخرمن الدار فلانسة عدة فهذه المدال الدوليل على أن الشدمة كانحب لمسران المسع يحب وتذافي السكاح بفسرولي لمران حق للسيع أسنا كذافي النحرة و وفي كاب الشرب التي عروا نطبي دارفيها للائمة الماعوكل بيت الى آخرماذ كرماني الديكاح لرجل على حدة وطريق كل يعت في هدا الدار وطريق مدد الدار في دارا خرى وطريق فلك الدارف سكة وفي القصدول عاب عن عدر افذة بيع من من البوت التي في الدارالداخلة كن صاحب البنين أولى الشعفين صاحب الدار زوحت وتركها بلانفقة اخارجة فانسلم الشفعة فأشفعة اصاحب الدارا فخارجة فانداع هوأ بضأ فالشفعة لاهل السكة وأرض وكنسالقاني الحالمري يعاقوم اقتسموه المهم ورفعوا طريقا بام وجه ادهانافذهم خواد وراعية ويسرو جعلوا اواب الدورشارعة النفريق بالمحزعن النفنة الى السكة فياع بعضهم دارا فالشفعة منهم سواءوان فالواجه لنا هاطر بفاللسلين فكذال الحواب أيضافال وزرت عنسده عمسره وفرق الصدراك وستهوا غناركذا فالحيط ولوان رحلاا شرى داراف كمقفر نافذه تماسرى داراأ مرى في ناك يصيروان كارا هداعقار الكذ كانالاهل الكذان الحذوالاولى بالشفعة لانالمشدى لم يكن شفيعاوف الشراء الاول تم صارهو ومتاع وأملاك ادالم مكن شف هامع أهل السكة في الدارال اسة كذا في الظهيرية ودار وين الائة الهر فاسترى وحل أصبهم واحدا بعد من جنس النفاذة و فالت في محفل دفاز وجىوقال دفد واحدفلله ارأن بأخذالنك الاولدونس احلى الثلثين الباقسين سيسل ولوكات الداريين أربعه تفرفات بي رجل نصب النازلة واحدا العدواحد واراميعة إلى تم حضرفله أن باخذ نصب الاول وهوفي نصب الاستراكات من مرارات كالمستركات الاستراكات من الرائد واحداده و المستركات الاستراكات المستركات امرأتي اختلف فيانعقاد الشكاح فاوقضي بالشكاح التصدير جمعا كذافي عدمه السرخدي وفي الهاروني دارين للانه نفرالشرى رحل لصب أحدهم مجا صارمتفقا * قضى بجواز رجل آخرانترى تصيب أخرنم خالفان الدى ليسع تصيبه كاناه أن بأخذ التصيين حيما بالشفعة فادام من سذالا من أوالاب لا يحور يحضرالنالث مي جاءاك بي الاول الى المشتري الناق فطاب منه الشفعة كان له ذلك وهضي له ج المصر وزرالشاني لانهامنصوص والمتعدان جعافان جاالنال بحددك وكإن الباوطاب المدفعة أخذجم ماأشراء الاول واصف عليماني الكاب وعندمجد مائت براءالذافي ولولم يقض القائدي للسنري الاول بما اسمال الذاني قضي لشالسمال صدين جمعا كدافي منف ذ وماروی عن ن ابن الحيط . لرجل مسلماه في دار يعت كانت أنشفه في الحواد لا بالشركة وليس المسيل كالشرب كذا عباس رضي الله عنه ــ ما فالتنارطية . وإذا كان مراجلاً أرض إجل عليه رجى ما في سن فياع صاحب الهرائه والرح موقوكا ومرفوعا المرام والبيث وَمَنابَ صاحبُ الارض الشفعة في ذلك كلَّه فله الشفعة وان كان مِن أرضه ومِن موضع الرحق أرض لايحرم الالال بؤيد فول محمد رجل وكان جب المرالا حراريدل آخرفطل الشدفعة فلهما أن وأخد فافل مات معمد لانهما والم . وفي والدالقاضي فضي في خوارالي الهروان كأبعضهم أفري الي الرسي كذافي المسوط و مهرك وكدجل بحرى المرمن عمر عوارنكاح التي زنيالها صغبرقة الانشرب الاضبمن هذا النهرالصغبرفاع رحسل من أهل هذا النموالصغير أرضه بشريها كان اوينتها نفد عندمجد خلافا لين شريعهم من هذا الهرالمغيران أخذوا للها الارض بالشفعة اقصاعم وأد فاهم فيها والحاف كانت للثانيء نضى بحوازتكاح مع الاوض التي سعت قطعة أشرى ارتقة بهذه الاوض المسعة وشرب هذه القطعة من التهر الكبر فلاشفعة المؤنث كاهومدهب زفسر الماحب القطعة مع الدينشرج من الهرالسغيروفي كلب هلال المصرى في نهر ملتوسع في أوضون رجمه الدنعالي منابطال (1) قوله لم حال مفه ما انعال الان هذا فنها على انفائس كذا على في عدما السردي الد معتمد الونت والنابد يصع * ولو قدى بجراز منعث الساء

عدى جور رمساس المسلم ا

لايؤجل بطارو يؤجل و راجعها للا رضاها و تفقي التاني عذهب الشافعي أن الرجعة لاتصر قبل لا بفقد قضاؤه لا مستلاف وله تعالى و مولتهن أحرير دفون و قضى بطلان اخلاق قبل الدخون المستعدد المستع

الفاضي بالدمحسرم الاتخر فطلب الفرقسة لابقضى عندالامام خلافهما الااذا علادالى أسذله وكذا الفناة والعضوال ينهي من العقارة بستحق فيهاالشفعة بالحوار وكذال الفناة ترافعيا واذا فعني يقضى بكون مغتصياف أرض ويظهر ماؤها في أوض أحرى فيراء من مفتحها الحصب باشركا في الشفعة وافا عماهوالحق عنده وفية كالنم ولرجل خالصاله عليده أوض ولاتنوس علده أرض والشرب لهم فده فباع دب الاومش النهر خاصدة اشارة الى كشرم المسائل فهمتركا في الشفعة فيه لانصال ملكهم فأنسع وان ماع الرس خاصة دون النهر فالملا رف الارض أولاهد فنى ڪلمونه عاكم بانشفعة وإنهاع النهر والارض جمعا كأنوا جمعاشفها في تهرلانصال ملك كل واحسا منهم مالنهر وكانا الشافعي الحالفان تحافق الذي هو الاصل الارض أولاهم بالشفعة في الآرض لانصار الملك بالارض بمزلة طرين في ارار حل فياء لطربق والعاربق كالصرام فجارا لطربق أولى جدن جارالارصر ولوكان شريكك الطربز أخذ شقعتهم يقلني الدائبي عذهب أمارلان الشريك مقسده على الخاروكذك انكان شريك الهرأخذ بعصته من الارمس وكان أحديما لابمدهب المذعي أوالمدعي جمَّه امن جمَّران الارض والطريق والنهرسوا • في كل شي كه في المسوط • دُجُلُهُ تَصَدَّبُ أَمْرِ فَيُوا حَقَّ عليسه وقيسل وهواختمار اخلواني ان التسادي سيال

الذه الم يجرى النهرة أرضه كذاق قتارى والمستفان و واذا كانتهراً علادار برواسته لا توا وجراف أرض رميل تروالت و والتواسي ما بساسياً على وفضل صاحب الارض وساحب أسفل نهرائت هذه والتدخية المهاج علايلوا و كذاك الواشد برد والتعب صاحب أسفل الهروالتفعة ما حب الاستفارات وكذاك وكانت قائدة خيمها من رحان محمواه واذا كانت مراب ل الملك ليه وما ما حدالاستفارات المالي المنافرة على الهرالا لوجراء أرض وجل آخر فصاحب الارض أولى بخسفة كذاف المسوط و وفي الواوان سماعة عن هم دحمه الله تعالى وارف كذات المدينة المنافرة النافرة المنافرة والمنافرة المنافرة ا

المذى أتعتف دهر زاان

فالرأم نسيله والرلامال

الحساداني وهسدا أعدل

الا فأوبل؛ قدى ، الان

مذهب زفر رحمه الله مان

المديدالدخول أرومها

هذا الرجل ممطلة ياف إ

الدخمول فتزوجها الاول

قبل انقشاه العدة وساميه

الحاكم تقدف أوران

الاجتماد فسدساء وراده

تعالى اليواالاس امنوا اذا

ميرانانواح وبشرب منهاانف بريكي ارجامي حذا القراع وساحب الساقية أحق الشدة ومن المبار كسن الدائع و واقعة علم كساف الدائع و واقعة علم الله الثالث في طلب الشدومة في المسافقة على الاندار عالمال

باستالساقية من حقوق هذا التراح فلا مقدر فاصلا كأساأط المهند ولوكات ولمالساقية

منه عند بالده أو بن طلب المنه و المنه المنه و المنه و المنه و المنه المنه و ا

-

المرأتمدة الاياس خساو خبس سنة وحكم القادي العدة السكاح كاهومذهب مالك يصيح وهذوم اله يلزم حفظه الكثرة وقوعهاه طلقها قبل المخولوكات قيمت المهروم هورت (١٧٢) فقطى مناجها المائية في الاستعال والمجاور والمنافق الشرعة في

> منهد لانمالكا والشافعي أورلان؛ * قصي الشهادة لابنلايه مأرعلي التنبيذذ عندالثاني خلافا لمحدوقتني بشهادة الفسروج عنأصؤل فيسا دونمسافة القصرافللان النانى رجمه المه يحوره فيها أيضا وقضى بشهادة شاهد على خطأ سه لا ينفذ * قضى نهادة شهود على قصية مختومة من غيدران قرأ عليهم أوقضي بماني ديوانه وقدنسي أوقضى شمادة مهودلابذ كرون مافي العاث لكن يعسرفون خطوطهم وحاتهم بنف ذوان عوض على دار أمضاه ولا شب في لارْلُأن ينعل ذلك ولو قضى شاهدويمن في بعض الروايات بنف ذوفي عضها لاوفى بعديها يتسوقف على امضاء وانسآخروان قندي فيحدة أوقصاص برجل وامرأ تمن نذ ذلالا به مختلف بل لكونه مرضعالاسساه فيالدنيل ولوقدي بشهادة الهدودني فذف الهذبخلاف قضاه أغدود وقضاء لاحمي مرقسوق الحالامساءقان أمضاء النابى صدوان أبطله سال لان أنس النضاء مختلف في فأن في أهلته للشهادة فالافاظاهراه تصت في الخدود أوالقصاص

عبيدأعنق الميت واحدا

مواتبة وطلب تذريرو إنبهاد وطلب قابك (أتماطب المواتبة بانهوانه أداعلم الشفيع بالبيع بابتى ن بصاب نشد فعة على النور ساء تلذواذ كانت وأيرهاب بطلت تدعيد وهد دروا بدالاسل والمنتجروع ن أصماننا وروى فشام عرمج درجه انداهالى انطاب فيمجلس العافله الشده فوالافلا بمنزلة خيارانحبرأ وخيارالقبول ثماختلفوافى كيفيةلفظ الطلبوالسميم للأوطاب المسددة أىالفظ يفهم منعطاب الشفعة جازحتي لوقال طلبت الشقعة وأطلبها وأعطالها جأر ولوقال الشسفعة فأطلم إطلب أهمته ولوأ فاللسسري أناتف فالوآخ الدارمنك الشفية بطات واذاع الشفيع السيع فقال الجدالة أوحمال الله أوان أكرأ وعطس صاحبه فنهمته أوفأن السلام علىك وقد طلبت مذه تهالأسطل شفعة، وكذلك لوقال من اشتراها وبكم أشراها وإذا فال بالفارسية (من شفاعت خواهم) بطلت فعنه والطلب في لبسع انفاسديه سروف انفصاع حق البائع لاوقت شرائه فأماقى سع انفضوني أوفي البسع يشرط الملار الدانع فعذه أي يوسف رجه الله تعالى يعتم الطلب وف السبع وعند محمد رجه الله تعالى يعتم وف الاجازة وفي البيسة نشرط الموض روايتان في رواية بعثم الطلب وقت القيض وفي رواية بعثم وقت العقد ولوسم الشز بالوالحارسع الداروهمافي موضع واحدوظا الشريال الشامعة ومكت الحارثم زلة الشفيع الشفعة اس الدارأن باخذالشفعة دار معدولها شفيعان وأحدهما عالب وطلب الحاصر فصلا الر النسفعة بطلتشفعته وكذالوكاء اشرين وطاب كل واحدمه ماالشفعة في النصف بطلت شفعتهما كذافي مهمة الدبرخدي م معملة السين تديحصر بسماعه فصدوقد يحصل باخبار غيره لكن هل بسيرط فيه العدد والعسدانة الخراب فعد مانيه قال وحسفة رحمه المدنه الييسترط أحدهد من اما العدوني الخبررج لان أورجل وأهر أوان واماالعدالة وقان أويوسف ومحمد رحيده القدفع الحالم لايستم أف العدالة ولاالعدد حتى لوأ حرووا حدمالت فعه عدلا كان الخيرا وفاسقا حرا أوعب داما وطالعا أو صماد كراأوأش فسكت ولميطف على فوداخه برعلى رواية الاصل أولم يشلب في الخطس على رواية مجملة رجمه الدنعالى بطلت شدفه متعددهما ذاعلهركون الفرصادفا وذكران كمرخى أن هذا أصحالرواسنا كذبق المعالع وران كان الخدر رثحاز واحداغه عدل المصلقة الشفيع في ذلك تساليس عجموها لاجساع ران كدية في نَشْلُ لا شِبْ السِيع بحرووان تفير صيدة الفرعند ! في حنيفة وحدالله تعالى وعنيله هما شت البسيجة بواذا فهرمد في الخبر كذافي المنحبرة ﴿ وَأَمَاطُكِ الْمُشْهِدُ) فهو أن يشد بدعلي طلب المواتبة حتى أكداؤ جرب الطاب على الغور ولبس الأشهاد شرطا اسحة الطاب لكن البنواق حزا المسفعة اداأنكر المشترق طلبال معقد مقول له أنظاب الشفعة حن علما لل تركت الياب وقت من انجلس والشفسع يقول طلبت فالقول قول لمشدى فسلايدمن الانتهادوف الطاب ومفساواته الصحا طلب الاشهائية غسرة المذترى أوالماأم أوالمسع فيقول عند حضرة واحدمتهم النفلانا شترى هدف المالز أوداراويذ كرحدودها لاربعة والأسفيع باوقد كذت طلبت الشفعة وأناأطلها لآن فالمهدواعلى فللتأم طاب الانهاد مقدروانكرن من الانهاد في شكن من الانهاد عند لحضر واحد من هذه الانسادول يطلب الانهاديطات فمفته نفسا بضررعن المشفرى ونترك الانوب ب دهده آنلانه ودهب اليالايوسة ان كنالكر فيمصرواحدلا وطال مصالاوان كنالا مدفي مصرآخراً وفي قرية من قرى همذا المعر بطات شفعت الان المدرا لواحد مع لواحده وأما كمهجعل كمكان واحد أولو كان الكل في مكان حقيقة وهاب من أبعد هارترك الاقرب وتفكذاه مذاالاأن بصل الحالة قرب ويذهب الى الابعد مفتلة معلما وان كان المسع لم يقوض فهو والتحوارانشاه أشهد على طلعة عندا البائع أوالمند برى أوالمسع وان كخا

يصوبلمضاه آخر ولوقفني في قسلمة مقتل لاينفذ ولونزف ميزاز وجربيشهادة واحدة على الرضاح لاستفذه قضي أواسه أونوالدعلى الأجنبي لابصح والأمضارة والنس آخره قدني بشمائة الفساق في الحدود والفصائص نفذوبس لغيرالطاله لالانسر يحاقق

من التابعين حوزوه وقضي في المحسة واحدمن الا "قاويل نفذه قصي بجواز رهن المشاع نفذه واس حرعلى مفسد ثمر فع الحالف فالطله صحرالانِطَالُ لان الاول لبس بقضاه لعذم الخصم بل هونشوى؛ فعنى بجواً رسع المنافليس لغيره (١٧٣) أبطأه لانه روى عن النانى رجمالته .

جسوازيع الماء بدون المسعى مدالمشترى ذكرالكرخي في النواد ولايست الاشهاد على انسا تعوف مجدرجه الله نعال في الخ الارس وفي لاسماراته الكبرأة بعد الاشهادعليه بعدتسلم المبرع استحسا الاقباسا كذافي عبط السرخسي . واسابعتاج لامحوز في نوله مفسات الىطنك المواتسة ثمالى طلب الانتهاد بعده اذا لم يمكنه الانتهاد عند طلب المراثبية بأن سيع الشيرا محال غيبته خلافيت وانتقض لس ع المشترى والبائع والدارأ مااذا سمع عند حضرة دؤلاء الثلاث وأشهد على ذلك فدلك تكفيه ويقوم مقام لغبرها لاجازة كما فيجاسع الطلين كذافى خزآنة المفتدين * وأماطل التمليك فهوالم افعة الى الفائي ليقيني أدرات فعة ولوترك الفناوى وقدى بجوارية الخصومةان كان بعذرفتومم من أوحس أوغب وولم كندالتوكيل لمنطل شفيندفان ترك من غسرعذرا لمندبر ينفسذ وفيأم الولد لاسطل شفعته عندأبي حندفة رجهاته تعالى وهواحدى ازرانتين عن أبي وسف رجه الته تعالى كذافي ورامات أخهره عدم النفاذ محنفا السرخسي يروهوظاهراللذهب وعلى الفتوىكذا فيالهدامة يبوعن محدو زفررجهما لقهاهاني وهور والدعن أبي وسفرجه الله تعاليان أشهدوترك الخاصمة شهراهن غسرعد رسطل شفعته والفتوي على قولهما كذا في محيط السرخسي، وصورة طلب التمليث أن يقول الشفيع لنقائ في ان فلا فاشترى دارا وبن محاتها وحسدودها وأنشقيعها بدارلي وبنء ودهافره بنسلمهاالي وآمده ذاالطلب أيضالايثت الملك الشفيع فى الدارا لشفوعة الابحكم القاصي أو بتسليم المشترى الداراليد حتى ان بعد هسدا الطلب فبل حكم القياضي بالدارله وقبل تسليم المشبترى الداراليه لوبيعت دارا خرى بجنب هدد والدارخ حكمله الخاكم أوسل المشترى الداواليه لايستحق الشافعة بهاوكذلك لومات الشفيع أوباع دارديع والتطلبين قبل حكمالحاكمأوتسايمالمشتري سطلشمته ذكرالخصاف ذلك في أدب القاضي ولنشفسع أن يتنعمن الاخدبالشةهةوان يذلله المشترى حتى بقضي القاضيلة بهاكذا في المجيط يو واذارة عاله مرائي المقاذي فأنالقناض لايسمع دعواه الاهمنسرة الخصيرةان كالتالدان في دالمالم يشترط اسمياع الدعوى حشرة الباثه والمشترى لان الشف وبفل القضاء المذل والمدجمعا والمانا للشترى والمدانيا لوفشر طحنيرتهما ران كاتب الدارف بدالمشتري كذاه حضرة المشترى كذاني فناوى واضحان * واذا كأن الشفية عالب يؤجل بعدالعل قدرمسرة الطلب للشهاد فانحضرهوأ ووكله والالطلت شفعته فان قدم وعاب وأشهد على الطلب فهو على شفعته لان عنسد أبي حنسفة رجمه التدفعالي بتأخسر طنب الفلياث لاتمطمال شفعته وعنسده ماتمال الأيفذر وهوشاترك ولأب التملك يعذرفان ظييرا استرتى في بأدليس فيه المارم بكن عني أ شفيع الظَفَ هَنَانًا وَاتْمَايِطَلَ حَدُالُمَارِ كَذَا فَي مُحَدَّا السَّرِحْسِي * الشَّفْيِعِ ذَاعْزِ الشَّرَ، وهو فيطريق مكة نطلب طاب الواثبة وهزعن طلب الاشهادينف ديوكل وكبلا لبطلب أو أنشذه مة فانه مفعل ومنى بطلت شفعته وان لريحدهن بوكه (١) نوجد فيها لكتب على يديه كيا ونوكل وكمال في الكتاب فان لم بعمل طلتشفقته وان لمتحدوك للاولانحالاسطل شفعته حتى يحد الفدكذافي النسهيرية به رحل شفعة عندالقانسي يقدمه الىالسلطان ألذى وكى انقشاه منه وان كانت شفعته عندالسلطان فامتنع القانسي من حسار البوعلى شفعته لان هذا عدركذا في محمد السرخسي . الشفسع إذا على السل ولم يشدرعلي خروج والاشهادةان أشهد حين أصبح صحركما أبي الخلاصة 🗼 قال ابن الفضل اذا كان وقت خروج أسلم الى حواثعيه مخرج ويطلب كذاتي الحاوى وفي الفتاوي الهودي اذامهم البينع وم السبت فسلم سَبِ سَلْتَ شَفَّعَهُ كَذَا فَي خِوْالْهُ الْمُنْسَمِينَ ﴾ شفه عراطواراذا خاف أنه لوطلب الشفعة عنسدالقاضي واستأنى لايرى الشفعة بالجوارسال شفعت وفل بطام أفيوعى شفعته لالدترك بعذرك خافى محبينا سِمرخسي ، اذا اشترى رَجل من أهل البغي هار أمن رجل في عسكر دوالشفيع في عسكر أهل العدل فان) قوله فرجد فيصالفي رسول السلطان على رجله وتسمداً قل العراق الركاب والساعي كاف حاشية

و قىنى سىللان عنوالمرأة عن التصاص شاءع إذول م قول لاحـــولهن في القصاص لاستفهاء قضي في فملناخلاص أوالعهدة مالرجوع مالنمن على السائع عندالا - تعناق نف ذلان فتمانهماوفهان لدرك واحدعندهما وعندالامام فعان العيدان مان الصال القديم والغيرص تتمذي لبسع وتسلمه عندالاستهذاق رانوقتني في ذمان الخلاص بازوم اسسلم الدارعشد الاستعقاق لابصتم وحساية القضاءاعلى أفسام مأطسل انف قالبس لاحدأن يحتره وينتضه كل من رفع البعان خالف الكذب والسينة والاحاع وقعد وهوالنشاء في الجهدف كاذ كرنا من أمثلته وابس لاحدادتت وقميرمتها لتعماز فمسمه الخلاف عدالشداه ويتعور المسئلة بعدالقنداة ويكوت الخلاف في المرافقة اعلى شفدقضاؤه وقبل لاينديل

يتوقف عملي أمضا أقاس فان بطله صموليس لاحد تأمضاه ليس لادد تقف فالقضاء الخرعلي المفسدموقوف على الامضا وكدافضاء اغدودفي القذف بخلاف الفضاء شهادة وسمس فنف فاناب وكذا اذا فغنى شهادة رجل لآمرأنه بعد بالاأمقاء بحسلاف مااذاقتنى لامرأنه حيث بعداج الحالامضاء ويطل

المرأ فعلمة الايام خساو خسر مست وحكم الفاني بعدة السكاح كاهومده مماك يصيم وهدومك تدم حفظه الكرموقوعياه طلقها قال الدخول وكانت قبطت الهروتجهزت (١٧٢) فنضى أصفاً خها أوله الإستران مذهب الجهور و فضى القرعة في مرائبة وطلب تقريرو إنتهاد وطلب تما لما (أتناطلب الموانية)فهوأنه اداعلم التفييع بالبيع بالجي عبيدأء تمالليت واحددا ب بفاب الشيفعة على النورساء المذواذات والإطاب بعانت شفعته وهذه روابة الاصل والمشهور عن منهـ. تقد لان مالك أعداننا وروى فشامعن محدرجه القدتعالى ان طاب في مجلس العافلها اشتعة والافلا عاراة خيارا لمحترز والشافعي فتولان وقضي وخيارا لذبول ثماختلقوافي كيفيةلذة الطاب وأنحيم أندلوطاب الشددة بأى لذظ يديهم مدطب بشهارة لابرلا بيسه أوعي الشفهة حارحتى لوقال طلت الشفعة وأطلها وأدحاسه حرووق السمعة فأطلها طلت شفهته التلب يننذ عندالثاني والشسترى الشفه على اخذاله الومنك الشفعة بطنت وافاعل الشفيع بالبيده ففال اخداته أوسد خلافه لمحده قضي للسادة المدأ والدأ كرأ وعطس صاحبه فشمنه أووال السلام عندك وقد طلبت شفعتم الاسطل شدفه وكدي الفسروع عنأصول فيما نوقال من اشتراها وبكم أشراها وإذا قال ما الماسية (من شفاعت خواهم) بطلت فعندوالطلب في دونمافة القصر نفذلأن لبسع الفاسديعة سروف انقطاع حق البائع لاوقت شرائه فأمانى سع الفضوف أوقى البسع شرطا غبازا الثاني رحمه الله يحوزه فيها لسائع فعذا أويوس رجداقه تعلى مترانطاب وتسالب وعندمج درجه القاتمال بمتروف الاجازة أنضاء تضى شهادة شاهد وفي آنهب تبشرط الموض والمنان في رواية بمنبرالطنب وف انتبض وفي رواية بعشروقت العقد ولوسمع عليخطأ سهلا ينفذه قضي النسر بلاوا بنادب عالداروهما في موضع واحدوطاب النسر بل الشدفعة وسكت المارتم زل الشفيع بشهادة شهردعلى قصية الشفعة ابس للمارأن باخذال فعة دارسعت ولهاشفيعان وأحدهماعات وطلب الحاصرف الذار محترمة من غدير أن قرأ بالشفعة بطلت شفعته وكدالوكارا ضرين وطلب كل واحدم ماالشفعة في النصف بطلت شفعهما علمهم أوقضي بمافي دلواته كدان محمط الدمرخسي ومخم على والسع فدمحصر استماعه منسه وقديعصل واخدار غروالكن هل وقدنس أوقصي شمادة بشميرها فيه الهددوا همداله اختاف محماسانيه فالاوحميفة رحمه الته أمالى يشميرها أحدهد يراما شهودلاند كرون مافي العال العدنى الخبررجان ووجل واحرأ تان وإماالعدالة وفال أولوسف ومحدر جهمان تعماق الاستمرا للكن يعسرقون خطوطهم ف العدالة ولا لعدد حتى لوا خبر واحد بالنسف مقدد لاكان اغيراً وفاستناحرا أوعد دامانو بالله أو وخاتنيه منف ذوان عرض مساءكرا وأتى نسكت وإيطاب على فوراخ مرعني روابة الاصل أوابينال في المحلس على روابه محمد على دار أمضادولا سعى رجمه الله تعالى بطائب في معند هما أذا ظهر كون الخبرصادة في وذكر المكرجي أن هما أصم الروايين للاؤلأن لنسعل ذلك ولو ك في المدالع ووان كان المنزوجلة واحداغ عدلًا انصدقه الشفية في ذلك لبت البسع عبره الإجساع قدى شاهدو يمنى بعض وان كنمه في ذلك لانشك السع بحرروان البوصدة الضرعند في حيدة رجه الله تعالى عنده هما الروالات ينفسد وفي بعضها شت البسي بحبرواد الله رصد في الخبر كذا في السَّخبرة ﴿ وَأَمَا هَالِ الْوَسْمِولُ وَ فِهُ وَأَنْ يَسْ وَلَدَ عَلَى طُل لاونى بعضها يتسوقف على لمراتبة حتى أكدالوجوب بانطلب على الفور وليس الاشهاد شرطا لمحمة انطلب لكن ليتوفق ف امضاء كانسآخروان قدى المسفعة اذاأ الكرالمة بي طالب الشفعة فيقول المنظل النه يدحن متال تركت الطلب وقت عن فيحدد أوقصات برحل المحس والشفيع يقول طابت فالفول قول المساءى فقالابه من الانتها لدوقت الطاب توقيف لوالنا العجا وامرأ تنانذ ذلالاله مختلف طاب المنشهاد يحضرونان ترى أوالبائع أوالمسع فيتول عند حضرة واحدمتهم الدفلانا شترى هدنده الماس بل لكونه موضع الاشتباد أوداراويذ كرحدودها لاربعة واللمقيع باوقد كلت طنت الشفعة وكأطلها الآن فالمهدوا غلى ذلله فيالدلمل ولوقضي شهادة طاب الانهاد مقدرانتكن من الانعهاد غنى تدكن من الانههاد عند حضره واحد من هذه الانساء وأ الهدودني نذف تعدجلاف بملب الانهاد بطلت شفعته فعالمضررعن المشفري وترزك الافرب وعده أشلانه ودهب أليالابعد قضاه الحدود وقنداء لاعمى موقموف الىالامصادفات بشلت ففت الانااه برالواحدمع نواحمه وأماكه جعل كمكان واحد ولوكن الكرفي تحاكيان حقيفة أمضادالثاني وحروان أحله وطلبعن أبعدهاوترك الافرب وترفكما اهمذاالأ أن يصرالي الافرب ومدهب الي الابعمل فيتلذ مطا بطهدل لاناتس النشاء والكالسع ليقبض فيوطانه ارائشاه أشهدعلي طلمعند البائع أوالمنسدي أوالمسعوان كال مختلف فبه فأن في أهلمته لمشهادة خلافه ظاهراه قضت (١) اطلب الدفاعة في الحسدود أوالقماص يصحامته آخر ولوقنني فسامة متللا ينفذ ولوترق بينا ازوجين شهادة واحدة على الرضاع لاينفذه فضي لواء أونوالمدعلى الاجنبي لاتصح والأمضاء فانس آخره قفتي بشمادة النساق في الحدود والقصاص تفذويس لغيرا أطأله لالمشريح أرج

من التاسعن حرّروه وقضي في الخسة واحدمن الا والل نقذ وقسى بحوار رهن المشاع نقذه واص حرعلى مفسد عرفع الى الثاني فالطار مح الإيطاللان الاول ليس بقضا العدم الخصم مل هو أمرى، قضى بجوار سع الما البر لغيد و (١٧٢) الطاله لانه روى عن الذاني رحماقه حسواز سع الما، بدون المبيع في يدالمشترى ذُكرالكرخي في النواد دلابصر الانهاد على الباثع ولص محدرجه الله تعالى في احامه الارتش وفي آلاصمسالي أمه الكبرانة به عالاشهادعله بعدتسلم المبيع التحسادالاقباما كماني محيط المبرخسي . واصابحناج لامحوز لرقولهم لحصات الحاصل المواتسة تمالى طلب الانسراد العدوات ويحكمه الانسهاد عقد طلب المواثبة بأن مهم الشراعة لاغيشه خلافسة والانقضائيس عن المشترى والدائع والدارأمااذا مع عند حضرة وؤلاء الذلاث وأشهد على ذلك ذلك كف ويقوم مقام لعدوالاجازة كذا فيجامع الطلبين كذا في مراتبة المفتدين . وأماطل القليك فهو المراؤمة الى الفان ي لدفني أدا فانعة ولوترك النتارى ولعلى مجراريع الخصومة انكان بعذرتح ومرض أوحس أوغسره ولميكنه النوكيل لإسطل شفعته ويرترك من غسرعدرا لمدر بتفسذوني أماوته لاسطل شفعته عندأ بيحشفة رجهالة تعالى وهواحدي الروائدن عن أبي يوسف رجه المدتعال كدافي أ روامات فهره عدم المفاذ محبط السرخسي، وهوظاه المذهب وعليه الفنوي كذا في الهدامة ، ووعن محدو زفر رجيهما الله أهالي أ و قدى سطلان علو الرأة وهوروا يقفن ألى يوسف رجه الله تعالى ان أشهد وترك المخاصمة شهرا من غسرعذ وسطل شفعته والفنوى عن النساس شاءع في قول على قولهما كذا في محيط السرخسي وصورة طلب القليك أن يقول الشفيع للقادي ان فلا ناشتري دارا م اقول الاحسىقالهن في وبين محاته اوحمدودهما وأناشفيعها بدارلي وبين حدودها فروبة سليها الى ويعدهذ الطلب يضالاينت القدآتر لاينديوننيق المنشانسيع فحالدادا لمشفوعة الابحكم القائنى أوبتسليم المشترى الداداليه حتى انبعده حدا انعلب تمان الخلاص أوالعهدة فبل حكم القياضى بالداوله وقبل تسليم المشسترى الداراليه لوبيعت دارا خرى بجنب هدف الدارخ حكم له مالرحوع مالنمنء إلياثع الخاكم أوسلم المشترى الدارانيه لايستحق الشفعة بهاوكذال للومات الشفيع أو ماع دارديع والنالين قبل عندالا - تعشاق المدلان حكم الحاكم أوتسام المشترى تبطل شدفعته ﴿ وَالْحُصَافَ ثَلَكُ فِي أَدْبِ الْفَاضِي وَلِلْسُفَسِعِ أَن يَتَنعِمن فتميان ماوفهان لدرد الاخدالشفه رائبذله المشتريحتي يقضي الفاضيله بهاكذافي الحيضه واذارفع الامرالي اندني واحدتنا دعيا وعندالامام فناأت شئ لايسمع دعواه الابحضرة الفصم فان كالت الدار فيدانيا أع يشترط لسماع الدعري حضرة فهان العيدة فهمان الصن القدم والخلاص تعلمس اجآلع والمشترى لانتانشفوج يطلب القضاء للال والمدجيعا والمال لاسترى والمدلليا لع فشروا حضرتهما لمسع وتسلمه عندالاستهذاق وان كانساله ارفى يدالمشترى كذا محضرة المشترى كذاني فناوى واضيفان 🛕 وادا كان الشفسه عاليب بؤجل بعدالعام قدرمسرة الطلب الاشهاد قان حضرهوأ وكيله والاعلاث شعته فان قدم وعاب وأشهد ولوقفني فياطمان الخلاص على طاب فهوعلى شفعته لانعنسد أبي حسفة رجمه الله تعالى بتأخسر طلب التمليل لأسطب ليشقعته بلزوم أسبسلم المارعنسد وعنسده مالماهل الأيغذر وههناترك وللبالقذبك بعذروان طير ناشتري في بلدلس فيداندار فيكن على لاستعداق لابسده حدية سف الطاب هناك والمابطل حيث الداركذا في محيط السرحيي * الشفيع أداع إدالشرا ودواً الفضاياعلى أقسام بإطسل انف قالبرلاحدان بجزء فيطربق مكة فطلب طاب المواثبية وهزعن طلب الإشهادية غسه يؤكل وكيلا ليطلب له انشذه وأذار لم ينعل وينقضه كل من رفع اليعبان ومنى بطلت شفعته وان أبيعد من بوكله (١) نوجد في الكتب على مدمه كيَّا دو كلُّ وكلافي الكُّر ب قال ا خالف الكتاب والسينة بفعل طلت شفعته والالبحدوك لاولافيحالا تمال شفعته ستى يحد الفيح كذافي الفهيرية ، رجل شفعة والاجاع وصحيه وهوالفشاء عند القائدي بقدمه الى السلطان المدي وكم القضام منه وان كانت شفعته عندالسلطان وامتيع القادي من في المجتهدنية كاذ كرنامن حَسَّار الهوعلى شفعته لان هذا عذر كذا في محيد السرخسي . الشفسم اذاع في النيل ولم يقدرعني أمثانه واس لاحداقصه خُرِق والانتهادة انأشه دحن أصعر صحركذ افي الخلاصة 💉 وال ابن القصل اذا كان وقت خروج وقسم منهما يتعسن فيسمه أنتأس الحاحوا تعجم بيخرج ويطلب كذافي الحاوى وفي الفناوي البهودي أذامه بالبسع يوم الست فسلم غازف مدالته ويتمور بشب طلت شفعته كذا في يؤانه النشسين ، شفسع بالحواراذا خاف أنه لوطلب الشفعة عنسدا الفائيي لمشارة بعداللف أوبكون والنسانى لايرى الشفعة بالحوار نسطل شفعت وفريطام البيوعلى شفعته لافه ترله بعدرك خراف محيت الخلاف في المرائقة الحفيل مرخسى . اذا اشترى رجل من أهل البغي دار أمن رجل ف عسكر دوالشفي ع في عسكرا هل العدل وان ينفذتف ؤروتيللا ينفابل ا) قوله فوجد فيصاالفنج رسول السلطان على رجليه وتسميدا هل العراق الركاب والساع كالى مانية شرقف عدلي امضا وأس أ فأنأ يطال الحوالم إلاحد وليس لاحد نقضه فالقضاء الخرعلى المفسدم وقوف على الامضا وكذا فضاء المحدود في القذف عفازف الفضاء شهادة تعميف فنف اذا تاب وكذا اذافني بشهادة رجد لوكم أنديده بلا أمضا وعسلاف مااذاة ننى لامر أنه حيث يحتاج الى الدمشاور عل

1

ف وحكم الفاني بعدة السكاح كا هومذهب الله بصموه فدمسلة بنزم حفظه الكرمو وعياه طلقها قَالَ الْمُحْوِلُ وَكَانَا قَصْلَ الْمُورِقِيمِونَ ﴿ (١٧٢) فَقَنَى عَفَا كَلِهَا زَاهِ الإَمْمَةِ لِلأَمْمَةِ ل إمرامة وطل تفريرو إنهاد وطلب تما لك (أماطلب المواسة)فهونه أذاعلم الشفيع السيع بنجي ا عبيداء توالمت واحدا

أأن بطاب الشدفعة على الدورساء تشاولناسكت ولم بطلب بعثب شفت وهدروا بدالاصل والمسيورعن مهم تفذ لانمانكا أحدتنا ورويرهشامعن محمدرجمانته تعالىمان طاب في مجملس العامل اشته مموالافعز عدية خياراغارة والشانعي بتولانه وقضي خيارالقبول ثماختلفواق كيفيةلفظ الطاحوالتحيراله نزهاب انسدمه أىالفظ بفهممدوب الشفعة جازحي لوقال طلبت الشفعة وأطلها وأعطابها جأر ويؤقان انسفعه في أطلها علمت أهمته وفرأ شهادة الابنالاييه أوعلى القلب يذفذ عندانشاني ول المسترى والشفيع للواحد الداوم خلاسا فعد بطالت والاعلان فعي السيع فقال الهدائد أوسهات الله أواندا كبر وعطس صاحب فشيمه أوفال السلام علمالو فد طلبت العمور فسنعند وكسال خلاؤا لمجده قشى بشهادة الفدروع عنأصول فبيها لوكالمن اشتراها وبكم اشراها والذافان الفارسية (من فاعت خواهم) فالمت في مناسبة البيع الغامديد سرونت انفطاع حق البالع لاونت شرائه فآماني سع الفضول أوفي البسع يشره الفيار دونعسافة القصرافلة لان البالم فعندا أي بورف رجه القائم لي معمر الطاب وقد البسع وعند محمد وهما ألله فعالى بعنه وف الاجازة الناني وحداته يحوزونها وفي العبسة بشيرها الموض روايان في رواية بعثر الفلب وف القيض وفي رواية يعتبروف العد ولوسيع أيضا ، قضى شهادة شاهد الشريلا والجارسي الداروهماني ووصع واحدوطل الشريك الناسفية ومكن خارئ زلا النفيح عَلِيدًا أَسه لا يَنْفُدُ * قَضَى النفعة لس العاران باخذال فعة دار بعد ولهاشفيعان وأحدهماعا بسوطل الحاضر صف الدار بشهادة شهود على قصية بالشفعة بطلت نفعته وكذانو كالدنير يزوطان كل واحدنه والشفعة في النصف بطلت نفعهما محنومة من غدير أن شرأ علمهم أوقضي بمافي ديوانه كذافى محدظ السرحدى * مع على السع قد عصل بسماعه مفسه وقد محصل الحمار عرو التي قل يد برط فيه الهدد والعمدالة اختاف أصابنانيه فالأبوحنيفة رحمالله تعالى يسترط أحدهد من المأ وقددنسي أوقضى شمادة شهودلانذ كرون مافي اله المددق المجروح لان أورجل واحرأ مان والماله دالة وقال أويوب ومحدر حدمات تعالى لايستم وبالعدالة ولا لعدد حي لواحد واحد مانسسة مع عدلا كان انخبراً وفاسقا من أوعد مدا مأنو ولا الع لكن بعسرفوا خطوطهم وخاتمه منف دوان عرض على مان أمضادولا منسفى للاقرل أن بن عل دائد ولو

قضى شاهدو عين في بعض

الروابات بنف ذ وفي عضها

لارنى بعضها يتسرقف على

امضاء واص آخروان قضى

بل لكوله مرضع الاشتماد

فيالدليل ولوقضي بشهادة

الهدودفي قذف فدبخلاف

قضاء المدرد وقضاء الاعمى

موقدوف الحالامطافان

صداد كاأوأ في فسكت ولميطلب على فورا خديرعلى رواية الاصل أوم يسلب في أعمل على رواية الاصل رجمه الله نعالى بطات أمية عنده هاأفاظهركون الخبرصادفا وذكرا الكرخي أنهما أصحاروا سنر كذاني البدالع ولان كان الخنورجلا واحداغم عدك النصقة فالشفيع فيذلك لبت البيع يغيرها لاجساع ون كذه في ذلك لا شب السع بضر دوان طير مسدق عنوعسد في حسفة وحدا أنه نعال وعسد الم بشيت البيسي بخبروا ذاظهر صدق آخر كدانى المأخبرة ﴿ وَأَمَاطُكِ الْاسْهَادُ) فَهُوا نَائِسُ عِلْمَا الْمُ المواتبة حتى أكدالوحوب اطلب على الفور وليس الأشهاد شرطائعية الطلبآك والمتوقوحيا السَّدَه الْأَأْلَكُوالْتُهُ وَطُلِبِ السِّمُعَة نِعُولَهُ لَهِ اللَّهِ السُّدُمَةُ فَي يَتِي اللَّهُ وَلَكُون فيحدة أوقصاص برجل وامرأ نين نذ ذلالا مختلف

الخلس والشفيع بقول طلبت فالقول قول الكَسترى فسلابد من الانتهاد وقت الفاب توفيق الانسام أ طاب الانمهان جوينسرة المذترى أوالبائع أوالمسع فيقول عند حصرة واحدمتهم ان فلاذا شفرى هدنداله آس أروارا ويذكر حدودها لاربعة والشقيع بالوقد كالأطلب الشقعة وألاأطلها لا تواشهد واعلى فللخ طاب الادم ادمذة روافتكن من الانتباد فني نتكن من الانتباد عند دحضرة واحدمن دند الانسبارة بشلب الانهاد بطائب فعند فقاله شروع المسترى فانتزك الافرب وحدالندنة وتعب الالعمة ان كانالكي في مصروا حدلاتينل التحسانوان كانالا مدفي مصراً خراً وفي في من فري همذا العمر بظلت شفعت الان الديرالوا حدمع تواحمه وأماكه حعل كمكان واحد ولوكن الكي في مكن حسفة

والمبعن أبعدها رترك الاقرب وتوكيداه فاالاأن بعلى الحالاقرب ويذعب الحالابعد فيشتنب أمضادا لثانى مدوان أبطله وان كان المسع ل أقبض فهو والتعار انشاه أنهد على طلع عند البائع أوالمند برى أوالمسع وان كان يدلل لان أنس القضاء يختلف فمه فأن في أهلمته لمشهادة خلاد ظاهراه قضت (١) اطلب الشفاعة

ر موسى مسمعه مسله بنمد ونوتوف بينا تزوجن شهادة واحدة على الرضاع لاستنده تغني وأسه سبب ع أولو الدعلى الاجتبى لابصح وان أمضاد وانس آخره تغنى شهادة النساق في الحدود والقصاص تفدونس لغيرا بطاله لانشر بع ويماعة يصوباسنية تحر ولوقضي في قسامة فقتل لاينقذ ولونزق بينا تروجين شهاده واحدة على الرضاع لاينقذه فضي ولمه

من التابعين حرّروه وقضي في المحسمة مواحد من الا" فاويل نفذه وقضي بحواز رهن المشاع نفذه قاض حرعلي مفسد شرده إلى الثاني فالطلة صح الإيطال لان الاول ليس بقضا العدم الحصم بل هو نسوى و قضى يحواز سع الما الديم أنده (١٧٢) أبطاله لاه روى عن النافي وحدالله المسع في مدالم شرى ذكر الكرخي في النواد ولا يعمر الانتهاد على البائع ونص محمد رجه الله تعالى في الحامع

الكبرأ فديعة الاشهاد عليه بعدنسلم المسعاسي الاقياسا كذافي محيط السرخسي و وانعاعتاج لاعوزؤة الهدوفسات الىطلب الموآنية تمالى طلب الاشهاد بعده أذا لمجكنه الاشهاد عقد طلب المواثبة وأن سحه الشراء حارغيشه عي المشتري والمائع والمالزا فالذاحمه عند حضرته وأثاء النلاث وأشهد على ذلك فنالك يكف ويقرم مقام العالمين كذا في خرانة المفتدين ، وأماطل النالمان نهوالمرافعة الحالفان ي ليقضي له بالشفعة ولؤرك الخصومة انكان بعذر يحوم من أوحس أوغسره ولم يكنه التوكيل لم سال شفعته فان ترك و عدراً

لاسطل شفعته عندأي حنيفة رجهاته تعالى وهواحدي الروايندنعن أي يوسف رجه المدتعال كذافي روامات طهرها عدم النفاد ۽ قدي سفلان عمر المرأة محمد السرخسي، ودوظاهراللذهب وعليه الفتوي كذافي الهداية ، وعن محدو زفررجهما لله العالي عزالفدان شاعلى قول وهوروا بدعن أفياد سفارجه الله تعالى الأمهدوترك أخاصه تشهر امر غسرعذ وسطل شفعته والفنوي على قولهما كذا في محمط السرخسي، وصورة طلب التلمك أن يقول الشَّف، ولذا ني العَلا لا شترى داراً. القصابس لاينقذ وقضى في وبين محلتها وحمدودها وأناشقه عهابدارلي وبنزحز ودهافره بتسليهاالي وبعدهدا الطلب أيضالا يشت ديمان اخلاص أوالعهدة المشائشيع فالدارا لشفوعة الابحكم القانى أوبسلم المشتى الداراله حي ان بعدهم أالفل والرحوع والنمرعلى البائع فبإحكما لقياضى بالذاوله وقبل فسلم المشسترى الداواليه لوجعت داداً خرى يجنب حدده الداونم حكمه

عندالا حفاق نفدلان الحاكم أوسام المشترى الداواليد لايستعنى الشفعة مواوكذاك لومات الشفيع أو ماع دارد بعد المالين قبل ديمانهماون مان الدرا حكم الحاكم أوتسلم المشتري تبطل منعمه ذكرالخصاف ذلك في أدب القانسي وللشفيح أن يشتم من واحدعندهما رعندالامام الاخدبال فعذوان بذله المشترى حتى بقضي الفاضي لهمها كذافي المحيط ۾ واذار فع الامر الي انقاضي فمانالم مريانالم فان القباضي لابسمع دعواه الاجمضرة الخصم فان كالت الدار في داليائع بشترة لسمياع الدعوى حضرة المدح والخلاص تخليص الباثه وللشترى لاقالشف مرفطب القضاء الملك والدجيعا والماث لأشتري والمدلا بالعوقشير طحضرتهما المسعر تسلمه عندالاستحقاق وان كاتب الدارق بدانشتري كذا محضرة المشتري كذافي فناوي فاضطان 🛕 واذا كان الشفيع عالم ولوقضي في شمان الخلاص يؤجل منالعلم فدرمسيرة الطلب لاشهاد فانحضرهوأ وكيلدوالالطلت شفعته فأن قدم وغاب وأشهد يلزوم أسسليم الدارعنسد على الطلب فهو على شفعته لان عنسد أبى حسفة رجمه القدامال وتأخسر طلب التماسل لاسطسل شفعته الاستعقاق لايصوبه حسالة وعنسدهما يطال الابعذر وههنازك فأب التمليك مدرفان ظيرا الشتري في بلدلس فيه الداوليكرعلى الفضااعلىأفسام بأطسل شفدع العلب هناك واندابطل حسث الداركذا في محيط السرخدي ، الشفيدع أداعة بالشراء ودو انف فألبس لاحدأن بجزه فيطر بق مكة فطلب طاب الوالية وهزعن طلب الاشهاد بف موكن وكيلا ليطلب له الشنعة فان لينعن

عندالقاذي يقدمه الحالس لمطان الذي توكى القضاء منه وان كانت شفعته عندالسلطان فامتنع القائمي من في الجنهدف كاذ كرنامن حشاره نهوعلى شفعته لان هذاعذركذا في محيط السرخسي ، انشفيع اذاعلم في البل ولم يقدرعني أمثاته واسرالاحداثضه خروج والاشهادةان أشهدحين أصير صعركذا في الخلاصة 💰 قال ابن الفضال أفا كان وقت خروج رقسرمنها يتعدن فيسه احس الماحوا تعجيم يحرج ويطلب كذافي الحاوى وفي الفناوي البيودي الحاسم البيع يرم السبت فسلم خلاف مدالته ويتصور حَبِ مِلْتَشْفَعَةُ كَذَا فَيَخَرَانَهُ الْنَصْيَنِ ﴿ ثَفْهِ عَزِاغُوا الْأَاخَانُ أَنْدُلُوطَابِ الشَّفْعَةُ عَسْدَالْقَانِيُّ المسئلة بعدالقناء ويكون القبائني لايرى الشفه فباللو ارسطل شفعت وفريقالم البيوعلى شفعته لافه ترك بعذرك فالمحيط الخلاف في المس القنداء قبل سرخسيء اذااشتري زحلمن أهل البغي دارأمن وجل في عسكره والشفيع في عسكراهل العدل وال) قوله فوجد فيجيا الفيه رسول السلطان على رجله واستمه أهل العراق الركب والساعي كال حاسة

ومنى سلتشفعته وانالم يجده ن يوكه (١) نوجه فيجا كتب على يديه كَيْ اونوكل وكيلاني الكَّاب فاسالم

بذهل اطلت المفعة واللعجد وكملأ ولافحالا مطل شفعته حتى يحد اللبي كذافي الشهيرية ، رحل شفعة

فأمضاه لينس لاحد تقضب فالقضاء الخرعلي المفسد مرقوف على الامضاء كذافضاه اغدودني انتذف يختلاف الغضاء شهرادة تعميل فدف اذا باب وكذا اذفذي بشهادة رجدل لآمر أندبعهم الأامضا وبخدلاف ما إذا فندى لامرأ تدحيث يجذاج الحالامضا ويهدل

يفذقناؤ وتبالا منفذبل يتوقف عالى امضا أدات فان أبطله محراس الاحد

وينقضه كل من رفع البعان

خانب الكذب والمسنة

والاجاع وصيدوه والنصاء

خلافيمة وأنانفضالس

لغبره أدجرة كما فيجمع

النناوى، قناي بجوازية

لمبدر منفسذ وفيأم الواس

مريقول لاحست لهن في

المرأتمدة الاماس خداو جسن سنة وحكم القادي العمة السكاح كاهومدهب ماقل بصيره ودومسله بازم مفنا والكر وقوعهاه طلقها قَــلَ الدخولِ وَكَانَتُ فِيصَتْ أَلْهِ وَهُجِيرَتْ ﴿ (١٧٢ ﴾ فَنْتَنَى أَصْلَالُوا لِاللَّهِ عِلَى خ مواتبة وطلب تقريرو إشهاد وطلب فلبك (أشاطلب المواتبة)فيوأنه اذاعلمال فسيع بالبيع فبغي عسدأعتق المت واحدا أن بطلب الشفعة على الفورساء تدوادا مكت ولموسل بطلت معتدوه دوروا فالاصل والمنهورعن منهم نفذ لانمانكا اصمانا وروى شامعن محدرجه الله تعالى انطاب في مجاس العافلة الشده والافلا بمزلة خيارانحيرة و اشاذمي ذولان، ۽ قضي أوخيارا لقبول غماختلقوافى كيفيةللغة النئل وألتحييرأته لوطأب المسددة بأىالفظ يفهم متعطب بشهادة الامزلاء لمهأوعلى الشفعة عارحي وفالطلت الشفعة وأطلها وأناطانها كارلوقال التسفعة ليأظلها بطلت شفعته ولو القلب يذفذ عندانشاني فال الشسترى أناشف والوآخذ الداومنك بالشفعة بطلت واذاع بالشفيع بالبسع فقال الحداثية أوسعان خلاف محمد وقضى مهادة القة أوافة أكبرأ وعطس صاحبه فشمته أو وال السلام علىك وقد طلبت شفعتها لأسطل سنعته وكذلال الفروع عنأصون قيما لوقال من اشتراها وبكم اشتراها واذا قال بالنارسية (من شفاعت خراهم) بطلت شفعته والطلسف دونمسافة القصر نفذلان لبيع الفامدية سيروف انفطاع حق المانع لاوقت شرائه فأماني سع الفضوف أوفي البيع شرطانكبار النانير حسه الله يحوزه فيها للباقع فعذا بي يوسف رجه القدته لى يعتبر الطلب وقت البسع وعند يحدر حدالله فعاني يعتبروقت الاجازة أبضاء قضى شهادة شاهد وفي آلهنمة بشرط الموض روايتان في رواية بعترالطلب وقت القيض وفي رواية بعتبروقت العقد ولوسمع عل خطأ مه لاينفذ وقضى لشريك واطارسع الداروهماني موضع واحدوطاب الشريك الشدفعة وسكت الحارغ زل الشفيع الشهادة شهود على قضية التفعةلس العاران ودالنفعة دارسعت ولهاشفيعان وأحدهما عالب وطلب الحاضرت فحااله او يختومة من غدير أن بقرأ التسفعة بطلتشف وكذانوكناء ضربن وطلب كل واحد بهما الشفعة في النصف بطلت فعتهما عليهم أوقضي بمافي ديوانه كذافي شديد السرخسى ، معلم البيع قد يحصل سماعه نف وقد يحصل باخبار غرولكن قل وقددنسي أوقضي شهادة بشدتها فيه العددوالعبدالة اختلف أحما بنافيه دال أبوحنيفة رجها لله تعالى بشمرط أحدهد يراما شهودلابذ كرون مافئ العبك العددني الخبروج لان أورجل واحرأ نان واماالعدالة وقال أويوسف ومجدر جهيما انداه عالى لايسترط ألمكن يعسرفون خطوطهم فيه الفناة ولاانعدد حتى وأخره واحد بالنسفه تمعدلاكان انخبرأو واسقاحرا أوعد دامأ دوفاالغاأو وخاة ومبنف ذوان عرض صياذكا وشي فسكت ولميطلب على فوداخ برعلى رواية الاصل أولم يطلب في الجناس على دوا ية يحمد على مان أمضاه ولا يسعى رحمه الدنع فيطات فمدة متعددهماأذاطهركون الخبرصادقا وذكرال كمرخى أن هذاأمج الروايين للاولأن بنسعل دائه ولو سدافي البدائع ووان كأن اغبر رجلاوا حداغه عدل ان صدّقه الشفيع في ذلك بت البيع عبرها العماع تدى شاهدو ين في بعض وان كذبه في ذلك لا بشات البيع بخبره وان ظهر مسدق المبرعنسد الي حديدة رحمه الله تعالى وعسده ما الروابات شف ذوفي بعضها بت السيع يحروانا الهرصدق المبركذاني المخبرة ﴿ (وأماطاب الانهاد) فهوأ نايد - يدعلي طلب لأوفى بعضها بتسوقف على المراتبة حتى يأكدالوجوب الطلب على الفور واس الأشهاد شرطالعتمة الطلب لكن اليتوقع فأ امضاء فانسآخر وانقضى النسفة اذاأنكرالمتتي طبالشفعة فعوله لإنطاب الشفعة حن علت الرتر تت الطلب وقت وا فىحـــ أوتصانسبر جل المحلس والشفيع يقول طلبت فالفول قول المشستري فسلابدمن الاشهبادوقت الطلب ويبقى اواتماليهم وامرأ تن تفادلالاله مختلف طلب الانتهاد بحضرة المشترى أوالبائع أوالبسيه فيقول عندحضرة واحدمتهم النفلافا شترى همذه الذاتر بل لكونه موضعالاشتباد أودا واويذكر عدودها الاربعة واناشفه عهاوقد كتت طلبت الشفعة وأناأ طلبها الآن فاشهد واعلى ذلك م فىالدلىل ولوقضى بشهادة طابالانم ادمقدوبانتكن من الاشهاد في تكن من الاشهاد عسد حضر واحدمن ولمالاشها وا المدودفي نذف مدبحلاف يصلب الامهاد يطائسه مقدنه فعيالنسررعن المسترى فانترك الافرب من هذه أنثلاثة ودهب اليالانعمة قضاء الحدرد وقضاء الاغمى انكنا الكن فمصروا حدلاته طل استعساناوان كنالاء مدفيمصرآ خرأ وفي قرية من قرى هميذا المصر موقسوف الحالامضاءفان وطلت فمت الان الصرالوا حدمع فواحمه وأماكه حعل ككان واحد ولوكن الكل في مكان حقيقة أمضاه الثاني سعوان أنطله وطلمع أبعدهاورك الاقرب حارفكداه مذاالاأن بصلالي الاقرب وبذهب الي الابعم في فيشذ بسطل بطيل لان نس النشاء وان كان المسيع ليقيض فهو ماخياران شاه أشهد على طله عند دالبانع أو المشديري أو المسيع وان كان مختلف فيه ذان في أهلمه للشهادة خلافا ظاهراه قضت (١) اطلب الشفاعة في الحسدود أوالقصاص مصوامناه آخر ولوقتني وماميمة للاينفذ ولوترق بينالزوجين مادة واحدة على الرضاع لاينفذه وتني لوام أولوالدعلى الاحنبي لابصح وانأمصاد فانس آخرء فضي بشمائة النسان في الحدود والقصاص منذ وبس لغيرا بطاله لان شريحات

م النامعن حرّروه وقضي في المحسمة بواحد من الا "فاويل نفده قضي بحوار رهن المشاع نفده قاص حرع لي مفسد شروفه الي الشاني فالطال صح الأبطال لان الاول ليس بقضا العدم الخصم بل هو فترى فنني بجواز سع الما الدر لغده (١٧٣) ابطاله لاه روى عن الذاني رجمالته حسواز سع الماء ندون للبيع فيدالمشترى ذكرالكرخي في النواد ولايصم لانهادعلي البائع ونص محدرجه الله تعالى في اخلمع الارتش وفي آلاصــــــ أرأيه كبيرأه يصح الاشهادعليه بعدنسلم المبيع استحسادانا فباسا كذاني هميط السرخسي م وانمايحتاج لايجوز في تولهم فصات الىطل الموآنية تم الى طلب الانهاد بعد وأذا لم يكنه الانهاد عند طلب المواثبة بأن مع الشراء الغيقة خلافيسة وانالفضاليس عن المشتري والبائع والدارأ مااذا مع عند حضرة هؤلاء الثلاث وأنبه دعلي ذلك فدال تكف ويقرم مقاد لغبره الاجازة كدا فيجامع العَلْمِينَ كَذَافَ خُرَالْقَالْمُفْتِدِينَ ﴿ وَأَمَاطِكَ الْتَفْيِكُ نَهُوا لَمْ الْعَالَىٰ فِلْقَانَى فَلَقَتَى ادَالَتُنْفَعَةُ وَلَوْرَكُ ۖ النتاوى وقدى بجوازيم خصومة ان كان بعدر بحوص ص أوحس أوغسه ولهكنه التوكيل لمسطل شفعته فان تركا من غسرعدرا السدير ينفيذ وفيأم الولد لاسطل شفعته عندأبي سنمفذ رجهالقه تعالى وهواحدى الروايشن عن أبي يوسف رجه الله تيعالى كذافي واعدم النفاذ محبط السرخسي وهوظاه والمذهب وعلمه الفتوي كذافي الهدابة وعن مجدو زفررجهما القدفعالي ه قصى ببطلان عنوالمرأة وحودوا يذعن ألى يوسف وجه المه تعالى ان أشهدوترك الخاصمة شهرام بغسرع ورسطل شفعته والفترى عن القضاص شاء على قول على قولهما كذاً في محيط السرخسي * وصورة طلب التمليك أن يتول الشفيه ع لاقاد في ان فلا فاشترى دارا س بقول لاحسق لهن في وبين محانها وحسدودهماوأ ذشفيعها بدارلي وبين حدودها فروبتسليها الي ويعدد ذا الطلب أيضالا يشت القصاص لاستدوقتي في الملك الشفيع في الدارا الشفوعة الابحكم القاضي أو بتسليم المشترى الداراليه حتى ان بعدهـ في النال فممان الخلاص أوالعهدة فبل حكم القساضى بالدادله وقبل تسليم المشسترى الداد البه لوبيعت داراً حرى بجنب هدد الدارخ حكم له بالرحوع بالنمن على المانع الحاكم أوسل المشترى الداواليه لايستحق الشفعة بهاوكذاك لومات الشف ع أو باع داره بعد الطلين قبل عندالا - تعداق نف ذلان حكم الحاكم أوتسليم المشترى تبطل شبذهنه ذكرالخصاف ذلك في أدب القانبي وللشفسع أن يتنعمن ا فممانه معاوضمان الدرك الاخدبالشقعة والابذله المشترى حتى يقضي الفاذي له بهاكذاني الهيط * واذارفه إلاهم الحالقة في أ واحدعنادهما وعندالامام فأن القاملي لايسمع دعواه الايحضرة الخصيرفان كالت الدار فيدالسائه يشترط لسماع الدعوى حضرة العدد المالالمان المال المالع والمشترى لانالشف ع بطك القضاء الملذ والمدجعا والملذ للشترى والمدالمالع فشرط حضرتهما انقذي واخلاص يحلمه وَنَ كَانَ الدَّارِفِيدِ المُشْتَرِي كَذَاهِ حَضَرَةِ المُشْتَرِي كَذَافِي قَالِيهِ الْصَالَ ﴿ وَاذَا كَانَ الشَّفَيَّ عِنَّاسِنا بسعرو تسلمه عندالاسته قاق بؤجن بمنالعل قدرمسرة الطلب لاشهاد وانحضرهوأ وكبله والابطات شفعته فان قدم وعاب وأشهد ولوقتني في فيمان الخلاص عى الطلب فهر على شفعته لان عند أبي حسفة رجيه الله لعالى بتأخسر طلب التمليث لاتسطيل شفعته بلزوم تسسلم الدارعند وعنسده ماتمال الابعدر وههناترك والمبالغليك بعدرة لنطير المشتري في ملدلس فيه المراولي كن على الاستعقاق لانصنوه حساية القضاباعلى أقسام باطل استفيع الطب هناك واتما يطلب حيث المراركذا في محيط السرخيي م الشفيع ذاعر بالشراء ومو انشاقاليس لاحدأن يجبره فبطريق مكة فطلب طالب المواثبة وعمزعن طلب الاشهاد بفسه توكل وكيلا ليطلب له الشذعة فان لم مذعل وينقضه كلمن رفع اليدبان ومنتي بطلتشفعته وانالم يجدمن توكه (١)فوجد فيما لكتب على بديه كالمونوكل وكبلا في الكتاب فان لم خالف الكتاب والسينة شعل اطات شفعته وان المحدوك للأولا فيحالا مطل شفعة محقى بحد الفيد كذي المنهدر م رحل شفعة والاجاع وصعيه وهوالفضاء عندانقاني يقدمه الى السلطان الذي وكى القضام مهوان كانت شفعته عند السلطان فامت والقاضي من فىالحتىدنيه كادكرنامن حَسَارُ وَنِيرِعَلَى شَفَعَتُهُ لانَ هَذَاعِذُرِكُذَا فَيَحْيِطُ السَرِحْسَى ﴾ الشَّفْسَعَ ادَاعَةٍ في النَّبلُّ ولم يقدرعلى أمثلة موامس لاحدادقضه خروج الانتهادةان أشهدحين أصبر صوكذاني الخلاصة 🔹 ذال ابن القصل ادا كان وقت مروج وقسم منها يتعدىن فيسه لناص الى حواثيجه ميخرج ويعلب كذا في الحاوى وفي الفناوي اليهودي اذامهم البيع يوم السيت فسلم خلاف مدالندا ويتصور سُبِ سَلَتَ شَفَعَيْهُ كَذَا فَي خِرَالْمُ المُدْسَى ﴿ شَفْسِعُ وَالْمُوارِاذَا خَافَ أَنْهُ وَطَابِ الشَفْعَةُ عَسْدَالْفَائِي المسئلة بعدالقناءأ ويكون ولحمنانى لايرى الشفعة بالجوار سلل شفعت وظريطا بالنيوعلى شفعته لافه ثرك بعذرك ذافي محيط الخلاف في انس القنماء قبل سرخسى * اذااسترى رجل من أهل البغي دار أمن رجل في عسكر الشفيع في عسكر أهل العدل ذات بنفذقضاؤه وتدل لايندذبل ١) قوله فو حدفيما الفيه رسول السلطان على رجليه وتسميه أهل العراق الركب وانساى كال عاشية بتوقف عدلي امضاع قائس فانأبطه محولس لاحد تبعيزه والأمضادليس لاحد نقضه فالقضاه الحرعلي المفسد مرقوف على الامضا وكذافضاه المدودقي القدف بحلاف القضاء شهادة فلنتفأه فالابركدالافغى بمهادة رجد لامرأه يعج بلاامنا ابقد الافعاد اقضى لامراته حبث يحتاج الى الامنا ويتفل

ماطال الثاني ووفي الدخر تلوحات أدكل ماعلكه الى خسين سنقفه وفي المساكين صدقة حلته أن رفع الامر الى الفاضي ويقضى القاضي مطلان هذا الندراخذا بقولمن برى (١٧٤) أن الندرالمناف لابصم فسطل هروء أنسى فالرسناق نف ذلان على رواية النوادر كان لا يقدر على أن يعث وكد لا ولا أن يدخل نفسه عكرهم فيه وعلى شفعته ولا بضره ترك طاب الاشهاد وهو المأخوذ المصر ليس بشرط لنفاذا لقضاء أحال وان كان يقدر على أن بعث وكالأ أويدخل منف عكرهم فل بطلب الإنساد بطات شفعته كذافي عريدعلى رحمل ثمطالمه الهيط والشديم إذا كان في عسكرا خوارج أوأ دل البق وخاف على تنسمارد خرفي عسكرا هل العدل الم اغتاله عال الوالة قبل وطلب الانهاد بطلت ففته لانه قادر بأن بترك البغي فبدخل عكرأهل العدل كذافي هجيط السرخسي أن يندلس المحتسال علمه أو اذا انفق البائع والمنترى أن الشف علم بالشرامندأ باء تم اختلفابعد دلا. في الطلب فقال الشفيع محصدو بحاف ومسذهب طلبت منذعلت وقال المذبري ماطلت فالفول قول المشترى وعلى الشفسع البينة ولوقال الشفيع علت المحسل أناخوالة تؤجب لساعسة وأناأ طلهاوقان المشترى علت قبسل ذلة ولم تطلب فالقول قول الشفيع وحكى عن الشيخ الامام براءته حسل له الحلف أنه الزاهدعدالواحدالشيباني أنه قال اذا كان الشفيع عدا بالشرا وطلب طلب المواتية بت-فعلكن لادن لدعلموان قدمه الى اذا وال بعدد للتعلث منذ كذاوط لمبت لايعيد وتحلى الطلب ولوقال ماعلت الاالساعية بكون كانعا الفادي وتضي الفاذي فالميلة فدالشأن بقول لانسان أخبرف بالشراء تم يقول الآن أخبرت يكون صاد قاوان كان أخبر فيل ذالا مذهب زورأنها كالكفالة وذكر مجدين مقاتل فى نوادر واذا كأن الشفيع قدطل الشفعة من المشترى في الوقت المتقدم و يحشى أن ثمانه أراد أن يحلف بعدم لوأقر بذلك يحتاج الحالبينة فقال الساعسة عآت وأناأ طلب الشفعة يسعه آن يقول ذلك ويحلف على ذلك السعد ولايسوغ لهذاك ويستني فيهينه كذاني الهبط ، قان قال المشترى القانبي حلفه القدافد طلب هذه الشفعة طلبا يحيعا لان القضاء صيح وصار الدين سآعة عزبالشراسن غبرتأ خبر طفعالقاضى على ذلك فأن أقام المشترى بينة أن الشفيع علم بالبيع منذأ في ذرته ما القضآء * قضى رمان وابطلب الشفعية وأقام الشفيع البينة أنهطاب الشذعة حينء لريالسع فالبنية منسة الشذ لغائب أوعلب لايصع والقانى يقضى الشفعة في قول أى حشفة رحسه السمالي وفال أو يوسف رحسه الله تعالى البينة بينة الاأن تكون عشبه خصم المشترى كذا في المذخرة ، المشترى اذا أنكرسب الشفسع الذفعة عند مماع السعر يحلف على العسر حاضر فانقضى ينفذلانه وان أنكر طامه عنداته أنه حاف على البتات كذافي المانقط و ادانة دم الشف وادعى الشرا وطلب معتبدنت والجمدس الشفعة عندالقياضي بسأل القاضي أولا المدعى قبل أن يقبل على المذعى على معتن موضع الدارمن مصر القضادلانفس القضاءوهو ومحلا وحدودها لاندادي فيهاحنا فلابدأن تكون معادية لان دعوى المهول لانستم فصاركا ذاادي ماك أنالسة هل تكون حجــة وقبتهافاذا بن ذلذ سأله هل قبض المشترى المدارأ م لالانه اذالم قبضم الانصيد عواد على المشترى حتى يحضر ملاخدم حانم للقداء ودا لبائع فأذابن ذلك ألاعن مسب شفعته وحدود مايشفع بهالان الناس مختلفون فيه فلعل ادعاه بسب غر رآه القاذي حجمة وقضي صالح أوبكون هومحعو بابغدو فادابن سياصا لحاولم بكن محمد وبابغيره سأله انهمني علم وكيف صنع حين علم مدكالقصاء شهادة المحاود لاتها بطول الزمان وبالاعراض وعمليدل عليسه فلابدمن كشف ذلك فاذا سين ذلك سأله عن طلب في الفذف و وذكر القانبي التقريركيف كانوعند منأ نهدوهل كالالدي أشهدعند وأفرب من غسروا ملاعلي الوجسه الذي بيناه والمرالدين أن نفس القضاء فاذا من ذاك كاه والمحل مشيء من شروطه تمت دعوا، وأفيل على المدعى عليه وسأله عن الدارالتي بشفع بها مختلف فيده فبنوقف على هل هي ملك الشفيع أملا وانكات هي في هذاك في عد الشفيع وهي تدل على الملك ظاهر الان الظاهر لا يُعكُّ الامضاء فال الامام ظهير للاستحقاق فلابدس نبوت ملك بححة لاستحقاق الشفعة فسأله عنسه فان أنكرأن بكون ملكا بغول الدرن في نف إذا لة ضاء على للدعى أفراليبنة انهاماكك فانجزعن البينة وطلب بينه استملف المشتري مانعلم أنه مالا للذي ذكردهما الغائب روايتان وتحن نذي يشذعه لانه ادعى عليه حذالوأ فريد لزمه ثم حوق بدغيره فيصلف على العاروه داعند أى وسف رجه الله نعال أ يعدمالنذاذ كيلا يتطرقوا الىمذهب أصفآناه وردكاب كذا في النبين، وعليه النتوي كذا في السراجية ، فان ذكل أو فامت الشفيه مينة أو أقر المشمى بذاتا نبث ملك الشفيع في الدارا التي شدة عها ويثبت السب وبعد ذلك بسأل الفرنسي المدعى عليه فية ول ه ل الذانبي في حادثة لايراه نستريت أم لافأن انكرالشراء فال الشفدع أقم البينة أندائسترى فان عجزءن افامة البينة وطلب يسيز القانبي المكتوب اليهوهو مماخناف فيمالفقهاه المشترى استحلف اللهما اشترى أو بانقه مايستحق عليه في هذه الذاريشة مقمن الوجه الذي ذكره فيه دا تتحلف على الحاصل وهوقول أبي مشفقوم عدوجهما القه تعالى والاول على السبب وحوقول أبي يوسف رجه الله لاءنسه وانكان سح لا بمنسموان خالف رأ مدلانه (نوع في البمين المضافة ﴾ قضى بان الطلاق المعلق بالنزوج لايقع على المرأة نفذ لاسمى سعلاالابعدالقضاء القضاء ليس لقاص آخرا بطاله وإذا تضي بالزوجية يتهما بصيولا بحتاج ألى أن يقول فضيت بطلان العين وان حلف عائد مضافة يحتلفه

بعاالقاضى بذال ليقضى يطلان كاعض لاه لولميذ كرلا بقضى الايطلان عين واحد كالوقفى مطلان عين رجل لا يطل به أعمان كل النام وَوَانْ رَوِّجِه رَجِلَ أَمْرا وَبِلا أَمْرِه وأَجَازُه بِالفعل مُ طلقها وَلا مَامُ رُوحِها خَسَّه ثم رافعالي (١٧٥) الفائني فان أعماء بتقدم تكاح النشولي فقضى بالنكاح صدر وبكون تعالى فان نكل أوأفر أو قامت الشفيسم بينة قضى بهالظهور الخرباخ باكذاف النعيين ، وفي الإجناس قضاء ببطــلان المــــــن بن كيفية الشهادة فقال فيعي أن يشهدوا أن هذه الداوانتي بجوار الداوالمدعة ، لل هذا الشفدع قبل أن ويبطلان نكاح الفصولي بشسترى هذا المشترى هذه الداروهي له ألى هذه المساعة لأنعلها خرجت من ملسكه فاترقا لاان هذه آلذا والهذا ويبطلان الطلقات الثلاث لجارلاتكئي ولوشهداأنالشفه عراشتري فسذه الدارمن فلان وهيرفي مدةأووهمهامنه فذلك مكئي فالزأراد مدهوان ماه إرتقدم الذكاح الشنبع أن يحاف المشترى فله ذلكُ كذافي المنخوتوالحيط ، عن أف يوسف رحه الله تعد الي لوادّى رجل يعله عنى بتمنى فيدرضع اراوا قام بمنقان هدندالداركانت في يدأ سهمات وهي في يدوفانه يقضي له بالدارولو سعت دار بحشها فانه اجتهادو يتصدهم المفضاه لابسخة الشفعةحتي بفيم البينةعلى الملك دارفي يدرجل أفزانها لاخرفبييت بجنبها دارفطال المقرة المدنالمضافسة ونكاح النَّسَةُ عَلَيْهِ مُنْفَعَةً الْحَيْقِ فِي الْبِينَةُ أَن الدَارِهُ كَذَا فَيْحِيطُ السَّرِحْسِي * وَذَكُر الخصاف في اسقاط النضولى ولووطئها الزوح الشفعة أنالباتع اذاقق بسهمه من الدارا لمشتراة ثماع منه بقسة الدار فالحادلا يستحق الشفعة وكان أنومكر ومدالنكاح قبسل الفسيزغم الخوارزى يخطئ الخصاف في هسده ويفتي توجو بالشسفعة للعارلان الشركة ماستت الاماقراره كذافي فسخ مكون الوط مستلالا الذخبرة ورجلان ورثاعن أبيهمماأجة وأحدالوارثين بعينه لم يعلوبالمبراث ولم يعلربأناه متها نصيبا فبمعت وادآ فسترفى حسق امرأة أحة أخرى بجوارهند الاحة فإيطلب هوالشفعة فأساع لمأنية فيهانصيراطلب الشذعة فى الاحدالسعة زوجها ثمرزوج أخرى بعناح فالواتبطل شدعته لادشرط تاكدالشفعة طلسالمواشة عندا اعلم البسع فادالم يطلب والجهل لسرومذر الى فسيخ اليمن الساعدد لاسوله الشنعة كذافى فتاوى فاصحان الامام الثانى وكذافي حين ﴿ الباب الرابع في استعقاق الشفيع كل المشترى أوبعضه كا كلامرأة يستزوجهاووال محمد يحكني القعداء مرة

الفسم والبالصيدرووالمه

رهان الائمة وحسداته

الفنوى على قول محدرجه

الله وكذا اختارفي النتمية

والامام ظهيرالدسأندي

بقول الامام الثاني وأصل

هذا الحملاف ماذ كروقي

عناف المنتنى فالكلءبد

اشتريته الى سنة فهوحر

فاسترى عبدا فى السانة

فخاسم الى قاضو برهن

العسدعلى داف فقتني

المقاذى بعثقه ثمالف تبرى

عسدا آخرفي هذه السنة

وبل انترى خس منازل من رجل واحدق حات عقاق الشفيع كل المشترى أو بعضه كل الباب الرابع في المخدد من لا واحدا قالوا ان طلب الشريع في المنطقة في المنطقة في المنطقة المنطقة

أحدائبالعين ابساله ذلك سواء كان المشسترى فبض أولم بقبض في ظاهرالرواية عن أصمامه اوهو الصحيح ولو أ

انترى رجلان من رجل دارا فلشفيع أن يأخذ نصب أحدا لمشتريين في تولهم جعاموا كانقبل القيض أو يعدد في خاهرار وابد لان الدعقة حملت مقرفة من الابتداء فلا يكون أخذ البعض تدريقا وسواسي الكون احداث في على حدة أوجي بالجف تتناوا حداوسوا كان المشترى فاذ النفسة إلى أو أن أخذته بين حراول رجلان جعاوا حد ابالشراء فالنترى الوكيل من رجلين فيا الشفيع إلى أن أن أخذته بين أحداث المعترفة من واحد فلشفيع أن بأخذها اشتراء أحدالوكيلين وكد الوكيل والمد فلشفيع أن بأخذها اشتراء أحدالوكيلين وكد الوكيلين المتافقة والوكل رجل رجل واحدة فلشفيع أن بأخذه من واحد أومن التيزا فون الاتقال المتافقة والوكل مشتركات برواكيلين المشترى ولا أنظر الحالمة المتافقة واحدة فأراد الشفيع أن بأخذا حدادها ون الانترى والمنافقة واحدة فأراد الشفيع أن بأخذا حدادها ون الانترى فالكرن المشترى في الانترى والرين منقة واحدة فأراد الشفيع أن اخذاء عاديد عالى المتاسلة في الكرنسة في المنافقة واحدة فأراد الشفيع في المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة وليا والمنافقة والمن

المسابر والمسابر والمسرون والمرون الري ومه والمدور المالية ال

ابطال النافي ووفي الدخير تلوحات ان كل حاملك الى خسين سنة فهو في المساكن صدقة حيلته أن يرفع الامر الى القاضى و يقضى القاضى يطالان هذا النذراخذا خول من برى (١٧٤) أن الندرالمناف الاصيف فسطل ندر ، و نسى في ارستان نف الان على رواه النوادر كانلا فقدرعلي أناس متوكد لاولا أنبدخل ننف عسكرهم فهوعلى شفعته ولايضرو تراء طلب الاشهاد وهو المأخرذ المصر ليس وانكن بقدرعني أن يبعث وكيلا أويدخل شفء عسكرهم فإيطلب طلب الانهاد بطلت شفعته كذاني رثير والنفاذ القضامه أحال الهيط والشفيعاذا كان فيعسكر الخوارج أوأهن البتي وخاتعلي نفسه لودخز في عسكر أهل العدل فلم غرمه على رحل شمط المه المناللة صال الحوالة قبل بطلب الانهاديه الشنعته لان قادر بأن يترك البغي فيدخل عكرا دل العدل كذافي محيط السرخسي أن شلس الحنال علمه أو . أذا انفق البائع والمشترى أن الشفيع علم بالشرامسنداً إم شما ختلفا بعددنا: في الطلب فقال الشفيع طبيت منذعلت وقال المشترى ماطلبت فالتول تول المشترى وعلى الشفيدع البينة ولوقال الشفيدع عملت محصدو محلف ومسدهب المحسل أناخوالة تؤجب الساعسة وأداأ طلبياو فالالشترى علت قبسل ذلا ولخطلب فالقول قول الشفيع وحكى عن الشيخ الإمام لم مراءته حيل له الحلاك أنه الإددعيدا واحدالت لعى اله فالباذا كالنائشييع عدام الشراء وطاب طلب المواتية بمت مقملكن أ لادى لەعلىموان قدمەالى ادا فال بعددان علت منذ كذا وطلبت لابعيد في على الطلب ولوفال ماعلت الاالساء . في مكون كانعا القيادي وقضى القيادي والحيلة في ذلك أن يقول لانسان أخبرني بالشراء ثم يقول الآن أخبرت يكون صاد فاوان كان أخبر فيل ذلا. مده زورأنها كالكفالة وذكرمحد منمقاتل في فوادره اذاكان الشفيع قدمناب الشفعة من المشتري في الوقت المتقدم ويحشى أنه ماله أراد أن علف بعدم لوأقر ملك يختاج الوالبينة فقال الساعسة عآت وأناأ طلب الشفعة يسعه آن بقول ذلك ويحلف على ذلك الدين عذه لايسوغ لهذات وستشى فيمنه كذافى الحيط و فان قال المشترى القانسي حلقه بالقداف والمدال هذه الشفعه طلما صحيحا لان القضاء صيروصار الدين ساعة على الشراس غيرتا خبر حلفه القاضى على ذلك ذات أقام المشترى بنية أن الشفيع على السع منذ في دُنته ما لقضاً * قضى زمان ولم يطلب الشفعية وأقام الشفيع البينة أنه طلب الشفعة حينء لم السيع فالبينة منت الشفيع للغائب أوعليه لابصح والفائي يقنى بالشفعة فول أى حميفة رحمه الله تعالى وقال أو يوسف رحمه الله تعالى البينة بينة الاأن مكون عنسه خصم المشترى كذا في المشترى الما أنكر طلب الشفيع الشفعة عند ماع البسع يحلف على العسر مانىر فانقضى سفدلانه وان أنكر طلبه عنداتا أنه حلف على البتاث كذافي المتقط م اذا تقسدم الشناسم وادعى الشرا وطلب محتهدنسه والمجتهدسيب الشفعة عندالقيانسي يسأل القانبي أولاالمدى فيل أن بقيل على المذعى عليسه عن موضع الدارمن مصر القضادلانفس القضاءوهو ومحلة وحدوده الانهادي فيهاحقا فلأسأن تكون معلوبة لان دعوى المجهول لا تعدم فساركما أدا ارتبى ملك أن المنة هل تكون حجـة وقبتها فاذا بين فلأسأله هل قسطر المشترى الدارأ مرادانه إفايه بقبط بهالانصد دعوا متحى المشترى حتى يحضرا بلاحد جاسرالتماءة دا لبالع فأذا بن ذلك ألدعن سب شقعته وحدودها شفع بهالان الناس مختلفون فيعفاه له اتعادب سعمر رآد الفادي حمة وقضي صالح أوبكون دومحبو داغيره فأدابن سياصالحاد لمبكن محيه وبالغيردسة الاسي علم وكيف صع حدعكم مدكانسا بسهاده المحاود لانهآ بطل بطوليا فزمان وبالاعراض وبمايدل علب فلابدمن كشف ذلك فأذا سين ذلك سأله عن طلبً في القذف وذكر الشانبي النقر مركيف كان وعندمن أنهدوهل كان المني أشهد عنده أفرب من غديرة أم لاعلى الوجسه المدي بيناه إ وايمرالدين أن نفس القداء فاين ذك كاموليحل بشئ من شروطه تت دعوا، وأقبل على المدعى عليه وسأله عن الدارالتي يشفع جا مختلف فسه فسوقف على دل في ملنَّ الشفيع أملا وانكانت هي في مدالت في م وهي تدل على المنت ظاهر الان الظاهر لا يُصلِّ الامصاء فال الامام فارسعر إرسحقاق فلابدمن ثبوت ملك بحجة لاستحقاق الشفعة فيسأله عنسه فإن أنكرأن يكون ملكا يقول الدرن في نف إذا له ضاء عملي لادع أقوالبينة انهاملكك فان عزعن البيئة وطاب بينه استحلف المشترى ماتعفرانه مالاللذي ذكرمها الغائب روابنان وغعن مذتى شذه مهلامه اذعى عليه متنالوأ فريه لزمه ثم هوفي مدغيره فصلف على العاوه فداعندا في يوسف رجعالله أهالي بعدمالنذاذكيلا يتطرقوا كذا في النبين، وعليه انشرى كذا في السراجية ﴿ فَانْ نَكُلُّ أُوفَّامُ الشَّفْءُ مِينَةُ أَوْ أَفْرَا الشَّرِي ذاتُ الدمدهبأ فنعاءاه وردكتاب بتدلث نشفع فيالداداتي ويستفهم اويثيث السبب وبعدفات بسأل القائض المدعى عليه فيةول هل القانبي في حادثة لايراه شتربت أملاون انكرالشراء وال أشفسع أقم البينة أنه استرى فان عزعن اكامة البنة وطلب القانبي المكتوب البدوهو المشترى استعلف انقه مااشتري أوماته مابستمق عليه فيحذه الدارسفه ممن الوجه الذي ذكره فهذا لتحليف مماخنان فيمالفتهاء على الحاصل وهوقول أبي مسفقو محدوجهما القدقال والاول على السب وحوقول أي يوسف وحدالله لاءضيه وانكن حملا يمضموان خالف رأ بدلانه ﴿ نُوعِ فِالْمِينَ النَّمَافَةُ ﴾ قضى إن الطلاق العلن بالنَّرُوجِ لا يَشْعِ عَلَى المرأَةُ نَفُذَ لاسمى حلاالابعدالساء القضاء فيس لقائض آخرا بطاله واذأ قضى الزوجية يتهما بضيوولا يحتاج الحاأن بقول قضيت بطائن العين والسطف واسلام الدعماقة يحتلقه

يعلم القاضى بدالك ليقضى يطلان كل يمن لانه لولميذ كر لا يقضى الإيطلان عين واحد كالوقضى عطلان عين رجل لا يطل به أعمال كل الناس وان(وَجِمرَجِلامرَاهُ بِلاَأْمِي،وأَجازَه الفعل تُمُطلقها الأمَاتُم رَوجُها نفْتُ ثُمِّرافعالي (١٧٥) الدّانَي فأن أعمَّه بتقدم كاح المصرك إفقصي بالمكاسمت وككون تعالى فان نكل أوأفر أوقامت للشفيسع بينة قدى جالفيورا لحز بالحجة كذافي النبيان . وفي لاجناء قضاء يبطللان آأه للسان يزكيفية الشهادة فقال فمغي أن يشهدوا أن هذه الداراني بجوار الدارالمسعة ولمذهذا الشفيره قبل أن وسناذنا لكاح النضول بتسترى هذا المشترى هذه الماروهي أوالي هذه الساعة لانعلها خرجت من ملكه فلوقا لاان هذه آلدا رايلا وسطلان الطلقات لنلاث خارلابكني ولوشهدا أن الشفيدع اشترى وحده المارمن فلان وهي فريدة أووهها منه فغلت بكني فلأراد عده وأن أم بعل متقدم الذكاح لشنبيع أن يحاف المشترى فله ذلك كذافي المنخبرة والمحيط ، عن أبي يوسف رجه الله تعدال لؤاذتي رجل بعنه عني المدنى في سرضع داراوا قام بننقان همددالداركانت في يدأ معمات وهي في يدولانه يقضي له بالدارولو معتدار يجنبوا فيه لاجتهاء ويتسدهم داخلماء لابسيتحق الشفعة حتى بقيم البيئة على الملك دارفى يدرجل أقرائهالا خرفبيعت بجنبها دارفطاب المتراد الصافا المنافسة وزكاح الشيفعة فلاشفعة حتى يتسم البينة أن الدارداره كذا في محيط السرخسي ، ودكرا خصاف في استماط الفشوق ولووطائها الزوج الشفعة أناف أنعاف أقربهم من الدارالمشتراة تمهاع مندمة الدار فأخار لاستحق الشفعة وكذأ ومكر بعدائنكاح قبسل الضيوشم الخوارزي يخطئ أخصاف في همذه ويفتي وجوب الشدنعة الحارلان الشركة ماثبتت الاياتراره كماف نسيخ بكون الوطء حدثرلا الذخبرة وجلان ورثاعن أبيرسه أجدوأ حدالوار ين بعينه لم يعلوالمراث ولم يعلونان منها اصياف يعت واذ فسدفيحـــــقامر'ة أجة أخرى بجوارهد الاحة فإيطلب هوالشسفعة فماعلمانية فيهالعساطلب الشفعة فى الاحة المسعة روجها نمرز وج أحرى يحذاح فالوانيطل شنعته لانشرط تاكدال فعقط البالمواثبة عندا العابالبيع فأذا لم يطلب والجهل لدر دمذر الى فسيخ اليمن اساعت لاتية إله الشنعة كذافى فتاوى فاضحان الامام الثاني وكذافي حسن والباب الرابع في استعقاق الشفيع كل المشترى أوبعضه كا كلامرا تستروحهاوول محديكني ألفضاءمرة رجل التمري خس منازل من رجل واحدقي سكة غرنافذة بصفقة فأرادا لشفسم أن بأخذه نزلا واحدا قالوا والفعم وأرالصندرووره ناطلبالث_فعة يحكم الشركة في الطريق لا أخذا لمعض لاما تفريق المفقة من غرضرورة وأناأرا النسفعة بمكم الجواروجواره في هذا المترل الذي يريد أخذ ولاغركان اه ذلك كدافي نتأوى فاضعان مرهان الاقممة رحمسه المه الفنوي على قول محدرجه اذا أرادالشفيع أن يأخذبعض المشبئري ون بعض فان لم يكن تمنازاءن البعض أب البتري دارازاحدة الله وكذا أختارفي أللنمية فأرادا لشفيع أتن أخسد بعضها بالشفعة دون البعض وان بأخذا خانب الذي يلي الداردون البافي ليسرله ذال بلاخلاف بين أصحابنا واكن بأخذالكل أويدع لانه لوأخسذا لبعض دون البعض تفرفت اعمفة والامام ظهيراسين أفسي بقول الامام الثاني وأصل ءني لمشترى واعتمنري واحدمن واحدأو واحدمن النينأوأ كترحتي لوأوادالشفيهم أن يأخذنميب هذا الخملاف ماذ كروفي حدالبالعيزابس لدذلك سواء كانالمتسترى قبض أولم يقبض في خاه رالروابة عن أصحابناوه والتعيم ولرا عناق المنتثى قال كلء در اخترى رجلان من رجل دارا فللشفيع أن يأخذ نصب أحدالمشتريين في قولهم جمعاسوا ، كان قبل القبض وبعدوفي ظاهرالروا يةلان الصفقة حصلت عتفرفة من الابتداء فلايكون أخذا ليعض تذريقا وسواسمي اشتريج للماستهموحر فأشترى عبدا في السانة لكن واحدنصف عن على حدة أوسمي الجراء ثمنا واحداوسواه كانا اشترى عاقد النفسه أولغيره في الفصاين حتى لوركل رجيلان جيعا واحدامالشراء فاشترى الوكيل من رجاين فجاه الشفيع إبسرله أن أخذَ لعيب فحاسم الى دانسوريهن العددعلى داغمه ففنني حالبائهن بالشفعة ولووكل وجل رجلين فاشتريامن واحدة للششيع أن بأخدما اشترادأ حدالوك لميز وكذالوكانالو كلاءعشرةانستروا لرجل واحدا لمشفيه عأن بأخذمن واحدأومن اثنيزأوه ن ثلاثة قال الناذي بعنقه ثماث ترى ممدرحه اللدتعالى وافعاأ لظرفي خذالى المشترى ولاألظرا لحالمشترى له وهو لظر صحيح وان كأنا المشستري عددا آخرفي هذه الدنة عنه ممتازا عن البعيس بأن اشترى دارين صنفة واحدة فأرادا لشفسع أن بأخذا حداهما دونا لاخرى عناج الحاقامة البينة البا فالكارات فيعالهما جيعاقليس لدذلك ولبكن بأخذهما جيعاأ ويدعهما ودذاقول أصحابنا اللانةسرام عندالثاني وعندمجدرجه كأت الماران متلاصقتين أومتفرقتين في مصروا حدا وفي مصرين وان كانا الشابيع شفيعالا حداهما الله وأكثرالمشايخ على دون الاخرى ووقع البسع صفقة واحدة فهل إذأن أخذالكل بالشفعة روىعن أبي حشفة رجه القافعالي قول مجدني الطلاق رذكر فبالعيونا شمرى عيدها فشهدا أمه كان حلف معتق كل محلوك مشتربه فاعتقد القائسي ثم اشترى عبدا آخر والالناني يعتق بالشهادة الاول وقال الامام لا بلاتحد مدالشهادة وروى عن الامام الذاتي فين قال كل احرأة بنزوجها فهي طالق فنزوج احرأة وهو برى أوقوع فرفت

امرأنه الى والسلامري الوقوع فقدني يعتمه السكاح تم تحوّل رأى الرحسل الى الوقوع فتروح امرأة أخرى بعسدها فالهجسال الوليوميمل مِ أَمِهِ الحَادِثُ فِي الْحَادِثَةُ فِي غَازَةُ وَالْأَنْ (١٧٦) القَانِي الْعَلَاقِينَ الْوَالِ الفَ الآولي الاجتهادة فضاؤه في عدد الله بتعمل أه لس له أن يأ حداد الذي الذي يحاورها المداركذا برىءن مجدر حدالله تعالى في الدارس المتلاصقتين والمعلمة المنطقة اذاكان النفس جارا لاحداهما أملس الشفعة الإنعابله وكذا فالمحدرجه الدنعال في الدادئة فذت عليهاالحدل الافرحة التلاصقة وواحدمنها يل أرض انسان ولس بن الافرحة طريق ولانه والامسناناله لاشفعة له رب مرب المرب الذي المتداح الذي المداحة وكذلك في قور يناذا بيعت بدوره اوأراصها أن نشور المرب المساور الأن وأبحرفها حكم الشاذي فيم لرأيه الذى مليه حاصة وروى الحسن عن أبي حنيفة رجه الله تعالى أن الشفيع أن ما حداً الكل في ذلك كله والحسيل فيه أن يتزوج بعد الماشفعة فالنالكرني دوابة الحسسن تدلعلي أن قول أي حنيفة رجدالله معمالي كان مثل قول مجدرجه النسيزامرأة ويدي عند الله تعالى مرجع عن ذلك فعل كالدار الواحدة هكذا في البدائع القانبي أنهاز وجنه بحكم السين عدلي امرأة أحرى ﴿ الباب الخامس في الحصيم بالشيد عدو الخصومة فيها ﴾ وتزعم المرأة انهاحرام عليه ولامزم التسفيع احضارالنمن وقسالده ويمبل يجوزله المنازعة وان إيحضرالفن المجلس الفاضي فأذا أخذا بمذهب الثاني رجه الله قينيله بالشيفعة لواحدارالنن وهمدورواية لاصيل وعن محدرجه انتدته الى أن النادي لايقضي له فمترافعان المحالفاني الحنفي الشفعة حتى يحضران ثم إدافتني له فبل احدارالذن فالمسترى حق حس العقارعنه حتى يدفع النمن فعكم الفاذي بأنهاز وجته لمورشفذ الفضاء مندمجد رحما لقمتمالي لانه فصل مجتهدفيم ولوأخرونع الفين يعدما فالرادفع التمن المم مذهب محدوادا كانت هذه لاحال الاجماع كذافي انسين . فان أخذاك ارمن المشترى فعهد تدوّنهمان ماله على المسترى وان مذرة بالفدخ المادى لاعتماح خذدامن البالع ودفع الثمن المعفعهدة وضمان ماله على البالع عندنا وروى أبوسلم أنعن أي بوسف الى ذكر اسم الازالم وأق رجهاته تعالى أن المشترى أن يُن شعالتن ولم يقبض الدار- في قدى انتان يالشفيع يحضرتم - ما فاله واسماعندالامضاء دووال قبض الدارمن البالع ويذهدا لنمن للسترى وعيدته على المشترى وانكات لم يقد مدالتمن دفع الشف عالنمن لامر أذكما تزوجتك فات الماليانه وعيدده على البالع فتؤأن الشفيع في حدد الصورة وحيد بالدارعيا فردهاعي البالع أوعلى طالق ثلاثماتم تروّجه اوروم الشهرى قضاه الفانسي فأن أراد المشهري أن خده الشراله وأراد المانع أن يرده اعلى المشمري بمحكم ذاب اخال الىء كررى صحمة النمراه فالشفرى الخياران شاه أخذها وانشاءتركها فان أخذال فديع الدارمن المسترء وأرادأن مكتب النكاح فندى بماغم كتباعل المشدين ليكون وديقة تنشف على الشترى ادذاذ وعنك في الكتاب تبرا المشترى أولانهرف والتهائلا باوتر وجهامعد عليه الاخدانشذه، ويأخذان فسع من المشتري كلب شرائه الذي كتب على بالعموان أبي المشتري أن دخهول زوج آخراختلف دفع السه ذاك فله داكر اكن عبقي للشفيع أن يحناط لنف ونسهد قوماء لي قسام المسترى الداراليه المشاين فيأنه دل يحتاج الى شفعه وانكان الشفيع أخسفالدارس السائع مكتب كذباعلى السائع تحومآ بكتسالو خذمس المشمى ويكنب في هذا الكذب فراد المشترى أنه سلم جمع مافي هذا الكذاب وأجاره وافزأته لاجن له في هـ في العامل الدينية الماسانية عالى أن المنعذ _ د بكامة كلمالعال ولافي عها كذا في المحيط ، وانشاء كنب الكتاب عليه ما ينسلم النار والشفعة اليه وقبض البائع التمن أ يمر واحد بتعدد المشادها رضاه ومنعمان السالع الدول كذافي المسوط . وإذا فضى الفاضي الشفيع أوسام المشترى تستعمما كأراوة مرالخنث وهمورواية أحكام السع من خدار دوية وخسارعب والرحوع النهن عنسدالاستعداق الأأن الشدنسع لابرجع يضمان الغرور حيالو بحق الدارالمشفوعة تماسيدة ت الداروأ مريدة عن السناه كاناله أن مرجع بالفن الاول أمالمنعة دجافى على من أخذمنه النار بالشفعة ولارجع قعة الساعق المشهورة ن الرواية وعن أبي وسف رحماله تعالى الحال أتمان كأهموروامة أله يرجع والمتدري برجع كذا في النتارة أمة . وإذا واع الشراء بنن مؤجد لي الى مسته من للخنسر المامعود والاصطفيحاث في النفيع فطلبالشفعة وأوادة خدها ليفانا أأحل فلس لهذك الأرضا المأخودسة ويقول الفافع له أأا المعضر لوحود الأسرط وسبي الهاقب تسنعت وقفن وال لم برمن آبا خوذمنه لما تنقدالنمن - لا أوقع - جرحتي يحل الآجل فان نقد النهن حالاو كان الانتسد من المربعة برذانسرط الفضان مأساومن مة طالنهن عن المنسمةى وان فقد النهن حالاوكان الأحد من الشفري يتي الأحل في حق المنسمة ي على علم والبالاوللاء والمعتدله حى لا بكور للبالع ولا يقمطال بالمنسقي قبل كالاجل وان صبرحى حل الأجل فهوعلى فيصفعنا انتزوجتمك فانت طالق يحتاج الى انفضاه بالفسخ وتعلمو طلاف وطلافن بالتزوج كتعلمو الثلاث وان كانت الميزعلي أمرأة الا افهوكفوله الاحتسمة واحدة بكتني باغسن مرة واحدد وان كان على جسع الساء على كل امرأة بين واحد يمتاج الى اغسخ ف حق كل امرأة و فال كل امرأة

يتزقيجهانهي طالق فنزوج إهمرأة ثم طلقهانلا فالافائدة في فسيخ هذا البين لاه لوفسيخ يقع النلاث ولايحل فه هذه وان أفاديان كانت تزوجت ما سروطلقها الناني بعد الدخول يقيد القضاء بالفسيخ وكذالوكان علق بطلا فياعتاق (١٤٧٧) عبد أوما شاكله أو كانت البين بكامة كليا فسنس فسم أيضاه حاب ذا كان الاحل معادما وأمااذا كان يجهولا نحوا لحصاد والدماس وأشماه دلك فقال الشنسع أناأهل الثمن بطلاق امرآة معددة ان وآخذها لمكن له ذلك كذافي المحمط والنخيرة والفناوي العناسة ، ولوباع الى أجل فاسد فيحيل المشتري تزوجها ثمحلف بطلاق كل النهن جازالبسع وتنت الشنعة وكذا الارض ساع وفهاذر عالمة ارع بطلب عندالسع وفي الجيزري في مرآه بنزوجه افتزوج امرأة الخيارالمؤيد والاحل الى العطاع جارة أخد مالشفعة وان ليطلب في الحيال بطات كذافي المتارخاسة وقسيخ المنا المطلقة لامكون لشفعوى اذاطلب الشسفعة بالجوارفا لقاضى يسأله ترى الشفعة بالجوارأم لا فان قال نع يقدني بالشفغة متذافسنها فيحق المعمنة والافلا كذافي السراجيسة مهي رجل اشترى من آخرد ارايالف درهم وباعهامن آخر بألؤ درهم وسلها ويحتاج الىالفسيخ فيحقها م-صرالشفيع وأرادأن بأخر سار بالبسع الاول فال أبويوسف رحه الله تعيالي بأخذه أمن الذي هي في أبضا فال الامام آلم الواني بدبه ويدفعالمةألف درهمو يضاله اطلب صاحبك الذيباعك فحذمنه ألفا آخر وروى المسيزين زماد رجه اللهاذا فسيخ المن بعد عن أبي حنَّه نه رجه الله تعالى إذ احضر الشَّف عوقد ماع المُسترى الدار وسلها وعاب وأراد أن مأخَّه ذها النزوح لايحنياج الي تحديد مالسع الاول فلاخصومة منهوبين المشسترى الآخر فالحاصل أن الشسفيسع لوأرادا خسذها مالسبع الاول العقبدلان الفاذي لارفع بترط حضرة المشدتري الاول عندأبي حنيفة رجه الله تعالى وهوقول محسدر جسه الله تعسالي وفي قول طلا فاوافعالانه لاعلك ذلك أى وسف رجه الله نعالي لاتشترط حضرته وان أرادأ خذها بالبيع الناني لانشترط حضرة المشترى الاول أماالنى بليه ابطال الميس ولأخد لاف كذافى المحيط ، فان قال الشفيع ال لم أبي بالمن الى ثلاثة أيام فانابرى من الشفعة فلوكان الزوج وطئها تعسد فلهجبئ بالفن الىذلك الوقتذ كرابن رسترعن محدرجه الله نعالى أنه سطل شفعته وقال المشابخرجهم النكاح قمل فستفمعل لانه الدنعبالى لاتبطل شفعته وهوا اصحيم ولوأن الشفيع أحضرالدنا نبروالنمن دراهم أوعلى العكس آخنافها رفع الطبلاق من الاصل فيه والعديج الدلاتبطل كذا في فتاوى فاضيفان . وفي الفتاوي العتا ســة ولوسأة المشــتري أن رؤخرً لاأنه حكم بالحسل في الحال الحصومة الى كذاوهوعلى خصومت فأجاه فهوكذلك وفي المنتق بشرعن أبي بوسف رجه الله تعالى أن لمقال الدلايظهر في حمق قول الشفيع لأحق لي عند فلان براه تمن الشفعة كذافي التتارخاسة ، وحل في بده دارجا و رحل وادعى المستوفى الوطء وكإيظهرفي أنصاحب البدائسةرى الدارمن فلان وأماشفيعها وأقام على ذلك منة وآقام صاحب البدمنية ان فلاما حقددالمرأة يظهرف التي أودعهااماه بقعنبي القانتي لأشفع مالشفعة لانصاحب المدانتصب خصما مدعوى الذعل وهوشراؤه ولو قىلهاالااداتعسدراطهار كالاسفيع لم يذع الشراءعلى صاحب اليدائمة دعاءعلى رجل وصورته أن بذول لصاحب الدان هددا لفسيزق التيحانت قبل لرجل وأشاراتي غبرصاحب اليداشسترى هذه الدارمن فلان بكذا ونقد النمن وأناشف عياوأ قام على ذلك النسيم فانكانت المقصودة ينة وأقام صاحب السدينة أن فلانا أودعها الافلاخ صومة بينهماحتي يحضر الغائب لان صاحب بالفسيخ خامسة فلابظهر الميدديناا نتصب خصمابجكم ظاهراله لابدعوىالفعل كذافي المحيط واشترى داراما لحياد ونقدالزيوف فيحق الاربع اللاتى سبقت وانسب وأحذهاالشفيع بالحياد كذافي السراجية ولورنبي البانع بأخذال يوفءن الحياد كان للشنري فبدولابالوأظهرنا القضاء ن رجع على الشنبع بالحياد كذافي المصمرات، فهن ظهرأن القصاء يحل هذه وفسيخ البمن عليها كان والباب السادس فى الداراد اسعت ولهاشفعاء كي اطلا فأذا بطل فحقها بطل بجسأن بعل مأن الشفعا الذااحتمعوا فحق كل واحدقدل الاستيفاء والقضاء مابت في جميع الدارحتي اله اذ فيحق الاربع وطريق فسح كالمتداد أغيمان المأحدهماا الشفعة قبل الاخذوقيل القضاه كان للاحرأن بأخذ الكل واعدالا ستسفاء اليمين لوحنفيا فيتوله ادا

وبعدالفتناه يبطلحني كل واحدمنهما عماقضي لصاحبه حتى اذا كانالدارشفيه ان وقضي القاذي بالدار

بهسانم المأسدهما نصيدلم يكن للاخرأن بأخذا لجيع واذاكان بعض الشفعاء أقوى من البعض فقضي

منانى الشفعة القوى بطل حق الضعيف حتى اله إذا اجتمع الشروك والجاروس لم الشريك الشفعة قبل

نغضانه كاللحادأن بأخذه ماالشفعة ولوقضى القائى بالدآ وللشريك ثمسلم الشروك الشيفعة فلاشفعة

والمكذافي الدخيرة واذاكان أحدال فيعين عائباكان العاضران بأخذجه عالدار واذا أرادأن بأخد

(٢) - فتارى خامس) يعث الى شفعوى المذهب ولا بأمر المعوث السه بالفدخ لانه كالايجوز للقاضي الفسخ لا يجوز له الامرأيضا

تزوجت امرأة فكدذال

جاالى القانبي وطاب فسيخ

لمنةالقانى انكان جنفيا

لأيف يزلانه يخدلاف رأمه

لكنه تومأذونا بالاستغلاف

لكند أمرا ليعوث المديد بالعصومة والقضاء ينهمان بعده ان أخسد أحدهما ذات مالالا بصع فسعندا جماعا وان أخذا برة الكابة ان

ا هم أندال فاض لابرى الوقوح فقدى بعجمة السكاح مجمول رأى الرحسل الى الوقوع فتزوج الهم أنا ترى بعسدها فانه بحسال الاولومومل مراً به المفادث في الحادثة وفيالان (١٧٦) القادى المنافعة في بإيمال الطسلاق في الاولى الاجتهاد تنف في في ويدار ويوم من المورد المو يترقيجهانهي طالق فتزوج إهرأة ثم طلقها ثلاثالا فالنقل فسخ هذا العين لاه لوفسخ بقع الثلاث ولاعولة هذه وان أفادمان كانت تروجت وتخروطاتهاالثاني بعدالدخول بشيدالقضاءالفسخ وكذالوكان علم بطلافهاعتاق (٧٧١) عبداً وماشاكاه أوكات البين يكامه كل له فسرية أن يأخذنا الذي الذي يتداور والخصة وكذاروي عن مجدوحه الله نعالي في الدارش المتلاصقين اذا كان الاحل معلى ماوأ مااذا كان مجهولا نحو خد دوالدياس وأشدا دخل فقال الشفيع أفأهل النن الدادق امرأة معدمة أن له لايلك نفض ذلك وأما الاست الاستمارا لاستداهما أهلس السفعة الانباط، وكذا فالعدرجماله تعالى في وآخذها لم كذله فلك كذافي المحط واللخبرة والفناري العناسة ، ولوباع الى أجل فأسد فعمل المشتري تزوجهاتمحاف بطلاق والاقرحة المتلاصقة وواحدمنها بلي أرض انسان وليس بين الافرحة طريق ولانم والاسسناناله الاشفعة المادنة فذت علياالحال النمن جازاليب وتنت الشفعة وكفا الارض ساع ونهازرع للزارع بطلب عندالب وفي الجردروي في ر أند زوّجه الذروع امر أنه الاني القراح الذي للمخاصة. وكمالك في مرادًا بعد ورها وأراضها أن لكل تنفسع أن بأخذ القراح الفيار المؤبد وآلاجل الهالعطاء جار أخدوا فسفعة وان إيقل في الحال عطات كذا في التنارخ اسة الاكوراج وفعام نسين البمن المطلقة لاتكرن التى لمدة حاصمة وروى الحمد رعن أي حمدة وحداقه تعالى أن المتفسع أن بالحدالكي في ذلك كله الشاذي فبمسل برأبه لشفعوى اذاطاب الشسفعة بالجوارة القرنى بسأله ترى الشفعة بالجوارأم لافان فالنع بقني بالشفعة فسنافسها فيحق الممسنة باشفعة فالالكرين روابة الحسس سلاعلي أن قول المحضفة رجعافة نعماني كان مثل قول محدرجه والخدسلة فيعاأن بتزوج إعاد والافلا كذافي السراجية 💰 رجل الشبري من آخرد ارابالف دوهم وباعه امن آخر بألفي دوهم وسلها ومحذاح الىالنسجة فيحقها النسط امرأة وبدعي عند تمحضرالشفيم وأرادك بإخذالدا وبالبيع الاولاقال أتويوسف رحفا لقه تعمالي أخدهامن المذيحي فيأ الله تعالى تمرجع عن خلاف فجعل كالدار الواحد تعكذا في البدائع أيضا فأل الامام آلله الزاني الدنجي أنهار وجند يحكم بديه ويدفع المة ألف درهم ويصاله اطلب ساحيك المكماعك فحلعته ألفا آخر وروى الحسن براداد رجه الله اذا فسنزالمن بعد والباب الخامس ف الحصيم بالشينعة والخصومة فيها كا النسمغ عملي اهرأة أخرى عي أي حدثة رجه الله تعالى اذا حضر الشفيع وقداع المنسترى الدار وسليا وعاب وأراد أن مأخسدها انتزوح لامحتساح الى تحدمد ولايذيمانس فبسع احضارالنمن وقت الدعوى بل يحورته المنازعة وانتفه يحضرالنمن الدمجلس الفاضي فأتنا وترعم المرأة انهاهرام عليه بالبسع الاول فلاخصومة مينه وبين المتسترى الآخرة اخاصل أن الشسفيع لوأ داداً خسده الابسع الاول العتمدلان الفائي لارقع أخذاءذها النانى رحهاته قدى له بالنسفة له احسارالمن وحدد رواية الاصلوء تعدر حدالله نالله أن الفاضي لا يقفي له تسترط حضرة المشدتري الاول عندأبي حنيفة رجدالله تعالى وهوقول محمد درجمه الله تعالى وفي قول طلا فاواقعالانه لايلكذاك فيترافعان الىالفادى الحنفي والشفعة حتى يحضرا أنهن م اذاقفني لدفيل احدار النهن فالمشسترى حق حس العقارعنه حق يدفع النهن أي بوسف رجعالة تعالى لاتشترط حضرته وانأراد أخذه بالبيع الناني لاتشترط حضرة المشترى الاول أماالنى للماسال المسن أبه وينفذ النشاء عندمحدرجه اقدنعالى لاه فصل مجتهدفيه ولوأخردهم النمن بعدما قالمادفع النمن البه فحكم الفاذي بأم ازوجته بلاخه لاف كذا في المحيط ، فإن قال الشيفيع ان لم أبي بالفر الى ثلاثة أيام فأنارى من الشيفعة فاوكان الروح وطنها بعد تذهب محدوادا كانت دره لاسطل بالاجباع كذا في النسب ، فان أخذ الدار من المشترى فعهد نه وضميان ماله على المسسمرى وان فريحيئ بالفن المدلك الوقت ذكرا بنرسم عن محمدرج القه نعالى أنه سطل شفعته وقال المشايخ رحهم النكاح قبل فستفه يحللانه أخذ دامن الباله ودفع النمن المدفعة لديونهمان ماله على البانع عندما وروى أدب ليمان عن أو يوسف مقرد بالفاعة الماذى لايحتاح الدنعال لانبطل فعقه وهوالتحد ولوأن الشفيع أحضراله ذابروالنن دراهم أوعلي العكس اختنفوا رفع الطملاق من الاصل المحالقة تعالى أن المشترى ان كان قدائن وإرشيض الدارسي فضى القادى الشفيع عضرته ما قاله الى ذكر اسم ثلانه المسرأة ف والعيم العيم الدلا أله الله والمناوي والمناوي المناوي المناب ولوساله المسترى أن وزخر لاآنه حكم بالخسل في الحال بقبض المدارمن البالع وسنتدالنن للشترى وعهدته على المشترى والكامن لمبتقسد الفن دفع الشنسع الفن ونسماعندالأمضاء وبودال خصومة الى كذاوهوعلى خصومة ــ ه فأجاه فهوكذاك ولى المنتق بشرعن أفي يوسف رجه المه لع الى أن لمقال الدلايظهرف-ق إلى البائع وعدده على البائع فلو نالل فصع في حدة والصورة وجدواله أرعبها فردها على البائع أوعلى لامرأة كلية زوجتك دات تول الشفيع لأحق لى عند فلان براء تمن الشفعة كذافي الشارخانية ، وحل في يدهدار جاوحل وادعى المستوفى الوطء وكالظاورف ت معروب من المستروب من المستروب المستر طالق ثلاثمانم تروّجه اورفع تصاحب اليداشيةرى الدارمن فلان وأناشفيعها وأقام على فتات بينة وأقام صاحب اليدسسة ان فلانا من هدالم أ فيضير في التي النعراء فأشفري الغياران شاء أخذه اوار شامركها فان أخذالشف عالمار من المسترى وأراد أن يكنب المال اليحاكيري صحمة أودعهااله يقتنى القائمي لأشفيع بالشفعة لائصاحبالمدا تتصب خصما يدعوى الفعل وهوشراؤه ولوا فبلها لااذاتمسدراظهار كتاءً إن الشارون بتكون دارة فالمشافع على المشتمى ادارا وهنك في الكتاب آمرا المشترى أولانم وأس النصيحاح فقفني بهائم كنالنسفيع لميدع الشراعلي صاحب البدانما ذعاءعلى رجل وصورته أن يةول لصاحب البدان هسذا دناعى هدري معرود وده دست على هدوي المدروسي و مدار و المه وان أو المدرون و المدرون و المدرون و المدرون و المدرو علد الاختباشية ، و اخذا لشفعه و المستدى كاب شراه الذي المستدى المدروس سيزفي التي حالت قسال والقهاللا اور وحوامعه لرجل وأشاراتي غيرصاحب البدائسة رىهده لذاره ن فلان بكذا وفقد النمن وأذاشفه عباوا قام على لفائه اللسعز فالكانت المقصودة دخدول زوج آخراختك ينة وأفام صاحب السديينة أن فلانا ودعها بادفلا خصومة ينهسها حيى يحضرالة أسلان صاحب بالفسيم لحامسية فلايفلهر الشابيزني أمه هل بحتاج الح لمددها النصب خصمابحكم ظاهر المدلاسعوي الفعل كدافي الميط والمترى دارابالحياد وتقداز بوف فىحق الاربع اللاقى سبقت القضاه والماسابناه عدلي أن والنهرجة أخذها الشفيع بالحياد كذافي السراجية ولورضي البالع بأخذار يوفءن الجياد كالماسري وفدلانالو أظهرنا القفاء ولافي تنهاكذا فالهيط ووانشاه كنب الكذب عليه ما يسلم الدار بالشفعة اليه وقبص البالع النمن أ المنعذب بكامة كلمالعال : 4 فيهنظهرأن القضاء يحمل نبرجع على الشذيع بالجياد كذافي المضمرات، برضاءو ضمانا البالع لفرك كذاني المسوط ﴿ وَادَاقِنِي القَانِي الشَّفْيِعِ أُوسِ اللَّهُ بِي تَدْتُ عَزِماً مهز واحديتعدد العقادها هذروفسيز البينعلما كان والباب الدادس فى الداراد اسعت ولياشفه اكو أحكام السع من خداررؤ ووضيار عسو والرجوع والنن عند والاستعقارة والأن الشدنسع لايجع تخ اوتع الحنث وهوروابة اطلا فاذا بطل فيحتها بطل المتميان الغرورسي وبحق الداوالمشفوعة تماسيحةت لدارو مرينة ض البناء كانادأ نرجع الفنا الاحسل أم المنعة سدج افي بجسأن بعاران الشفعا اذااحتمعوا فحق كل واحدقيل الاستيفاء وانقضاه مابث فيجيم الدارحتي الداذ فيحق الارده وطريز فسيم على من خدامة الدار بالمندمة والارجع قبة المنافى المنهورون الروابة وعن أبياو من وحاله المال الحال أبيان كأهدورواية النانارات فيمان الأحدهما الشفعة فبل الاخذرف لانقضاه كاللاخرأن أخذانكي وبعدا لاستيفاه البمان لوحنفيا في قوله اذا ورجع والمتسنى برجع كذافي التارياسة . والاونع السراء فن مؤجل الحسنة مند فحضر المامه وهوالاص فعنثاني وبعدانفضاه يبدل حتركل والحلامتهما عماقضي لصاحبه حتى اذا كانالدارشفيه ان وقضي القاضي بالدار تزوجتام أذنك أأثم التفيع فظاب الشفعة وكواث خدها ليفات الإجل فلس لانك الابرطاللة خودمته ويعول القافعة الما البعض لوحوداتهم ونسي بتهسانم الم أمعدهما فصيمه لمكن للاخرأن يأخذا لجمع واذاكان بعض الشفعاء أقوى من البعض فقضي جاوالى القانبي وطاب قسين ليرمل الأخوذمنه المائنة والنن ولاأونص مرحقي بيحل الاجل فان أقدا النن والاوكان الاخسادس الترك الداقب تسنعت وقفن قال ماسى بالشفعة لقوى بطل حق الضعيف حتى الداذا اجتم الشروال والحاروس إالسر بك الشفعة قبل لمن فالقاني ان كان حنسا أحقطالنش عن المشسترى والمنقدالش حالاوكان آلانتذمن المشترى بين الأجل في حق المشسترى على حالا بهذانسرط الفضاء الباومن تنساله كالجارأن بأخذها بالشنعة ولوقتني القانني المآولات ريك ثمام الشريك الشمقعة فلاشفعة لأبضاء لانه يخالاف رأمه احتىلا بكون لبائع ولا يتعطالية المتسترى قبل محل الاجرا وان صبرحتى حل الاجل فهوعلى مستعمده فأ والمالاوللاء فالمعتدنه والكذافي الذخورة والذاكان أحداث فيعن تراجا كالمتاهار أن بأخذ جميع الدارواذا أراد أن بأخسد الكنه لومأذو فالمالا ستفارف ادترتوحتمك فانت طالق - فتوى غامس) يعث الى شفعوى المذهب ولا يأمر المعوث المسه بالفحظ لانه كالايجوز لقاضي الفسيخ لا يجوز له الامرأ يضا يمتاح الى الفضاء والنسب وتعلمو طلاق وطلاق بالترفيح كتعلمو الثلاث والاكانت الميزعلى احرأة واحدة بكتني بالنسخ مرة وأحدد وان كان على جميع الساءعلى كل امرأة بين واحد يحتاج الحالف على حق كل أهمأة ، وال كالم سند إمراليعوث البداء بآع المصومة والقضاء ينهما فيعدوان أخسد أحدهما بذاله مالا يصرف صفدا جساعا والتأخذا جرة الكرية ان

زادعل أحراللل فكذا وانأجر النال لاينع صعة الفسخ والاول أن لا أخسذ واذا جاء بكاب القاني لابسمع الاجعضر من الخصم وتعضر معه على الحالف أنها مرأنه تزوجها بكذاوعليه ابفاؤه والفيام بمواجب النكاح فيدول المرأةالتي تزوحهانندى المرأة لمف ورض الشتري ذاك فلافك والأوال المشتري لأعط الثالا لندف كالناه أن الحسف النجر كذا تروحتها بما دات الالى فيالمسوط و وانكاناخاضرة الفاغيبة لغالب أنا آخه النصف والنف وهوسقدارحته أيكن االأ كزت حلفت بطلاقهاان ن بأخذا لكل أويدم كذا في السراج الوهاج ، واذا قضى لذ نسى للحاضر بكل الدرنم حضراً خروفضي له تزوجتها فوقع العناز فباليمين لنعت تمحضرآ خرقضياه بثلت مافيدكل واحدمهماحتي بصمرما وبالهدافان فالالذي قضياه السابقة فاذاسمع القيادي يكي المارأ ولاتناني أدائس إلشا المكل فاحاأن أخذا لمكل أوتدع فلس أدقال ولشاني أن بالحدالنصف كذا كازمهما وطابت المرأة في الحيطة وفوحتمروا حدمن انشفعاه أولاوأشت شلعته فين القائبي بقنابي له بجميعها غمالا حضرشفيه المكدمةاه الذكاح بقول خروا ثانت شفعته فان القاضي ينظران كانا الساني شفيعا مشبل الاول فالديقضي لديند ف الداروان كانا كن بنااللكاح الناتي أولى كالذاكان الاول جراوالناني خليط فان القادي يبطل شنعة الارل ويقضى بجميع الدارالثاني أ وسطلان البين ولايحتاج الى الامصافة أن كان أمضى وإن كان الثانى دون الاول فأنه لا يقضى له بشو كذا في السراح الوهاج 🔹 ولوأن زجلا المسترى داراوهو أ كأنأحوطه ولوقال كلاامرأ شفيعها نهجا وشفيع مثله فضى النادى مدفها وانجاله شفيهم آخرأ ولىمند وان القاني يقضى له تدخدل في نسكاحي فسكذا بجميدع لداروان جامنفسع دوند فلاشدمة لا هكذا في ثهر حالطه ارى 🔹 وليقضي باندا وللعاضر ثم وجداً فزوجهافض ولى وأجاز جاء سآفرة ها تمقدم الغبائب فلبس له أن يأخذ بالبسع الاول الانصف الدارسوا كان الرة بالعب بقضاء أو الحالف الفعل لايحنث كأ فسرقصاه وسوا كانقبل القمض أوبعده ولوأراد الغائب أن بأخذ كل الداربالشفعة بردا لحائس بالعيب في نوله كل امرأة أتزوجها ويدع السع الاول ينظران كان الرقبغ مرقضا فله ذلك لان الرقيف وقضا يسعم طلق فكان معاجديدا في حق الشنعة في أخد الكل مالشفعة كاباً خد بالسع المبتدأ هكذاذ كرمحد رحم آنه تعالى وأطلق الحواب ولم لان للدخـول فىالنكاح ماواحدا وهوالتروح يفصل بينمااذا كانالر تبالعيب قبل القبض أوبعده من مشايحنامن قال ماذ كرمن الحراب عمول على وكان ذكرا فحكم ذكر مايهم والفيض لانالرة فبسل أنقبض بغسرقضاه بمع جديدويهم العشارة بل التبص لاعتبورعلي أصله داخيا السب كالوادع ولنحرز أو مستقم اطلاق الجوابعلي أصدل أبي حنيف وأبي يوسف رحيه التدنعالي ومنهرمن والبستقيرعلي أقسر بنسب ولدحرة كأن مذهب أليكل وان كان بقضاء فلاس له أن رآخه فدلاله فسيخ مطلق ورفع للعقد من الاصل كأرم لديكن والاخذ اقرادا شكاح لام أبالشفعة يختص بالبيع ولواطاه الحاضرعل عيب قبل أن يقدى له بآنشفعة فسلم انتسفعة تم قدم الغائب (نوع في الامضاء) وانشاه أخذا لكن والنشاء تركم ولوردا خاضراله اربالعيب بعدمافنني له بالشفعة تمحضر شفيعان أخذا لانبلأنالوكيل التوكبلالا ثاني الماريات فمقوا لحكم في الاثنين والثلاث والابسقط حق الفائب قدرحصة خاضر ولوكانا الشفسم اذا والله الموكل اصع إخاذ برانترى الدادمن المشترى تم حضرالعائب فانشاه أخذك الدادياليبع الاول وانشاه أخذ كهاباليسع إ ماشئت فملك وليس لشاني الثانى ولوكان المشترى الاول شفيعاللدا وفاشترا هاالشفيدم الحاضرمنه تمآدم الغالب فانشاء أخذنص أن بوكل آخر والخليفة اذا الدار باليب الاول لان المشترى الاول لم يشاتله حق الشرآء قبل الشراء حتى يكون بشرائه معرضاعته فالنا أذن القاشي الاستعلاف ماعهمن الشقيع الحاضرلم يشت لنفائب الاحتدارها كان يخصه بالزاحةمع الاول وهوالنصف لانالسب أنستفلف وله أيساأن عنمداليم الآونأ وجسالشفعة للكرني كل الداروقد بطلحق الشفيع الحاضر بالشراء لكونالشراء يستغلف غروغ والاذن الاول أولين الاعرآض فبق حق المشترى الاول والغائب في كل الدارفية سمريته ما آماً خذا لغائب فعف الدارباسيع لزولكني ولاحاجمة لى الاول وانشاء أخسد المكل والسيع الثاني لان السب عندا عقد النائي أوجب الشفيع حق الشفعة تم يطل امضا الاصل، ولوأرادواأن حق الشفيع الخاشر عندالعقد الأول ولم تعلق وأقدامه على الشراء الذاني لاعراضه فديخ تالغائب أن وأخذا ينشرافضاه الخليفة عنسد كل الدارياتية دائناني ولوكان المشترى الاول أجنبيا اشتراه ابأنف فباعها من أجنبي بألفين فحضرات فبع الاصدل فهركالباتقضاء والشفيع بالخياران شاه أخيدالسيع الاول وانشاه أخيد بالسيع الشاني لوجود سيب الاستحقاق وشرحه واض آخرعندا لفائسي ولو عندكل واحدمن البيعين فان أخسذ والبيرج الاول سؤائن الحالمت ترى الاول والمهدة عليسه وبنتسخ قضى غبرالأذون الاستعلاف البيع المنافى ويسترة المشترى الناني الفن من الاول وأن أخسدها لسيع الناني تم البيعان جيعا والعهدة فامضاه الفادى وازاداكان على الناني غيرانه ان و حدالمشترى الناني والمارقيده فله أن المند ماليسم الساني سواء كانالمشترى الاول النائب أهسلالاتضا وان مكن أهلالا بحور والمالب يقضى يمانهدوا عنظلاصل وكذاالقانس فضى بماشهدوا عندالنائب ، أمرالفادي الخليفة أن يرمع الفضة والشهادة ويكنب الافرارولا يقطع الحكم يفعل مأأ مرء الفادى وليس أدان يحكم ويس كشاشى أن يحكم الخبار لظليفة نسبواذ تستهو

عليه لامه ليس بقاض وكذالوا خبرها توارد جل الأن يشهد هومع آخر وقد تناطقت أحو به أثمة تهد فامخوار زم أن شهاد ومستخص الفان ي وشهاد ذائو كلاه المفتعلة سابة لا تقبل بجلاف تواجع الاهل العدل وقد رأ تسبغواس (١٧٩) خواد زم وبها جماء عن مؤس اليم خوادزم وبهاجماعة ممن نؤنش اليهم القضاء وكذابيعش نراسى حاضرا أوغالباوان أرادأن بأخذبالبيع الاول فلبس لهذائك متى بحضرا لمشترى الثانى هكذاذ كرالفاضى الامام الاسبيحالي رجه القدنعالي فيشركه فتتصر الطعاري ولميحث خلافا ودكرا لكرخي أن همذا قول فكيف قضاؤهمه وسأنت أب حنيفة ومحدرحه ماانة تعالى ولوكان المشترى باع نصف الدادولم يسع جيعها فجاء الشفسع وأرادأن عن شيادة بعدم أبدد ل خذبالبيع أخذجهم الدارويعان البيع في النصف الناف من المشترى وآن أرادان بأخذا لنعف بالبسع بقبسل فقلت أم مع عا الن الناني فلاذلة ولوكان آلمشتري لم يسع الدار ولكذه وههاه ن رجل أوتصدق بهاءلي رجل وقبضها الموهوب وكل خلك من نهاوت أمراه له أوالمتصدق عليه محضرات فسيع والشهرق والموهوب له حاصراً خلاه الشفيع والبسع لاباله بية ولابدمن المشت الشرة وقدرأت حضرة المشترى حتى لوحضرانشذ عور يحد الموهوب له فلا خصومة معمحتي يحد المشتري ثم يأخذه المالسع من العائب أن واحدامن الاول والنمن للمشترى وبطلت الهبية كذاذكروا لقانسي من غير خلاف ولووهب المشترى نصف الدار مرائه الدىدى أبداء غي متسوما وسلمالي الموهوبله تمحضرا لشسفيع فأوادأن أخذا لنصف الباقي نصف النمن للسياد ذلك مثله دساقاد قصامد يندالي ولكنه بأخذجيع الداريجميع الثمن أويدع وبطلت الهبة وكان الفن كله للشبغرى لاللوهوب له كذافي ألب جاهل لابعرف قرآنا لدائع ورجل أشترى دارا ولهائس فيعان أحدهما عائب وطاب الخاضر الشده مفقصي القانعي له تمياه ولاخطاحتي يقضى باربعة الشفيع الناني فانالشفيع الناني يطلب الشفعة من الشفيدم الحاضر الذي قضي له الفاضي لامن المشتري اهس فقلت له فيه فقال أنا هـ ذاأذاطاب الشفيع الماضر جيع الدار بالشفعة (١) وان طلب النصف على ظن أنه لايستمن الا علمالصلحة والتديعلم المفسد النصف طلت شمفه ته وكذالو كالاحاضر بن فطلب كل واحدمنه ما الشفعة في النصف بطلت شفعته مالان من المصلم والفانسي الذي لم كل واحدمنهما لمالم يطلب الكل يطلت شف مد في النصف الذي لم يطلب فالابطلت شفعة من النصف بعلل يؤذن الأسفلاف ذاحكم فالمكل كذافي فتاوى فأضيفان وقضى ثم رفع الح الاصل فأحال والباب السابع في الكار المشترى جوار الشفيع وما يتصل به كا اجازكا لووكل الموكل غبرا لأدون وف الأجناس بن كيفيدة الشهادة فقال ضغى أن يشهدو أن حدد الداراتي بجوا والدار المبيعة مل هذا فأجازالو كملى الاولرفعمال شفيع قبل أنبشتري هذا المشترى هدوالدار وهيله الى هذوالساعة لانعلها خرجت عن ملكو فالوقاليان يصدم فانبى بلدنسكه على همذاآلدارنهذا الحارلابكني لوشهدا أنالشضع كاناشترى هذه الداره ن فلان وهي في يده أو وهبهامت رجمل بمال وسطل نممات تعلم بكني فلو راد الشفسم أن يحلف المديمة والله فله ذلك كذافي المحيط والدخيرة 🔹 وعن أبي يوسف القائي وأحضر الممدي رحماته تعانى لوادعى رحل داراوا فامرينة أن هذه الداركات فيدأ سممات وهي فيده وله يقضي أمالدار المحكوم علمه عنسدتوانس ولوسعت دار بجنبهافانا لايستحق الشقعة حتى بقيم السنةعلى الملك دارنى يدرجل أقرأته الاخرفييعت آخرو برهنءلي قضاءا لاول بجنهادار فطاب القرله الشفعة فلاشفعة لمحى يقيم البينة أن الدارداره كذافي محيط السرخسي، وجل أجبره الشانى على أداء المال نتهتم بأداوله هفسع فأقرالشفسع أنداره التي بهاألشفعة لاخرفان كانسكت عن الشفعة ولم يطلها أن كان الحكم الاول صديها بعسد فلاشفعة للقرّله وان كان طلب الشفعة فللمقرّلة الشفعة كذا في الحيط * وذكر الخصاف في اسقاط ونوشهدوا أن فاضياسان شفعة أنالبانع اداأ فزيسهم ماالداد للشترى نهاع منه بقية الدادة ليادلاب فعق الشفعة وكان أبوبكرإ قضاتها المائز قنني بهدرا خوارزي يحطئ الخصاف في هددو يفتي بوجو بالشفعة للعباركذا في المنحرة * والله أعم الماللابحكم بهرق كل فعل و الباب النامن في تصرف المنترى في الدار المنفوعة قبل حضور الشفيع ك لابدمن تسمسة الفاعسل سي الشستري بناه أوغرس أوغازع تمحضرالشفسع بقضي له بالشفعة ويحبرالمتسترى على قلع البناء ونسبه واذا فال الشهودان غرس فيتسليم السباحة الحالش فبسع الخاذا كان في القلع نقصان بالادمش فاشف مسع الخياران شاء أخسا أتفاذي الاول غسرعدل نوه ورطلب النصف على ظن الح كالدف ودَا لحسَّا والفاهر أن المراد بالعالب هناطلب المواتبة والانتهاد ذلا لاعضى الذانسي الناني فساود بتفعل الجمع من قوله والاجعل أى أوبوسف قوله آخذ تسفيات ليداد عالفه محدوه والاصريح كافي الحسد قدمرجلا الحالداني ومشمول على ماادا طلب أخذ النصف بعدوجود الطلمين فتأمل اه مصععه وادىعلىد داراند يهر القاضي خصما الأنه لم سردن مستعنى المناف قباعها المذع علمه وصلها المالشترى ووكل المشترى إسافا وغاب فسات القاضي أوعزل وولي آخرو كالدفقة دموالله فبعن المذعى أمد كان تفدم الى القامني وصيره القامني حصمانهم ايهاوه كل المشترى حذا الحاضر بيحدل القامي الوكيل حصماه المدعى أو

امرأنداني واضر لابرى الوقوع فقضى تصدة السكاح تم تحول رأى الرجل الى الوقوع فتروح امرأة أخرى بعسدها فانه عسك الاولى ويعل رأيه الحادث في الحادثة فيفارقها الان (١٧٦) انتازي أنه اقتنى الدائي الضر الأرقى الاولى الاجتهاد تنف فضاؤه فيصدد الدبيم وال أنه لسيرة أن أخذاذ الني الذي يداورو الحصد وكذاروي عن محمد رحما لله تعالى في الدارس المتلاصفين

رأيه لايماك نقض ذلك وأما اذاكان النفس جرا الاحدادما مالسراه السفعة الانجابلية وكذافان مجدوحه أنافال المادنة فاشعليها الحدل الاقرحة لللاصقة وواحدمنهابي أرض انسان ولبس يؤالاقوحة طريق ولاعر الاستناقاله لاشفعة الانوم عرفها حكم الافي الذراح الذى بليم خصة وكمالما في فريعانا المعتب ورداواً واضبها أنَّ لكن تُنفِع أن بأخذ القراح الشاذي فبمسل برأبه الذى بليه خاصمة وروى الحسين عن أى حسفة رجه القد تعالى أن الشفيع أن الحفالذي فحفال كه والحساد فعدأن يتزوج بعد فالشفعة فالا لكرخي وابقا لحسس تهارعني أفاقريا أي حشيفة رجه القائم الوكان مثل فول محمد رحه النسى امرأة ويذي عند الته تعالى تهرجع عن ذلك فجعل كالدار الترحد تشكلنا في السدائع القانسي أنهاز وجنه بيتكم ﴿ الْبَابِ الْخَامِينَ الْحَصَدِ وَالنَّهُ مُعَادِ الْخُصُومَةُ لَيْهِ الْجُهِ انسن عملي امرأة أخرى ولايلزمانسة بمعاحفارالنمن وتسالدءوت بنجوزة المنازعة وان ليتعضرالنمن المتجلس الفانبي فأنا وتزعم المرأة انهاحرام عليه أخذا بذهبالثاني رحمالته قضيله بالنسفقة الحضارالتمن وفسده رواية الاصسار وعن مجدرجه التداه الي أن الدانسي لا يقضي له وبرافعان المحالفان والحنقي

المناب المالية المالية

القضاء ماسابناه عدلي أن

المنعة عديكامة كمالحال

ميز واحديتعدد العتادها

اخدل أبدان كأهدورواية

المامه ودوالاصرفيعنت

البعض لوحوقة النهرط وسبي

الدافسة منعت دففن وال

بهذا شرط القضاء واساومن

والبالاوللاء فالمقتدله

الشفعة حيى يحضرا أنمن م ادافضي لدقيل احد والنمن فالمشدةري حق حدس العقارعنه حتى يدفع الثمن الموسفذ الفضاء تنديح درحمالقه نعالى لانه فصل مجتهدفيم ولوأخردفع النهن بعدما قال ادفع النمن البع فتحكم الفادي أعازوجته مذهب محدوادا كانت هذه مقرز والفسح المادى لاعتاج

لاَّـطلْ الاَحِمَاعُ كَذَا فَى اَسْمِينِ ﴿ وَانْ أَحْدَالْهُ الرَّمِنِ الشَّمْرِي فَعَهُ دَمُونَا مِا أخذوامن البالع ودفع النمن للعفعهد ووضمان ماله على الباقع عندما وروى أبوسلم انعن أوبوسف الىذكراسم الذالم رأة رجهانة تعالى أنالة ترى انكن فدالنر وإرشيض الدار-تي قضي الفادي لشفيع بحضرتها الله وأبيها عندالأمضاء دلوقال يقبض المارمن البالع وينفدالنن لفسنرى وعيدندعلى المشترى وانكان لم يقسدالنمن دفع الشفسع النمن لامر أذكف تروحتك فات الى البالع وعوسدنه على البالع فعزاً ما الشفيع في هسذ الصورة وجسد بالدارعينا فردها على البالع أوعلى طالق ألا واشتروحه أورفع المشترى بقصاء الفاني فأن أراد المشترى أن باخذه الشرائه وأراد البائع أن يرده اعلى المسترى يحكم ذك الذمراه فأنشتري الخيارانشاه أخذها فإنشاء ركها فالأخذال فيبع المارمن المشترى وأراد أن كأنب الحال الى كرى صحمة كباعلى اشدة وبكون وليغة شفيع على المشترى اهذاه ويعكى في الكاب ثمرا المشترى أولانم وفيا النكاح فقني بهالم والقها تلاثاوتر وجهابعد دخه الزوج آخراختك

عليه الاخدالشفعة وباخذالشفيع من المشترى كذب شرائه الذي كتب على العدوان أي المشترى أن وفع السه ذلك فزر ذلك رالكن فابغي أسفيع أن بعناه النفسه فيسهد قوماعلى تسام السندى المالوانية النفعة والاكان النفيع أخد فالدارس البائع بكنت كداعي البائع تحوماً بكتب أو خذم من المنتجى يحذب فيعدد الكذب اقرارا أشترى أنه ملم جسع ماني هذا التكاب وأحرزه واقواقه لاجرله في هـــد العامل ولافي عَها كذا في الخدط ﴿ وَانْ مُنَا كُنِّ الْكَدَّابِ عَامِما أَسْلِمِ الدَّارِ بِالشَّفَعَةُ الدَّ وقيض البالع النَّيْ برضاه وضميك البائع الدرك كدانى المستوط ، واذا قدى الفائنى لمشفيع أوسه المشترى تدت مهم كذاوتع الحنث وهدورواية الاو ل أم المنعة له معالى

أحكام السع من خياد رؤية وخدار عب والرجوع لئن عند والاستحق في الأأن الشدنسي لابرجه بضمان اغرور حيار بحافي المارانشفوعه نماستهفت لداروا مريقض البناء كالله أنجع بالخن على من أخذامنه الدار والشفعة والارجع قدة المدافي المشهورة ن الرواية وعن أبي وسف رحما المالعال أله رجع والمتسبى يرجع كداني التنارياتية أو والماونع الشراوين مؤجد لالسنعملا فينسر التأفيع ففاب الشفعة وأرادا خدها ليذلك الإجل فلسرلة تسالا برطا المتوكومة ووالماللة التحالمان لمرض أأخوفسنه اماتنقدالتن مالأوقص يرحى يحل الاحل فان تدا الهن حالاركان الاخسفس المرك اردطالنن عن المشسترى وان فقدائن الاوكان الأندومن الشيرى يني الآجل في حق المشسترى على حالة

حتى لا بكون للباع ولا بمعطالية المنسقين قبل نحل الاجل وان صبر حتى حل الاجل فيوعلى مستفعفة انتروحتمال فات طالق يمناح الى انفضاء بانفسط وفعلمو طلاف الترويج كتعلمو الثلاث والاكاساليين على امرأة واحدة بكنني بالفسخ مرة وأحددة والاكان على جميع الساء على كل مرافعين والدوي على العراف و الماكل المرأة

يزوجها نهى طالق فتزوج اهرأة ثم طلقها ثلاثالا الدق فسخ هذا البين لاه لوقسخ يقع الثلاث ولاعولية هذهوان أفادمان كانت زوجت بالتمو وطلقها الثاني عداله خول يقد الفضاء الفسخ وكذالو كان طق بطلاقها عنان (١٧٧) عبدأ وما شاكله أو كانت البين بكامة كل فمنتذ فسخ أيضاه حائه اذا كان الاحل معاوما وأحااذا كان مجهولا تحوا لحصاد والذياس وأشباه فلك اخال الشذيبع أذأهل بطلاق امرأة معدمة ان

وآخذهالم كل لدذك كذاني المحبط والذخيرة والفتاري العتاسة 🔹 ولوماع اليأجل فاسد فعمل المشتري المهن بالرائيس وتنبت الشنعة وكذا الارض تباع وفيها ذرع غزار عيطاب عندالبيع وفي الجروروي فيأ اخدار المؤسر والاحرال العاله طاعبان أخذه بالشسفعة وان ابطلب في الحال بطلت كذافي المتارخ اسة الشفعوى اذاطلب انشفعة بالحوارفانقاضي يسأله ترى الشفعة بالحوارام لافان والنع بقدني بالشفعة والافلا كذاف السراجية ، وحل الترى من آخرد ارابالف دوهم وباعها من آخر بألني دوهم وسله: تمحضرانشفيم وأرادأن بأخذالنار بالبيم الاول فالتأ بوبوسف رحمالقه تعملي بأخذها من الذي هيرفي مديه ويدفع المة ألف درهم ويقبالله اطلب صاحبك الني بأعث خدمته الفاآخر وروى الحسن برزياد عن أى حنَّمة وجهالله تعالى اداحضر الشفيع وقدباع المسترى الدار وسلها وغاب وأراد أن بأخهذها بالبيع الاول فلاخصومة منده وبيزا لمشرى الآحرة الحاصل أن الشيف عراد أخيذه الالسع الاول نَــــة طحضرة المــــة ي الاول عند أبي حنيفة رحد المدتعالي وهو قول محمد رحمه الله تعمالي وفي قول

أى وسف رجه الله نعالى لاتشترط حضرته وإن أراد أخذها بالبيع الناني لاتشترط حضرة المشترى الاول بلاخسلاف كذافي المحيط . فان قال الشسفيع ان لم أبنى بالنمن الى ثلاثة أبام فأنارى من الشفعة فإيجهن بالثمن الىذلك الوقت ذكرا من رسترعن محمدرجه هانه تعالى أنه سطل شفعته وقال المشايخ رجهم الدنعياني لانبطل شيفته وهوالعجيم ولوأن الشفيع أحضراا كالدوالفن دراهم أوعلى العكس اختلفوا نه والعديم إنه لا تبطل كذا في فتاوى واضيفان و ﴿ وَإِنَّ الْفَنَّا وَيَ الْعَنَّا سِنَوْلُوسًا لِمُ المُسْتَرِّي أَنْ الْمُرْ لندرمة لأكذار دوعلى خصومت هفأجله فهوكلك وفي المنتق بشرعن الي يوسف رجه المدنع اليأل ترل الشفيع لأحق لى عند فلان برا مقمن الشفعة كذافي الشنارة المة ﴿ رَجِلُ فَيَهِ وَدَارَجَا رَحَلُ وَادْعَى أَ الأصاحب البدائسةي الدارمن فلان وأناشفيعها وأقام على ذلك بينة وآقام صاحب اليدييف ةال فلازا واعهااله بقضى القانني لشفيع بالشفعة لانصاحب البدائميب خصما دعوي الفعل وهوشراؤ وولو كنانشمفهم ليذع انشراءعلي صاحب ليدائما ذعاءعلي رجل وصورته أناية ولي لصاحب اليدان همذا لرجار وأشارا تي غيرصاحب البداشية ي هذه الدارمن فلان مكذا ونقد النمن وأناشف عهاوا وام على ذلك منه وأكام صاحب السدينة أن فلانا ودعهما باد فلاخصومة بنهسماحتي يحضرا لغائب لانصاحب ليددونا انتصب خصما ايحكم ظاهرا ليدلابدعوى الفعل كذافي الهيط واشترى دارابالحياد ونقدالزيوف الاسهرجة أخذها الشفسع الحياد كذافي السراجية ولوردي البائع بأخذالز وفءن الجياد كالماشتري نبرجع على الشنبع الحياد كذاف المضمرات،

﴿ الباب السادس في الداراد اسعت ولها شفعاء كي بجبأن بعار أنانشفعا اذااحتمعوا فحق كل واحدقيل الاستيفاءوا نقضاه البشفي جميع الدارحتي انه اذ فالمناوشة بعاندارأ حدهما الشفعة قبل الاخذوقيل القضاء كانانلا خرأن يأخذ الكي ومعدا لاستيفاء بهدالفضاه بيمنال حركل واجهدتهما عهاقضي لصاحبه حتى اذا كالماد شفيعان وقضي القانبي بالدارأ بئاسانم الأمعده والصدم لمكن للاكثر أن يأخذا لجمع واذا كان وضائشة عاء أقوى من البعض فقضى أ منكى إشفعة لقوى بطلحق الضعيف حتى الداذا آجة ع الشريك والجاروس لم الشريك الشفعة قبل تسنسه كنائجارأن بأخذها بالشفعة ولوقضى القادي بالدارانشر بك ثمسام الشربك الشسفعة فلاشفعة ماركذافي المذخروب واذاكن أحدالشفيعين عااما كان العاضران بأخذجمع الدارواذا أرادان بأخسد - فنرى فامس) يعث الى شدفعوى المذهب ولا بأمر المبعوث السه بالف خزلانه كالابجوز لاقاضي انفسم لايجوزة الامرأ بضا

لمهن فالقانبي أنكأن حنقيا لايفسو لادع للافراء الكنه تومأنونا بالاستفلاف

تروحها فمحال عادق كل

مرأة بنزقوجها فتزوج امرأة

فسحة الممن المطلقة لانكون

فسذاف عافي مق العسنة

وعناج الحالف يافي حنها

يضافال الامام آلحه الزني

رجمالتماذا فسعزالمينعد

لنروح لايحشاج الي تجديد

العقد لان الفاذي لارقع

الملا فاواقعالانه لاجائلذلك

ماالكى يليه إيطال المسن

فلركان الزوج وطلها بعسد

النكاع قبل فستفه يحللانه

وفع الطبلاق من الاصدل

لاأله حكمها لحسل فحالحال

لبذال الدلايظيرف-تي

المستوفى الوطء وكايظهرفي

حق هذه المرأة يظهير في التي

لبليا الااذاته حذرافاهار

لفحزق التيحلنت قبسل

السيخ وأنكانت المقصودة

فىحق الاربع اللانى سبقت

في طهرأن القصامحل

هذه وقسيز البمن عليها كأن

اطلا فالالمطل فيحقها بطال

فيحق الارده وطريق فسط

البمدين لوحنفيا في قوله اذا

زوجت مرأنفك دااغ

عاالي القانبي وطاب فسيم

سلمين مراسعوث البديد عاظمومة والقضاء بينه مافيعد وان أخسد أحدهما بذلا مالالا بصح فسنعه اجماعاوان أخذا برة الكرية أن

زادعلى أجرالشل فكذا وان أجرالشل لاينع صحة الفسيخ والاولى أن لا يأخد فواذا جاد بكاب القانبي لا يستع الاجمعنسر من الخصيم وتعنسر معه المراقالتي تروجها وتدعى المرأة ١٧٨ على اخالف أنهها مرأته تروجها بكذا وعليه الفاؤه وانقدام بهواجب النكاح فيقول المرأة التي تزوجها فندعى المرأة النصف ورمني المشترى خالفاه فلافال وان قال المشترى لاأعط الثالا لنصف كاناه أن مأخب ذا المخ كمأ تروحتها بما قالت الاالى المسرط و والكاناخانبرة الفيضة لغائب الأخذالنص والثلث وهومقدارحته لمبكن له الأ كنت حلفت بطلاقهاان ان بأخذا لكل أوبدع كذا في السراج الرهاج وولذا قضى القائلي المعانسر بكر الما رغم معتمراً خروقضي له تزوحتها فوقع الطلاق بأليمين النصف تمحضرا تعرقضي ادبثلث ماني يدكل واحدمهم احتى بصمرمسا وبالهمافان فالبالدي فمدي اد السابقة فالاسمع القبادي مكل الدارأ والالناني أنا أسلم للنا لكن فاحاأن تأخذا لكن أوتدع فلسي لهذال ولتناني أن بأخذا لنصف كذا كازمهما وطابت المرأة فيالحسطه ولوحضروا حذمن الشفعاه تؤلاؤ أثبت شفعته فأن القائبي يقضى له يجمعها بمجاذا حضرشفيه الحكم مذاه الدكاح بذول خروا ثبت شفعته فانالقاضي ينظران كابالنساني شفيعامت اللاول فاله يقضي له خصف الداروان كات كت مذا النكاح لنانى أولى كالذاكان الاول مراوالناني خليط فان القانبي يبطال شنعة الاول ويفضى يجمدع الداراتناني وسطلان المين ولايحتاج وان كان النانى دون الاول فالعلا يقضى له نشى كذا في السعراج الزهاج 🍺 ولوأن رحملا اشسترى داراوهو أ الى الامصاء قان كان أمضى كأنأحوطه ولوقال كلامرأة شفعها ترجا مشفيعمثله قضي القانبي معفهاوا نجاله شفيع آخرأ وليمنسه فان القانبي يعضي له تدخدل في نكاحي فمكذا بجهيده الداروان حآشفسع دونه فلاشفعة لممكذا في ثير حالطه أدى ... ولوقيني بالدارالية اضرتم وحداً بهاعسافردها موقدم الغالب فلبس له أن اخذ مانسع الاول الانصف الدارسوا مكان الردالعب بقضاء و فزوجهافضدولى وأجاز فمرقضاه وسواء كانقبل القمض أوبعده ولوأ رادالغاثب أن بأخذ كل الداربان شفعة بردالحاضر بالعيب الحالف الفعل لايحنث كا في واكل مرأة أتروحها ويدع السع الاول سظران كانا ارتبغ وقضا فلددلك لانا ارتبع مرقضه سعمطاني فكان معاجديدا في لان للدخـول فيالسكاح حق الشنعة في أخذ الكل بالشفعة كا بأخذ بالبسع المبتدأ هكذاذ كامحد رحما أنه تعالى وأطلق الحراب ولم سماواحدا وهوالنروح بفصل بينمااذا كان الرتبالعيب قبل القبض أوبعده من متسايحنا من قال ماذ كرمن الحواب محمول على وكان ذكرا لحكم ذكر مابهم خالف ض لان الردِّق أل القبض بغب رقضاء سع جديد وسع العقارة بل القبض لا يجوز على أصله والفيا السبب كالوادمى ولدحرة أو وستفيرا طلاق الخوابعلى أصدل أبي حنيف وأبي وسنسرجهم الندتع اليومنم من والبستقيم على أقمر بنسب ولدحرة كأن مذهب ألكروان كان فضاه فلدراه أن يأخد فالاه فسيغ حظل ورفع للعقده من الاصل كأنه لم يكن والأخذ اقرارا شكاح الام والشفعة يختص والبيع ولواطاع الحاضرعل عب قبل أن يقدى اواشفعة فسار الشيفعة تم قدم الغائب ﴿ نوع فِ الامنا ﴾ فانشاه أخذالكي وانشاه ترلة ولورة اخاضراله ار والعب بعدمافتني له بالشدعة تمحضرشه معات خذ لاتبالذالوكيل التوكيلالا إقامي الداريات ذمة والحكم في الانتيار والثلاث والفيسقط حن الغائب بقدر حصة الخاضر ولوكانا لشقيع اذا والله الموكل اصنع المانه راندي اندارمن المشتري تمحضرا لغائب فانشاه أخذكل الدار البيع الاون وانشاه أخدكه بالنيع ماششت فعلك وليسر للشاني الثاني ولوكان المشترى الاول شفيعان ذارفاشترا هاالشفيع الخانسرمنه تأقدم الغيائب فانشاء أخذلصف أن وكلآخر والخليفةاذا الداربانيسم الاول لان المشترى الاول أين شأة حق الشرآء قبل الشراء حتى يكون بشرائه معرضاعته فالنا أذن للقاضى الاستفلافا الاعهمن الشفيع اخاصر لم يشت لفائب لاهقدارها كان يحصه المزاحة مع الاول وهوالتصف لان السب أنبستغلف وله أيضاأن عسدالبيع الآول وجب الشفعة لنكرفي كل الداروقد بطلحق اشفيع الخاضر بالشراء لكون الشراء بستغلف نمونم والاذن الاول ليل الاعراض فبق حق المسترى الاول والغائب في كل الما ارفيقه م يتهجا أمَّا أخذا لغائب فعف الما ووالسع للاول يكني ولاحاجمة الى الاول وانشاه أخسد الكراماسيع الناني لان السب عندالعقد الناني أوجب الشفيع حق الشفعة تراطل امضا الاصلء ولوأرادواأن حق الشفيع الطانسرعندالعقد الأوله ولم يتعانى واقدامه على السراء الذاني لاعراضه ويمكن لأعالب أن يأخذ شسوافسا اخليفة عنسد كل الدار العقدانذاني ولوكانا المشترى الاول أجنبيا انتيرا دابأ تسافيا عيدامن أجنبي بأنفين فحضرات فبح الاصدل فهوكاتبات فنماء فانتفع بالغياران شاه أحدندانسيع الاول وانشأه أخسد داسيع النافى لوجود سبب الاستحداق وشرطه واض آخرعندالنانسي ولو عندكل واحدمن البيعين فان أخد درابيد عالاول الذان الى المسترى الاول والمهدة عليت وينفح فضي غمرا لمأدون الاستعلاف البع النافي ويسترذ المسترى النافي الفن من الاول وأن أخسف البيع النافي تم البيعان جده اراجها فامصادالفادى وازاداكان على الناني غيرانه ان وجدالمشترى الناني والمذار فحيد فله أن الحذه بالبيدع الشاني سواء كان المشترى الاول النائب أهلا لنقضا وأنام تكرأ ولالايحور والناأب

يقضى بما بهدوا عندالاصل وكذاالفادى يقضى بما تهدواعندالنائب . أمر الفادى اخليفة أن جم الفضة

والشهانة ويكتب الاقرارولا يفطع بالمكم يفعل مأأخره الفاضى ولبس أفان يحكم وليس تفاضى أن يحكم وأخبارا فللفقض واند تستوز

عليدلاه ليس بقا**ص وكذائوا غيريا توارد**جل الأان يشهذه ومع آخروة وتناطقت أجو به أثمة عيدنا يخو ارزم انتهادة مشخص الغان وشهاد نانو كلاه المفتعلة سابة لانقبل بخلاف نواجم الاهل العدل وقد رأمت شواحي ((۱۷۹) وا خواوزم وبهاجياءة من فوس اليهم القضاه وكداسعتر نرسى حاضرا أوغالباوان أرادان بأخذبالبيع الاول فليس لمذلك حتى يحضرا لمشترى الثانى هكذاذ كرالغاشى شتلا بصوالة ضاء شجاءتهم فكمف قضاؤهم وسأنت

امرائه الذيدعي أراميص

مثلدد يناقاد قضامد بنذالي

شاب جاهل لابعرف قرآنا

ولاحطاحي يقضي باربعة

ذاهب فقلت له فيه فقال أنا

يؤذن الأستغلاف اذاحكم

اجبره الشاىعلى أداء المال

ان كان الحكم الاول صدها

ولودهدوا أن قانسيامين

فماترال لمن قضي بهدا

. اللابحكم بدوق كل فعل

لاندمن تسمسة الفاعل

وحمه واذا فال الشهودان

تناذى الاول غمرعمدل

لابينى الناضى الناني قضاءه

وقدم رجملا الى الدادي

وادعى غليسه داراؤه مره

الامام الاسبحاق رجه الله تعالى فيشرحه لمختصرالطعاوي ولم يحلاخلافاوذ كرالكرخي أن همذا فهال أبى حنيف ية ومحدر مهماالله تعالى ولوكان المشترى باع نصف الدادولم يسع جيعها فجاء الشفسع وأرادأت عن شهادة بعضهم أنده ل أخذبانبيع أخذجيم الدارويهال البيع فالنعف الثاف من المشترى وأن أرادان بأخذ النصف بالبيسع مقسل فقلت نع مه عدار النانى فلاذات ولوكان آلمشتري لم يسع الدار ونكنه وهمهامن رجل أوتصدق بهاعلى رجل وقبضها الموهوب وكل ذلك منتهاوية أمراء لةأوالمتصدق عليه تمحضراك فبعرالمشترا وللوهوب لاحاسرأ خدهااك فبعرالسع لابالهية ولابدمن المشت الشرع وقدرأت من العمائب أن واحدامن

حضرة المشترى حتى لوحضرا لشفه ع ووجد الوهوباه فلا خصومة معمحتي يجد المشترى ثم أخذها بالبيع الاوليوانتمن للمشترى وبطات الهبة كذاذكره الفاضىمن غيرخلاف ولووهب المشترى نصف الدار مقسوما وسله الى الموهوبيله ثم حضرالشسفيع فأرادأن بأخذ النصف الباقي نصف النمن إيس لذلك ولكنه بأخذ جسع الدار بجميع الثمن أويدع وبطلت الهبة وكان النمز كله للشسترى لاللوهوب له كداني لبدائع ورحل اشترى داراولهآ شفيعان أحدهما غائب وطلب الخاضرالشفه مفقضي الذانبي له تهجاه الشفيح الثانى فانالشفيع الثاني بطلب انشفعة من الشفيع الحاضر التى قضى له القانبي لامن المشترى هـذااذاطلبالشفيع الحاضر جيع الدار بالشفعة (١) فان طلب النصف على ظن أه لايستمن الا أعلمبالمصلحة والقديعلم المفسد النصف بطلت شفعته وكذالو كأناحاضرين قطل كل واحدمتهما الشفعة في النصف بطلت شفعتهمالان من المعيل والقانبي الذي لم كل واحدمنهما لمالم بطلب الكل بطلت شفعته فى النصف الذى إيطلب فاذا بطلت شفعنه فى النصف تبيض ا

فالكل كذافى فتاوى واضيفان فعنى ثم رفع إلى الاصل فاجأز ﴿ الباب السابع في الكار المسترى جوار الشفيع وما يتصل به كه جازكالووكل الموكل غبرالمأذون لفالاجناس بين كمفيدة الشهادة فقال بنبغي أن يشهدوا أنحسفه الدارالتي بجوا والدارا لمبعة مانحذا فاجازالو كملالاول فعمله شفيع قبل أن يسترى هذا المشترى هذه الدار وهي له الى دره انساعة لا تعله اخرجت عن ملكه فاوقال ان بعديه فانبى بالدمعكم على صدرآلدارنيذا الحارلابكني لوشهدا أن الشفيع كان اشترى هذه الدارمن فلان وهي في يده أووهبهاسته رجال بمال وشعيل ثممات سُلُّتُكُونَى فَاوَّا رَادَانَتُ فَيْمِ أَنْ يَعَلَى الْمُسْتَرِي اللَّهُ فَادْلَلْ كَذَا فَي الْحِيطُ والنَّخْرَة ﴿ وَعَنْ أَنِي وِسَفٍّ القائبي وأحضر الممدعي رحماقه تعانىلوادي رجل داراوأ فامينة أن هذه الداركات فيدأ بيممات وهي فيددوله يقضي له بالدار المحكوم علمه عنسد واس ولرسعت داربجنها فالدلايستحق الشفعة حتى بقيم البينة على الملك دارفي يدرجل أقرأنها لاخرف يعت خرو برهن على قضاء الاول

بجنهادار فطلب الترله الشفعة فلاشفعة لمحى بقيم البينة أن الدارد كذافي محيط السرخسي، وجل سرى دارة الشفيد وأقرالشف مأن داره التي ماألشفعة لآخرفان كانسك عن الشذمة ولم بطلها بعسد فلاشفعة للقزله وأنكان طلب الشفعة فلمقرقه الشفعة كذاني المحيط * وذكر الخصاف في اسقاط تنفعة أنالبانع اداأة تربسهم من الداوالشترى نهراع منع بقية الدارة الجادلاب تحق الشفعة وكان أبو بكرإ خوارزي يخطئ الحصاف في هذه ويقتي وجوب الشفعة للعبار كذافي الدخيرة . والله أعلم و الباب النامن في تصرف المشترى في الدار المشفوعة قبل حضور الشفيع كي

وتناسسترى بناه أوغرم أوهوع تمحضرالشنسع بقضيله بالشفعة ويحيرالمتسترى علىقلع البناه عرس في تسليم إلساحة الى الشفيع الااذا كان في القلع نقصان بالارض ولشفيع الخيار إنشاء أخسد فوله وتنطلب النصف على ظن المخ فأل في وَالْحَسَّارِ الطَّاهِرِ أَنْ المُرادِ بِالطَّابِ هِنَاطَابِ المُواتَبِ وَالأَسْهَادُ وَلا ونعال الجمع من قوله ولا يجعل أي أوبوسف قوله آخذ نصفها تسليم لمانف محدوه والاصير كافي الهيط قه تنمول على ماأذا طلب أحد النصف بعدوجود الطلبين فتأمل اله معتصه

لقاضي خصما الاأنه لم بعرهن يستعلى المنذف اعها المذعى علمه موسلها الى المشترى وركل المشترى إنسافا وغاب فسأت لقاضى أوعزل وولى آخره كاله فتقدموا المه فبعن المذَّى أنه كان تقدم الى القاضى وصورالقاضى خصيما تهراعها ووكل المسترى هذا اخاصر بيعل القاضى وكيل خصماه المدى أو

زاد على أجرالشل فكذا وإن أجرالمثل لا يتم مصحة الفسيخ والاولى أن لا يأخسف والذاجلة بكتاب القاضى لا يستنع الاجعنس من المفصرة يحتسر معه لل أقالق من وجهانندى للمرأة 14% على الحالف أنها مرأنه تزوجها بكذا وعلمه الفاؤه والقدام بمواجب النكاح فد فرل المرأةالتي تزوحها نندى المرأة النصف وردى المشترى يدلث فاوذال المستهرى لاأعط الثالا لنعدف كأناه أن بأخد ذالدي كذا تزوجتها بمما قالت الاالى في للسرط و وان كان الحاضروان في فيه الغائب أنا آخذاً لنعف أوالنك وهومقد ارحته الكراله الا أ كنت حلفت بطلاقهاإن أصاغنانكي أوبدع كذا فالدراج الوداج وواذا فنهالذا شهالها ندريك المأرثم حضرآ لمووقتني له تزوجتها فوقع الطلاق بأليبان بالنصف تم حضرآ خرفتني له بشلت مافيهدكل واحدمهم حاجتي يصدر مساويا ليحافان قال الذي قتني لد السابقة فالأأسمع القبادي بحل الدارأ ولالتنافئ الماسلات المحل فاحاأن تأخذالكي أوتدع فليس فذلك ولاثاني أن بأخذا ننصف كذا كازمهما وطآلبت المرأة فيالخيطه ولوحضروا حدمن انشفعاء أؤدار الستشفيعة فان القائمي بقضيله بجميعه اثماذا حضرشفيع المككم مقاه الاكتاح بقول آخر وألت شفعته فأنالقاضي ينظران كاناك الى كتسعامك الاول فالديقضي لوسف الداروان كانآ كن منا الككاح النائى أولى كالذاكان الاول مراوالناني خليط فان الفاضي يبطل شفعة الاول ويفضى بجميع الدارانناني وسطلان النمن ولاتحتاج وان كان النافي دون الارل فأنه لا تفضي له بشوا كذا في السراج الوهاج ﴿ وَفُواْ دَرِجِلا السَّمْرَى دا راوهو الى دمصامقان كان أمضى الشفيعها تهياء شقيع مثله قضى الناضى خصفها وانسيا المشفيع آخراً ولىمنسه فالنالقاني يقضى له كانأحوطه ولوقال كلامرأ بجميع الداووان حاشفسع دويد فلاشامعة لمحكذا في برح الطع آوى . ولوقتني بالدارالعان مرتم وحد تدخدل فانكاحى فكذا بهاعيها فردها تمقدم الفعالب فلبسياد أن بأخذ بالسيع الاول الانصف الدارسواء كأن الرد بالعب بقضاء و فزوجهافض ولى وأجاز فسرقضا ورسوا كاناقبل القمض أوبعده ولوأ وإدالقائب أن بأخذ كل الداريان فعة بردالخاسر بالعب الحالف الفعل لايحنث كا ويدعا اسمع الاول يتطران كان الرقيف وفضاء فادفالك الان الرقيف وفضاء يبع مطاق فسكان عاجدها في في ولا كل امرأ ذأتر وجها حَقَ السَّفَعَ فَعَا عَدَا الكَّلِ السَّفَعَة كَا بَأَخَذَ السِّعِ المِسْدَاهُ كَلَّمُ الرَّحِيدُ المُحالِقُ ا لان للدخ ول في النكاح يفصل بينماأذا كأناارة يعيب قبل القبض أوبعده من مشايحنا من قالماذكر من الجراب محول على سياواحدا وهوالتروج مابعمة انفيض لاسترذف والقيض بفسرفضاه بيع جديدوج العقارة بالانتيض لايجوزعلي أصلواتها وكان ذكرا لمكسم ذكر السب كالوادى ولمحرزة أو يستقم افلاق الخواسعلي أصدل ألى حنيف وأبي يوسف رحيما المدنعلى ومنهمان فالبستقيم على مذهب أنكز وانكان بقضاء فادب أن مأخ لذائه فسنح مطلق وزوع للعقد ونالاصل كأمه لهمكن والأخذ أقسر بسب واسرة كان بالشفعة يختص بالبيع ولواطنع الحاضرعل عب قبل أن يتندى له دانشفعة فسلم انتسفعة تم قلم انفائب اقرارا شكاح الام ﴿ نوع في الامضاء } فانشاه أخذا الكل والاشاء رلة ولورداخان رأادا وبالعيب بعدمافتني له بالشفعة تمحضر شده التأخذا لاعلنالوكيل القوكيلالا أثلق الداريات ذمة والحكم في الاشن والثلاث سواه فيسقط حق الغائب قدرحه فالحات رولوكات الشقيح اذا والله الموكل اصنع اخانسراندى المارمن المشترى تمحصرالغائب فانشاه اخذكن الماار البيع الاول وانشاه أخذ كالهابالبيع ماشنت فعلك ولدس اشاني الثاني ولوكنا لشترى الاول شفيعاللدا رواشترا هاالشفيع الحاضرمية تمؤدم المبائب فانشاء خذيبيف أن بوكل آخر والخليفة ادا الدار بالبيع في لمالان العبرى الاول إيد تله حق الشرآء قبل الشراء حي يكون بشرائه معرضاعته فالغا أدن القادى الاستعلاف باعدمن أأتشيع الحاشر لم يثوث لغائب الامتدارها كان يحصه بالمزاحة مع الاول وهوالنصف لان الس أنبستخلف وا أيشاأن عنداليدع الاول أوجب الشفعة للكل في كل الداروقد بطل حق الشفيع الخاصر بالشراء لكون الشراة بسنفلف غروغم والاذن الاول وليل الاعراض فبق حق المنترى الاولدوانغائب في كل الدارفية مع منهما تباغذا لذ أب نعف الداراجيع لاولكني ولاحاحة الى الاول وانشاه أخسدا الخل بالسبع الناني لان السب عندا عدد الناني أوجب الشفيع حق الشفعة ميطل امضا الاصل، ولوأرادواأن حق الشفيع الحاضر عندالعقد الاول ولم يتعاق واقدامه على الشراء الذاني لاعراضه فديخي ثالغالب أن يأخذ يدنترافضاه الخليفة عنسد كل الدوباعة دانداني ولوكان المشترى الأول أجنبيا اشتراقه بأتف فباعيا من أجنى بأنفن فحضرات فبح الاصل فهوكاتبات قضاه فاشفيع بالطياران شاءأ خدخال سعالا ولدوان شاءأن سذواسيع الفاني لوجود سبب الاستحقاق وشرقه واض آخر عندالناشي ولو عندكل واحدمن البيعين فان أخد ذبابيدع الاول الإالن الى المسترى الاول والمهدة عليت وينفح وربي غيرالما دون الاستعلاف البيع النافي ويسمرواك بترى النائي الفن من الاول وأن أخسدنا لبيع الناني تم البيعان جعا والعهاة وامصاء الفادي جازاداكان على التنافي غيرانه ان وجدا المشترى الناني والدار فيهدد فلدأن بأخذ مالتبدح النساني سواء كان المشترى الاول النائب أدسلالفضا فأن لم مكن أدلالا بجور والنائب يقدي بما بدوا عندالاصل وكذا الفازى فدي بما البهدواعندالنات . أمرالفان ي الخليفة أن: - م الفضية

والشهانة ويكتب الاقرارولا يتطع بالحكم يفعل ماأ مرء الفانى وليس أه أنتيتكم بدليس لقاني أناع كم الخبار الخليفة بشهانة ألنهود

علمه لامه ليس بقاض وكذالوا خرصا ترادرجل الأأن بشهده ومع آخر وقد تناطقت أجو بداغة عهدنا بخوار زمان نهادة مشخص النادي رشَّهاد دَانُوكُلاها لفَتَعَلَا سَابَةُ لا نَقْدِلْ جَالافَ نَوَاجِم الاهل العَدَلْ وَقَدَراً بِسَبُواحى 🏅 (١٧٩) 🐪 خُوارَنْجُوجِها جَمَاءة عَنْ وَرَّسْ اليهم القضاه وكذابعض نواحى حانبها أوغالناوانأرادأن بأخذ البيع الاول فليس لهذلك حتى يحضر المشترى الذاني هكذاذ كرالقاضي شتلابعه الفنما وشهارتهم المام الاستعلى وجدالة ثعالي فيشرحه لخنصرالطعاوي ولجيحك لحلافاوذ كرانكرخي أناهمذاقول فكمذ فذارهم وسئت أي حذيف ة ومحدوجه ماالله تعالى ولو كانا لمشترى بأعصف المدادول يسع جيعها فحاء تشنسع وأوادأن إ عن مهادة بعضهم أبدهـــل أخذاليم أخذجم الدارو يطل البيع في التصف الثاني من المشترى وآن أراد أن بأخذ النصف بالبيم بقبال فقلت أمر مع عدان ائناني فارذان ولوكان المشتري لم يسع الدار ونكنه وههامن رجل أوتصدق مهاعلي رجل وقبضها الموهوب وكل ذلك من نهاوت أمراء له والمتصدق علمه عرصه الشف عوالمشترى والموهوبله وتسرأ خدهاالشف عالسه لادانهية ولابدمن الشنالشر عوقدرأت حنبرة المشترى حتى لوحنسرالشف ع ووجد الموهوب له فلا حصومة معمحتي بجدا المشتري ثم أخذه اوالبيع من المجالب أن واحدامن الاول واخزز للشترى ويطلت الهيبة كذاذكره الفاضى منء يرخلاف ولووهب المشترى نصفي الدار مرائه الذى يدعى أندلم يض مقسوما وسلمالي الموهوبله تمحضرا لتسفيع فأوادأن أخذا لنعف الباقي نصف الترزلس اذلك مثله ديناقاد قضامد سنذالي وتكنه بأخذجيع الداربجميع التمن أوبدع وبطلت الهبة وكان النمن كله للشسترى لاللوهوب أكذافي اب جاهل لابعرف قرآما البدائع ، رجل آشترى دارا وله آنسفيعان أحده ماغائب وطاب الحاضرالشذه قفضي القاضي له تمهاء ولاخطاحتي يقضي ماريعة شفيع الناني فانالشفيع الناني يطلب الشععقمن الشفيع الحاضرالسي قضي له القانسي لامن المشترى هب فقات له فيه فقال أمّا صذااذاطلبالشفيع الحاضرجيع الداربالشفعة (١) فانطلب النصف على ظن أنه لايستحق الا أعلمالك لحةوالله يعلم المفسد تندف طأت شفعته وكذالو كاناحانسرين فطلب كل واحدمنهما الشفعة فى النصف طلت شفعتهمالان م المصلم والقانع الذي لم كل واحدمنهما لمالم يطلب الكل بطلت شفعته في النصف الذي لم يطلب فاذا بطلت شفعته في النصف تبطل بؤذن الأستفلاف اذاءكم في كا كدافي فناوى فاضعان وقضي ثمرفع الحالاب لرفاحاز ﴿ الْبِابِ الْسَابِعِ فَيَا لَكَارَالْمُسْتَرَى جَوَارَالْشَفْيِعِ وَمَا يَصَلَهِ ﴾. جاركا ووكل المركل غير المأدون وفي الاجناس بن كمفيسة الشهادة فقال ضغي أن بشهدوا أن همذاله ارالتي بجراراله ارالميعة مائلة هذا فأجازالو كبل الاول فعدله يعديه قانى بلدنكم على شفيع قبل أنيشتري هذا المشتري هذه الدار وهي له الي هذه الساعة لانعلها خرجت عن مليكه فلزقال از فسندالمارلهذا الجارلايكني لوشهدا أنالشف كاناشترى هذهالدارمن فلان وهيرفى بده أووهبهامت ه رجمل بمال وشهيل تهمات الملئكيني فلوأرادالشفسع أن محانب المشمري الله فلدذلك كذافي المبط والذخيرن ਫ وعن أفي بوسف القادي وأحضر المسدعي حمالته تعالى لوادعى رجل داراوأ فام سنة أن هذه امار كانت في يدأ سه مات وهي في بدولا يغينني أو بالدار أ المحكوم على عند دواس الرسعت داربجهها فالدلاب تحتو الشفعة حتى يقهم السنة على الملك دارنى يدرجل أقرأنها لاخرف بعت آخرو برهنءلي فضاءالاول بجنبها دارفطنب اذرته الشفعة فلاشفعة لوحتي يقيم البينة أن الدارداره كذاني محيط السرخدي، ويجل أجبره الشانى على أداه المال سنرى اراولها شفيع فأقرالشف عرأن داروالتي بهاألشفعه لآخر فان كان سكتءن الشذعة ولم يطلبها ان كان الحكم الاول صحيما بعسد فلاشفعة للقرته وأن كان طلب الشفعة فلامقراه الشفعة كذاني الحبط 🐞 وذكر المعماف في اسقاط ولوشهدوا أن فاضياسي شفعة أنانبانع اذاأ قريسهم من إلدار للشترى ثم باع سعيقية الدار ذالجار لايستحق الشفعة وكان أبويكر أ قضاتها المان قضي بهدا إغوارزي يخطئ الحصاف في هذه وبنتي بوجوب الشفعة للعباركذا في الذخيرة * والله أعمّ الماللايحكم بدرق كل فعل لابدمن مسمسة الفاعسل و البابالثامن في تصرف المشترى في الدار المشفوعة قبل حضور الشفيع كي ونسبه واذا فالبالشهردان مبحالشمتري بناه أوغرس أوردع تمحضرالشفيع بقضيله بالشفعة ويجبرالمسترى علىقلع البناء القادى الاولغ مرعدل غرص فى تسليم الساحة الى الشفيع الااذا كان فى القّلع نقصان بالارص وَلنَّهُ فيه ع الخياران شاء أخسا لاتينى القانسي النانى فشاءه لولوف تخلب النصف على ظن المخ قال في ردّا لهمان الظاهر أن المراد بالعلب هنا طلب المواقبة والاشهاد فلا وقدمرحالا الحالماني والمعافى انجمع من قوله ولايتجعل أى الويوسف قوله آخذ لتمفها تسلما وخالفه محمدوهو الاصيح كافي المحيط وادعىعلب دارافد _ رو ومنمول على مااد اطاب أخذ النصف بعدوجود الطلبين فتأمل اه مصحه غاضي خصما لاأنه لم سرهن مستعلى المند فباعها المذعى عليسه وسلهااني المشترى ووكل المشترى انسانا وغاب فسات القانسي أوعزل وولى آخره كالدفتقد مو االيد فبول الذي أندكان تقدم الى القانى وصروالقاضي خصماتها عداوركن الشترى هدا الحاضر بيحل القاني الوكبل خدماه المدعى أو خلاف أيدعدا في الجمه دقيل لا ينفذ على رأى الامام وعن المرغيناني رحه الله أنه ينفذ واذا حكم الوصى عن الصغيرومن بدعى عليه الوصى المستدى عليسه طلب من الفاضي السجل أوسوا دالمدعوى والشهادة للمرض على المنتى أبياء الدخلا فالوطلب آن يسأل المدعى عن السؤال عن سبب أوم المال أجاب فان المجترف (١٨٠) المدى الابجرو فان وقعت الرية فالرأى الى الفادى وكذا الوطلب المدعى عليه الحامة مان الصغير في ماه وضرر الصغير لا يصم لانه بمرة صل الوسى وأن كان في حكمه نفع (١٨١) الصغير يصم حكمه وأ حكم لا يلي الاستقلاف وبعض علما أخاكيلوا ولوكانا ليبالع أوالمشترى صرما أغرخ المتابعد ذلتا يغبرفه ليأحد بأن أصابه سيل فذهب وأوارا وأحترق بقولونأ كثرقضاةعهدنا الارض بالغي والميناء والعرس بقتمته مفلرعا واناشاه أجبرالمشسترى على التنام وهذا جواب ظاهراأ وابذ وأزاأناه مفارحيه المماها فالافائل فالموالان فالفاقد صاراته فري ولاشفعة فبدفاذ أباني هنكت شعل المندة على القبض المعين فى للدناأ كثرهم مصالحون وأجعوا أنالمشترى لوذرع فيالادض تمحضرالشفيع أه لايجبرالمشترىءتي فلعه ولكنه يقتظرادرانا أجابه فانأ بيلا يحبره لاخهم تقلدوا القضاء بالرشوة الررع ثم يفضى له بالشفعة فبأخسفا الارض بجميع النبن كذا في البسدائع * ثم الداترك الارض فيهذ كان المشترى قبض الارض والفخل ولاغرة فعهثم أغرني بده ثم جاهالشفيده والفرمة ولمؤ والفحل فله أن بأخذ أأ ﴿ الخامس في التحكيم ﴾ المتتمري يترا فغيرأجر ومن هذا الحنس مسئله تن تتاوى الفشه أي المبشرحه الله تعالى وصورتها رجلً ويجوران يجعل حكايترافع لارض والخال والخروالغن الذي وقع عليسه الساع لايزادعليه شي أفان كآما لمشتاب لمأحدثت اللمرة في بدد لابعوز نحكم منالفور خذاً وضاحرًا وُعَدُو ذَرعها فلياضاً والزرع بقلاا شترى المزارع الأوضَّ مع نصيب دب الاوضَّ من الزرَّح القنسية الهمواعيةرض جذها غمياه لشنسعوهي فالمقاوقداسته كهاألك نرى ببيعا وأكلون الشف ويأخذا لارض والخال شهادته كالعسدوالصي وأو إثم بالماشفيع فلالشفعة في الارص وفي نصف الزرع لكن لا أخضعتي يتركى الزرع كذا في المحيط حوفي أ عليه بعضهم بان الرفع ليس بجميع النمن النشاء ولاسبيل له على النمركذا في السراج الوهاج ﴿ ولوتصرف المشَّد ترى في الدار المشترا ا حكم امرأة جاز ﴿ فضا جامع الفتاوى ولواشترى أرصافز رعيه افتقصتم االزراعة ثم حادالشف ميقسم متمن على الارض فافتسة وعلى علىوجه العدكم بلءلي قبل أخذ الشنيع بأن وهبهاوسلهماأ وتصدق بهاأ وآجرهاأ وجعلها صحد داوصيلي فيهاأ ووقفها وقفاأ و المذكرم في الطلاق والعناق فيماليم اشتراها فيأخذال شفعة بذلك النمن كذافي الشارشاسة وأشتري دارا وصبفها بألوان كنسيرة عتقادأه فاضماني الحكم حنها مقدة ودفق فهافلشفيع أن بأخذو يقض تصرف المشترى كذافي شرح الحامع الصغير لفاضحان والسكاح والكفالة فأَسْفَعِ اللهِ الرأن المأخذه اوأ عطاه مازاد الصيغ فيها وان شاهر للكذا في الفنية . وإذا اشترى وخر ورفع المدعى عليه قديكون « يحد أن بعد إن تصرف المشسترى في الداوا لمشفوعة صحيرالي أن يحكر مالشافعة الشف عروا. أن يب والدنون والبيوع والقصاص دارا وهدم بناءهاأ وهدمهاأ حنى أوانهدم بنفسه تمجاء الشفيع قسم النمن على فعدا لبناء مساوعل فعه بالاشعباس والحسيرفلا وأنبؤجر وبطيحة النن والاجروكذالة أنجدموما أشيه ذلامن التصرفات غيران الشفسع أن سقفر وأرش الجنسابات وقطعرند مكون حكة ألارى أن البيع الارض فأأساب الأرض أخذها الشفسع بدالته وفي المسئلة أذا أنهدم البناء وبق النقض على عله ألاأه كزائت رفالا القبض وماكان من تمام القبض ألارى أن الشفيع لوأراد أن سفض قبض المسترى لمعد عداودمعسدسنة عادلة إذا المدم ومل المشديري أو بفعل الاحذى يقسم التمن على قدة السام منساواذا المهدم سفسه يقدم الثمن يتعقد بالتعاطي ابتدا الكن الداراني ما لما تعروباً خذه امنه لا تكون له ذلك كذا في الذخيرة ﴿ لُواسْتَرِي نَصْفَ دَارِعَتُ مِمْقُسُوم أَخذ جائر اداوافق وأى القادى على قيتمه دومالان الهدم دخل في شمال الهادم فتعتبر الشيمة على الوصف الذي دخل في ضمائه وبالانهدام ا أذانقدم سعباطل أوفاسد اشفيع حظه آلذى حصيله بقسمت وليسرله أن ينقض القسمة سيواء كانت القسمة بعكم الضائني أو لهدخل في ضمان أحدد فنعت خمة على الحالة التي عليم امهد وماحتي إنه اذا كان قعه الساحة حسماة ال وعين الامام أمه لا يحوز وترتب عليسه النعاطي الذاني يخلاف مااذاباع أحدالشر مكن فصيعمن الدارالمشتر كقوقا سرالمشترى الشربك الذي لهيم وقعة البناء خسياتة والهدالبنا وبني النقض وهورساوي للنماثة فالني بقسم على فعذالساحة خسماله قضاء الحكم وانحكم لاينعقدالبيبع لكونديناء حث يكونالشفيع فقضه لانالعقيد لميقع من الذي قاسم فلم تكن انقسمة من تمام القبض ثما ذا لم يكن وعلى فبمة النفض نانياته أعمان الباخسة الشفيع الساحة بحمسة أنمان الن ولوآحمرق البناء أوذهب اخكه في المدين المضافة على ـــب آخر كذاهنا المنفوع نقض قسمته كالله أن بأخذ لصيب المشترى في أي جانب كان وهومروى عن أبي لوسف رجدالله عدد حالفات محورف ولهذا فالبالسلف القاذي النافذحكمه أعزمن

المسيار ولم يقانئ من النفض بأخسذاك فمع أأساحة بجميع النمن لانه لميتر في يدالمشتري في فن يرز معافيراً طلاق الكتاب يدل علمه كذا في التسن ﴿ رَجِمَ لانا شَرَّ مَا دَارِا وَهِمَا تُنْفِعَانُ وَلَهَا شَفِيعٌ مَاتُ لم ومالمتنزى البناء ولنكن باعدغيره من غير أرض عمد مرائش فيع فسل أن ينقض البيدع وبالحذالك الاصدوق النتمة اذاحكم فتسميداغ جاءالمثالث فلدأن ينقض القسمة اقتسمياها بقضاه أو بغرقضاه كذانى المذخبرة يه رحل أشهرى كذافي المحيط ووان أقض المنفري ألبناه فيل لشفيع النشئت فحذ العرصة بحصتها والنشت فدع ولبس الحكم سطلان المن الكبرت الاجممر وان أرضام لندرهم ورفع منها التراب وباعهاب لتدرهم ثمجاه الشفيم وطلب الشفعة فال الشينا الأمام أومكر لدأن بأخذا نقض وكذا اذاه دمالبناء أجنبي وكذا أذا انهدم بنفسه وأبهال لان الشفعة سقطت عنسه المضافة لانص فيسه وأشار الاحسن في مسئلة البين محمد برالفغال بأخذا لشفيع الارض بنصف النمن وهوخد ون درهما بقسم النمن على قعة الأرض قبراً رفع وهي عن فاقة ولا يجوز أن يسام أنستري بغيرتي وكفالوزع المسترى باب الدارو باعب تسقط عن الشفي اللماف آلى أن نسسه المضافة عتسد الفضولي فرابادعلى قيمة الغراب المرقوع ثميط رحين الشفيدع قبمة انتراب وقاله القابني الامام على المستغدى رحمة حصة كذا في السراح الوطاح * وإذا الشرى: الواقة وفي نصابة أ اختدلاف المشاح قيدل والاجازة بالف على الحكم أفانعاني لابطر حعن الشقياع نصف النمن وانما يطرح عنه حصة النقصان فلز أنالك ترى كإس الارض الإستطاع رتذال عنها فلتشفيع أفيأخذ الباقي بصمته من الغن انشاء واذا انترى فرهب بناءه الرحل لاينف د لانه تنزلة الفتوى انحكم اذاحلف لاتمالك بعدمارفعمنها التراب فأعادها كماكانت قبل أن يحضرالشفيدع تمحضرالشفيدع قال الشيا الامام توبكرأ أوتر وتعليها وهدم أيكن الشقسع على البناسدل ولكن بأخذ الارض بحصتها من الفن وان كان أيهد وألعدحوا لنفاذ لكن سنسه المدعى أنحلفه بأساعند محدب انتضل بقال للشسترى ادفع من الارض ماأحدثت كذا في فناوى قاضيحان بالوبآغ لصف دادمن فلاأن يطل تصرف المشترى والحديد كلهاجسع النمن كذاني المسوط . واذا اشترى أرضانها نخته ومنحكم المولى فسرق فان الضادي لانهاستوفي حته دجل ليس بشفيع وقاسمه أمرا لقانسي فقدم الشفسع ونصعب البائع من دارالشفيدم ومن نصيب المشترى أونصرف وثرواشدة والمروى البيع ثهباء الشفيع والقرة فأأة فاه أن بأخذذك أجع استعسانا فانبادقه أ للسول نقض حكمالحكم فته لاستلمته فانواع السالع نصيه بعدالقسمة قبل طلب الشفيع الشفعة الآولى تم طلب الشفيع على التمام جذه البالع أوالمشترى أوأسنى فلاشفعة في الفرة وبالخذالارض والنحد لباخصة من النن انشاء وتسقة لاحكم المدولي وفي فتاوي أه يتغران قضى انقادى الشفعة الاخبرة جعليا منهما نصفين لان المشترى قدصار جارا لنصب البالع ﴿ السادس في كنامه عنه حصة النمرة وقسم النن على فعد الارض والنعل والنمر يوم العدد فعا أصاب النمرة سقط عن الشفيع ميرقندان حكما لحكمانيه أسنسع فأسنو بافيسه وانبدأ فقضي الاولى الاقلاقية فنبي له بالاخبرة أيضالانه لمييق للشنري الاقراسات وقبل له خذالارض والتعل بحصتهماان شفت فان أخسذهما الشفسع وبقيت الفرقي يدالما لع فان محسلا لاينفدر جراله عن دل وعن سأف يحيث السرخدى *ذكر في المنتية وال إزاات ترى دادا مالف درهم ثم باعها بالفين فعلم الشفيع بالبسع ادعى د ساءلى ءائب و برهن رحمه المدنعاني فالمبازم المتستري الغرزولاخباراه فيرذها ولوكات الفرز فأتمة فقيضم المتتري وأكما الصدرةوللايحللاحدأن أسوده بعفرالاول فحاديم فيها فأخذها بالشفعة بالبيدع الثانى بيحكم اخاكم أوبغ يرحكه نمعل بالبيدع الاوآ عملى الحاضر مكؤ الاشارة أرماعها أوتلفت فيبددعلى وجممن الوجوه فأرادالشفيع الاخذسقط عنمحمه فالممرقوان كانالسع قد بقد لداك وقال الحازاف تبيه أمتن ينفض ما أخذه وبطلت شفعته في البيع الأول وكذلك لوباعها صاحبها بألف ثم فاقضه المتذي وق الغيال لابدمن ذكر وقع ولاغرة تم أغرفي يدالبا فع بعد البديع قبل الغبض تم جاء الشفيع فانه بالمنذ الاوس والتحل والخروبس تعمل ولايذى ائلا يتطرق وردها أم استراه امنسه الشفيع مألفين وهولا يعلم بالبيبع الاول تم علم به لم يكن له أن ينقص شراء كذافي وأن أخذوه شهاوون ومن وبكون عليه جمع النمن ولوجد البالع أوالمسترى أوأجني وهووا فرقية الاسموالنسب والنسسة لهيع والوكانا المشترى حين اشتراه بألف ناقضه البسع تماشتراه بألفين فأخذا اشفيع بألفيز وابعا بالبيع اخيأل الحدم للذهب الرالابلانكي عنسد وَلَنْ عَالِمِهِ لَهِ كُنَّ لَهُ أَنْ يَفْضُهُ مُواءً كَانَ فَضَاءً أُونِفُمُ فَضَاءً كَذَا اللَّهِ ف لواشْمُراها بأنف فرَاده في

الى القانسي }

الامأم ومجدرجهماالله

وأسمز كراخد خسلافالنساني رجهاته وفيالاء بالاحاجة الحمع وفقاسم أسيه وجده عليه الصلاة والسلام للبادع المعايد الشهرة

بتح بعرف ووجدوه عليدالصلا والسلام وأنالم نسب الى الحدونسبه الى الفعدا لاب الاعلى تمسمي وبخدارى لا بكتي وإن الى الحرفة

المالع أوالمسترئ خذاشف ع الارض والتعل صمته انشاء وان كانسا اغروذهب بغيره مل احداث وءن أصما بالماهو أوسعمن احترف أوأصابة الغذولك فلهيومنهاشي فجة أخذهاال فيعجمه عالني انشاء وانشاترا هذا وهوأنا لواستفتى فقيها عدلاذانتاه ببطسلان البين حلله العمل بفترا واسسآكها وروى أوسع من عفا وهوأنه لوافتنا منست بالحل ثم أفتادا تعر بالحرمة بعدماعل بالفذوى الاول فالدبع لى الفتوى الشائية فيحق احراة أتوى لاف عن الاول ويده لى كتا النويين في مأذ نتين لكن لايضي به وحكم المكم على

لاالى القبيلة والحدلامكني عندالامام وعندهما انمعروفا بالصناعة بكني وان نسبم االى روجها بكني والمقصود الاعلام ولوكتب انلقلان الكابق المكان الذى كتب السعالكاب فالكاب الكاب الاذاذكر عايمزيه من عليه المن عن غيره وان رهن على الشراك غير ويق ابرنلان الفلاني على فلان الفلاني (١٨٢)عند فلان برنالان الفلاني كني انفا فالاه ذكرهام النعريف ولوذكراسم المولى وأسم أسدلاغير المورف في هذه القسلة أن كاناحين لأبقضي وان أحدهم استاقب النسبة ادة ذكرالسرخسي أندلاتكني بقسل وانقال فيكتابه على النمن أنفافعه لم الشفيه بأنفير ولم يعملها لانف فان أخذ بالالفين بنضاء أبطلت الزيادة وعليه ألف وان لانالحظ عليمة وأصل العقد كالواخر والسع والف ولم فالذالسع بخمسمانه ألد افي الدحرة ، ادا فال ودكرشيزالاسلام أندكني فالإن بنالان الفلاني وقد أحذها برضا كانا لاخذ تبنزلة شرامستدافلم ببق حق انشذعه كذا في محيطا لدمرخسي ولوأوسي المشتري ويدانتي لحصول التعريف الشفيع سلمت شفعة هذه الداركان تسلم اصمحاوان لم بعين احداد كذال لوقال البائع - لمت الأنشعة دد. مات هوا درعلي الميت وعلى لانسان كانالشف وأن ينقض الوصة وبأخذمن الورثة راامهدة عليهم كذابي التتارخاسة وولواشتري الماروالدارفيدالبانع كذافي الحيط . ولوقال البانع بعد ماسم الدارا في المشترى سلت الشفوة المراصد المستناد وفوال سلمان المستناد وفوال سلمان المستناد وفوال سلمان المستناد وفوال سلمان المستناد والمستناد وفوال سلمان المستناد وفوال سلمان المستناد وفوال سلمان المستناد وفوال سلمان المستناد المستناد وفوال المستناد والمستناد لذكرتلاثة أشساءا لعسد أصل الرواية لايقبل الكتار قرية فبهاسوت وأشجاد وغخيا بثمانه ماءالا شحاد والسناء فقطع المشترى بعض الانتحار وهدم بعض السناء أأ فالمنتولات ماسرهاوء. ثم حضرالشفيع كاناه الارمض ومالم يقطع من الائتعار وماتيج سدم من البناه ولدير له أن يأخسذ ماقطع العبدوالمولى ان نسسه الى واذاكان المشترى وكسلامن مه غفروشرا الداوة آل الشفيع مكت شفعة هذه الدارو لم يعين أحداك وبطرح عن الشَّه مع حصة ماقطع من الشَّحروما هذم من البناء كذا في فناوي فاضحان. ولواشتري دارًا الثانى رحمانه يحويزهني قسلته الخاصة لايكني على أسلمه المحيحا وكذاك لوقال آلوك بالسالث شفعة هذه الداروالدار فيبدالوك بالمسح انتسام فبال لعبدلغلبة الاماق لافي الامة فهدم يناههاثم بنى فأعظم المنفعة فآن الشنسع بأخذها بالشفعة ويقسم الثمن على قعمة الارض والسناه الذي نَّ ترمالسرخسي ويكني والتحسانا ولوفال دالثالوكيل بعدما دفع الدارالي الموكل صح التسليم استمسانا واذاكان المعوى وكملا وعنه الحواز في الصكل كك فيهانوم استرى ويسقط حصة البناء لان المشهري ه والذي هدم السناء و منقض المشتري بنا والمحدث عن غيره بالسراه فعال له السفسع ساسالا شدمه هذه الدار حاصة دون عبرله كان هذا اسلميا صديماللا مم على ماذكر دشين الاسلام والمتقدمون لم بأخذوا بقول عند ما كذافي المسوط رجمالتهلانه وحسدتلاثة كذَّا في المحيط ، ولوقال لاحنى سلت منه هذه الدارسة طنك كذاف يحيط السرخسي، ولوقال الشفيم الامام الثاني وعمل الفذيها. أشياء وانالمهذ كرقسلته لاجنبي استدامهات شفعة هيذه الدارلك أوقال أعسرضت عنهالنا لايصير تسلده ولانتبطل شفعته فياسا والبابالنام فيمايط لبه مقالشفه معد نبوته ومالا يبطل النوم على التعويز في الركل الخباصةلابكني وانذكر والمتماناولوقال لاحنى سلت الشفعة للوكل أوقال وهيتهاللوكل أوقال أعرضت عنها للوكل لاجلك وما يبطل بدحق الشدهعة بعدد سونه نوعان اخسارى وضرورى والاختسارى نوعان بسريح ومايجرى مجراه للعاجـة قال الامام ونذاعتك سينسلمه للآمم وسطل شفعته كذافي فناوى فاضعان وولوفال لشفسع أجنى سلم الشفعة اسمالعب دومولاه ونسب الاسيجابي وعليه الفتوي ودلالة أماالاقلافنحوأن بقول الشفيع أبطلت الشفعة أوأسفطتها أوأبرأ نكءنها أوسماته باأونحوذلك العسدالي ولاه ذكرشي للوكل فقاز فدسلتماللا أووهستها أوأعرضت عنها كان تسلماني الاستحسان لان الاحتمى أذا خاطبه انسليم *ولوجا المدعى من الفادي مواعطه البيدع أولم علمان كان بعسداليسع لان اسقاط الحق صريحيا يستوى فيدالعلم والجهل بخسلاف الاسسلام أنه يكني ويدأوي اربد ذنال قد سلتهالات كان هذا كالاماخر بحرج الحواب فصاركاته قال سلتهاله لاحلا وان فال النضيع الاسقاط منظريق الدلالة فالدلايسقط حقمتمه الابعدالعلم البيبع وأما الدلالة فهوأن بوجدمن الشنسع برسول ثقة مأمون عدل الي المدرلانه وحدثلا تدأناه لماخطه الاجنى قدسات الشفعة هذه الدارأ ووهبت انشفعتها أو بعتهامنك الهمن ذلك تسليلان فدا مايدل على رضاء مالعقد وحكه للشستري نحوماا داعل بالشراء فترك الطلب على الفورمن غبرعذ رأوقام عن * شرطالحا كم في المحتصر فاض آخر لايقسل لانه كلامميته أفلا ينطوي تحتا للواب لاستقلاله بنفسه فلاتكون تسليبا كذافي السراج الوهاج وواذاوال لمجلس أوتشاغلءن الطلب بعمل آحرعلي اختلاف الروايتين وكذااذا ساوم الشيضيع الدارمن المشتري أ لايريدعلى أن يأتى الفادى التعريف تسلانة أشساء وينشفه والمطال على كذاعلى أن تسلم الشفعة فسلم كن تسليا تعجم الالايجب المال ولوقال أصاطك وسأله أن وليه الدأ واستأجرها انتفيع من المشترى أوأخد ذها من ارعة أومعاملة وذلك كامتعد العلم الاسم والنسسة اليالاب سنسدو يحبر وهوفي غيبر عَىٰ كَدَاعِلِ أَنْ مَكُونَ الشَّفَعَةُلِ كَانَ السل إطلاوه وعلى شفعته كَدَاف انتار مَامَّة ، ولوأن أجنبيا ذال ولايته كواحسدمن الرعابا هكذافي البدائع » ولواستودعه أواستوصاه أوسأله أن يتصدق بهاعليه فهوتسليم هكذافي التتارخاسة والسمة الحاخد أوالفغذ لتنفيع أصاطل على كذامن الدواهم على أن تسام الشفوة ولم يقل لى فقب الاستفيع لا يحب المالى على بخلاف كندلانه كالخطاب أوالمشاعمة والعديوان ، ولؤة البالشترى أوليكها بكذا فقال الشفيد، نع فهو تسليم هكذا في الذخيرة * وأما الضروري فتعوأن [الزجنبي ولانبطال شدعته وأن فال الشفسة للبالع سأتلك سوملة أوفال للشتري سأسالا نسرا ولا بطلت النسمة الحالحدلابدمنه وان ورتالشفيع بعدالطلبين قبل الاخذبا شفعة تنبطال شفعته وهذا عندنا ولاسطل عوت المشتري والشفيع من مجلس قضائه دل شفعته وان والالجنبي سلمنال شراء فذه الدارلم كمن ذلك أسلم اولاتبطل شفعته كذافي فتاوى واضيفان كان معروفا بالاسمالمجسرد النفرقة على مسئلتن وبأحدثمن وارثه كذافي البدائع بالسايم الشفعة قبل السيع لابصحرو بعدد صحيع لم الشفيع وجوب تعليق الطالبا الشمرط جائر حتى لوقال المتهاان كفت اشترت لاحل نفسك فان كان اشتراد لغيرو لا تدخل الارل المدة فيها فاضيان مشهورا كشهرة الامامأي نشفعة أولم بعلم علممن أسقط المعقد االحق أولم بعلم كذافي الميط واذا قال المشترى الشفسع أنفقت عليا فنداسقاط والاسقاط يحتمل النعليق كذافي الوجيزالكردري ولوقال الشفسع للبالع سلت لث الشفعة ان حنيفة رئىيالله عنه يكني حضرأحدهمامجلس الاخر كذافي بنائهاوأ بأأوليكها بذلذ وبالنن فقال نع فيوتسليممنه كذافي الباب العاشرمن كاب الصامن كنت متهامن فلان لنفسك فكان ماعها لغيره لمكن ذلك نسلياو في فناوى الفقية أبي الليث رجما للد تعالى وأخبر بحادثه لايحوزاد أن المسوط ولايصح تسليم الشفعة بعدماأ خذالذا وبالشفعة ولايصح التسليم في الهبة بعوض قبل القبض اذا فالبالشفيع للشترى ساستال شفعة هذه الدار فادا وقدا استراها لغيره فيموعلى شفعتموفي فشاوى الفضلي والجدوفي الداركد ارالخلافة يعمل بخبره وحسده ولوكنب كذافي التتارخانية * واذا مل الشفيع الشفعة في هية بعوض بعد التقايض ثم أقرالبائع والمشترى أنها رحه الله تعالى آن هذا تسلم للا حمروانحة ارالمذكور ف فناوئ ن اللسنوجه الله تعالى هكذاذكرا اصدر البه سرطه العمل هوكذا وانامشهورا لاشمن ذكر كأت يعابدك العوض لم تكن لشفيع فبهاالشفعة وان لهافي همة بفيرعوض ثم تصاد فاأنها كات النهدوج مااته تعالى وفى الحاوى اذا واله المشرى الشربة النفسي فسدا الشفيع الشيفعة تم ظهراته الحدودعنده وعندهماهي لوحضرقاضان فيمصراء شرطعوض أوكات عافلت فسعأن بأخذها بالشفعة واذاوهب رجل داراعلي عوض ألف درهم الشراهالغبره فالشمدرجما فدتعالى بطلت شفعته وقال أبوحسفة رجه الله تعالى لاتبطل كذافي المجيط و كالرجل وان نسبه الى الجد لنه فاصمن أوأحدهما فاص فقبض أحدااه وضمن دون الاخرثم لم الشفيع الشفعة فهو باطل حيى اداقبض العرض الاخركاناه واذام إسارالسفه مع وام السريك وصلعه على لوسلم الشريك بعد فاتت فعته الايكون الباديان لالاب لميجزولو كبي بالا أن أحداله اردالشفعة لادة أمقط حقه قبل الوجوب فالهمة بشرط العوض انماتصر كالسع بعد النقابض لايعمل بخبر من لدس بقاض وُخَذُ الشَّدْعَةُ كَذَاقِ الدُّخْرِةُ ﴿ وَإِذَا وَجِيتُ الشَّمَةِ لَا هِمِدَ الْأَدُونَ فَسَلَّهَا فَهُوجًا تران كان علمه من أولم تسمية لابقبل الااذاكان وتسلم الشفعة فيل تفررسب الوجوب ماطل كذافي المسوط وفاذا وهب الشفيع الشفعة أو باعبياس فيه لعدم الولامة كشانس بكر علىدور وان الهامولام بازان لهكن عليدور وان كان علىدور المجز تسليم المولى عليه كذافي مشيوران كالامامرجهالله بصارا الستي مع قاس انسان لايكون تسليماهكذاذ كرفى فتاوى أهلء وقندوذ كرشمس الاغمة السرخسي في شرح كتاب الشفعة المسوط والايورنسلمه بعددا لحركذا في التنارط بيدي وتسليم المكانس تنفقه عياراً يضا كذا ولوكنب منابز فلان الى بخوار زم وأخسره بصادنة قبل الشهادة اذاماع الشقعة كانذلك تسلما الشذه ، ولايجب المال وهو التعيير وقدد كرمحد رحه اته فالسرط و ولوا خر والبيع وهدر من النبن أوجنس منه أومن والان فسلم فظهر خلافه هل وسي تسليه ابز فلان لم يجز الااذااشتهر حكم فم ابتخارا لايعسمل تعالى في شفعة الجامع مآيدل عليه كذا في الحيط وإذا سلم الشفيع الشفعة ثم زاد بعد ولذن في المسع عبدا أوامة والامساف ونس هذه المسائل أن ينظر ان كان لايختاف غرض الشفسع في النسليم صح التسليم وبعالت كارآبي ليلى ولوكتب الحيام باخباره قائبي خسوارزم كالشفيع أن بأخذ الداوجعة بامن النن واذار إلشفيع الشفعة تمحط البائع من النن شبأ فله الشفعة مُفته وان كان يحدّ المن عرضه وكروع ل شفعته كذا في الدائع ، ولوا خبران الني السدوه من ا ان فــلان لميحز لان اخره و بکنسا فی تو کسال داک فسسالى الكل لاالعكس وأذاأ حضرالكتاب والذىذكر فيعفزهم المحضرانه ليس هوالمذكور فيسع بذان المععضر بفيد المصومة فيهاأو ولبارته أأوبيه مياولوكان دعوى الدارار المذكر من مثلة الملائمة بالارشياء مه ونسبه واسم أسه وجده ويقول وفيد همات عدابن أنتهم ذه العسناعة والقبيلة رجلا بنسب بمثل مأتنسب أنت به والأأر منالة بماشهد وابه فيه وان اشتراء انسان بماءرف به بى دالانولامدمن ذكرمال المورث ولوكان المدعى به سالغ في ذكر جنسه ونوعه وصفته وقدره وان أراد أن يكتب وكالتموير الوكيل بايعه

لاالى التسار والحدلامكذ عندالامام وعندهما انمعروفا الصناعة يكني وانتسم الحازو جهايكني والمقصود الاعلام ولوكتب انلفلان إر نَلانَ الْفَلانَ الْفَلانَ الْفلانِي (ۗ ١٨٦) عند فلان بُنْ فلأن الفلاني كني اتفا فألاه ذكر غام النعر بف ولوذ كراسم المولى وأسم أبيه لاغير دْ كْرَالْـْمْرْخْـْـى أَنْهُلَايْكُنَّى `

النمن أنفافعه والشنه مأنف وفرمعه ومالانف فان أخذبالالفن ونضاء أبطلت الزيادة وعليه ألف وان وزكر شيرالاسلام أوكني أأخذهارضا كأنالاخذ تنزلا شراميتدافل سقحق الشنعة كذابي محيطال سرخسي ولوأوسي المشتري وبدينني خصول التعريف لانسان كانانشف أن يقف الوسدة و أخذمن الورة والهيدة عليم كذافي التنارطانية وولواشترى قريقته البرزي وأشه الروفة المثاء الحالاته الروانا الفقائع المشترى بعض الانتبار رهم بعض البناء تم حضرالشف عكاله الارض وماليقطع من الانها ولومالي، دم من البناء وليس أن بأخذ منافعا مذكرتلاته أشساء العسد والوفاوا والمذكرسم العدوالولى انتسمه الى ويطرح عن الشنبع حسة ماقطع من الشحروما هدم من البناء كذا في فناوي فاضيخان. ولواستري داراً قسلته الخاصة لامكني على فهدم شامها تمين فأعظم المنفعة فأن الشفيع بأحذه ابالشفعة ويقسم النمن على فيمة الارمض والبناء إن ماذكرهالسرخسي ويكني كك فيها يوم اشترى ويسقط حصة البناء لآن المشد ترى والذى هدم البناء وينقض المشري بناء والحسن على ماذكر دشيخ الاسلام رحما لتملانه وجد للانه عند ماكذاف المسوط أشماه وانالبذ كرقبيلته والباب النامع فيما يبطل به حق الشفعة بعد نبونه ومالا يبطل كا الخياصةلابكني وانذكر

رماسطل محق الشفعة بعد شونه نوعان اختداري وضروري والاختياري نوعان بسريح ومايجري مجراه اسم العددوم ولادوند ودلالة أماانا ول فنحوأن يقول الشفيع أبطلت الشفعة أوأسفطتها أوأبرأ تلاعنها أوسآم بأأونحوذلك العسدالي مولاه ذكرسنة سواء عامال عراف المان عدالسع لان اسقاط الحق صريحا يستوى فيه العام والجهل بخلاف الاسلام أنه يكني وبه أوبي الاسقاط من طريق الدلالة فانه لايسقط حقعة بالابعد العلم البييع وأحاالدلالة فهوأن وجدمن الشفيع إ المدرلانه وحدثلاثة أشاء مايدل على رضادبالعقد وحكمه لشترى نحوماا داعل بالشراء فترك الطلب على الفورمن غبرعذ رأوفام عن ونبرطالحا كرفي اغتصر لمحلس وتشاغل وزاطلب بعمل آخر على اختلاف الروايتين وكذااذا ساوم الشيفسع الدارمن المشتري لاتعرف لللانة أشسام أوساله أن دِلمه الدَّ، والمدنأ جرها لشفيه عن المشترى أو أخسذها من ارعة أومعاملة وذلك كله بعد العلم! الاسم والنسسة اليالاب هكذا في البدائع ، ولواستودعه واستوصاه أوسأله أن يتصدق بهاعليه فهوتسليم هكذا في السّارخاسة والنسمة الحاخدة والفغذ ﴿ وَلَوْهَا لَالمُسْتَرَى ۚ وَلَكُهَا كَذَا فَقَالَ الشَّفْءَ مِنْ مُوهِ وَتُسلِّمُ هَكَذَا فَى الدَّخْرَة ﴿ وأَمَا الضروري فَحُواًّ نَا أوالمشاعمة والصميران ورتالشفيع بعدالطلين قبل الاخذبا شفعة تتبطل شفعته وهذا عندنا ولاسطل عوت المشتري واشفيع النسمة الحالحدلاندمتهوان كأن معروفا بالاسم المجسرد أن مأخه مَن وارثه كذا في المدائع ، تسايم الشفعة قبل البسع لابصح وبعده صحيح علم الشفيع وجوب مشيورا كشيرة الأمامأي نشفعة أولم بعلر علم من أسقط المه هذا الحق أولم يعلم كذا في المحيط * اذا قال المشترى للشفيع أنفق علم ا كذافي بنائها وأنأأولكها لذلك وماثن فقبال نع فهوتسلم منه كذافي الباب العبائيرمن كتاب الصليمن أ حسفه رنبي الدعنه بكبي ولاحاجــة الحاذكرالاب المسوط وولا يصم تسلم الشفعة بعدماأ خذالدا ربالشفعة ولا يصح التسليم في الهبة بعوض قبل القيض والحدرقى الداركد اراعالافة كذافي التتارخانية . وأذا مرالشفيع الشفعة في هية بعوض وبيدالتفليس ثم أقر البائع والمنترى أنما وانمشهووا لابتمنذكر كات يعابذاك العوض لمتكن لشفيع فيهاالشفعة وان المهافي هبة بفسرءوض ثم تصادفا أنها كات الحدودعنده وعندهماهي بشرطءوض أوكانت سعافالشف عأن مأخذها مالشفعة واذاوهب لرحل داراعلى عوض ألف درهم كالرجل وان نسبه الحالجد فقبض أحدااه وضمين دون الاخرثم لم الشفه ع الشاهة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الاخركانة لالادب لميحز ولوكني سلا أن اخذالدار مالشدهة لامه أسقط حقه قبل الوجوب فالهمة بشرط العوض اعماتصر كالبسع بعد النقابض تسممه لانقسلالااذاكان وتسليم الشفعة قبل تذرّرسب الوجوب باطل كذافي المسوط وفاذاوهب الشفسع الشفعة أوباعه لمن مشيورابة كالامام رجهانته انسان لايكون نسلماه كذاذ كرفي فناوى أهلء مرفندود كرثمس الائمة السرخسي فيشرح كأب الشفعة ولوكتب من الأفلان الي قبيل باب الشهادة اداباع الشفعة كانذلك تسلمه اللشفعة ولايحب المال وهوا لصحيح وقدذ كرجحد رحمالة النفلان لميجز الااذااشتهر تعالى ف شفعة الحامع مآيدل عليه كذا في الحيط و اذا سام الشفيعة مُرزاد بعد ذلا في المسيع عبدا أوامةً كار أبي لياولوكت الحاس كالشفيع أن يأخذ الداريحه تهامن النهن واذا الرالشفيع الشفعة تمحط البائع من النمن فيأفله الشفعة

ان فالان لمعز لان الخزه نسب الحاليخ لاالعكس وأذاأ حضرالكاب والذيذكرفية فزعم المحضرانه أبس هوالمذكورفيسه يذال للمحضر هات عداين أن بهذه الصناعة والقبيلة زجلا مسب بمثل مأننسب أن به والأأزمناك بما تهدوا به فيه وان اشترك اشان بماء وفعه في

الكاب والمكان الذي كتب السعالكاب فالكاب والكاب والاذاذ كريما يمزيه من عليه المق عن غسره وان برهن على اشتراك غسروي في المعرف في هذه القسلة ان كالمحين لأبقتني وان أحد هم أستاق السيادة (١٨٢) بقبل وانقال فيكتابه على

لإن اليد التعق بأسل المقد كالوأخبر بالبسع الف وسلم فاذا السيم بخد مسمالة كذافي المذخرة . اذ فال فلان تذلان القلاني وقد الشفيع ملت شفعة هذه الداركان تسلميا صيحاوان لم يعمرا حداوكدك الوقال البائع ملت النشفعة هذه مات دونجر على الميت وعلى الداروالدار فيداليانع كذا في الحيط ، ولوقال للسائع بعسد ماسيا الدارا لا الشرى بلت الشفية الله صح أصل الروارة لارة بل الرخياب استعسانا ولوقال سلمت الشفعةب مان أولاحلان مترتسلمه فسأساوا ستعسانا كذافي فتاوى فاضفان واذا كانالمشرى وكسلامن حهة غرونشراءالدارونال الشف عسلت نفعه هددالدارولم بعين أحداكان نسلم المحيحاوكذال لوفال للوك بل سلتاك شفعة هذه الدار والدارف يدالو كدل صوالتسليم فياسا واستمسانا ولوقال دلدال لوكير يعدما دفع الدارالي الموكل صحرا لتسليم استمسانا واداكان المشترى وكيلا عن غرومالشراوفقال الشفسع سلت لاتشذه قدوالدار خاصة دون غيرك كان هذا اسلم الصح معاللاً حر كذائي الخبط * ولوقال لاجني سلت شفعة هذه الذارسقات كذافي شيط السرخسي، ولوقال الشفيع لاجنبي اسداء سلت شفعة همده الداراك أو فال أعسرضت عهم الك لايصيم تسلمه ولانتيطل شفعة وقياسا والتعسانا ولوفال لاحذى سلت الشفعة للوكل أوقال وهمتها للوكل أوقال أعرصت عنها للوكل لاحلك ونناعتك سيم نسلمه للآمم وسطل شفعته كذافي فناوي فاضفان وولوقال لشفسع أحنى سلم الشفعة للوكل فقال ودسلتهالا أووهبته أأوأعرضت عنها كان تسلماني الاستحسان لانالاحنبي اذا خاطيه التسليم البدودال فد التهالك كان هذا كالرماخر جخر ج الحواب فصاركا فه قال سلتهاله لاحلا وان قال السفسير لماخطه الاجنبي قدسلت الشفعة هذه الدارأ ووهبث النشفعها أو بعتهامنك لم بكن ذلك تسلمالان هذا كذممية أفلاسطوى تحت الحواب لاستقلاله بنف وفلا مكون تسلم اكذافي السراح الوداج وإفاقال جنى لأذنبع أصالحك على كذاعلى أن أسلم الشفعة فسلم كان تسلما صحيحا ولايعيب المال ولوقال أصالحك على كداعل أنَّ تكون الشفعة لي كان الصلى أطلاوهو على شفعته كذا في انتقار خاسة ، ولوأن أجنبيا وال لسنبع أصالحك على كذامن الدواهسم على أن تسلم انشذمة ولم يقل لى فقسل الشفيع لا يجس المل على لأجذى ولانبطل شدمته وان فال الشف والبالع ساتال معل أوقال للشترى سات الأشراما وطلت نمعته وان واللاجني سلت المشراء وندوالنا ولمكن دالت تسلم اولانسطل شفعته كذافي فتاوي واضحان تعليق الطالها بالشرط جائرحتي لوقال سلمهاان كنت اشترت لاحل نفسك فأن كان اشتراد لعمره لا تمال لاد اسقاط والاسقاط يحتمل النعليق كذافي الوجيزللكردري ولوقال الشفيع للبائع سلماك السفعة ان كنت متهامن فلان لنفسك فسكان بإعها لغبره كمكن ذلك تسلماو في فتاوى الفقيه أبي الليث رجه الله تعالى أذا فال الشفيع للشترى سات النشفعة هذه الدارفاذاه وقدا شتراها لغيره فهوعلى شفعته وفي فتاوي الفضلي رحهانته نعالى أن هذا نسليم للا حمروالخذار المذكور في فناوي أبي الليث رحه الله تعيالي هكذاذكرا اصدر الشهدر - ما الله تعالى وفي الحاوى اذا قال المشترى اشتريته النفسي فسدام الشفيع الشيفعة تم ظهر أنه اغتراهالغبره فالمحمدرجها فه نعالى طلت شفعته وقال أبوحنىفةرجه الله نعالى لاتبطل كذافي المحبط ي واذام اخادالنسفه معمع فدام الشربك وينسلمه حتى لوسيام الشربك معدفات شفعته لايكون المحادثات وأخذ الشذعة كذافي الذخرة ، وإذا وحيث الشدهة للمسد المأذون فسلمه افهوجا تران كان عليه دين أولم مكر عليه دين وان سلها مولاه جازان لم مكن عليه دين وان كان عليه دين لم يحز نسليم المولى عليه كذا في أسوطه ولابجور تسلمه بعدالحركذا في التنارخاسه و وتسليم المكاتب شفعة والرأيضا كذا البسوط و ولواخبر بالبيع يقدر من النمن أوجنس منه أومن فلان فسسام فظهر خلافه هل يصم تسلمه

مُنعته وان كان يختلف غرضه لربصي وهوعلى شقعته كذافي البدائع ، ولواخبر أن الني الف درهم فسال

والمتنا أواسعها ولوكان دعوى الدارار مالذ كرمن بتلق الملائمة بالارث احه ونسبه واسم أسه وجده ويقول توفي هر

بى فلان ولأندى ذكومال المورث ولوكان المدعمة بالعق ذكر حسه وقيعه وصفته وقدره وان أراد أن كشب وكالتعيير دالوكيل المدعم

فحالمنشولات باسرهاوءن الثانى رحمالله يجوبزنق اعمد لغلمة الاماق لافي الامة وعنه الحوار في الصيل والتقدمون لم بأخذوا بقول الامامالثاني وعملالفتهاء البوم على التعوير في الركل للعاجــة قال الامام الاسبيحابي وعلمه النتوي *ولوجا المدى من القانبي برسول ثفة مأمون عدارالي فاض آخر لانقسل لانه لايزبدعلىأن بأتى انقادى بنفسه ويخبر وهوفيء يبر ولايته كواحمدمن الرعايا بخلاف كتاه لانه كالخطاب من مجلس قضاله دلت التفرقة عـلى مــئلتن الاولى بلسدة فيها قاضمأن حضرأ حدهما مجلس الاتحر وأخبر بحادثه لامحوراه أن يعمل بخبره وحسده ولوكنب لمه شرطه له العمل به وكذا الوحصر قاضان ف مصرادا منه قاضمن أوأحدهما قاض لابعمل يخبر من لدس بقاض قيه لعدم الولامة كشانس بعنارا النستي ممع فاس بخوار زم وأخسره بصادنة حكم فيها بتخارا لايعسمل والامسال فبدام هدوالمسائل أن يتقلر ان كان الاعتمال غرص الشفسع في النسليم صع التسليم ومعلم باخباره فاضىخمواررم

و مکنت فی و کسل دار

بقيد الخصومية فيهاأو

` دارايالىصرة في

ونسيه ولوبرهن علىحق يربأ وكفالة أوميات الحال السال السنقط مادع المؤوسد أمكابة عنوان الباطن وهوالمعسبر حقيالو جامكة بعلمة لا يقبل أذالم بكن عليه (١٨٤) عنوان الباطن ولوغلى الفلب يقبل والثاني وسّع وأكنني بعنوان الظاهروالاحتياء ما فالأ تمتميز أنالثن مائة دينار قعتها ألف درهسم أوأقل أوأ كترفعند فاهوعلى شفعته الكانت قدتها أفلمن ولو لم بكن فى الكتاب الم الالف والافتسليد صعير كذافي المسوط . واذاقيل له ان المشترى فلان فسلم الشنعة تم عسلم أندغروفله الفاذى الكانب وتسبيه الشفه واداقيل لهان الشترى زيدف م عمالة عروورية سع تسليماز يدوكان أو أن اخذ لنصب عروكذا إن جرور المبرد . و و عبر أن الفي النسخة لذا الليم اللي من الله فورعلى شفت واركان الني النا واسم الفاذي المكتوب ذكراسرالقاشي الكانب وأكروبرشوعةله كذافي الذخيرة ولوأخيرأن النمن ثيثم اكان أويوزن فسلم الشفعة فاذا النمن صنف ونه والمدكر اسم آخرهما يكانأو بوزن فهوعلى شفه تمهملي كل حالسوا كان ماظهر منسل ماأخبره أوأفل أكرمن حيث ل نتمة كذا في أخيط . ولوأخيران الثين في من ذوات القيم فسام غلهرأته كان مكيلاً أومو زوناً وأخيراً المكتوب البديل عم وقال الىكلمن يبلغ اليه كناي من أن النمن ألف: رهم فإذا هومكمل أو وزون فهوعلى شفعته على كل حال كذا في خزانه المفتن * ولوأخمر أن النمن عن من ذوات القيم فسلم تم ظهراً له نبئ آخر من ذوات القيم بان أخبراً نالنمن دار فأذا النمن عسد قضاة الملبز وولاتهم لايج وروالناني وسع فحواب محمدرجها لقدنعالي فيالكتاب أندعلي شفعته من غيرفصل قالر شيخ الاسلام المعروف يخواهر زاده أ وأجازوعامه العملاليوم هذا الحواب صحيية فهااذا كان فعة ماظهرا قل من قعمة ما أخبريه وغير صحيم فيها ذاكان فعة ماظهر مثل قعمة أ وأجعوا أنه لوخصواحدا ماأخبر بدأوا كنر ولوأخدأن الفنء بدقيته أان أوماأ شبه ذلانمن الانسياء التي هي من ذوات القهرم اسما ونسسا نمعم بفوله ظهر أن الذن دراهم أودنا تبر فحواب مجدر حداله أنعالى أنه على شفعته من غيرفصل و بعض مشايخنار حهم أ الله تعالى فانواهذا الحواب مجول على ماانا كالماظهرا فلرمن قعة ماأخيراً ما اذا كالنعشل قعة ماأخر والىكل مزيمالاليمن نضاة المسلم يجبوز أوأ كترفلانه فيعة له ومنه من قال هذا الجواب صحيح على الاطلاق بخلاف المسئلة الاولى ولوأخيرأن إ وعلى كل من يصل المنهـ النمن عيد فهمنه ألف فظهر أن فهمته أقل من الالف فله آلشفونه وان ظهر أن فعمته ألف أوأ كثر فلا شفعة ولو المكتوب ملزم قبدوك ولولم أخبرأن النمن ألف فسلم نم طهرأن الثمن ثبئ من ذوات القيم فلاشفعة له الاآذا كان قعة النمن أفل من قعة أ كناف المكنوب الناديخ أنت درهم كذاني المحيط وولوأخير وشرا انصف الداروكم تم ظهران المشترى الشترى الدكل فلد الشفعة ولوا لالتماله وانفعالتاريخ أخبر بشراه الكرف للم تطهرأ تداشتري النصف فلاشفعاله فالشيم الاسلام فيشرحه هددا الحواب منظمران كأن فاضماوقت محول على مااذا كان عن النصف مثل عن الكل مان أحد أنه اشترى الكل مالف فسلم تم ظهراً له الشترى ا الكامة بقبله والالاو بكتني الندف بالفأمااذا أحبرأ تعاشترى البكل بالف تمظهرا تعاشترى النصف بخمسمائة تكونعل شفعته عكذا والشهادة أندكان واضيافي في الذخيرة • ولومام الشفعة في المصف بطلت في المكل ولوطاب نصف الدار بالشفعة هل يكون ذلك تسليماً دلك الساريخ اذا لم يكن منه للشفعة في الكل اختلف فيه أنو يوسف ومحدرجهما القدتعالي قال أبو يوسف رجه الله تعمالي لا مكون مكتوما وكذا آلايشت بسلا سلما كذافى الدائع ودوالات أن طب نسلم النصف لا يكون ألم اللبافي لاصر يحاولاد لالة كذا كأمة شهادةالشهود وكذالو فمحيط السرخسي وولوأن الشفيع ماع نصف داره أوثلثها أواكرمن ذلك بمسدأن بق منهاشي وماماع 1 نه واعلى أصل الحادثة بلا شائعوفله الشفعة بمابني كذافي السراج الوهاج والشفسع اذا اذى رفية الدار المشفوعة أثيراله لامالشفعة استهديها الم كاب لايقبل ولايقبال مطل شفعنه وان طلب الشفعة ثماذي رقبة الدارالمشفوعة أنهاله لانسمع دعواه كذافي فناوي فاضحان الكاب الابمعضرمن الخصم ووان صالح من شذهة وعلى عوض بطلت الشذهة وردّالعوض لان حق الشَّفعة ليت بحلاف القياس لدفع ا واندل دوله أبضاجازوادا الصررة لأنظه رسوته فيحق الاعتياض ولايتعلق استقاطه بالحيار من الشرط فبالفاسيد أوتي فاوقال أوردالكاب يحضر الخصم الشفيع أسقطت ففعتي فهما اشتريت على أن تسقط شفعتك فعماا شتريت فالدتسقط شفعته وإن لم يسقط مجلس القضاء فانأقسرته لمشترى شفعته فبااشترى الشفيع واسقاط الشفه فمالعوض المالي شرط فاسدلانه غيرملائم لانه اعتياض ألزمه وانجد فالالذعي عن يردا للن في الحل وهومرام ورشوة هكذا في الكافي، وان كان الشفيع شريكا وجارا فباع نصيبه المك لالذلك من حمة فان فال يشفع فيدكاناه أنايطلب الشفعة بالحواركذافي البدائع ، سئل أنو بكرع ن سلم على المستبرى تم طلب مع كالقانى الله قال الشفعة فالنسل شفعته كذا قال لبث يزمشاور فال ابرآهم يزيوسف رحه الله تعالى لاسطل رويءن الامام الشاني رجده الله عدرجه المه تعالى ويدنأخذ كذافي اخاوى النتاوى وودوالختار كدافي الخلاصة والمضمرات وولاكانا الذاذي اقد لالكاب بلا

بينة وقالالا يقبل بلاينة ويقول له حات بينة أنه كأيداليك فانشهدوا على الختر والقراء والعلامة

والاوصال ويوقيع انقاضي بسأل القانبي والشهودفان عقلوا فتح الكاب ولابفتح قبل العدالة ولاندمن حضرة الخصرو بسأل عن الشهود

عن عداله القانبي الكانب ليكون أبعد عن الخلاف وان كان القاضي لا يعرف الذي جاء الكاب أد فلان بر ذلا ن يسأل السنة أند هو وان سأله قسل ذلك كان أفضل لا ماذالم مقدر على اسات قلك لا شعد الاستعالى اسات الرئاب (١٨٥٠) فان قبل الكتاب وقرأه كرب أحما، المشذى واقفامع الهزف لم الشفيسع على الزااشترى بطلت فعد بشلاف مااذا مرعلى المشترى فانسلم النمودايسال عنء دالتهم على أحده ما بأنَّ قال السلام عليك ولايدرى على من سلم سئل الشفيع أنه ما على الابر أوعلى الاب فان فانام يعمل الشهود حتى مات فالعلى الابلاسطل شفعته وانقالعلى الابز سطل شفعه وان اختلفا فقال المشتري سليعلى الحرق القانى الكاتب يتضيءا بمناسة فعند وفال الدغيع سلت على فالقول قول الشفيع كذافي الذخيرة وولوأ خبر ببسع أمارفذال فالكتاب بحدف مااذاعي الجدته فنسدادة ويتشفعها أوقال سحان الله فندازعت شفعها فيروعي شفعه في وابه محمدر جمالته أوخرس وكذانومات أهالى كذافى البدائع وسمع السيع فقال الجدقه قدطلت شفعتم الاسطار في الخينار كذافي الوجيرت كردري الكانب أوءزل بعدوصول ووقال الناطق على قياس قوله سيحان الله أوكيف أصحت أوكيف أمسدت اذا قال المشترى من أنسيه أطال لكذاب المحكنوب اليدقبل ان بنامل مُطلب الشفعة لأسطل شفعته كذا في الفله برية ، وكذا: لوقال ٢ (نفعة مرات خواسم القسراءة ولومات السكاتب وبانتم) فهوعلى هذا كذافي الدخيرة ولوسأله عن حوائجة أوعرض عليه ماحة تم طلبها بطأت شفعته وان أوعزل قبل وصول الكاب مُأَهُ عَرْفُتُمْ افْأَحْسَرُونِهُ ثُمُ طَلِمُهَا لِطَلْتَ شَيْفَتِهُ كَذَاقَ المُضْمَرَاتُ ﴿ دَارِ بِعَتْ فَقَالَ البائعُ أُوالمُشْتَرِي اليمليس للقاضي أن يتبله لشفع أرتناعن كل حدومة لل قبلنا ففعل وهولا بعم أند يحب له قبايه مان فعة لات وعد الى الفضاء وله عنـــدنا وينبغي لانقادى السفعة في استعوين الله تعالى ان كان بحال لوعلم سالا يرمهما كذا في الخيط . ولوا خبر بالسم وهو الكاتب أن دفع الىشهود فالسلاة أمنتي فيهاقان كان في الفرض لاسل شفعتمو كذااذا كان في الواحب وان كان في السنة في كذون الطسريق كتاباآخرابكون لان هذه السنز الرائمة في معنى الواحب والمكانب السنة ركعتين أواربعا كالارسع قبل الظهر حتى لواتب في مطالعة ـمحـتى بكون والمعادلي ركعنيز فوصل محمالك معال أنفعه لانع ماغزلة صلاة واحدة واجمة كذاني لمضمون في ذكرهم ويتمكنوا البدالع آه في نداوي في الليث رجه الله أهال وفي وإقعان الناطني إذا عام السيع وهوفي النطوّع فحمالها من الادا، قبـل فتم الخنوم أربعا وسنافعن محمدرجه أنقه نعالى لاسطل شفعته قال الصدرالشي دوانختاراً تدسط لاد غيره هذوركذا ويصحتب يضاوندننت فى المخبرة والمحيد والمخمول والكبرى ﴿ وفي فناوى (آهو) أخبروف الخطبة فإ طاب حتى فرغ عمدى بالمسنة العادلة غسته الممام والصلاذان كان قريبا بحيث بسمع الخطية لاسدال والأفقيه اختلاف الشايخ ولوأخبر بعسدما وفأدب القاذي للغصاف كانفدالاخسية فإبساب تى قرأ الدعوات الى فولدرينا آتنا في المباحسنة غمسه إمثالت كذا في أنى بكتابه فتنال المدعى علمه للناريزية في الفيد للأوادي عشرفيما لبطل شفعته • وفي النوازل اذا أرادان يفتنتي العسالاة مع لست على الاسم والنسب انهام بحماعة فلمندف في طلبها تبطل شفعته كذا في التنارخاسة في النصل النالث عشر في طاب الشفعة فالقسولله وعلىالذىجاء بالكتاب البينة أنه فلان بن ولإالباب لعائمرني الاختلاف الواقع بيزال فيع والمشترى والبائع والمصاددتي الشفعة فلان فأن قال أماف لان بن فلان وفي الحي غيري بهذا الاختسازف لواقع مين الشفيع والمشترى اماأن برجيع الحيالةن واماأن يرجيع الحياليدي أماالذي فرجع الاسروانسب فالقبادي المالني فلاعدلوا مأن بقع الاختلاف في جنس النبن واماأن بقع في قدره واماأن بقع في صفته ذان وقع في أمره بالمات دلك وانرد لجنس بأن فألالمشترى اشترت عمائه ديبار وكال الشفيع القادرهم فالقول فول المشترى لان المشترى الدفعت عندالخصومةوالا عُون يَخِسُ الْخُرُ مِنَ الشَّفْسِعِ فَيرِحِع فَمعُوفَة الْجَاسِ السَّهُ كَذَا فِي الْمِدَانَعَ ﴿ وَاذَا اخْتَافُ الشَّفْسِع فلاه وفي طلاق شيخ الاسلام ويسترى فيالنن فالقول قول المسترى ولا يتعسالفان ولوأ فأمااليسة فالسنة بينة الشفيع عنسدا في حنيفة أفرأن علىه لفلان يزفلان وجواز جهما القه فعالى وقال أبويومف وحمه القدفعالى البينة بينة المشترى واذا ادعى المشترئر أشاواتسي

برأة فلمندول يقدف النمن أخسذها الشغيع بماقال البائع وكان فلل حطاعن المشترى ولواذي الدفع كتر بعالمان وبترادان وأيم انسكل ظهرأن الفن ما يقوله الأسرونا فسد هدالشه فيسع بذانه وان-الف بشيخ النفائه البيع والهماو بأخذه الشفسع شول الباثع وانكان قيض الفن أخذ هاي الالمسترى ر) أسنعة لى طلبة اووجدتها

المشترى

مالمال واذا كنب في الدين ُ (١١) - تناوى حسر) وإذا قال المدون القاذي كتاب قرض من فلان وأديب المهاو أبراني عندودوني الدنائي أريد القدوم المؤحل بذكرالاجل أيسا . منيه ركيمنة على مفالحق هناو أعاف ان باخذ في محقه ولايينة لى تُقوط المصنه على ذلا كانبكتب عند محدرجه المدخلاة الذي رجه الله

الفلاني كذافجاه رجلهم ذا

الاسم وأدعاء فقىال أردت

صدق قضاه ولايقفنيء الم

ونسبه وولوبرهن على حقيد ينأوكنالة أوميراث يسأل عن الطالب البينقطي مايدى المؤويد أيكابة غنوان الباطن وهوالمعتسبر حتى لو بالبكتاب علمه لا يقبل أذا لم يكن علمه (١٨٤) عنوان الباطن ولوغلى الفلب يقبل والناتي وسع واكتني بعنوان الفلا هروالاحتباط ماقالاً أغ تمين أن الغن مائة دينار قعمة الف درهم أوأقل أوأ كثر فعند الدوعلي شفعته ان كانت قيم الفلامن ولو لم يكن فىالكتاب الم الالف والانتساب صعير كذاني المسوط . وإذا قبل إن المشترى فلان فسلم الشفعة تم عسلم أنه غيرونا ا انفاذى الكاتب وتسسه الشفعة واذاقيل لهان المشتري زيدف لم تمعلم أنه عمرو وزيد صيم تسليمه لزيدو كأن له أن مأخذ نصب عمروكذا ا وامم القاذي المكتوب . ولوا دراناادن النافي النافية النواقي والكنافي التوافية والمانالين النافية الموسسه لمعز ولو أوأ كترونا شدمةله كداني الذخبرة ولوأخبرأن النمن يمماكانا ويورن فسلم الشفعة فاذا النمن صنف ذكرا مالقائى الكانب آخرىمايكان أو وزن فهوعلى شفه تمه على كل حال سواء كان ما ظهر صلى أما أخبره أو أقل أ كرمن حيث الفهم كذا في الخير ه و ولو أخبر أن النين عن من ذوات القبم فسلم تم ظهر أنه كانه كما لأومو زوا أو أحبر وندسه ولم يذكر اسم المكتوب البهبل عم وقال ان المرن الف رهم فاداهومكمل أو ورون فيموعلى شفعته على كل حال كذا في خزانه المفتن ﴿ وَلَوْأَخْرُ ا الىكل من يبلغ اليه كُلُف من أن النمن شئ من ذوات الدّيم فسلم تمنيه أنه شئ آخر من ذوات الدّيم بان أخبران النمن دار فاذا النمن عبسد قضاة السلمن وولاته م فحواب محدرجها لقدفعالي فيالكابأنه على شفعته من غيرفصل قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده لاعسور والشاني وسع هذاالحواب صحيرونه بااذاكن فهذما طهرأ قل من فهمة ماأخريه وغير صحير فصاذا كان فعمة ماظهرمثل فعمة أ وأجازوعامه العملاليوم ماأخبرية أوأكثر ولوأخبرأن النمنء يدفينه أان أوماأ شب مذلائين الاشياءالتي هي من دوات القهم ثم وأجعوا أبه لوخص واحدا ظهر أن الذن دراهم أودنا تبرخوال محدرجه الله تعالى أنه على شفعته من غيرفصل وبعض مشايختار جهم اسما ونسسا تمعم مفوله الله تعالى فالواهدا الحواب محمول على مااذا كالماظهراة لرمن قمة ماأخبراً ما اذا كالنصل قمة ماأخبرا والىكل مزيمالاليهمن أواً كارفلانه فعة ومنه من قال هذا الحواب صويم على الإطلاق بصلاف المسئلة الاولى ولوا خرانا ا نضاة المسلم يجبوذ النمن عيدقهمه ألف فظهر أن قبته أقل من الالف فله الشفعة وان ظهر أن فيمته ألف أوأ كترفلا شفعة ولو وعلى كل من يصل المليسه اخبرأن النمن ألف فسلم خم ظهرأن النمن نبئ من ذوات القعم فلاشفعة له الااذا كان قعمة النمن أفل من قعمة الكنوب بلزم أبدوك ولولم أنف درهم كذا في الحميط ، ولوأحد بشراء نسف الدارة سلم خله رأن المشترى المترى الدكل فله السفعة ولوا كتب في الكنوب الناديخ اخبربشمرا الكل فسلم تمظيرا لداشتري النصف فلاشفعفله قال شيخ الاسلام في شرحه دمذا اخواب لامتماله وانافعه الناريخ محمول على مااذا كانثمن النصف مثل ثمن المكل مان أخيراً له المترى الكل مالف فسام خله وأنه الشتري منظمران كان فاضياوقت الكامة مضاه والالاو بكتني النعف بالفأمااذا أخبرأ فاشترى الكيواف تمظهرا فه انترى النصف بخمسمالة بكون على شفعته هكذا في الذخيرة ، ولوسل النه و في النصف بطات في المكل ولوطاب نصف النار بالشفعة هل مكون ذلك تسليما بالشهادة أندكان فاضافي منه للشفعة في الكل اختلف فيه أنو يوسف ومجدرجهما الله تعالى قال أنو يوسف رجه الله تعالى لايكون ذلك السار م ادا لم مكن مكنو ماوكذالابندت بسلا تسليها كذافي البدائع ووهو الاصد لان طلب تسليم النصف لا يكون أسليه الباق لاصر يحاولا دلالة كذا كامة شهاده الشهود وكذالو ف محيط السرخسي وولوأن الشف عراع نصف داره أوثلثها أوا كثرمن دالا بعدان ومنهاشي وماماع بهدواءلي أصل الحادثة ملا شاتعوفله الشفعة يمانني كذافي السراج الوهاج والشفسعاذا اذعى رفية الدار المشفوعة أنهاله لامالشفه كاب لايتبل ولايتبال سطل شفعنه وان هالب الشفعة ثمادى رقبة الدارالمشفوعة أنماله لاتسمع دعواه كذافي فناوى فأضحان الكاب الاتمعضرمن الخصم واناصالحمن شذهذه على عوض بطلت الشذهة وردّالعوض لاناحق الشّفعة لتت مخلاف القياس ادفع المنسروفلا يظهر شوده فيسحق الاعتياض ولايتعلق استقاطه مالحياثومن النسرط فبالفاسدة وفي فلوفال واندل دوه أيضاحاروادا أوردالكأب يحضرانكم لشفيع أسقطت نفعتي فيما اشتربت على أن تسقط شفعتك فعاالمتردت فالدتسقط شفعته وان لمسقط مجاس التساء فانأقسربه شترى شفعته فيااشترى الشفيع واسقاط الشذه قبالعوض المالى شرط فاسدلانه غيرملا ثملانه اعتماض ألرمه وانجد فالالذي عن جرد الحق في الحل وهو حرام ورشوة هكذا في الكافي، وانكان الشفيع شريكا وجارا في اعتصبه الذي لالدال من حمة فان قال يشفع فيه كانله أن يطلب الشفعة بالجوار كذا في البدائع ٥ سئل أو بكرع ن سام على المنترى نم طلب مع كالقانى الله قال الشفعة فالسطل شفعته كذا فاللب يزمشاور فال ارآهم من نوسف رجه الله تعالى لاسطل روىءن

مجدرجه الله نعالى وبدناخذ كذافي اخاوى انتناوى ووهو الختار كذافي اخلاصة والمضمرات وولوكات

والاوصال وتوقيع انقاني بسأل القاضيءن الشهود فانء قدؤا فتح الكرب ولايفتح قبل العدالة ولابندمن حضرة الخصم وبسأل عن الشهود

الامام الشاني رجمه الله الذاذي المالكابيلا

مهذة وقالالابقيل بلامنة ويقول لوهات بينة أنه كالداليك فانشهدوا على انختر والقراء ذوالعلامة

عن عداله المنافى الكانب ليكون أمد عن الخلاف وان كان الذائى لا بعرف الذي جام الكاب أه فلان بر فلا ي ب أل البينة أنه هروان مَّة قِسل ذلك كَانَ أَفْضُلُ لاهاذَا لم يَقدره لِي آئبات ذلك لا يفيد الاشتغال باثبات الكتاب (١٨٥) فان قبل الكتاب وقرأه كذب أسمياً. النمود إسالءن عدالهم المانترى واقفامع الابنائه مالشفيه عني اب المشترى بطلت شفقه يخلاف مااذ اسلم على المشترى فان وان لم يعدل الشهود حتى مات على أحدهما بأنَّ قال السلام عليك ولايدري على من سلم سئل الشفيع أنه سلم على الاب أوعلى الاب قان ا القانع الكاتب تتني فالءلى الاب لاسطل شفعته وإن فالءلي الابر سطل شفعته وإن اختلفا فقال المشتري المترتي المدوة فىالكذاب بخلاف مااداعي يملت فعتلا وفال النفيع مات علىك فانقول قول النفيع كذافي الدخيرة ولوأخير بسع الدارفتال لحدقه فقسدادعيت شفعتها أوقال سحان الله فقدادعيت شفعها فهوعلى شفعته في روامة محدرجمالله أوخرس وككذالومات أهالي كذافي البدائع وسمع المسعوفة ال الجدقه قدطلت شفعتم الاسطار في الختار كذافي الوجيزالكردري الكانب أوعزل بعدوصول ووفال الطنى على قياس قوله سهان الله أوكيف أصعت أوكيف أمسدت إذا قال للشنرى حمل لقه أطال لكاب الحالكتوب المدقدل ان بذاتُكُ تُمْطَلُبِ الشُّفعة لاسطل شفعته كذافي الفلهبرية ﴿ وَكَذَالَ لُوقَالَ ﴾ (غذه مراسَّت خواسم القسراءة ولومات المكاتب وباذيتم) فهوعلى هذا كذافي الذخيرة بالوسأله عن حوائحة أوعرض عليه حاجة تم طلمه إيطات شفعته وإز أوعزل قبل وصول الكاب ــأله عرُّ يَمْهَا فَاحْسِرُمه تُمطلم الطلت شــفعته كذا في المضمرات ﴿ دَارَ حَمْتُ فَقَالَ البَّانَمُ أُوالمشترى اليهايس القاضى أن يتبله الشفسع أبرتناعن كل حدومة لك قبلنا ففعل وهولا يعلم أنديج القبالهمان فعه لاشفعة لوقا القضاء ولد عنسدنا و ننغي لقادي الشفعة فيما سنه ومن الله تعالى ان كان عمال لوعلم بدلك لا مرتهما كذا في المحيط * ولوأ خبر بالسم وهو الكاتب أن يدفع الى شهود في الملاة فيني فيها قان كان في الفرض لاسطل شفعته وكذا إذا كان في الواحب وان كان في السنة في كذاب الطمر بق كتاباآ حرابكون لان داد السنزالراتمة في معنى الواجب سواء كانت السنة ركعتين أو أربعا كالاربيع قبل الظهر حتى لواتينه في مطالعة ـمحـتى بكون وودمادلي ركعتين فوصل بهماالشذع الناني لمسطل شفعته لانه واجترة واحدة واحبد كذافي الضمون في ذكرهم و يتمكنوا الدائم و في فاوى في السرحة الله تعالى وفي واقعات الناطني اذاع إلىسم وهوفي النطوع فحملها من الاداء قد ل فتيا غنهم ربعا وسنافعن محمدوجه القه تعالى لاسطل شفعته قال الصدرالشهيدو المختاراته سطل لانه غبره مذوركذ وبكت أيضاو أدارت في المخبرة والمخبط والمنامرات والكبرى ﴿ وَفَقَالُونَ (أَوْوٍ) أَحْبِرُونَ الْمُطْهِدُمُ عِلْمُ حَلَّى فرغ عمدى السنة العاداة غسته الامام والصلاقان كان قرينا بحث يسمع الخطية لاسطل والافقيه اختلاف المشاخرو لوأخرر بعسدما وفيأدب القادي لغصاف كن قد الاخسرة فل هذاب في قرأ الدعوات الى قوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة ثم سلم بطال كذا في أى بڭراپە فازاللەغى علىھ لسارة به في الفصل الحادي عشرفهم أسطل شفعته ، وفي الشوارل إذا أرادان بفشتم الدرمع لست على الاسم والنسب اذمام عماعة فليذهب في طلها تبطل شفعته كذا في التتار خاسة في الفصل النائث عشر في طلب الشفعة فالقمولله وعنىالذىءا. مالكتاب البينة أنه فلان ن فلان فأن قال أماف لان وإلباب لعاشرفى الاختلاف الواقع بيزاك نسيع والمشترى والبائع والشهادة في الشفعة كي فلان وفي الحي غيري بهذا الاختسلاف الواقع بدالشفيع والمشترى اماأن رجع الحالنين واماأن رجع الحالليع أمالذي رجع ألاسم والنسب فالقبادي المالني فلايخلوا مأأن بقع الاختلاف في جنس النن واماأن بقع في قدره واماأن بقع في صفته فان وقع في أمره ماثبات ذلك وانبرهن

لجنس بأن فالبالمشترى اشترت بمائدتينار وقال الشنسع الف دهم فالقول فول المشترى لان المشتري عرف يجنس النمن من الشفيع فعرجه في معرفة الجنس السيد كذا في المبدائع * واذا اختلف الشفيع ا والمتنزى فالنن والقول قول المشترى والاجتمالنان ولوأ فأماالينه فالبنة بينة الشفيع عنسدابي حندقة وعورجه مااندنعالي وقال أبولوسف رحمه اندنعالي البينة بنقالم نرى واذا ادعى المشتري غناوادي وسن أفل منوله بقدمت التمن أخسدها الشفيع عماقال البانع وكان ذلك حطاعن المشترى ولواتعي الدائع كنبغالها وبعرادان وأبم ماتكل ظهرأن الفن ما يقوله الآخر فبأخد داالشفسع ذلك وان ملف

بشيخ اغانى البيع ينهما وبأخذها الشفيع بقول الباثع وانكانة بضالفن أخذه ابا افال المشترى ٢) الشفعة لى طلبته اووجدتها

1.

(٢١ - فنارى خلس) واذاقال المديون لقانى كنتاستقرض من ولان وأديث المعاو أبرانى عنه وهوى الدناخرى أوبدالقدوم المؤجل بذكرالاحل أنشا منيه رفينة على مناوي هناو على ان بأخذى بحقه ولابينة لى ته وطاب منه على ذلك كالبكتب عند مح درجها تم خلافالة الى رجه الله

الدفعت عندالخصومةوالا

فلاه وفي طلاق شييز الاسلام

أقرأن عليه لفلان بن فلان

الفلاني كذا فجاء رجل بهذا

الامعروادعاه فقالأردت

رجسلاآ خرمسهي بذلك

مدوقصا ولايقسيءا

مالمال واذا كنب في الدين

وأحموا أنهلو فالداني وطلبحي وليست على ذلك وأزادالاستماع والكابة بحسه اليذلكوان فالالدائن عاضر فأعاني ان يجعداذا ممن كان لانوصى الاب يخالف وصى الام والفاضى والاخ وكذا للشول فان كتب أنه من جهة الحاكم ولم يسم الحاكم جاز لامد معرف النظر سان تهروى أوغانوالا يحيده الىذلك (١٨٦) وكذلت على الخلاف اذالدى أن الشفيع لم الشفعة وغاب وهوف سكان آمرونه ودى هنا في التاريخ فعلى هذا أذا احتاج الى الكتابة في المجتهدات كالوقف واجارة المشاع وكتب (١٨٧) وفضى فاض من فضاة المسلمن بصحة انتناه والمنتف الوتول البائع واركان فوالذنء مظاهر فغال المالع يعت الدار بأنف وفيضنالنن أ جازوان فريسم المناضي وان وإحدى الروايتين عنأبي يوسف رحه الله تعانى ولا شفعه لات صبح لان البسع مبت باقرارهما وانسا ثبت على لم يتحقق القضاء وكتسذلك أخسذها المنفس بالالسولوة العنست البروه والسابيلة فسال قولة كذا في الهداية ، ولواستري الوجه الذى أقزابه وفي الجسامع اذاادى البائع اخياروا فيكر المشترى والشفيع ذلا فالقول ول المشترى كنافذلك بهت وفال محمذ وارابعوض ولم يتفايضا حتى هلك العسوض والتفض البيسع فدامين البالح والمشترى أوكان المشترى أمض استحسانالانا لخيار لابنبت آلابالشرط والبيانع يدعى احسداث الشهيط والمتستمي ينتكر وكذاال اذي رحممالله فىكتاب الوقف الدار والمسدل العرض - تى هذا أواحة فن البيع في ابد البائع والمسترى وبي تشفيع حق المسعمة بسية أغشري الخيارة انكرا لباتع والشف عذلك فالقول قول الباثع ويأخذها لشف عكذاني الخيط ورجلان مابدل على أنه لاءاس به قال المرس تماخلف البائع والمسترى في قبد العرض فالقول قول البائع مع بيسة فأن أفام أحدهم استقفلت سايعافطاب الشفيع الشفعة عضرتهما فقال البائع كان الع بنينا بسع معاملة وصدقه المشترى على ذات أذا خاف الواقف أبطال ينته وان أفاماجه اللينة فالمبنة بينة البالع عند أي يوسف ومحدر حميما القدتمال وهوقول أي حنيفة لابعدة فانعلى الشفيع بالقول ان ادعى جواره الااذا كان المال يدل عليه بأن كان المسع كثير القهة الوقف بلمق ما تنره وقضى رجمه القدفعال ولودد مالمسترى بناه الدارحي سقط عن الشفسع قد رقيته من النهن ثم اختلفاني فيمة السناء وقديع بنمن قليل لايباع بمناح ينتذ بكون الذول الهماولات فعة للشفيع كذاف خزافة المفتين في المنتق قاض مس قضاة الملين وانفقاعل أن فيقالما - مَا أَفُ أُواحَنْفَا في فيهَ البناء والساحة حيماً فأن احتاما في فيه السا الاغبر فالقول باعدارامن دجل ثمان المشسترى والبائع تصادقا أن البيع كان فاسداو قال الشفيع كان بالرافالقول قول بصحت الانالتصرف وقع أفول المشدني معهدمه وان اختلف في فيمة البناء والساحة فان الساحة تقوم الساعة والقول في في البناء لشفيع ولاأصد فهماءلي فسادالبسع في-قالشنسع شئ ولوادعاه أحدهماوا نكرالا تنر أجعل محيحا ويطال اطال لتول فيه قول الذي يدى العجمة فاذارع بأن السع كان فاسدا بشي أجعل القول فيه قول من يدعى النساد قول المتترى فأن قامت لاحدهما بينة تبلت وأن أفاماجها البينة قال أويوسف وحماته تعالى البينة بينة المبطل وبتعريره بمنعمدن فانى أصدقهما ولاأجعل للشفيع شفعة يريد بهذآأن البائع مع المشترى اذا انفقاعلي فساد البيع سبب التفهيع على قباس قول أي حديدة رجعا لله تعالى وقال مجدرجه الله تعالى المدنة بدنة المشترى على قباس الإنطال فيستىءلي العدية لواختلف السائع والمشترى فعماية مهاف فسادالعقد بذلا الستب لايصدق فالقول قول من يدعى الحواز قول أيحنيفة رحه اتدتمالي وأن اختلفاف صفة النن بأن قال المشترى اشتريت بقن مجل وقال النفيع وبحوزأ ديحه ل قوله وقسد نحوأن يدع أحدهما أجلافاسدا أوخيارافا مدافاذا انفقاء لي الفساد بذلك السبب لايصد فانفحن بل التعربية بن مؤجل فاخول وللاسترى وأماالذي رجع الى المبيع فيمواً ويحتلف في اوقع عليه السيح قضى قاص بعصة وذاالووف ان وقع عليه بعد فقة واحدة أم بصفقتين بحومااذا انترى دارانقال المشترى اشتريت المرسة على حدة الشفيع واداا تفقاءلي فسادالب عسب لواختلفا فسابنهما في فساد البيع بدال السبب كان القول قول واجعاالي الجنس لاالي هذا منيدعى الفساد فاذا اتفقاعلي الفسادبذلك السبب يصدّفان فيحق الشفيع وببن ذلا في المنتقي فقال أنسو فالبالشفيع بالشريته ماجيعا بأنفين فالقول قول الشنيع وأيهماأ فام الين فقبلت وان أفاساجيعا الفردف كونمن المعاريض لوقال المشترى للمائع بعتنيها والف درهم ورطل من خرفقال البائع صدقت آم أصدقهما على الشنسع ولوا لينذوا وقناوتنا فالينة سنة المشدفع عندابي حنيقة واليبوسف رحهما اقدته الىوعندمج درجه القه المانعة عرالابطال كقول فالبعتنها بخمروصة قهالبائع فلاشسفعة للشفيع دذاه ولفظ آلمنتني وجعل القدوري في كتابه المذكور تعالى البينة ينة الشفيع وكذاني البدائع ، وفي للنتي ابن مناعة عن محدرجه المعالمي رحل الشري خالرانه عليسه وعلى نبينا فالمنتن قول أبي يوسف رحمآلته تعالى في احدى الروايتين عنه قال القــــدورى كأن أبايو ــفــرحمالته إ من رحل داره والهاشفية ان ذائ اليه أحدهم العلب شفعته وقال المشتري الى اشتر بهامالك فعدته الصلاة والملام هدذه نعالىءلى هذه الرواية بمتبرهذا الاختلاف بالاختلاف بنزالة عاقدين ولواختلف لمتعاقدان فيباسهما استنسع فيذا الدرآخ والمالات تمران الشفوع الناني وافؤاوا وينه أن المسترى كان الشراه الخوسوالة أختى ونول سديا عليمه فقال المشترى بعننها بالف درهم ورطل من خرووال لبانع لابل به تهابالف درهم فالقول قول البانع ولو والشفسع النانى بأخذمن الشفسع الاول تصفها ويدفع البه ماتنى دوهم وخدين ويرجع الشفسع الاول أ العسلاة والسملام حين فال المشسترى بعتنيم ابخمرأ وخسنزير وقال البائه بعتهابانف درهم فالقول قول المشدتري لان البسع بخمر على المشترى بمالتي درهم وخسيز ويني في يدائشف على الآول لعف الدار بخمسه آلة وفيه أيشار حل الشتري خرح فيدرطلعه لكافر لاجوازله بحال وانمايجع للقول قول من بدعي آلجواز في عقدله جواز بحال بخلاف البيع أجل واسد من رجل دارا وقبعنها الجباء الشفيع فظلب الشفعة فقال المشسترى السبتر متها بأنشن و فال الشفيع لا يل وعده بالاخبارعن نفسسه أو بالفورطل من خرفاماعلى قول أبي حسفة ومحمدرجه حماالله تعالى اذا انفشاعلي الفساد وكذبهما اشتريتها بألف ولم يكن لشفيع بنية وحلف المشترى على ماذكروا خذالشف ع بالني درهم ثم فدم ثنيم أخر محنمن ماء ظن الكافرأته الشفيع فلاشفعة للشفيع على كل حال كالوانفقاعل البيدع بشيرط الخيارالمبائع وكذبهمافيه الشيفيع فأفام يستفعلى الشفيسع الاول أناالبائع كان ماع دنده الدارمن فلانعانف فأنه وأخذ نعف الدارم حمسماته منماءالوادى وأشارسيدنا كذانى الذخيرة . اشترىءشرالضيعة بنمن كثيرتم شيتهآ بنن فليل فله الشسفعة في العشردون الباقي فأو جع الشنبع الاول على المشترى بخصصالة حصة النصف الذي أخذه الشفيغ النافي و بقال الشفيع الحقوله تعالىواللهخلسق ربي المستراد والمسترى من قبل التعف الذي فيدل والافلاغي الدوم في المسئلة أن المستراد أراد أن كانه مالله ماأردت بذلك الطال شفعتي لم يكن له دلك لايه لواقر به لا يلزمه ولواسته المه ما لكان كل دابة مسنماء وليس البسع الاول الهشة فله ذلك لانعمه ني لوأفتر به بلزمه وهوخصم وهوناو بل ماذكرفي الكتاب أنهاذا الشنب الاول لوقال للشتري ادالشف عالناني أنبث بالبينة أن الشراء كان بالف فيكون بمثابل النصف مأكنب كذب سطلحنيا أرادالاستعلاف أنه لم رديه ابطال الشفعة لهذاك أى ادا ادّى أن البيع الاول كان الحية كذاف القنية . النى فيدى خسمائة على أن أرجع على بخمسه القليس لذنك الاأذ أأعاد المنت أن السرار كان الفسل أوبصحم باطسلا بلمن فالإحناس اذاقال المشسترى اشتريت هذه الدارلابي الدغيروا نكرشفعة الشفدع فلاعين على المشيري إشاراليه فالكتابأ فالشفهم النافياء استصريبته أمنى الدار ومعناه أفيسناك أيمالك المعاريض المبقية العقوانه ان كانالشفيم أقرأنه الناصغيراوان أنكرانه اسايحك الشفسع اللهمانعغ أنه الناصغيراوان كان علت في نصف الما وبعث الشراق بالف في حق ذلك النصف الذي استجرته الشفيع الذا في لا في سن تنصف الابن كبرا وقد سلالدا والمبددفع عن نفسه الخصومة وقبل تسليم الدارهو حصم لأشفيع كدافي الذخيرة وأ حسن عندالحاجة والق الذى في يدال فيع الأول فيعتاج الشف ع الأول الى اعادة المينة ليذب الشراء ما والند واذا اشترى من أمرأة فالوادأن بشهد عليها فلريجيد من بعرفها الامن له الشفعة فان شهادتهم لايحوز عليماان مجمسوعالنهوازلوهما بديه فبدختي الرجوع على المشترى بالخسميان الزائدة كذافي الخبط حوف الفتاوي ادارات والشتري الكلام مع أنه خملاف أنكرت ذلك كمذافي المحيط ۾ واذا شهدا بنا البائع على الشسفيح بتسليم الشسفية والدار في بدالبائع ان دارا فحاالشفسع فاخد دابالف درهم من المشترى بقوله خموجد بينمة أن اشترى اشراه بالمحمسمالة فبلت كان البانع بدى تسليم الشدفعة لاتقسل شهادتهما وان كان يجعد نقبل شهادتهم اوان كانت الدارى بد الواقع لايضاد اماأن كون مينه ولومدن المسترى أولانسنه على خلاف ذلك لانفيل كذافي النتار مسهراته في البالع والمشترى أنها من مخترعات الكاتبأو المسترى تتبسل شهادتم مالانه مابهذ مالشهادة لايحرال اليأبيه حامغهما ولايدفعان عنصغرما واداشهد السع كان شرط المارليانع وأنكراك فسع فالقول قولهما في قول أي خد فقو مح درجه والقد نعال من إفرار الواقف وكل ذلك لايكون يجة على مربدالإيطال لاه اذالم يتقدم القصاما تزوم ع . كن المبطل من الابطال على أن ذكرا مم الملا كم وتعريفه لازم في اسنادا لمكم ان فلان لا يكنب عند الامام و يحد ولواد عى السب قصدا ولم ذكراً ويسترق فلان بقيل لا يهدعوى النسب مقصودا واحدى ولمهو-مدفلاينغى واختاريعض المشايخ عدماشتراط ذكرالفاءل واختار رشيدالدين الوتاررجه القدفيه النفصيل وهوأن الفضاستي فالدفع الاولى لامدفع الملذوار وعنه وكان كدعرى الملك أنه عبدى واذا كنب أنه آسر والوصى أو المتولى لايصح ما أبد كرأة وصى أومنول

وكدااد أدعت الطلاق على زوحها اغائب فسلمكت ع النالاف كنب الكانب عشرامأة وأوادفك حلبتها ينزل موضع الحلبة حــتى كون القائمي هـو الذى كتب الحلية أوعلى على الكانس لاندان حلاها الكات لاعدالنادىدا من أن ينظ راليها فيكون ف انظر رجلين وفيما ذكرما يكون نظررج- لرواحــــ كن أولى ويشترط رؤية وجهيهافي التعريف وهمل رث ترط شهادة الزائد على عدلين فيأتها فلانة بأت وبرن أملاقال الامام لابد من مهادة حماعة على أمها وبرية بالتولان وقالا ثمادة عدلن بكني وعليه النشوي لانه أيسرواذا والشان زوجى طلقني للا ماومضت عدني وتزوحت ماسر وأخافأن منكرزوجي الحاشرف لمدفان أكرأرهن علىد يحييها البه احتماطا والتماس في الكل سواه وكتابة النبادي بعلم كالمضادهاء الاألهلا يحوز له أن مكتب بعلم الماصل قبل الذنب الكذا والدعص العلياء ولوأ فامشاهدا واحددا عندقاض وأراد أن كتب الى قاض دول وادعى اساأوان أناله معروف نب منعوه وفيلا كذاب ترقه بغبرحق فلان

كان ميها أشبوت المسكم بيشد ترطاذ كرداك الفاضى الذى حكم كالمرمة الشابسة بالله أن والطلاق بالعنة والفرقة بالإدراك اذا وجهاغه الاب والجنة أومرغ براك فوأ والفرقة بسبب (١٨٨) الاباء والاسلامة الفرقة أياؤ ففت على تفريقه لابدمن ذكرالقان يابه فرأما في القضاء البائعان على الشفيع بتسليم الشفعة لاتقبل ثهادتهماوان كانت الدارق يدالمشدة ى لاتهما كاناخصين بعدة الوقف لابشترط ذكره فيحده الدارفيل انتسام الحالمة بري ومن كان حصافي عي لانقبل مهاد موقوه والنام يوق حصيما أها أسا ويكتني بذكر نسسليال نى كالخدمين في هذر الداره ذا اذاتم د إبنااليائع على الشفيع وتسليم الشف و فاما أذا تمهد على المسترى المتولىوذ كروقعني تأمش وساج الداراني الشديعة فأه لانفط شهادته حاسواه كانت الدارف دالاب أوف يدالمسترى وسواءته م السلم عديم لان الاب أولمهدع كذفى المحيط و وانكات الدارلئلانة الهرائسان منهم أنهم جعاباعوهما من فلان أ الذخباه شرطالزوم لاسب وادعى دلات فلان و عدائس بدل فرام ادم على النس بكوات فيسع أن بأخد ترالى الدار بالشف موان النهوت الوقف ففي كل موضع أتكرالث ترىالذمرا فاقربه الشركا جيعافش ادتهم أبضا باطلة والشفيع أن باخدالدار كالهاما لنفعة القضامس لابدمن ذكره كذا في المسوط * واداوكل الرحسل وحد المسمراء دارا و عها فاشترى أو باع وشهدا مسالموكل على كالرجوع بالنمهن عنسه الشفيع بتمالم الشفعة فان كان التوكيل الشراء لانقبل شهادتم ماسواء كانت الدارف بدالبانع أوفيد الاستحقاق لان سسب الوكدا أوفي يدالموكل وان كان التوكيل بالبسه فان كانت الذار ف بدالموكل أوفي يدالوكيل لانقبل تبهانتهما الرجوع القضاء فلابدأن لانهما ينمهدان على أبيهما مقر رالملك لابيهماران كانت الدارفيد المشترى تقبل شهادتهما كذافي المحيط بكونس معدادم ومشاللو واذانهم البانعان على المشسمي أن الشفيع قدطلب الشفعة حين علم بالنسراء والشقيع مقرآ أمه منذاً مام [برهن أن قاضيا من القضاة وقال المشترى ماطلب الشذمة فنهادة البانعين باطلة وكذلك شهادة أولاده حما كالوتم مداعلي المشترى حكم كون الناهد محدودا بتسليم الدارالى الشفيع وان وال الشفيع لم أعربالشراء الاالساعة فالتول قوله مع تبينه فان شهدا لماتعان أنه علم منذأ بام نشهاد تهما باطله ان كانت الدارفي ليديهما أوفي بالمشترى كذافي المسوط و واستينة القانبي فالدفع مااذا كأن أنالتفهم سلم الشفعة وقامت بنة أنالبائع والمشستري سلالداوقفي بهاللذي فيده كذافي محيط الحكم شرطا لان الحبكم السرخسي . و وَا كَفُلُ و حِلانَ مَانُدُ رَاءُ الْمُسْتَدَى تَمْهُ مِدَاعُكُ مِيْسَلِمُ الدَّارِ الْحَالَثُ فَسِعَ مِلْشَفَعَةُ يضاف الحالسس لاالى فشهادتهما باطلة وكذلث ان مداأن الشفيع مراات فعدقه حابتراة البالعين في ذلك لا تقب ل مهادتهما الشرط ألايرى أنشاءدي كذا في المسوط و إذا أفرًا المشترى أنه اشترى دنده الدار بالصدر دم وأخذ دا الشف عبد لله ثم أدعى البائع البمين بقوله اندخلت الدار أنالنم ألفان وأقام على ذلا بينة قبلت بينته وكان للشترى أن يرجع على الشنبيع بالف آخر وان أفزأن فعبدى حروشاهدى الشرط النن ألفان أبرج على الشفيع بالف آخر وكذلك اذا اذعى البالع أبداعها من هــذالك ترى بهــرض وهودخ ولالدارلورجعا بعينه وأفام على ذلك يبنة فالقانسي يسمع بيندمو يقضى له يذلك على المسترى وسلم الداران فسيع يقيمة ذلك والضمان علىشهودالمين المرمض فانكان ماأخه المشترى ودائه أأف أفل من فعة العرض رجع على الشفيع مبازاد على الالف الى وذكرتهم الائمة شهداأن غام فيسة العرض وانكانا كترمن فعسة العرض رجع الشفيع علييه بمازاد على فية العرض اليقمام فاضاقنيءلي هذاواف الان واذائرة بهامراة على دارعلى أنترة على الزوح ألفاحتي وجب الشفعة في حصة الانت عند الدا أوقادى الكوفة لانقبال يوسف ومجدرحهمانة تعالى فان اختلفافه مهرمتانيا وقت العقد فقال الزوج كان مهرمثلها ألفا والشفيع أصف المآروقال الشميع كان مهرم الهاجمائه ولي الثالدا وفالقول قول الزوج مع يسته وان أقاما المنة أ لان القضاء عقد من العقود والثمادة بالعقد بلاذكر فالبدة للشترى عندهما كمالواختانها فيحقدار قعة البناءالهاالله واذا دعى على رجل حقاقي أرص أودار فصالحه على دا رفلات فميع فيهاال فعه بقعه فلك الحق المذى ادعى فان اختلفا في قيدة ذلك الحق فالقول قول المذمى العاقدلا تقسل لانه مجهول وهوالأخودمه الدار وانأ فاماالينة على فيتعد كرهناأن الينة يينة الشفيع عندأ بي حنيفة مرجمالة فللبدمن تسمية القانى تمالى هكذا في الحدط و وإذا الشرى الرحدل دارا والف درهم تم اختاف الشفيع والمشترى فقال المسترى ونسته ولس يحصد ا أحدث وياهذا البناء وكدمه الشفسغ فانقول فول المشنرى وان أفاما البيذة فالبينة بينة الشفسع وعلى هذا القضاء ل الحكم فى كل اختمالا فهمافي شحرالارص والكن آغما يقمل قول المشترى اذاكان محتملا بحي اذا فال أحدث فيهاهله الافاعط واحدأنه لايقبل الانتحارأمس لربعة وعلى ذلا وكدات فسأأشع من البناء غيروان قال اشتريتهامت وعشرت ملااسنادالى معاوم معروف وأحددت فيهاهذا فالقول قوله كذا في المسوط ه ولوقال المسترى باعتى الارض تموهب لي البناء أوقال * وفي الذخرة ادعى دارا فقال المدتريتهامن وصدك ف مغرا وابد كراسم الوصي ولم ينسمه اختاف في قبوله وكذاؤذ كروا اوقف والنسليم الى المتولى ولم سموا الواقف والتولى وفيانستماط ذكراسم الفادل فيدءوى الفعل اخسلاف وأدلة الكنب متعارضة فالعدادي أن القادي حتسهوده

فىغذف وبرهن ولهيذ كواسم القاضى لابقيدا بدون تسمية الفياضى وفي الزيادات ادعى ان قاضيا حكم يكونه وارشا لمبت وبرهن والهيذكا اسم القانعي بقب أن وفي الأصل آذي أمة في ديرجل أنهاله وردن أن فأضاحكم (١٨٩) فأنوباله وسيو ولم وسيترط تسميه شبالى البناء عماعي الارض وقال الشفيع بل التريم مامعا فالقول للشترى و مأخذ المسع الإينا مان شاه الذآنبي وفي المنتهق اذع كذافى محيظ السرخدى ووان قال الباقع لمأهب الدالنا فالقول قوامع بسندو بأخذب الدوان قال قد أخادارا شتريتهامن وكيلا وهيته للكانت الهية جائزة كذاف المسوط م ولوقال المشدنري وهب ل مذا الست معظر يدمن هذه إ المدعى سرأنوكيل يقبسل الذارثم اشتريت بقيتها وقال الشفيع لابل اشتريت الدكل فللشفيع الشفعة فيمياأ وآله اشترى ولاشفعة فء دات المسائل على عصدًم ادعى من الهيمة وأبهماأ فام الينة قبات بينته وان أقاما جيما السنة فالبنية بينة المشترى عنسدا بي وسف رجها لقه تعالى لانها تثبت زيادة الهبة ويتدفي أن كون البينة بينة النفسع عند محدرجه اله تعالى لانها اشتراط ذكرالام عندد نَسْتِ زِيادة الاستحقاق كذا في البدائع * وإن أوَّرَجهة المنت لأشترى وادَّعي المشترى أن الهيد كانت قسل الدعوى والشمادة فليتأمل الشرا فلاشفعة العارلانه شريك في المقوق وأن شراء البافي والحاريقول لابل كأن الشراء قسل الهيدة عنداانتوى ولحالث فعة فعما اشتريت فالقول قول الشفيع واذا كامت البينة على الهية قب الشراء فان ماحها أولى ﴿ الساسع في النهن وند. بالشفعة من الحاركذا في المحيط ، فان حدالبائع همة البيت كان القول قولهم يمينه وان صدق البائع أ ثلاثة أنواع والاول فين المشترى فيما قال كان البيت للوهوب الولايصد وأنعلى إطال الشفعة في الدار الآن تقوم البينة على الهيد علب أولا) أقبل شرا الدارفيص والمشترى مشركا في الدارفية فسقم على الحاركدا في فداوي فاضيفان ، ولوائم ي والصدى المأذون محاك دارين ولهما شفي عملاصق فقال المشترى اشتر يت واحدة بعد واحدة فأناشر يكك في النابية و قال الشفيسع كالبالغ فالمصدر لاعلب الصى المأذون لاندلا يحنث

الإبل اشتريته ماصفقة واحدة فلي الشفعة فيهماج عافالقول قول الشفيع لان المشترى أقر بشرئه اودلك وبالنبوت الحق ثميدى حقالنف مدعوى تفريق الصفقة فلايقبل قوله الابينة وكدالثادا فالماشتريت ولايلزمه الدين الااقرارأو مغاغ نصفاوقال الشفسع اشتريت الكل صفقة واحدة فالقول للشفيع ولوقال المشترى اشتريت ربعيا سنة وعلى زُناء بي أه يحث ثم نلاثة أرباع فلك الربيع وقال الشفسع مل اشتربت أسلانه أرباع ثم ربعا وكفول للشدنسع لان المشترى أقرّ وبدنأخدوج وزأنكون بشراء ثلاثة أوباع وهوسبب لنبوت حق الشفيع نهادى مايسة عله وهوتقدم الربع في البيع فلا يعسدق على الأختـ لاف الذي أن الوقال المشترى اشتريت صفقة واحسدة وقال آلشيفسع اشتربت لصفاة أنا أخذا لنصف فأنفول للشتري النكول بدل وافراروكذا وبأخذاله فيمع الكل أويدع كذا فيمحيط السرخسية رجل قام البينة الداشتري دنداله ارمن فلان لكاتب والعبدالناجر ، وفي بأنف دوهم وأقام آخر البينة اندأته ترى منه هذا البيت بطريقه عبائة درهم منذ شهروف يت بالبيت ايساحي الانسية التي على صبى لشهرتم النسفعة فهمابق من الدار ولولم يوقت شهود صاحب البيت قصيب البيت بينهما اصدير وقديت محمور مالاوا يستحضره بقية الدارلذي أقام البينة على انه اشترى كلها ولانه فعة لواحدمنه هاعلى صاحبه لانه لبينبت سوق شراء مجلر الحكمويشمراليه أحدهما ولوكانت الداران متلازقتين فأقام رجل بينة انداشترى احدا همامند شهر بأنسدرهم وأفام آخر فىالدءوى ويدعى على أبيه بينة أنه اشترى الاخرى منذشهرين قضيت له بشرا حذه الدارمنذشهرين كاوقت شهود ووجعلت له الشذعة بشم السنة ولواديج الزصى • فالدارالاحرى ولولم وقناقصت لكل وأحدمه حابداره ولمأقض والشفعةله وكذابث لوكان أحدهماقيض لاحادشما فالطهرالاين الدارولم يتسفن الاتتر ولووقت احداهما ولميوقت الاخرى قضيت لصاحب الوقت بالشفعة كذافي يشترط حضرته وانالمكن المسوط ورحل السترى دارافادعي الشفسع أن المشترى هدم طائفة من الدار وكذبه المشتري كان الفول

فول المشترى والبينة بينة الشفيع كذافي فتأوى فاضيخان « والله أعلم الصغرى يكني حضرةوصمه ﴿ الباب الحادى عشرف الوكيل بالشفعة ونسليم الوكيل الشفعة وما يصل به كه ولايشترط حضرته وانأراد واذا أقرالمتترى بشراها لداروهي في يده وجبت فيها الشفعة وخصمه الوكيل ولاتة بل من المشترى بينة انه صالودى لابدمن حنمرنه انتراحا وماحيهااذا كان صاحبها عالها ويوحضرها حهابعد واقامة المشترى البنة على الشراصة ولوادعي على عسدمحمور وصدفه فنيأة ترامين الملاء وكذبه فعيااة عي من الشراء يستردالد ارمن بدالشفسع ويسدا الى البائع لانهم سب الاستهلال بشترط انفتراعلى أن أصل الملائركان أدولم شسالنة ال من المسدرى ولكن يحلف صاحبها الله ما مع المرهذا حضرة المولى بخلاف العبد المآذون والمحصور كالمأذون وأه علمت تمان كانعاجبانسب الاستهلال يساونيه والالإواخذه الامسدالهنق كديراك كي بلاادرا المولى وكمذان كذاك يمنس فانسلن برئ وانتنكل أوأ تزنيع العتق وذكرا تفانى ادعى على محبوره الابالاستهلاك ليساد أن يذهب بالعبد الي باب انفاذي

له سنة لايشترط حضرته وفي

والحدَّ أومن غير الكفوا والفرقة بسب (١٨٨) الاناس الاسلام فانفر قعل الوقف على تفرُّ بقد لابد من ذكر القان ي أم أما في القضاء البالعانء إالشف بسلم الشفه فالتقبل ثهادتهما وانكانت الداوفي يدالمشد ترى لانم ماكالمخصين بعيدة الوقف لأبث ترط ذكره في هذه الدارقيل التسليم الى المشتري ومن كان- ما عيافي شي لا تقبل شهادته فيه وان الم يبق خصما أما اساء وآيكنني بدكراسسليمانى ف كالمخديمين في هذه الدارد ذا اذائم دا بناالبائع على الشفيع بتسليم الشفعة فالماذاة مدعل المسترى المتولى وذكروقتني قاض تسابياك الإلاات وسعاله لاتفيل شهادته حاسواه كانت الذارف دالات أوف بدالمسترى وسواءاتي ال مرالسلم عديه لان الاب أولهدع كذا في الحيط ، وان كانت الدارك لا ثقافه ونشهدا أسان منهم أنهم حيما باعوهما من فلان | المتضاء شرط الازوم لاسب واتعى دالا فلان وجدائسر بالمقرضهادتهم على الشربك والشفيع أن مأخد الى الدار بالشفه موان البوتالونف فني كل موضع أتكوالمشد ترى الدمرا فانزره الشركا جيعانشهادتهم أبضاباطاله والشفيدم أن بأخذا اداركاها مااشفعة القضاسب لابدمن ذكره كذا في المبسوط * واذاوكل الرجسل رجسلا بشمراء ارأو بيه هافا شسترى أوباع وشهدا بنسا الموكل على كالرجوع بالنمان عنسد الشفيع بتسليما لشفعة فان كان التوكيل الشراء لاتقبل شهادته سعاسواء كأنت الدادف يدالبالع أوفي يد الاستعداق لان سسب الوكورآ وفيدالموكل وانكان التوكيل بالبسع فانكات الدارف بدالموكل أوفي يدالوكيل لانقبل تهادتهما الرجوع القضاء فلابدأن لانهما يشهدان على أبيهما بتقر والملث لابيهما وان كانت الدار في يدالمشترى تقبل شهادتهما كذا في المحيط يكونعن معالوم ومثالو وادائه دالباله انعلى المتستري أن الشفيع قدطل الشفعة حين علم بالشراء والشفيع مقرآله مندأ بام أ رهن أن فاضا من النصاة وقال المشدتري ماطلب الشذمة فشهادة الباتعين اطلة وكذلك شهادة أولاده حما كالوشم داعلي المشترى حكم بكون الثاهد محدودا بتسليم الدارابي الشفيسع وان فال الشفيسع لم أعلم بالشهراء الاالساعة فالقول قوله مع بيسنه فانشهدا لباتعان فىقدَفلايتب لِمالميذكر أنه على منذأ مام فشهاد تهما ماطالة ال كانت الدارف أبديهما أوفي يدالمشترى كذافي المسوط ، قامت بينة القانبي فالدفع مااذا كأن أوالشفيه عسدلمالشفعة وقامت بينة أوالبائع والمشترى سدلم الدارقضي بهاللذى فحيده كذافي يحيط الحكم شرطا لان الحكم السرخدي * و دا كفل ر حلاد ما درا المشــتري ثم ثهداعلمه بتسليم الدار الحالشــفــع بالشفعة يضاف الحالسس لاالى فشهادتهما باطاد وكذلت انثهداأن الشفيع سلم الشفعة فهما ينزلة البائعين فى ذلك لانقب ل شم ادتهسما الشرط ألايرى أنشاهدي كذا في المسوط ، إذا أقرّ المشترى أنه اشترى حذه الدار بالف درهم وأخدها الشفيد بيذاك تم ادعى البائع المن بقوله اندخلت الدار أنالنمن ألفان وأفام على ذلك بينة قبلت بينته وكان للشترى أن يرجع على الشفيع بالف آخر وان أقرأن أ فعدى وزوشاعدى الشرط النهنأ لفان لبرجع على انشفسع بالف آخر وكذلك اذا آعى البانع آبياعها من هـ ذالمشترى بعـ رض ودودخ ولالدارلورجعا بعينه وأفام على ذلك بينة فالقانسي يسمع بيسمو يقضى له يذلك على المسترى وسلم الدارالسفسع بقيمة ذلك والضيان علىشهودالمن المرض فانكان ماأحدالم تدي وذال أأف أقل من قمة العرض رجع على الشف ع عاراد على الالف الى وذكرتم الاغمنهداأن تمام فمسة العرض وانكانأ كثرمن فيسة العرض رجع الشفيع عليبه بمازادعلي فعمة العرض اليتمام فاضا قضيءلي هذامالف الالت واذاتر وبهامراة على دارعلى أنتردعلى الزوح ألفاحتى وجبت الشفعة في حصية الالف عندا في أوفادى الكوفة لايقبل يوسف ومحدرحهما انته تعالى فان اختلفافي مهرمتلها وقت العقد وقتال الزوج كان مهرمثلها ألفاو للشفيح نصف المداروقال الشغيع كانسهر مثلها خسميائة ولى المثاالدار فالقول قول الزوج مع بميته وان أقاما البينة لان القضاء عقد من المقود والشهادة بالعقد يلاذكر فالبينة للشترى عنده ماتجا لواحتلنا في مقدارة مة البناء الهالك واذا أدّى على رجل حقانى أرض أودا رفصاحه العاقدلا تقبسللانه مجهول على دا رفالشفيد م فيها الشفعة بشمة ذاك الحق الذي ادعى فان اختلفاني فيمة ذلك الحق فالقول قول المذمى وهوالمأخرومنه الدار وانأ فاماالينة على فيتهذكره ناأن البينة بينة الشفيع عندأبي حنيفة رحمالته فللبدمن تسمية القانبي تمالى هكذا في المحيط و واذ الشرى از حدل دارا بألف درهم ثم اختاف الشفية والمشترى فقال المشعري ونسته وليس محص درا أحدثت ويهاهدا البناء كلدبه الشفيخ فانقول قول المشترى وانأ فاحا البيدة فالسنة بينة الشفيع وعلى هذا الذنسا والمسكم فيكل اخندلا فهماني شعبرالارض واسكن آغايقبل قول المشترى اذاكان محتملاجتي افا قال أحدثت فيهاهذه الافاعيل واحدأنه لايقبل الاشحارأمس لميصدق على ذلا وكذلك فيساأته معن البنامر غيروان قال اشتريتها منسد عشرسنن ملااسنادالى معاوم معروف وأحددت فياهدا فالقول فوله كذا في المسوط و ولوقال المسترى باعني الارض تم وهب لي البناء أوقال * وفي الذخرة ادعى دارا فقال اشتريتهامن وصيك في صغرك ولهذ كراسم الودى ولم نسبه اختاف قدوله وكذاؤذ كرواالوقف والتسليم الى التولى ولم يسموا

الوافف والمتول وفيأت تراط ذكراسم إنفات ليفدة وىالفعل المتسلاف وأدانا أنكتب متعارضة والتحدادى أن القانبي حتشهوده

كان مسانه وتأكم يشترط فكرونك القامني الذي سكم كالمرمة الشابقة اللعان والطلاق بالعنة والفرقة بالاوراك أذاز وجها غيرالاب

فىةنى وبرهن ولمهيذ كراسم القاندي لايقد إيدون تسمية الشاخى وفي الزيادات اقتى ان قاضيا حكم بكونا وارشا لميت وبرهن ولمهذ ؟ اسم القاضى بقيدل وفي الاصل اذى أمة فيهدى رجل أتم الدوبره رأن قاضيا حكم (١٨٩) بالمزم الدحو ولهيث ترما تربية تي

وهبلى البناءتم باعنى الارض وقال الشفيع بل اشتراته امعاذانة وللأشترى و مأخذ للبيع بلابنا مان شاه كذافي عيط الدمرخسى ووان قال المافع أأهب المالانا والمول قوله مع يسنه وباخذ تساء وان وازقد وصنعال كانت الديمة عالزز كذافي الدريان والرقال الشستري وهب فالدين مع طريقه من هذه الدارثم الشريت بقديم أوقال الشفيع لابل الشقرت الدكل فلاشفيع الشفعة فعيدا أتواكد اشترى والاسفعة فلها اذعىمن الهبة وأبهماأ فام البينة قبات بينيه وان أفاماجيه الكينة فالبينة بينة المشترىء نسداني وسف وحمالله تعالى لانهاشت زيادة الهية ويشغى أن تكون المنية سنة النفسع عند مجدوحه الدنيالي لام ما

تثاب زيادة الاستحقاق كذاني البدائج . وأن أقربهمة البيت لأسترى وأدعى المشترى أن الهبة كانت قبل الشرا فلاشفعة للعارلاناشر ملاقيا القوق وتكشرا ألبافي والخار بقول لابل كان السراف الليعة ولح الشفعة فبمااشتريت فالقول قول الشفيع واذا قامت البينة على البيمة قبسل الشراء فان ماحبها أولى بالشفعة من الحاركذا في المحيط . فانجحد آلبائع همة البيت كان القول قول معيمة موان صــ تـق البائع المشترى فعمآ فال كاناليت للوحوب ولايسترفان على إطال الشفعة في الدارالان متوم البين على الهية فبل شرا الدارفيص والمشترى شريكافي الدارفية قسة معلى الحاركداني فذري فاضعان ، ولواستري

دارين ولهماشف عملاصق فقال المشترى اشتر ت واحدة معدوا حددة فأناسر يكك في النابة و فال الشفيع الإبلاا شعريته ماصفقه واحد قذلي الشفعة فيهما جيعافالقول قول الشفسع لان المشترى أقر بشرتهم اوذلك سببالنبوت الحق تميدمى حقالنف مدعوى تفريق الصفقة فلايقبل قولة الإبينة وكدائداذا فالماشتريت نسفاغ نصفاوفال الشفيع اشترس الكل صفقة واحدة فالقول لاشفيع ولوقال الشترى اشتريت رباما ثم تلافة أرباع فلك الرمع و قال الشفيع مل اشغرت تسلانه أدباع تمريعا وكقول للنسد فيبع لان المسترى أوّر بشراه للاثة أوباع وهوسب النبوت حق الشفيع نماتك مابسة تله وهو تقدم الربع في الب فلايسد ق ولوقال المشترى استرست صفقة واحسدة وكال الشدفيع اشترت نصفاة الاستعدالسف فتقول للشتري ويأخذالشف الكل أويدع كذا في عيط السرخسي، وبعل أقام البنة العاشري فذوالد أوم ذلان أغددوهم وأفام آخر البندة الدائري منه هذا البت بطريقه عنائة درهم منذنه وفضت باست لصاحب الشهرتم لهالت فعده عابقي من الدار ولولم يوقت مود صاحب البت قصت بالبيت بينهما اصفين وقعمت محعور مالاولا سديحسره يتمية الدارللذي أفام البينة على انداشتري كلها ولاشد فعة لواحدمته هاعلى مساحمه لاندلم بنست مق شراه أحدمها ولوكانت الداران مقلازقتين فأفام رسل بينة انداشترى احداهما منذشهر بأنف درهم وأفام آخر بينة أنه اشرى الانوى متنشهرين قضائيله بشرا حددالدا ومندشهرين كاوقت شهود وجعلت لدالشذعة ف لا لا ترق ولوليوقناقضيت ليكل واحدمنهما داره ولم أفض بالشفعة وكذا يلو كان أحدهما قبض الداوولمبقبض الآخر ولووقت احسداه ماولموقت الاخرى قصيت لصاحب الوقت بالنسيفعة كذافي المسوط ورجل اشترى داوافاذي الشفسع أن المشترى دومطائفة من الدار وكديه المشترى كأن القول

فول المشترى والبينة بينة الشفيع كذافي فتأوى داضيفان والله أعلم ﴿ الباب الحادى عشرف الوكيل بالشفعة ونسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به ﴿

وادا أقرالمشترى بشراءالداروهي في بده وجب فيهاال شفعة وخصمه الوكيل ولاتقبل من المشترى بينة اله أشراهاه رصاحبهااذا كان صاحبهاعا وبالوحنسر ساحبها بعدا فامة المشترى البينة على الشرامسة وصدفه فيهاأ تزامن الملثوكذبه فعهااتي من الشراء يستردالذارمن يدالشفسع ويسدل الى البائع لانهم انفتراعلى أن أصل الملك كان أوقم شد النقدل من المسترى ولكن يحلف صاحبهاداته مالعة المرهدا

في أه يحلف تم أن كان واجماد مب الاستملال يساع فيه والالايؤاخذه الاحدالعنق كدين الذكر بألااذن المولى والكفالة كذلك عِملَتُ وَنَ عَلَى مِنْ وَانْ مُنكِلُ أُواْ وَنُومِعِد العَنْ وَوَ كُواْ تَقَادَى ادَّى على مجبور مالا بالاسته لا له ليس له أن يذهب العبد الى باب الذاذي

الفآنى وفي المنشدني اتمع أخاءاراشتريةامن وكيلنا زيرش وأبسم النهودوة المدعى سم الوكيل مقسل دلت المسائل على عسدم اشتراط ذكرالاسم عندد الدعوى والنمادة فليتأمل عندااذتوى ﴿ الساسع في الدِين وند. ما ثلاثة أنواع والأول فبين

بحلف أولا }

والصدى المآذون محاف كالبالع فألنص مرلاعاف الصي المأذون لامه لايحنث ولايلزمه الدين الاباقرارأو بينة وعلى زناءبي أم يحنب وبه نأخذو بحو زأن يكون على الاختسلاف الذيأن النكول مدل أوافراروكدا لمكاتب والعبدالناجر وفي الانسية ادعى على صي

مجلس الحكم ويشديراليه فىالدءوىويدعىءلىأسه بقيم البينة ولوادعى الوصى لاحدشيأ فالطهيرالدين يشنرط حضرنه وانالم يكن له سنة لايشترط حضرته وفي الصغرى يكني حضرة وصمه ولايشترط حضرته وانأراد مسالودى لابدمن حضرته ولوادعي على عبد محبور

حسره المرلى علاف المد

يسس الاستهلال بشترط

لذي ينظر بارغ النسبي

ان صدق المذعى كان كا قال

وبدالارس عدهدارحه

الله و وخذالارس من

المذعى ويعطىالصي بمنزلة

مالوأ قرلف السالم يعلم حجوده

ولاتمديته ولابسقط عنه

الهمين الاأن يقم السنة

واشترى دارا وادعى الشفيع

الشمعة أوادعى عليه وحل

ملكامطلقا فالكرالشراء

فهاوكونهاملكه وزعمأنها

لاشهالصغيرولا بشةلاتيعي

لاعان المدعى عليه لانه

فان أخبروا بعده ايحضر

أووصيه فالملصومة معهم والانصب النادى صدوصيا وخورهم معه هاذي سترلاأ تدله وفي يديغ رحق فقال الذي عليه اندوقت على جهة معادمة صار وفغا ويحاف للدعى دان حلف برى وان نسكل خبن فيمة والايد فع المتزل الميه (١١١) وكذا لو برهن على أند وفف على جيسة معساومة ولميذكر الواقف طلب ينالو كيل فانفادي لايحانه والرطلب بين الموكل فالقاضي بقول له سلم الدارالي الوكبال يأخذها لموكله بالشفعة وانطلق واطلب بمن الموكل وان دعى النسلم على الوكيار ويطاب عسمه فالنادى اعلنه لابــدفع عنـه الذعوى عندأى حنيفة ومحمدر حهما القدتمالي خلافالا يروف وجمالة تمال وكدونا ذانم دراهدان على وهووقف اذره هيذا اذا الوكل الهسلم الشفعة عندغنرانقاضي فشهادتهما بأدأة عندأ بيحشد فتوجمد رحوما المدندني خردلاي أخدعن الوقف أماارا وال وقنته على كذاوأرادالمدعي لوسف وحمالله تعالى وكدلا أذاته دشاحدان عليه الدقد ارعندالقانسي تمعزل قس أن يذهب علمه لميجز أن يحلفه يحلف عذر مجد عندأبي حنيفة ومجدر حيمالقه تعالى ولوأقر الوكيل عندانساني أنه قدسلم انسامه عندع واص أوعند لاندرى غصب العتار فاذا فاص آخر فأقراره صحيم ومكون هذا بمنزلة افشاء التسليم عند عذاالة انسي كذافي الحديده وادائم وابناء وكين أحكل صارمنسدا وقدى أوا ما الموكل أن الوكيل قد مام الشفعة عند غيرقاص أجزت بهادتهم ولا تحو رشهادة بحالموكل على أو كالة ولاشهادة الحالوكيل كذافي المسوطه ولووكل رجلا بسيه داره فباعها بألف م- طاعن المنترى مائة درهم لايتعقق فلا محان وان أراد وضن دلشلا مرايس للشفيع أن بأخذها بالشعة الاباتف كذاق محيط السرحسي والوكيل بشراه المار الفلف لاخدذ الدار اداائسترى وقبض فحياءالشفيدم وحالب المشفعة من الوكيل فبل أن يسلمانو كن السادالي للوكل صعروان لابحلب انسافا والفسوي كن معدنسليم الوكيل المالموكل لايصيح وتسطل شفعه وهوالمتنار كدافي خزامة المفتر والنتاوي التكدي الى قول محمدرجه الله ، ادى و وهكذا في المنون وأذا كان الدائع وكمل الغائب فالشعيدة أن يأخذها منه اداكات في يده لا يدعا قدوكذا علىمشأ فانكر فاصطلما اذاكان البانع وميالميت فعياجوذ يعمد كذابي السراج ألوهاج ولوقال المشترى قبل أن يحادمه المشفيع على أن محلف المدى عند اشتريت انتلان وماإليه تمحضرا الشفيع فلاخصومة بيندوبين المشستري ولوأقر بذاك بعدما خاصمة غىرالقائنى ويكون بريئا النافس لمتسقط الخصومة عنه ولوأ فام بينة أنه قال قبل شرائدانه وكدل فلان لم نفس بينته وروى عن تعدد فهذا كازمباطل فازبرهن رجمالله نعالى أنه نقبل ينشمار فع الخصومة حتى يحضرالفرله كذاني محيط السرخسي م ولزوكا بطلب علمه يقبل وان لم يكن إدبينة غفعة في دارلس له أن يحاصم في غيرها لان الوكلة تدةبد بالتقسيد وقد قيدا لو كانتاله ارالتي عينم اولو وكاه يحلف الماعندد المادي باخدومة فى كل شفعة تكون له كأن جائزا وله أن يخاصم فى كل شفعة تحسد ث له كإيداد مرفى كل شفعة وكذا لواصطف عينان واحمة ولايحاصميدين ولاحق سوى الشفعة لتقسدالوكة الاى شيت اطفى الذي عالب مدالسف عة يحاف الطالب والمط لزب اذاوكل رجسلابطاب نفعةله فأخذها نمجامة عبدعي والدارشيأ فالوكيل ليس بخديم له ولو وحدفي الدارا ونصف المالء لي المدى عسا كانله أن يرددانه ولاستطرف ذلك الى غسة الذي وكله كذا في المسوط ، ولو وكل رجلا بطلب كل حق عليمه أوعمليأن يحلف له وبالحدومة والقبص المسأن بطاب شفعة موله أن بقمض شفعة قسد قفي بها الموكن كذافي محيط الطالب أوالمطلوباليرم السرخسيء واذاركاه اطأب شفعة لمقاالو كيل وقسدغرق بناءالدارا واحسترق نفيل الارض فأخسد على أنه ان لم يحلف الدوم بجميع النمن فسلميرض الموكل فهوجا نزعلي الموكل لايستطيع رده كذافي السبوط . ولوطلب المشتري المال علمه أوعلى أن يحلب منالوكيل بطلب الشفعة أن يكفءنه مسذةعلي أندعلي خسومته وشفعته جاز كذاني محيط السرخسي الطالب على أنه ان لم يحلف ه وانمات الوكيل قبل الاحل ولم يعلم صاحبه بموته فه وعلى شدعته فالدامشي الاجل وعلم بمويد فلم يصلب الموم فعلمدالمال أوعلى أن أولميهت وكميلاآ مريطلساه فلاشفعة ايخا كانا لحكم فيالابتداءقيل أن يبعث هذا الوكيل ومقدار يحلف الطالب أن ماما خذه لمدنى ذلا مقدارا لمسيرمن حيث هوعلى سيرالماس كذافي المسوط * والمدأعل حق والصلم في الكل ماطـ ل و الباب النانىء شرفى شفعة الندى كي لانه على خسلاف الشرع اسغيركالكبرني استمتاق الشفعة كذاني المبسوط . قال والحل في المتعناق الشفعة والكهـــــرسواه ولوبرهن الذعى مدحلف فتوضعت لأقل من ستدة مهرمنذوقع الشراءف له الشدوء وانجات بالسنة أشهر فعاء مدامندوقع المذعىءلمه يقمل وانكان الشراعاه لاشفعة لالاهلم يشت وحود وقت السع لاحقيقية ولاحكم الاأن يكون أبو معان قب السي قال المدعى احلف وأنت وورسالل منه مستئذ بشحق الشفعة دان جامت الواسلسنة أنهر فيماعد الان وجود دوقت البسع مات برىء أواذاحلفت وانت لمتسرومالظمر باطلوان قالىلامينة لى فاحاف فحاف نما في بهانتي رواية الحسن عن الامام بقبل وعن يحدثا وولوقال المدى كل برد ن أفهه فه وزير أوقال ليس لى عيد فلان شهادة فعمالة مي أوقال لاشهادة في عند فلان تم أفي انساطة دفع لي الاختلاف وفي الاجتاس لم ذاله برى ولان تعلسق السراءة

تعالى خلا فاعدر جه الله تعالى ونبذ بدخركي كلُّ الوكاة والدُّون الكيران ماذ كُوفَّ السَّفعة قول أبي حنية، وأدبوسف رحيما الله معالى تذافي المبطع وإذا كان للدارشفيعان فوكلار والاواحدا بأخذهما فسلم الشفعة لاحدهما عندالقانسي وحدوا كالماللا خرفيوجا روان والعنسدالة انسي فد المستفعة أحدهماولم يترأيهماهو وقال اتماطاب شفعة الآحوليكن له ذلك حتى يتنالا بهماسلخ صيمولايهما فكولاوان كانأصم وأخرس يحسب بالتكابة وان إيعليام لسائرته المهودة كإفيالاخرس والاكان مع ذاءاعي الناء أب أوجعه

شاس الحكم فانسكتولم اخمد كدافي المسوط والوكيل لنفعة اداطاب الشفعة وادعى المشدقرى التسلم ان ادعى التسلم على يحب والابترل منزلة المنكر الموكل وبطاب يرالو كيل القصاء لأنالوكل قدم لإكشف أوبطاب ينالموكل بقد مالجي الشفعة فأن وعندالامام رجه الله محدس حدثي يحبب وانظهرأنه أخرس يتعب بالاشارة فأن أشار بالازكار بعرض عليه المهن وان أشار ولاجابة كان عمنا وان بالاسكاركان

على آخرشا وأرادا-تحكاذه فقال هذا (١٩٠) لابني العقبرلا يحلف والبالفضلي يحلف في قولهم حمدافان مكل وقضي به وهوأرض لمشترى وداحات مستندر دالدارعليه والأوامت سنة تبعيسر صاحبه أنه ماعهامن المشترى بسيسالشراء للدى ينظر الزغ النسى وسإلدارالنافس وتقسل دفدالسنة منالمة يحاومن الشفيع وانا أفرالسانه والسيع وأنكرالمشترى ان صدق المدعى كان كأقال والدافي بداليا قع طفي بالمستنبة تذاف أجهد ﴿ رَائِدَا أَمْ الْمَدْرِي الدَّرَا وَقَالِهُ وَالْمُلَانَ فَيَالْمُعَةُ سأت الوقيداليا قع طفي بالسنية تذاف أجهد ﴿ رَائِدَا أَمْ اللَّهِ وَاللَّهِ وَالْوَاقِدِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ سأت الوقيد اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَي والاركد ودمر الوالد للذع قبمة الإرس عند محدوجه وذائه بأن يقيم البينسة على أن الدارالتي الحنب المبعة ملسا وكادفلان فذا أكام البينة أن الداراتي الح الله ويؤخذ الارض من منسالدا وللسعة فيدمو كامل أفسل فلأسه فالولا أفيل من فلاستهادة الحالموكل وأبويه وروجته ولاأ المذعى وبعطىالصيبمنزلة شهادة المولياذا كانالو كمل أوالموكل عبدالة أوسكاسا كذافي الماسوط وواذا أرادانسات الشدمة مالشركة مالوأقراف البلميه لمحجوده فأذام مدية أن اوكاه فلان تصيامن صفه الدار المبعة ولم يبنوامة مدار ولايقب ل ذلك منه ولايقضى له ولاتمديته ولايسقط تنه المين الاأن يقيم البيسة بالشفعة كداق المذخرة مواذاوكل رحل رجلا أخذداراه بالشفعة ولبعلم الثمن محوالنوكمل واذاأخذها الوكيل عبا شترا واللشد ترى لزم الموكل وان كان ذلك غنسا كشدرا يحيث لا تغان آلناس فيعسوا وأخذها م شتری دارا د د**ی** السسم بقضاءأو بفسيرة ضاءكذا في المحسط وواذا وكل رجسل الشذمية فأن بأخذالد ارله بالشذه وة أظهر الشضيع الشفعدأوادى علمه رجل ذلا فلسرله أن يأخذها لان طلملغروتسام منه لاشفعة فاتم أبطل البسع من الموكل ولوطل السع ملكامطلقا فانكرالنراء فهاوكونهاملكه وزعمأنها لنفسه كانبدم المالشدة مدفاذاطام انعره أولى ولماكانا ظهاره ذلك بنزلة ألتسلم للشفعة استوى فعدأت بكون المنترى حاضرا أوغيره ضرفان أسرفان حي أخذه اثم عليفائك فان كان المشترى سلها اليه بغير حكم ال لاشهالصغيرولا ينتقالناي لأعلف المدعى علسه لأنه فهوج تزوهي للآ مرلانه فأعيرأنه كاناصل شفعته ولكن تسليم المشترى اليه سمعا بغبرقضا بغزلة البيع المبتدأ فكإلها نتبراه الدحمر بعدما ماإ شفعه والاكانا اذانبي قضيهم افاعها تردعلي المشترى الاوللاته لانعكم كراه لعدم جواز الماذيرانه كالمسلمان فعنه تميز أنالناني قضي على المشترى الاقلىغيرسب فبكون قضاؤها طلافترة انراره لغبرا شهفة عطمه الدارعايه كذافي المدوط وولايصري كبل الشفه عالمشترى بأخذا الشفعة مواء كالسالدار فيددأم فيدإ وانعات ألناطئي وكالمنزقال لباله كذاني الهمط والوثوكل الباتع ولاخذا شفعة جازذان في النياس وفي الاستصبان لا يحوزذ الدوافا المدء إلىها كم الندلمة والقدوكة للإطلب الشد فعة بكذا درهم وأخذه فالكان الشراءوقع بذلا أوبأقل فهووكمل والكان أنتف ملكي بإقرار ولابنمه فحلفه لىحتى أوندكل آخذه كترفليس بوكبل وكذائب والاوكتنة جلبهان كان فلان المتراها فاقاتنا شراها غسيره لايكون وكبلا بذبة دارى يحلفه على قول واذاوكل رجلين فالشد فعة فلاحدهما أن يحاصم الاخرولا بأخذأ حدهما يدونا لاخرواذا سلم أحدهما أإ الشفعة عندالقاني جازعلي الموكل كذافي المسوط ، واذاوكل وكبلا بأخذالشفه قالس الوكسل أنَّ أ مزيرى غصباله قباروبه وكل غيروالاأن يكون الآحر أخاز ماصنع فان أجاز ماصنع ووكل الوكيل وكيلا وأجاز ماصنع لم يكن أ أحددموس تسبرود كر نهذا الوكيل النافى أن يوكل غيره الوكيل بالشفعة اذا آم الشفعة ذكر في شفعة الاصل ادان ملم في مجلس فىاللمامعنيه اختلاف الفادى صدوان ملى غسم يحلس الفادي لابص عنسدأي حسفة ومحدر حهما القدامالي وهوقول أف المشايخ وآختبارأن المقسر بالدارافيره يعامن لمالكها وسف رحه الله نعالى الاول تمرجع أبو وسف رحه الله تعالى عن هذا و قال بصد تسليم في مجاس المالني قيمها, ادعى على آخرمالا وفي غسرمجلس القاذي فعلى رواية كتاب الشفعة حؤزتسليه في مجلس القادي والمحال فيه خلافاوذ كرفي إ كاب لوكاة والمأذون الكمرأن اسلمه في غيرمجلس القادى صحيح عندأ بي حسيفه وأبي يوسف رحهمااله فدكت ولمعت أصلا تعالى خلا فاعمدرجه الله تعالى ونمين يحلة كرفي كتاب الوكالة والمأذون الكبيران ماذ كرفي الشفعة قول أب كنل غيدأل عنهجراله عدى في الما أو- ، عداً فه حندة، وأبي يوسف رحيما الله تعالى كذا في المحيطه زادا كان للدار شفيعان قو كلارجلا واحدا بأخذهما فسلم الشفعة لاحدهما عندالقاني وأخذها كلهاللا خرفيه والروان والغسدالة انتي قدسلت شفعة وان أخروا بعددمه يحضر

أخرس يجيب بالاشارة فان أشار بالانكار بعرض عليه العمن وان أشار بالاجابة كان عساوان بالاسكاركان

شاسر اخكم فانسكتولم

يح والإبرل منزلة المنكر

وعندالامام رحماته يحبس

حدثي محبب فانظيرانه

لكن انجمه في مجلس انقضا حالة كذا واله الدقيه أبوجعفررجه الله واختلف في أن هل يحاف في المؤجل قبل الاجن، وفي الغيرن ا ذي

أووصهدا فالمصومة معهم والانصب الفادي عنه وصياوخودم معه واذع منزلاأته له وفيد ديغير حق نشال المذعى عليه اندوقف على جهة معادمة صار وقناو بعالى للدى وان حلف برى وان مكل حنى فينه ولايد فع المترل المه (١١١) وكذا لو برون على أند وقف على جيسة طاب يزالو كيل فالقانبي لايحلنه وإنرطاب بين الموكل فأنقاضي يقوله ملم الدارالي الوكبرا بأخذه ا معملومة ولميذكر الواقف لموكله بالشفعة وانطلق واطلب بين الموكل وان دعى النسلم على الوكدر ويطلب يمينسه فالنداري متعلنه لاندنع عده الدعوى وأسدأن حنفة ومسترسهمانقه تعانى خلافالا بوسف رجمالله تعالى وكذب افاشم دشاهدان على وهووقف بأفراره هدا اذا الوكيل أنسلم الشفعة عندغترانفافيي فشهادتهما إدلة عندأبي مندنة ومجدره ومالقان الرسار رلاي أحبرعن الوقف أمااءا وال توسف وحمالله تعالى وكدلك أذانم مشاهدان عليه الدقد الم عندالقائسي تم عزل قدل أن يعد علمه ميمز وقنته على كذارأرادالمذعي عندا فيحسفه ومحدرجيما الله تعالى ولواقر الوكيل عندالقاني أبدقسل سنمة عندي واس أوعدا أن يحلف عدد محد فامن أتنوفا قراده صحيح وبكون هذا بمتراة انشا أالتسليم عندهذ الذائن كذني لخصطه واذائم واسا مركون لانديرى غسب العتار فاذا أوابنا الموكل أن الوكيل قدم إنشفه عند غيرفاص أجزت بهادتهم ولانتجوزتها وذا بحالموكل على لوكات أحكاصارمنسيدا وقضي ولانهادة أبى الوكيل كذافي ألمسوطه وليوكل رجلا بسع داروفياعها بألف تم- ماعن المسترى مانة درهم وضئ ذلك للا حماليس للشفيع أن بأخذها مالشفعة الأبالف كذافي عيط السرخدي والوكيل وشراه الدار لايحة في فلا يحاف وال أراد أدانسترى وقبض فح أالتفيع وطب الشفعتون الوكيل قبل أن يسلم الوكين الدارالي الموكل صع وان كانبعدتسلم الوكيل الحالموكل لإيصع وسطل شدمة وهوالختار كذاف نزانة المفتر والنناوي الملكي لابحاب انعافا والفتسوي و وهكذا في الشون وأذا كان الدائع وكمل الغائب فللشصيع أن مأخذهامنه أذا كانت في مد الاندعاذ موكذا على قول محدرجه الله ، ادى اذاكان البانع وصيلليت فعيايتم وذبيعه كذابي السراج الوهاج ولوقال المشترى فهل أن يتفاسمه المشفيدع علىمشأ فأنكروا صالما الستريت الغلان وسأباليه تمحضراك فسع فلاخصومة بيندو بين المسترى ولواقر بذاك بعدمان رسم على أنْ يَعَلَمُ الدَّى عند الشفيع لم تسقط الخصومة عنه ولوا قام بينة أنه قال قبل شرائدانه وكدل فلان له تقبل يسته وروى ون تعمد غىرالقاضى ويكون بريئا رحماند تعالى أنه تقبل بنسمارة ع الحصومة حتى يحضرا الفرله كذا في محيط السرخ بين مر ولزوكا بطلب فهذا كازمهاطل فادبرهن غفعة في دارنيس له أن يحاسم في غيرهالان الوكاة تنقيد دالنقيبيد وقد فيدالو كان بالداراتي عينم اولووكاه علمه فسلوان لم يكن له بينة بالخسومسة في كل شفعة سكوناه كأن جائزاوله أن يخاصم في كل شفعة تحسد ثله كم يعاديم في كل شفعية محاف ناساعت دارا النبي واجبقه ولايحادم بدين ولاحق سوى الشفعة لتقسيدالو كالة الاق تبيت الحق الذي بطلب بدالشفه عة وكذا لواصطل عملي أن اداركل وحسلابطات ففعةه فأخذهام جامدع يدعى الدارشية فالوكر لابس بخدم له ولو وجدفي الدار محان الطالب والمطاني ونصف المال عملي المدى عببا كانله أزيردهمانه ولايتظرفي ذلك الياغسة المذي وكاء كذافي المسوطه ولووكل رحلا بطلب كليحق له وبالخدومة والتبص ليس أن يطلب شفعته وله أن يشبض شفعة قسد تعنى بها الوكل كأست أباق يحيط عليمه أوعملي أن يحانف السرخسيء واذاركاه بطأب شفعة فميقله فحياه الوكيل وفسدغرق ساءالدارا واحسترق نخد بالارض فأخسد الطالب أوالمطاوباليوم على أندان لم يحلف البوم يجميع النن فما يرمس الموكل فهوجارعلى المركل لايه تطبيع رده كذا في المسوط . ولوطاب المشتري منالو كبل بطلب الشفعة أن بكف عنه في أدعلي أحقل حسومة وشفعته جاز كذا في مح ط السرخيي المال علمه أوعلى أن يحلف • وانتمات الركدلة بل الاحرار المومل صاحبه عوته فهوعلى شفعته فالدامني الاحل وعمل عونه فلريشاب الطالب على أنه ان لم عدات الموم فعلمدالمال أوعلى أن أولم يعث وكبلاآ مريطلب فالاشفعة لاكا كانا لمكم في الابتدا قبل أن يعت هذا الوكيل وسقدار المدنى ذال مقدار المسرمن حيث هوعلى سرالناس كذافي المسرط * والمداعل يحلف الطالب أن ماما خده حق والصلم في الكل ماط ل ﴿ الباب الثانى عشرفى شفعة الدي كَ لانه على خسلاف الشمرع اسغيركالكبيرقي استمقاق الشفعة كذافي البشوط • قال والحل في استعقاق الشنعة والكبسبرسوا ولزبرهن المذعى بعد حلف ف وضعت لأقل من سنة أشهر منذوقع الشراء أله الشفه وانساءت بالسنة أشهر وساء مدامنذوقع المدعى عليه بقدل وانكان شسرا فأه لانذه مة ألاه لم ينب وجود وقت البيع لاحة بقية ولاحكة لأأن بكون أبوه مات قبسل البيد قال المدعى احلف وأنت وورن الحل منه حسنند بسفن الشفعة وانجاب الواز استة أنهر فساعد الان وتبود ووفت البسع فارت برىء أواذاحلفت فانت برى الناتعلياق السيراءة مشروط بالطهر باطلوان واللابية ولي واحداف فاف تم أني مهانقي دواية الملسن عن الإمام بقبل وعن محدثان وولو قال المدى كل مرهان

أفسه فهوادر أوفال ليس ليعيد فلان شهادة فهما أدعى أوقال لاشهادة لي عند فلان تم أني بالشاهد فعلى الاستلاف وفي الاجناس أو ذال

أحدهماولم يبن أبهماهو وقال انماطاب شفعة الآخرلم يكن له ذلك حتى يبن لايهما سلم صيمولايهما بأخبذ كدافي المسوط والوكيل الشفعة اذاطاب الشفعة وادعى المشبقري التسليم ان ادعى التسليم على الموكل ويطاب يزالو كيل بالقعمانعل أن الوكل قد لم الشفة أويضلب ين الموكل بالله ما لحلى الشفعة فإنا مكولاوان كان أصروا ترس يحبب الكذبة وان إيعلها أبعل الشارته المهودة كافحالا خرس وان كاسع ذان أعيى انعا أب أوجله والثالثة الوكيل بقبض الذين ادعى عليه المديون ابراه الموكل الدائن وعلم الوكدلي بدلايعاف فان أقريانه و ادعو على آخر كفالة أوحوالة والا بينغه يجلف فالأانكل ثبت وانحلف أسع الاصل والحمل وبرهن على دعوا مفطلب من (١٩٣) القاض أن يحلف المدعى أن يحق في بخمسها أنفصة فعلاصة قرو يأخسف الدار بالف درهم حتى بقيم البينسة على المشترى بخمسمائة كذا الدعوى أوعلى أن الشهود في التعارضائية والاب الذاشتري الابندالية عدوارا تماختلسم الشفيع في الفن فالقول قول الاب لانه سنكر النمادة الاعبدالاند شدة . وقالمال النافيع المامية والابن علد الابناك المسكول الابند كذاني حيد السرخي ، والله أعلم السرع وكذا وطالم الشرع وكذالوطا والباب الثالث عشرفي حكم الشذعة اذا وقع الشرام العروض تحلف الشاهد على أنه من اشترى لايخالواما أن يكون بمالهمل كالمكدلات والمو ذونات والعدديات المتذار به واما أن بحسور صادق في النهادة لا يحسه عالامناله كلدروعات المتفاوتة كالنوب والعيدونحودك فان كان عاله منل فالشفيع بأخذعن وان قالءلامة خوارزمرجه كان بمالامشال له أخسا في مقميمة عندعامة العلماء ولوسايعادا وابدا وفلشفيع كل واحدتمن الدارين أن الته الحصم لايحلف مرتبن أخسد بقيمة الان الدارلست من دوات الامشال فلا يمكن الاحسد عنالها وعلى هذا يحربهم الواشرى دارا فكف الشاهد فان قول بمرض ولم يتقابضا حنى هلك العسرض بطل البسع فعما بين البائع والمشسترى ولأشفيع الشفعة وكذالوكان الشاهدة أشهدعن لأن المشترى فبض الدار ولرب لم العرض حتى هلائه أأسفيه بإنما بأخيد بماوجب بالعقد لايما أعطى بدلامن لفظة أشهد وان لم يقل بانته الواجب حي لواشتري الدار بالدواهم أوالدناتير تم دفع مكانه عرضاه الشفسع بأخذ بالدواهم لابالعرض كذا من فأذاطك منه الشهادة فى الدائع * وإذا الشرى دار العبد بعينه وللتنسيخ أن إخذ ها بالشفعة بقيمة العبد عند بافار مات العبد فامجلس القضاء وقال أشهد فبسل أن يقبضه البائع المقض الشراء وللشفيع أن باخذه ابقيمة العبد عندنا وكذلك ان أبطل الباثع فتدحلف ولامكررا لحاف السع بعبب وجده بالعبدوان لم يكن شي من ذلك وأخسد الشفسع الدارمن البائع أخسد ما يقمته والممد لاناأم ماماكرام الشهودوق لساحب لاسدل للبانع عليه وان أخذهامن المشترى بقية العبد قضاءأو عمرقضا وتمات العبدقيسل التهليف تعطيم لالحقوق النبض أودخه عب فان الفهة للمائع كذافي المسوط . فالمحمدر حدالله تعالى في الاصل إذا المسترى فان الشاهد اذاء___رأن الرجال دارا بعيد ديعينه وأخذال فسعالدار بقهذا لعيد بتناه الفاذي تماستحق العيد بطلت الشذمة النادي محاندالنسوخا وأخذالدارمن الشفيع وهذا اذا أخذالشفيه عالدار بقية العبديقضاءالقانبي وانكابا لماستري قدسرا الامتناع عنأدا النهادة الدارالي الشفسع بقيمة ألعسد يغير قضاءان كان قدسمي لأشف عرقمة العبد كدا وكذاحي وارالني معاليها أ لاندلاه لزم عليه ومن أقدم من كل وجه تم استحق العبدلاس للشترى على الدارسيل ويدمل ذلك سعاميتنداً ومكون للبائع على المشترى على الشهادة الباطلة يقدم فعة لدار وان لم يكن سمى للشف وقعمة العمد كذا وكذا ولكن قال سلت الدارلك بقيمة العمد كآن للشتري أن على الحلف أيضاعالبالترويح يسترة الدارمن الشفيع كذافي المحيط ووان اشترى دارابعيد تموجد بالعبد عييافرة وأخذها الشفيع بقية الباطل واذالم يحلف ورد العبد صحيحالان العبددخل في العقد بصفة السلامة واغما يقوم في حق الشفيع على الوجه الذي صارم سحقا شهادته فقدظلم بخلاف المهن والعقد ولواشرى عبدابدارقه ذاوشرا الدار بالعبدسوا كذافي المسوط . وإذا السيرى دارا بعبدغ و فياب اللعبان لان كلميات وأجزد احسالعب دالشرا فللشفيع التفهة واذاوقع الشرابةكيل أوموزون بعنه واستعق المكيل اللعانجارية مجسري الحذ أوالمور ونافقد مطلت المسقعة لان الكيل أوالموزون اذاكان بمنه فهوو العسدسوا وان كان المكيل مَاسِ المُغلَظ ، ولوادِّي أَنَّه أوالمودون فيالدمة داوفاء ذلانثم استحق ذلك فشده مالشفيع على حاليا الان المكيرا أوالموزون اذاكان قالله بافاسىق يازنديق فالمنمة فهووالدراف مرواه وفي المنتني ابزسماعة عن محدرجه الله فعالم فيرجل أشتري من آخردارا أوأمرايجب بهالنعزبرأو وكوفة كرحنطة بعث أوبغراء مه وتقانصان خاصمه آلشة سعني الدارع روفقضي له علىمال فمة والدار ادى أمنسريه أواطمه بالكونة أوبمرو فالمانثاه للسترى أخذال فصعحي بأخذمنه حنطة مثلها بالكوفة وسلمه الدادعرو وطلحانه يحانه وكذالو وانشاسله الداروأ خسد منعمروقيمة المنطة التكوفة وسلمو فالدف وضع أترمن المتنق أن كان قيمة فالباشاربخر أويالوطي الكرفي الموضع بندواه أعطاه الكرحيث خضى له بالسَّفعة وان كانت القيمة منفاضة بظرف ذلك ان كان (قيل) لابي الاسود الدؤلي الكرف المرضع الذى يرد الشفسع أن بعطى أغل فسذاك الشفسع بعطيسه ذلك حيث شاه وان كان بالوطى فقال ورحمانه لوطان أرض فردى بالمشترى فذاك المسبعوان تساويا أعطى المشترى فيتذلك في الموضع الذي فيعما يساوى في وقدمالي عمر بنء بدالعزيز

(٢٥ - فناوى المس) فقال امجمدى فحلديد ضعة عشر لانه محص حق العبدو يجرى فيه الاستحملاف عدو بدكان أومالا فان حلف

رجسل رجد لاقال الوطي

الشاهدلاشهادتل فيعة أوقال انشهدت فيعوز ورأ وابست لميشهادة تمشهديقبل لانه يحتمل حدوث الشهادة بالتذكر أوالتحصيل باعترافه عنده انتذى من تبنية أومال على (١٩٩) عشرة لس له أن يحلقه بعده وإن الترى بيسه لم أن يحلفه بعده قال المدى علم عن أواد حكالماورت من أحدثمانا أوجيناال معدالت في مرقالني بتومالطاب والاخد من قام مقامد شرعافي المدعى نتحله فعاله حافني على ا هذاللمال عند فانس آخرأو استبغاه حقوقه وهو أيومتم ودي أسهنم جدّه أبوأ سه تم ودي الحدّثم الودي الذي نصبه القانبي فان لم يكمز ا حدمن هؤلاه فهوعلى شفعته اذاأدرك فاذاأدرك فقدثات مخيارا لبادغ والشدة عدفاختار ردالشكاح أوضل لشفعة فأبهما كانأ ولايحوز ويطل الناني واخيلة فيذلك ويقول طلبتهماأى الشفعة والخيار واذا كاناه أحدمن دؤلاء فترك طاب الشفعة مع الامكان طلت الشفعة حتى لوطغ الدخر لا يكون له حرا الاخيذوه وتولأ محضفة وأي بوسف رجيه أالقدتعالي واذاسه الابوالوسي ومن هو بمناهد فيفعة فاناركل الدفع الدعموي المسفروج تسلمه عندأي حندنه وأي يوسف رجهما الدنعال حتى لوبلغ الحيي لاتكوناه أن مخذها الشنعة وآء كانا للسليم في مجلس القانسي أوفي غيرمجلس القانبي هكذا في ألحمط ﴿ وَلَوْ كَانَا لَمُسْبَرِي دعوى الاراء عنالمال المترى المارمأ كثرمن قعقه إعالا يتغام الناس في مذله والصي شفيعيا فسلم الاب دلتُ من أصحابنا من يقول اقرار نوجوب المال عليه بعد السام هذا عندمحدرج الدنعال بذاوالادر الدلايد والدام عندهم حمعالاله لاعال الاحدد علاف دعوى الارامعن الكبرةانين وسكوده عن الطلب وتسلمه انصابه جرادا كن مائكاً للاخذ فسيق الصي على حقه ادامان كذا دءوي المال ولم يتعسرت فالمسوط وواذا المالاب شفعة الصفروا اشراء بأقل من فعته بكذرفعن أي حسف قرحه المه تعالى أن لدلمل مسئلة التعلمف والذعى يحو زدعن محمدر حمالله تعالى أندلا يحوز ولار وابدعن أبي يوسف رحمالله تعالى كذافي الكافي الشري الكاردي فبالابالمتأو دارالاينه الصغيروالاب شنيعها كان الاب أن وأخيذها بالشفعة عندنا كالواشترى الاب مال المدانف متم وكمل فلان الغائب أزادي كيف أخذ بقول التربت وأحدث مالشفوه ولوكان مكان الاب وصوان كان في أخذ الوسي فذوالداراً علمالاستمناع لاتعلف وتبذه متمندة فالصغير بأناوقع الشرا بغيز وسير بأنا كاناقية النارمنلاعشرة وقداشتري الوصي بأحسد عشرفانالغ بالبسير بتحمل من الودي في تصرفهم الاجائب و أخدنا لودي بالشف قريقع وللمالف ﴿ النَّالَىٰ فِمَا يَجِرِي فَمَهُ واذا كانتاف الدهذه كانتأخذا لوسي باشفعة منتفعا بدفيحق لصغير وكانا للوسي أن بأتحسفنا شفعة على قياس قول أي حشفة رجمالته تعالى واحدى الروايتين عن أي يوسف رجمالته تعالى كافي شراء لوسي أ لادين في حدث لا في السيرقة أمرا ماز الصغيرنيفية والزلم كارفي أخذالودي عذالداريات فعدمنه متفعة فيحق المعفيران وقعشراء . فىحقىدە ــانالمال!نانىكىل الدارات غيرعثل أقاءة لانكون للوسي الشنعة بالانفاق كالايكون للوسي أن يشتري شسأمن مال أليتم لاالفطع ولاميز فيالأشماء لنفسه بتلوا لقيمة بالاتماق ومتي كانالودي ولاية الاخد فول اشتر بت وطابت الشفعة غررة والاهرالي السنة والقولاقول المدعى القانسي حتى يأصب قيماعن الصبي فيأخذ الودى منه بالشاءعة ويسلم الفن اليه ثم القيم يسلم الفن الحالوسي أ عامه وقالابحاب في كا، ولا هكذاني الخيط يها المسترى الابدارا واخه الصغيرة فبعها فإيطاب الاب الشفعة الصغيرحي بلغ الصغير المعال فان لمكل بحبس فليس للذي بلغ أن يأخذها بالشفعة لان الاب كان م تكنامي أيخذه المستفعة لان الشراء لاينا في الاخسة. حتى قرأو يحاف ولايقناي الشفعة فيكون مكون مبطلال فعة ولوماع الاب دارالناسه واباه المغير شفيعها فلريطك الاب الشفعة والنكول لاهبذل واقسرار للصغيرلا بطال نفعة المغبرحتي لوبلغ المغبر كاناه أن أخذهالان الاب هنالا بفكن من الاخدمال فعه وهددا كاءاذالم يقصديه فكومه بالعاوسكوت من لاعلاما الاخذالا بكون معلاوأ ما الودى اذا اشترى دار النفسه أوباع دار الهوالعبي المال فاناقمدانادعت نفيعها فريطاب الوسي شفعته فالبتيم على شفعته اذابلغ كذافي المذخرة 🐞 وهكذا في محيط السيرخسي علىرحل ألدتروجها ومالمتها ويجب أن يكون الحواب في شر الاب دارالناف دوات الدفوشف عباعلى التفصيل والالم يكن المه قسل الدخول والهاعلممه فيهدا الاخذفيرر بأناوقع شراء الابالدار بمثل القيمة أوبأ كثرمن الفيمة مقدارها تتقان الناس فيعشله ندندالمير بحلف فأندكي لانكون تمعفيرا شفه فالأبلغ وان كانالصغيرفي هسذا الاخدد ضرربأن وقع شراء الاب أكترمن القيمة وأندى خدف المبراجماعا مقددارمالا يتغايزالناس فيبه كازله الشفعة اذا ولغزلان الابلاتين التصرف في مال الصغيرم وفسه على أ أخرج سكياما قراررجل فاذعى وجه النسروفليكن الاب متكانى الاخذفي هذه الصورة فلايكون كوبه سطلاللسفعة كذاتي المحيط • المقسرأن المتسرلة ردّافه ارو ذا وَلَ الأبُ وَالْوِدِي اسْتَرِيتَ هِــدُوالدَارِ بِالنَّهُ درهــم للتُغيرِفَيْنَ لَهُ الشَّفيـع ا نق الله وَالذَّاتِ عَبِيمًا إ وأنكره المقريحات المقرووق الزيادات فى كل موت عرارة في دار مرفي ذا أنكر بصفاف الافى الانتساء اللي الاولى أرادالو كيل بالسراء الرديعيب

فادى البائع الناوكل رضي بالعب الأفريه الوكيل إهل مق الردوان أذكر لايحاف الناسة ادعى على الأحمر رضاد لا يحلف والنافر للزم

ا رأتني عنيان برين فهل

والدفع عندالدعوي وانالم

مرهن قالاالامام المزدوي

الذاب المدى مدى عليه

وانحلف لزم المال لان

لازهدوالاشماعمرا زمة

اكانف أوله }

غنوان نتكل عزولاه بنبت مع الشبيات ويتعلف على الماصل بالقدما عليك هذا الملق ولأ يعلقه على السبب كاذاً أدى عليه أنه خرق ثويه

الشاهد لاشهادتك فعه أوقال انتمدت فعد فيور ورأولست لحدثها وتشمشه ديفيل لائه يحفل حدوث الشهادة بالند كرأوالتحميل باعترافه عنده الندى من أوصال على (١٩٢) عشرول له أن يحاله بعده وانالنهي بينما أن يحاله بعد وال الدي علم من أواد حكالما ورئمن أبيه تماذا أوجيناك نعماناه لهدوقالسي ومرائطاب والاخد لدمن فاممقامه شرعاني الدعى تحليفه الدحافي على استفاد حقوقه وهوا تومزودي أسهم جدوانوا سهموري الخدنم الودي الذي نصبه القانبي فاللهكن وبذالالمال عندقات آخرأو أحمص هؤلاه فهوعلى شفعته افاأدوك فاقدأدوك فعدائت خمارا فبلوع والتسفعه فاحتار وكالشكاع أرأنني عنيان برهن فبل أوطاب الشفعة فأبهما كان أولايعوز ويطل الناني والحيلة في فالثأن بقول طلبته ماأى الشفعة والخيار والدفع تبندالدعوى وأتالم واذا كاناه أحدمن دولاه نترك طاب الشفعةمع الاسكان طات الشفعة حيى لو بلغ الصغير لايكون لهحق بهرهن فالبالامام البردوي الاخية وهوؤول أمى حنيفة وأبي يوسف رجيه ماالله نعالى وإذا سيلم الاب والوسي ومن هو وعناه مانيفعة الذلب المدنى مذى عليه المسفر مدرتساجه عندأى حدقة وأي وسفرجهما القدتعال حي لوبلغ العبى لأبكوناه أن أخذها فالأركل المفع الدعموى نشذهة والاكان التسلير فعملس القاني أوفي غرمجلس القادي هكذا في المحمط يه ولوكان المشتري وانحاف لزم المدل لان اشترى الدربأ كدمن فيتم ابناذ يتغابز الناس في مثله والصي شفيعياف لم الاب ذلك من أحجابنا من بقول دعموى الابراء عنالمال يعد التسايرها عندمح درج الدتعالى إداوالاحد الدلان الدائم عندهم جعالا فلاعال الاخدا اتراربوجوب المالعلمه الكترة انزر وسكومه عزالطك واسلمه انمايه حرادا كزن مالكم للاخذف في الصي على حده اداملغ كذا ملاف دعوى الارامعن في المبسوط وواذاً ملها لآب شذه والصدة بروالشراء بأفل من فينام بكنيرفعن أب حنيف أرجدانه أمالي أنه إ دءوي المال ولم يتعمروس يجوزدعن محمدر حدالمة تعالى أنه لايحوز ولار والمةعن أبيع سف رحدالله تعالى كذاني الكافي واشترى ارار مسئلة التعلمف، أدعى دارالابنه اصغيرو لابتناء عهاكان الابأن بأخده هابات فمةعندنا كالوانترى الابسال مدلنة مم الكاردي فالمال لمبشأو ا المنافية غول التقريب وأخدفت الشفامة ولو كان مكان الاب وصيدات كان في أخذالوسي الماللان وكبل فلان الغالب أرادعي رئت في تستنفعة للصغير بأن وقع الشراء يغيز بسير بأن كان قيمة الدارمثلا عشرة وفدا شتري الوسي بأحسد علمه الاستصفاع لايحال عشرفان الغاز البدير إتعمل من الودي في تصرفه مع الاجانب و المُحَمَّدُ الودي بالشفعة بريقع ذلك الفسن لازددوالاساعدارية والذاكرات الحالا عددكان أخذا وسكابات مقدمتناها به فيحق للمفير وكالنالوسي أن أخسفاك فغ (الناني فيما يجري فيمه على قياس قول أب حدثه وجه المدته لي واحدى الرواسي، في يوسف رجه الله فعالي كاف سراء لوسي المانف أرد). لايين في حدد لافي السرقة شأتس مال الصغيرانف والنالم كان في خذالوسي هذاك الراك فعتمته عنف ق الدخيراك وقع نمرا الدارندغيرة ثل أنفجة لايكون لنوسي الشفعة بالاتفاق كالإيكون للوصي أن يشستري شسيأ من مال ألينم فيحز ديانالاراداكي لنفسه بذأرا نفجة بالانعاق ومي كاناتلوه بي ولاية الاخذ فول اشتر يتوطلبت الشفعة تمريقه الاهراك لاالذينع ولاءر فيالاشياء لقاندي حتى بصب فدياعن الدي فيأخذ الوسي سماك فعدويسا بالنمن المدتم القيم يسلما النمن الحالوسي السنة والقوارقول المدعى ه كذافي محمط بد السمري الأب دارا والمه الصغيرة معها فليطلب الاب الشفعة الصفير حي بلغ الصفير عليه وقالايحاب في كاه ولا فلبس للذي لمغ أن اخذها الشفعة لان الاب كان منكامن أخذها بالشفعة لان السراء لابناني الاخمة المان فان أحك يحس شفعة فكوت كون ميطلال فعقولو باع الاب داوالنف وابنه الصغير فبعق فإيطاب الابالشفعة حتى قرأو محاب ولايندي يمغيران مفال شفعة المغبرحي لوبلغ المغبر كاناه أن أخذهالان الاب هنالا بقكن من الاختيال فعا مالفكول لامهذل واقسرار ذكرية والعاوسكوت من لاعتدالا خذلا بكون مطلاوا ما الرسي اذاا يشترى دارالنف أوباع داراله والعجا وهددا كاءاد لم تصديه شفيع والربطاب لوسى شفعة فالبنهم على شفعته الخابلغ كذافى الذخيرة . • وهكذا في تحيطا السرخسي المال فانقصدبانادعت وبحب تن كون الخواب في شرا الاب دارالذف وأنه الده وشفيه عياعلى النفصيل والتاليكن لمهم عايرحل أندتزوحها وعالمتها فيحدا الاخذف رربان وفع شراه الاب الدارعل القيمة أوبأ كارمن القيمة تدارما يتفارنا السافيمة مه قمل الدخول واجاعليمه لاتكون تصغيرات فعفافا بلغوان كانالاصغيرف هما الأخمد فاشرربأن وقع شراءالاب بأكلومن انقيعة أماله رمحاف فأنامكن مقدد ارمان بغذا بالناس فيه كان لدائد فعدادًا ولمغ لان الاب لايدال لتصرف في مال الصغير عند على والنبي لمصالم إجاعا رحه النسرونليكن الاب متكافى الاخذفي هذه الصورة فلانكون كوته سطلالات فعة كذافي المحيظ . • أ أخرج وكابافراررجل فاتت الأقول الاب أوالومى التعرب حدد الدار بالت درهسم للمفيرة شالية الشفيدع اقواقه فالملاا فسنبتخ المقدرأن المتسرة رذافران وأنكره المقريحات القرهوق الإدادات في كل موضع أو أقر بالمزمر في أنكر بسقطات الافي الإن مسائل والاولى أرادانو كيل بالشراء الرديعيب فادع البانع أن الوكل ردني بالعب أن أفريه الوكيل بطل مق الردوان أنكر لا يحلف والناسة ادعى على الاحمر رضاه لا يحلف وال أفريلا

والناالة الوكيل بقبض الدبن ادعى عليه المدون ابراه الموكل الدائن وعلم الوكيل بدلايعك فان أقريازم وادعى على آخر كفالة أوحوالة ولا بينة لا يحلف وأَدَانُكُلُ ثِبَ وان حلف اسع الاصبل والحيل وبردن على دعواً وفطلب من (١٩٣) القاني أن يحلف المدى أن محتى في الدعوى أوعلى أن الشهود بخمسمانة فصدقه لابصدق وبأخسذ الدار بألف درهم حتى يقيم البينسة على المشترى بخصمائة كلأ سادقون أو محقون في فى التنارخانية والاب أذااشترى لابنه الصغيردارا فم اختلف مع الشفوي الفن فالقول تول الاب لاندينكر الشهادة لأعسبه لاندخلاف حق التمال الشفيع عليا عيد ولا ين علي لآن النكول لا يفيد كذاتي شيط السرخسي و وقه أعل الشرع وكذالوطاب ﴿الباب النالث عشرف حكم الشفعة اذا وفع الشراء بالعروض } تحلف الشاهد على أنه

صادق في الشهادة لا يحسم من اشترى لا يخلواما أن يكون بما له مثل كالمكيلات والمو زونات والعددمات المتذار مة واما أن سيكون قالءلامة خوارزمرحه عبآلامثلاه كالمذروعات المتفاوتة كالثوب والعبدونحوذك فان كان عباه مثل فالشفسع أخذعنا وأن الله المصر لايحلف مرأمن كانجالامشل له يأخسذ بقيمته عندعامة العلماء ولوسايعاد ارابدار فلشفيع كل واحدتمن الدارين أن فكنف الشاهد فأنقول أخسذ بقهمة الان الدارليست من دوات الامشال فلا يمكن الاخسذ بمثلها وعلى هذا يحرب مالواشترى دارا الشاهد أشهد عن لان مرمن ولم يتقابضا حتى هائالعبرض بطل السغ فهما من المائع والمشترى ولاشفيع الشفعة وكذالوكان لفظة أشهد وانلم بقلمانته لمشترى قبض الدار ولم يسلم العرض حتى هلائه أآلت فيسع انحابا كخسذ بماوجب مالعفد لابماأ عطويد لامن عن فاذاطك منه الشهادة الواجب مى لواشترى الدار الدراهم أوالدناميرم دفع مكانه عرضا فالشفيع بأخذ بالدراهم لا بالعرض كذا فى المدانع ، وإذا الشرى داراجعد بعينه فالتفيع فإن بأخذه بالشفعة منعمة العبد عند نافاز مات العبد فامجلس القضاء وقال أشهد فتدحلف ولأمكررا لحلف قسل أن يقبضه البائع النقض الشراء وللشفيح أن بأخذه افتمة العبدعندنا وكذلك ان أبطل الباثع لاماأم ماماكرام الشهودوفي البيع بعيب وجده بالعبدوان لم يكن شي من ذلك وأخد ذالشف ع الدارمن البائع أخد ها بقيمته والعد التعليف تعطم لالحترق لنساحب لإسبيل للبائع عليه وان أخذهامن المشترى بقرة العبد بقضاءأو غعرقنا وثممات العمد قسيا النبضأودخله عبب فان الفيمة للبائع كذافى المسوط . فالمحمدرجه الله تعالى فى الاصل اذا اشتمرى القاذي بحافه بالمنسوخ الرجه ل دارا بعيد دعينه وأخذاك فيعالدار بقيمة العيدية ندا القادي ثم استحق العيد بطلت الشفعة الامتناع عنأدا الشوادة وأحذالدارمن الشف عوهذا اذا أخذال فسع الدار بقية العبد بقضاء القانى وان كانا لمشترى قدسلم لاندلا يلزم عليسه ومن أقدم المارالي الشفسع بقهمة العسد دغيرقضاءان كأن قدسمه للشفسع قعمة العبد كذاوكذا حتى صارالثي معالوماً على النهادة الباطلة يقدم مزكل وجه نم استحق العبدليس ألمشترىءلي الدارسيل ويتعلّ ذلك سعامينداً ويكون لأبائع على المشترى على الحلف أيضاعالمالترويج قعة الدار وان أم يكن سمى للشف عقمة العبد كذاو كذاو لكن قال سلت الدارلا، بقمة العبد كان المشترى أن الباطسل واذالم يحلف ورآد يسترد الدارمن الشفيع كذافي الحيطء واناشترى دارابعيد نموجد بالعيد عسافرة وأخدها الشف عيشمة شهادته فقدظلم بخلاف المهن العبد صحيحالان العبددخل في العقد بصفة السلامة والما يقوم في حق الشفيع على الوجه الذي صارم سحمقا فياب اللعان لان كلمات بالعقد ولواشترى عبدأبدارفه لماوشرا مالدار مالعد مواءكذا في المسوط * واذا اشترى دارا بعد غره العانجارية محسري الحذ وأجزا احب العبيد الشراه فللشفيع الشفعة واذاوقع الشراءتكي كوموزو بعنه واسعى المكل انناسا التغليظ ولوادعي أنه أوالموز ونففديطلت التسفعة لات المكمل أوالموزون اداكن يعينه فهو والعسدسوا ووان كان المكمل كالىلە مافاسىت مازىدىق أوالمودون في الذمة فأوفاه ذلك ثم استعنق ذلك فشذه بة الشفيدع على حاليه الان المكرل أوالموزون اذا كان أوأمرايجب بهالنعريرأو فمالذمة فهووالدراه سمسواء وفيالمنتم الرسماعة عن محمدر جمالته تعالى فيرجل أشمتري من آخردارا اذى أماضربه أولطمم

رحمل رحملا قال الوطي ٢٥ - فتاوى خامس) فقال امحمدى فجلد ديضعة عشر لاند محضر حق العبد و يجرى فيه الاستحملات عدورية كان أومالا فان حلف فجزوان نسكل عزولانه بنبت مع الشبهات ويحلف على الخاصس أباقه ماعليك هذا المغنى ولايحلفه على السبب كا ذاأذى عليه أنه خرق فوبه

وطلحانه يحلنه وكدالو

فال إشارب خر أو بالوطى

(قيل) لابي الاسود الذؤلي

وفدمالي عمر من عبد العزيز

ا بالزطى فقال ويرحما فملوطا

وسكوفة بكرحنطة بعينه أوبغبرعينه وتقابضاتم فادعمه الشفيع في الدارة روفقتني له عليه بالشفعة والدار

بالكوفةأ وعروقال انشا المشترى أخذاك فيسع حتى بأخدمته حنطة مثلها بالكوفة وسباراه الداريمرو

وإنشامهاله الداروأ خبذمنه بمروقيمة الحنطة بالتكوفة وسهاوقاله في وضع آخرمن المنتق أن كان قيمة

الكرفى الموضعين واوأعطاه الكرحث فضي إد مالشفعة وان كانت القيمة متفاضلة نظرفي ذلك ان كأن

الكرف الموضع الذي يريد الشفيع أن يعطى أغلى فسذان الى الشف ع يعطيب ذلك حست شاه وان كان

المعس فرضي به المشترى فذائ اليسه وان تساويا أعطى المشترى فيمذلك في الموضع الذي فعه ماساوى في

اله أوواوابه وزوجته أومولاه ولوادى الهاخوه أوعم أوعم والعلف الأن يدى حقاني نمسه كالارت يجهنه فينذي وان هذا فاتكرلا علف أنه ما ترقه طواز أنه تر قدوهو أبرأ عنه هوف الزادات أحضروا دعى عله انه وكيل فلان في طلب كل حق او العلم كذا والدي على المان أن داخل المروكاة وادى على المان أن فلا المان وحفله (191) وصياول تعلم كذا أوانه وارتبال من وله علم كذا أوادى عنافي داخل المروكاة أمكل يقضى بالملك أن ثبت المال ودعوى الوصية بثاث المال كدّعوى الارث على (١٩٥١) ماذ كرا الافي أصل والمدرهو أن الورث الولكن عن أسمى عن موث لذمي أخذها بنصف قبمة الخركالوكان مسلماء تدالع تدولا سطل شفعته هكذا في الكرافي واذا أسلم أحد موضع الشراة كذا في المحيط ﴿ ولواشترى داراً مكرَّمن رطب فيه الشنب بعدما انقطع الرطب من أيدى ورثه ردفع لنتماق يدمن وصاية أووراثة فأن قسسر المتبايعن والخرغيرمقبوضة والدارمقبوضة أوغيرمقبوضة انتقض البع ولكن لايبطل حق الشفيع في ماله الىددعي الوصمة بالشنث دواليديمدعاه المداماق الناس وأند وأخذالدار بذيمة الرطب هكذافي المكافي والته أعلم الشفعة نياخذها أشفيع بقيمة الهران كانهوم أبا وكان المأخوذمنه ماءاوان كانا كافرين أخسدها تمجاءالمورث حدا لابضمن الدين فراف وفي العنان والباب الرابع عشرفي الشافعة في تسيخ البيع والاقالة ومايت ل بالله في بمثل ذلك الخروان كان اسلام أحد المتعاقدين بعدقبض الخرقبل قبض الدار فالبسع بنهما يبتي صحيحا واذا وارث والفاكلة شدأ وأما مشترى الداراذ أوجد بالدارع يباجد ماقبيشها ورتحا بالعيب وكان ذلك يعدماسام الشفيع الشقعة فلاشقيع اعترف أنهسك نفسه فسكففك باع المذمى كنيسة أو ببعة أو بيت نارفالبيع جائز والشفيع فيها الشفعة كذافى المبسوط * ولواشري أَوْ كُلَّةً)ادعى أَنَّهُ وَكُمَّانًا والانهىمسئلة المحسة في أن باخسده المائد فعمَّان كأنَّ الرَّوالعيب بغسر فضاء واص ولو كانا لود بقضاء قائسٌ قلس الشفيع لمرتددادا انمقنل لمتطل شفعة الشفاع لان الشفعة متعاتبة يتخروج المبيع وقدخرج وانفساخ العتد بعدد الغالب بنسس الدين أو الحامع الصغيروان جحد أخذها وان كالزد بالعب فبل قبض المارفان كان بقضاء فلاشاهة الشفيدع وال كان بغيرتها افتكمالك لاتوجب بطلان الشفعة ولوباع المرتدع قنل أوطق بدارا طرب لاشفعة فيهاعند أبي حشيفة رحه الله تعالى العسان أبارهن على أوكاة الوكاة والوصابة والوراثة عنسد محدرجه المدتعماني وأماعني قول أيء سفسة والدوس رجهما الدتعمالي فقدا ختلف المسايخ والممأل قبل وانأقر بالوكالة كذا في محيط السرخسي * وان أسم المرتد البالع قبسل أن يلحق بدأرا الرب جاز يعه والشف ع فيها والمال فدمرهن علىالوكانة بعنهم فالوانشفيع الشفعة وبعشهم فالوالاشعة للشفيع وان كانا للشترى ردالدا يرجيا ررؤه أو عيار الشفعة ولوكان اسلامه بمدما لحق بدارا لحرب وقسمة ماله لم يكن الشفيع فيراشذه موعندا ويوسف ومحد وأنكرالمال لايصرخصا أواغلافة فقبل أنايعذل شرطا بتعذدال فمع حق الشفعة حصل الرققيل الفيض أوبعسد النبض بتراضيه أأوبغسير تراضيهما رجهما القدتع الى يعدجا لروالشفيع فيها الشفعة أسرأ ولحق بدارا طرب واذا اشترى المسردارا والمرتد ولانقبل المنةعلى للماللانه أو فضيرهن على المال كذافى اغيط واذاملها لشفيع الشفعة نمان المستبرى رذالدارعي البائع ان كان الرقيسب هوقسي جليد بينت كويد حسميا باقرار شفيعهاوقتل في رتمة أومات أوطق بدا والحرب فلاشفعة فيهاله ولالورشه ولوكات امر أذمر تده ووجبت والتهام أن لا يقبل ورواه كل وجه نحوار قبضاراز ويذو بحيادالشرط وبالعب قبل الفيض بقضاء أوبغيرقضاء وبعدالقبض المطاوب لامالس محمة في لهاالشفعة فلحقت دارا لحدرب طلت شفعتهاوان كانت المرتدة العة للدارة فاشف ع الشفعة وانكان فخداقءن الامام رجه الله بقضا الايتحددا تضبع حق التسدعة وان كان الرقب سعو بسع حديد في وقالنا النصو الرقبالعب حقالطالبوان أقرىاكمال الشفيع مرتداأومر تدةفسلم الشفعة جاز ولولم يسلم وطلب أخذالدار باشفعة لم يقض له الثنانى سلك الا وفي الالتحدان يتبلكن بعدالقبض بغبرقضا وبالرقيحكم الافالة تجددالشفيع حقالشفعة وأماأذا لإسلم الشفيع الشفعة حتى وأنكرالوكالة لاستطف أن يسلم فانأ بطال القادي شدهته تم أسلم فلاشدهة له وان وقفه القادى حتى ينظرتم أسلم فهو بحل شفعته عندالناني يقضى بالخلافة ء لي الوكلة لان التعدف ح السائع والمسترى العقد منهم عالا يبطل حق السفعة سواء كان الفسير يسب هو قسيم من كل وجه وهذااذا كانطاب الشفعة حنعلم بالشراء فان لم يكن طلب الى أن أسلم فلاشفعة لدركه طلب المواشة بعد أولانمالالوكذاادابرهن بترأب على دعوى صعيفة أوبسب وقستمن وجه سع جليدمن وجه كشافي الذخيرة ، واذا اشترى الرجل دارا أوأرضاف ا علمواك راء ولوطق المرتدرد أواطرب تم يعت الداوقيل قسمت مراثه تمقسم المراث كأناثو وتته الشقعة علمماحيه امعاؤان عدلت أشفه عالث ومقام البالع والمشترى تصادقاأن البسع كان فغشة وردا لمشترى الدارعلى البائع لاحتدد ولم يؤحداهدم تسوت الوكالة إراا شترى المرتددا دامن مسامأ وذمى بخمرة البسع باطل ولاشفعة فيها كذافى المسوطء ادا اشترى الحرب المذالوكاة لالمال تضيع وذ كرائدمال أه يحلمف فببعحق الشفعة لانبعد تسليم الشفعة لم يتواتسة بع حق أصلافا قراره دمالا يتعمر بطلان حقه المستأمن دارا وطق بدارالحرب فالشفيع على شفعته متى لقيه لان طاقه بدارا لحرب كموته وموت المشترى لأغرخ انعدلت بشة المال شنبت النفية باقرارهمافكان الرقبسب النفية فلا يقبقه حق الشفيع وفى المنتقى رجل اشترى ولرأ بقضي بدأيضاو الافلاء ودكر لايطل شفعة الشفيع كذافي المحيط * واذا اشترى المسلم في دارالا سلام دارا وشفيعيا حربي مستأمن ولوأنكر الكي فيوكالكآر وتبنها وسام الشفيع الشفعة تمان المشترى فأن اعبا كنت أشتر بتهائغ لأت وقال الشقيع لابل اشتريتها حكم الدين في الافضية في فنمتى بذادا لحرب بطلت شفعته علم بالشراءأولم بعلم وإذا اشترى الحرب المسستأمن داواوش فيعها حربية لوكانة وحمدها والأأهام لنفسك وهذامن ويع مستقبل وأفا آخذها والشنعقبهذ االبيع فانقول قول الشفيع فان كان فلادغالبا ستأمن فلحة جيعا يدادا لحرب فلاشفعة للشفدع فيهالان لحاق الشفيع بدادا لحرب كونه فيمناه وفي دادإ بده أنف أوعن بقرل هوني المنسة على السال والوكلة فميكن للشفيح أن يأخسذ الدارحتي بقسدم أنغائب وأن قال لتسترئ أناقعم البيئة آن فلانا كان أحرافي الاسلام والداد المبيعة في دار الاسلام وان كان المشترى مع الشف ع في دار الحرب فأن كان الشفيع أدعاه الاكتروقة الباكات لابي شبل عندالامام رجمه الته للكوأق السنر بتهاله لإنشار ينتمه في ذلك حريج ضرفلان كذافي الهيط . ولوسام الشفيع الشفعة تركها سراانالي فههنا مسأثل مسلما أوذمتيا فدخسل دارالحسر بفهوعلى شفعته اذاع إفان دخسل وهويه لم الم بطلب حتى غاب بطلت لانالوكيل بقبض الدين تهدعدل المتسترى لبالع خدادوم جازفان تقص السائع البسع في فناس البوم لا بعدد وللشفيع حتى دواء اب اوارت والودى والسودي شفعنه والااطاب الشفعة ثم عرض له سفر الى داراطر بأوالى غرها فهو على شذه ته الذاكات على طلبه والذا خصم وفصال الوصابة في مماعة عن محدرجه الدّدتهالي وروى الحسسن عن أبيحيه فقرحه لقد تعالى وأبن مماعة عن أبي يوسف والغرم والوكيل والمشترى المال كفصلالوكلة الا كالما تشفيع حريبا مسمة أمنافوكل بطائب الشفعة ولحق بدارا كرب فلاشة عةله كالومات بعدالتوكيل أماالورث)ودا الدعصب رجهالدنماليان فيمالشفعة كذافى محيط السرخدي ووالمدأعلم فينمل ودوأنداذ الذعى طاب الشفعة وانكان الشفيغ مسلما أوذتمافو كل مستأمنا من أهل الحرب تمدخل الوكيل دارالحرب أوودعه ولالمعرب لذي أنافلا باالميت أوسى اليه ﴿ الباب اخمام عشر في شفعة أهل الكفر ﴾ هات وكانته والشفيع على شفعته لان لحاق الوكيل بدارا لحسرب كونه وموث الوكيل بيطل الوكانة ولا أ ازااشترى نصرانى من اصراف داراعيته أودم فلاشفه فالشفيع اشترى دى من دى دارابحمر وتنابط انأة ذوالد بمدعاداهم بحنظماله وقمضوله كنا يطل شنه مالموكل فكذات لحاقه كذا في الميسوط ، وأذا اشترى المسلم دارا في دارا لحرب وشفيعها مسلم بالتسليم اليدوان أنحكر عندهمذا الحادمر فاقر نهما الفرخلانم أسلم السائع وللشترى ثم استعن لصف الدارو حنسرالشفسع أخذ النصف حصف فعمة الخرا تُمْ مَا أَعْلَالُهُ ارفلانَهُ مَا لَلْسُفِيعِ ﴿ يَجِبُ أَن يُعْلِمُ أَن كُلُّ حَكُم لا يَفتقر الْى قضاء القانبي فدارا الاسلام ودارا اصل الدين والعين ان له بينة الحاضرواكل بؤمر بتسليم ولا أخذ بنصف اخل تمرجع المشترى على البائع بنصف اخل ان كاناغل فأنداق المدوان كالمستهلك طرسف خوذلك الحكوعلي السواءوكل حكويفتة رالي قضاء القانبي لابشت هذا الحكم في حق من كان أ أنامهما والابستعاف الدين والعيز بخلاف لوكلة رجع عليه عنال تصاخل كذافي الخيط وولوانتري دي من دي دارايخه وأوخاز برود فيعيدا دي أوسلم من مسلمين في دارا لحرب لماشرة سعت ذلك الحكم في دارا لحرب تفاسم الأول جواز السعو الشراء وصحسة المسادر درتو يماوليه وانأقسر بالرصابة والمرت وجبتانة فعدعد وأحدابنارحهم إقدتهالى ثم اذاوجت آشفعة فان كأمالث فسيع دميا أخذاله ارجل سنبلاد ونفأذا نعتق ووجوب الصوم والدلاة فأن هذه الاحكام كلهامن أحكام الاسلام وتعرى على من رجع الامام رحمه الله فأن

الخرو يتمية الخازير والاكارمسلما أخذها يقيما الجروا الخازير كذافي البسدائع وداريه متبضعروالها

تفعان مدوكة وأخذال كافراصفها بنصف الخروأ خذالمسلم اصفها بنصف ومقالخروان كالمائني

المال فبل وعدف عني المال و تاره وعلى المال دوج الإنتبال كذا الديرة وعلى المسيدون الوت والمال أو

على الموت لاانسب والممال وذكراً خصاف كن الامام الثانى وغيرمن أصحابنا يقولون تتعلف فى كل نسب لوأ فرالمدهى على ملزم كانوشى

مَارَرُخَذَ كُنُ وَاحْدَسُهُ عَالَهُمْهُ كَذَا فَيْحُدُمُ السَرْحُسَى ﴿ وَانْ كَانْتُهُومِهِ السَّلِ الْوَدْمَا فُلْطُ

المرخدي والاعتمادعلي

فوليه والاحتملاف على

حاصل الدعوى أدان برهن

عدل السب والموت دون

وأنكر المال يحلف فان

أقربالمال والموت وأنكر

لوصابة نصب القائم

كشفة الطرب من المسلمين وتطيرالناني الزناة ان المسلم اذا زقى في دارا طرب م صارف دارالا سلام لايقام

سنولا يحلفه لمالا كرنا أن دعوى الوصارة الست الازمة ذان أقر الوصاية والمال وأقد كرا لموت يحلفه على علم كأفي الوارث وان أقام سنة

تحكر فلأنتب لفاليكل ووأمأان مراءاذع عينا فيدرجل أناماكم بالذمرامن الانااغائب وصدقه ذواليدلا بؤمر بالنسايم اليه فاله

```
الهأبوةأوالمهوزوجتهأومولا. ولواقعهالهاخوهأوعهأونحودلايحالهالأن دعىحتىانى دمنه كالارشجينه فينتذيحال. وان
مكل بقضى المدلمان نسمالمال ودعوى الوصية بشامالمال كدعوكا الاردعل (190) جاذ كرزالاني نسررا سنوهوأن الوارث
                                                                                                                                                هذا فانكر لا يعلف أنه ما مرقد طواز أنه مرقده ووابرا وعنه ووفي الزيادات أحضروا دمى على انه وكميل فلان في طلب كل حق له واعليه كذا
وادعى على الحاسران فلا المات وحعله (١٩٤) وصياوالمت عليه كذا اوانه وارت المستولد عليه كذا أو ادعى عينا في يدا لحاسرو كانة
                            الذي أخذها لنتف قمة الخركازكان سلماعندا لعقدولا لمص شفعته هكذا في الكيلى و وادا أسلاحد
                                                                                                                                                 موضع الشراة كذا في الحيط * ولواشترى دارا بكرمن رطب في الشنيع بعدما النسع ارصب رأيدي
ورثه ريفه ثنت ماق يدومن
                            لمتبايعن والخرغيره فيوضة والدارمتسوضة أوغرمتسوضة انتقض المدع ولكر لاسطل حز الشفيع في
                                                                                                                                                                                      النَّاسِ فَالدِياْخَذَالنَارِ بِهُ مِذَّالرَطِبِ هَكَذَا فِي السَّافِ واللَّهُ أَعْلَمُ
ماء دماتي وصد والثاث
                            تشنعة فيأخذها أنشفيع بقية الخران كان هوسلما أوكان المأخوذ منه تسلما وانكانا كافريرا أخلفا
غمجه لموارث حيا لابضمن
                                                                                                                                                              والباب الرابع عشرفي الشفعة في فسيخ السعوالا قالة ومايت ل المدي
                           بمثل ذلة الخروان كان اللامأ حدالمتعاقدين بعدقيض الخرقيل قبض الدار فالبيبع سهما يبني صحيحا واذا
 وارشا المالح لمشاروهما
                                                                                                                                                 مشترى الداواذ اوجد بالدارعد اعدما فبصها وردها بالعب وكان دلاك بعدماسا الشفيع الشعة فلشفيع
                            بإعالتي كنيسة أوبيعة أوبيت نارة لبيع جائزولنشفيع فيماانشفعة كذاني لمبسوط ء ولوشرق
 او کا اعلی اندوکستان
                                                                                                                                                 أن باخسده المائسسفعة ان كان الرقبالعيب بغسيرقضاء قاص ولو كأن الرديقضاء فالسرقلس للسفيع أن
                            لمرتددادا نمقتل لمسطل شفعة الشفيع لان الشفعة متعانة بمخروج المبيع وتدخرج وانفساخ العند بعده
العاثب بقبض الدين أو
                                                                                                                                                وبأخذها والكف الردبالعيب قبل قبض الدارفان كان بقضا مفلاشتعة فاشفيدم وان كالمبعد قضام فكذلك
                            الوجب بطلان الشفعة ولوباع المرتدئم قثل أوطق بدارا لحرب لاشفعة فيهاعند أى حنيفة رجه الله تعالى
 العسدان رهنءني الزائح
                                                                                                                                                عسد يجترجها الداتعالي وأماعني قول أي حسف قوا بيوسف رحهما الداتعالي فقد اختلف الماع
 والمنال قبل والتأفر بالوكاة
                             كذاني محيط السرخسي ، وان أسم المرتد البائع قب ل أن يفو بدارا الرب جاز بيعه ولشف عنها
                                                                                                                                                بعضهم فالوائشفيع الشفعة وبعضهم فالوالاشععة للشفيع وانكاما المشترى رتائدا وجذائد وبعار
                            لشفعة ولوكانا سلامه بمدما لحق بدارا لحرب وقسمة ماله لم يكن لنشف عرفيها شدعة وعندأ ويوسف ومحد
وأنكرالما الابصرخصا
                                                                                                                                                شرطلا بتعددال فبع حق الشفعة حصل الرقفيل انقيض أوبعسد النيض بتراضيهما أوبفسر تراضيهما
                            رجهما القه تعمالي سعدجائز وللشفيسع فبهاالشفعة أسرأ وكحق بدارا لحرب واذا اشترى المسلمدارا والمرتد
 ولاتقدل السنةعلى المال لانه
                                                                                                                                                كذا في الحيط وإذا اللم الشفيع الشفعة ثمان المشترى وذالدارعلى الدائع ان كأن الرد سبب هو فسيخ جليد
                             شنبعها وقتل في ردّنه أومات أولحني بآارا لحرب فلاشفعة فيهاله ولالورثته ولو كانت امر أذمر تدووجبت
أيثت كونه خصما ماقرار
                                                                                                                                                منكل وجد بحوالر تبحدادار ويدو بخيارالشرط وبالعيب قبل الذحض بقضاء أوبغد فضاءو بعسالقيض
 المفاوب لادلس محمة في
                             لهاالشفعة فلحقت بدارالحدرب طلت شفعتهاوان كانت المرتدة بالعة للدارة فاشفسع الشفعة وانكان أ
                                                                                                                                                قضا لابتعددال فبع حقالت نعة وان كان الردب بهو سع جديد في حق النالث محوالر تباهيب
 حقالط سروان أقربالمال
                             الشفسع مرائداأ ومرائدة فسلمال شفعة جاز ولولم يسلم وطلب أخذالدار ماسفعة لم خضاله انقاضي بدائك الأ
                                                                                                                                                بعدالقبض بغيرقضامو بالرقيعكمان فالة تحددالشفيع حق الشفعة وأمااذا لمسلم الشفيع الشفعة حتى
 وأسكراوكاة لايستعلف
                           أن يسلم فان أبطل القاضي شفعته ترأسيا فلاشفعة له وان وقفه القان يحتى ينظر ترأسا فهويلي شفعته إل
                                                                                                                                               فسيزال أنع والمسترى العقد ونهدما لاسطل حق السفعة سواء كان الفسير سيدهو فسيغ من كلوجه
 عالى الوكة لان التحدث
                              وهذا اذاكان طلب الشفعة حين على الشيراء فان لم يكن طلب الى أن أسلو فلا شفعة له لتركه طلب المواسمة ١٠٠
                                                                                                                                               يسب دونسخ من وجه ع جديد من وجه كذا في الذخيرة ﴿ وَاذَا السَّمْرَى الرَّحِلُ وَارْ أَوْارْضَافَهُمْ
 يترقب على دعوى صحفحة
                              علمالشراء ولوطق المرتد داراطرب تم يبعث الدارقيل فسمسة معراثه تمقسم المراث كأسورت مشفعة
                                                                                                                                               لفع الشدفعة نمان السائع والمشترى تعادقا أن البسع كان فليقة وردّ المشترى الدارعلى البالع لا يتعدّد
  ولموحد منم سوت الوكالة
                              والنااشترى المرتددارامن مسلم أوذمى بخمرة السيع باطل ولاشفعة فيها كذافى السرط والناشترى الحرف
  ود كراحصاف أمديحان
                                                                                                                                               لمع حق الشفعة لان بعد تسلم الشفعة لم يبق لشانب عن أصلافا قرارهم الا يتضمن بطلان حفه
                                                                                                                                                                                                                                               لأغبرنم انعدلت بينة المال
                              المستامن دارا ولحق بداوالحرب فالشفيع على شفعته متى لقيه لان لحاقه يدارا لحرب كونه وموت المشترى
  عدلى الوكء والاول أنسير
                                                                                                                                               تتاستا أدلحته باقرارهما فكان الرقيب التلحية فلا بتحقديه حق الشفيع وفي المنتقى رجل اشترى داوا
                                                                                                                                                                                                                                               مقصى بدأيضاو الافلاء ودكر
                              لاحظ شفعة الشفيع كذافي الحيط يه واذا اشترى المسافي دارا لاسلام دارا وشفيعها حربي مستأمن
  وولوأنكر لكي فهوكالمكآر
                                                                                                                                               وقبضها وسلم الشفيدع الشفعة ثمان المشتري قال انساكنت اشتريتها لفلان وقال الشفيع لايل الشتريتها
                                                                                                                                                                                                                                                -كم اله من في الاقصية في
                               فغرب الاخرب بطلت شفعته علمال شراء أولم بعلم واذا اشترى الحرب المستأمن دارا وشفيعها حربي
  الوكالة وحسدها وادأدام
                                                                                                                                               نفسك وهذامنك سعمستقبل وأفا آخذها بالشفعة بهذا البع فالقول قول الشفيع فانكى فلان فالبا
                                                                                                                                                                                                                                                رده المارعين يعول هولى
                              سنأمن فلفقا حيعا يدادا لحرب فلاشفعة للشفيع فيمالان لحاق الشفيع بدارا لحرب كونه فيماحوق دارا
  المستمني لمال والوكلة
                                                                                                                                              لم يكن ليشفيع أن يأخمنا الدأرحي بقسدم أنفائب وأن قال المتسترى أناقيم الينفآن فلافاكن أمرني
                                                                                                                                                                                                                                                ادعادالا تعرووال كأنالك
                              لاسلام والداولليسعة في داوالاسسلام وان كان المشسترى مع الشفيع في دارا لحرب فان كان الشفيع
  يقبل عند مامرحا لله
                                                                                                                                              لتكوأني الستريتهاله لإنتبل يستدعني فالمسمى يحضرفلان كذافي الهيط و وفوسلم الشفيع لشفعة
                                                                                                                                                                                                                                               تركهامرا اللفههنا مأثل
                               مالنا ودميافد خسان دارالحسر بفهوعلى شفعته اداء وفان دخسل وهويه لم الم بطاب حتىء بعللت
  لانالوكير بقبض الدين
                                                                                                                                              تم حصل المشدترى للبائع خيادتهم جازفان تقيض البسائع البسم في خلف البوم لا يتعدد للشفيدع حق دواءا م
                                                                                                                                                                                                                                               لوارث والوسى والمحوسى
                               معته والاطلب الشفعة غمرض لاسفرالى داراطرب أوالى غيرها فهوعلى شقعته الاكناعي طلبه والدا
  خصم وفصل الوصاية في
                                                                                                                                              مهاعة عن محدر حدالله تعالى وروى الحسس عن أصحنيفة رجدالله تعالى وان مهاعة عن أب يوسف
                                                                                                                                                                                                                                               وانغر بحوالو كيل والمشترى
                               كاغا أشفيع حربيا مسمقا منافوكل بطاب الشفعة والقبدار الحرب فلاشفعقا كالومات بعدانتو كهيا
  لمله كفتسرالوكاة الا
                                                                                                                                                                                                                                               أماالوارث) لوقال الدغصب
                                                                                                                                                                            رجها لدتماليان فبه الشيفعة كذافي محيط السرحدي موالمه أعلم
   فينصل وموأنداذ الذعى
                               بطلب الشفعة وان كان الشفيغ مسلما أوذ قبيافو كل مسة أمناهن أهن الطرب ثمدخل الوكيل والراخر ب
                                                                                                                                                                                                                                               أره مد ولاي ون لتي
                                                                                                                                                                     ﴿ البابِ اخْمَامُ مُعْشَرُ وَ نَفْعَةُ أَهُ لِهِ الْكُفْرِ ﴾
   أنافلانا لبت أوسى البه
                               هانت وكانته والشفيع على شفعته لان لحاق الوكيل دارا لحسرب كويه وموث الوكدل يبطى الوكاة ولا
                                                                                                                                                                                                                                               ان أفرد والدعد عاداً من
                                                                                                                                              أذا اشترى نصرافى من تصرافى وارجيتة أودم فلاشفه فالشفرج اشترى ذى من ذى دار ابخمر وتنابينا
   بحنظمانه وقمدوله كذا
                               ينظل شنفة الموكل فكذلك لحاقه كذافي المسوط ، وإذا اشترى المسلم دارا في دارا لحرب وشفيه والمسلم
                                                                                                                                                                                                                                              بالمسلم البدوان أنحكر
                                                                                                                                              تهما دانغرخلاتم أسلم البدائع والمشترى تم استعن فصف الدادو حشرالشفيدع أخذا كتصف خصف فيمة الغمرا
  عنددي حاسرواتر
                               تخ أمابأ هلى الدارفلاشة عقاللشفيع فيليجب أن بعلم أنكل حكم لايفتقر الى قضاءالقان ي فدار الاسلام ودارا
                                                                                                                                                                                                                                              أصل الدين والعن الله بننه
                                                                                                                                             ولا أخذ بنصف اخل غرجه المشترى على البالع بنصف اخل ان كان اخل والماني يدوان كان ستهلكم
   الحاضروك بؤمر بسلم
                               طرب فيحق ذلشا لحبكم على السوا مؤكل حكم يفتقرالي قضاه القائن لابتيت هذا الحبكم فيحق من كان أ
```

الدين والعراء مفالوكاة

وان أقسر بالوساية والموت

وأنكر المارمحل فان

أقربالمال ولموت وأنكر

الوصامة نمب الشانبي

الأشليل فيدادا لحريب لمباشرة سيست ذلك الحكدفي دادا خرب تفار والأقل جوازا ليبيع والشراء وجعسة

مسيغ دونفاذالعتق ووجوب الصوم والمدلاة فإن هددالاحكام كنياس أحكام الاسلام وتحرى على من

كن في دارا المرب من المسلمين ونظيرالثاني الزادة ون المسلم الذاذ في في دارا المرب م صارفي دارا الاسلام الإيقام

مساولا يحلفه لماذكرنا أن دعوى الوصامة لست الازمة فان قر الوصامة والمال وأنكرا لموت يحلفه على عله كافي الوارث وان قام بينة

تَّى كُرِفَكَ مَبِهِ لَهِ البَّكِلِ وَأَمَا لَسْرَا وَتَحْصَيا فَيدربِلَ أَوْمَا كَمَ بَالسَرامن فلان الغالب وصدقه ذوالبدلايومر السنير اليه فاله

عشعا خدكدال الحيط ، والداعر

شفيه ان مساوكا فرأخذا الكافرنصفها بنصف الخروأخذ المسلم لصفها بنعث ومة الخروان كالمالفن خناز يأخذك والدينسف القهة كذافي عيده السرخلي و والاكانشقه بالمسطى ونسافا لم حاصل الدعوى فأنابرهن المال يقبل وعناف على المالوات رهن على استل و وجدالا بقبل و كذا الدير فن على النسب و وبالوث والمدن أو عرلي السب والموت دون على المُونَ لاانسب والمَّالَ وَدَكُوا خَصَانَ كِنَا لامَّامُ النَّانَى وَغَرِمِنَ أَجَدًا مَا يَقُولُون يَعْفُ فَي كُلُ سُبِ لُوا قُولُاده عليه لوم كَاوَادْ فَي

رجع عليه جثل تدنيا لخل كذافي الخبط و ولوائتري ذمي من ذمي دارا بحفيراً وخنز برون فيعياني أوسط

وجب اندفهة عدمة صابدار حهم إقه تعالى م اذا وجب الشفعة فان كأن الشفيع دميا أخذاك اوعلل

اخرواهمة اغتزير وانكان سلماأ خذه الشمة الخرواطنزير كذاق البسدائع و دار معت بخموولها

وصامة أووراثة فانأقسر

ذوالبدعدعادسله البدامان

الدين فوافح وفي العينان

اعترف أنهماك نفسه فكذلك

والافهىمسئلة الخمسة فى

اجامع التعمروان يحد

الوكاله والوصاية والورالة

والمال وبرهن على الوكالة

أواخلافة فقبل أنبعقال

أويقضي برهن على المال

فالتساس أن لايقبل ورواه

الخدافءن الامام وحداقه

وفي الاستحسان يتبلكن

عندالناني يقضي بالخلافة

أولا شمال الوكذ الدابرهن

علم ماحد امعافان عدلت

المالية وكالاللالمالية فيها

أوابيا والابسانهاف

التصالاوهوقولهما والبه

رجع الامام رحمه الله قال

المرخدي والاعتمادعلي

فولها والاستعلاف على

السرخسى فى الانصة فان دى وفدى له به ول هذا على أه أو توم مهانت لم أيضالان الشراء كالارت عندالسرخسى ووأما الفريم أدى ان له على فلان الميث أف دوم مات (١٩٦) قبل الادا وله على هذا المائسر ما ين به وبرد والاسم الاهلاس بخصم (نوع آخ هذفضاؤه وانادى أحدهما شراءوالا حراجارة أورهنافان أقولذي الشرا الايحلق للا خروان أقولدي الرهن أوالاجارة بحلق لذي الشرامود عوى الهيمة أوالصدقه مع قيض كدعوى الشرامولواذي كل منهما الرهن أوالا جارة (١٩٧) يحلف الدسروف المنامع الصغيروس فيدوحارية بدول أودعتها فالباسال ادس عشر في الشفعة في المرض كا ولان العائب وبرهن فعال في الفادة الرسازر وأحدى الدادين بين رجلين والأحرى ارجل خاصة ماع صاحب اخاصة داره فللا تحرين الشفعة ماطريق فان واذاا تنرى المريض دارا بألني درهم وقيتها ألف درهم واسوى فللشأ لف درهم تممات فالبيع جآثر والشفيع الذعياءها ووهما بعمد كلمتهـما أنهاله أودعا. اقتسماالدارالمستركة فأصاب أحده مابعض الدارمع كل الطريق الذي كان لهاوأصاب الأخر بعض فهاالشفعة لادانما حالديق دراللك ودلك صحيمة فيحق الاحدى فيحب للسمفيع فيهاالشفعة والأ الانداع منك وأنكره أباه وأىأن يحلف ليسما الدار بلاطرية وقته الذي لاطرية له لنصيبه بابالي الطرية الاعظم وهمما جمعه حاران للدارالة سع. باعها بأنذين وقبتها اللائة الاف رئاله عنى فله أن بأحسله بألص لدافي المسوط . واع المريض المدعى علمه محاف الله فالذى صارالطريق أوق سنعتها فانسارهوالشفعة أخذها الاخر ماخوار ولاسطل شفعته يسسهذه فهدا المهماوعلما المآخ دارا بأنف وقبتها ألفار ولامال المفرها يفال الشترى الششت خدها بشاتي الالفين والافدع والشد فسع أن ماناءهاأووهمامىڭ ، في القسمة كدافي المحيط ، لوأخذالشف عالارض الشفعة فبني فيهاأ وغرس ثما -خفق وكاف المستعنى ببنهما كالوأقرانهماوانحات أ- ذها ألف وثلث ألف كذا في محمط السرخدي . واذاباعها الفيز الى أجل وقيتها تلاثه آلاف درهم مددعت ورثهمت أسمه لهماانقطعت الخصومة فان الشنب وانتلع فقلع السناء والغرس رجع الشفسع على المشستري مالنمن ولايرجع بقوة البساء والغرس لاعلى فالاحل باطل ولكر بغيرالمسترى بنرأن بفسط البيع أوبؤتي الالفين حالاليصل الحالورنه كالحقهم ادى آخر أنه كان أودعهمن حاف لاحدهما ونكن البائع آن كَانْ فَي دَهامنه ولاعلى المشــ ترى ان أخذه امنه معناه لا يرجع بما تقص بالقلع كذا في النديين وأى ذلك فعل فلنشفيه ع الشذعة بالخدها بالغ درهم حالاوان باعها شلاثة الاف درهم الىسنة وقمتما ألضا أسه يحلف على العلم ولومان لاد خرفالالف للشاني وان ووالسفقة عندناعلي عددالرؤس فاذا كانت داريين ثلاثة نفرلاحه مضفية بولا حرثلتها ولا خرسديها : رهم ثممات أحموا على أن الاحل فيم ازادعلى الناث ماطل ولكن احتلفوا أنه يعتبرالاحل في النك أيذا الايداع منأسسه فباع صاحب الندف صده وطاب الاحران السدعة نضي بالشقص السع بنهمما نصفان وانباع اكللاول لايقضي لاحتي ماعتسارالفن أوماعتمبارالقعمة كال أبويوسف رجمالله تعالى باعتسارا لفن فيتحيل تلثى الفن وذلك ألفادرهم إ لاعطفاه عندالثاني ومحد يحاف للنانى بخلاف مااذا صاحبالمددس فنني ينهما نصدين فالكل ولوأسقط بعضهم فهمي للباقل للكراعلى عددهم ولوكان نشاه والالف الثالث الحرأحل وقال محمد رجه القدنعالي ماعسار القرة فيمحل ثلثي القيمة وذلا ألف وثلثمالة رجيماالله ، ولوكان كان أقرلاحدهما حسث بقيني البعض عاسا يتضىم بابن الحضورعلى عددهم وادافيني العادير بالكل تمحضرآ ترقضي لهالنصف ولوا وثلاثة وثلاثون وثلث انشاء والباقي علمه الى أحله كذافي المحيط والمريض أداماع الدارمن وارته عثل الابداع غصب لايحاب للناني حضرماات قفيي له شكشما في دكل واحد فالوسيلم الحاضر وعدما قضي له بالكل لا بأخذ القادم الايالنصف له ولايؤخر ، ولوا دَّعي د سَافي فمتها وشفيعها أجنى لاشفعة لدلان يبع المريض من وارثه فيحرض الموت عيسلمن أعيامه فاستعتسده انسا وأوسفر عمنه مأاذا تركة على الودى لايحاف كذا في الكافى * رجل زعم أنه باع داره من فلان بكذا ولم مأخسد النمن فذال فلان ما شريتها من كان الااذاأحازت الورنة والكانبتل القمة وعندهما حائر فقص الشفعة ولوماعها منأجنبي والوارث سنيعها ادعماعبدا فيبدرجلكل لننفسع أن بأخذها بالشفعة هذا إذا أقرأته باعمن فلان والان حانسر يشكر الشراء فأمااذا كانءا ببافلا الودى الااداكان وارماوكذا منهما يتول دوليانأة-ر لاشنعة للوارث عنده أيضالانه يصبر كاندماء بامن وارثه ابتدا وعنسده ماتحب الشفعة هذا اذاباع تثل لوادعءلي الصغير لامحاف خدومة الشفيع مع المشترى كذافي الحيط * دار بعت عنب داررجل والحاريز عم أن رقبة الدار المبيدة له لاحددما لامحاف لشاني انقهمة فأمااذاماته وحاى بأنماع بأنفين وفهته ثلاثة آلاف فانهاعهن الوارث وشفيعها أجنبي فلاشكأنه أبوه وجاءالمملم البه بدراهم ويحاف أندلوا دعى رفيتها تبطل شفعته وان ادعى الشذه فالايكنه دعوى الدارأ نهاله ماذا يصنع حتى وانأقرلهما أحرىالتسلم لانفه فالمعندأي حسنة رحماقه ذمالي وعندهما السعجار ولكن يدفع قدرانحاماة فتعب الشفعة هكذا لانبطل شفعته قالوا يقول هذه الداردارى وأناأذى رقبتها فانوصلت البهاوالاوأناعلى شفعتي فيمالان وقال اله الدى قبيلته روفا البهماولا يضمن لواحدمتهما في المدائع . والاصيماذه اليه أبوح في قرحه الله تعالى كذا في المسوط . ولوباع من أحسى وأمكررب المسلمان كأن هذه الجلد كلام واحدفلم بتحقق السكوتءن طلب الشفعة كداني فناوى قاضيفان يوعن أي يوسف رجمه والجمداله ماقدل يحلف فكذال لاشفعة لوارث عند في من ترجه الله تعالى لكن الشفيع بأخدها بتلا الصفقة بالتحول اليه اقه معالى اذاا دعاها فلقال يدنى غيب ولكني آخده امائشة عة فهواقرا رأن البائع مالك فلا تقبل منسه معمدا اء ـ ترف شبض حدّ ـ ه أو الهمامنا واحدة بالمعماهدا أوصفقة مبتدأ تمقذرتم والأبيازت لورثة أولم يحزلان الاجازة محله أالعسقد الموقوف والشمرا وقع نانفا الحياد لايسمع دعوى الزيافة ذلنوعنهأنه تبطل الشنعة دعوى الملك ولوادى النصف وقال أفيم السنة وآخدالياقى النمركة حازكذا المدأيدا ولالهذا وقبل ب المشترى لان لمحاياة قدراللك وهي نافذة في الالفهن فالغت في حق المشترى قتلغو في حق الشفعة عكداً فالسارطاسة رحل لددارعصهاعاصب فسعت داريحنهم اوالغاصب والمشتري حاحدان الداروال فعة وان قال قبضت الدراهم لكل بنء بي حدد و يحد مر في البدائع، ولو كان أحداث فيعمز وارماأ خذه بالآخر ولو كان البير عي الصدة فأخذ الوارث الشفعة منبى أنبطب الشفعة حتى اذاأ فام المينة على الملك تسن أن الشفعة ثابتة فاداطلب خاصم الغياصب الى أوقال قبضت ولمردعلمه القانى فىالبدالة لايهما نمحط البائع في مرضمه لمتحز الاماج زماق الورثة ولوكان الحط قبل أخذ الوارث فان أخذ بطل الحط وان الشانى ومحمرالقانى على صورة الامر فبعسد ذلك يتطران أفام البيسة فضي له بالدارو بالشسفعة في الدار يسمع دعوى الزمافة ولوادي شاء وانشاءأقرع فبعدد تراط صيركذ آفى التناخان مذاقلاعن اغياثية ومريض باعداره بألفي درهم وقعماللانة آلاف ولامالة الاخرى لان النامت السنسة كالناب معامة وان لم يقم ستقطفهما جمعافان حافالا يقدي له باحدي انها ــ توقة أو رصاس دلك انحلف لهمارئوان ـ مرهاتم مات وابنه شفيه ع المدار فلاشـ فعه للابن فيها لاه لوباء هامن ابنه بهمدا الثمن لم يحز وذكرف كلب أمارين وان تكاد قضى له مالدارين وان حاف الغاصب وتكل المشترى لاستضى بالدارا لغصوبه وبقضي له لايسمع وكذافي المبيع اذا نكا لاحدهما وحانب لأخر لوصاباأن على قولهـ ماله أن أخده القديم النشاء والانتم ماذكره هنافاته نص في الحامع على أنه قولهم المرجم في محم قبض النمان أورب ألدين الشفعة وان كانءلى العكس فالحكم على العكس لان السكول اقرار واقرار كل مقرحة في حقد ماصية يتذى كل العبدالذي تكل معا كذا في المسوط، ولوكاناه مال غسمه ها وأجازت الورثة فله الشفعة اتفاقا كذا في شرح مجم البحرين ألجا كذانى يحيطا لسرخسى وواذا شترى داراولها شفء فسعت داريجنب وددالدا وفطالب المشترى بالشفعة أن المنالا حدد ما أولا ثم فبض الدين غمادى الزمافة واداباع المربض دارا وحابي فيهاغم رئ مرضه والشفسع وارثه فان لم يكن عدا السع الحالات فله وتعنى لعبهانم حنسرال فسع قضي له مالدارالتي بجواره وعنبي القضافق الثاسة للشتري ولوكان الشفسع وولوقال لى على ذلان أال أكل لشانى وان نسكل للاول أن بأخذه الانتفعة لان المرض اذا تعقبه مرءفه وبمنزلة حالة الصحة وان كان ودعار بالبسع وابطاب الشفعة الله الرب والمالة عاله المقتمي له بكل الدار الأولى والنصف في الناسة كذا في الدائع، وروى عن أبي وقضانى زىوفا أو أودعني لامقدى لاويحان الناني دتى برئ م. حرب وفلا شده قاله كذا في الموسوط والله أعلم وسنرجه المقدقع الى فعن اشدترى نصفندا رثم اشترى آخر نصفها الاخر فحاصمه المشترى الاول فقنسي له فاناكرله أيضا يتعنىبه ألفاز مناأوغصت مندألفا ﴿ الماب السامع عشرف المنفر قات ك وتشفعة بالشركة غماصه حالحارف المسقعتين فالحارأ حق بالشراء الاقل ولاحق لدفي الناني انعاق قضاء زبو فايصدق وصل أم فصل ايدما وفيدءوىا غصب انقانى بوكذال لواشترى نصفها ولوكان المشترى النصف الناني غيرالمسترى النصف الاول فسلم يخاسمه بتدى العدينهما وبقمة وكرمحمدرجه الله نعالى في الحامع الكبير أن الشيف واداباع بعض داردالتي يستحق بهاالشيفه مشاعاً وف اقرار الاصل أقراليانع فيعدى أحذا لمادالنصف الاول فالمادأ حز مالنصف الثاني كذائي انحيطه الاصل أن الشفعة اغانستحق العبدييتهماولو قربانفصب غيرمقسوم عدسع الدارالمشفوعة لاسطل وشفعته وكذلك انداع يعضها متسوما يمالايلي واسالمادا تبض النمن تم فال لم أقبض منه مأيؤهر بسليم الهما بن فاغموة تالشراه لاءنك مستعدث لان السب هوانصال الملكين فيعتبر فيلمعوقت الشراء واذاأخذ لمسعة لاسطل به تذمته وادباع بعنه مامقسوماعما بي المسعة مطل به تسدمته داران طرية بمعاوا حلة أوأقر بسعني نم قال كنت بكون بنزله الاستعقاق فان كان مضاء ست في حق كافة الناس وان كان برضا بسن مقيم الحام ه اشرى ولابضتن فتمنسه لهما وان كادمافسه أوالمسترىأفر ادعى كل منه ماشراء ومن في الدفان أقر لاحده ماأمر بقسله مان أراد النافي أن يعلمه لسر لدنا الدوان جدلهما واحدى بقيضالمدعثمقاله أوأفر المنون متبين الدين تم قامة والواهب فتر بالهديم قال كنت كأنوافيه بصدق في السكل ويحلف استعسانا وهر مدهب الامام الشافي وجهالته وكلاحده ما يتمنى به لولا محلف لذاني وان ادعبار ماوجدا إه ماونكل لاحدهما لابقيني بالنكول فبرا احملاف الآخر فانخشى ورويعن مجدرت أتعلفه وجع ألى فذا القول وغند الامام ومحدلا يحلف وهوالقياس فال السرخسي رجه القد الأ-تياط في الاخذ بقول

السرخسى في الافضية فان سكل يقضى له به ول هذا على إنه لوأ قريوم مهالة سلم أيضالان الشراء كالارت عندالسرخسى وأحاالفريم أدعى ان أدعى فلان الميث الف ودهم مات (١٩٦) قبل الادامول عندا الماضر ما يني به ورهن لا بسمع لانه ليس بخصم (توع آمر) والباب السادس عشر في الشفعة في المرض كا فيهذر جارية يقول أودعنيها وأنات وكالريض والبألق درهم وقيتها ألف درهم بالمسوى ذلك ألف درهم نهمات فالبيع جازون شفيع ولان الغائب وبرهن فقال فهاالشفعة لادافنا حالد بقدوالللث وفالماصح منع فيحق الاحجى فحب الشدخيح فيماالشاحة والآ الذعيها أروهما بعمد باعها بالفيزوة بترائدته آلاف رشمنه وأجنبي فيهان بأخسده أأنسر كلناني للسوط ، واعالمريض الإيراء منك وأنكره وادابأتف وفيتها أفنار ولإساليه غارها خال لخبذى انششت خدها بشاتى الالغين والافلدع وللشدخيرع أأتأ الدي على على على الله يآ- ذها ألف وثلث أنف كذاف تحدط السرخدي و واداباعها أنفيز الى أحل وفيتما آلا ثة آلاف درهم ماناعية أروههاملك * في فالاحل يأخل ولكر بخبرالمسترى ينزأن بسئ البيع ويزنى لالفنزحالانبصل الحالورية كالدمليم بدرعب د ورثه مس أسمه وأى دنت معل فالشقدع الشامعة فأحسمه التي درهم حالا والدعه وشلالة الاف درهم الى سنة وقيتما ألف أدعى آخرأله كانأ ودعمهن درهم ثمهات أجعواعلى أن الاجل فيميازاد على النات ماطنه ولكنت ناختلفوا أمديعه مرالاجدل في النات أيد يجلك عنى العلم ونوثان ماعتبارالنم أوماعتبارانفيمة كال أويومف رجه القدتعالى اعتبارالنس فدجيل للى النمي وذلك أفغارهم أينا الايداع منأبه لاحلف لهءندالناني ومجد انشاء والانف انتال الوأحل وقال محدرجه القدفعالي اعتماراتهم فتبحل لملى القيمة وذلا ألف ونشالة رحبه االله والوكان كان وتلانه والانون وثلث انشاءوا بالى علسه أفي أجوار كذا في الخبط م المربض اذاباع الدارمن وارتعهل الايداع غصب لايحاف للناف فتهاوشفه ياأجني لاشفعة الان سع المريض من وارته في همرس الموت عسلمن أعيامه فاستعنيده الشاقا ويتفرعنه مااذا الااذاأ جازت لورته والكانبتال أأفهه وعندهما جارونقب الشفهة ولوباعهامن أجنبي والوارث تنميها ادعماعمدا في درحل كل لاشفعة لاوارث عنده أيضالاه يصمركاه باعوامن وارزه اسدا وعنسده ماتحب انسفعة هذا اذارع يتل القهيرة أملاذ اماع والدرأن ماع إنف ووقعه ملانة آلاف فان ماع من الوارث ومضعها أجنبي فلاسك أنه منهماً يقول هولىانأة-ر لاحدهما لايحان للشاني لاشفه فاله عندأى مندمة رحماته أه الى وعندهم البيع جرولكن يدفع قدرانحا باذقعب الشفه فكذا وان أقرلهما أحربالتسليم في البدائع ، والاندماده اليه الوحدف فرجمه الدنعاني كذا في المسوط ، ولوباع من أجني المهذاولا يضمن لواحدمنهما فكفتنا لاشفه فوارث عندأي حياموجه الدنه اللكن التنبيع أخذها بتاليا المفقة التحولالية وارج دلودانير محاك ويمفقة سندأ تمقدرته والأجارت ورثة ولمتحارلان الاجارة محلها المحقد الموقوف والشراءوق لافظ الهمائك اواحدتما للعماهدا من المشترة لان المحاولة قدوالتلث وهي فافدة في أو أله بن فاغت في حق المشترى فتلغو في حق الشفعية فكما العبدأجذا ولالهذا وقبل فيالبدائع ولوكان أحدالشة يعيزورانا خذها لاتر ولوكان السيع في العمدة اخدالوارث الشفعة لكل يمن على حسدة و يحسبر شمه البالع في مرضه لم تجزأ لا أجزاء الى الور فه ولو كان اخذ قبل محمد الورث فان أخذ بطو الحط والت الفانسي فيالمجدابة لايهما تراكمه كذنى لتناخلومة افلاعن المالية ومريض وعداره أبؤ دردم وفعتم اللالة آلاف ولامالية شا. والشاءأفرع فبعمد غسيرها تماسا والنعشف عالدا وفلات فعافلان فيسالاه فواعياهن المعجذ اللنواجيز وذكرفي كلب ذلاؤان حلف لهدابرئ وان الوصابات على فولهــــماله أن أحده الله بها نشاء والامد ماد كروهنا فالعلص في الحامج على أنوا ليهم 🕒 نكل لاحدهما وحالما لأتخر إجمعا كذني للسوط، ولوكانله مال غسره الأجان اوراة قول الشفعة انفاقا كذافي للسوط، ولوكانله مال غسرية إ بتدى كن العيدادي لكن واذابع لمريض دارا رحد فيهانم وكمن مرضه والشفسع وارثه فان ليكن عدادالسع الى الان فظ ان من لاحددما ولا عم أن خيد بالشدعة لان المرس اذا تعقيم وقوو بمزاة حالة العجدوان كان فدعا بالسيع وليطاب الشفعة اي إناني وان نيكل لا وَل لاتدى اويحاب نياني حتى برقة من همرضه فالاشفهة له كلنا في المبسوطة والمعاَّعلم لون لكل أيضا يتضي به ﴿ لَهَابِ السَّالِعِ عَلَمُ فِي المُتَفْرُقُالَ ﴾ ذكر شعدرجه الله أهال في الخام الكبير أن النسافيين فالاغ معفر دادالتي يسخوع بهال في فيفينه الهدلها وفيدعوك فلمت

غيرمتسوم عدسع الداولية فوعة لأسفل بعثسفعته وكسلسان بأع عضوبا مقسوما تمالا بليجاسات

المبعدلا خل هشذهنه وازباع عضهامنصوماته اليالميمة على فشيفته داران طريقهما الرحلة

ادى كي منه ماشرا در ردى الدول ولاحدودا مريق المهاته منها والله في أن يحدثه السراد في الدول عدلهما واحدث

وكى لاحدهما بندى بالولاعيات للناني والاقصاء عارجدا لهماؤدي لاحدهما لانفضى التكول فبالسحالاف الاخروال ندا

شذى العبدينهما وبقبة

العمدينتهما ولو قربا عصب

متهدحا يؤهر إتساء اليهما

أني فالموت الشراءلاءن مستدد ثلان السب هوانسان للكن فيعتبرقيامه وقت الشراء والأأخذ كانبانية أوللشبري أقر والرنبغارلة الاستعقاق فان كان مقضاه استفيحق كافة الناسوان كان برصائبت في حقيه مالحاصة الشري يتدينه المسدخ قاله أوأفر سرينا بسين الذين تمقامة والوهب فترباله يتم فأنكت بالنافية بصدق في الكل ويحاف استحسانا وهومذهب الامام ألمذني رجه لقه ورفتاع محمارجا الله أفارجع الىحدا القول وعندالاها برعمد لايحلف وهوالفياس فالبالسرخدي رجه الله الاحتماط في الاخذ بتول

نفذقضاؤه وان ادعى أحدهما شراموالا حراسارة أورهنا فان أقريلة عيال سراه لايطلق الدسخروان أقريله عي الرهن أوالا سارة عملت لمذعى

الشراءود عوى الهدة أوالصدقة مع قيض كدعوى الشراءولوادى كل منهما أرهن أوالاجارة (١٩٧) يحلف الاسروف المامع الصغير وا

واحدى المارين يعارجلين والاخرى الرجل خاصة باع صاحب اظاصة داره فللا حرينا الشفعة بالطراق

انتسه الداوالمنسة كذفأه ابأحدهما بعض آلماوم كالطربق الذي كزنالها وأصابا لأخر بعض

الدار بلاطريق وتشة الذي لاطريق له لنصيبه مامالي الطريق الاعظم وهسما جيعه كزان لهدارانتي سعت

فالذي صارالطريق أآحق بشفعتها فانسلم هوالشفعة أخذها الاكر والخوار ولامطل شفعته بسبيعمه

لتسمة كذافي الحبط ، لوأحذا لشفسع الارض الشفعة فبي فيها أوغرس تم استعدت وكاب المستعدق

الشفيد بالقلع فقلع المناءوالغرص رجع الشفيدع على المشدري بالثمن ولابرجع بقاية البشاءوالغرس لاعلى

الهالدكي كأنأ غذهامنه ولاعلى المشترى الأخذه امنه معنادلا رجعيمة تقص التلع كدافي النسين

والشمعة عندناعلي عددالرؤس فاذا كانت داربين للالتنفرلا حدهم نصفيا ولاخر للتها ولاكرسدها

فياعصاحبالندف فصيموطلب الاحران الشمقة نضي والشقص المسع يتهسما نصفان وانعاع

صاحبا لسدس قضي ينهما لصنبن في الحكل ولوأسقط بعضهم فهمي للباقين للحكل على عددهم ولوكان

العصر غاثبا يقضى بها بين المضورعلى عددهم والالفني العادير والكل تمحضر آخر قضي له والنصف ولو

حنسرانات فعني له مثلث ماني يذكل واحد فالوسيلم لحاشر بعد مافيني له والكر لا يأخذ انقادم الايالنصف

كذا في الكيافي ، رجل زعم أنه باع داره من فلأن بكذا ولم يأخسدا الذن فقال فلان ما شتر يتهامذا كان

للنفسع أن بأخذها بالشفعة هذا اذا أفرأته ماع من فلان وولان حاضر سكرا الشراء فأمااذا كان عاسا فلا

خدومة للشفيع و علشتري كذا في الحيط ، دار يعت بجند دارو حل والحاديز عما أن رقبة الدار المبيدة في

ويحاف أبدلوا تحقرفه البطل شفعته وان ادعى الشيفعة لايكنه دعوى الدارا نهاله ماذا صنع عنى

لانبطل شيفعته فالوايقول هذه الدارداري وأفأأذى وقبتها فانوصلت البهباو الافأزاسي شفعتي فيهالان

هداداخلا كلامواحدفلم بتعفق السكوت من طلب الشذءة كدافي فناوى فالاجتان وعن أبي يوسف رجوه

للذوعنه أنه تبطل الشنعة بدعوى الملك ولوادى النعف، والرَّافيم البينة وآخذاليا في الشركة جازكذا

فالتنارضة رجللدارغصهاغاص فبيعت دارجيم واغام والمشترى واحدان الداروالشفعة

بنغلة أنبطب الشفعة حي اذا أفام المنة على المكتبين وانشفعه والمه فالداطب عاصم الفياصب لي

الناسى ويحبرانقاني على صورة الاص فبعسد دلك يتطرأك فام البينسة قضي لدبالدا روبالتسفعة في الدار

الاغرىلانالذابت البينسة كالشاب معاينة وانالإرقيب تحلفهما جمعاقان حلفالايقضي لهواحدي

المارين والانكلافضي لوالدارين والحاف الغاصب وتكي المشتري لانقضي بالدارا لغصوبة ويقضي له

الشفعة وان كانءلي العكس فالحكم على العكس لان الشكول اقرار واقراركل مقرِّحة في حقه خاص

كذافي محيطا السرخسيء واذااشتري داواولها شفيه فيمعت داريجيب هذبالدا وفطالب المشتري بالشفعة

وقدى امبهاثم حضراك فسع وقدى ادبادا رالتي بحواردو يمنى القيفاني الثاسة الشتري ولوكان الشفيدع

جازالدار بنوالمسألة بحانهآ يقضي لديكل المازالاولى والنصف فالناسة كذافي البدائع ووروع مأأما

وسندرجه المدتعيالي فيمن اشسترى تصف دارخم اشترى آخر يعدفها الأشخر فخاصمه المشترى الاوّل فتعنى له

بالشفعة بالشركة ثم فالحمسه الجارفي الشسفعتين فالجارأت بالشراء الاقرار ولاحق لدفي النافي لتعلق فضاء

تنانى بوكذانا لواشتري فصغيا ولوكان المشترى للنصف الذي غيرالمشد ترى للنصف الأول فسلم يخاصمه

فيه حتى أخذا خارالمدف الاول فاخارأ حو بالنصف الناني كداني الميطو الاصل أن الشقعة المانستين

القدعالي اذا دعاها فلذال يبنتي غيب والكني آخذه بالشذعة فهواقوا رأن البائع مالك فلالقبل بلله بغ

فيده ألفادعاهرح الادر

كرمتهــما أحياله أودعاه

اباه وأدأن يحال لهدما

فهذا بشهما وعليه أاف آخر

سهما كالوأقرابيماوانحاك

الهما لقطعت الخصرمة فأن

حاف لاحتدهما ولتكل

لار خرفالالف للنالى وان

الكل لاول لايقتاى 4 - تى

عالى الثاني علاف مااذا

أفرلاحدهما حث شني

لدولايؤخر ولوادع دساني

تركة على الوسى لايحاف

لودى الااذاكان وارماوكذا

لوادعى على الصغيرلا يحلف

الودورجاء المالراليه بدراهم

ووال الدالذي فسنده زوفا

وأزكررك المسلمان كان

اء_ترف شيضحة_ه أو

خماد لايسمع دعوى الزيافة

وان والرقيض الدراهم

أوقال قبضت والرادعليه

يسمه دعوى الريافة ولوادعي

المهآسنوقة أورصاس

لايسمع وكذافي المبيع اذا

فمض الفسن أورب ألدين

فسض الدس نمادي الزيافة

وولو قال لي على فلان ألف

وقضاني زيدفا أر أودعني

الفاز مناأوغيات منعألفا

ز يو دايد د و وصل أم ف ل

يروى اقرارالاصل أقرالمالع

مّدن النين مُوال لم أقبض

وأقر سعرتي نم قال كنت

أخذالتعلفهولة . دخل صدداره وعلمه مالك الدارفاغلى على ماله رصار بحال بقدر على أخذه الا معالجة صارملكاله ومعنى قوله أن يمكن أخد والامعالجة أن يحتاج الى قليل المعالجة والإيحتاج الى رى أوشيكة والناعاق الباب والعيد الاعلى حقى لوأخذ وآخر ملك ووعن محدرجه الله دخل داررجل ظي أوحادوحس أوحانهدوان كان يؤخذ الاشي فهوارب الداره الحرم وسل صيدافأخذه غروفهو ماق على ملك و حتى لوأخده أنسان (٧٠٤) للرسل ان بسرة دلان الارسال ليس دليل الاباحة ودل هذا أنه ان أوسل حدّار في الارسال كان المحسة

كذامامن ألمة وعلى هدذ أأنطساس والضحانات أمااخديدية فها كذاحد امن الرورالمضرو يتمن وبملكه الاخذ ولايتكن الحديدالذكرالمعروف (بيولاد)ومن الحديد المعروف (بنرم آهن)الصالحة لعمل الحواثة كل مرمنها كذآ الاول من أخذ مذ كروشيخ سأبوزن أهل بخارى كالهامفروغ عنها والمسحاة على هذا أماالز جاحية فهاطا بقات الطارم كذاعددا الاسلام وجعمله نظعرمآلو من الطابقات الزجاجية الصالحية للطادم قطركل واحدمنها شيركل عشرمنه امنوان أوثلاثة أمنا معلى رمى قشر رمان فحازه انسان سب مايكون من الطابقات المعروفة (مكلداني) كل عشرة منها أربعة أمنا ويوزن أهل بخارى فطركل ا فهرله وقدذكرنافي كتاب واحدمنم انصف ذراع بذرعان أهل بخارى ومن الخاسيات كذاعدداو يصفها بمابكون وصفهافي ألسنة الاقطة يخسلافه والمختارفي لزجاجين كل عشرةمنها كذامنا يسع كل واحدمنها كذامنا من المائع ومن الفربات كذاء مدامن الصحد أنه لاعلكمالشاني القر بان الزجاجية كل واحدمنها نصف من أوعشرة أساتيراً ومن واحديسم كل واحدة منها كذامنامن وفىالقشورعلكه وفيالسهر المائع أماالفارورات فكذاء ددامن اخبارو رائبالزجاجيسة كلواجسدمنه انصفعن على ماذكرنا لاعلارسال الصدمطلقا وأماالقباب كذاعدداالكارالمعروفة (بشش نانكي) كذاقطركل واحدمنهاذراعواحدةونصفذراع إ أمااذا أرسار مسالى أحذه كالمكون والاوساط الممروفة(بحهارنانكي) كداقطركل واحدمتهاذراع كالهامفروغ عنهاوالمغارعلي ففيه اختسلاف المشايخ هذا ومن الاواني الخزفية فنها كذاعد دامن الكيزان الخزفية الوركشية المعروفة بالفنعان وكذا عدرامن * وضع في العنور المنع لا لصد الكيرانالمعروفة(بدوكاني اوسه كاني)وكذا عددامن الاوساط المعروفة (بكا-فراك) وكذاعلدامن ا حارالوحش فحاء فاداهــو الصغارالمهروفة بكدا وكالهاء ــ د ديات متقار بة لايجرى فيها تفاوت فاحش أما الغطا فهوما يغطى به متعلقبه وهوميت وكان وأس النورالمنني فكذاء دداءن الغطاء الخرفي الوركشي الصالح للوضع على رأس التنور قطركل واحدا سمى عندالوضع لايحلأكاه نها كذاذراعا بذرعان أهل بخارى وأماالقد رفتصفها كإوصف أألكترآن وكذاالحراروا لحباب على هذا ودذامجمول على مااذافعد عن طلب على ما يأتى من

﴿ الفصل الحادى عشرفي الشفعة ﴾ قال في الاصل اذا اشرى الرجل داراوق ضما وزقد النمن ولها شفيع الرواية انشاءاته تعالى ورمى فأخذها بالشفعة وأدادأن بكتب بذلك كأبا كرف بكتب فنة ولاغ الكون الشفيع الاخذ بالشفعة بعد طيرابسهم فوقع فيالما وكان طلب صحيح والطلبأنواع ثلاثة طلب موانسة وطلب اشهادوتتر بروطاب تمليك فاذاأق بهذه الانواع لودخاه معالحف أمكنه دركه النلائقس الطلب فه أن أخذ دامال فعه فاذاطاب طلس المواسة فأراد أن يكتب مذاك كاباليكون جية حباواشةغلينزغانلف له فأنه يكتب هـــ ذاما شهر عليه الشهورالم- مون آخر هذا الذكر أن فلانا كان استرى من فلان جيع الدار فوجــدەمـتالايحـلأكله فموضع كذاحدودها كذابكداشراء صحاوقبض الدارونقدالنن وأن فلاناشفيه وسدوالدارالمشتراة على اختيارا لامام يديىغ الدير بكذابذ كرسب سنحذاقه للشفعة فأن الشف عداأول ماأخبر بشراء هذوالدارالمحدودة فدمهذا الثمن رحمه الله لانه ترك الطلب طلب الشفعة ساعتند طلب مواتسة من غيرمكث ولالبث طالباضحيحاو فال أناطالب اشفعتي في هذه الدار وفالغبره يحللاندخوله المحدودة بسببكذا فهذاه وتمام هذاالكاب وفدذكرفي هذاالكتاب اسم مشترى الداروا سمائعها ولولم مـعانلف اضاعـة لكيل يذكرا بمالياتع فيحذه الصورة يجو وعند بالانبعد القبض الخهومة مع المشترى والبائع بمنزلة الاجنبي الإ وخسلاف للعادة فصار أنس الناسر من يقول بأن بعد القبض أخدا الفعة منهما أخر فااسمهما تحررا عن قول عذا الذائل وذكر كنزع النياب على ان نقصان فيهسب استحقاق الشفعة لان الاسباب محتلة قوالعل امختلة ون فيافعة دبعضهم الشفعة بالأنواب وعند الخف رعمار بدعلى درهم بعضهم بجوارالذابلة وعندنا بجوارا لملاصد قة وعندالشافعي رحسه الله تعيالي الشفعة لازسفي بالجوار ويجوزنى مثله قطع الصلاة أصلا وعندناالشفعة نستحقءلي مرانب أولانستحق بالشركة فيعين البقعة ثهرالشركة فيحقوق الملك

* دى وأم غسره مالطلب مجوزوفي الفتاوى المعادية رمى الى طهرالما كالبط ومات في الماء كان أصاب ظهر وجرحه لا يحل كادو قال بكررجه الله ان أصاب ظهر وحل أكله وان أصاب علنه أوجنه لا و أخذا لجدين عدر عبر ان كان صاحب الغدير هناغدراناك فالجدام احداد والالا ﴿ كُلِّ الْدَبَائِحُ ﴾ فيمغصـــلان ﴿ الاول.فحـــائه ﴾ تهردالجوسىحل.ذ كانه المولود بن كان ومجوس يحل ذكاته والمرأة فيسه كالرجل والهسبي العاقل كالبالغ وبحل ذبيعة الكذابي وانحر باالااذاء مهمنسه ذكر المسيع عندالذبح ولايعل

الأضاع والتعرفط مالعروق فأسفل العنق عندالصدر والنذيح يست عرمتروع أوطاه ولايحل والتجنوع أوقرت أوعظم فأنهر الدموأ فري الاوداب يعلى عنداله شاقد عت ففطع منهانسف الحاقوم وأصف المرى ولاؤكل وان فطع الاكترمن الحلقوم والمرى والاوداج تؤكل وان قطع المترة ولا يول أضافال مناعضًا وحوالا سورة في الاكتراعة اذا قطع الحلقوم والمرى (٥٠ س) والاكترمن كل ودجون وكل ومالا ذلا

ودوالدر بؤنم بالجوارميدهي أن ين حي يعلم الفاضي هل هو محبوب نغيره وكتب أول ما الحسير يشرا هذه الدارولم يكتب حينءلم لان ااه لم حقيقة لايشت الابالخ بالمتواتر وحق الشذعة بسقط أذ الم يطلب عنسد ذبحه مأف مذبحه منام بسل اخبارمن دونهم فان الخبراذا كان رسولاوهوعدل أوفاسق مراوعيدم غيراو بالغرو بلغ الرسالة فليصلب الشفعة بطلت شفعته واذاكان المخمرمن تلقاء نفسه فقد روى الحسن عن أبي حسفه وجه الله تعالى اذا أحروالبسع رجدلان ورول وامرأ تان عدول وليطل الشيفه وكالتشفعته وروي محدرجه الله نعالى من أى حسفة رجمه الله تعالى أذا وجد في الخبرأ حد شطري الشهادة اما العدد أو العدالة ولربطاب وطلت شفعته وعلى قول أبي بوسف ومجمدرجه ماالقه نعالى ادا أخبره واحدبأي صفة كان دلم االواحد وابطلب الشفعة بطات شفعته اذاظه رصدق همذاالخبرفكتناأ ولعاأخ برحتي لاتوهم مموهم أندترك الطلب عنداخيار الواحدأ والمني وتوقف الى وقت الحبر النواز وقديطلت شفعته وكتبنا أول ماأخبرحي لاسوه ممنوهمأنه أخرم وفريطاب تمأخر اساوطل وهدا الطل لابصر فكنساذك القطرهذا الوهسم وكننناطل المنفعةساء تتذعندطل المواثبة منغ مرمكث لان العلم أختلفوا في مقدارمذة طلب المواشدة في ظاهرالروا بةلولم يطلب على الفو رمن غـ برمكث شطل شفعته وروى هشام عن مجمد رجهاقه أهالي أنهوة معملس العلم ومه أخذان يأوالحسن الكرخي رجهاقه فعالى وعن الحسن بزراد له متوقت بدلانه أمام وهو قول امن الى ليلي وأحد أقوال الشافعي رحمالة تعالى فلواقتصر ناعلي أفه طلب طلباصححار بماننوه متوهمأنه لم يطابعلي الفوروطاب بعددان ووصفه الكاتب بالعجمة متأولاتول بعض العلماء ثم كدينالذظ طلب الشفعة والمشايخ فيسمئنلة ونعامتهم على أنداذا طلب بأي اهظ عرف فيمتعارف لناس أندير بديه الطلب أنه يصح بأن ذالطلبت أطلب أناطال وماأسب دلك والانسهاد ليس بشرط لصحمة طلب الموانمة وكذلك حضرة واحدمن الاشمياه النلاثة الماقع أوالمترى أوالدار مس ينمرط لعجة طلب الموانية تم يعد طلب الموانية يحتاج الي طاب الاشهاد والنقرير ومن شرط صدة فسذا الطلب أن بكون عندالبالم أوعند المسترى أوعندالدار المستراة وهسدا الطلب اعليحتاج المه اذالم بكن عندطك الموانمة أحدهولاه أمااذا كانطلب المواثمة عندأ مسدهولا ويمتني بدولا يحتاجاني طلبآخر بعدد صوى طلسالتملك ومدة وذاالطلسة ندرة بالتمكن عسد حضرة أحدد دالاشاء النلانة حتى لوتمكن ولم يطاب بطلحته والانهادق هذاالطلب غيرلازم حتى لوابشهدوا ناصم اعترف اجذا الطلب كفاه وينبئ أن بالواحد االطلب عضرة من دوأ فرسمة من أحدهد والاساء الثلاثة الذع ولم يعرك ولم يحرج وقسدعرف ذلذق كتاب الشفعة وانأواداك نسيع أن ينونق بالكابة لطلب الاشهاد كتب هسدا كياب ألدم ومرضت الشاة وربير فيها فيده كرمااشترى فلان من فلان وينسخ كزب الشرامن أوَّه الى آخره خمكتب بعد.وان فــــلانايعني منا الياة ما يبقى الدبوح الشفسع أول ماأخبر بشراء عذه الدارالمحذودة منع بانفن المذكو رفيه طلب المشفعة ساعت ملب المواتسة بعسدالذمح أوالدئب فطع علىماذكرنا نم يكنب بعسد ذلل طالب الاشهاد والنقر برمن غيرتا خبرو نقصه يربح ضرمن هوأقوب اليه بطنشاة وبتي مسن الحياة وبذكرفك والاحوط أن يذكرااه كمب ضرةالب أع والمشترى لان العلمان يمختلفون فار أي اليي ماييق فىالمذبوح عندهما لاتقبل الذكاة حتى لوذكاعا لاتحل والاصيرعندالامام

مقول الشفيع بأخذمن البانع قبل القبض وبعده والمصومةمه والعهدة عليه والشافعي رحمالله تعالى يغول بأخذت المشترى في الحالين والمصومة مه وواله يدخله وعند فالخصومة مع البانع قبل الفيض (٣٩ - فناوى سادس) ذكي على على علم المنوى الكاب المرأخذ صداويني فيهامات في المدوس أورى الى مددوي فيمن الميانماذكرنالانقبل الذكانحي لووحده الصائدولهذكه يحل فال السرخسي اذاه لإنها كأنت مفعن ذبحت ولأكام اسوا كانت الميانفيات وهمأولات وهم وقال النانى ان كانت الميانة وهم يوساأ وأكثر - لوالالاه شق بطن شاة وأخرج ولده اوذبح الولد تمالنا انان كانت الساتة لاتعيش من الدَّق لاتحل والاتحل ، أدخل بدوقَ هُرْجَ شرووذ بح ولد وافي طنها حين عسرت الولادة عايها الآمن المذج حلوان من

الدم اختلفوا قال الدنار لايحل وقال الاسكاف يحل وفى النوازل ان تحسرك بعد الذبح وخرج دم سفوح يحل وانتحرك ولم بخرج وبعكمه معدل ضاوان عدمتالايحل وهذا اذالم يعلم حياتها وفت الذيع فأدء لريح ل الحرك أولا خرج الدمأولا وفيشرح الطعاوى خروج الدم لابدل على الحياة الااذا كان يخرج كأيخرج مرالحي وهددا عنسدالامام وهوظاهر الروامة وذبح مريضة ولم بتحسرك الآفها ان فتحها لايؤكل وان نبينها يؤكل وكذاالعن وفىالرجلادا فبضهانوكل وانمددالا وفي الشعران للملاوان قامأكل هذا اذالم بعدل حماته اوف

ŏ

فنا قدير هولوقال بدئم القدملي القدعلى محسد يحل والاولى ان لايفسه مل وكدالوقال بدم القدومسلي المدعل محد ولوقال بسم القد وبالم غيرهان لم يمكنه الذيح حلوان أمكن لا ، شاة مامل أوادد يجهان تقارب ولادتها يكروسا على أن المنين مفرد يحكه لا تذكى فعزنا واسم فسلان يحل فالختار ولوقال بسماقه نام فلان فال الاسكاف يحلم هالقاه فالبسم أنه وبرطهرا فهاف اقدان فصدد كر مذكاةأمه و قصاب بمثنان ألميله مغلمة ففطع أعلى حلفوم وأسفل يحرم فلوقطع بصنهائم بمرفقطع في مردأ حرى الحلقوم فميل النهوت مراقه يحدل وال القصد وزلد الها قصد الايحل . مى عند دالت وقوى أن تكون الله مدال في أن لامر آخر لايحل كا مالاول فساوفط عنى الأولى الاول بتمامه لا يعسل ولولم بكن وضع الاول بتمالمه وانساقط من تسسيل على وف والسارستة عن لوثيج ومست عقد دة الحلقوم بما لي انصدونوكل (٣٠٠٩) وكذا أذا بقيت العقد نبيما إلى الرأس والنول الحرصة قول العوام والمسر بعضه المدلاة والالمكانة سأف - يَعُ لَاذَانَ وَقَالَ اللَّهُ أَكْبُرُ فَحَوَابُ الأَدَانَ لَايِصْدِرُ شَارِعًا فَيَ التسيمة يحل ۾ وفيالرم وحساطكم الاخسذ مالقيمة وكانت الذيمة كذا كذا وهماغطر ينبيت وتبتقوم العسدول والامنا والعهدة عليه وبعدالقبض اخصومهمع المشتري والعهدة عليه فيكتب الاحدمهما احتياطا ثماد اطلب ميزيدو رعليه أمرالنقو ع لامشال هذه الساه والاحوط تسميه أولئك المنزمين وذكرا فراط لبائع الشفيع الطلين فانساعده الخصم عتى النسلم فقدتم الاحرؤا فتهى نهايته والأبي النسليم فالشفسع الارسال عنسدالارسال خشترى أنالقمة كذلك وانكانالدارشة مأوحضر أحدهم فأخذكا هانم حضرآ خروا يتساحف ته برفع الآمرالي النتاني ويطلب منسه الغضا والملئلة بسدب شفعته فأن ساعده الخصيم على النسليم وأراء عطى تصيمه منها كتب شهدوا أن فلان من فلان كانا الشبري من فلان من فلان جسع الدارويحد ه أمكرا الشقيم وثيقة كتاب في ذلك فوجه كتابته على ماذكره محمد رجه الله تعالى هذا كتاب من فلان برنالاً ن عني . وتفايضا وتفرقا نم حنبرف لان وكان شدفيه بالحضروط ليسشفعته فيهيان براقط بافقضي لهبها وثم المشترى لفلان بوفلان بعني الشفيع انى كنت اشتربت من فلان بروفلان جيع الداراني هي في موضي كنا ستادى الدائع أوالمتسترى بتسلمهااله مفعل تهمان فلان وفلان حدمر وأثبت البينة أنه شفيعه اوأه وحدودها كذابكذامن النمن وبتم حكاية الشراءالى آخرها ثم يكنب والماكنت شفيع هذه الداريس المصل لصيدحارالوحش تستبلغ مددال طلب الشفعة فيهابشر الطهاوسال القاضي أن يسلم المعتصده مها يحصده من عم اوهوكذا لشركة أوالحلطة أوالجوار وحسن بلغك أقل حسيرشراء هذه الدارالمحسدودة بالنمن المذكورفيه طلت تروحدا خارمينا لايحمل يشفعته المذكو وقفعة فأزم انقاضى البائع والشفسع الأول قبص هذا النمن وتسليم تصييعه منها اليه فأملا الشف مة طلب مواثبة وطلب أشهاد و مكنب طلب المواثبة وطلب الاشهاد على تحوما مناطل الصحا والنوفيقأنه مجسول على وقبض فلان الشفسع الثاني كذامن الداربعدا بفاهدا النمن ويتمالكناب كذافي المحيط حساطكم تسلمها الدائ واعطاءهما الذ مالشفعة فاعطينه كهاثم يتم الكناب على حسب ماسين واختار ماأذا قعدعن طلبه والافلا هِ الفصل النافي عيْسرقي الاجارات والمزارعات كي (نوع في الاجارات)الاجار العاو بلد المرسومة بين أهل التأخرون فيهذا هدامانه دعلمه الشهود الممون آخرهذا الكتاب شهدواأن فلافا كانباع من فلان فالدذللسمية عسدالوضع يحارى صورتهاأن يكنب هذا مااستأجر فلان من فلان العلاني ويذكر حلبته ومعروفيته ومسكنه أستأجر جيع الدارالتي في موضع كذا وينسيخ صك الشراء فبعد ذلك ان أيكن المشترى قبض الدارلايذ كرفيض أ وأنص نادوهمي علمانم حسع المزاللبني المستمل على دارو بتتن للقام فيهاوه ومسقف بمقنين ذرالا جرهداأن جيعه لهملكه الدار غربكتب وإن فلاما كان شفيع الهذه الدار المعدودة فيه شفعة جوارهد الدارالي هي لزيق أحد مركه أودج أخرى بالا وحقه وفي يدهوه وضعه في كورة كدافى محلة كدافى سكة كدا بمحضرة مستهد كذا فاحد حدودمازين حدودهده الدارالمشتراة أويتول شفعتسركة فائنصف هذه الدارد اعاملك فطلب الشفعة فيها حين علم ذ كرلانحسل ولورمي ١٠٠٠ما سازل فلان والثاني والثالث كداوالر اسعار بق الطريق والمهالمدخل فيه يحدوده كلها وحقوقه وصرائمه بهذاالشرا من غيرنفر بط طلباصح يعاعواجهة هذين المتعاقدين فلان وفلان طلبابو حسالحكم تسلمها يالذ كرالى سيد فأصاب تى هى له من حقوقه أرضه و بنائه وسفله وعلاه وكل حق هوله فيه داخل فيه وخارج منه أحدى وثلاثين اليه واعطاءها بالشة مة فاجابه الهاهذان المسايعان فاعطاء حسع ماوقع عليه هذا البسع بجمسع هذا النمن أ أخرى يعللانه لايقدرهلي سنةمتوالية غيرعشرة أيامهن آخركل سنة واحدتمن ثلاثين سنة أولهاأول البوم الذي يتلونار يخصفا المذكورفيه اعطاء صحيحالانبرط فبه ولاخبار ولافساد وقبض هذاآلبائع جسع هذا الثمن المذكورف أنبصلالىمانوق ولوذبح صك بكداد بنارانصفها كداديناوا على أن يكون كل سنةمن ثلاثن سنةمنو اليقمن أواثله اماخلا الامام بإيضا معذا الشفيسع ابامذات باحاوا فيباويرى البعدين ذلك كاءبرا وذقبض واستيفاء بآذن هذا المشترى المسبى موا واحدة ثمذ بح بماأخرى ستننافعنهابش هبرةواحدةوزنامن دينارواحدمنها والسينةالآخرةالتي هي تتمة هذه المدة يتقيدهذه فيعله بذلك وقبض هذاالشفيع جيمع ماوقع عليه عقدة هذا البيمع والاعظاء بالشفعة بتسايرهذا الدائع ينلن أن الواحدة تمكني . حرقالذكو رقف على انكلون لكل واحدم ماحق فسي بقية عقد ذهذه الاجارة الذكورة فيعلى ذلك كاواليه فارغاعن كل مانع ومنازع بادن هذا المشترى فسأدرك هدذا الشفيع من درك فعلى هدف الهمالاتحال ووالديهمانا هـ الامام المستنناة بفسطهاأ يهماأح الفسيخ وأراداستثدار اتصحا والآجرا لممذكورفيمه آجرمن البانعو يتم الكتاب ويلحق الآخره حكم الحاكم في شف عة الحوارلانه مختلف فيها ولايذ كرضمان البناء أصاب هدائم أماب ستأجرهذا جميع ماننت اجارته فيمهمذه الآجرة بحدوده وحقوقه وهرافقه التي هي لعمن حذوقه اجارة والغرس والزرع لان ذائلا يحب عليه افي الشفعة وان كان المشترى قبض الدارو تقد النمن فلاخسوم الاخرى حلاء نظرالى قطاع محوجة خالية عمايطالهانو حهمن الوجوه وسنب من الاسباب على أن يسكنه المسأجرهذا منفسه وننسله مع البائع وانماا لخصومةمع المشدتري ويكنب هذه الوثيقة على اقرارالمشترى بالشراء وأخذ الشفيع منه غنروأخذالسكنوسمي ومتعتبه وأن يسكن فيعمن شاءوأن بؤاجره بمن بشاء وأن يعسره بمن بشاء وقبض المستأجرهذا بناسه هذااذا كانالاخذبالندة تنعيرفضاء وانكانا لاحديقه كيتسم ناقوله فأحاياه البهافترافعوا الح سبع هذاللذل الخدود فيتنا بعن اسام الآجوه فاذلك كاه أله تسلم اجه الأرغاوف من الآجره فا الشم أخذ شاة ودعيما لاتصل القائني فلان فقضي شبوت دخذا الحق بعدخصومة صحة بمرت بنهم فحكم عليهما بتسليم همله الدارأ ساتستأجرهذا جبع هذه الاجرة المذكو روفيه وتسامها فبصاحه عامجال تتحيل المستأجره ذاذلك كاه ولونظرالي قطيع حاروحش ووفي طلب الاب والودى في مكتب وكان والان المتغير شفيع عدَّد الدار وفي النصاء الشكول بكتب ودلت وأرسل كامه وسمىوأخد سمودين الاجرهذ اللمة اجرهمذا الدرك فعماشت اجارة فيه نعمانا صحاوتفر فاطالعن حال نفوذ حل و قال مكان النسمية حسرفهما فيالوجوه كلهامقر بن بذلك كلممشهدين على ذلك كاه في تاريخ كدارهداالصال الذي كتبناء في كامهدأن حدهدا المشترى دءوى هذا الشفيع عليه في هذه الشيفعة فاستحلفه هذا الشادي على هذه - جَارَةُ الطَّوْ لِلْهُ فَيْقَاسَ عَلَيْهِ مُظَّالُوهِ كَذَا فَى الطَّهْبِرِيَّةُ ﴿ وَالنَّسَحَةِ الذّ الحدقه أوسعاناته الدعوى فذكل عن اليمن عسده مرارانقضى علمه مالك بعدان حلف الشدقيع بالقه ماسلم داد الشدقعة - إستأجر فلان من فلان انفلاني من فلان من فلان ألفلاني جميع الدار المذالة على المبوت التي هي ملكم للشترى وقدأشهدهوعلى الطلب فيحملسهاالذي الغهفيه وأخذفي العمل فيطآمها وانكانا التمودراهم عول ان أراد السمة وان أرادائشكرشلاتحلكان نيد ، ورضع كذا حدودها كذابحدودها وحقوقها كلهاأ رزما وسائم ارسطها وعلوها ومرافقها وزا أودناتهأ وكيليا ووزنيا أوعدد باستغارياذكره ودكرأن الشفيح نقدمثلالبانع أوالمشترى وانتكث الشرابعبدا وعرض أوغم والاسمادوات التم فأخذا الشفيع يكون بقمة ذلك ويكتب فحذه الريقة حقوقها وكل داخسل فهاو حارج منها من حقوقها وكل فليسل وكشيرفها من حقوقها سنة كلماء الأهلة الاذان وسعى المستدع تم تستغل إكل أوشر ب تمزيح ان طال وقدم الفو رحرم والالا • وحدّ الداول مايستكثره انناظر • وأذا حدّدالشد فرة ينطع الفو و كالذاهر بتالة ومدالته وتمأخ فدهاوا فتعمها يقطع النور ويسددالذكر فالبالامام الحاولي المستعب المتقول بسماته - كبرومعالواو كردية والمالنور . وقال الشالي أحصان قول بالواول والدا كبرو قوله التماكيريات للاعمال ذالبرد به

هدذا ترك الحلقوم أصلا فالاولىان يحمل اداقطع الحلقوم منأءلاه والثانى فالتسمية وهي ثلاثه أن قولسم اللهواسم فسلان على سبيل العطفأو بدمرالله ومحمد رسول الله فيعرم والثانيات بذكرمعاه مه تعالى اسم غبره مقر ونابه لاعلى سل العطف كقوله يسم الله محد وسولالله فتكره ولايحسرم الثالثأن فصلعنه صورة الحدودة اليه بحق هذه الشفعة فاعطياه جسع ماوقع عليه هذا البسع ويتم الكتاب ومعيى نحوأن يقول قبدله أويعده تشبل الهمعن فلان فلايحسرم ولايكره ولوقال يسمانه ومحسدجر الايحل وبالرفع يحسل والنصب كالخفض لانه نصب بزع الخافض وفان قلت قدقلتم فياب الطلاق الموام لايمز ون بن الاعراب فلاسني الحكم على دفائق الاعراب وهنائركم فالمذذا تأفيما غميمه البلوى والأغماض فيسه أولى والطلاق كشبالوقوع والذيم يفع إحيانا المهسلان فيعطرين العسفر وسن عن الفسر بقرق المؤواروي وفيمة للرافظ الع أناديع كون الدبح أفل وفوع امن الفلاق وأن المال من التصرف والمستقد معدد ومة وكمنة الحافظة على دواتن الاعراب عسد والذاهي حالر جلد مصروطة فلكرة الرعاية ومكنة المحافظة عليه بسدم ووالذاج على

- - -

لان الشرط فطع أكثر

الاوداج وقد وجدأ لارى

الىقولة فىالحامعالصـفير

لامأس الذب فيآخلن كله

أسيفلدوأ علاه وأوسطه

فاداديح فبالاعلى لاسأن

يبنى العسسقدة من تحت

وكيف بصع هذاعلى رأى

الامام وقدفال الامأم يكنني

مقطع الثلاث من الاربع

أى ثلاث كان ويجودعلى

يشدترط عنددالرمي وف وفي وضع الخدد يدة لجار الوحش يتنبرط عندالوضع وقد تقسدم أنه اذاوضع

سعيسة وذكر السرخسي من كان ذاكر النسمية لكن لابعد أنها شرط الحل وترك فهو في معنى الناسي و وذيح الجنون والصبي والسكران

ولكن بقال اسقه وأنفق حتى ترجع ف حصته مضف ما فففته وعن محدوجه الله في حمام من المن الم قم حالط بيت وأبي شر مكه المرمة لايجيرو بقال الشريك الأخران تتت فانفق في المرمة تم آجره وخذا النفقة من الاجرة تم تساؤيان . وفي الدولاب المستمرك يحبّركل واحد مهماعلى عبارتها ذاخرب و مقل لرجل وعاولا مراته بمالا يحبوصاحب السدة ل على المناهو بقال لصاحب العافل متهما انستت وامتع صاحبال فلمن الانتفاع حي يؤدن قبة البناء وقال خصاف حي يؤدى ماأافق وفي داهين الناب لوكانا فهماعليه حشب فبي أحدهما نهاني أنبنع الاخرمن وضع انخشب على الحائظ حتى يعطيه فبغ نصف الدامينياه حائط بنهما أواد أحدهما نشض الحائط وأي الشمريك انكائجان لايحاف المقوط لايجروان بحال يحرف قال الاهام ابز الفضل يحبروان فدماوأ في الاخران كان شريف الحالط تكنمأن يبني المنطق المسيد ومدالقسمة لا يحبر (. 75) الشريك وال كان لا تيكر يجبروعليه الفتوى و ومعنى الحبراذا كاناس الحالط لا قبل القسمة ولملوافقه الشربك الوكدل خصة أورولك من المشترى ان وليه البيدع أويشتر يهامت ابتدا مفقع براجار يذلوك لرارجل) كتب الى رجدل وهوفى مدينة غيرالمديندة التي هوفيها فأمردأن يشترىله متاعاً بصدفه له وعشداً الرجل أ في العمارة أن ينفق هموفي العارة ويرجع على الشريك لذكنوب البعمتاع من ذلا الجنس له أولغيره وقدأ مردصاحيه أن يبيع دلا ما الحيلة في أن يصدير الماع منصف ماأنفتي وفي الفضلي لرحل الذي كنب البه فال بيسع ذلك المتاع من شق به سعاف حاويد فع آليسه ثم شستري منه الرجل الذي كنب اليه وهذا لاملا يكنه أن يسع فلك المتاع بنفسه من الرحل الذي كنب السه لان الواحد لا يقولي لوهدماوات ع أحدهماءن العمارة محدولوانع دملا يحبر العقدمن الحانبين ولكن يفعل على الوجدالذي قلناو يجوزنك لان البسع اعباجري بعنا شمارجل وكل ولكن ينعمن الانتفاع مالم رجلاأن يشترى لداراأ ومناعاأ وغيره فأرادالوكيل أن يكون النمن البائع عليه الى أحل و يكون النمن حالا بستوف تصف ماأنفق ان فعل على الا حمر أخذهمنه والبائع بحسمه الى ذلك ما الحياة فيه وال الحياة في ذلك ان يشترى الوكيل ذلك الثي يحكم الحاكم وانسلاحكم بالنمن الذي يريدأن بشتريه فادآنوا حياالبسع وجب النمن للباثع على الوكيسل ووجب للوكيسل النمن على برجع يندف فمدة البناء الاتمر بأخذه منه ثم يؤجل البائع الوكدل بآلفن الى الاجل الذي انفقاعله فيحود التأجيل الوك لويكون أ وأناسدم وخاف الوقوع للوكيل أن يأخذا لا مربالن سآلاوه دالان مطلق السعور حسالن حالاو بكون للركب أن يرجع على فهدمأ حددها لايجبرعلي الموكل قبل القضاء وكان دين الوكدل على الموكل حالا بسبب العقد وتأجيل البائع الركيل له لا بتعد متى الي الناه وان المائط صعما الموكل لانالنا جيل ابراء مؤقت فيعتبر بالابرا المؤيد والبائع نوأبر أالوكيل عن النمن أووهب له لايظهر دلت فهدمأ حدهمانادن الشربك القدرلان الحلط بالمحق بأصل العند ويصديرك ف العقدوردعلى مابق أماالابرا محن كل النمن لايلتمق لاخفا فيأنه يحبرالهادمعلي البناء انأرادالا خرالبناء أصاالعقدعلىماءرف فموضعه فلايظه رذك فيحوالموكل وهونظيرماةلنافي البائعاذا أبرأ لمشترى كالوه مدماه وان الداذنه عنجمع النمن فالشفيع وأخمذ بجميع النمن ولوحط المالع عن المشترى بعض النمن فالشفيع وأخذا ان لم مكن لمتراب قعة ولارداد بمباوراه المحطوط فهوينا كذان الوكيل بآلبيم إذاباع وأدادا لمتسترى أن يحط الوكيل عنه شسيامن انثمي الارض فعة مدا الحائط فاله فف على الوكيل فذنت جائر وهـ دا قول أبي حسفة ومحدرجهما لله تعالى فن مدهمهما أن الوكيل بالسيح يضمن قنمة لصاب شريكه اذاأبرأ المشدترىءن النمن أو وهب النمن منه أوحط يعض النمنء مدحه وبضيم مثل ذلت للوكل من ملح من الحالط مالغية ما ملغت وعلى قول أبي يوسف رحه الله تعمالي لا يستمشي من ذلك فان طلب حيلة حتى يصبح عندالسكل فالحيلة أن وآن كانالتراب قمية يدفع بهبالوكيل للشدترى دراهمأ ودرانبرق ورايريدانهية أواطها ويدفع ذلذالى المسترى ثمييع العينمن فهته من قسط شريكه أما المتسترى بالثمن الذير يدالبيع بهتم أن اللشستري يدفع ماقبض بحكم أنهبسة الحالو كمل فضأ من النمن اذااختارأن مرك الترابعام وبكون ذلافي وقالمت ترى بمزلة الحاط وبحصل مقصودهما خماعلوان بابراه الوكيل بالبيع المشتري عن جميع النبن أوعن بعضه وهمة جميع النمن من المشترى أو بعضه قبل قبض النبن صحيح عنداً يحضفة ويسمنه تمة أه سه فيشد لاروممنه فبدنصيبه من التراب وانكات الاوض تزداد قعة بيشاء الجالط بقوم اخالط بارضه وبناله تريغ عنه قدرالادخي بدون البناء فينسي نصب

شريكه مجابق من بنائه وفي النوازليان كان تصيبه قدمارما بني فهومة لهرج وانكان الإنتامية قدرما بني برجع على تمريكه بنحاف مناالغان

وعن ابن سلمان كان الهماعليه حولة وانهدم وأى الاسوالهمارة فبنا أحدهما ينبع الاسرون وضع الحرفة عليه ستى يؤتن نسف ما يفرو وسالم

بكن علمه حولة الابيحبرة الارجع بشي لانه كالسترة ووكل هذا لوانفق في العمارة بالأأون صاحبه ولويانه أوا مراسلا كمرجع بمدف سالنفق وف

المناه المشترك لوأحدهماء مجاوهدم إذن الحاكم اوبدون اذبه لكن بي بإذن الحاكم فهو كالمناء بأذن اشعر باللوحات راقع جع علمه يأسنن

اذاح ضروق النوازل جداريم مالنكي منه ماعامه حل والهدم وأحدهمان الب نسأدالا سمران بندفض المالفة فه ومنطوح والبسرية النابية

الاسترمن الحال والابتاملية أوخشب وقبل نفسه فبمكن لمذي فرميز أن يحدل علىمحتى يؤقي صفاقيته وفي الفضلي جدار بينهما أواد أحدهما أقضه قفال للاسترالذن لم والفاح المناجاته ومن ويتلكأ خجان ايش بشئ كالودن وينت السمايتان أوج السعن مالية وحذار

ومجدر جهما شدنه الوكسلاحط بعض النوعن برقان ونص المن محمي عدده العاملط كل المن عن المسترى قبل قبض النولا بعد عند أن سينة وأن وسفر جهما الدنه الدوسم عند محد

رجه الله تعالى ويصعل بمنزلة الهمة (رجل) مررجلا أن شبرى أمنناء من الدمن البلدان فحاف الوكيل أنالو بمشدال مع غيرويفدن فالمالية في ذلك أن يجيزه الوكل ماصنع فالدائد إله ذلك يدمث هو مالمناع على يدغيره ولايضمن لامة أمين أحيزله ماصنع وكذاالحبالة اذاأرادالرجل أناب تودع المتاع المسترى من غيره ولايضين كذاف الدخيره

والفصل العشرون في الشدمة فالبانشيخ الاهام تبمس الائمة الحلواني رجسه الله تصافيجه ع الخصاف رجسه الله تمالل مصائل بعضها لمنع وجوربا لشفعة وبعضهالنفليل الرغبة فن جلة ذلك أن يهب البالع الدارمن المشدمري وبشهد عليسه المشترى بهبالنمن من البائع ويشهدعليه وذكرف حبل الاصل تمالمشترى وقرضه مقدارالنن فاذافعلا دلة لاتجب الشذعة لانحق الشفعة يحنص بالمعاوضات والهمسة اذالم متكن بشرط العوض لانصح معاوضة النعو بص بعددك ولهذا لأست في أأحكام المبادلة من ردا لموهوب أو العب وغسردك والنافر تصرصادله بتبت هبة محصة فلاندت فعاالشفه مغيران ولدحملة علكها بعض الناس دون المعض لانحا مرع ومن الناس من لايلك النبرع كالاب و لوسى وغسيرهما من الوكلاء وأمااذا كانت همسة النار من المشترى شرط العوض نفيعا ختلاف الروايين ذكرفي ذعة الاصل وفيعواضع من المسوط أنهاءيني البسعو شتالشفسع فبهاحن الشفعة وذكرفيهمض روابات النوادرأنهالست فيمعنى البسع وذكر فيعض المواضع أن في الهيه بشرط العوض اختلافا بين أي يومف ومحمد مرجهه ما الله نمالي فاذا كان في

يدخل على الاعلى مضر له المستلذروا بنان أوخلاف لايصل حراؤلاها الالشفعة ولكن بنأن في هذه الهية حيلة فأخبر حق الشفيع أن يفعل وان كان يدخله والمتقبض المشترى الداوال جزامتها أوبدله النمن الاجزأمنيه فسلا يكون لاشفسع حق الاخذلان الهية مضرة ليس لدأن بناءل نشرط الموض مناقصر بعاعدقيض كل المقودعلسية ماقبل قيض كل المفودعليه لاتصريعا حتى وذكرفي النوازل في موضع روى عن محدرجيده الله تعالى أنه قال في العبية بشيرط العوض بشت للواهب من الرجوع من غير فضاء آخرانه السراد أن برفح أورضاما فم مض الموهوب كل المهود عليه (ومن جلة الميل) أن يتعدد صاحب الدار بالدارعلي الذي مطاقا لانا اضره بالمائط بريدالشراء ثهبنصد فالمشترى عليع شالننن كأفي الهبة والصدقة انسانه ارق الهبية في حق الرجوع فيها والمانساء الذاك واليدة والصدقة سوام وون حادثك أن يقرصاحب المالو والدارلدي يريد شراءها تم الم من أعلى المائية الى أمدته لاباس به م و فرأ رادان يح ولها كن الابن الى الابسرا و بعك مابس له ذلك جدار بين رجاين تفضاداً واداً حد دمان بين أطول بما كان لشريك أن ينعدمنه والزيادة قد وذراع أو دراء والايه تبروان أكثريه مروحالط منهما ونصيب أحدها مارفع هدما والفقاعلي البثاء فلمالمخ النال الىموضع مقل هذا أي أن يني لاعبره حالط بينهالس لاحده ماعله حوله مأل الى المني لسي عليه حولة فنفذ مهوالي الريالة على محولة المرفعة والشهد عليه فلم وفع حق التهدم أو أفر وإن المالة بينهم الواله ما أن محوف واله تنقدم الدوالة رفع معه في أحساس بكه يضين نصف الفيدوما الفق النسر بلاء في المداه بالاا ون شريك اس له معالمة والااذا أراداً ن يصمل عليه و قرع في الاعبان المستمر أنه وفاالفف لي عن عدى والحولف تركة أنفق أحده ها في عدرتها المراؤن الا تغراب كون منطوع الاله لا يتوصل الى الا تفاع نعيب نف الإندلل وود كالفاض حام أوطاحونه ينهما آجركل عصه من رجل م أنفى أحدالم تأجريز في مرمته واذن مؤاجره عن عد

ينهمالهماعلمه حولة أوادا حددها وباده حل عليه لاعلى ملاا دن شريكه . جيدا و بنهما أوادا حددهما أن جي عليصقما أخر أوغرف منع * وكذا اذا أوادأ حدهماوضع السلم تنع الااذا كان في القديم كذلك * وَلَوْ كَانَ فِي الحداولاحدهماعليه كود مربعة

فأراداً ن يجعلها كوة منتقبع لانه أفقل . حدار بوزائنز لهما علمه حولة غيراً أن حولة أحدهما نقل فالعمارة متهما لصال . ولو

كانلات دهما عليه حولة ولبس للا خرعليه حولة وأخذ أرمش ولذللا كراك بنع عليه مذل حولة صاحبه ان كان الحالط يع فرد دن

ألذيرى الناصا بالوالوني كالساليل وتنجدن أعدوها كترفاد تعران يدفيج دوعه الاكاليعقل ولهذكر وأألا فرياو

حديث والاكان الحالط لايحتل حسدوعهما وليس لاحدهما حسدوع وللا خرجسد وع وهما متران أن الحالط منهما مقال له احب

الجذوع انشت فارفع ذلك عن الحائط لتسوي صاحبت وان شنت فحظ عند بقدر طايكان (٤٢١) الشربكة من أخل، جارار

م ولوأرادأن قل المادوع

عشرة حددوعواد آخر

حدع فلساحب الحداع

موضع حسدعه واخالط

لار حروب دارسم ودي

فأرادأح ددماأن سلمه

وأبىالا خرفانه يشازارفع

مرولتك فالى أرفع، في وقت

كذاو بشهدعلى ذلك فأن

علقهاوان لميرقع له أنيرقع

الحداروان قطت حولاته

لابضمن و راوكانت مراة

أحدهماني وسطالج مدار

وجولة الا تنرفي أعمالاه

فأرادصاحب الاوسط رفع

حولته ورضعهاني أعلى

اخداران المداره ناالاعلى

الى الاستقل ينهما ولا

عبدينه واطلب أحدهما المهاراة في الغدمة وأبي الاتربح والاتى وبقرة بين النين واضعاعي أن تكون عندكل منه والصف شهر يحلب عليه حتاظ وقال لا يرجع على الشر بك المالت ، وقال الناني رجمه الله في حمام أوساء أوحالط أودار بينهما عدم كاء أحدهما رعاب لنها فالمها بأذه مدما فاله ولايحل فضل الذرلا - دهما وأن أ-لانده بقد اع يحتمل أنسمة الآان يحمل في حل بعد الاستهلال ألانده بقد وبنى لا تعرفانا جالها دم يحيران شاءنس لصاحبه ادف فبه نما كسر وبفرم اصف فبه ما في ويكون ما ني بينهما وان شاء نعن لصف الدين فيعوروان مشاءاه وعن محدد رص بينهما بي فهاأحدهما وطلب ألا تعرار فع بقسم الارض أبارقه من البناء في مدب عرالها في وقع فهمة الاقوار وقال الذي بي اهدمينا والمحتى بتسم الارض بذكها ووذكر الحصاف زدع بنهما أبي أحده والانفاق عليه لايجبرا لكن بنفق . سَن أَبِرَالقالم عن المرأة لها أرض الحذائباني الأرض جدد في سياتها است من ابز (٢٣٠) وابنة ورك الارض بينه ها امكال الأبن الآخر تهرجع على شريكه بعدت (٢٣٦) ما أمفر فان لم يخرج الزوع قدرا المفاقة وليرج م عليه بقيام فصف النف تقالم مفدر برفع كلعام الجدو يسعولا بعطى أختدمنه شيأ فطأبت الشفعة للهاولان النمركة ماشتث إقراره واقراط لانسان ليسجعة في حق غيره وكان يستدنها ذكر محمد الرزع، وأصل هما أدكل بقرالذى يريد شراءالدار بالنن للباذم فلايشب الشفيم حق الشفعة وهذا مروى عن محدرجه المه تعالى غير وجهاقه تعالى أنصاحب الداراذا مرأن الدارالتي فييده لذلان آن المقرله لاستحق انشفعه بمداا الاقرارا حصتها فال ان كارالاخ منأج برعلى أن يفعل مع أن هــذا الاقرارليس بحق والافراراذا لمكن بحق هل سفل الملتأ ولاسفل فيسه كالام عرف ذلك في كتاب وطر بقهماقلنا فادفال البائع أحاف أدبصير تركى بالاقرار غملايد برى الباقى والحيلة أن يدخلا ينهما نكاف اتصادا لمدوار اذنها صاحبه فانفعل انسة الاقرارفهذا يكون ما على ذلك (ومن حله ذلك) أن يسموض مامن الدارو يخط خطاو يتصدق على مدلك من يثقان به فيكون الافرار بهذا السهم له ثم شترى المقرلة بالسهم باقى الدار فقص لما لذقة لهما (وحيلة أ أذكاءله وهوظالملهاولهاالمنح الموضع بطريقه أويهيه ذلك لموضع بطريقه ثمشتري تقية الدارفلا بثبت حق الشفعة للشفيع واعاقال يحط وحده للااذنشر يكه فهو أخرى أندأذا أدادشراءالدار عبائة دوهم يشتريها في الظاهر والف دوهم أواكثر ويدفع الى المائع بالالف ء الحادا لدف الارض خطا كىلاتكون درهسة المشاع فعايحتمل القسمة وانمىالا كمون في در الشفيع حق الشفعة لان المشترى منطوع وومن لايجبرفايس ثو باقتمه مالة درهم أوعشرة دنا تبرقعتها مالة درهم فاداحا الشف ع لاتيكنه أن بأخيد الابنين الظاهروهو بمنطوع كعبدين شريكين صادنير يكاوالشريك فتمعلي الحاروان اشرط أن يتصدق عليه يطريقه لانه أذالم يتصدق طريقه صارأا ﴿ نُوع في عبادة الحبادًا لابرغب فيمالكترته (وحيلة أخرى) أن يقول المذنمى لشفياع ان أحبات أوليكهايما اشتريت أهلت لمتصدق عليه جاراللدارالمشتراة فلايتقدم على الحارغيرأن هدنده الحملة عماتكون حيلة لابطال حق الحار فداه أحسدهماأو شرأو ذلك فاذا فالرااث فيع فع ولته اطات الشف مة لانا رغب عن الشف عقد من طلب التولية لان الاخد المشترك كي سفنة أوحام خرق منه لالانطال-ق الخليط (ومن جلة داك) ماروىءن مجدرج ما لله أهالي أنه قال اذا كانت الدارم ايحتمل أ بالشدنعة هوالاخذباك براءالاوللابشراء آخر والاعراض عن الشفعة ببطل الاخذبالشفعة وكدالشاذا وحددار بن كروبن المدم القسمة يهب جزأ شأنعائن الدارمن الذي يريد شراءالدارثم يترافعان الحالح الذي يرى جوازه بسة المشاع ئىئ فاسـل فغى كلەللەنىق والالشترى للشفيع أنأحبت يعتهامنك وونالنمن الاول فالااقال نع مطل شفعته وفي العيون والفعل فانتعدى أحددها الى فهايحتمل القسمة فيجوزه اثملا يبطلها فاضآخر بعددلك وانمايحتاج الىقضا فاض فيشي يحتمل الفسمة منطوع لحربان الجسيرة دا ذلا قبل الطلب أو بعده وكذلك لوأرسل المشترى رسولا الى الشفسع حتى قال للشفسع على الوحه الذي انا كرينددانا داحه حتى لوكان شيألا بحنل القسمة تحوالبيت الصغسير واخانوت بهب جزأ شائعامن الذي يريد الشراء ثم يبسع فعل بنفسه بلااذن شريكه فلنافأذا فالوالشف مجيمانع سطل فسعته (وحيله أخرى) أن يتحادق البائع والمسترى أن السع وامراساكم السناء برضا كان، طوعا ، ولوله غرفة الباقى منده فلا يشت للشفيدع حق الشف معقولا يحتاج الى قضا الفاذي ثمذ كرحة لة رغبت وعن الاحكما كانفاسدا أوكان لفينة أوكان شرط الخيارلله أمع فيقبسل قولهما والاقبادا قواه مالابعب لشفسة المستعدى على أن يني فوق بيت رجل انهدم وسقط (فذال) شترى البناه أولا بثن رخيص شم شترى الدرصة بعدد للمسمفقة أخرى بثن عال فلا بشبت الشفيح الشنعة الماعرف أن تموت حق انشفعة يعتمد زوال مآك البالع يسبب صحيح ولهو حدد. مَا في هذا المسائلُ الفرقة لايجيرها حبالبيت بداراو بأحذالا حردمتهما حقالشفعة في البناء لاندنة لي ولابرغب في أخذ العرصة ليكثرة تمها ولو كنا اشترى البناء أصلوحتي صارا (وحيلة أخرى) أن بأمرالمشترى وجلاحتي يقول الشفسع آفد كنت اشتر بت هذه الدارمن فلان البائع أ فمنيك أن أخدالا حر على ما له أواذا خي صاحب مانعت اخداراه بحسكون هوشر يكافى الدارفلا شبث العارخق الشاءة فينتذ تكون هذوالح إذابع اقبل أنبيشته بهافلان المشترى واذا فالنالشة يسع صدقت بطلت شفعته لاندل فرأن شراء المشترى كانابعد الغرفة الهفل لابكون متطاؤء منه اجمعه و وفي لامان أوجوب الشفعة المجاد (ومن جارة الحيل)اذاوهب البنامين الذي يريد شراء الدار بأصله ثما اشترى العرصية اله فقدأ قرأن شرا المشترى لم صح فصاره قرابيط لان الشفعة لان حق الشفعة يستدعى شرا وصيحا ﴿ نُوعِ فِي الْاسْفُاءِ بِالسُّمُولُ ﴾ حاضد مالاحدهماعلمه ومددلا لايكون لشنب عن الشف مذلاه لماوهب البناء أصداد صارما تحت البنا الموهوب لعصاره وأ وكذلك وفال رجل لاشفيع هذه الداولك ولمنكن لفسلان البائع فقبال الشفيء مأهم سطن شفعة ملافه صار جددوع لاللا خرائهدم ه کرم وأرض منحانمر شر بكافي الدارفيكون مقدماعلي الحيار (وفي الكروم والارادني) الناراد الحياة لمنع وجوب الشفسعة مقرابأن شراءالمشترى لميد توفعا رمقراسطلان شفعته وكذلا ألوقال المشترى فداشتريت هذه الداريمائة وغاثب أوبالغو منيميرف ع فطالب واضع الحسدوع إبسعالا نجار بأملها ويهمالا نجار بأصلها فيصره وشركا تميث ترى الباقى وآزأ وادالحياة لرغبته وبنارفان أحببت أحط من تنهاع شرة دفانيرفقيا الشفيع بم قدأ حبب بطلب شيفهته وكالناقباني شريكه باسا فامسع لايجبر الحاضر أوالبالغ الامرالي عن آلاخذ بيسع الاشتحاراً ولا بنهن رخيص نم شتري الارادني منه بنمن غال (حيلة أخرى) أن يشتري ١٠٠٠ ما لامام أهجالي رجمه الله تعمالي يقول انميار طل شفعته اذا آفال أحضك من تمهاع شرد داللموا يه هامنمك وبتال لهما انشنتا قسما اءا كم فان لم يرقع فني الارص موالدار بفي عال في صفقة نم يشتري الباقي بني بسيرفلا يكون العارحي الشفعة في المدَّحة الثالب فلان بتسعير دينارا فقال الشفيع بملافه أعرضع الاخدبان فعقلما رغب في شرائه وقل من المئلة أمااذا أرس اخارط وانشاهاحب لوزرء مابلا حصته وفي المشترى شريك في الدارعند مباشرة الصفقة الثانية المماتج بالشفعة في الصفيفة الادلى وهولا يرغب فيها لم تسلوا بعهامنك تسعن دينارالاسطل شفعته لادله يوجدمنه الاعراض عن الاخدات فعة لام يحوز اخددو عرباه ووضع عامه الكرم يقوم علمه فذا لمناأن المشترى اشترى ذلت بشنفال فان قال المشترى أخاف أن لابيه مني البائع الباقى لواشتريت منه هذا أبه قصدحط الهذمرة ليأخذه بالمقدالاول وكذلك اذ والبالشذب للشترى حطعني عشروان فالبعد أمركت الثمرة باعها وأخذ مدوعه قدل القدمة وان السهم بثمن غال فالحيادة فيعال يقر البالع للشترى بسهم من ألف سهم مشاع ثم يُسترى الباقي وكان أبو بكر أ ذلا على أن تبعى الباقي تسجيعهن دينا راسطل في أعدو الافلا (وجد آخر) أن بشتري ويحمل الشفيع ا ارادصاحب الحذوع المناه حصته زبو ففحصة الغائب الخوار زمى رجه الله أهالي يخطئ الخصاف في فعل اقراراله أنع للشتري بسهم من الدار وكان يفتي بوجوب ويسع لدَّلاكُ ان شاء الله تعالى والاخرانسية بقسراندافا ووعزا بزالمة دلط بتهداعا يمحونه الهدم بسادا حدد دافلت في منع الناني عن وضع المذوع حتى الحذ فاذاقدم لغالب انشاء نعمه القيمة أوأجاره وان أذى الخراج فهومقطق هيبنهما دارغم مفسومة غاب أحدهما أنعاضران الشفعة فمف النفقة ولايكون منظروا وقال الامام الاسكاف ان الحالط بحال لوقعه تأرضه أم اب حصيته مقد ارسابني عليه مسامح يخزفهو يسكن قدرحصته فيسكن الداركاها يه وكذاخا دمهن النماعاب أحدهما لنعاضران يستفدمه بحصته لافى الدابة لان الناس يتفاولون في متفزع فيالنا وانتصال وقسم لابصيه قدوما عالمه محكالا يكون متفزعا وبرحم مد ف ماأنفوان أردو معالم فوع وعنابن الركوبانى السكني والعبد واختيار يدفع الخدمة الزائدة وعبد يتهما استخدمه أحدهما بلااذن صاحبه ومات في خدمته لايضمن وفي سهاعة آله برجع في خالب لادله حق وضع الحذوج في الحالين، وفي النوازل جدار بينهم الهما عليه حولة قوهي الحدار فرفعه أحد فعاوساه من الص مالدوم مع الانترمن وضع حواته علمه على ما كان في القسام على أو بكران الجدار عريضا المتساول عن أرضه أصاب كلا فوادرهشام يضعن ووفي الدابة اذارك أوحل أحدهما مناعا بلااذن شروكم يفاءن وبروى أن داود الطائي الزاهد كان اداريينه وبعن آخر موضع بقدرعلى أن بيني عليمه و المناتب أنه المنع لا في يقدران بقول اله احبه المنافرة من في تعيير أن و أن الم المنافع عاشب وكان فهاغناه ومخلات وكان بسكن في الدار ولايا كل من الفرة ويفقدات الداروكل من دخلها بأكل من الفرقف كروا كل الفرقلانا العرض فليس لصاحب البانى الوضع فبل إعطا اصف القية وفال الفقيده دالو البناء بالنااط كم ولو بلا أمر لارجوع كالعلاوالسفل منة كقوالا كل استهلاك وسكن لدارلاه عمارة . وقال محدرجه الله ولوأن السريك خدحصه من المردوأ كلها جارو بيمع نصب المدمانيني صاحب العماد بنزاص ودال الهندواني في حالط عليه حولته حاسقط وسناه أحسده ما للزاؤن صاحبه يتع صاحبه من صح الغالب وبحفظ غمافان حضروأ جازج زوالانمن فعتما فارلم يعشرو كالقطة بصدق وهذا استعدان وبدنا خذه بحا حدهماتي أرض هشتركة بزائن شريكه لشريكا النقض لانه ولاية النقض في حصته والدلا يتمذه دارينغ ماتها باستحل أن يسكن هذا يوما وهذا يوما أويؤاجر

وجه القهاله لايرجع بشلشعلي المسالل المذي لوطا برنصيمه منه وبحقل أن يقال الستأجرقائم مقام واجره فيماأ نفق فعرجه على مؤاجره ثم

مؤاجره على شريكة بما خدمنه المستأجراناه فامهمأم نفسه ويحفل أن يفان المستأجر أغبار جمع على مؤاجره لاقامة مقام نفسه وافنه

له في الانفاق وافانا لمؤاجر للسناجر يجوزعلي تفسدلاعل شريكه فيكون السنأجرمة طرعا في أدبب الشريط المالذ فلايرجع فلما الشبه

هذاعا ماوهذا عاماا ختلفرا والاطهرأته يعبو ذان استرت الغلتان ووان تفاضل في فوية أحده عاستم كان في الفضل ويع يقني وكندا التجابؤ

في الماريز على السكني والغاية حارا فاتراضيا لان عند الامام رجه الدقسعة اخبرلا تحري في المورف كذا الفدء خطريق النها يؤه وفركز عمس

الاثفان القادي بجبرالأأن في الداراذا أغلت في الحدوما كثره بأغلت في الا تعر لا يرجع الا تعري ما حبه بشي . ولوكان

دارجاره فارادصاحب الدارقشعه المجال يكن السناءعلي الدولها أسله الفطع وان يحال لا يقلز على الساء عليم البحال وعسى بقدرعايه و

في الى اخاليان تصميرانه الرمليكانه لا يقطع أيضاوصاحباله اداني فيها رؤس اخسفوخ لايناندان بهني عليها بشاوات كياسوش الجفوح

سغازالمالقته لاباعلنا أنالاخراج لإيكن تسآمطها فعلناان الاخراج الافالية فيقدوعلى فطعهاوى اغبوصان كانالايح تزالينا المسأحس

الداران طالب صاحب الجذوع بنفر سغ هواهداره فالتابيغها برفع الحاط كمية أهمره بالنفرينية فالتابرق وقفع بنفسه هزايد بنا اختلفها

فيده وعلى هذا أغصان الشجرة بيت في ترم غيره فعظه به أقب لى الرفع الى الحاكم تنضروهما أومنهم من فأن في الكرم لا يضمن وفي الحدوج

المولة عتى يعطيه أصف قعتممينيا وانكان بالهانه لبس للمنع الكربرجع عليه بنصف الذبمة التي ذهبت في البناء وهذا الجواب اذا كالالمالة بعداليدم لاعتمل القسمة أي اذاقهم لابسيكا ومهماما يحتل ساموضع عليه حواته وران أصل الحائط يحتمل القسيمان عي بإزز فالجزاب كالاؤاد وانابلااذن لهسنعه من السنأ محتى يصففا على شئاء وقان الأمام الاسكاف بساريبتهما عهدم وأحده ماغالب فهبي ألمان شرق ملك جداوامن خشب وبق موضع اخاله على حاله ترقد م العائب وأواد أنستاه في موضع اخاله القديم حداوامن خسب وجرو الاسريابي الأوادأن بنيى على طرف المائط تما بلي جاره ويعمل ساحداً من الحافظ الى صلكماليس أنولت والوارات اعلى الغلظ الذي كان استانط الأول أوسنىء أطاأدومن ذلتك وسط الامرويدع الفضل من أسمامه فالتالي شربكه ونصفا ممايلكه فله ذلك ورفي الفضلي حالط بينهماوهولايؤمن ضررسقوطه (٤٢٤) فأرادأ حدهماالنقض وامتنع الاتنر بجبرعلى نفشه وهدماجد رابينهما تهمناه أحدهمابماله الكفيل فالبيع بالنن أو بالعهدة فلا شفقك كذافي التدارخاسة ، ورشول لاأضع أناعلي الحائط الفصل المادى والعسرون فى الكفالة حواة له الرجوع على شريكه وحل أوادأن بأخذه روجل كفيلا لامقدوالكفيل أن بوأعن الكفالة منسلم المكفول به ماالحيلة ينصف ماأنفق وانام يضع فيذلا فالاسلياء فيذلا أن يقول الكفيل فد كفات لاء يفس فلان على أني تلما دفعته البائ فأما كنيل غبرالباني علمه حولة لانه كأن بنفسه كفالة مجتددة فهذا جائر وانه مروى عن الحسن من زيادرجه القدتعالى وليسعن أصحابنا فيمرواية لهحقوضعا لحوله فيالاصل فالوكالة فيتطيره اختلاف المشايخ من أهل الشروط وهوما اذاوكل رجلاني حادثة تم قال الوكيا وكبال كلنا والساني لم بصرم طوعاً في مزلنك فأنت وكميلي على فول عامة المشاع رجههم الله نعالي لا تصددالو كالة وعلى قول أبي ريدالشروطي أ المناوهوكالامود وقال رجه الله تعالى تتعدد والكفالة على قدامها والله تعالى أعلم كذافي التدار خالية * القاضى الامام على الدخدى والنصل الثاني والعشرون في الحوالة كي اشرادان يرجع لكنشع م أحمه من الاسفاع حتى رجل له على رجل مال وأراد الذي علمه المال و يحيله عني رجل جمد اللمال على أنه ان مات اختال علم بوفيه حتمه 🛊 ولواقض مفاسالا مرجع الطالب على المحيل بمداه عليه والوجه في ذلك أن يقر المحيل والمحتال له (١) في كتاب الحوالة أن الدر بكان الحدار فأراد هذا المحيلُ أَحَالُ بِمُذَالِمَالُ عَلَى قَلَانُ و يسمىانُ رَحِلا يحمِولِالابعرف، وقبلُ ذَلَتْ الرَجُلُ الحوافة (٢) أَمَانُ أحدهما أنرفعه أطول ذلا الرحل اغتال عليه أحال هذا المتاللة بهذا المال على هذا المنال عليه فأذا فعلا على هذا الوجه عمات مماكان ليسالشر يكأن إهذا الهتال عليه مفلسالا بكون للعشائلة حق الرجوع على المحيل الاول لان العميل الاول ما أحدَّل المشاركة منعه الاأن يكون شيأحارجا على هذا الفتار علمه اندأ خاله على رجل آخر وإيعرف وتذلك الرجل عن افلاس واذا أراد المطاب أت عن العادة لان أسفل الحائط

يحيل الطالب المال على غريجه فقدل الطالب للطاوب أنت عندي أو نق من المحنال عليه ولا آمن أن بنوي والاسمئة لم وفي النوازل مالى ان أحلت به عليه وطلب عدلة حتى لا يعر الاصيل فدخداة أن يضمن غري المطاوب الاالب عن المفاوب والأبوالفاسم حائط بينهما ماعليه وزالدين فلايع الاصلوكان الطالب أن ياخذا بهما شافعصول مقصود دماجيها لاحدهماءلميه غرفة ولاخر ورجه آخرو ذلك كي أن يوكل المطلوب الطانب حتى يقبض الدين ويحمل قد اصابحاته فنحوز أما لنركيل عليهستف فهدماالحائط 1) قوله في كتاب اخوالة بعني أنه يكتب في صدًّا لحوالة انهاء لي مجمَّون ثم الله بول يحبل على مفتوا لخ الد منأسه فلا ورفعاأع لاه (٢)قوله ثمان ذلا الرجل انحتال عليه بعني نجيول وحاصلة أن يحيل الرجل المجهول على معلام فيطاسمه بالاساط ين فلمابلغ السناء المتانية فاذامات وذا المداوم مفلسا أيكن لطائب أن بطالب الحيل الاول لانه ماأ ما بعادا عالم الحالي موضع مقت هذاأي صاحب السدةف أن ببي بعددلك. رجل آخروه والجهول ولم عرف موته منكسا اد بحرادى لايجبرأن ينفى فعاجاوردان . قال الامام الانكاف أنط بينهم اطوله ما يقتراع خسور نستهامستو بة أوضل المارين وخسون ذراع الحدى المارين بجبض

مستوبارض دارجازالا مخوفاتهدم الحسداركيف ثباة والالتصف الذي أرض داريهما مواعلهما عارقه والتصدف الاسترعلي البيت الاستال عاربه الحاأن نتهي الحاأط أف عوارضه تهما فوق ذائه عام ماعبارته وفي النوازل بندارية ماويت أحدهما أسفل وبيت لاستر على قدرنواع أوفراع يزفاع دم فقال صاحب الإعلى لد أحب الاسقل إن الدحد أسى تم بني جمعاليس لدقاله بالميا يسالد جمع امن أعلاد ال أدفال . وقال الله قسه وإن كان بيت أحدهما أسفل بار به مأذرع أو ندوما بمكن أن يتنذ بينا واصلاحه على صاحب الاسفل عن يتهي الحموضع انبيت الاسترلامه كنظ فطين عاروسي فما وقبل يتيان النكر وهوقول عي الضام تمزجع وقال الحجيث ملكه علم تميعه وللايشترك وقبل الدمن ملكا اليدل غيرة درفراع فهوعلى مالكوان بجادله فعايداه وفي النوازك فط يتهما المرمج البدوفه والمهد ذوطاقين متلاصقير فاراد أحدهما أنبرفع جداروفقط وزعم أنه يكفيه لمستروقال الانتراؤهلت ذلك ينعف حالطي ويتهدم فال كنسين